

AO 414

١١
* (الجزء الاول) *

من كتاب الميزان للعارف الصمداني والقطب الرباني
سيدى عبد الوهاب الشعراني رحمه الله
تهادى ونفع بعلمه المسلمين
بجاء النبي الامين

آمين
في كتابه رجال
فوق شافى
صدر اول
ص ١٩٥

وهم امته كتاب حجة الامّة في اختلاف الائمة تأليف العلامة
الشيخ محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني الشافعي
رحمه الله تعالى



٩٢٢٩٢
شع ١
رجال
١٤٤

LIBRARY
Accl. no. 6085
Call. 6085
Sub

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾
الحمد لله الذي أجزل احسانه
وانزل قرآنه وبين فيه
قواعد دينه وأركانته ثم جعل
الى رسوله بيانه فأوضح
ذلك لاصحابه في حياته ثم
تفرقوا بعد وفاته ينتفون
من الله فضله ورضوانه فلما
فتحت الامصار وعانت كلمة
التوحيد في الاقطار وضرب
الايمان حرانه وأقبل كل
منهم على تحصيل الزاد وقطن
بجمل من أطراف البلاد ولزم
أمره وشأنه يفتقد ما علمه
لاتباعه ويوضح ما فهمه
لاشباعه من أهل الضبط
والصيانة فنشأ من أتباعهم
جم غفير فشهر وافي العلوم
أى تشهير حتى باغوا منها
أعلى مكانه واجتهدوا غاية
الاجتهاد في تحرى الصواب
والمراد طلب الاداء الامانة
فاختلفوا بشدة اجتهادهم
في طاب الحق وكان اختلافهم
رجة للخلق فسبحان الحكيم
سبحانه أجده جدا يفيد
الابانة ويزيد في الفطانة
وأشهد أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له ما أعظم سلطانه
وأشهد أن سيدنا محمدا عبده
ورسوله وحبيبه وخليفه الذي
صممه وحججه وصانه وأيده
بالنصر والتأييد والاعانة
﴿صلى الله عليه وعلى آله
وأصحابه صلاة ترجع لقائلاها
ميزانه وتبلغه يوم الفرع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الشريعة المطهرة بحرا يتفرع منه جميع بحار العلوم النافعة والخيلان وأجرى جدوله على
أرض القلوب حتى روى منها قباب القاصي من حيث التقليد لعلمائهم واللدان ومن على من شاء من عباده
المختصين بالاشراف على بنوع الشريعة المطهرة وجميع أحاديثها وأثارها المنتشرة في البلدان وأطلعه
الله من طريق كشفه على عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها كل قول في سائر الادوار والازمان فأقر
جميع أقوال المجتهدين ومقلديهم بمحقق حين رأى اتصالها بعين الشريعة من طريق الكشف والعيان
وشارك جميع المجتهدين في اغفرافهم من عين الشريعة الكبرى وان تقاصر عنهم في النظر وتأخر عنهم في
الازمان فان الشريعة كالشجرة العظيمة المنتشرة وأقوال علمائها كالفرع والاعصان فلا يوجد لها
فرع من غير أصل ولا ثمرة من غير غصن كالأبجدية من غير جدران وقد أجمع أهل الكشف على أن
كل من أخرج قولاً من أقوال علماء الشريعة عنها فاعاد ذلك لقصوره عن درجته العرفان فافق رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد آمن علماء أمته على شريعته بقوله العلماء أمناء الرسل ما لم يخالفوا السلطان ومحال من
المعصوم أن يؤمن على شريعته بخوان وأجمعوا أيضا على أنه لا يسمى أحدا عالما الا ان يبحث عن منازع
أقوال العلماء وعرف من أين أخذوها من الكتاب والسنة لا من ردها بطريق الجهل والعدوان وان كل
من رد قولاً من أقوال علمائها وأخرجها عنها فكأنه ينشأ على نفسه بالجهل ويقول ألا تشهدوا أني جاهل
بدليل هذا القول من السنة والقرآن عكس من قبل أقوالهم ومقلديهم وأقام لهم الدليل والبرهان
وصاحب هذا المشهد الثاني لا يرد قولاً من أقوال علماء الشريعة الاما خالف نصاً وأجاءوا ولعله لا يجد في
كلام أحد منهم في سائر الازمان وغايته أنه لم يطالع على دليل لأنه يجد من خالف الصريح السنة أو القرآن
ومن نازعها في ذلك فليأت لنا بقول من أقوالهم خارج عنها ونحن نرد على صاحبه كما نرد على من خالف قواعد
الشريعة بأوضح دليل وبرهان ثم ان وقع ذلك ممن يدعى صحة التقليد لا نعمة فليس هو بمقلد لهم في ذلك
وانما هو مقلد لهواه والشيطان فان اعتقادنا في جميع الآئمة أن أحدهم لا يقول قولاً لا بعد نظره في الدليل

والبرهان وحيث أطلقنا المقادير في كلامنا فاعلمنا مرادنا به من كان كلامه مندرجا تحت أصل من أصول امامه
 هو الادعاء التقليدي لوزر وجهتان وما ثم قول من أقوال علماء الشريعة يخرج عن قواعد الشريعة
 فيما علمناه وانما أقوالهم كلها بين قريب وأقرب وبعد وأبعد بالنظر لمقام كل إنسان وشعاع نور الشريعة
 يشملهم كلهم ويعلمهم وان تفاوتوا بالنظر لمقام الاسلام والايمان والاحسان (أحمد) جدم من كرع من
 عين الشريعة المطهرة حتى شبع وروى منها الجسم والجنان وعلم أن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم جاءت
 شريعة واسعة جامعة لمقام الاسلام والايمان والاحسان وانما الخارج ولا يضيّق فيها على أحد من المسلمين
 ومن شهد ذلك فيها فهو شهوده تنطع وجهتان فان الله تعالى قال وما جعل عليكم في الدين من حرج ومن ادعى
 الحرج في الدين فقد خالف صريح القرآن (وأشكره) شكر من علم كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم
 فوقف عند ما حدث له من الامر والنهي والترغيب والترهيب ولم يزد فيه شيئا الا ان شهد له شعاع الدليل
 والبرهان فان الشارع ما سكنت عن اشياء الارحمة بالامه لا للذهول ولا لنسيان (وأسلم) اليه تسليم من رزقه
 الله تعالى حسن الظن بالائمة ومعلمهم وأقام لجميع أقوالهم الدليل والبرهان امامن طريق النظر
 والاستدلال وامامن طريق التسليم والايمان وامامن طريق الكشف والعيان ولا بد لكل مسلم من
 أحده هذه الطرق ليطابق اعتقاده بالجنان قوله باللسان ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم في كل حين
 وأوان وكل من لم يصل الى هذا الاعتقاد من طريق الكشف والعيان وجب عليه اعتقاد ذلك من طريق
 التسليم والايمان وكما لا يجوز لنا الطعن فيما جاءت به الانبياء مع اختلاف شرايعهم فكذلك لا يجوز لنا
 الطعن فيما استنبطه الائمة المجتهدون بطريق الاجتهاد والاستحسان ويوضح لك ذلك ان تعلم يا أخي أن
 الشريعة جاءت من حيث الامر والنهي على مرتبة تتخفيف وتشديد لاعلى مرتبة واحدة كما سيأتي ايضاحه
 في الميزان فان جميع المكلفين لا يخرجون عن قسمين قوي وضعيف من حيث ايمانه أو جسمه في كل عصر
 وزمان فمن قوي منهم خوطب بالتشديد والاحذ بالعزائم ومن ضعف منهم خوطب بالتخفيف والاحذ
 بالرخص وكل منهما حينئذ على شريعة من ربه وتبين فلا يؤثر القوي بالزول الى الرخصة ولا يكاف
 الضعيف بالصعود للعزيمة وقد رفع الخلاف في جميع أدلة الشريعة وأقوال علمائها عند كل من عمل بهذه الميزان
 وقول بعضهم ان الخلاف الحقيقي بين طائفتين مثلا لا يرتفع بالجل محمول على من لم يعرف قواعد هذا الكتاب
 لان الخلاف الذي لا يرتفع من بين أقوال أئمة الشريعة مستحيل عند صاحب هذه الميزان فامتن يا أخي
 ما قلته لك في كل حديث ومقابله أو كل قول ومقابله تجد كل واحد منهما لا بد أن يكون مخفقا والآخر مشددا
 وكل منهما مالح في حال مباهرتهم الاعمال ومن المحال أن لا يوجد لنا قولان معاني حكم واحد مخفقا أو
 مشددا وقد يكون في المسئلة الواحدة ثلاثة أقوال أو أكثر أو قول مفصل فالحاذق يرد كل قول الى ما يناسبه
 ويقاربه في التخفيف والتشديد حسب الامكان وقد قال الامام الشافعي وغيره ان اعمال الحديثين أو القولين
 أولى من الفاء أحدهما وان ذلك من كمال مقام الايمان وقد أمرنا الله تعالى بان نقسم الدين ولا نترك فيه
 حذفا عن ندم الاركان فالجدة الذي من علمنا باقامة الدين وعدم اضمحاجه حيث ألهمنا العمل بما
 تضمنته هذه الميزان (وأشهد) أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تبوء قائلها غفر الجنان (وأشهد) ان
 سيدنا ومولانا محمد عبده ورسوله الذي فضله على كافة خلقه وبعثه بالشريعة السحما وجعل اجماع أمة
 ملحقا في وجوب العمل بالسنة والقرآن اللهم فصل وسلم عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين وعلى آلهم
 وصحبهم أجمعين وجميع التابعين لهم باحسان الى يوم الدين صلاة وسلاما دائمين بدوام سكان النيران
 والجنان آمين اللهم آمين (وبعد) فهذه ميزان نفيسة عالية المقدار حاولت فيها ما يمكن الجمع
 بين الادلة المتغابرة في الظاهر وبين أقوال جميع المجتهدين ومقلديهم من الاولين والآخرين الى يوم القيامة
 كذلك ولم أعرف أحد اسبقني الى ذلك في سائر الادوار وصنفها بشاردة كبار أهل العصر من مشايخ الاسلام

الاكبر أمانه (أما بعد) فان
 معرفة الاجماع واختلاف
 العلماء من أهم الاشياء
 وذلك أمر لازم في حق المجتهد
 والحاكم لاسيما أئمة المذاهب
 الاربع الذين حصل الاخذ
 بقولهم في المشارق والمغرب
 فلا جاع قاعدة من قواعد
 الاسلام يكفر من خالفه على
 قول العلماء اذا قامت الحجة
 بانه اجماع تام ويسوغ
 الانكار على من فعل ما يخالفه
 والملام والخلاف بين الائمة
 الاعلام رجعة لهذه الامة التي
 ما جعل الله عليها في الدين
 من حرج بل اللطاف والاکرام
 وهذا مختصر ان شاء الله تعالى
 لكثير من مسائل الخلاف
 والوفاق جامع أذ كره ان
 شاء الله مجردة عن الدليل
 والتعليل ليسهل حفظه على
 أهل التخصص بل ممن يقصد
 حفظ المذاهب فقط ورتبته
 على أقرب طريق وأحسن
 نمط (وسميته رجعة الامة
 في اختلاف الائمة) جعله
 الله عز وجل عملا صالحا
 وسعيًا نافعًا ونفع به آمين
 والحمد لله رب العالمين
 (تنبيه) اذا كان في المسئلة
 خلاف لا حدم من الائمة
 الاربعه كتفيت بذلك
 ولا أذكر من خالف فيها من
 غيرهم فان لم يكن أحد منهم
 خالف في تلك المسئلة وكان
 فيها خلاف لغيرهم اختلفت

ألى ذكر المخالف ليعطيان
 في المسئلة خلافا وما توفيق
 الابانته عليه نوكتوهو
 حسي ونعم الوكيل
 * (كتاب الطهارة) *
 لا تصح الصلاة الا بطهارة
 لئلا يكتنه بالاجماع وأجمع
 العلماء على وجوب الطهارة
 بالماء عند وجوده مع امكان
 استعماله وعدم الاحتياج
 اليه والتيمم عند فقد
 بالستراب وأجمع فقهاء
 الامصار على أن مياه البحار
 عذبة او اجاجها بمنزلة واحدة
 في الطهارة والتطهير كغيرها
 من المياه الا ما يحكى نادران
 قوما منعوا الوضوء بماء البحر
 وقوما أجازوه للضرورة
 وأجاز قوم التيمم مع وجوده
 واتفق العلماء على انه لا تصح
 الطهارة الا بالماء وحكى عن
 ابن أبي ليلى والاصم جواز
 الطهارة بسائر المائعات
 وكذلك لاتزال النجاسة الا
 بالماء عند مالكا والشافعي
 وأجدوا قال أبو حنيفة تزال
 بكل مانع طاهر
 * (فصل) * والماء المشمس
 مكروه على الاصم من مذهب
 الشافعي والمختار عند متأخري
 أصحابه عدم كراهته وهو
 مذهب الاثمة الثلاثة والماء
 المسخن غير مكروه بالاتفاق
 ويحكى عن مجاهد كراهته
 وكره أحمد المسخن بالنار
 * (فصل) * والماء المستعمل

وأثمة العصر بعد ان عرضتها عليهم قبل اثباتها وذكروا لهم اني لأحب أن أثبتها لابعدان ينظر وافهمان
 قبلها أبقيتها وان لم يرتضوها وحقنوا في بحمد الله أحب الوفاق وأكره الخلاف لاسيما في قواعد الدين
 وان كان الاختلاف رجة بقوم آخرين فرحم الله من رأى فيها خلافاً وأصلحه نصرته للدين وكان من أعظم
 البواعث على تاليفها للاخوان فتح باب العمل بما تضمنته قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا
 والذي أوحينا إليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ولبطابقوا في
 تقليدهم بين قولهم باللسان ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وبين اعتقادهم ذلك بالجنان ليقوموا
 بواجب حقوق أئمتهم في الادب معهم ويجوز والشواب المرتب على ذلك في الدار الآخرة ويخرج من قال
 ذلك منهم بلسانه ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم ولم يعتقد ذلك بقلبه عما هو متلبس به من صفة
 النفاق الا صغر الذي ذمه رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما وقد ذم الله سبحانه وتعالى منافق الكفار
 بنفاقهم زبادة على حصول ذمهم بصفة كفرهم في نحو قوله تعالى يا أيها الرسول لا يخزنك الذين يسارعون
 في الكفر من الذين قالوا آمنا باقوا وهم لم تؤمن قلوبهم ومعلوم أن كل ما عابه الله تعالى على الكفار
 فالمسلمون أولى بالنزعة عنه وعما يقرب من شبه صورته ويسد المقلدون باب المبادرة الى الانكار على من
 خالف قواعد مذاهم ممن هو من اهل الاجتهاد في الشريعة فانه على هدى من ربه وربما أظهر مستنده في
 مذهبه لمن أنكر عليه فأدعن له وجعل من مبادرته الى الانكار عليه وهذا من جملة مقاصد تاليف هذا
 الكتاب والاعمال بالنيات وانما السلك امرئ مانوي فاعملوا أيها الاخوان على الوصول الى ذوق هذه الميزان
 واياكم والمبادرة الى انكارها قبل ان تطالعوا جميع هذه الفصول التي سنقدمها بين يدي الكلام عليها أي
 قبل كتاب الطهارة بل ولو أنكرها أحدكم بعد مطالعة فصولها فربما كان معذوراً والغرايتها وقلة وجود
 ذائق لها من أقرانكم كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى (اذا علمت) ذلك وأردت ان تعلم ما أومأنا اليه من دخول
 جميع أقوال الاثمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين في شعاع نور الشريعة المطهرة بحيث لا ترى قولاً واحداً
 منها خارجاً عن الشريعة المطهرة فتأمل وتذكر فيما أرسلك يا أخي اليه وذلك ان تعلم وتتحقق بقينا حازماً
 ان الشريعة المطهرة جاءت من حيث شهدت الامور والنهي في كل مسئلة ذات خلاف على مرتبتين تخفيف
 وتشديد على مرتبة واحدة كما يظنه بعض المقلدين ولذلك وقع بينهم الخلاف بشهود التناقض ولا خلاف
 ولا تناقض في نفس الامر كما سيأتي ايضاحه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى فان مجموع الشريعة برجع
 الى أمر ونهي وكل منهما ينقسم عند العلماء على مرتبتين تخفيف وتشديد واما الحكم الخامس الذي هو
 المباح فهو مستوي الطرفين وقدر جميع بالنية الصالحة الى قسم المندوب والنية الفاسدة الى قسم المكروه
 هذا مجموع أحكام الشريعة وايضاح ذلك ان من الاثمة من جعل مطلق الامر على الوجوب الجازم ومنهم
 من جعله على الذنب ومنهم من جعل مطلق النهي على التحريم ومنهم من جعله على الكراهة ثم ان لكل
 من المرتبتين رجا في حال مباشرتهم لالتكاليف فمن قوى منهم من حيث اعماله وجسمه خوطب
 بالعزيمة والتشديد الوارد في الشريعة صريحاً أو المستنبط منها في مذهب ذلك المكلف أو غيره ومن ضعف
 منهم من حيث مرتبة ايمانه أو ضعف جسمه خوطب بالرخصة والتخفيف الوارد كذلك في
 الشريعة صريحاً أو المستنبط منها في مذهب ذلك المكلف أو مذهب غيره كما أشار اليه قوله تعالى فاتقوا الله
 ما استطعتم خطا باعاً ما وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أي كذلك فلا يؤمر
 القوي المذكور بالنزول الى مرتبة الرخصة والتخفيف وهو يدور على العمل بالعزيمة والتشديد لان ذلك
 كالتلاعب بالدين كما سيأتي ايضاحه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى وكذلك لا يكاف الضعيف المذكور
 بالصمود الى مرتبة العزيمة والتشديد والعمل بذلك مع عجزه عنه لكن لو تكاف وفعل ذلك لانتفعه الا بوجه
 شرعي فالمرتبة المذكوران على الترتيب الوجوبي لاعلى التخيير كما قد يتوهمه بعضهم فايك والغايط فليس

لمن قدر على استعمال الماء حسا أو شرعا أن يتيم بالتراب وليس لمن قدر على القيام في الفريضة أن يصلي جالسا وليس لمن قدر على الصلاة جالسا أن يصلي على الخنب وهكذا في سائر الواجبات وكذلك القول في الأفضل من السنن مع المفضل فليس من الأدب أن يفعل المفضل مع قدرته على فعل الأفضل * فعلم أن المسنون ترجع إلى مرتبتين كذلك فيقدم الأفضل على المفضل ندب مع القدرة ويقدم الأولى شرعا على خلاف الأولى وإن جاز ترك الأفضل والمفضل أصالة فن أراد عدم اللوم فلا ينزل إلى المفضل إلا أن يحجز عن الأفضل فامتنع بأخى بهذه الميزان جميع الأوامر والنواهي الواردة في الكتاب والسنة وما ينبغي وتفرع على ذلك من جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقاديرهم إلى يوم الدين تجدها كلها لا يخرج عن مرتبة تخفيف وتشديد وليس كل منهم جال كالمسبق ومن تحقق بما ذكرنا ذوقا وكشفا كذا فقهه وكشف لنا وجده جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقاديرهم داخل في قواعدها الشريعة المطهرة ومقتبسة من شعاع نورها لا يخرج منها قول واحد عن الشريعة وصحتها مطابقته قوله باللسان أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم لاعتقاده ذلك بالجنان وعلم خيرا ويقين أن كل مجتهد مصيب ورجع عن قوله المصيب واحد لا بعينه كما سيأتي بوضاح في العصول أن شاء الله تعالى وارتفع الشقاق والخلاف عنده في أحكام الشريعة وأقوال علمائها لأن كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم يحل عن التناقض وكذلك كلام الأئمة عندهم من عرف مقاديرهم وأطلع على منازع أقوالهم ومواضع استنباطها فمن حكم استنبطه المجتهد الأول وهو متفرع من الكتاب والسنة أو منهما معا ولا يقدر في صحة ذلك الحكم الذي استنبطه المجتهد جهل بعض المقلدين بمواضع استنباطاته وكل من شهد في أحاديث الشريعة أو أقوال علمائها تناقضا لا يمكن رده فهو ضعيف النظر ولوانه كان عالما بالأدلة التي استند إليها المجتهد ومنازع أقواله لحل كل حديث أو قول ومقابله على حال من إحدى مرتبتي الشريعة فإن من المعلوم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخاطب الناس على قدر عقولهم ومقامهم في حضرة الاسلام أو الإيمان أو الاحسان وتأمل يا أخى في قوله تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولا كن قولوا أسلمنا الآية تحيط علميا بقلناه والا فأن خطابه لا كبر الصحابة من خطابه لأجل خلاف العرب وأين مقام من بابعه صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المنشط والمكروه والمعسر والميسر ممن طلب أن يبايعه صلى الله عليه وسلم على صلاة الصبح والعصر فقط دون غيرهما من الصلوات ودون الزكاة والحج والصيام والجهاد وغيرها وقد تبع الأئمة المجتهدون ومقلدوهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك فما وجدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم شديدا فيه عادة شددوا فيه أمرا كان أو نهيا وما وجدوه خفيفا فيه خففوا فيه فاعتمد يا أخى على اعتقاد ما قرره وبينته لك في هذه الميزان ولا يضرك غير ارتباطها فمن علوم أهل الله تعالى وهي أقرب إلى طريق الأدب مع الأئمة مما نعتقه أنت من ترجيح مذهب على مذهب بغير طريق شرعي وأين قول من يقول أن سائر أئمة المسلمين أو الأئمة الأربعة التي على هدى من ربهم طاهروا باطننا من يقول ثلاثة باعهم أو أكثر على غير الحق في نفس الأمر * وإن أردت يا أخى أن تعلم نفاسة هذه الميزان وكمال علم ذاتها بالشريعة من آيات وأخبار وآثار وأقوال فاجمع لك أربعة من علماء المذاهب الأربعة وأقرأ عليهم أدلة مذاهبهم وأقوال علمائهم وتعاليلهم التي سطرها في كتبهم وانظر كيف يتجادلون ويضعف بعضهم أدلة بعض وأقوال بعض وتعاليلهم التي سطرها في كتاب الخالف لقول كل واحد قد خرج عن الشريعة ولا يكاد أحدهم يعتد ذلك الوقت أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم أبدا بخلاف صاحب هذه الميزان فإنه جالس على منصة في سرور وطمأنينة كالسلطان حاكم يمر بتبقي ميزانه على كل قول من أقوالهم لا يرى قول واحد من أقوالهم خارجا عن مرتبة الميزان من تخفيف أو تشديد بل يرى الشريعة قابلة لكل ما قاله ولو سعه * فاعلم يا أخى هذه الميزان وعلمها الأخوانك من طلبة المذاهب الأربعة ليجتوهم العلماء لم يصلوا إلى مقام الذوق لها بطريق الكشف كما أشار إليه قوله تعالى فان لم يصحبها وابل فعال وليغوز وأيضاً بصحة اعتقادهم في كلام أئمتهم ومقلديهم وبطابقه لأولهم

في فرض الطهارة طاهر لميز
مطهر على المشهور من
مذهب أبي حنيفة والأصح
من مذهب الشافعي وأحمد
ومطهر عند مالك ونحوه في
رواية عن أبي حنيفة وهو
قول أبي يوسف وماء الورد
والحل لا يتطهر به بالاتفاق
(فصل) والماء المتغير
بالزعفران ونحوه من
الطاهرات تغيرا كثيرا
لا يتطهر به عند مالك والشافعي
وأحمد وأجاز ذلك أبو حنيفة
وأصحابه وقالوا تغير الماء
بالطاهر لا يمنع الطهارة به
مالم يطبخ به أو يغلب على
أجزائه والماء المتغير بطول
المكث طهور بالاتفاق
وحكى عن ابن سيرين أنه
لا يتطهر به والغسل
والوضوء من ماء زمزم يكره
عند أحمد صيانته

(فصل) ليس للنار والشمس
في إزالة النجاسة تأثيرا لا عند
أبي حنيفة حتى أن جلد الميتة
إذا جف في الشمس طهر
عنده بلاد بخ وكذلك إذا
كان على الأرض نجاسة جفت
في الشمس طهر موضعها
وجازت الصلاة عليه لا يتيم
به وكذلك النار تنزل النجاسة
عنده

(فصل) إذا كان الماء
الراكد دون قلتي نجس بمجرد
ملامسة النجاسة وإن لم يتغير
عنده أبي حنيفة والشافعي

وأحد في إحدى روايته وقال مالك وأحد في روايته الأخرى أنه طاهر لم يتغير فان باع قلتين وهما خمسة رطل بالغمدادى تقريرا وبالدمشقي نحو مائة وثمانية أرطال وبالمساحنة نحو ذراع وربيع طولاً وعرضاً وعقاً لم ينحس إلا بالتغير عند الشافعي وأحد وقال مالك ليس للماء الذي تحله النجاسة قدر معلوم ولكنه متى تغير لونه أو طعمه أو ريحه تنجس قليلاً كان أو كثيراً وقال أبو حنيفة الاعتبار بالاختلاف في اختلط النجاسة بالماء نجس الآن يكون كثيراً وهو الذي إذا حرك أحد جانبيه لم يتحرك الآخر فالجانب الذي لم يتحرك لم ينحس والجاري كالراكد عند أبي حنيفة وأحد على القول الجديد الرجوع من مذهب الشافعي وقال مالك الجاري لا ينحس إلا بالتغير قليلاً كان أو كثيراً وهو القديم من قول الشافعي واختاره جماعة من أصحابه كالبعثي وإمام الحرمين والغزالي قال النووي في شرح المذهب وهو قولي ***(فصل) استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل والشرب والوضوء للرجال والنساء منهي عنه بالاتفاق منهي تحريم الأفي قول للشافعي وقال داود إنما يحرم الشرب**

قولهم باللسان إن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم إن لم يكن ذلك كشفاً ويقيناً فليكن إيماناً وتسليماً ***(فعليكم أيها الإخوان باحتمال الأذى من يجادلكم في صحة هذه الميزان قبل ذوقها وقبل أن تحضروا ومعكم حال قرامتها على علماء المذاهب الأربعة فانه معذور لا يكاد يسلم لكم صحتها الغرابته ووربما وافق مذاهب الحاضر من هبة لهم ورد المذهب الذي لم يكن أحد من مقلديه حاضر العدم من ينتصر لذلك المذهب وفي ذلك دلالة على مراعاته وجوه الخلقين نسأل الله العافية) وبما قررناه لك يا أخي انتهت الميزان الشعرانية المدخلة لجميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة الحمديدية نفع الله بها المسلمين (وقد حجب لي أن أذكر لك يا أخي قاعدة هي كالقدمة لفهم هذه الميزان بل هي من أقرب الطرق إلى التسليم لها وذلك أن تبني أساس نظرك أولاً على الإيمان بأن الله تعالى هو العالم بكل شيء والحكيم في كل شيء أولاً وأبداً ما أبدع هذا العالم وأحكم أحواله وميز شؤنه وأتقن كماله أظهره على ما هو مشاهد من الاختلاف الذي لا يمكن حصره ولا ينضب أمره متغيراً في الأمزجة والتراكيب مختلفاً في الأحوال والأساليب على حكم ما سبق به علم الله القديم وعلى وفق ما نفذت به إرادة العليم الحكيم فجاء على هذه الأوضاع والتأليف واستقر أمره على ما لا تنتهي إليه غاياته من الشئون والتصاريف وكان من جملة بديع حكمته وعظيم آلائه وعظيم رحمته أن قسم عباده إلى قسمين شقي وسعيد واستعمل كلا منهما فيما خلق له من متاع الوعد والوعيد وأوجد لكل منهما في هذه الدار بحكم عدله وسعة إفضاله ما يصلح لشيء في حاله وما له من محسوسات صورها ومعنويات قدرها ومصنوعات أبدعها وأحكام شرعها وحدود وضعها وشئون أبدعها فقهت بذلك أمور والمحدثات وانعقد بذلك نظام الكائنات وتكمل بذلك شأن الزمان والمكان حتى قيل إنه ليس في الامكان أبدع مما كان قال تعالى في كتابه القديم أقدم خلقنا الإنسان في أحسن تقويم على أنه سبحانه وتعالى لم يجعل كل نافع نافعا مطلقاً ولا كل ضار ضاراً مطلقاً بل بما نفع هذا ماضٍ وهذا ماضٍ هذا ما نفع هذا في ماضٍ هذا في وقت آخر ونفع هذا في وقت ماضٍ هذا في وقت آخر كنه هو مشاهد في الموجودات الحسية والمدركات المعنوية لمعان جلت عن الإدراك بالافكار واستمر خفيت الأعلى من أراد عالم الأسرار ومن هنا يتحقق أن كلاً مبسر لما خلق له وإن ذلك إنما هو لإتمام شئون الأولين والآخرين وإن الله هو الغني عن العالمين ***(وحيث تقررت لك يا أخي هذه القاعدة العظيمة علمت أن الله تعالى لم يترك سعيداً من حيثما كلفه أبداً وإن اختلاف أئمة هذه الأمة في فروع الدين أجدد عاقبة وأقوم رشداً وإن الله تعالى لم يخلقنا عبثاً ولم ينزع لنا التكليف سدى بل لم يلهمهم أحد من المكلفين العمل بأمر من أمور الدين تعبه به على لسان أحد من المرسلين أو على لسان إمام من أئمة الهدى المجتهدين الأوفى العمل به على وجهه في ذلك الوقت أعلى مراتب سمعة ذلك المكلف المقصومة له حيث ذواللائنة بحاله ولا يصرفه عن العمل بقول إمام من أئمة الهدى إلى العمل بقول إمام آخر منهم الأوفى ما صرفه عنه انحطاط في ذلك الوقت عن الكل في درجته اللائقة به رجة منه سبحانه وتعالى بأهل قبضة السعادة ورعاية للعظا الأوفى لهم في دينهم ودنياهم كإيلاف الطيب الحبيب والله المثل الأعلى وهو القريب الجيب لاسمبار هو الفاعل المختار في الأموات والأحياء والمسير يد لكل شيء من سائر الأشياء ***(فانظر يا أخي إلى حسن هذه القاعدة ووضوحها وكم أزلت من اشكالات مجمعة وأفادت من أحكام محكمة فأنك إذا نظرت فيها بعين الانصاف تحققت بصحة الاعتقاد أن سائر الأئمة الأربعة ومقلديهم رضي الله عنهم أجمعين على هدى من ربهم في طاهر الأمور وباطنه ولم تعترض قط على من تمسك بمذهب من مذاهبهم ولا على من انتقل من مذهب منها إلى مذهب ولا على من قلده غير إمامه منهم في أوقات الضرورات لا اعتقاداً يقيناً أن مذاهبهم كلها داخلية في سماج الشريعة المطهرة كسبأني أضاحه وإن الشريعة المطهرة جاءت شريعة شمعاء واسعة شاملة قابلة لسائر أقوال أئمة الهدى من هذه الأمة الحمديدية وإن كلاً منهم فيها هو عليه في نفسه على بصيرة من أمره وعلى صراط مستقيم وإن اختلافهم إنما هو رجة بالأمة نشأ عن تدبير العليم******

خاصة واتخاذها يحرم عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو الأصح من مذهب الشافعي والمضرب بالذهب بحرام بالاتفاق وبالفضة حرام عند مالك والشافعي وأحمد إذا كانت الضبة كبيرة زينة وقال أبو حنيفة لا يحرم التضييب بالفضة مطلقا

*** (فصل) * والسوال سنة بالاتفاق** وقال داود هو واجب وزاد الحق فقال ان تركه عامدا بطلت صلته وهل يكره للصائم بعد الزوال قال أبو حنيفة ومالك لا يكره وقال الشافعي يكره وعن أحمد روايتان كالذهبين والخمران واجب عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة هو مستحب

*** (باب النجاسة) *** أجمع الأئمة على نجاسة الخمر إلا ما حكى عن داود أنه قال بطهارتها مع تحريمها واقفوا على أنها إذا تخللت بنفسها طهرت فإن تخلت بطرح شيء فنهال تطهر عند الشافعي وأحمد وقال مالك يكره تخليلها فإن تخلت طهرت وحدها وقال أبو حنيفة يباح تخليلها وتطهر إذا تخللت وتخل

*** (فصل) * والكاب نجس عند الشافعي وأحمد وغسل الاناء من ولو غسه فيه سبعا لنجاسته** وقال أبو حنيفة بنجاسته ولكن جعل غسل

الحكيم فعلم سبحانه وتعالى ان مصلحة البدن والدين والديانة عنده تعالى لهذا العبد المؤمن في كذا فأوجده له لطاقمته بعباده المؤمنين اذ هو العالم بالاحوال قبل تكويناها فلو لم يكن الكمال يؤمن بظاهر او باطن ان الله تعالى لو لم يعلم أزلان الاصلح عنده تعالى لعباده المؤمنين انقسامهم على نحو هذه المذاهب لما أوجدها لهم وأقرهم عليها بل كان بمحاملهم على أمر واحد لا يجوز لهم العدول عنه الى غيره كبحر الاختلاف في أصل الدين بنحو قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه فافهم ذلك فانه بنفس واحد أن يشبهه عليك الحال فجعل الاختلاف في الفروع كالاختلاف في الأصول فتزلزل القدم في مهواة من التلف فان السنة التي هي قاضية عندنا على ما نفهمه من الكتاب مصرحة بان اختلاف هذه الامة ورجوعه بقوله صلى الله عليه وسلم وهو بعد خصائصه في أمته ما من معناه وجعل اختلاف أمتي رجعة وكان فيمن قبلنا عذابا اهـ وربما يقال ان الله تعالى لما علم أزلان الاصلح عنده تعالى لهذا العبد المؤمن في انعام دينه التطهر بالماء الجاري مثلا لا سحقا في حال مثله التطهر بما هو أشد في احياء الاعضاء لا مري يقتضي ذلك أوجده له اماما أفهمه عنه اطلاق القول بعدم صحة الطهارة بسوى ذلك الماء في حق كل أحد فساكن أنعش لهمة وألهمه تقليده ليلتزم ما هو الا حوط في حقه رجعة ولما علم الله سبحانه وتعالى ان الاصلح عنده تعالى أيضا لهذا العبد المؤمن تجدد وضوئه اذا كان متوضئا وصمم العزم على فعل ينتقض به الوضوء لانتقاض وضوئه الاول بنفس ذلك العزم لا مري يقتضي ذلك أوجده له امام هدى أفهمه عنه اطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد وألهمه التقليد ليلتزم ما هو الاول في حقه ولما علم سبحانه وتعالى ان الاصلح عنده تعالى أيضا لهذا العبد المؤمن التنزه الكلي عن مباشرة ما حرمه الكتاب مثلا ولو بغيرة من المائعات الشاملة للماء القليل والغسل من ذلك سبعا احداها بتراب لا مري يقتضي ذلك أوجده له امام هدى أفهمه عنه اطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد وألهمه التقليد ليلتزم ما هو الاول في حقه أيضا ولما علم سبحانه وتعالى ان الاصلح عنده تعالى لهذا العبد المؤمن ان يتمضمض ويستنشق مثلا في كل وضوء لا مري يقتضي ذلك أوجده له امام هدى أفهمه عنه اطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد وألهمه التقليد ليلتزم ما هو الاول في حقه وهكذا في سائر الاحكام فبان سبيل من سبيل الهدى الاولها أهـ في علمه سبحانه وتعالى أرشدهم اليها بطريق من طرق الارشاد الصريحة أو الالهامية كإلهامه سبحانه وتعالى يسر طهور هذه الميزان لما علم أزلان الاصلح عنده تعالى لمؤلفيها ومن وافقه في مقامه واخلاقه وأحواله أن يكشفه عن عين الشريعة الكبرى التي يتفرع منها سائر منازع مذاهب المجتهدين ومواد أقوالهم ليرى ويطلع على جميع بحال ما أخذهم لها من طريق الكتاب والسنة أطلعهم الله سبحانه وتعالى عليها كذلك ليلتزم ما هو الاول في حقه من كونه يقر سائر مذاهب الاثمة بحق وصدق وليكون فانتحالا لتباعد باب صحة الاعتقاد في أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم كما سيأتي ايضا حقه فضلا من الله ونعمته والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم * ولا يقال لم لا سوى الحق تعالى بينهم بقدرته وجعلهم على حالة واحدة ولم لا أفهم كل مقلد عن امامه عدم اطلاق ذلك الحكم في حق كل أحد مثلا لان ذلك كالاغتراف على ما سبق به العلم الالهي * ثم اعلم ان اختصاص كل طائفة من هذه الامة بحكم من أحكام الشريعة في علم الله تعالى بما يكون طريقا لترقيهم الى أعلى ما هم عليه وما يكون حفظا لمقامهم عن النقص ويصح أن يقال ان التكليف كلها انما هي للترقي دائما في حق من أتى بها على وجهها اذا اعتقادنا ان القائمين بما كانوا به آخذون في الترقى مع الانقاص لان الله تعالى لا ينتهي مواهبه أبدا لا بدين ودهر الدهارين والله واسع عليم * فقد بان لك يا أخي هذه القاعدة العظيمة التي ربما يكون عليها مدار هذه الميزان الكريمة التي ربما لم تسجع فريحة ثملها أن هذه الميزان الشعرانية مدخلة لجميع مذاهب المجتهدين من أئمة الهدى ومقلديهم في الشريعة الحمدانية نفع الله بها المسلمين * (واعلم) * يا أخي انني لما سرعت في تعاليم هذه

ما تنجس به كف غسل سائر
التنجسات فاذا غلب على ظنه
زواله ولو بغسله كفى والا
فلا بد من غسله حتى يغلب
على ظنه ازالته ولو عشرين
مرة وقال مالك هو طاهر
لا ينجس ما ولغ فيه لكن
يغسل الاناء بعد اذ لو ادخل
الكلب يده او وجهه في
الاناء وجب غسله سبعاً
كلو لوغ خلافه لما لك لانه
يخص ذلك بالو لوغ
(فصل) والخزير حكمه
كالكلب يغسل ما تنجس به
سبع مرات على الاصح من
مذهب الشافعي قال النووي
الراجح من حيث الدليل انه
يكفي في الخزير غرغرة واحدة
بالتراب وبه اذا قال اكثر
العلماء وهو المختار لان الاصل
عدم الوجوب حتى يرد الشرع
ومالك يقول بطهارته حياً
وليس لنا دليل واضح على
نجاسته في حال حياته وقال
أبو حنيفة يغسل كسائر
التنجسات

(فصل) وأما غسل الاناء
والثوب والبدن من سائر
التنجسات غير الكلب
والخزير فليس فيه عدد عند
أبي حنيفة ومالك والشافعي
وعن أحمد روايات أشهرها
وجوب العدد في غسل سائر
التنجسات غير الارض
فيغسل الاناء سبع مرات
وفي رواية ثلاثاً وعنه رواية

الميزان للاخوان لم يتبعوا ما حتى جعلت لهم على قراءتها جملة من علماء المذاهب الاربعة فهناك اعترفوا
بفضلها كما اعترف به علماء المذاهب المذكورون حين رأوها توجه جميع أقوال مذاهبهم وقد وصلوا في
قراءتها ونحوها الى باب ما يحرم من النكاح ونحوه من فضل الله انعام قراءتها عليهم الى آخر أبواب الفقه
وذلك بعد أن سألوني في ايضاحها بعبارة أوسع من هذه العبارة المتقدمة وايصال معرفتها الى قلوبهم وذوقهم
غير سالك في طريق الرياضة على قواعد أهل الطريق فكانهم حملوني بذلك جميع جبال الدنيا على ظهري مع
ضعف جسدي فصرت كلما أوضع لهم الجمع بين حديثين أو قولين في باب يأتي حديث أو قول في باب آخر
يناقض عندهم مقابلة فحصل لي منهم تعب شديد وكانهم جعلوا لي سائر العلماء الذين يقولون بقولهم في سائر
الادوار من المتقدمين والمتأخرين الى يوم الدين وقالوا لي جادل هؤلاء كلهم واجعل لهم برون جميع المذاهب
المندوسة والمستعملة كلها صحيحة لا ترجح فيها المذهب على مذهب لا غنى عنها لكها من عين الشريعة المطهرة
وذلك من أصعب ما يفعله العارفون بأسرار أحكام الله تعالى ثم اني استخرت الله تعالى وأجبتهم الى سؤالهم
في ايضاح الميزان به هذا المؤلف الذي لا اعتقاد أن أحدا سبقني اليه من أئمة الاسلام وسلك في منهجها ما أعلم
مسيس الحاجة اليه من البسط والايضاح لعانيها ونزلت أحاديث الشريعة التي قبلت بتناقضها وما انبني
على ذلك من جميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في سائر أبواب الفقه من باب الطهارة الى آخر أبواب الفقه
على مرتبة الشريعة من تخفيف وتشديد حتى لم يبق عندهم في الشريعة تناقض تأنيسها لهم فانها
ميزان لا يكاد الانسان يرى لها ذاتها من أهل عصره وقد مدت على ذلك عدة فصول نافعة هي كالشرح
لما أشكل من ألفاظها عليهم أو كالدليل الذي يتوصل منه الى صدر الدار وبعضها مشتمل على ذكر أمثلة
مخصوصة تقرب على العقل كيفية تفرع جميع المذاهب من عين الشريعة الكبرى وكيفية اتصال
أقوال آخر أدوار المفسرين بأول أدوارهم الذي هو مأخوذ من حضرة الوحي الالهي من عرش الى
كرسي الى قلم الى لوح الى حضرة جبريل عليه السلام الى حضرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الى الصحابة الى
التابعين الى تابع التابعين الى الأئمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين وعلى يمين شجرة وشبكة ودائرة وبحر
يعلم الناظر فيها اذا تأمل أن جميع أقوال الأئمة لا يخرج شئ منها عن الشريعة وعلى بيان أن جميع الأئمة
المجتهدين يشفقون في أتباعهم ويلاحظونهم في جميع شئ من دنياهم والبرزخ ويوم القيامة حتى
يجاوزوا الصراط وعلى بيان أن كل مذهب سلكه المقلد وعمل به على وجه الاخلاص أو صلة الى باب الجنة
وعلى بيان قرب منازل الأئمة على نهر الحياة من منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أعطاه الكشف وعلى
بيان ذم الرأي وبيان تبري جميع الأئمة من القول به في دين الله عز وجل لاسيما الامام الاعظم أبو حنيفة
رضي الله عنه بخلاف ما يظنه بعضهم به وختمت أبواب الفقه بخاتمة نفيسة مشتملة على بيان سبب مشيروعية
جميع التكليف وهو أن أحكام الدين الخمسة نزلت من الاملاك السماوية فأكرمهم من ميزان لا أعلم
أحدا سبقني الى وضع مثلها وكل من تحقق بذوقها دخل في نعيم الابد وصار يقرر جميع مذاهب المجتهدين
وأقوال مقلديهم ويقوم في تقرير ذلك مقامهم حتى كأنه صاحب ذلك المذهب أو القول العارف بدليله
وموضع استنباطه وصار لا يجد شئ من أقوال الأئمة ومقلديهم الا وهو مستند الى آية أو حديث أو أثر أو إجماع
أو قياس صحيح على أصل صحيح كإسباني ايضاحه في الفصول الاكتفية ان شاء الله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه
من يشاء والله ذو الفضل العظيم وأسأل الله تعالى من فضله أن يحكي هذا الكتاب من كل عدو وحاسد يدس
فيها ليس من كلامي مما يخالف ظاهر الشريعة لينفر الناس عن مطالعته كما وقع لي ذلك مع بعض الاعداء
فانهم دسوا في كتابي المسمى بالبحر المورود في الموائيق والعهود أموراً يخالف ظاهر الشريعة ودأروا بها
في الجامع الأزهر وغيره وحصل بذلك فتنة عظيمة وما جدت الفتنة حتى أرسلت لهم نسختي التي عليها خطوط
العلماء ففتشتها العلماء فلم يجدوا فيها شياً مما يخالف ظاهر الشريعة مما دسه الاعداء فالحمد لله تعالى يغفر لهم

في اسقاط العدد فيما عدا الكلب والخنزير ويكتفى الرش على بول صبي لم يطعم غير اللبن ويغسل ٩ من بول الصبية عند الشافعي وأبي حنيفة

وقال مالك يغسل من بولهما
وهما في الحكم سواء وقال
أحمد بول الصبي مالم يأكل
الطعام طاهر

* (فصل) * جلود الميتة كلها
طاهر بالدباغ الاجلد الخنزير
عند أبي حنيفة وأظهر
الرواية عن مالك أنها
لا تطهر لكونها تستعمل في
الاشياء اليابسة وفي الماء من
بين سائر الماتعات وعند
الشافعي تطهر الجلود كلها
بالدباغ الاجلد الكلب
والخنزير وما تولد منهما أو من
أحدهما وعن أحمد وإبنا
أشهرهما لا تطهر ولا يباح
الانتفاع بهما في شئ كلهم الميتة
وحكى عن الزهري أنه قال
يتنفع بجلود الميتات كلها
من غير دباغ

* (فصل) * والذكاة لا تعمل
شياً فيما لا يؤكل عند الشافعي
وأحمد وإذا ذكيت صارت
ميتة وعند مالك تعمل الا في
الخنزير وإذا ذكيت عند سبيع
أو كلب فجلده طاهر يجوز
بيعه والوضوء فيه وإن لم
يدبغ وكذا عند أبي حنيفة
وان جميع أجزائه من لحم
وجلده طاهر الا أن اللحم
عنده محرم وعند مالك مكروه

* (فصل) * شعر الميتة غير
الآدمي نجس عند الشافعي
وكذا الصوف والوبر وقال
مالك هو طاهر مطلقاً لانه
مما لا يحل الموت سواء كان
يؤكل لحمه كالنعم والحيل أولاً

ويسامحهم والحمد لله رب العالمين * ونشرع في ذكر الفصول الموضحة للميزان فأقول وبالله التوفيق
* (فصل) * ان قال قائل ان حلال جميع أقوال الأئمة المجتهدين على حالتين رفع الخلاف ومعلوم ان الخلاف
إذا تحقق بين عالين مثلاً لا يرتفع بالجل * فالجواب والامر كذلك لكن عند كل من لم يتحقق بذوق هذه
الميزان أمان تحققها وجل الحديثين أو القولين على حالين فان الخلاف يرتفع عنده كما سيأتي ايضاحه
في الفصول الآتية فاجعل يا أخي قول من قال ان الخلاف المحقق بين طائفتين لا يرتفع بالجل على حالين على
حال من لم يتحقق هذه الميزان واجل قول من قال ان الخلاف يرتفع بالجل المذكور على من تعقل لانه لا يرى
بين أقوال أهل الله تعالى خلافاً محققاً أبداً والحمد لله رب العالمين

* (فصل) * اياك يا أخي أن تبادر أول سماعك لمرتبتي الميزان الى فهم كون المرتبتين على التخيير مطلقاً حتى
ان المكاف يكون تخيير بين فعل الرخصة والعزيمة في أي حكم شاء فقد قد منالك ان المرتبتين على الترتيب
الوجوب لا على التخيير بشرطه الا حتى في أوائل الفصل السابع عند الاستثناء وانه ليس الاوولى لمن قدر على
فعل العزيمة أن ينزل الى فعل الرخصة الجائزة وقد دخل على بعض طلبة العلم وأنا أقرر في أدلة المذهب وأقول
علمائهم أقروهم أنني أقر ذلك للطلبة على وجه التخيير بين فعل العزيمة والرخصة من حيث ان جميع الأئمة
على هدى من ربه هم فصار يحط على ويقول ان فلان لا يقيم بدعذهب أي على طريق الذم والنقص لا على
طريق وسع الاطلاع على أدلة الأئمة فالتعالى يغفر له لعذره بعدم تعقل هذه الميزان الغربية ويكون على علم
جميع الاخوان أنني ما قررت مذهباً من مذاهب الأئمة الا بعد اطلاع على أدلة صاحبها على وجه حسن
الظن به والتسليم له فقط كما يفعله بعضهم ومن شك في قولي هذا فلا يفتقر في كتابي المسمى بالتمهيد المبين في بيان
أدلة المجتهدين فانه يعرف صدق يقيناً وانما لم اكتب بنسبة القول الى الأئمة من غير اطلاع على دليله لان
أحدهم قد يرجع عنه بخلاف ما اذا عرفت الادلة في ذلك في كتاب أو سنة مثلاً فانه لا يصح من رجوع عن
تقرير ذلك المذهب كما يعرف ذلك من اطلع على توجيهي لكلام الأئمة الا حتى من باب الطهارة الى آخر أبواب
الفقه فاني وجهت في هذه الميزان ما يقاس عليه جميع الأقوال المستعملة والمندرسات وعلمت ان الذين علموا بذلك
المذاهب ودانوا الله بها وأفتوا بها الناس الى أن ماتوا كانوا على هدى من ربه فيها عكس من يقولون انهم كانوا
في ذلك على خطأ فقد علمت يا أخي اني لا أقول بتخيير المكاف بين العمل بالرخصة والعزيمة مع القدرة على فعل
العزيمة المتعينة عليه معاذ الله أن أقول بذلك فانه كالتلاعب بالدين كما مر في الميزان انما تكون الرخصة للعاجز
عن فعل العزيمة المذكورة قطعاً لانه حينئذ تصير الرخصة المذكورة في حقه عزيمة بل أقول ان من الواجب
على كل مقلد من طريق الانصاف أن لا يعمل برخصة قال به امام مذهب إلا ان كان من أهلها وانه يجب عليه
العمل بالعزيمة التي قال بها غير امامه حيث قدر عليها لان الحكم راجع الى كلام الشارع بالاصالة لا الى كلام
غيره لاسيما ان كان دليل الغير أقوى خلاف ما عليه بعض المقلدين حتى انه قال لو وجد حديثان في البخاري
ومسلم لم يأخذ بهما حتى لا يعمل به وذلك جهل منه بالسريرة وأول من يتبرأ منه امامه وكان من الواجب عليه
جعل امامه على انه لم يظفر بذلك الحديث أو لم يصح عنده كما سيأتي ايضاحه في الفصول ان شاء الله تعالى اذ لم
أظفر بحديث مما اتفق عليه الشيخان قال بضعفه أحد من يعتد بضعفه أبداً وفي كلام القوم لا ينبغي لاحد العمل
بالقول المرجوح الا ان كان أحوط في الدين من القول الارجح كالقول بنقض الطهارة عند الشافعية بلبس
الصغيرة والشعر والظفر فان هذا القول وان كان عندهم ضعيفاً فهو أحوط في الدين فكان الوضوء منه أولى
انتهى وصاحب الذوق لهذه الميزان يرى جميع مذاهب الأئمة المجتهدين وأقوال مقلديهم كأنهم اشريعة
واحدة لشخص واحد لكنها ذات مرتبتين كل من عمل بمرتبة منهما بما بشرطها أصاب كما سيأتي ايضاحه في
الفصول ان شاء الله تعالى وقد أطلعني الله تعالى من طريق الإلهام على دليل لقول الامام داود الظاهري رضي
الله عنه بنقض الطهارة بلبس الصغيرة التي لا تشتهى وهو ان الله تعالى أطلق اسم النساء على الاطفال في قوله

الشهر والوبر والصوف وهذا مذهب ١٠ أبي حنيفة وزاده على ذلك فقال بطهارة القرن والسن والريش والعظم اذ لا روح فيها وحكى عن

الحسن والاوز اعنى ان
الشعور كلها نجسة لكنها
تطهر بالغسل واختلاف الائمة
في جواز الانتفاع بشعر
الخنزير في الخمر فترخص
فيه أبو حنيفة ومالك ومنع
منه الشافعي وكرهه أحمد
وقال الخمر بالليل أحب الى
(فصل) ما لا نفس له
سائلة كالخسل والنمل
والخنفساء والعقرب اذا مات
في شئ من المائعات لا ينجسه
ولا يفسده عند أبي حنيفة
ومالك وانه طاهر في نفسه
والراجح من مذهب الشافعي
انه لا ينجس المائع ولكنه
ينجس في نفسه بالموت وهذا
مذهب أحمد ومذهب الشافعي
ان الدود المتولد في الماء كور
اذا مات فيه لا ينجسه ويجوز
أكله معه وما يعيش في الماء
كالضفدع اذا مات في الماء
اليسير ينجسه عند الثلاثة
خلافًا لأبي حنيفة
(فصل) والجراد والسمك
طاهران بالاجماع وفي
نجاسة الأدمى بالموت
للشافعي قولان أحدهما
لا ينجس وهو مذهب مالك
وأحمد وقال أبو حنيفة ينجس
لكنه يطهر بالغسل والجنب
والخائض والمثرك اذا غس
واحد منهم يده في ماء فيه ماء
قليل فالماء باقى على طهارته
بالاجماع
(فصل) وسور الكاب
والخنزير نجس عند أبي

تعلى في قصة فرعون يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم ومعلوم ان فرعون انما كان يستحيي الانثى عقب ولادتها
فكما أطلق الحق تعالى اسم النساء على الانثى في قصة الذبح فكذلك يكون الحكم في قوله تعالى أولادهم
النساء بالقياس على حد سواء وهو استنباط حسن لم أجده لغيري فانه يجعل علة النقص الانوثة من حيث
هي بقطع النظر عن كونها تشبهى أو لا تشبهى فحسن عليه يا أخى كل ما لم تطالع له من كلام الائمة على دليل
صريح في الكتاب أو السنة وإياك أن ترد كلام أحد من الائمة أو تضعفه بفهمك فان فهمك اذا قرنت بفهم أحد
من الائمة المجتهدين كان كالمباء والله أعلم

(فصل) فان قال قائل فهل يجب عندكم على المقادير العمل بالار جمع من القولين أو الوجهين في مذهبه مادام
لم يصل الى معرفة هذه الميزان من طريق الذوق والكشف * فالجواب نعم يجب عليه ذلك مادام لم يصل الى
مقام الذوق لهذه الميزان كما عليه عمل الناس في كل عصر بخلاف ما اذا وصل الى مقام الذوق لهذه الميزان
المذكور وقد رأى جميع أقوال العلماء وبحور علومهم تتفرع من عين الشريعة الاولى تبدى منها وتنتهى
اليها كما سيأتى بيانه في فصل الامثلة المحسوسة لا اتصال أقوال العلماء كلهم بعين الشريعة الكبرى في مشهد
صاحب هذا المقام فان من اطلع على ذلك من طريق كشفه رأى جميع المذاهب وأقوال علماء فئاته متصلة بعين
الشريعة وشارعة اليها كاتصال الكف بالاصابع والظلم بالاشخاص ومثل هذا لا يؤمر بالتعبد بمذهب
معين لشهوده تساوى المذاهب في الاخذ من عين الشريعة وانه ليس مذهب أولى بالشريعة من مذهب
لان كل مذهب عنده متفرع من عين الشريعة كما تنفرع عيون شبكة الصيد في سائر الادوار من العين
الاولى منها ولو ان أحداً أكرهه على التقيد لا يتقيد كما سيأتى ايضاحه في الفصول الاكتفية ان شاء الله تعالى
وصاحب هذا الكشف قد ساوى المجتهدين في مقام اليقين وورعاً زاد على بعضهم لاغتراف علمه من عين الشريعة
ولا يحتاج الى تحصيل آلات الاجتهاد التي شرطوها في حق المجتهد فحكم الجاهل بطريق البحر اذا
ورد مع علمهم بالجملة سقاء منه فالا فرق بين الماء الذي يأخذه العالم ولا بين الماء الذي يأخذه الجاهل هذا
حكم جميع أهل هذه الميزان فيما صرح به الشريعة من الاحكام بخلاف ما لم تصرح به اذا أراد الانسان
استخراج من آية أو حديث فانه يحتاج الى معرفة الآلات من نحو وأصول ومعان وغير ذلك كما بيناه في
كتابنا المسمى بفهم الاكباد في بيان موارد الاجتهاد وهو مجلد ضخم فراجع ان شئت والحمد لله رب العالمين
(فصل) فان قال قائل ان أحد الاحتجاج الى ذوق مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده ان سائر الائمة
المسلمين على هدى من ربهم بل يكفيه اعتقاده تسليمنا وإيماننا كما عليه عمل غالب طلبة العلم في سائر الاعصار
فالجواب قد قدمنا لك في الميزان ان التسليم للائمة هو أدنى درجات العبد في اعتقاده صحة أقوال الائمة وانما
مرادنا بهذه الميزان ما هو أدنى من ذلك فيطلع المقادير على ما اطلع عليه الائمة يأخذ علمه من حيث أخذوا المامن
طريق النظر والاستدلال وامامن طريق الكشف والعيان وقد كان الامام أحمد رضى الله عنه يقول خذوا
علمكم من حيث أخذته الائمة ولا تمنعوا بالاعتقاد فان ذلك عمى في البصيرة انتهى وسيأتى بسط ذلك في فصل
ذم الائمة للقول بالرأى في دين الله ان شاء الله تعالى فراجع (فان قلت) فلاى شئ لم يوجب العلماء بالله تعالى
العمل بما أخذته العالم من طريق الكشف مع كونه ملحقاً بالنصوص في الصحة عند بعضهم * (فالجواب) ليس
عدم إيجاب العلماء العمل بعلوم الكشف من حيث ضعفها ونقصها بما أخذته العالم من طريق النقل الظاهر
وانما ذلك للاستغناء عن عدة في الموجبات بصراً مع أدلة الكتاب والسنة عند القطع بصحة أى ذلك
الكشف فانه حينئذ لا يكون الاموافاقها ما عند عدم القطع بصحة من حيث عدم عصمة الاخذ لذلك
العلم فقد يكون دخل كشفه التلبس من ابليس فان الله تعالى قد أقدر ابليس كما قال الغزالي وغيره على
أن يعقب له كاشف صورة الحيل الذي يأخذ علمه منه من سماء أو عرش أو كرسي أو قلم أو لوح فر بما ظن
المكاشف ان ذلك العلم عن الله فأخذه فضل وأصل فن هنا أوجبوا على المكاشف انه يعرض ما أخذه من

حنيفة الشافعي وأحمد وسور ربنا سواهما طاهر لكن الأصح من مذهب أحمد ان سور سباع البهائم نجس وقال مالك بطهارة السور العلم

مطلقا واتفق الاثمة الثلاثة على أن سور البغل والجار طاهر غير معاهر وحكى عن أبي حنيفة ١١ الشك في كونه مطهرا أو فائده أن من لم يجد

ماء توضأ به مع التيمم والاصح من مذهب أحد نجاسته واتفقوا على طهارة الهرة وما دونها في الخلقة وحكى عن أبي حنيفة أنه كره سور الهرة وحكى عن الاوزاعي والثوري أن سور رمالا يترك كل لجه نجس غير الآدمي

(فصل) الاصح من مذهب الشافعي أن سائر النجاسات يستوى قتلها وكثيرها في حكم الأزالة فلا يعفى عن شيء منها الا ما يهذر لا احترامه غالبا كدم البثران وكدم الدما مبل والقروح ودم البراغيث ونسيم الذباب وموضع الفصد والحجامة وطين الشارع وهذا مذهب مالك إلا أن عنده قبل سائر الدماء معفو عنه وقال أبو حنيفة دم القمل والبراغيث والبق طاهر واعتبر أبو حنيفة في سائر النجاسات قدر الدرهم البغلي فجعل مادونه معفوا عنه

(فصل) والرطوبة التي تخرج من المعدة نجسة بالاتفاق ويحكي عن أبي حنيفة أنه قال بطهارتها والبسول والروث نجسان عند الشافعي مطلقا وقال مالك وأحمد بطهارتهما ما كول اللحم وقال أبو حنيفة ذرف الطير الماء كول كالحام والعصافير طاهر وهو قول قديم للشافعي وما سده نجس وحكى عن النخعي أنه قال أبو جعفر البهائم الطاهرة طاهرة (فصل)

العلم من طريق كشفه على الكتاب والسنة قبل العمل به فإن وافق فذلك والاحرم عليه العمل به فعمل ان من أخذ علمه من عين الشريعة من غير تأليس في طريق كشفه فلا يصح منه الرجوع عنه ابدا ما عاش موافقة الشريعة التي بين أظهرنا من طريق النقل ضرورة أن الكشف الصحيح لا يأتي دائما موافقا للشريعة كلها ومقرر بين العلماء والله أعلم

(فصل) فإن طعن طاعن في هذه الميزان وقال انها لا تنكفي أحد في ارشاده الى طريق صحة اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم كما مر قلنا له هذا أكثر ما قدرنا عليه في طريق الجمع بين قول العبد بالسنة ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وبين اعتقاده ذلك بقائه فان قدرت بأخى على طريق أخرى تجمع بين القلب واللسان فاذا كرهنا التزقي في هذه الميزان ونجعلها طريقة أخرى ولعل الطاعن في صحة هذه الميزان التي ذكرناها انما كان الحامل له على ذلك الحسد والتعصب فانه لا يقدر بحمل الشريعة على أكثر من مرتبتين تخفيف وتشديد أبدا ومن شك في قولنا هذا فليأت بما يناقضه وأما رجوع الى قوله فاني والله ناصح للأمة ما أنا متعنت ولا مظهر عام لحظ نفسي فيه أعلم قطع النظر عن ارشاد للاخوان الى صحة الاعتقاد في كلام أئمتهم ولولا محبتي لارشاد الاخوان الى ما ذكرنا خفيت عنهم علم هذه الميزان الشريعة كما أخفيت عنهم من العلوم الدينية ما لم يؤمر بافشائه كما أشرنا اليه في كتابنا المسمى بالجواهر المصونة والسر المرقوم فبما نتجته الخلوة من الاسرار والعلوم فأنفذ كرفائه من علوم القرآن العظيم نحو ثلاثة آلاف علم لا مرق في احد من طلبة العلم الآن فبما علم الى التسليق (١) الى معرفة علم واحد منها بفكر ولا معان نظر في كتب وانما طريقة الكشف الصحيح فخلع هذه العلوم على المعارف حال تلاوته للقرآن لا يخاف عن النطق به حتى كان عين ذلك العلم عين النطق بذلك السكامة ومتى تخاف العلم عن النطق فليس هو من علوم أهل الله وانما هو ينتج فكر وعلوم الافكار مدخولة عند أهل الله لا يعتد بمدون علمها لا مكان رجوع أهلها عنها بخلاف علوم أهل الكشف كما مر آنفا علم ذلك

(فصل) ويا لك أن تسمع هذه الميزان فتبادر الى الإنكار على صاحبها وتقول كيف يصح لفلان الجمع بين جميع المذاهب وجعلها كلها مذهب واحد من غير أن تنظر فيها أو تجتمع بصاحبها فان ذلك جهل منك وشهور في الدين بل اجتمع بصاحبها وناظره فان قطعك بالحجة وجب عليك الرجوع الى قوله ولو لم يسبقه أحد الى مثله ويا لك أن تقول ان واضع هذه الميزان جاهل بالشريعة فتقع في الكذب فانه اذا كان مثله يسمى جاهلا مع قدرته على توجيه أحكام جميع أقوال المذاهب فبأنقى على وجه الارض الا أن عالم وقد قال الامام محمد بن مالك واذا كانت العلوم مختصة بالهبة واختصاصات الدنية فلا بدع ان يؤخر الله تعالى لبعض المتأخرين من علم يطاع عليه احد من المتقدمين انتهى فبالله عليه ك يا أخى ار جع الى الحق وطابق في الاعتقاد بين اللسان والقلب ولا يصدك عن ذلك كونه أحد من العلماء السابقين لم يدون مثل هذه الميزان فان جود الحق تعالى لم يزل فياضا على قلوب العلماء في كل عصر واخرج عن علومك الطبيعية الفهمية الى العلوم الحقيقية الكشفية ولو لم يألفها طبعك فان من علامة العلوم الدينية أن تعجزها العقول من حيث انكارها ولا تقبلها الا بالتسليم فقط اغرابه طريقة فان طريق الكشف مبينة لطريق الفكر وسباني في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى ان من علامة عدم صحة اعتقاد الطالب في أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم كونه يحس له في باطنه ضيق وخرج اذا قلده غير امامه في واقعة ويقال له أين قولك ان غير امامك على هدى من ربك وكيف يحس له في قلبك ضيق وخرج من الهدى فهناك تندحض دعواه وتظهر له عدم صحة عقيدته ان كان عاقلا والحمد لله رب العالمين

(فصل) اعلم يا أخى اني مارضعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم الابد بتكر رسواهم لي في ذلك مرارا كإمر أول الفصول وقولهم لي مرادنا الوصول الى مقام مطابقة القلب للسان في صحة اعتقاد ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم في سائر أقوالهم فلذلك أمعنت النظر لهم في سائر أدلة الشريعة وأقوال

والمنى من الآدمي نجس عند أبي حنيفة ومالك إلا أن مالك قال يفسد بالساير طبيا كلب أو بياض أو قال (١)

التسليق التسور ووزنا معنى اه

أبو حنيفة يغسل رطباو يفرك بإصاوا الصبح ١٢ من مذهب الشافعي طهارة المني مطلقا لا من الكلب والخنزير والاصح من مذهب أحمد أنه طاهر من الأذى

علمائها فرأيتهم يخرجون عن مرتبتين تخفيف وتشديد لا تشديد للأقوياء والتخفيف للضعفاء كما سلكوا لكن ينبغي استثناء ما ورد من الأحكام بحكم التخفيف أن ينزل إلى مرتبة الرخصة والتخفيف مع القدرة على فعل الأشد ولا تكون المرتبة المذكورة في الميزان فيه على الترتيب الوجوبي وذلك كتخفيف المتوضي إذا كان لا بأس الخلف بين نزعه وغسل الرجلين وبين مسحه بلا ترع مع أن إحدى المرتبتين أفضل من الأخرى كما ترى فإن غسل الرجلين أفضل لأن نقرت نفسه من المسح مع علمه بصحة الأحاديث فيه فإن المسح له أفضل على أنه لا يقال أن يقول أن المرتبتين في حق هذا الشخص أيضا على الترتيب الوجوبي بمعنى أنه لو أراد أن يعبد الله تعالى بالفضل كان الواجب عليه في الاتيان بالفضل أو تركه العزيمة وهو ما انفصل بالنظر إلى حال غالب الناس وأما المسح بالنظر إلى ذلك الفرد النادر الذي نقرت نفسه من فعل السنة لاسيما وقولنا أفضل غير مناف للوجوب كما نقول إن تنهجه عليك يا أخى برضا الله تعالى فإنه أولى لك من سخطه وكذلك ينبغي أن يستثنى من وجوب الترتيب في مرتبة الميزان ما إذا ثبت عن الشارع فعل أمرين معاً في وقتين من غير ثبوت نسخ لأحدهما كما مسح جميع الرأس في وقت ومسح بعضه في وقت آخر وكوالة الوضوء نارة وعدم الموالاة فيه نارة أخرى ونحو ذلك فمثل هذا لا يجب فيه تقديم مسح جميع الرأس والموالاة على مسح بعضه وعدم الموالاة إلا إذا أراد المكاف التقرّب إلى الله تعالى بالأولى فقط وقس على ذلك نظائره وأما قول سيدنا ومولانا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما إن آخر الأمرين من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو النسخ المحكم فهو أكثرى لا كلى إذ لو كان ذلك كليا لحكمنا بنسخ المقتدم من الأمرين ببقين في نفس الأمر من مسح كل الرأس أو بعضه مثلاً لأنه لا بد أن يكون انتهى الأمر منه صلى الله عليه وسلم إلى مسح الكل أو البعض فيكون ما قبل الأخير منسوخاً ولا يخفى ما في ذلك من القسح في مذهب من يقول بوجوب تعميم مسح الرأس أو عدم تعميمه وكان الإمام محمد بن المنذر رحمه الله تعالى يقول إذا ثبت عن الشارع صلى الله عليه وسلم فعل أمرين في وقتين فهما على التخفيف ما لم يثبت النسخ فيه عمل المكاف بهذا الأمر نارة وبهذا الأمر نارة أخرى انتهى وعلى ما قررناه من مرتبة الميزان ينبغي حمل القول بمسح الرأس كاملاً وجوباً على زمن الصيف مثلاً ومسح بعضه على مسحه في زمن البرد مثلاً لاسيما في حق من كان أقرع أو كان قريب العهد بحلق رأسه أو يخاف من نزول الحوادير من رأسه فاعلم ذلك يا أخى وقس عليه نظائره والحمد لله رب العالمين

(فصل) اعلم يا أخى أن مرادنا بالعزيمة والرخصة اللتين حددهما الأصوليون في كتبهم فاسميها مرتبة التخفيف ورخصة الإباحة بالنظر لما قبلها من التشديد أو الأفضل لا غير والأفضل العاجز لا يكاف بفعل ما هو فوق طاقته شرعاً ولا بالمكاف بما فوق طاقته فما بقي الآن يكون فعل الرخصة في حقه واجباً كالعزيمة في حق القوى فلا يجوز للعاجز النزول عن الرخصة إلى مرتبة ترك الفعل بالكيفية كما إذا قدرنا الماء المطبق على التراب لا يجوز له تركه التيمم وكذا إذا قدر العاجز عن القيام في الغريضة على الجلوس لا يجوز له الاضطجاع أو قدر على الاضطجاع على اليمين أو اليسار لا يجوز له الاستلقاء أو قدر على الاستلقاء لا يجوز له الاكتفاء بنحو الإيماء باليمين أو اليسار على الإيماء باليمين لا يجوز له الاكتفاء بأجزاء أفعال الصلاة على قلبه كما هو مقرر في كتب الفقه فكل مرتبة من هذه المراتب بالنظر لما قبلها كالعزيمة مع الرخصة لا يجوز له النزول إليها إلا بعد عجزه عما قبلها والله أعلم والحمد لله رب العالمين

(فصل) ثم لا يخفى عليك يا أخى أن كل من فعل الرخصة بشرطها أو المعضول بشرطه فهو على هدى من ربه في ذلك ولو لم يقل به إمامه على ما يأتي في العصول الآتية من التفصيل كما أن من فعل العزيمة أو الأفضل بكافة ومشقة فهو على هدى من ربه في ذلك ولو لم يكفه الشارع بذلك من حيث عظم المشقة فيه اللهم الآن يأتي عن الشارع ما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فإن الأفضل للمسافر في مثل

الخارج الملة أدامن السيلين وهو البول والغائط ينقض الوضوء بالاجتماع وأما النادر كالدود من الدبر والريح من القبل والحصى ذلك

والاستحاضة والمذي ينقض أيضا الا عند مالك واستثنى أبو حنيفة الرجح من القبل فقال لا ينقض ١٣ والمذي نافذ عند الثلاثة والاصح من

مذهب الشافعي انه لا ينقض وان أوجب الغسل وقال أبو حنيفة ينقض بكل ذلك والمذي * (فصل) * واتفقوا على ان من مس فرجه بعضه من أعضائه غير يده لا ينقض وضوءه واختلفوا في من مس ذكره يده فقال أبو حنيفة لا ينقض وضوءه مطلقا على أي وجه كان وقال الشافعي ينقض بالمس بباطن كفه دون ظاهره من غير حائل سواء كان بشهوة أو غيرها والمشهور عند أحدنا ينقض بباطن كفه وبظاهرة والراجح من مذهب مالكا ان مسه بشهوة انتقض والا فلا * (فصل) * وأما من فرج غيره فقال الشافعي وأحمد ينقض وضوءه بالمس صغيرا كان الممسوس أو كبيرا أو ميتا وقال مالك لا ينقض بمس الصغير وقال أبو حنيفة لا ينقض بحال وهل ينقض وضوء الممسوس أم لا قال مالك ينقض وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا ينقض وأجمعوا على انه لا وضوء على من مس أنثيته ولو من غير حائل واتفق الثلاثة على انه لا يجب الوضوء من مس الأمرد ولو بشهوة قال مالك بإيجابه وفيه وجه في مذهب الشافعي واختلفوا في من مس حلقة الدر فقال أبو حنيفة ومالك لا ينقض وقال الشافعي وأحمد ينقض وعن الشافعي

ذلك الفطر لا ضرر والحاصل به ومن المعلوم ان من شأن الامور التي يتقرب بها الى حضرة الله تعالى أن تكون النفس منشركة بها محبة لها غير كارهة وكل من يأتي بالعبادة كارهة لها أي من حيث مشقتها فقد يخرج عن موضوع القرب الشرعية المتقرب بها الى حضرة الله عز وجل لاسيما في مثل المسئلة التي نحن بها فانه صلى الله عليه وسلم نقي البر والتقرب الى الله تعالى بالصوم الذي يضر بالمسافر ونحن تابعون للشارع مانحين مشرعون فلا ينبغي لاحد التقرب الى الله تعالى الا بما أذن له الشارع فيه وان شرب نفسه به من سائر المنسذوبات وما لم يأذن فيه فهو الى الابتداء أقرب وما كل بدعة يشهد لها ظاهر الكتاب والسنة حتى يتقرب بها وتأمل يا أبا نبي حتى الشارح عن الصلاة حال النعاس تعرف ذلك لان النعاس على العبد وتكف الصلاة صارت نفسه كالملك عليه ولا يخفى ما في ذلك من نقص الثواب المرتب على محبة الطاعة فاعلم ذلك يا أبا نبي وعمل بالرخص بشرطه فان الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه كما صرح به الحديث الذي رواه الطبراني وغيره والحمد لله رب العالمين

* (فصل) * ان قال قائل فلي ما قررتم فهل رأيتم في كلام أحد من العلماء ما يؤيد هذه الميزان من أجل كلام الائمة على ما حين وردته الى الشريعة * قلنا نعم ذكر الشيخ محيي الدين في الفتاوى حكاية عن غيره من أهل الكشاف أن العباد اذا سلك مقامات القوم متقيدين بذهب واحد لا يرى غيره فلا بد أن ينتهي به ذلك المذهب الى العين التي أخذ امامه منها أقواله وهناك يرى أقوال جميع الائمة تعرف من بحر واحد فينقل عنه التقيد بذهبه ضروري ويحكم بتساوي المذاهب كلها في الصحة بخلاف ما كان يعتقه قبل ذلك قال الشيخ محيي الدين وظاهر ما قلناه القول بتفضيل الرسل بعضهم على بعض بالاجتهاد ثم اذا وصل الى شهود حضرة الوحي التي أخذوا منها أحكام شرائعهم انقل عنه التفضيل بالاجتهاد وصور لا يفرق بين أحد من رسله الا من حيثما كشف الله تعالى له عنه بحكم اليقين لا الظن فهذا ظاهر المقلد اذا اطلع على العين التي أخذ الائمة المجتهدون مذاهبهم منها انتهت وكذلك مما يؤيده هذه الميزان قول الشيخ بدر الدين الزركشي في آخر كتاب القواعد في الفقه اعلم وفقك الله لطاعته أن الاخذ بالرخص والعزائم في محل كل منهما ما لم يطلب فاذا قصد المالك كف بفعل الرخصة قبول فضل الله عليه كان أفضل كما أشار اليه حديث أن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه فاذا ثبت هذا الأصل عندك يا أبا نبي فاعلم أن مطلوب الشرع الوفاق ورد الخلاف اليه ما أمكن كما عليه عمل الائمة من أهل الورع والتقوى كابي محمد الجويني وأضرابه فانه صنف كتابه المحيط ولم يلتزم فيه المشي على مذهب معين قال وذلك في حق أهل الورع والتقوى من باب العزائم كما أن العمل بالمتخلف فيه عندهم من باب الرخص فاذا وقع العبد في أمر ضروري وأمكنه الاخذ فيه بالعزيمة فله فعله وله تركه وكان ذلك الفعل الشديد عليه من باب الفقه والاختصاص بالعزائم ان كان راجحا وان لم يمكنه الاخذ فيه بالعزيمة أخذ بالرخصة كما أن له الاخذ بالقول الضعيف في بعض المواطن فلا يكون ذلك منه من باب المخالفة المحضة قال الزركشي وبعد اذ علمت هذا الخبيث تعرف ان أحد من الائمة الاربعة أو غيرهم لم يقلد أمر المسلمين في القول برخصة أو عزيمة الا على حد ما ذكرناه من هذه القاعدة فينبغي لكل معادلا لائمة أن يعرف مقاصدهم انتهى كلام الزركشي رحمه الله في آخر قواعد وهو من أعظم شواهد لصحة هذه الميزان فلم ينقل لنا عن أحد من الائمة الاربعة ولا غيرهم فيما بلغنا أنه كان يطرد الامر في كل عزيمة قال بها أو رخصة قال بها في حق جميع الامة أبدا وانما ذلك في حق قوم دون قوم وقد بلغنا انه كان يفتي الناس بالمذاهب الاربعة الشيخ الامام الفقيه المحدث المفسر الأصولي الشيخ عبد العزيز بن الدبريني وشيخ الاسلام عز الدين بن جماعة المقدسي والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين البرلسي الشهير بابن الاقطيع رحمه الله والشيخ علي النبتيني الضرير ونقل الشيخ الجلال السيوطي رحمه الله عن جماعة كثيرة من العلماء انهم كانوا يفتون الناس بالمذاهب الاربعة لاسيما العوام الذين لا يتقيدون بذهب ولا يعرفون قواعد ولا نصوصه ويقولون حيث وافق فعل هؤلاء العوام قول عالم فلا بأس به اه * (فان قال قائل) *

قول وعن أحمد رواية انه لا ينقض * (فصل) * واختلفوا في لمس الرجل المرأة فذهب الشافعي الانتقاض بكل حال اذا لم يكن حائل والعصم

من مذهبه استثناء الحارم ومذهب مالك ١٤ وأحمد أنه ان كان بشهوة انتقض والا فلا ومذهب أبي حنيفة أنه لا ينتقض إلا أن ينشرد كره

فبنتقض باللمس والانتشار
جميعا وقال محمد بن الحسن
لا ينتقض وان انتشرد كره
وقال عطاء ان لمس أجنبية
لا تحل له انتقض وان حلت
كرز وجته وأتم لم ينتقض
والراجع من مذهب الشافعي
ان الماموس كاللامس وهو
مذهب مالك وعن أحمد
روايتان * (فصل) * واتفقوا
على أن نوم المصطبح والمنكح
ينقض الوضوء واختلوا
فمن نام على حالة من أحوال
المصليين فقال أبو حنيفة
لا ينتقض وضوءه وان طال
نومه فان وقع على جنبه أو
اضطجع انتقض وقال مالك
ينتقض في حال الركوع
والسجود اذا طال دون القيام
والقعود وقال الشافعي في
الجديدان نام بمكان مقعد لم
ينتقض والانتقض وقال في
القديم لا ينتقض على هيئة
من هيئات الصلاة وعن أحمد
روايات المختار انه ان طال
نوم القائم والقاعد والراكع
والساجد فعليه الوضوء قال
الخطابي هذه أصح الروايات
ولا فرق عند الشافعي بين
طول النوم وقصره وان رأى
المنامات مادام ممكنة مقعدة
من الارض اذا النوم ليس
بحدث في نفسه وانما هو مظنة
للحدث * (فصل) * والخارج
النعمس من البدن من غير
السبيلين كل رعا فالتقي
والفصد والحاجة لا وضوء منه
هذه الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة بوجوب الوضوء من النعم اذا دخل الولقي اذا ملاه القم وقال أحمد ان كان كثيرا فاحشا بشرطها

كيف صح من هؤلاء العلماء ان يقتوا الناس بكل مذهب مع كونهم كانوا مقلدين ومن شأن المقلد أن لا يخرج
عن قول امامه * (الجواب) * يحتمل أن يكون أحدهم باع مقام الاجتهاد المطلق المنتسب الذي لم يخرج
صاحبه عن قواعد امامه كابي يوسف ومحمد بن الحسن وابن القاسم وأشهب والمزني وابن المنذر وابن سريج
فهؤلاء كلهم وان اقتوا الناس بما لم يصرح به امامهم فلم يخرجوا عن قواعدهم وقد نقل الجلال السيوطي
رحمه الله تعالى ان الاجتهاد المطلق على قسمين مطلق غير منتسب كما عليه الاثمة الاربع ومطلق
منتسب كما عليه أكابر أصحابهم - م الذين ذكرناهم - قال ولم يدع الاجتهاد المطلق غير المنتسب بعد الاثمة
الاربعة الا امام محمد بن حريز الطبري ولم يسلم له ذلك اه ويحتمل ان هؤلاء العلماء الذين كانوا يغنون
الناس على المذاهب الاربعه اطاعهم الله تعالى على عين الشريعة الاولى وشهدوا اتصال جميع اقوال
الاثمة المجتهدين بها وكانوا يغنون الناس بحكم مرتبتي الميزان لا بحكم العموم فلا يأمرون قويا
برخصة ولا ضمة فباعتزيمه وكانهم نالوا مناب أهل المذاهب الاربعه في تقرير مذاهبهم واطاعوا على جميع
أدلتهم وقد لغنا حواصل هذا المقام أيضا لجماعة من علماء السلف كالشيخ أبي محمد الجويني والامام ابن
عبد البر المالكي ومن الدليل على ذلك ان أبا محمد صنف كتابه المسمى بالحفيظ ولم يتقيد فيه بمذهب كما مر عن
الزركشي وكذلك ابن عبد البر كان يقول كل مجتهد مصيب فاما أن يكون نافعا فلا أو فالامام كرا لا طاعهما على
عين الشريعة الكبرى وتغريب أقوال جميع العلماء منها كما اطاعنا بحمد الله تعالى واما أن يكون نافعا فلا ذلك من
حديث ان الشارح قرر حكم المجتهد الذي استنبطه من كتاب الله عز وجل أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وقد
بالغنا عن الشيخ عز الدين بن جماعة انه كان اذا أفتى عاميا بحكم على مذهب امام يأمره بفعل جميع شروط ذلك
الامام الذي أفتاه بقوله ويقول له ان تركت شرط من شروط لم تصح عبادتك على مذهبه ولا غيره اذا العبادة
الملفقة من عدة مذاهب لا تصح الا اذا جمت شروط تلك المذاهب كلها اه وذلك منه احتياط بالدين وخوفا
أن يتسبب في نقص عبادة أحد من المسلمين * (فان قلت) * فهل ينبغي لمن يفتي على الاربعه مذاهب أن لا يفتي
المقلدين الا بالارجح من حيث النقل أو يفهمهم بما شاء من الاقوال * (الجواب) * الذي ينبغي له أن لا يفتي
الناس الا بالارجح لا ان يقلد ما سأله الا بفتيه بالارجح من مذهب امامه لا بما عنده هو اللهم الا أن يكون
المرجوح أحوط في دين السائل فله أن يفتيه بالرجوح ولا حرج ولما ادعى الجلال السيوطي رحمه الله مقام
الاجتهاد المطلق المنتسب كان يفتي الناس بالارجح من مذهب الامام الشافعي فقالوا له لم لا تفتيهم بالارجح
هذلك فقال لم يسألوني ذلك وانما سألتوني عما عليه الامام وأصحابه فيحتاج من يفتي الناس على الاربعه مذاهب
أن يعرف الراجح عند أهل كل مذهب ليفتي به المقلدين الا أن يعرف من السائل أنه يعتمد عليه ويشرحه
صدره لما يفتيه به ولو كان مرجوحا عنده فقل هذا يحتاج الى الاطلاع على ما هو الارجح عند أهل كل مذهب
انتهى فاعلم ذلك

* (فصل) * ومما يوضح لك صحة مرتبتي الميزان أن ننظر الى كل حديث ورد أو قول استنبطه والى مقابله فاذا
نظرت فلا بد أن تجد أحدهم يخففوا الا تخم شدة دا غير ذلك لا يكون ثم ان الحديث أو القول الخفيف قد يكون
هو الصحيح الراجح في مذهبك وقد يكون هو الضعيف المرجوح ولا يخجلوا لك يا أخي عند العمل به من أن
تكون من أهل مرتبة من مرتبتي الميزان دون المرتبة الاخرى بالشروط التي تقدمت في فعل الرخصة أي
التخفيف فتفتي كل أحد بما يناسب حاله ولولم تفعل أنت به كذلك لانه هو الذي خوطبت به فاعلم ذلك واعمل
عليه وافت غيرك بما هو أهله فليس لمن قدره على سهولة الطهارة أن عيس فرجه اذا كان شافعيًا ويصلي
بلا تجديد طهارة تقليد الابي حنيفة كما أنه ليس له أن يصلي فرضا أو نفلا بغير الفاتحة مع قدرته عليها وان يصلي
بالذكر مع قدرته على القرآن كما سألني ايضا حقه في توجيه أقوال العلماء ان شاء الله تعالى على ان لك أيضا أن
تصعد الى فعل الغزبة مع المشقة ان اخترت ذلك على وجه المجاهدة لنفسك كما أن لك أيضا أن تنزل الى الرخصة

هذه الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة بوجوب الوضوء من النعم اذا ملاه القم وقال أحمد ان كان كثيرا فاحشا بشرطها

نقض رايه واحده وان كان يسيرا فنعمر وايتان * (فصل) * والعقوبة في الصلاة تبطلها ١٥ بالاجماع وهل تنقض الوضوء حال مالك

والشافعي وأحد لا تنقض
وقال أبو حنيفة وأصحابه
تنقض وما مسه النار
كالطعام المطبوخ والخبز
لا وضوء منه بالاجماع وحكى
عن بعض الصحابة كان عمر
وأبي هريرة وزيد بن ثابت
أحببوا الوضوء منه وأكل
لحم الجوز ولا ينقض الوضوء
على الجديد الراجح من مذهب
الشافعي وهو قول أبي حنيفة
ومالك وقال أحمد ينقض
وهو القديم المختار عند أصحاب
الشافعي وغسل الميت
لا ينقض الوضوء عند الثلاثة
وقال أحمد ينقض

* (فصل) * واتفقوا على أن
من يتقن الطهارة وشك في
الحدث فإنه باق على طهارته
الإماما كما فإن ظاهر مذهبه
أنه يبنى على الحدث ويتوضأ
وقال الحسن إن شك في
الحدث وهو في الصلاة يبنى
على يقينه ومضى في صلاته
وان كان في غير الصلاة أخذ
بالشك

* (فصل) * ولا يجوز لمس
المصحف ولا حمله لحدث
بالاجماع وحكى عن داود
 وغيره الجواز ويجوز رجله
بغلاف وعلاقة الأعد
الشافعي ويجوز رصده حمله
في أمتعة وتفسير ودانير
وقلب ورقه يعود

* (فصل) * واستقبال القبلة
واستدبارها قضاء الحاجة
حرام بالصحراء عند الشافعي

بشرطها في هذه الميزان وهو العجز عن غيرها حسا أو شرعا فقط وتكون على هدى من ربك في كل من المرتبتين ثم
انه قد يكون في الحكم الواحد أكثر من القولين فالخالف برما قد أرب التشديد الى التشديد وما قارب التخفيف
الى التخفيف كالقول المفصل على حد سواء كما قدمنا في خطبة الميزان ومحال أن يوجد دليلان أو قولان
مستدندان أو مخففتان لا يلحق أحدهما بالآخر ولا يدخل فيه فإن شئت فامتحن ذلك في أقوال مذهبك مع
بعضها بعضا وإن شئت فامتحن ذلك في مذهبك ومقابله من جميع المذاهب المخالفة له تجددهما لا يخرجان عن
تخفيف وتشديد لكل منهما رجال في حال مباشرة لتكالييف كما مر في الميزان وكذلك ما أوجبه المجتهد
أوحرمه باجتهاده فكله يرجع الى المرتبتين فإن مقابل التحريم عدم التحريم الشامل للمندوب وقال بعضهم
ما أوجبه المجتهد أو حرمه يكون في مرتبة الاولى ومقابله في مرتبة خلاف الاولى لانه ليس لغير الشارع أن يحرم
أو يوجب شيئا انتهى والحق أن المجتهد المطلق أن يحرم ويوجب وأنه قد اجماع العلماء على ذلك بل ولو قلنا
بقول هذا البعض فهو يرجع الى المرتبتين أيضا الى الاولى في مرتبة التشديد غالبه التحجير المطلوب في الجملة سواء
كان ذلك الاولى أم لا أو في خلاف الاولى في مرتبة التخفيف غالبا * (فان قال قائل) * فنأين جعلتم كلام
المجتهدين من جملة الشريعة مع أن الشارع لم يصرح بما استنبطوه (فالجواب) انه يجب حلهم على انهم علموا
ذلك الوجوب أو التحريم من قرائن الأدلة أو علموا انه مراد الشارع من طريق كشفهم لبدلهم من أحدهذين
الطريقين وقد يجتمعان عند بعض المجتهدين * (فان قال قائل) * فماتة ولون فيما ورد في الأحاديث
والأقوال * (فالجواب) * مثل ذلك لا مقابل له بل هو شرع مجمع عليه فلا يأتى فيه مرتبة الميزان وذلك
كالحدث الذي نسخ مقابله أو كالقول الذي رجح عنه المجتهد أو أجمع العلماء على خلافه فليس فيما ذكر
الامر بتميز واحدة بل جميع المسكفين لعدم وجود مشقة على أحد في فعله ترجيح على مشقة تركه خلاف ما فيه
المشقة المذكورة فإنه يجزى فيه التخفيف والتشديد كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلا فإنه ورد في كل
منهما التخفيف والتشديد بالتشديد كونه عند بعضهم لا يسقط عن المنكر بخوفه على نفسه أو ماله والتخفيف
سقوطه عنه بخوفه المذكور عند آخرين فالاول في حق الأقوياء في الدين كالعلماء والصالحين والثاني في حق
الضعفاء من العوام في الإيمان واليقين * (فان قال قائل) * فهل تأتى المرتبتان في حق من يغير المنكر
بتوجهه بقلبه الى الله تعالى من الأولياء في كسر آفة الجور وينزع الزاني من الزنا بحيلولة بحائل بينه وبين فرج
الزانية مثلا * (فالجواب) * نعم تأتى فيه المرتبتان فمن الأولياء من يرى وجوب التوجه الى الله تعالى في
ذلك ويكون بذلك كالقادر على إزالة المنكر ومنهم من لا يرى وجوب ذلك بل يكره الاطلاع بكشفه على
المنكرات الواقعة في الوجود من غير المتجاهرين بمعامليهم وذلك لما فيه من الاطلاع على عورات الناس
ويسمى ذلك بالكشف الشيطاني عنه ببعض القوم وأنه يجب على صاحبه سؤال الله تعالى أن يحول بينه
وبينه * (فان قال قائل) * فماتة ولون فيمن له حال يحمله من أهل المنكر إذا أنكر عليهم وكسر آفاتهم
هل يجب عليه تغيبه باليد أو اللسان اعتمدا على أن الله تعالى لا يحب ذلك أولا يجب من حيث أن الحق
تعالى لا يعيد عليه * (فالجواب) * مثل هذا تأتى فيه المرتبتان فمن الأولياء من ألزمه بذلك إذا علم
أن له حال يحمله ومنه من لم يلزمه بذلك نظير ما قالوا فيمن قدر على أن يصل الى مكة في خطوة والجد
لله رب العالمين

* (فصل) * (فان قلت) فمن يقول إن القياس من جملة الأدلة الشرعية فهل تأتى فيه كذلك مرتبة الميزان
* (فالجواب) نعم تأتى فيه فإن من العلماء من كره القياس في الدين ومنهم من أبازه من غير كراهة ومنهم من
منعه فإنه طردعة وما يدرى العبد بان الشارع قد لا يكون أراد طرد تلك العلة وانما ترك ذلك الامر خارجا عن
ذلك الحكم توسعة على أمتة وذلك كقياس الارز على البر في باب الر بالجماع لاقتيات فان الشارع لم يبين لنا
حكم الارز فكان الاولى بالادب عند بعض أهل الله تعالى إبقائه على عدم دخول الر بابقه كما أشار إليه حديث

وما لثرفا أشهر الر وايتان عن أحمد وقال أبو حنيفة وأحد بكر مطلقا في النهي والنبيل جميعا وقال داود يجوز الاستئصال

فالموضعين جميعا * (فصل) * والاستنباء ١٦ واجب عند مالك والشافعي وأحمد لكن عند مالك رواية انه ان صلى ولم يستنج صحت صلاته

وقال أبو حنيفة هو سنة وليس
بواجب وهي رواية عن
مالك قال أبو حنيفة فان صلى
ولم يستنج صحت صلاته وجعل
يحل الاستنجاء مقدر اربعة
سائر النجاسات على جميع
المواضع وحده بالدرهم البغلي
وقال بوجوب ازالة النجاسة
في غير محل الاستنجاء اذا زادت
على مقدار الدرهم ولا يجوز
الاقتصار في الاستنجاء بالحجارة
على أقل من ثلاثة أحجار
عند الشافعي وأحمد وان
حصل الانقاء باقلها والمراد
ثلاث مسحات فاذا كان حجر
له ثلاثة أطراف أحزأ اذا أنقى
وان لم تنق الثلاثة زاد اربعا
وخامسا حتى يحصل الانقاء
وقال أبو حنيفة ومالك
الاعتبار بالانقاء فان حصل
بجمر واحد لم تستحب الزيادة
عليه ويجوز الاستنجاء بما
يشوم مقام الحجارة من
الخزف والاسح والخبث
بالاجاع وحتى عن داود انه
قال يجوز بما سوى الاحجار
ومذهب الشافعي وأحمد انه
لا يجوز في الاستنجاء عظام ولا
خشب وقال أبو حنيفة ومالك
يجزئ ولكن يستحب
عندهما انه لا يستنجى بما

* (باب الوضوء)

النية واجبة في الطهارة من
الغسل والوضوء والتميم عند
كافة العلماء فلا تصح طهارة
الابنية وقال أبو حنيفة
لا يفقر شيء من ذلك الى النية

الا تميم فانه لا بد فيه من النية ومحل النية القلب والكامل ان ينطق بلسانه بما نواه بقلبه وقال مالك يكره للنطق باللسان ولو اقتصر على

وسكت عن أشياء رجة بكم فن يقول بقياس الارز على البرمشة دون من يقول بعدم قياسه مخفف وقد كان
السلف الصالح من الصحابة والتابعين يقدرون على القياس ولكنهم تركوا ذلك أدبامع رسول الله صلى الله
عليه وسلم ومن هنا قال سفيان الثوري من الأدب اجراء الاحاديث التي خرجت تخرج الزجر والتنفير على
ظاهرها من غير تأويل فانها اذا أولت خرجت عن مراد الشارع كحديث من غشنا فليس منا وحديث
من تطير أو تطير له وحديث ليس منا من لم يطعم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية فان العالم اذا
أولها بان المراد ليس منافي تلك الخصلة فقط أي وهو منافي غيرها هاهنا على الفاسق الوقوع فيها وقال مثل
الخائفة في خصلة واحدة أمر سهل فكان أدب السلف الصالح بعدم التأويل أولى بالاتباع للشارع وان كانت
واحدة الشريعة قد تشهد أيضا لذلك المتأويل وقد دخل جعفر الصادق ومقاتل بن حبان وغيرهما على الامام
أبي حنيفة وقال له قد بلغنا انك تكثرون القياس في دين الله تعالى وأول من قاس ابايس فلا تقس فقال الامام
ما أقوله ليس هو بقياس وانما ذلك من القرآن قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فليس ما قلناه بقياس
في نفس الامر وانما هو قياس عند من لم يعطه الله تعالى الفهم في القرآن اه ومن هنا يعلم أن أهل الكشف
غير محتاجين الى القياس لاستغنائهم عنه بالكشف فان أورد عليهم شخص نحو تحريم ضرب الوالدين فانه
ليس في القرآن النص صريح بتحريم ضربهما وانما أخذ العلماء ذلك من قوله تعالى فلا تقل لهما أف فمكان النهي
عن ضربهما من باب أولى * فالجواب ان هذا لا يرد على أهل الكشف لان الله تعالى قال وبالوالدين
احسانا ومعلوم ان ضربهما ليس باحسان فلا حاجة الى القياس وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول
يصح دخول القياس عند من احتاج اليه وعند من لم يحتج اليه في مرتبة الميزان فن كاف الانسان بالفحص
عن الادلة واستخراج النظائر من القرآن شدة دون من يكافه بذلك فقد خفف ولم يرل في الناس من يقدر على
الاستنباط ومن يعجز عن ذلك في كل عصر وكان ابن حزم يقول جميع ما استنبطه المجتهدون معذورون من
الشريعة وان خفي دليله على العوام ومن أنكر ذلك فقد نسب الائمة الى الخطأ وانهم يشرعون ما لم يأذن به الله
وذلك ضلال من قائله عن الطريق والحق انه يجب اعتقاد أنهم لولا رأوا في ذلك دليلا لما شرعوه فراجع الامر
كذلك في قضية الاستنباط الى مرتبة الشريعة كالمقياس فن أمر الناس باتباع كل ما شرعه المجتهدون فقد
شدد ومن لم يأمرهم الا بما صرح به الشريعة أو أجمع عليه العلماء فقد خفف في الجملة لانه من باب فن
تطوع خيرا فهو خير له والحمد لله رب العالمين

* (فصل) * من لا يترك كل من لم يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها وترك العمل بجميع الاقوال المرجوحة
نقصان الثواب غالبا وسوء الادب مع جميع أصحاب تلك الاقوال والوجود من العلماء عكس ما يحصل لمن عمل
بالميزان فان ذلك المرجوح الذي تركه هذا العمل به لا يخلو اما أن يكون أحوط للدين فهذا لا ينبغي
ترك العمل به واما أن يكون غير أحوط فقد يكون رخصة والله يحب أن توفى رخصته كما صرح به الحديث
أي بشرطه ويكون على علم الاخوان أن لكل سنة سنة المجتهدون أو بدعة حرمها المجتهدون درجة في الجنة أو
در كافي النار وان تفاوت مقامهم ونزل عما سنه الشارع أو كرهه كما صرح به أهل الكشف فاعلم ذلك واعمل بكل
ما سنه لك المجتهدون واترك كل ما كرهه ولا تطالبهم بدليل في ذلك فانك محبوبوس في دأثرهم مادمت لم تصل الى
مقامهم لا يمكنك أن تتعداهم الى الكتاب والسنة وتأخذ الاحكام من حيث أخذوا أبدا * وسمعت سيدي عليا
الخواص رحمه الله تعالى يقول اعلموا بكل أقوال الائمة التي طهرها الخائفة لبعضهم بعضا عند اجتماع شروط
العمل بها فيكم التحوز والثواب الكامل فأين مقام من يعمل بالشريعة كلها بمن يرد غالبا ولا يعمل به اذ
المذهب الواحد لا يحتوي أبدا على جميع الادلة ولولا قال صاحبه في الجملة اذ اصح الحديث فهو مذهبي بل ربما
ترك أتباعه العمل بأحاديث كثيرة صحت بعد امامهم وذلك خلاف مراد امامهم فافهم اه * فان توقف انسان
في حصول الثواب بما سنه المجتهدون وطالبنا بالدليل على ذلك قلنا له اما أن تؤمن بأن سائر أئمة المسلمين

على النية قلبه اجزاء بالاتفاق بخلاف عكسه * (فصل) * والتسمية عند الوضوء مستحبة ليست ١٧ بواجبة باتفاق الثلاثة وأصح الروايتين

عن أحمد أنها واجبة وحتى
عن داود أنه قال لا يجب
وضوء الإبهام وأما
أحمد وأبو داود فقالا لا يجب
تسميتها أجزأته طهارته والا
فلا وغسل اليدين قبل

الطهارة مستحب غير واجب
بالاتفاق وحتى عن أحمد أنه
أوجب ذلك من نوم الليل
دون النهار وقال بعض
الظاهرية بالوجوب مطلقا
تعبدا للانجاسة فإن أدخل
يده في الأناء قبل غسلها لم
يفسد الماء الا عند
الحسن البصري والمضضة
والاستنشق سنتان في الوضوء
والغسل عند مالك والشافعي
وقال أحمد بوجوبهما
وتحليل اللحية الكتفة في
الوضوء سنة بالاتفاق

* (فصل) * وحد الوجه
ما بين منابت الرأس غالبا
ومنتهى اللحية طولاً ومن
الأذن إلى الأذن عرضاً عند
الثلاثة وقال مالك البياض
الذي بين شمر اللحية والأذن
ليس من الوجه ولا يجب
غسله معه في الوضوء والمرفقان
يدخلان في غسل اليدين في
الوضوء بالاتفاق وقال زفر
لا يدخلان

* (فصل) * ويجزئ في مسح
الرأس في الوضوء وعند
الشافعي ما يقع عليه الاسم
ولا تتعبد باليد للمسح وقال
مالك وأحمد في أظهر الروايات
عنه يجب مسح جميع الرأس

على هدى من ربه فليس به ان كان صحيح الاعتقاد الا أن يقول نعم فنقول له فحيثما آمنت بأنهم هم على
هدى من الله تعالى وان مذهبهم صحيح ازمك الايمان بالشواهد لكل من عمل بها على وجه الاختصاص
وحصول المراتب لمن عمل بها في الجنة وان تفاوت المقام فان ماسنه الشارع أعلى مما سنه المجتهد لاسيما وقد
قال صلى الله عليه وسلم من سن سنة حسنة فله اجرها وأجر من عمل بها الى آخر ما قال عليه الصلاة والسلام
فافهم والله أعلم

* (فصل) * ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل بكل حديث وردو بكل قول استنبطه أي بشرطه لانه
لا يخرج عن مرتبتي الميزان أبدا * ونسبت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول كل ماتروني في كلام
الشارع وكلام أحد من الأئمة بخلاف ما لا تخفى الظاهر فهو محمول على حالي لان كلام الشارع يجب عن
التفاض وكذا كلام الأئمة فان نظريه بعين العلم والانصاف لا بعين الجهل والتعصب كما مر قال وتأملوا قوله
صلى الله عليه وسلم ان سأله من أحد الصحابة كيف رأيت ربك فقال نورانيا أراه وقال لا كبر الصحابة رأيت
ربي قولا واحدا فقال لا كبر ما قال الا خوفا عليهم أن يتخلفوا في جناب الحق تعالى ما لا يليق به ونظير ذلك
تقريره صلى الله عليه وسلم آيا بكر على خروجه عن ماله كما وقوله ليعب بن مالك حين أراد أن يتخلع من ماله
لمات الله عليه أسسك عليك بعض مالك فهو خير لك ونظير ذلك أيضا حديث ابد لنفسك ثم عن تعول مع
مدح الله تعالى المؤثرين على أنفسهم فقوله ابد لنفسك خطابا للكمل عمل الجديث الاقرن أولي بالمعروف
ولا أقرب اليك من نفسك وأما قوله تعالى وبثرون على أنفسهم فهو خطاب لغير أ كبر الصحابة وانما مدحهم
على ذلك ليخرجوا من ورطة الشيع الذي فتحو اعينهم عليه في الدنيا فاذا خرجوا عن ذلك أمروا بالبرادة
بأنفسهم لان ما ودعاه الله تعالى عندهم بخلاف غيره ليس هو ودعة عندهم وانما هو جوارهم * وسعت
سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول اذا ظلم الكامل ذاته بتقديم غيره عليها آخذ الله بذلك بخروجه
عن العدل المأمور به بخلاف المريد كانه مسامح بظلم نفسه في مرضاة الله تعالى وتحمله لما فوق طاعتهم
العبادات بل يثاب على ذلك فاذا وصل الى نهاية السلوك النسبية التي بمثابة بلوغ مرام من وصل دار الملك
وعرفه ممن له عنده حاجة أمر حزين تذالاحسان الى نفسه لانها كانت مطية في الوصول الى حضرة ربه وأما
ما ورد من شد النبي صلى الله عليه وسلم الحجر على بطنه من الجوع ونحوه من المجاهدات فانما ذلك تنزيلا
وتشريعا لا تحاد الامه فوالله صلى الله عليه وسلم وقف مع مقامه الشريف الذي يعمل به ربه ولم ينزل لعسر
على غالب أمته الصدق والاخلاص في اتباعه انتهى

* (فصل) * ان قال قائل كيف الوصول الى الاطلاع على عين الشريعة المطهرة التي يشهد الانسان اغتراف
جميع المجتهدين مذهبهم منها يشهد تساويها كالماء في الصحة كشافا وبقينا لا ايماننا وتسليمنا فقط ولا طمنا
وتحمينا * فالجواب طريق الوصول الى ذلك هو السلوك على يد شيخ عارف بميزان كل حركة وسكون بشرط أن
يسلمه نفسه يتصرف فيها وفي أموالها وأعيالها كيف شاء مع انشراح قلب المرء بذلك كل الانشراح وأما من
يقول له شيخه طامق امرأته أو أسقط حلق من مالك أو وظيفتك مثلاً فيؤلف فلا يشبه من طريق الوصول الى
عين الشريعة المذكوكة ولو عدا الله تعالى ألف عام بحسب العادة غالبا * (فان قلت) * فهل ثم شروط
أخرى في حال السلوك * (فالجواب) * نعم من الشروط ان لا يكتل لحظة على حدث في ليل أو نهار ولا يفطر مدة
سلاوكة الاضرة ولا يأت كل شيا فيه روح من أصله ولا ياكل الا عند حصول مقدمات الاضطرار ولا يأكل
من طعام أحد ولا يتورع في مكسبه لمن يطعمه الناس لاجل صلاحه وزهده وكن يبيع على من لا يتورع
من الفلاحين وأعوان الولا وأن لا يسامح نفسه بالغفلة عن الله لحظة بل يديم مراقبته لئلا يغتر اقتاراً يشهد
نفسه في مقام الاحسان كانه يرى ربه وتارة يشهد نفسه في مقام الايقان بعد الاحسان فيرى ربه ينظر اليه على
الدوام ايماناً بذلك لاشهد وادوا ذلك لان هذا أكمل في مقام التنزيه لله عز وجل من شهود العبد كانه يرى ربه

ولو جسد الرأس لم يجزه والمصح على العمامة ١٨ دون الرأس غير عذر لا يجوز عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال أحد يجوز بشرط أن

يكون تحت الحنك منها شيء
رواية واحدة وهل يشترط
أن يكون قد لبسها على طهر
عنه روايتان وإن كانت مدورة
لاذوابة لها يعني اللثام لم يجز
المصح عليها وعنه في مصح
المرأة على قناعها المستدير
تحت حلقها روايتان والمسنون
في الرأس عند أبي حنيفة
ومالك وأحمد مسحة واحدة
وعند الشافعي ثلاث مسحات
(فصل) والاذنان عند
أبي حنيفة ومالك وأحمد
من الرأس يس من مسحهما
معه وقال الشافعي في مصح
الاذنين سنة على حياهما
يسحبان بماء جديد بعد
مسح الرأس وقال الزهري
هما من الوجه يغسل
ظاهرهما وباطنهما مع
الوجه وقال الشعبي وجاعة
ما أقبل منهما فن الوجه
يغسل معه وما أدبر منهما فن
الرأس يمسح معه ولا يجوز
الاقتصار بالمصح على الاذنين
عوضا عن مسح الرأس
بالاجتماع وهل يس تكرار
مسح الاذنين قال أبو حنيفة
ومالك وأحمد في إحدى
روايته السنة فيها مرة
واحدة وقال الشافعي
التكرار فيها ثلاثا سنة
وهي رواية عن أحمد ومصح
العنق من نقل الوضوء عند
أبي حنيفة وقال مالك والشافعي
ليس ذلك سنة وقال بعض
الشافعية وأحمد في رواية

لأنه لا يشهد الاما قام في خيلته وتعالى الله عن كل شيء يخاطر بالبال فافهم *(فان قال قائل)* فما كان كيفية
سلوك صاحب هذه الميزان *(فالجواب)* اني أخذتهم أولا عن الخضر عليه السلام علما وبعثنا وتسليما
ثم اني أخذت في السلوك على يد سبيدي على الخواص حتى اطلعت على عين الشريعة ذوقا وكشفا
ويقينا لأشك فيه فهاهنا في نفسي كذا كذا سنة وجعلت لي حبالا في سقف خلوتي أضعه في عنقي حتى لا أضع
جنبي على الارض وبالغت في التورع حتى كنت أسف التراب اذ لم أجد طعاما يليق بمقامي الذي أنا عليه في
الورع وكنت أحد التراب دسما كدسم اللحم أو السمن أو اللبن وسد عنني الى نحو ذلك ابراهيم بن أدهم رضي
الله عنه فمكثت عشرين يوما يسف التراب حين فقد الحلال المشا كل مقامه انتهى وكذلك كنت لا أمر في ظل
عمارة أحد من الولاة ولما عمل السلطان الغوري الساباط الذي بين مدرسته وقبته الزرقاء كنت أدخل من
سوق الوراقين وأخرج من سوق الشرب ولا أمرت تحت ظله وكذلك الحكم في جميع عمارات الظلمة والمباشرين
والامراء وأعوانهم ومكنت لا آكل من شيء إلا بعد تفقيش فيه غايه التفقيش ولا أكنفي فيه برخصة الشرع
وأنا على ذلك بحمد الله تعالى الى الآن ولكن مع اختلاف المشهد فاني كنت فيما مضى أنظر الى البيد المالكة
والآن أنظر الى لونه أو رائحته أو طعمه فأدرك للحلال رائحة طيبة وللحرام رائحة خبيثة ولا شهوات رائحة دون
الحرام في الخبث فأترك ذلك عند هذه العلامات فأغتنى ذلك عن النظر الى صاحب البيد ولم أعول عليه فله
الجد على ذلك فلما انتهى سبيري الى هذه الحدود وقفت بعين قلبي على عين الشريعة المطهرة التي ينفرع منها قول
كل عالم ورأيت لكل عالم جرد ولا منها ورأيتها كلها شرعا محضوا علمت وتحقق أن كل مجتهد مصيب كشافا ويقينا
لا طمأ وتحمينا وأنه ليس مذهب أولى بالشريعة من مذهب ولو قام لي ألف مجادل يجادلني على ترجيح مذهب على
مذهب بغير دليل واضح لأرجع اليه في قلبي وانما أرجع اليه ان رجعت مداراة له لحجابه وأقول له نعم مذهبك
أرجح أعني عنده ولا عندي أنا ومن جهة ما رأيت في العين جداول جميع المجتهدين الذين اندوست مذاهبهم
لكنها ليست وصارت حجارة ولم أرم منها جرد ولا يجري سوى جداول الاثثة الاربعة فأوات ذلك بقاء مذاهبهم
الى مقدمات الساعة ورأيت أقوال الاثثة الاربعة مختار حجة من داخل الجداول كإسباني صورته في فصل الامثلة
لاتصال مذاهب العلماء بالشريعة وإبصارها للعامل بها الى باب الجنة ان شاء الله تعالى فجميع المذاهب الاثن
عندي متصلة ببحر الشريعة اتصال الاصابع بالكف والظل بالشاخص ورجعت عن اعتقادي الذي كنت
أعتقد قبل ذلك من ترجيح مذهبي على غيره وأن المصيب من الاثثة واحد لا بعينه وسررت بذلك غاية السرور
فلما حجت سنة سبع وأربعين وتسعمائة سألت الله تعالى في الخرج تحت ميزاب الكعبة الزيادة من العلم فسمعت
قائلا يقول لي من الجوامك كمالك أنا أعطيتك ميزانا تقرره اسائر أقوال المجتهدين وأتباعهم الى يوم القيامة
لا ترى اهاذا انما من اهل عصرك فقلت حسبي وأستزير ربّي انتهى *(فان قلت)* فاذن سبب تحجيب بعض
ضعفاء المقادير عن شهود عين الشريعة الاولى انما هو غلط تحجيبها بكل الحرام والشبهات وارتكاب
المخالفات *(فالجواب)* نعم وهو كذلك *(فان قلت)* فما حكم من أكل الحلال وترك المعاصي
وسلك بنفسه من غير شيخ فهل يصل الى هذا المقام من الوقوف على العين الاولى للشريعة *(فالجواب)*
لا يصح لعبد الوصول الى المقامات العالية الا بأحد أمرين اما بالجذب الالهي واما بالسلوك على يد الاشياء
الصادقين لما في اعمال العباد من العال بل لو قدر زوال العال من عبادته فلا يصح له الوصول الى الوقوف على عين
الشريعة لحبس في دائرة التقليد لا ملامه فلا يزال امامه حاجب له عن شهود عين الشريعة الاولى التي يشهدها
امامه لا يمكنه أن يتعدا ويشهدها الا بالسلوك على يد شخص آخر فوقف في المقام من كبار ائمة الغرافين كلهم
ومجال عليه أن يعتقد ان كل مجتهد مصيب الا بالسلوك المذكور حتى يساويه في مقام الشهود *(فان قلت)*
فاذن من أشرف على عين الشريعة الاولى يشترك المجتهد في الاعتراف من عين الشريعة وينفك عنه التقليد
(فالجواب) نعم وهو كذلك فانه ما ثم أحد حق له قدم للولاية المحمدية الا ويصير يأخذ أحكام شرعية من

ابن سنة *(فصل)* وغسل القدمين في الوضوء مع القدرة فرض بالاتفاق وحتى عن أحمد والاوزاعي والثوري وابن جرير جواز حيث

مع القدمين والانسان مخبر عندهم بين الغسل وبين مسح جميع الرجلين ويروي عن ابن عباس انه ١٩ قال فرضه المصحح (فصل) *

والترتيب في الوضوء غير واجب عند أبي حنيفة ومالك وهو واجب عند الشافعي وأحمد والموا لا في الوضوء سنة عند أبي حنيفة وقال مالك الموالاة واجبة ولا شافعي فيها قولان أحدهما انها سنة والمشهور عن أحمد انها واجبة واتفقوا على انه لا يستحب تنشيف الاغصان من الوضوء ولا يكره الا في رواية عن أحمد غير مشهورة ومن نواها فله ان يصلي ماشاء مالم ينقض وضوءه بالاتفاق وحكي عن النخعي انه قال لا يصلي بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات وقال عبيد بن عمير يجب الوضوء لكل صلاة واخرج بالآية

*(باب الغسل)

أجمع الأئمة على ان الرجل اذا جامع المرأة والتقى الختان فقد وجب الغسل عليه لو ان لم يحصل انزال وحكي عن داود وهو قول جماعة من الصحابة ان الغسل لا يجب الا بالانزال ولا فرق بين فرجى الاكصى والهبمة عند الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة لا يجب الغسل من فرج الهبمة الا بالانزال وخروج المني موجب للغسل عند الشافعي وان لم يقارن الانزال وقال أبو حنيفة ومالك لا يغسل الا بخروج مع مقارنته لا بدقولا وغسل الجنب ثم خرج منه مني بعد

حيث أخذها المجتهدون وينقل عنه التلخيص لجميع العلماء الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ان نقل عن أحد من الاولياء انه كان شافعيًا أو حنفيًا مثلاً فذلك قبل أن يصل الى مقام الكمال وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يبايع الولي مقام الكمال الا ان صار يعرف جميع منازل جميع الاحاديث الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرف من أين أخذها الشارع من القرآن العظيم فان الله تعالى قال ما فرطنا في الكتاب من شيء فجميع ما بينته الشريعة من الاحكام هو ظاهر المأخذ للولي الكامل من القرآن كما كان عليه الأئمة المجتهدون ولولا معرفتهم بذلك ما قدروا على استنباط الاحكام التي لم تصرح بها السنة قال وهي منقبة عظيمة لا يكامل حيث صار يشارك الشارع في معرفته منازع أقواله صورية من القرآن العظيم يحكم الارث له صلى الله عليه وسلم انتهى (فان قلت) فهل يجب على المحبوب عن الاطلاع على العين الاولى للشريعة التقييد بذهب معين (فالجواب) نعم يجب عليه ذلك للتأصيل في نفسه ويضطره غيره فاعذر يا أخى المقادير المحجوبين اذا انكشف محابلك في قولهم المصيب واحد ولعله اماحى والباقى مخطئ يحتمل الصواب في نفس الامر في كل مسألة فيها خلاف ونزل قول كل من قال كل مجتهد مصيب على من انتهى سيره وخرج عن التقاليد وشهدا غتراف العلماء كاهم علمهم من عين الشريعة ونزل قول كل من قال المصيب واحد لا بعينه والباقى مخطئ يحتمل الصواب على من لم ينته سيره ولا ترجع قولاً منه ما على الآخر واشكر ربك على ذلك والحمد لله رب العالمين فلمن جميع ما قررناه وجوب اتخاذ الشيخ الكل عالم طاب الوصول الى شهود دين الشريعة الكبرى ولو جمع جميع أقرانه على علمه وعمله وزهد وورعه وبقوة القلبية الكبرى فان اطرب القوم مشروطا لا يعرفها الا المحققون منهم دون الدخيل فيهم الدعاوى والادها موم بما كان من لقبه بالقلبية لا يصلح أن يكون مریداً للقطب بل قال بعض المحققين ان القطب لا يحيط بمقامات نفسه فضلاً عن غيره وذلك لان صفات القلبية في العبودية تقابل صفات الربوبية فكلا لا تنحصر صفات الربوبية كذلك لا تنحصر صفات العبودية انتهى والحمد لله رب العالمين

*(فصل) * فان قلت فاذا انقل قلب الولي عن التقاليد ورأى المذاهب كلها متساوية في الصحة لا غترافها كلها من بحر الشريعة كشفاً وبقية فاكيف يأمر المرید بالتزام مذهب معين لا يرى خلافه فالجواب انما يفعل ذلك مع الطالب رحمة به وتقريرا للطريق عليه ليجمع شتات قلبه ويدوم عليه السير في مذهب واحد فيصل الى عين الشريعة التي وقف عليها امامه وأخذ منها مذهباً في أقرب زمان لان من شأن المجتهد أن لا يبنى قوله على قول مجتهد آخر ولو سلم له صحة مذهب حفظ القلوب أتباعه عن التشتت وقد قالوا احكم من يتقيد بمذهب مدة ثم يذهب آخره مدة وهكذا احكم عن سافر بقصد وضع معين بعيد ثم صار كلما بلغ ثلث الطريق أداه اجتهاده انه لو سلك الى مقصده من طريق كذا لكان أقرب من هذا الطريق فيرجع عن سيره ويعود قاصداً ابتداء السير من أول تلك الاخرى فاذا باع ثلثاهم لا أداه اجتهاده الى أن سلك غيرها أيضاً أقرب لمقصده ففعل كما تقدم له وهكذا فمثل هذا ر بما أفق عمره كاه في السير ولم يصل الى مقصده المعين الذي هو مثل عين الشريعة التي وصل اليها امامه أو غيره من أصحاب تلك المذاهب على ان انتقال الطالب من مذهب الى مذهب فيه قدح في حق ذلك الامام الذي انتقل عن مذهبه على تفصيل سابق ان شاء الله تعالى في فصل حكم الانتقال من مذهب الى مذهب ولو صدق هذا الطالب في صحة هذا الاعتقاد في أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه لم يطلب الانتقال من مذهب الى غيره بل كان يشهد أن كل مذهب عمل به وتقيد عليه أو صلة الى باب الجنة كما سيأتي بيانه آخر هذا الباب في فصل الأئمة المحسوسة للميزان ان شاء الله تعالى وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما أمر علماء الشريعة الطالب بالتزام مذهب معين وعلماء الحقيقة المرید بالتزام شيخ واحد تقريرا للطريق فان مثال عين الشريعة أو حضرة معرفة الله عز وجل مثال الكف ومثال مذاهب المجتهدين وطرق الاشباح مثل الاصابع ومثال أئمة الاشغال بذهب متأطريق شيخ ما مثال عقد الاصابع لمن أراد الوصول الى مس

الغسل قال أبو حنيفة وأحمد ان كان بعد البول فلا يغسل وان كان قبله وجب الغسل وقال الشافعي بوجوب الغسل مطلقاً وقال مالك لا يغسل عليه

مطابقاً وخروج المني بتدفق وغير تدفق ٢٠ وجب الغسل عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد إذا خرج غير تدفق فلا غسل ولا يجب

الغسل إلا بخروج المني من
الذكر عند الثلاثة وقال أحمد
إذا فكر أو نظر فأحسن
بأنه قال المني من الظهر إلى
الاحليل وجب الغسل
وإن لم يخرج وإذا أسلم
المكافرو جب عليه الغسل
بعد إسلامه عند مالك وأحمد
وقال أبو حنيفة والشافعي
هو مستحب

* (فصل) * وأمر باليد
على البدن في غسل الجنابة
مستحب وليس بواجب إلا
عند مالك ولا بأس بالوضوء
والغسل من فضل ماء الجنب
والخائض باتفاق الثلاثة
وقال أحمد لا يجوز زلل رجل
أن يتوضأ من فضل وضوء
المرأة إذا لم يشاهدها ووافق
أحمد على أنه يجوز للمرأة
الوضوء من فضل الرجل
والمرأة إذا حاضت امرأة
وهي جنب ثم طهرت أجزأها
غسل واحد عن الحيض
والجنابة بالاجتماع وحكي
عن أهل الظاهر أنهم
يوجبون عليها غسليين
* (فصل) * والجنب ممنوع
من غسل المصحف ومسحه
بالاجتماع ومن قراءة القرآن
قلبه وكثيره عند الشافعي
وأحمد وأجاز أبو حنيفة
قراءة بعض آية وأجاز مالك
قراءة آية أو آيتين وحكي
عن داود أنه يحب وزلل جنب
قراءة القرآن كله كيف شاء
* (باب التيمم) *

الكف لكن من طريق الإبتداء بمس عقد الأصابع فكل عقدة من عقد الأصابع الثلاث بمثابة وصول
إلى ثلث الطريق إلى سلك عين الشريعة أو عين المعرفة التي مثلناها بالالكف فإذا كان مدة سلك الطريق
أو الطالب في العبادة ثلاث سنين وصل إلى عين الشريعة أو حضرة المعرفة بالله تعالى فتعبد بمذهب أو شيخ سنة
ثم ذهب لا آخر سنة ثم لا آخر سنة فقد قوت على نفسه الوصول ولو أنه جعل الثلاث سنين على يد شيخ واحد
لا وصله إلى عين الشريعة أو حضرة المعرفة بالله تعالى فساوى صاحب مذهب في العلم أو شيخه في المعرفة لكن
قوت على نفسه بذهابه من مذهب أو شيخ إلى آخر لم تقدم من أنه لا يصح أن يبنى مجتهداً أو شيخه على مذهب
غيره أو طريق غيره فمكانه مقيم مدة سيرة الثلاث سنين في أول عقدة من عقد الأصابع التي هي كناية عن ثلث
الطريق ولو أنه دام على شيخ واحد لوصول إلى قصوده ووقف على العين الكبرى للشريعة وأقر سائر المذاهب
المتصلة بهم بالحق فافهم والحمد لله رب العالمين

* (فصل) * فإن قلت هذا في حق العلماء بأحكام الشريعة والحقيقة فما تقولون في أقوال أئمة الأصول والنحو
والمعاني والبيان ونحو ذلك من توابع الشريعة هل هي كذلك على مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد كالأحكام
الشريعة أم لا * فالجواب نعم هي كذلك لأن آيات الشريعة كلها من لغة ونحو وأصول وغير ذلك ترجع إلى
تخفيف وتشديد فان من اللغات وكلام العرب ما هو فصيح وأفصح ومنها ما هو ضيق وأضيق فبعض كلف
العوام مثلاً اللغة الفصحى في غير القرآن أو الحديث فقد شدد عليهم ومن سألهم فقد خفف وأما القرآن
والحديث فلا يجوز زلله باللحن أجماعاً إلا إذا لم يمكن إلا من التعليم لجزالة ما كان هو مقر في كتب الفقه
ومن أمر الطالب أيضاً بالتبحر في نحو علم النحو فقد شدد ومن اكتفى منه بمعرفة الأعراب الذي يحتاج إليه عادة
فقد خفف وقد ينقسم تعلم هذه العلوم إلى فرض كفاية وإلى فرض عين فمثال فرض الكفاية طاهر ومثال
فرض العين في ذلك أن يخرج للشريعة مبتدع يجادل علماء في معاني القرآن والحديث فإن تعلم هذه العلوم
حينئذ يكون في حق العلماء الذين انحصر الاحتياج إليهم في مجلس المناظرة فرض عين فإن لم يخرج للشريعة
مبتدع أخرج ولم يبين على جماعة كان تعلم هذه العلوم في حق غير من تعيين عليهم من العلماء فرض كفاية
فإن الشريعة كالمدينة العظيمة وهذه العلوم كالنجنيقات التي على سورها تمنع العدو من الدخول إليها فيفسد
فيها أفاضلهم * (فان قلت) * فما الحكم فيما إذا وجد الطالب حديثين أو قولين أو أقوالاً لا يعرف الناس من
الحديثين ولا المتأخرين القولين أو الأقوال فماذا يفعل * (فالجواب) * سبيله أن يعمل بهذا الحديث
أو القول نارة وبالقول الآخر تارة ويقدم الاحوط منهما على غيره في الأمر والنهي بشرطه بمعنى أنه يترك
العمل بغيره جلة وإن كان أحدهما منسوخاً أو رجح عنه المجتهد في نفس الأمر فذلك لا يرد في العمل به
* (فان قلت) * قد تقدم أن الولي الكامل لا يكون مقلداً وانما يأخذ بعلمه من العين التي أخذ منها المجتهدون
مذاهبهم ونزى بعض الأرواء مقلداً لبعض الأئمة * (فالجواب) * قد يكون ذلك الولي لم يبلغ إلى مقام
الكمال أو بلغه ولكن أظهر تقدمه في تلك المسئلة بمذهب بعض الأئمة أو بما معه حيث سبقه إلى القول بها
وجعله الله تعالى إماماً يقتدى به واشتهر في الأرض دونه وقد يكون عمل ذلك الولي بما قال به ذلك المجتهد
لإطلاعه على دليله لا لإعلاقه بذلك المجتهد على وجه التقليد بل لموافقة ما أدى إليه كشفه فراجع تقليد
هذا الولي للشارع لا لغيره وما ثمولى يأخذ علماء الآن الشارع ويحرم عليه أن يخطو خطوة في شيء لا يرى
قدم نبيه أمامه فيه * وقد قلت مرة لـ سـ يدعى على الخواص رضي الله عنه كيف صح تقليد سـ يدعى الشيخ عبد
القادر الجيلاني للإمام أحمد بن حنبل وسـ يدعى محمد الحنفى الشاذلي للإمام أبي حنيفة مع اشتغالهم بالقضية
الكبرى وصاحب هذا المقام لا يكون مقدراً للشارع وحده فقال رضي الله عنه قد يكون ذلك منه ما قبل
بالوجهما إلى مقام الكمال ثم لما بلغا إليه استصحب الناس ذلك القبط في حقه ما مع خروجهما عن التقليد اه
فاعلم ذلك

وأحمد الصبيد الثراب فلا يجوز التيمم الا بتراب طاهر أو برمل فيه غبار وقال أبو حنيفة ٢١ ورائك الصبيد الارض فيجوز التيمم بالارض

وأجزأه ولو لم يجز لارتاب عليه ورمل لا غبار فيه رزاد مالك فقال ويجوز بما اتصل بالارض كالنبتان

(فصل) وطلب الماء بشرط لصحة التيمم عند الشافعي

ومالك وقال أبو حنيفة ليس بشرط وعن أحمد روايتان

كالمذهبين أحدهما وجوب الطالب وأجمعوا على أنه يجوز التيمم للجنب كالمحدث

وعلى أن المسافر إذا كان معه ماء وخشى العطش أنه يجتنبه لشره ويستم

(فصل) والمسح لايدين في التيمم يكون الى المرفقين عند أبي حنيفة وعلى الجديد

من قول الشافعي وعند مالك وأحمد المسح الى المرافق

مستحب والى الكوعين واجب وحكى عن الزهري أنه قال المسح الى الآباط

(فصل) وأجمعوا على أن المحدث إذا تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلاة

بطل تيممه ويلزمه استعمال الماء واختلفو فيه ما إذا وجد الماء بعد دخوله في

الصلاة فقال الشافعي إن كانت صلاته مما سقط فرضها

بالتيمم بان يكون مسافرا لم تبطل صلاته وعضى فيها وقطعها التيمم أو قل

مالك يحصى فيها ولا يقطعها وهي صحيحة وقال أبو حنيفة

يبطل تيممه ويلزمه الخروج من الصلاة واستعمال الماء

(فصل) فان قلت ان الأئمة المجتهدين قد كانوا من الكمل بيقين لا اطلاعهم على عين الشريعة كما تقدم فكيف كانوا يعدون مجالس المناظرة مع بعضهم بعضا مع أن ذلك ينافي مقام من أشرف على عين الشريعة الاولى ورأى اتصال مذاهب المجتهدين كلها بعين الشريعة * فالجواب قد يكون مجلس المناظرة بين الأئمة إنما وقع منهم قبل بلوغ المقام الكشفي واطلاعهم على اتصال جميع مذاهب المجتهدين بعين الشريعة الكبرى فان من لازم المناظرة ادخاض حجة الخصم والا كانت المناظرة عبثا ويحتمل أن مجلس المناظرة كان بين مجتهد وغير مجتهد فطالب المجتهد بالمناظرة ترقية ذلك الناقص الى مقام الكمال لا ادخاض حجة من كل وجه ويحتمل أيضا أن يكون مجلس المناظرة إنما كان لبيان الاكمل والافضل ليعمل أحدهم به ويرشد أصحابه الى العمل به من حيث أنه أرقى في مقام الاسلام أو الايمان أو الاحسان أو الايقان وبالجملة فلا تقع المناظرة بين الحكماء من علي الحد المتبادر الى الاذهان أبدا بل لا بد لها من موجب وأقرب ما يكون ضد هذا تشكيك ذهاب أتباعهم ما وافادتهم كما كان صلى الله عليه وسلم يفعل ببعض أشيائه لئلا يجوز وافادة الأئمة نحو حديث ما لا سلام وما الايمان وما الاحسان وايضا ذلك أن كل مجتهد يشهد صحة قول صاحبه ولذلك قالوا المجتهد لا ينكر على مجتهد لانه يرى قول خصمه لا يخرج عن إحدى مرتبتي الشريعة وان خصمه على هدى من ربه في قوله وثم مقام رفيع ومقام أرفع * (فان قلت) * فهل يصح في حق من اطاع على عين الشريعة المطهرة لشيء من أصول أحكام الشريعة المطهرة * (فالجواب) * انه لا يصح في حقه الجمل بتزع قول من أقوال العلماء بل يصير يقر جميع مذاهب المجتهدين واتباعهم من قلبه ولا يحتاج الى نظري كتاب لان صاحب هذا المقام يعرف كشافا ويقيننا وجه اسناد كل قول في العلم الى الشريعة ويعرف من أين أخذ صاحبه من الكتاب والسنة بل يعرف اسناد كل قول الى حضرة الاسم الذي برز من حضرته من سائر الاسماء الالهية وهذا هو مقام العلماء بالله تعالى وباحكامه على التحقيق * (فان قلت) * فعلى ما قررتهم من أن سائر الأئمة على هدى من ربهم فكل شخص يزعم انه يعتقد سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم نفرت نفسه من العمل بقول غير امامه وحصل له به الحرج والضييق فهو غير صادق في اعتقاده المذكور * (فالجواب) * نعم والامر كذلك ولا يكمل اعتقاده الا ان تساوى عنده العمل بقول كل مجتهد على حد سواء بشرطه السابق في الميزان * (فان قلت) * فهل يجب على مثل هذا القول على يد شيخ حتى يصل الى الشهد وهو عين الشريعة الاولى في مقام الايمان والاحسان والايقان من حيث ان لكل مقام من هذه المقامات عينات تخصه كما ان لكل عبادة شرط وطاقي كل مقام منها كما يعرف ذلك أهل الكشف وبه يصير أحدهم يعتقد ان كل مجتهد مصيب * (فالجواب) * كما تقدمت الاشارة اليه نعم يجب السلول حتى يصل الى ذلك لان كل مالم يتوصل الى الواجب الاله فهو واجب ومعلوم انه يجب على كل مسلم اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم ولا يصح الاعتقاد الا أن يكون جازما ولا يصح الجزم الحقيقي الا يشهدوا لعين التي يتفرع منها كل قول والله تعالى أعلم والحمد لله رب العالمين

(فصل) فان قلت فيما إذا أجيب من نازعني في صحة هذه الميزان من الجادلين وقال هذا أمر ما سمعنا به عن أحد من علمائنا وقد كانوا بالتحمل الاسنى من العلم فما الدليل عليها من الكتاب والسنة وقواعد الأئمة * فالجواب من أدلة هذه الميزان طلب الشارع منا لوفاق وعدم الخلاف في قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن اقبوا الدين ولا تنقضوا فيه أى بالآراء التي لا يشهدوا لموافقتها كتاب ولا سنة وأما ما شهد به الكتاب والسنة فهو من جميع الدين لا من تفرقة ومن الدليل على ذلك أيضا قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوله تعالى ان الله بالناس لرؤف رحيم وأما الاحاديث في ذلك فكثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم الدين يسر وكن يشاهد هذا الدين أحد الاغلبه ومنها قوله صلى الله عليه وسلم ان يابسه على السمع والطاعة في المنشط والمكروه فيما استطعتم

الافى الجنابة والعبد من وقال أحمد تيمم مطلقا وأجمعوا على أنه اذا رأى الماء بعد فراغه من الصلاة لا إعادة عليه وان كان الوقت باقيا * (فصل) *

التي لم يرفع الحدث بالاتفاق وقال ٢٢ داود انه يرفع الحدث وهو ضعيف لانه لو رفع الحدث لما بطل عند وجود الماء ولا يجوز الجمع بين

فرضين يتيم واحد عند الشافعي ومالك وأحمد سواء في ذلك الحاضر والغائب به قال جماعة من أكابر الصحابة والتابعين وقال أبو حنيفة التيمم كل وضوء يصلى به من الحدث الى الحدث أو وجود الماء وبه قال الثوري والحسن

(فصل) * وأجمعوا على أن النية شرط في صحة التيمم واتفقوا على أن التيمم لا يرفع الحدث على الاستمرار بل يبيح الصلاة وحكي عن أبي حنيفة انه قال يرفع الحدث ويحجز التيمم من أن يؤم المتوضئين والمنتبهين بالاجماع وحكي المنع عن ربيعة ومحمد بن الحسن ولا يجوز التيمم قبل دخول الوقت عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز **(فصل) *** واتفق الثلاثة على أنه لا يجوز التيمم صلاة العيدين والجنائز في الحضر وإن خيف فواتهما أو أجاز ذلك أبو حنيفة واختلفوا في الحاضر إذا تعذر عليه الماء وخاف فوت الوقت بأن كان الماء بعيدا عنه أو بتر إذا استقى منه تطلع الشمس فعند الشافعي يتيمم ويصلى فإذا وجد الماء أعاد وعند مالك يتيمم ويصلى ولا يعيد وعند أبي حنيفة يترك الصلاة ويبقى الغرض بذمته الى أن يقدّر على الماء

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لم يسروا ولا تعسروا وبشروا ومنها قوله صلى الله عليه وسلم اختلاف أمتي رحمة أي توسعة عليهم وم على أتباعهم في وقائع الاحوال المتعلقة بفروع الشريعة وليس المراد اختلافهم في الاصول كالوحيد وتوابعه وقال بعضهم المراد به اختلافهم في أمر معاشهم وسبأني أن السلف كانوا يكرهون أقطا الاختلاف ويقولون انما ذلك توسعة خوفا أن يفهم أحد من العوام من الاختلاف خلاف المراد وقد كان سفيان الثوري رحمه الله تعالى يقول لا تقولوا اختاف العلماء في كذا وقولوا قد وسع العلماء على الأمة بكذا ومن الدليل على صحة مرتبتي الميزان أيضا من قول الأئمة قول امامنا الشافعي وغيره رضي الله عنهم ان أعمال الحديثين أو القولين بحملهما على حالين أولى من الغناء أحدهما فاعلم أن من طعن في صحة هذه الميزان لا يخلو ما ان يطعن فيما شددت فيه أو أخففت فيه لا يكون امامه قال بضده فقل له ان كلاما من هذين الأمرين جاءت به الشريعة وامام لا يجعل مثل ذلك فإذا أخذ امامك بتخفيف أو تشديد فهو مسلم لمن أخذ بالمرتبة الاخرى ضرورة فيجب على كل مقلد اعتقاد أن امامه لو عرض عليه حال من عجز عن فعل العزيمة التي قال هو بها لافته بالرخصة التي قال بها غيره احتياطاً منه لهذا العاجز لا تقبل ذلك الامام الذي قال به أو كان يقر ذلك المجتهد على الفتوى بها وكل من أعمى النظر في كلام الأئمة المجتهدين رضي الله عنهم وجد كل مجتهد يخفف تارة ويشدد أخرى بحسب ما ظهر به من أدلة الشريعة فان كل مجتهد تابع لما وجد من كلام الشارع لا يخرج في استنباطه عنه أبداً وغاية كلام المجتهد دانه أو وضع كلام الشارع للامامة لسان يفهمه وهو له ما عندهم من الحجاب الذي هو كناية هنا عن عدم التوفيق لما يحتاج اليه من طرق الفهم الذي يفهمه الى توفيق كلام أحد من الخلق سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابت عنه ولو أن حجاجهم رفع افهامهم وكلام الشارع كلفهم المجتهدون ولم يحتملوا الى من يشرحهم لهم وقد قدمنا آفاناً أحدهما من المجتهدين لم يشدد في أمر أو يخفف فيه لا لاتباعه للشارع فمارأى الشارع شدد فيه شدد ومارأه خفف فيه خفف قياماً بواجب شعائر الدين سواء أوقع التشديد في فعل الأمر أم اجتناب النهي وجميع المجتهدين على ذلك كما يعرف من سبر مذهبهم وايضاح ذلك أن كل مارآه الائمة يخل بشعار الدين فعلاً أو تركاً بقوه على التشديد وكل مارأه بكمال شعار الدين لا غير ولا يظهر به نقص فيه أبقوه على التخفيف اذ هم آمناء الشارع على شريعته من بعدهم الحكماء العلماء فافهم (فان قلت) ان بعض المقلدين يزعم أن امامه إذا قال بزيادة لا يقول بالرخصة أبداً وإذا قال برخصة لا يقول بمقابلها من العزيمة أبداً بل كان امامه لازماً قولاً واحداً يطرده في حق كل قوى وضعيف حتى مات وأنه لو عرض عليه حال من عجز عن فعل العزيمة لم يفته بالرخصة أبداً (الجواب) أن هذا اعتقاد فاسد في الأئمة ومن اعتقد مثل ذلك في امامه فكأنه يشهد على امامه بأنه كان مخالفاً لجميع قواعد الشريعة المظهرة من آيات وأنجاء وآثار كما مر بيانه آنفاً **وكفي** بذلك قد حوجرنا في امامه لانه قد شهد عليه بالجهل بجميع ما انطوت عليه الشريعة من التخفيف والتشديد فالحق الذي يجب اعتقاده في سائر الأئمة رضي الله عنهم أنهم انما كانوا يفتنون كل أحد بما يناسب حاله من تخفيف وتشديد في سائر أبواب العبادات والمعاملات ومن نازعنا في ذلك من المقلدين فليأتنا ينقل صحيح السند عنهم بانهم كانوا يعممون في الحكم الذي كانوا يفتنون به الناس في حق كل قوى وضعيف ونحن نوافق على ما زعمه ولعله لا يجد في ذلك نقلاً عنهم متصل السند منهم اليه لانه لم يفته أبداً على هذا الوجه أي بل لا بد لنا من القدرة بمشيئة الله تعالى على القدح في فهم ذلك المقلد اعباراً بذلك الامام رضي الله تعالى عنه فان من المعلوم أن جميع أقوال المجتهدين تابعة لدلالة الشريعة من تخفيف أو تشديد كما مر آنفاً بحكم المطابقة فما صرحت الشريعة بحكمه لا يمكن أحد منهم الخروج عنه أبداً وما أجلة أنه إذ ذكرته ولم تبين مرتبته فان المجتهدين يرجعون فيه الى قسمين قسم يخفف وقسم يشدد بحسب ما يظهر لهم من المدارك أو لغة العرب كما يعرف ذلك من سبر مذهب الأئمة وذلك نحو حديث انما الأعمال بالنيات أو حديث لا وضوء

(فصل) * ومن خاف التلف من استعمال الماء جازله تركه وأن يتيمم بلا خلاف فان خاف الزيادة في المرض أو تأخر البرء أو حدوث لمن

مرض ولم يخف منه التاف جازله عند أبي حنيفة ومالك ان يتيمم بلاعادة وهو الراجح من مذهب ٢٣ الشافعي وقال عطاءه والحسن لا يستباح
له التيمم بالمرض أصلاً ولا
يجوز التيمم للمريض الا
عند عدم الماء ومن وجد
ماء لا يكفيه فالراجح من قولي
الشافعي انه يجب استعماله
قبل التيمم وقال أجد يغسل
ما يقدر عليه ويتيمم للباقي
وقال باقي الأئمة لا يجب
استعماله بل يتركه ويتيمم
(فصل) من كان به وضو
من أعضائه فروح أو كسر
أو جرح أو أصق عليه جيرة
وخاف من نزحها التاف
فعند الشافعي يمسح على
الجيرة ويضم الى المسح
التيمم وقال أبو حنيفة ومالك
اذا كان به وضو صحح
وبعضه جرحاً أو قربحاً فان
كان الاكثر الصحيح غسله
وسقط حكم الجرح الا أنه
يستحب مسح به بالماء وان
كان الصحيح الاقل تيمم
وسقط غسل العضو الجرح
وقال أجد يغسل الصحيح
ويتيمم للجرح وإذا مسح
على الجيرة وصلى فلاعادة
عليه الا على قول للشافعي
وهو الراجح اذا وضعها على
حدث وتعذر نزحها
(فصل) ومن حبس في
المصر فلم يقدر على الماء تيمم
وصلى عنه مالك وأجد ولا
اعادة عليه وعن أبي حنيفة
روايتان احدهما لا يصلي
حتى يخرج من الحبس أو
يجد الماء والثانية يصلي
ويعد وهو قول للشافعي
ومن نسي المياه في رحله حتى تيمم وصلى ثم وجد ماء أعاده على الجريد الراجح من مذهب الشافعي وقال مالك في بعض رواياته لا يعيد فان أعاد فحسن

ان لم يذكر اسم الله عليه او لا صلاة الا بفتح الكتاب أو لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد فان من المجتهدين
من قال لا صلاة أو لا وضوء عن ذكر تصح أصلاً ومنهم من قال لا صلاة كاملة ولا وضوء كامل ولفظ الاحاديث
المدكوكة يشهد لكل امام لا سبيل لاحد هـ ما أن يمد قول الآخر جملة من غير تطرق احتمال أى معنى
يعارض في ذلك أبداً وأقرب معنى في ذلك أن حكم الله تعالى في حق كل مجتهد ما ظهر له في المسائل الشرعية
ولا يطالب بسوى ما ظهر له أبداً (فان قلت) فاذن كان من كل شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لم التى
اختص بها المنجيات على ما ذكر من التخفيف والتشديد الذى لا يشق على الامة كل تلك المشقة وبذلك ونحوه
كان صلى الله عليه وسلم رجة للعالمين في تكميل أديانهم ودفع ما فيه مشقة عليهم (فالجواب) نعم وهو كذلك
فرحم صلى الله عليه وسلم أقوياء أمته بامرهم باكتسابهم الفضائل والمراتب العلية وذلك بفعل العزائم التى
يترقون بها في درجات الجنة ورحم الضعفاء بعدم تكليفهم ما لا يطيقونه مع توفر أجورهم وكواردي حق من
مرض أو سافر من أن الحق تعالى يأمر الملائكة أن يكتبوا له ما كان يعمل صحباً مقيماً فلم أن الشرع لو كانت
جاءت على احدى مرتبتي الميزان فقط لكان فيها حرج شديد على الامة في قسم التشديد ولم يظهر للدين شعاري
قسم التخفيف وكان كل من قلد اماماً في مسألة قال فيها بالتشديد لا يجوز العمل بقول غيره في مضائق الاحوال
والضرورات فكانت المشقة تعظم على الامة بذلك فالحمد لله الذى جاء شريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
على أكمل حال بحكم الاعتدال فلا يوجد فيها شئ فيه مشقة على شخص الا ولو وجد فيها شئ آخر فيه التخفيف
عليه اما حديث أو أثر أو قول امام آخر أو قول في مذهب ذلك المحدث مروج يخفف عنه (فان قلت) فما
الجواب ان نازعنا أحد فيها فلنا من المقادير الذين يعتقون أن الشريعة جاءت على مرتبة واحدة وهى ما عليه
امامه فقط ويرى غير قول امامه خطأ يحتمل الصواب (قلنا له) الجواب اننا نقيم عليه الجرح من فعل نفسه
وذلك اننا نراه يقادغ غير امامه في بعض الوقائع فنقول له هل صار مذهب امامك فاسد حال عملك بقول غيره
ومذهب الغير صححاً أم مذهبك باق على صحته حال عملك بقول غيره واعلم لا يجد له جواباً سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
على وجه الحق وسمعت سيدى علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يكمل المؤمن العمل بالشرعية كلها
وهو متقلد بمذهب واحد أبداً ولو قال صاحبه اذا صح الحديث فهو مذهبي اترك ذلك المقادير الاخذ بأحاديث
كثيرة صحت عند غير امامه وهذا من ذلك المذموم في البصيرة عن طريق هذه الميزان وعدم فهمه كلام امامه
رضى الله تعالى عنه اذ لو كان امامه مرضى الله تعالى عنه يقول من نفسه الشريعة انه أدري بشأن نصوص
رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل أحداً كان يقول رضى الله عنه اذا صح الحديث أى بعدى فهو مذهبي
وتنه أعلم انتهى وهو كلام نفيس فان الشريعة انما تكمل أحكامها بضم جميع الاحاديث والمذاهب بعضها الى
بعض حتى تصير كل مذهب واحد مبرر بتبين وكل من اتسع نظره ونجس في الشريعة واطاع على أقوال علمائها
في سائر الادوار وجد الشريعة منسوجة من الآيات والاحاديث والآثار سداها والجهتها من كل مخرج
حديثاً أو أثراً أو قولاً من أقوال علمائها فهو قاصر جاهل رقيق علمه بذلك وكان علمه كالقوب الذى نقص
من قيامه أو لحمة سالك أو أكثر بحسب ما يقتضيه الحال فالشريعة الكاملة حقيقة هى جميع المذاهب الصحيحة
باقوالها لمن عقل واستبصر فضم بأشئ جميع احاديث الشريعة وآثارها وأقوال علمائها الى بعضها بعضاً
وحينئذ يظهر لك كمال عظمة الشريعة وعظمة هذه الميزان ثم انظر اليها بعد الضم تجدها كلها لا يخرج عن
مرتبة تخفيف وتشديد أبداً وقد تحققتنا بهذا المشهود لله الحمد من سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة فان قلت فما
أصنع بالاحاديث التى صحت بعد موت امامي ولم يأخذ بها (الجواب) الذى ينبغي لك أنك تعمل بها فان امامك
لو ظفر بها وصحت عنده لم بما كان أمرك بها فان الأئمة كلهم أسرى بيد الشريعة كما سبى بانيه في فصل
تبريهم من الرأى ومن فعل مثل ذلك فقد حاز الخبر بكتايديه ومن قال لا أعمل بحديث الا ان أخذ به امامي
فانه خير كثير كما عليه كثير من المقلدين لأئمة المذاهب وكان الاولى لهم العمل بكل حديث صح بعد امامهم

وقال أبو حنيفة وأجد لا إعادة عليه وهو ٢٤ قول قديم للشافعي * (فصل) * ومن لم يجد ماء ولا تراباً وحضرته الصلاة قال أبو حنيفة لا يصلي حتى

يجد الماء أو التراب وعن مالك ثلاث روايات أحدها أن كذا ذهب أبو حنيفة والثانية يصلي على حسب حاله ويعيد إذا وجدته وهو الجديد الرابع من قول الشافعي وأحدى الروايتين عن أحمد والقول القديم للشافعي كذهب أبي حنيفة والرواية الثانية عن أحمد وهي الصحيحة أنه يصلي ولا يعيد وهي الثالثة عن مالك ولو كان على بدنه نجاسة ولم يجد ما يزيلها به وهو متطهر فإنه يتيمم لها كالحدوث ولا يعيد عند أحمد وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يتيمم للنجاسة وقال أبو حنيفة لا يصلي حتى يجد ما يزيلها وقال الشافعي يصلي ويعيد * (فصل) * احتاف الأئمة في قدر الأجزاء في التيمم فقال أبو حنيفة في الرواية المشهورة عنه ضربتان أحدهما الوجه والثانية لليدين والمرتفعين والأصح المنصوص من مذهب الشافعي كذهب أبي حنيفة قبل قال الشيخ أبو حامد الأسفرايني أنه المنصوص قد عاود جدياً فيمسح الوجه واليدين إلى المرتفعين بضربتين أو بضربتين وقال مالك في أشهر الروايتين وأحمد يجرئه ضربة واحدة للوجه والكفين بأن يكون بطون أصابعه لوجهه ويطون راحتيه للكفين * (باب مسح الخف) *

تفصيل الوصية الأئمة فإن اعتقادنا فيهم أنهم لو عاشوا وظفروا بذلك لأحاديث التي صحت بعدهم لأخذوا بها وعملوا بها وتركوا كل قياس كانوا قاسوه وكل قول كانوا قالوه وقد بلغنا من طرق صحيحة أن الإمام الشافعي أرسل يقول للإمام أحمد بن حنبل إذا صح عندكم حديث فأعلمونا به لنا خذبه ونزل كل قول قلناه قبل ذلك أو قاله غيرنا فأنكم أحفظ للحديث ونحن أعلم به انتهى * (فان قلت) * فإذا قلتم ان جميع مذاهب المجتهدين لا يخرج شئ منها عن الشرع فأن الخطأ الوارد في حديث إذا اجتهد الحاكم وأخطأ فله أجر وإن أصاب فله أجران مع أن استمداد العلماء كلهم من بحر الشريعة * (فالجواب) * أن المراد بالخطأ هنا هو خطأ المجتهد في عدم مصادفة الدليل في تلك المسئلة لا الخطأ الذي يخرج به عن الشريعة لانه إذا خرج عن الشريعة فلا أجر له لقوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد انتهى وقد ثبت الشارع له الاجرة فبقي الآن معنى الحديث أن الحاكم إذا اجتهد ومصادف بنفس الدليل لو اورد في ذلك عن الشارع فله أجران أجر التبع وأجر مصادفة الدليل وإن لم يصادف عين الدليل وانما مصادف حكمه فله أجر واحد وهو أجر التبع فالمراد بالخطأ هنا الخطأ الإضافي لا الخطأ المطلق فافهم فان اعتقادنا أن سائر أئمة المسلمين على هدى من رجبهم في جميع أقوالهم وما تم الاقريب من عين الشريعة وأقرب وبعبارة أخرى وبعبارة أخرى وبعبارة أخرى السند وقصره وكليهما علينا الإيمان بحجة جميع شرائع الانبياء قبل نسخها مع اختلافها ومخالفاتها شيء منها لظاهر شريعته فكذا يجب على المقاداة اعتقاد صحة مذاهب جميع المجتهدين الصحيحة وإن خاف كلامهم ظاهر كلام امامه فان الانسان كما بهد عن شعاع نور الشريعة خفي مدركه نور رطل غيره ان كلامه خارج عن الشريعة وليس كذلك ولعل ذلك سبب تضعيف العلماء كلام بعضهم بعضاً في سائر الادوار الى عصرنا هذا فتجد أهل كل دور يطعن في صحة قول بعض الادوار التي مضت قبله وأيس من يخرق بصرفه في هذا الزمان جميع الادوار التي مضت قبله حتى يصل الى شهواتنا الهالكة بين الشريعة الاولى التي هي كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن هو محبوب عن ذلك فان بين المقادير الآن وبين الدور الاول من الصحابة نحو خمسة عشر دوراً ومن العلماء فاعلم ذلك * (فان قلت) * فهل لهذه الميزان دليل في جعلها على مرتبتين من حضرة لوحى الالهى قبل أن ينزل بها جبريل * (فالجواب) * نعم أجمع أهل الكشف الصحيح على أن احكام الدين الخمسة تنزل من أماكن مختلفة لامن محل واحد كما يظنه بعضهم فنزل الواجب من القلم الاعلى والمندوب من اللوح والحرام من العرش والمكر ومن الكبرى والمباح من السدرة فلو اوجب بشهادة لرتبة التشديد والمندوب بشهادة لرتبة التخفيف وكذلك القول في الحرام والمكر وهو أما المباح فلهم أمر برزخى جعله الله تعالى من جملة الرحمة على عباده ليستريحوا بفعله من جملة مشقة التكليف والتجبر ولا يكونوا فيه تحت أمر ولا نهى اذ تقيدهم البشر بأن يكون تحت التجبر على الدوام مما لا طاقته له ولكن بعض العارفين قد قسم المباح أيضاً الى تخفيف وتشديد بالنظر للأولى وخلاف الأولى فيكون ذلك عنده على قسمين كالعزيمة والرخصة كما تقدم * (فان قلت) * فما الحكمة في تخصيص نزول الاحكام الخمسة من هذه الاماكن المتقدمة * (فالجواب) * الحكمة في ذلك ان كل محل يحمل مداهمة بما فيه فيكون من القلم الاعلى نظراً الى التكليف الواجبة فيمدهم أصحابها بحسب ما يرى فيها او يكون من العرش نظراً الى المحظورات فيمدهم أصحابها بالرحمة لان العرش مستوى الامم والرجس فلا ينظر الى أهل حضرته الا بعين الرحمة كل أحد بما يناسبه من مسلم وغيره رحمة ايجاد أو رحمة امداد أو رحمة امهال بالعقوبة ويكون من الكبرى نظراً الى الاعمال والاقوال المكر وهمة فيسرع الى أهلهما بالعفو والتجاوز ولهذا كاتبوا جرنالك المكر ولا يؤاخذوا فعلة وأما السدرة فهي المرتبة الخامسة وانما هي بمنتهى لانها لا يحاوي زهائش من أعمال بني آدم بمقتضى ان الامر والنهى ينزل من ذلك الى عرش الكبرى الى السدرة ثم يتلاقى به وذلك بظواهر المكافئ فليس للاحكام محل يحاوز السدرة الاستقرار فيه بينها وبين مظاهر المكافئ أبداً فهي منتهى مستقر ان الاحكام في العالم العلوى فليتنا مل

المسح على الخفين في السفر من جميع المسلمين ولم يمنع من جوارحه الا الخواارج واتفقوا على جوارحه في الحضرة الاولى وسمعت

عن مالك والمسح على الخف موقت عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد لا سفر ثلاثة أيام وليلتين ٢٥ وللمقيم يوم وإيلة وقال مالك لا توقفت لمسح

الخف بل مسح لابس مسافرا
كان أومة ميماما بدله ما لم
ينزع أو تصبه جناية وهو
القديم من قول الشافعي

(فصل) والسننة ان
مسح أعلى الخف وأسفله
عند الثلاثة وقال أحمد
السننة مسح أعلاه فقط فان
اقتصصر على أعلاه أجزأه
بالاتفاق وان اقتصصر على
أسفله لم يجزه بالاجماع
واختلفوا في قدر الاجزاء
وفي المسح فقال أبو حنيفة
لم يجزه الا ثلاثة أصابع
فصاعدا وقال الشافعي
ما يقع عليه اسم المسح وقال
أحمد مسح الاكثر يجزى
ومالك رحمه الله يرى الاستيعاب
بجعل الفرض لكن لو اخل
بمسح ما يحاذى ما تحت
القدم أعاد الصلاة عنده
استحب ما في الوقت وأجمعوا
على ان المسح على الخفين
مرة واحدة يجزئ وعلى انه
متى نزاع أحد الخفين وجب
عليه نزع الآخر

(نصل) واتفقوا على أن
ابتداء مدة المسح من الحدث
بعد اللبس لا من وقت المسح
وعن أحمد رواية انه من
وقت المسح وانه المندري
قال النووي وهو الراجح
دليلا وقال الحسن البصري
من وقت اللبس واتفقوا على
أنه اذا انقضت مدة المسح
بطلت طهارته الا ما كفاه

وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول المباح قسم النفس وهو خاص بالسيرة واليه تنتهي
نفوس عالم السعادة والى أصولها وهو الزقوم تنتهي نفوس عالم الشقاء الابدى فاعلم ذلك فانه نفيس والحمد
لله رب العالمين

(فصل) فان ادعى أحد من العلماء ذوق هذه الميزان والتدين بهما هل نصدة أو تتوقف في تصديقه
فالجواب اننا نسأله عن منازع أقوال المذاهب العلماء المسئلة والمندسة فان قررهما كلها أو ردها الى
مرتين وعرف مستنداتها من الكتاب والسنة كاصحاب مصادقناه وان توقف في توحيه شي من ذلك تبين
انه لا ذوق له فيها وانما هو عالم بهامس لم لاهلها لا غير * واعلم أن مرادنا بمنزعه كل قول منشؤه مثال ذلك قول
بعض العلماء بتجريم رتبة وجه الامر بالجمل فهذا القول منشؤه الاحتياط ودليل هذا الاحتياط نحو قوله
صلى الله عليه وسلم دع ما يربك الى ما لا يربك قال بعضهم ومن تأمل نحو قوله تعالى ولا تقر بومال اليقيم الا
بالتى هي أحسن وعلم ان النهى عن القرب بغير الوجه المطلوب انما هو تنفير عما لعله يؤدي اليه من الاضرار
بالقيم وماله لاحتماله أسرار منازع أقوال العلماء العاملين والائمة المجتهدين فليتنامل والله أعلم وقد تقدم
ان الله تعالى لما من على بالاطلاع على عين الشريعة رأيت المذاهب كلها متصلة بها ورأيت مذاهب الائمة
الاربعة تجري جداؤها رأيت جميع المذاهب التي اندرست قد استحال بحجارة ورأيت أطول الائمة
جدولا الامام أباحنيفة ويليها الامام مالك ويليها الامام الشافعي ويليها الامام أحمد بن حنبل وأقصرهم جدولا
مذهب الامام داود وقد انقضى في القرن الخامس فأولت ذلك بطول زمن العمل بمذاهبهم وقصره فذكر
كان مذهب الامام أبي حنيفة أول المذاهب المدونة تدويناف كذلك يكون آخرها انقراضا وبذلك قال أهل
الكشف ثم لما نظرت الى مذاهب المجتهدين وما تفرع منها في سائر الادوار الى عصرنا هذا لم أقدر أن أخرج قولا
واحدا من أقوالهم عن الشريعة الشريفة هو دار تباطها كلها بعين الشريعة الاولى ومن أقرب مثال لذلك شبكة
صيد السمك في أرض مصر فان العين الاولى منها مثال عين الشريعة المطهرة فانظر الى العيون المنتشرة منها
الى آخر الادوار التي هي مثال أقوال الائمة المجتهدين ومعلمهم الى يوم القيامة تتخطى علمابصو رة ارتباط
أقوالهم بعين الشريعة وتجد كل عين مرتبطة بما فوقها حتى تنتهي الى العين الاولى فياس عادية من أطلعه الله
تعالى على عين الشريعة الاولى كما أطلعنا ورأى ان كل مجتهد مصيب ويا فوزوه يا كثرة سروره اذا
رآه جميع العلماء يوم القيامة وأخذوا بيده وتسموا في وجهه ومصار كل واحد يد يد الى الشفاعة
فيه ويراجع غيره على ذلك ويقول ما يشفع فيه الأنا باندامه من قصر في السلوك ولم يصل الى
شهود العين الاولى من الشريعة وباندامه من قال المصيب واحد والباقي محطى فان جميع من خطأهم
يعبسون في وجهه لخطئته لهم وتجرحهم بالجهل وسوء الادب وفهمه السقيم فاسع يا أنحى الى
الاشتغال بالعلم على وجه الاخلاص والورع والعمل بكل ما علمت حتى تطوى لك الطريق بسرعته وتشرف
على مقام المجتهدين وتوقف على العين الاولى التي أشرف عليها المملك وتشاركه في الاعتراف منها فكم كنت
متبعاله حال سلوكك مع محابك عن العين التي يستمد منها كذلك تكون متبعاله في الاعتراف من العين التي
اغترف منها ثم اذا حصلت ذلك المقام فاستصحب شهود العين الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار تصر
توجه جميع أقوال العلماء ولا تزد منها قولا واحدا اما الصحة دليل كل واحد منهم عندك من تخفيف أو تشديد
واما الشهودك صحة استنباطها واتصالها بعين الشريعة وان تزلت في آخر الادوار فراجع الامر في ذلك كله
الى مرتبة الشريعة من تخفيف وتشديد لكل منها ما رجا له وقد كان الامام أحمد يقول كثرة التقليد عصى في
البصيرة كانه يبحث العلماء على أن يأخذوا أحكام دينهم من عين الشريعة ولا يفتنوا بالتقليد من خلف حجاب
أحد من المجتهدين فالحمد لله الذي جعلنا من يوجه كلام جميع علماء الشريعة ولا يرد من أقوالهم شيئا الشهودنا

متفق مسافر * (فصل) * واذا كان ٢٦ في الخلف خرق يسير فليبادن الكعبين يظهر منه شيء يسير من الرجليين لم يجز المسح عليه على الجديد

الراجع من مذهب الشافعي وهو مذهب أحد وقال مالك يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش وهو قول قديم للشافعي وقال داود يجوز المسح على الخلف المخرق بكل حال وقال الثوري وغيره يجوز المسح عليه مادام يمكن المشي عليه وقال الاوزاعي يجوز المسح على ما ظهر من الخلف وعلى باقي الرجل وقال أبو حنيفة إن كان الخرق مقدار ثلاث أصابع لم يجز المسح وإن كان دونها جاز

* (فصل) * ولا يجوز المسح على الجرموف على الأصح من مذهب الشافعي والراجع من مذهب مالك وقال أبو حنيفة وأحمد بالجواز وهي رواية عن مالك وقول للشافعي ولا يجوز المسح على الجور بين إلا أن يكونا مجدين عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال أحمد يجوز المسح عليهما إذا كانا صليحين لا تشف الرجلان منهما

* (فصل) * ومن ترك الخلف وهو يظهر المسح غسل قدميه عند أبي حنيفة وعلى الراجع من مذهب الشافعي سواء طال مدة النزاع أو قصرت وقال أحمد ومالك بغسل رجليه مكانه فإن طال الفصل استأنف وقال الحسن وداود لا يجب غسل رجليه ولا استئنافا للطهارة

اتصال أقوالهم كلها بعين الشريعة ويؤيد ما حدثت أصحها كالنجس بأنهم اقتدوا به من انتهى وهذا الحديث وإن كان فيه مقال عند المحدثين فهو صحيح عند أهل الكشف ومعلوم أن المجتهدين على مدرجة الصحابة سلكوا فلا تجتهد في هذا الاوساسلته متصلة بصحابي قال بقوله أو بجماعة منهم * (فان قلت) * فلا يثنى قدم العلماء كلام المجتهدين من غير الصحابة على كلام آحاد الصحابة مع أن المجتهدين من فروعهم * (فالجواب) * انما قدم العلماء كلام المجتهد غير الصحابي على كلام الصحابي في بعض المسائل لان المجتهد لنا آخره في الزمان أحاط علما بجميع أقوال الصحابة أو أغلبهم فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد لان ما عليه جمهور الصحابة أو بعضهم لا يخرج عن ذلك وسمعت شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول مراراً عين الشريعة كالبحر في أي الجوانب اغترفت منه فهو واحد وسمعت أبا حنيفة يقول ياكم أن تبادروا الى الإنكار على قول مجتهد أو تخطئته الا بعد احاطة بكم بأدلة الشريعة كلها ومعرفة بكم بجميع لغات العرب التي احذت عليها الشريعة ومعرفة بكم بمكانها وطرقها فاذا أحاطتم بها كما ذكرنا لم تجدوا ذلك الامر الذي أنكرتموه فيها فيجئكم ذلك الانكار والخير انكم وأنى لكم بذلك فقد روى الظاهري مرفوعاً عن شريعتي جاءت على ثلاثمائة وستين طريقاً فمساك أحد طريقها منها الانجاء انتهى والمجد لله رب العالمين

* (فصل) * ان أردت يا أخى الوصول الى معرفة هذه الميزان ذوقاً ونصيراً تقرر ومذهب المجتهدين ومقلديهم كما يقرها أصحابهم فافسلك كما طريق القوم والرياسة على بدعي صادق له ذوق في الطريق ليبلغك الاخلاص والصدق في العلم والعمل ويزيل عنك جميع الرغوات النسبية التي تعوقك عن السير وامتلئ اشارته الى ان تصل الى مقامات السكك النسبية وتصير ترى الناس كلهم ناجين إلا أنت فتري نفسك كذلك هالكاً فان سلكت كذلك ضمنت لك ان شاء الله تعالى وصولك في أسرع زمان عادة الى شهود عين الشريعة الاولى التي ينفرع منها قول كل عالم وأماسلوكم بغير شيخ فلا يسلم غالباً من الرياء والجدال والمزاجاة على الذين ائولو بالقلب من غير لفظ فلا يوصلك الى ذلك ولو شهدك جميع أقرانك بالعظيمة فلا عبرة بهذه الشهادة وقد أشار الى ذلك الشيخ محيي الدين في الباب الثالث والسبعين من الفتوحات فقال من سلك الطريق بغير شيخ ولا ورع محارم الله تعالى فلا وصول له الى معرفة الله تعالى المعرفة المطلوبة عند القوم ولو عبد الله تعالى عمر نوح عليه الصلاة والسلام ثم اذا وصل العبد الى معرفة الله تعالى فليس وراء الله مرمى ولا مرقى بعد ذلك فهناك يطالع كشفاً ويقيناً على حضرات الاسماء الالهية ويرى اتصال جميع أقوال العلماء بحضرة الاسماء ويرتفع الخلاف عنده في جميع مذاهب المجتهدين لشهود اتصال جميع أقوالهم بحضرة الاسماء والصلوات لا يخرج عن حضرة قول واحد من أقوالهم انتهى وهذا نظير ما قدمنا في عين الشريعة الكبرى * وسمعت سبيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول اذا انتهى سلوك المرء الى تحلل عنه عبادة التفضيل بالفهم وتسلل بمعرفة معنى قوله تعالى لا تفرق بين أحد من رسله وعرف هذا ان كل من فضل بعقله بعض الرسل على بعض من غير كشف صحيح فقد فرق بخلاف من فضل بالكشف فانه يشهد وحدة الامر ويرى عين الجمع هي عين الفرق كما ان السالك من طلبة العلم سلك حنفياً أو حنبلياً مثلاً مقتصر على مذهب واحد بعينه يدين الله تعالى به لا يرى مخالفته فينتهي به هذا المشهد الى مقام يصير يتعبد بنفسه فيه بجميع المذاهب من غير فرقان أي لشهوده اغتراف جميع المذاهب من عين واحدة انتهى كلام الشيخ وهو شاهد عظيم للميزان مقرر للقول في مسئلة هل كل مجتهد مصيب أم لا * فعلم أن كل من كان في حال السلوك فهو لم يقف على العين الاولى فلا يقدر على أن يتعقل ان كل مجتهد مصيب بخلاف من انتهى سلوكه فانه يشهد يقيناً أن كل مجتهد مصيب وحيد فيكثر الانكار عليه من عامة العقادين متى صرح لهم بما يقفده لحاجتهم عن شهوده المقام الذي وصل

ويصلى كما هو حتى يحدث حدثاً مستأنفاً * (باب الحيض) * اتفق الاثمة على ان فرض الصلاة ساقط عن الحائض مدة حيضها وإنه اليه

لا يجب عليها قضاءه وعلى أنه يحرم عليه الطواف بالبيت واللبيت في المسجد وعلى أنه يحرم وطؤها ٢٧ حتى ينقطع حبسها * (فصل) * أقل سن

اليه فهم معذورون من وجه غير معذورين من وجه آخر حيث لم يردوا صحة علم ذلك إلى الله تعالى فإنه مأمور
لن ادليل واضح يرد كلام أهل الكشف أبدأ لا عقلا ولا نقلا ولا شرعاً لا ان الكشف لا يأتي إلا مؤيداً بالشرعية
دائماً اذ هو اخبار بالامر على ما هو عليه في نفسه وهذا هو عين الشريعة * وسمعت سيدي علياً الخواص
رحمه الله تعالى يقول العلوم الدينية كلها من أنواع العلوم الخضر عليه السلام ولا يخفى عليكم ما وقع من انكار
السيد موسى عليه الصلاة والسلام ولكن لما سكنت موسى عن انكاره عليه آخر الامر علمنا ان موسى عليه
الصلاة والسلام اطلع الله على ما اطلع عليه الخضر عليه السلام والا فما كان يسوغ له السكوت على ما يراه
منكر اعنده فان خرق سقينة قوم بغير اذنه خوفاً ان يسخرها ظالم أو قتل غلام خوفاً ان يرقى أبو به طغياناً
وكفر الاتخوذ من الشريعة انتهى وقد أشار إلى نحو ذلك الشيخ محيي الدين أوائل الفتوحات فقال من علامة
العلوم الدينية ان تعجز العقول من حيث افكارها ولا يكاد أحد من غير أهلها يقبلها الا بالتسليم لأهلها من
غير ذوق وذلك لانهم اتقوا أهلها من طريق الكشف لا الفكر وما تعود العلماء أخذ العلوم الا من طريق
افكارهم فاذا أتاهم علم من غير طريق افكارهم انكروه لانه أتاهم من طريق غير ما لؤفة عندهم انتهى
ومن هنا تعلم يا أخي ان من أنكر هذه الميزان من المجعو بين فهو معذور ولا تنهمن العلوم الدينية التي أوتيتها
الخضر عليه السلام بيقين فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين

* (فصل) * في بيان تقرير قول من قال ان كل مجتهد مصيب أو المصيب واحد لا بعينه وحصل كل قول على
حاله وبيان ما يؤيد هذه الميزان * (اعلم) * ان مما يؤيد هذه الميزان ما أجمع عليه أهل الكشف وصرح به
الشيخ محيي الدين في الكلام على مسح الخف من الفتوحات فقال لا ينبغي لاحد ان يخطئ مجتهداً أو يطعن
في كلامه لان الشرع الذي هو حكم الله تعالى قد قرر حكم المجتهد فصار شرع الله تعالى بتقرير الله تعالى اياه
قال وهذه مسئلة يقع في محظورها كثير من أصحاب المذاهب لعدم استحضارهم ما نهضهم عليه مع كونهم
عالمين به فكل من خطئ مجتهداً بعينه فكانه خطأ الشارع فيما قرره حكماً انتهى وفي هذا الكلام ما يشعر بالحق
أقوال المجتهدين كلها بنصوص الشارع وجعل أقوال المجتهدين كأنها نصوص للشارع في جواز العمل بها
بشرطه السابق في الميزان ويؤيد ذلك أيضاً قول علماءنا لعلنا صلى الله عليه وسلم ركعتان لا ربع جهات الاجتهاد فلا
فضاء مع ان ثلاث جهات منها غير القبلة بيقين ولكن لما كانت كل ركعة مستندة إلى الاجتهاد قلنا بالصحة ولم
تكن جهة أولى بالقبلة من جهة ومما يؤيد بذلك أيضاً ما أجمع عليه أهل الكشف من ان المجتهدين هم الذين ورثوا
الانبياء حقيقة في علوم الوحي فكان الغيب معصوم كذلك وارتبه محظوظ من الخطأ في نفس الامر وان خطأ
أحد فذلك خطأ اضافي فقط لعدم اطلاعه على دليل فان جميع الانبياء والرسل في منازل رفيع لم يرهم فيها
الا العلماء المجتهدون فقام اجتهادهم مقام نصوص الشارع في وجوب العمل به فإنه صلى الله عليه وسلم أباح
لهم الاجتهاد في الاحكام تبعاً لقوله تعالى ولوروده إلى الرسول وإلى أولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم
ومعلوم ان الاستنباط من مقامات المجتهدين رضي الله عنهم فهو تشريع عن أمر الشارع كما مر فكل مجتهد
مصيب من حيث تشريعه بالاجتهاد الذي أقره الشارع عليه كان كل نبي معصوم انتهى * وسمعت بعض أهل
الكشف يقول انما تعبد الله تعالى المجتهدين بالاجتهاد ليحصل لهم نصيب من التشريع ويثبت لهم فيه القدم
الراخنة فلا يتقدم عليهم في الاخرة سوى نبهم محمد صلى الله عليه وسلم فيحشر علماء هذه الامة خطاط أدلة
الشرعية المطهرة العارفون بمعانيها في صفوف الانبياء والرسل لاني صفوف الامم فما من نبي أو رسول الا
وبجانبه عالم من علماء هذه الامة أو اثنان أو ثلاثة أو أكثر وكل عالم منهم له درجة الاستاذية في علم الاحكام
والاحوال والمقامات والمنازل الى ختام الدنيا بخروج المهدي عليه السلام ومن هنا تعلم ان جميع المجتهدين
تابعون للشارع في التخفيف والتشديد فإياك أن يشدد امام مذهبك في أمر فتأمر به جميع الناس أو يخفف

* (فصل) * يستخرج من الحائض بما فوق الارزاق ولا يقر ب ما بين السرقة والكبة فإنه حرام هذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال أحمد

ومحمد بن الحسن وبعض أكابر المالكية ٢٨ وبعض أصحاب الشافعي يجوز الاستمتاع بالوطء فيما دون الفرج ووطء الحائض في الفرج

في أمر به جميع الناس فان الشريعة قد جاءت على مرتبتين لا على مرتبة واحدة كما مر في الميزان ولذلك صح لك القول بان الله تعالى لم يكلف عباده بما يشق أبدان دُعائى الله عليه وسلم على من شق على أمته بقوله اللهم من ولي من أموري أمي شيئا فرفق بهم فافرق اللهم به ومن شق على أمي فاشق اللهم عليه ولم يبلغنا انه صلى الله عليه وسلم دعائى من سهل عليهم أبدان كان يقول لأصحابه اني كوني ماتر كذاكم خوفا عليهم من كثرة تنزل الاحكام التي يسألونه عنها فيجزون عن العمل بها فالعالم الدائر مع رفع الحرج دائر مع الاصل الذي ينتهي اليه أمر الناس في الجنة بخلاف الدائر مع الحرج فانه دائر مع أمر عارض يزول بزوال التكليف (فان قلت) فاذن من ألزم الناس بالتقيد بذهب واحد فقد ضيق عليهم وشق عليهم (فالجواب) انه ليس في ذلك مشقة في الحقيقة لان صاحب ذلك المذهب لم يقل بلزام الضعيف بالعزيمة بل جوزه الخروج من مذهب به الى الرخصة التي قال بها غيره فراجع مذهب هذا الامام الى مرتبة الشريعة فلا تضيق ولا مشقة على من التزم مذهبنا معينا فان لم تفهم الشريعة هكذا فهمت وان لم تقر مذهب المجتهدين هكذا فمأقررت ولا كان صح للمقلد اعتقاد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم بل كان يخالف قوله جنانة وذلك معدود من صفات النفاق وقد تقدم انني ما وضعت هذه الميزان في هذه الطروس الا انتصارا للمذاهب الاثمة ومقلديهم خلاف ما أشاعه عن بعض الحسد من قوله ان من تأمل في هذه الميزان وجدها تحكم بتخطئة جميع المجتهدين قال لان كل مجتهد لا يقول يقول الا تحربل بخطئه فيلزم من ذلك تخطئة كل مجتهد في تخطئته الا تخوانته في كلام هذا الحاسد فالجواب قد اجمع الناس على قولهم ان مجتهدا لا ينكر على مجتهد وان كل واحد يلزمه العمل بما ظهر له أنه الحق وقد أرسل الليث بن سعد رضى الله عنه سؤالا كالم راى الامام مالك يسأله عن مسألة فكتب اليه الامام مالك أما بعد فانك يا أخى امام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسئلة هو ما قام عندك انتهى وما ذلك الا لاطلاع كل مجتهد على عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها كل مذهب ولو لاطلاعه لمكان من الواجب عليه الانكار وبجته ان من خطأ غيره من الاثمة انما وقع ذلك منه قبل بلوغه مقام الكشف كما يقع فيه كثير ممن ينقل كلام الاثمة من غير ذوق فلا يفرق بين ما قاله العالم أيام بدايته وتوسطه ولا بين ما قاله أيام نهايته فتأمل في هذا الفصل فانه فاطق بصحة هذه الميزان ومذاهب المجتهدين كلها المقرير الشارع حكمهم باستناده الى الاجتهاد والحمد لله رب العالمين

(فصل) واذا انقطع دم الحائض لم يجز وطؤها حتى تغسل وان كان الانقطاع لاكثر الحيض هذا مذهب أكثر العلماء بل قال ابن المنذر هذا كالأجماع منهم وقال أبو حنيفة ان انقطع لاكثر الحيض جاز وطؤها قبل الغسل وان انقطع لدون أكثر الحيض لم يجز حتى تغسل أو يغشى عليها وقت صلاة وقال الاوزاعي وداود اذا غسلت فسر جها جاز وطؤها ولو طهرت الحائض ولم تجد ماء قال أبو حنيفة في المشهور منه لا يحل وطؤها حتى تتيمم وتصلى وقال مالك لا يحل وطؤها حتى تغسل

في أمر به جميع الناس فان الشريعة قد جاءت على مرتبتين لا على مرتبة واحدة كما مر في الميزان ولذلك صح لك القول بان الله تعالى لم يكلف عباده بما يشق أبدان دُعائى الله عليه وسلم على من شق على أمته بقوله اللهم من ولي من أموري أمي شيئا فرفق بهم فافرق اللهم به ومن شق على أمي فاشق اللهم عليه ولم يبلغنا انه صلى الله عليه وسلم دعائى من سهل عليهم أبدان كان يقول لأصحابه اني كوني ماتر كذاكم خوفا عليهم من كثرة تنزل الاحكام التي يسألونه عنها فيجزون عن العمل بها فالعالم الدائر مع رفع الحرج دائر مع الاصل الذي ينتهي اليه أمر الناس في الجنة بخلاف الدائر مع الحرج فانه دائر مع أمر عارض يزول بزوال التكليف (فان قلت) فاذن من ألزم الناس بالتقيد بذهب واحد فقد ضيق عليهم وشق عليهم (فالجواب) انه ليس في ذلك مشقة في الحقيقة لان صاحب ذلك المذهب لم يقل بلزام الضعيف بالعزيمة بل جوزه الخروج من مذهب به الى الرخصة التي قال بها غيره فراجع مذهب هذا الامام الى مرتبة الشريعة فلا تضيق ولا مشقة على من التزم مذهبنا معينا فان لم تفهم الشريعة هكذا فهمت وان لم تقر مذهب المجتهدين هكذا فمأقررت ولا كان صح للمقلد اعتقاد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم بل كان يخالف قوله جنانة وذلك معدود من صفات النفاق وقد تقدم انني ما وضعت هذه الميزان في هذه الطروس الا انتصارا للمذاهب الاثمة ومقلديهم خلاف ما أشاعه عن بعض الحسد من قوله ان من تأمل في هذه الميزان وجدها تحكم بتخطئة جميع المجتهدين قال لان كل مجتهد لا يقول يقول الا تحربل بخطئه فيلزم من ذلك تخطئة كل مجتهد في تخطئته الا تخوانته في كلام هذا الحاسد فالجواب قد اجمع الناس على قولهم ان مجتهدا لا ينكر على مجتهد وان كل واحد يلزمه العمل بما ظهر له أنه الحق وقد أرسل الليث بن سعد رضى الله عنه سؤالا كالم راى الامام مالك يسأله عن مسألة فكتب اليه الامام مالك أما بعد فانك يا أخى امام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسئلة هو ما قام عندك انتهى وما ذلك الا لاطلاع كل مجتهد على عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها كل مذهب ولو لاطلاعه لمكان من الواجب عليه الانكار وبجته ان من خطأ غيره من الاثمة انما وقع ذلك منه قبل بلوغه مقام الكشف كما يقع فيه كثير ممن ينقل كلام الاثمة من غير ذوق فلا يفرق بين ما قاله العالم أيام بدايته وتوسطه ولا بين ما قاله أيام نهايته فتأمل في هذا الفصل فانه فاطق بصحة هذه الميزان ومذاهب المجتهدين كلها المقرير الشارع حكمهم باستناده الى الاجتهاد والحمد لله رب العالمين

(فصل) ولا يلزم من تقيد كمالى من الاولياء والمجتهدين بالعمل بقول دون آخر ان يكون يرى بطلان ذلك القول الذي لم يعمل به فيحتمل انه اغتاترك العمل به لكونه ليس من أهله سواء أكن ذلك في العزيمة أم الرخصة فان كل كامل ومجتهد يرى استمداد سائر المذاهب من عين الشريعة سواء المذاهب المستعملة والمدرسفة فكل قول لا يعمل به لعدم أهليته له فهو في حقه كالحديث المنسوخ وفي حق غيره كالحديث المحكم وأما غير الكمال من المقادين فحكمهم حكم من كان متعبدا بشريعة عيسى التي لم تبدل مثلاً ثم نسخت بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم فانه يلزمه العمل بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم وترك ما نسخ من شريعة عيسى فنرى العلماء يتعبدون بقول مدته من الزمان ثم يظهر لهم قول آخر هو أصح دليلا عندهم من الاول فيتركون الاول ويعملون بالثاني و يصبر الاول عندهم كانه حديث منسوخ مع أن علماءهم الذين تقدموا تعبدوا بذلك القول زمانا وأفتوا به الناس حتى ماتوا فلو قلت لاحد الآن تعبد بذلك القول القديم لا يجب الى ذلك وايضا ذلك ان الله تعالى اذا أراد ان يتعبد عباده بأحكام أخرى على وجه آخر مخصوص غير الاحكام التي كانوا عليها أظهر لعلمائهم وجه ترجيح أقوال غير الاقوال التي كانوا يرجعونها فبادروا الى العمل بما ترجح عندهم وتبعهم المقلدون لهم في الترجيح على ذلك بانشرح صدر وهكذا الامر الى انقرض المذاهب ويؤيد ذلك قول السيد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان الله عز وجل يحدث للناس أفضية بحسب زمانهم وأحوالهم وتبعه على ذلك عطاء ومجاهد

وقال الشافعي وأجده في تيممات وان لم تصل به *(فصل)* والجائز كالجنب في الصلاة بالاتفاق وفي القراءة عند أبي حنيفة والامام

والشافعي وأحمد وعن مالك وإيمان أحدهما انقرضت الآثار البسيرة والتي نقلها الاكثر من ٢٩ من أصحابه انما تقرر أمشاءت وهو مذهب

داود * (فصل) * اختلاف

الائمة في الحامل هل تحيض
فقال أبو حنيفة وأحمد لا تحيض

وقال مالك تحيض وعن

الشافعي قولان كاللذهبيين

أصحهما انما تحيض

* (فصل) * واختلاف في

المبتدأ اذا جاوز دمها أكثر

الحيض فقال أبو حنيفة

تمكث أكثر الحيض وهو

عنده عشرة أيام وعن مالك

روايتان أشهرهما وهي

رواية ابن القاسم وغيره

تمكث أكثر الحيض وهو

عنده خمسة عشر يوماً ثم

تكون مستحاضة وقال

الشافعي ان كانت بمبصرة

رجعت الى تميزها أو غير

مبصرة فقولان أحدهما ترد

الى غالب عادة النساء وهو

ست أو سبع وعن أحمد

روايتان أشهرهما واختارها

الحنفية تمكث غالب عادة

النساء وأما المبصرة وهي التي

تميز بين الدمين أي التي

تصرف بين دم الحيض ودم

الاستحاضة باللون والقوام

والريح فان دم الحيض أسود

فحين ودم الاستحاضة رقيق

أجراً لتبين له فانها تميز

عند مالك والشافعي على

اقبال الدم وادباره فتترك

الصلاة عند اقبال الحيضة

فاذا أدبرت اغتسلت وحات

وقال أبو حنيفة تعمل على

عدد الأيام * (فصل) *

اختلاف في المستحاضة فقال أبو حنيفة ترد الى عادتها ان كان لها عادة فان لم يكن لها عادة فلا اعتبار بالتميز بل تمكث أقل الحيض وقال مالك

والامام مالك فكانوا لا يفتون فيما يستلون عنه من الوقائع إلا ان وقع ويقولون في عالم يقع اذا وقع ذلك فعلماء ذلك الزمان يفتونهم فيه انتهى وربما يكون في باطن ذلك أيضاً رجة بالامة لان الحق تعالى ربحا علم من أهل ذلك الزمان المال من العمل بذلك الخكم فقيض لهم من أبطاله ممن يمكنهم الاخـذ عنه من جنسهم لانه قطع الوحى رجة منه تعالى بهم حيث كان يحدث لهم في كل زمان من الشرع أحكاماً يتقونها بالقبول وميل النفس فلا يجدون في العمل بها مشقة في الجملة وقد يقال والله تعالى أعلم ان ذلك انما كان من الله تعالى ليقع لعلماء هذه الامة مثل ما وقع للانبياء الذين هم ورثتهم من ظهورهم بشرع كالجديد لكل برهة من الزمان يشبهه النسخ لشرعية من قبلهم من غير نسخ حقيقة * وقد سمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول ما من قول من أقوال المذاهب المستعملة والمدرسة الا وقد كان شرعاً نبي تقدم فأراد الحق تعالى بفضل له ورحمته أن يجعل لهذه الامة نصيباً من العمل ببعض تشريع الانبياء ليحصل لهم بعض الاجر الذي كان يحصل للعامة من بنوع ما عاينوا به من شرائع الانبياء خصوصية لهذه الامة من حيث ان شريعة نبينهم حاوية لمجموع أحكام الشرائع المتقدمة انتهى فليعلم انه لا يلزم من ترك السكامل العمل بقول ان يكون ذلك لكونه براهنا خارجة عن الشريعة لان ذلك القول المتروك لا يخرج عن كونه رخصة أو عزيمته فراجع الامر الى مرتبتي التخفيف والتشديد وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول أيضاً عن عقائدنا في جميع الاكابر من العلماء انهم ماسلموا لبعضهم بعضاً الا لعلمهم بصحة أقوالهم ومستنداتهم واتصالها بعين الشريعة فلا احساناً لظن بهم من غير اطلاع على صحته واتصالها بعين الشريعة وقد تقدم ان بعض أتباع المجتهدين وصل الى شهود عين الشريعة الاولى وقال كل مجتهد مصيب كابن عبد البر المالكي والشيخ أبي محمد الجويني والشيخ عبد العزيز الدبريني واضرارهم بدليل ان الشيخ أبي محمد صنف كتابه المسمى بالمحيط الذي تقدم انه لم يتقيد فيه بمذهب وكذلك الشيخ عبد العزيز الدبريني صنف كتاب الدرر والمناظرة في المسائل المختلطة أفتى فيها على المذاهب الاربعية فلولوا اطلاعاً على مستندات الائمة الاربعية ما كان يسوغ له أن يفتي على مذهبهم كاهم وجل أمثال هؤلاء على أنهم كانوا يفتون على المذاهب من باب الايمان والتسليم من غير أن يعرف أحدهم مستندات أصحابها فيها ومدارك أقوالهم ببعض مدعى مقامهم وكذلك القول في اختيار غير مانص عليه امامه يحتمل أنه انما اختاره لاطلاعه على اتصال ذلك القول بعين الشريعة المطهرة كما اتصل بهم اقول امامه على حد سواء كالامام زفر وأبي يوسف وأشهب وابن القاسم والنووي والرافعي والطحاوي وغيرهم من اتباع المجتهدين ويحتمل ان كل من أفتى واختار غير قول امامه لم يطلع على أدلة امامه وانما أفتى لاعتقاده صحة قول ذلك الامام الا حرق نفس الامر فليعلم ان كل من اطلع على عين الشريعة المطهرة لا يؤمر بالتقيد بمذهب واحد لانه يرى اتصال أقوال الائمة كلها بصحة ما وضع بعينها من الشريعة الكبرى وان أظهر التقيد بمذهب واحد فانما ذلك لكونه من أهل تلك المرتبة التي تعيدها من تخفيف أو تشديد وبما يلزم المذهب الاحوط في الدين بمبالغة منه في طاعة الله تعالى من باب التطوع في قوله تعالى في تطوع خير فهو خير له والى نحو ما ذكرناه أشار الامام الاعظم أبو حنيفة رضي الله عنه بقوله ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي فعلى الرأس والعين وما جاء عن أصحابه تخيرنا وما جاء عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال انتهى في ذلك إشارة الى ان للبعد أن يختار من المذاهب ما شاء من غير وجوب ذلك عليه اذا كان من أهل ذلك المقام وكان سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى اذا سأله انسان عن التقيد بمذهب معين الا أن هل هو واجب أم لا يقول له يجب عليك التقيد بمذهب ما دمت لم تصل الى شهود عين الشريعة الاولى خوفاً من الوقوع في الضلال وعليه عمل الناس اليوم فان وصلت الى شهود عين الشريعة الاولى فهناك لا يجب عليك التقيد بمذهب لانه ترى اتصال جميع مذاهب المجتهدين بما ليس مذهب أولى بها من

واختلاف في المستحاضة فقال أبو حنيفة ترد الى عادتها ان كان لها عادة فان لم يكن لها عادة فلا اعتبار بالتميز بل تمكث أقل الحيض وقال مالك

لا اعتبار بالعادة وانما الاعتبار بالتمييز ٣٠ فاذا كانت مميزة ردت الى التمييز والالتمس أصلها وتصلى أبدا هذا في الشهر الثاني والثالث وأما

في الشهر الاول فعنه روايتان أشهرهما انهما كتبت أكثر الحيز وظاهر مذهب الشافعي انهما ان كان لها عادة وتميز قدم التمييز على العادة فان عدمت التمييز ردت الى العادة فان عدمتها معا صارت مبتدأة وقد تقدم حكمها وقال أحمد ان كان لها عادة وتميز ردت الى العادة فان عدمتها ردت الى التمييز فان عدمتها فعنه روايتان احدهما كتبت أقل الحيز والثانية غالب عادة النساء ستأويهما (فصل) ورواه المستحاضة جازع عند أبي حنيفة والشافعي ومالك كما تصلى وتصوم وقال أحمد لا يجوز زوطه المستحاضة في الفرج الا ان يحفز زوجها العنت وهو الزنا فيجوز في أصح الروايتين (فصل) وأجمعوا على انه يحرم بالنفس ما يحرم بالحيز واختلفوا في أكثره فقال أبو حنيفة وأحمد وأبو يعقوب ومأوي رواية عن مالك وقال مالك والشافعي ستون يوما وقال الليث بن سعد سبعون ولو انقطع دم النفاس قبل بلوغ الغاية فقد أجاز الثلاثة وظاهرا من غير كراهية وقال أحمد ليس له وطؤها في ذلك الطاهر حتى تبلغ الأربعين (كتاب الصلاة) أجمع المسلمون على ان الصلاة

مذهب فبر جمع الامر عندك حينئذ الى مرتبة تخفيف والتشديد بشرطهما وكان سبيدي على الخواص رحمه الله تعالى يقول أيضا ما تم قول من أقوال العلماء الا وهو مستند الى أصل من أصول الشريعة تأمل لان ذلك القول اما أن يكون راجعا الى آية أو حديث أو أثر أو قياس صحيح على أصل صحيح لم يكن من أقوالهم ما هو مأخوذ من صريح الآيات والاحبار والآثار ومنه ما هو مأخوذ من المأخوذ أو من المفهوم فن أقوالهم ما هو قريب ومنها ما هو أقرب ومنها ما هو بعيد ومنها ما هو أبعد ورجعها كلها الى الشريعة لانها معتبرة من شعاع نورها وما تم لنا فرغ يتفرع من غير أصل أبدا كما مر بيانه في الخطبة وانما العالم كلما بعد عن عين الشريعة ضعف نور أقواله بالنظر الى نور أول مقتبس من عين الشريعة الاولى من قرب منها وسهوت سبيدي عليها الخواص رحمه الله تعالى يقول أيضا كل من اتسع نظره من العلماء ورأى عين الشريعة الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار واستصحب شهود ما تفرع منها في سائر الادوار وهو نازل الى آخر الادوار أقر بحقيقة جميع مذاهب الامة ومقاديرهم من عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عصره هو اه وسباني مثاله في فصل الامثلة الخمسة ان شاء الله تعالى من تمثيل ذلك بالشجرة أو شبكة الصبغة او غير ذلك والحمد لله رب العالمين

(فصل) ويا لك يا أنحنى أن تطالب أحدا من طلبة العلم الآن بصدق اعتقاده في أن كل مجتهد مصيب مادام من تكبأ خطيئة واحدة لاسم محبة للدين أو شهادتها كما انه لا ينبغي لك أن تطالبه بمثل ذلك مادام في حجاب التقليد لا امامه فانه محبوب امامه عن شهود العين الاولى التي اغترف منها امامه لا يراها أبدا بل مره بالاسئلة على يد شيخ عارف بطريق القوم والعوائق التي تعوق الطالب عن الوصول الى المنتهى السير فاذا بلغ النهاية وشهد مذاهب العلماء كلها شارعة الى كبد العين وجداولها كسباني بيانه في الامثلة الخمسة فهناك يقرر مذاهب الائمة المجتهدين كما مر في الفصل قبله ويقول كل مجتهد مصيب وأما قبل بلوغه الى هذا المقام فلا يجوز ذلك منعه من التقليد بمذهب واحد بل انك لو نبيت عن ذلك لا يجيبك لان من لازمه أن يقول المصيب واحد في نفس الامر والله مذهبى أنا وحدى والباقي مخطئ لا يتعلل في قلبه غير ذلك ويقول الحق واحد غير متعدد ويجعل الشريعة جاءت على مرتبة واحدة لاهل مرتبتين وان الصحيح من الشريعة هو ما أخذ به امامه سواء كان تخفيفا أم تشديدا والحق ان الشريعة جاءت على مرتبتين بقرينة صحة أدلة كل من المرتبتين غالبيا في أحاديث لا تخص كسباني بيانه في فصل الجمع بين الاحاديث ان شاء الله تعالى وكثيرا ما يقول البيهقي وغيره كالحفاظ الزياي ممن جمع أدلة المذاهب في كتابه وانتصر لمذهبه ورجع أدلته بكثرة الرواة أو صحة السند وهذا الدليل وان كان صحيحا فاحاديث مذهبا أصح سندا وأكثر رواة وما قال ذلك الا عند العجز عن تضعيف دليل الخالف وادعاه بالسلكية ولو أن صاحب هذا القول من البيهقي أو غيره اطالع على ما اطلعنا عليه من أن الشريعة المطهرة جاءت على مرتبتين تخفيف وتشديد لم يحتج الى قوله أحاديثنا أصح وأكثر بل كان يرد كل حديث أو قول خالف الاخر الى احدى مرتبتي الشريعة وكذلك القول في مرجح المذاهب من مقلدى الائمة ما قالوا قلت الاصح كذا وكذا الا لعدم اطلاعهم على مرتبتي الميزان ولو انهم اطلعوا على ما اجعلوا في أقوال مذهبه أصح وصحوا وأظهر وظاهرا بل كانوا يقولون بصحة الاقوال كلها ويردونها الى مرتبتي التخفيف والتشديد وافتناء كل سائل بما يناسب حاله من قوة أو ضعف برخصة أو عزيمة وكان يقتضى أحدهم على الاربع مذاهب (فان قال لنا شافعي) فعلى هذه الميزان فلي ان أصلى اذا مسست ذكرى بلاقيد وضوء (قلنا له) نعم لك ذلك ولكن بشرط أن تكون من أهل هذه الرخصة لا مطلقا وذلك كما اذا ابتلى الشخص بكثرة الوسواس في الوضوء أصلا الصبح مثلا حتى كاد الوقت يخرج فلما فرغ من الوضوء مس فرجه بغير قصد في مثل هذه الصورة له تقليد الامام أبي حنيفة في الصلاة بهذه الطهارة التي وقع فيها مس الفرج بشرطها تحصيل الفعل للفرصة

أحد أركان الاسلام الخمسة المذكورة في قوله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس الحديث وان الصلاة المكتوبة في اليوم في

والله اعلم بالصواب وهو سبع عشرة مرة فرضها الله على كل مسلم بالغ عاقل وعسى كل مسلمة بالغعة عاقلة ٣١ خالية عن تحيض ونفاس وأنه لا يسقط فرضها في حق المكافين إلا

بعمامة الموت إلا أن أبا حنيفة قال إن عجز عن الإجماع برأسه سقط الفرض عنه * (فصل) * ومن أغنى عليه مرض أو سبب مباح سقط عنه قضاء ما كان في حال انغمائه من الصلاة على الإطلاق عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة إن كان الانغماء بوابلية فإدراك ذلك وجب القضاء وإن زاد لم يجب وقال أحمد والشافعي لا يمنع وجوب القضاء بحال

* (فصل) * وأجمعوا على أن كل من وجبت عليه من المكافين ثم تركها جاحدا وجوبها كافر يقتل بكفره ثم احتلفوا فيما تركها غير جاحد بل كسل أو نسي أو نال مالك والشافعي يقتل بالصحيح عندهما يقتل حد الاكفر بالسيف ويجرى عليه بعد قتله أحكام المسلمين من الغسل والصلاة والدفن والارث والصحيح من مذهب الشافعي قتله بصلاة واحدة بشرط إخراجها عن وقت الضرورة ويستتاب قبل القتل فإن تاب أو قتل وقال أبو حنيفة يجبس أبدا حتى يصلى وعن أحمد روايتان التي اختارها أكثر أصحابه ونقلها عن نضاهه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة واختاره جمهور أصحابه أنه يقتل بكفره كالمرتد ويجرى عليه أحكام المرتدين فلا يصلى عليه ولا يورث ويكفون ماله فبأ * (فصل) * وأجمعوا على أن الصلاة من الفروض التي لا تصح فيها النيابة بنفس ولا بحال وإذا

في وقتها فإن المقاصد آكد من الوسائل عند جمهور العلماء لإسقاطها ودفع الحديث هل هو الإضاعة منك ولم يثبت عند من قال بذلك نسخها على اصطلاحنا فراجع الأمر في هذه المسئلة إلى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد فليس لنحو من لم يمتل بالوسواس أن يصلى إذا مس فرجه أو لمس أجنبية مثلا إلا بعد تجديد الطهارة * (فان قال) * لنا أحد من قلدنا بأحنية رضى الله عنه أن أمانا لا يقول بمطو بية الطهارة ممن مس فرجه أبدا سواء أكان ممن يعسر عليه تجديد الطهارة أم لا * (قلنا له) * هات لنا عند ذلك سند متصل منك إليه في هذه المسئلة أنه صرح بذلك وأعله لا يجد ذلك أبدا لا سيما وقد انعقد الإجماع على أن الأولى للشخص مراعاة الخروج من الخلاف في كل عبادة أداها وهذه القاعدة هي مدار اصطلاح صاحب هذه الميزان وهناك يقول له إن ذلك شأنك على إمامك بالجهل بمرتبة الشريعة وعدم اطلاعه على العين الأولى من الشريعة كما أطلع عليها بقية المجتهدين ويقول له أيضا أين اعتقادك في ورع إمامك الذي كان لا يدون مسئلة واحدة مما استنبطه من الكتاب والسنة حتى يعقد لها مجلسا من العلماء ويقول أترضون هذا فإذا قالوا نعم قال لأبي يوسف أو محمد بن الحسن أكتب ذلك وإن لم يرضوه تركه واعتقادنا في جميع الأئمة المجتهدين أنهم كانوا لا يثبتون لهم قولاً في الشريعة إلا عند فقدهم النص في ذلك عن الشارع فلما كان الإمام أبو حنيفة طفر بحديث من مس فرجه فليتوضأ لقال به أيضا وحله على أهل العافية من الوسواس مثلاً أو على الأكابر من العلماء والصالحين ونزل الحسين بن علي مرتبة الميزان وقس على ذلك يا أحنى كل ما كان واجب الفعل أو الترك في مذهبك فلك فعله إن كنت من أهله ولك تركه إن عجزت عن فعله حساً أو شرعاً فالعجز الحسى معروف والعجز الشرعى هو كما إذا رأيت الماء مثلاً وحال دونه مانع من سبع أو قاطع طريق مثلاً وقد تقدم أول الميزان أن مرتبتها على الترتيب الوجوبى لا على التخيير فإياك أن تذهل عن ذلك وكذلك تقدم أن كل من نازعنا من المقلدين في حله الدليلين أو القولين على ما بين وادعى إمامه كان يمارد القول بالتشديد أو التخفيف في حق كل قوى وضعيف طالبا لبنا بالثقل الصحيح عن إمامه أو خطأناه فيما ادعى وكل من نور الله تعالى قلبه وعرف مقام الأئمة في الورع وعدم القول بالرأى في دين الله تعالى شهد لهم كلهم بأن أحد منهم كان لا يبقى أحد برخصة إلا إن رآه عاجزاً ولا بعزيمة إلا إن رآه قادراً وإن لم يكن صاحب الواقعة حاضر اعتد إمامه حين أفتى الناس بذلك حتى إن صاحب هذا النور يعرف جميع المسائل التي أفتى بها إمامه الأقوياء والضعفاء على التفصيل وقد تحققتنا به عرف ذلك والحمد لله * إذا علمت ذلك فيقال لكل مقلد امتنع من العمل بقول غير إمامه في مضائق الأحوال ما متناك هذا تعنت لا ورع لأنك تقول لينا أنك تعتقد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وإن كل إمام عملت بقوله منهم فانت على هدى من ربك فيه وذلك لا عن اعتراف الأئمة كلهم بمذاهبهم من عين الشريعة ثم إن جميع ما غنموا منها لا يخرج عن مرتبة الميزان أبداً كما لا يخرج أنت عن أن تكون من أهل واحدة منهما ما فتعجل بمآنت أهل من رخصة أو عزيمة كما سيأتى بسطه في الجمع بين أقوال أئمة المذاهب إن شاء الله تعالى * فان قال الشافعي أيضاً فعلى ما قرره في هذه الميزان فى أن أصلى بالقرعة فاتحة الكتاب مع القدرة عليها * قلنا له هي عزيمة فان قدرت على قراءتها لم تجزئك غيرها وإن كنت عاجزاً عن قراءتها فقرأت غيرها وعلى ذلك مع اصطلاح المتقدمين في ما يحمل قول الإمام أبي حنيفة بعدم تعينها وإن عدم مقلدوه الحكم في ذلك للقادر والعاجز فافهم والحمد لله رب العالمين

* (فصل) * وما يدل على صحة ارتباط جميع أقوال علماء الشريعة بعين الشريعة كارتباط الظل بالشخص ما يفتولونه من الجمل في الشريعة فما فصل عالم ما أجل في كلام من قبله من الأدوار إلا للنور المتصل به من الشارع صلى الله عليه وسلم فالمنة في ذلك حقيقة لرسول الله صلى الله عليه وسلم الذى هو صاحب الشهر لانه هو الذى أعطى العلماء تلك المادة التي فصلوا بها ما أجل في كلامه فكان المنة بعده لكل دور على من تحتها المرتدين فلا يصلى عليه ولا يورث ويكفون ماله فبأ * (فصل) * وأجمعوا على أن الصلاة من الفروض التي لا تصح فيها النيابة بنفس ولا بحال وإذا

صلى الكافر هل يحكم باسلامه قال أبو حنيفة ٣٢ اذا صلى في المسجد في جماعة أو منفرد احكم باسلامه وقال الشافعي لا يحكم باسلامه الا ان
 يصلي في دار الحرب وقال مالك
 ان صلى في السفر حيث يخاف
 على نفسه لم يحكم باسلامه
 وان صلى في حال طمأنينته
 حكم باسلامه وقال أحمد متى
 صلى حكم باسلامه مطلقا سواء
 صلى في جماعة أو منفردا في
 مسجد أو في غيره في دار
 الاسلام أو غيرها * (فصل) *
 واتفقوا على ان الاذان
 والاقامة مشروعة للصلاة
 الخمس وللجمعة ثم اختلفوا
 فقال أبو حنيفة ومالك
 والشافعي هما مستان وقال
 أحمد فرض كفاية على أهل
 الامصار وقال داود هما
 واجبان لكن تصح الصلاة
 مع تركهما وقال الأوزاعي
 ان نسي الاذان وصلى أعاد
 في الوقت وقال عطاء ان نسي
 الاقامة أعاد الصلاة واتفقوا
 على ان النساء لا يشرعن في
 حقن الاذان ولا يسن وهل
 تسن الاقامة في حقن أم لا
 قال أبو حنيفة ومالك وأحمد
 لا تسن وقال الشافعي تسن
 ويؤذن للفوات ويقم عند
 أبي حنيفة وقال مالك
 والشافعي يقيم ولا يؤذن
 وقال أحمد يؤذن للأولى
 ويقيم للباقي وأجمعوا على
 انه اذا اتفق أهل باد على نزل
 الاذان والاقامة قوتلوا لانه
 من شأنا الاسلام فلا يجوز
 تعطيله * (فصل) * والاذان

صبيحة معروفة لكن قال مالك يكبر في أوله مرتين واختلفوا في صبيحة الاقامة فقال أبو حنيفة هي مثنى مثنى كالاذان وقال

مالك الاقامة كلها فرادى وكذا عند الشافعي وأحد الالفاظ الاقامة ثلثي والترجيع سنة ٣٣ في الاذان الاعند أبي حنيفة * (فصل) * ولا

يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها الا الصبح فانه يجوز ان يؤذن لها قبل الفجر وعن أحمد روايه انه يكره ان يؤذن لها قبل الفجر وعن أحمد روايه انه يكره ان يؤذن لها قبل الفجر في شهر رمضان خاصة * (فصل) * وأجمعوا على ان التشويب مشروع في اذان الفجر خاصة وهو سنة عند الثلاثة وللشافعي قولان الجديد المختار انه سنة وقال الثلاثة وهو ان يقول بعد الحيلة الصلاة خير من النوم مرتين وقال أبو حنيفة بعد الفراغ من الاذان ولا يشرع في غير الصبح وقال الحسن بن صالح يستحب في العشاء وقال النخعي في جميع الصلوات وأجمعوا على ان السنة في صلاة العيدين والكسوفين والاستسقاء النداء بقوله الصلاة جامعة * (فصل) * وأجمعوا انه لا يعتد بالاذان المسلم العاقل وانه لا يعتد باذان المرأة للرجال وان اذان الصبي المميز للرجال معتد به واذان المحدث اذا كان حدثه أصغر والثلاثة على الاعتداد باذان الجنب وعن أحمد روايه انه لا يعتد باذانه بحال وهي المختارة واختلفوا في أخذ الاجرة على الاذان فقال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز وقال مالك وأكثر أصحاب الشافعي

ترجع الى الشريعة المطهرة لا يخرج عنهما من أقوالهم قول واحد لرجوعها جميعها الى مرتبة الشريعة المطهرة من تخفيف وتشديد فسامع عند صاحب هذا المشهد تخطئة لاحد من العلماء في قول له أصل فيها أبدا وان وقع أن أحدا من المقادين خطأ أحدا في شيء من ذلك فليس هو خطأ في نفس الامر وإنما هو خطأ عنده فقط لحفاء مدركه عليه لا غير وروينا عن الامام الشافعي رضي الله عنه انه كان يقول النسيان نصف الايمان قال له الربيع الجيزي بل هو الايمان كله يا أبا عبد الله فقال وهو كذلك وكان الامام الشافعي يقول من كمال ايمان العبد أن لا يبحث في الاصول ولا يقول فيها الم ولا كيف فقبيل له وما هي الاصول فقال هي الكتاب والسنة واجماع الامة انتهى أي فنقول في كل ما جاءنا عن ربنا أو نبينا آمننا بذلك على علم بنافيه ويقاس بذلك ما جاء عن علماء الشريعة فنقول آمننا بكل ما لم نؤمن به غير بحث فيه ولا جدال * (فان قلت) * فهل يصح لاحد الاتساق الوصول الى مقام أحد من الائمة المجتهدين * (فالجواب) * نعم لان الله تعالى على كل شيء قدير ولم يرد لنا دليل على منعه ولا في نفس الادلة الضعيفة هذا مانعة عنه وندب الله تعالى به وقد قال بعضهم ان الناس الاتساق يصلون الى ذلك من طريق الكشف فقط لا من طريق النظر والاستدلال فان ذلك مقام لم يدعه أحد بعد الائمة الاربعة الا الامام محمد بن جرير ولم يسلموا له ذلك كما روجع من ادعى الاجتهاد المطلق انما مراده المطلق المنتسب الذي لا يخرج عن قواعد امامه كائن القاسم واصبح مع مالك وكمعه وأبي يوسف مع أبي حنيفة وكالزني والربيع مع الشافعي اذ ليس في قوة أحد بعد الائمة الاربعة أن ينسكروا الاحكام ويستخرجوها من الكتاب والسنة فيما لم يعلم أبدا ومن ادعى ذلك فلعله فاستخرج لنا شيئا لم يسبق لاحد من الائمة استخراجه فانه يجوز فليتأمل ذلك مع ما قدمناه انعام سعة قدرة الله تعالى لاسيما والقرآن لا تنقض عجائبه ولا احكامه في نفس الامر فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين

* (فصل) * ومما يؤيد هذه الميزان عدم انكار أكابر العلماء في كل عصر على من انتقل من مذهب الى مذهب الامن حينما يتبادر الى الاذهان من توهم الطعن في ذلك الامام الذي خرج من مذهب لا غير بدليل تقريرهم لذلك المنتقل على المذهب الذي انتقل اليه اذ المذاهب كلها عندهم طريق الى الجنة كلسية أي بسانة أو اخر الامثلة المحسوسة ان شاء الله تعالى في كل من سلك طريقا منها أو وصلت الى السعادة والجنة وكان الامام ابن عبد البر رحمه الله تعالى يقول ولم يباغتنا عن أحد من الائمة انه أمر أصحابه بالترام مذهب معين لا يرى صحة خلافه بل المنقول عنهم تقريرهم الناس على العمل بفتوى بعضهم بعضا لانهم كلهم على هدى من ربهم وكان يقول أيضا لم يبلغنا في حديث صحيح ولا ضعيف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحدا من الامة بالترام مذهب معين لا يرى خلافه وما ذلك الا لان كل مجتهد مصيب انتهى ونقل القرافي الاجماع من الصحابة رضي الله عنهم على أن من استفتى أبابكر وعمر رضي الله عنهما وقادهما فله بعد ذلك أن يستفتي غيرهما من الصحابة ويعمل به من غير نكير وأجمع العلماء على أن من أسلم فله أن يقلد من شاء من العلماء بغير حجة ومن ادعى دفع هذين الاجماعين فعليه الدليل انتهى * وكان الامام الزناني من أئمة المالكية يقول بجواز تقليد كل من أهل المذاهب في النوازل وكذلك يجوز الانتقال من مذهب الى مذهب اسكن بثلاثة شروط الاول أن لا يجمع بينهما على وجه يخالف الاجماع كن تزوج بغير صداق ولا ولي ولا شهود فان هذه الصورة لم يقل بها أحد الثاني أن يعتد في من يقلده الفضل بلوغ أخباره اليه الثالث أن لا يقلدوه في عمارة دينه كأن يقلد في الرخصة من غير شرطها انتهى وقال القرافي يجوز الانتقال من جميع المذاهب الى بعضها بعضا في كل ما لا ينتقض فيه حكمها كما في ذلك في أربعة مواضع ان يخالف الاجماع أو النص أو القياس الجلي أو القواعد انتهى قال الشيخ حلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ومن باغتنا انه انتقل من مذهب الى آخره غير نكير عليه من علماء عصره الشيخ عبد العزيز بن عمر الخزازي كان من أكابر المالكية فلما قدم الامام الشافعي

يجوز واذا لم يؤذن في اذانه صح اذانه وقال بعض أصحاب أحد لا يصح (٥ - ميزان ل)

* (فصل) * وأجمعوا على ان

أول وقت الظهر إذا زالت الشمس وانما ٣٤ لا تصلي قبل الزوال ولكنها تجب عند الشافعي ومالك بزوال الشمس وجوباً موسعاً إلى أن يصير ظل

كل شيء مثله وهو آخر وقتها المختار عندهما ومذهب أبي حنيفة وجوب صلاة الظهر متعلق بآخر وقتها وان الصلاة في أوله نفل قال القاضي عبد الوهاب المالكي والفقهاء كلهم بأسرهم على خلاف ذلك والمختار عندهما مالك أن آخر وقت الظهر إذا صار ظل كل شيء مثله وكذلك عند الشافعي إلا أنه يقول هذا الوقت المضيق للقيم وقول أبي حنيفة كقول مالك * (فصل) * وآخر وقت الظهر هو أول وقت العصر على سبيل الاشتراك فمن لم يصل الظهر حتى صار ظل كل شيء مثله كان له أن يمتدحه أو لا يكون مسيئاً قال الشافعي من دخل في صلاة الظهر وكان فراغه منها حين صار ظل كل شيء مثله فهو مصل لها في وقتها وما بعد ذلك من الوقت المستأنف بعد زيادة قما على المثل فهو وقت العصر وقال أصحاب أبي حنيفة أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثليه وآخر وقتها غروب الشمس * (فصل) * ووقت صلاة المغرب عندما لا تشرق الشمس لا تؤخر عنه في الاختيار وللشافعي قولان القديم المرجح عندهما آخرى أصحابه أن آخر وقتها إذا غاب الشفق الأحمر وقال أبو حنيفة وأحمد لها وقتان والشفق

بغداد تبعه وقرأ عليه كتبه ونشر علمه ومنهم محمد بن عبد الله بن عبد الحكم كان على مذهب الإمام مالك فلما قدم الإمام الشافعي إلى مصر انتقل إلى مذهبهم وصار يبحث الناس على اتباعه ويقول يا أخواني هذا ليس بمذهب انما هو شريعة كماه وكان الإمام الشافعي يقول له سترجع إلى مذهب أبيك فلما مات الإمام الشافعي رجع إلى مذهب الشافعي وكان يظن أن الإمام يستخلفه على حلقة درسه بعده فلما استخلف أبو يطر رجع ابن عبد الحكم وصحت فإساسة الشافعي رضي الله تعالى عنه ومنهم إبراهيم بن خالد البغدادي كان حنفياً فلما قدم الشافعي بغداد ترك مذهبهم واتبعهم ومنهم أبو ثور كان له مذهب فتركه واتبع الشافعي ومنهم أبو جعفر بن نصر الترمذي رأس الشافعية بالعراق كان أولاً حنفياً فلما حج رأى ما يمتضي انتقاله لمذهب الشافعي فتفقه على الربيع وغيره من أصحاب الشافعي ومنهم أبو جعفر الطحاوي كان شافعيًا وتفقه على خاله المزني ثم تحول حنفياً بعد ذلك ومنهم الخطيب البغدادي الحافظ كان حنبلياً ثم عمل شافعيًا ومنهم ابن فارس صاحب كتاب المحمل في اللغة كان شافعيًا تلميذ والده ثم انتقل إلى مذهب مالك ومنهم السيف الأحمدي الأصولي المشهور كان حنبلياً ثم انتقل إلى مذهب الشافعي ومنهم الشيخ نجم الدين بن خلف المقدسي كان حنبلياً ثم تفقه على الشيخ موفق الدين ودرس في مدرسة أبي عمر ثم تحول شافعيًا وارتفع شأنه ومنهم الشيخ نجم الدين الدهان النحوي كان حنبلياً انتقل إلى مذهب الشافعي ثم تحول حنفياً حين طلب الخليفة نحوه بإيعاز والده النحوي ثم انه تحول شافعيًا حين شعرت وظيفة تدريس النحو بالنظامية لماسطرط صاحبها أن لا ينزل فيها الشافعي المذهب ولم يكن هناك أحد أعلم منه بالفقه والنحو ومنهم الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد كان أولاً مالكيًا تلميذ والده ثم تحول إلى مذهب الشافعي ومنهم شيخ الاسلام كمال الدين بن يوسف الدمشقي كان حنبلياً ثم انتقل إلى مذهب الإمام الشافعي ومنهم الإمام أبو حيان كان أولاً على مذهب أهل الظاهر ثم عمل شافعيًا انتهى كلام الجلال السيوطي رحمه الله تعالى وقال صاحب جامع الفتاوى من الحنفية يجوز للعنفي أن ينتقل إلى مذهب الشافعي وبالعكس لكن بالسكينة أما في مسألة واحدة فلا يمكن كإخراج دم من بدن حنفي وسال فلا يجوز له أن يصلي قبل أن يغسله اقتداء بمذهب الشافعي في هذه المسئلة فان صلى بطائعاته وقال بعضهم ليس لعمي أن يتحول من مذهب إلى مذهب حنفياً كان أو شافعيًا والمشهور وغيره كإسقاطه وقال بعضهم يجوز للشافعي أن يتحول حنفياً ولا عكس قال السيوطي وهذه دعوى لا برهان عليها وقد أدر كنعاء علماء ناوهم لا يبالغون في التكبر على من كان مالكيًا ثم عمل حنفياً أو شافعيًا ثم تحول بعد ذلك حنبلياً ثم رجع بعد ذلك إلى مذهب مالك وانما يظنون التكبر على المنتقل إلى مذهبهم لا لاهم الله إلا لعب بالمازاهب وحزم الرافعي يجوز ذلك وتبعه النووي وعبارة الروضة إذا دوت المذاهب فهل يجوز للمقلد أن ينتقل من مذهب إلى مذهب آخر ان لا يلزمه الاجتهاد في طلب الاعم لم وغاب على ظنه ان الثاني أعلم فينبغي أن يجوز بل يجب وان خيرناه فينبغي أن يجوز أيضا كقولنا في القبلة هذا أياما وهذا أياما انتهى كلام الروضة فلو أن علماء السلف رأوا أنه ليس بذلك بأس ما أقر واسن انتقل من مذهب إلى غيره ولولا علمهم بأن الشريعة تشتمل المذاهب كلها وتعمها لانكروا عليه أشد التكبر ثم لا يخلو أمر السلف من أمرين إما أن يكونوا قد اطاعوا على عين الشريعة ورأوا اتصال جميع المذاهب بها أو سكتوا على ذلك إيماناً بجملة كلام الأئمة وتسليمهم وان قال أحد من المالكية اليوم بنس ما صنع من ينتقل من مذهبه إلى غيره قلنا له بل بنس ما قلت أنت لان امام مذهبك الشيخ جمال الدين بن الحاجب رحمه الله تعالى والإمام القرافي رحمه الله تعالى جواز ذلك فتعولك هذا تعصب محض فان الأئمة كلهم في الحق سواء فليس مذهب أولى بالشريعة من مذهب وقد سئل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى عن حنفي يقول يجوز للإنسان أن يتحول حنفياً ولا يجوز للعنفي أن يتحول شافعيًا أو مالكيًا أو حنبليًا فقال قد تقدم لنا قلنا ان هذا تحكم من قائله لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولم يرد لنا في حديث صحيح ولا ضعيف تمييز أحد من أئمة المذاهب

هو الحجر التي تكون بعد المغرب فإذا غاب دخل وقت العشاء عند الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة وأحمد الشفق البياض الذي بعد الحجرة على

(فصل) وأجمعوا على أن أول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر الثاني وهو الصادق المنتشر ضوء ٣٥ معترضاً بالانقضاء ولا ظلمة بعده وآخر

وقتها المختار الاسفار وآخر
وقت الجواز طلوع الشمس
بالاجماع والاختيار فيها
التقليس عند مالك والشافعي
وأحمد في رواية وقال أبو
حنيفة المختار الجمع بين
التقليس والاسفار فإن فاته
ذلك فلا سفار أولى من
التقليس إلا بالمزدلفة
فالتقليس أولى وعن أحمد
رواية أخرى أنه يعتبر حال
المصلين فإن شق عليهم
التقليس كان الاسفار أفضل
فان اجتمعوا كان التقليس
أفضل *(فصل)* تأخير
الظهر عن وقتها في شدة الحر
أفضل إذا كان يصلح في
مساجد الجماعة بالاتفاق
والاصح عند أصحاب الشافعي
تخصيص هذه الرخصة بالبلاد
الحارة وجماعة مسجد
يقصدونه من بعد وتجميل
العصر أفضل الاعتدالي حنيفة
والأفضل تأخير العشاء إلا
في قول للشافعي وهو الاصح
عند أصحابه واختلافوا في
الصلاة الوسطى فقال أبو
حنيفة وأحمد في العصر
وقال مالك والشافعي هي
الفجر والمختار عند متأخري
أصحاب الشافعي العصر
*(باب شروط الصلاة
وأركانها وصفاتها)*
أجمع الأئمة على أن للصلاة
شروط لاتصح إلا بها وهي
التي تقدمها وهي أربعة

على غيره على التعيين والاستدلال بتقدير زمن أبي حنيفة رضي الله عنه لا ينتهض حجة ولو صح لوجب تقليده على
كل حال ولم يجز تقليد غيره البتة وهو خلاف الاجماع وخلاف ما رواه البيهقي في كتاب المدخل عن ابن عباس
رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مهما أوتيتهم من كتاب الله فاعمل به واجب لا عذر لاحد في
تركه فإن لم يكن في كتاب الله فسنة في ماضية فإن لم يكن في سنة في ماضية فإلّا قال أصحابي لأن أصحابي كالنجوم في السماء
فأما أخذتم به فقد اختلفتم واختلاف أصحابي لكم رجة انتهى قال الجلال السيوطي ثم انه يلزم من تخصيص
تحرير الانتقال بذهب الامام أبي حنيفة طرد ذلك في بقية المذاهب فيقال بتحرير الانتقال من مذهب المتقدم
بالزمن الى مذهب المتأخر كالشافعي يتحول مال كيدا والحنبلي يتحول شافعيادون العكس وكل قول لادليل عليه
فهو مردود على صاحبه قال صلى الله عليه وسلم لم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو ردا انتهى * ورأيت فتوى
أخرى له مطولة تحدث فيها على اعتقاد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وان تفاوتوا في العلم والفضل
ولا يجوز لاحد التفضيل الذي يؤدي الى نقص في غير امامه قياساً على ما ورد في تفضيل الانبياء عليهم الصلاة
والسلام فقد حرم العلماء التفضيل المؤدى الى نقص نبي أو احتقار لاسيما ان أدى ذلك الى خصام ووقعة في
الاعراض وقد وقع الاختلاف بين الصحابة في الفروع وهم خير الامة وما بلغنا ان أحدا منهم خاص من قال
بخلاف قوله ولا عاده ولا نسبته الى خطأ ولا قصور ونظر في الحديث اختلاف أمتي رجة وكان الاختلاف على
من قبلنا عذاباً أو قال هلاكا انتهى ومعنى رجة أي توسعة على الامة ولو كان أحدا من الأئمة مخطئاً في نفس الامر
لما كان اختلافهم رجة قال وقد استنبطت من حديث أصحابي كالنجوم باهم اقتديتم اهتديتم اننا اذا اقتدينا
بأبي امام كان اهتدينا لأنه صلى الله عليه وسلم خيرنا في الأخذ بقول من شئنا منهم من غير تعيين وما ذلك الا لكونهم
كلهم على هدى من ربهم ولو كان المصيب من المجتهدين واحداً والباقي مخطئاً لكانت الهداية لا تحصل لمن قلده
الباقي وكان محمد بن حزم يقول في حديث اذا اجتهد الحاكم وأخطأ فله أجر وان أصاب فله أجران ان المراد
بالخطأ هنا عدم مصادفة الدليل كما تقدم لا الخطأ الذي يخرج صاحبه عن الشريعة اذ لو خرج به عن الشرع لم
يحصل له به أجر انتهى * وقد دخل هرون الرشيد على الامام مالك رضي الله عنه فقال له دعني أبا عبد الله أفرق
هذه الكتب التي ألفتها وانشرها في بلاد الاسلام وأجل عليها الامة فقال له يا أمير المؤمنين ان اختلاف العلماء
رحمة من الله على هذه الامة فكل يتبع ما صح دليلاً عنده وكل على هدى وكل يريد الله وكان الامام مالك يقول
كثير ما شاؤ ربي هرون الرشيد ان يعلى كتاب الموطن في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقلت له لا تفعل لان
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلاد وكل مصيب فقال زادك الله
توفيقاً يا أبا عبد الله انتهى فانظر يا أخي ان كنت مال كيدا الى قول امام مالك وكل مصيب وسمعت شيخنا شيخ
الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول لما حج المنصور قال للامام مالك اني عزمت على ان أمر بكتبتك هذه التي
وضعها فتسحق ثم ابعتهم الى كل مصر من أمصار المسلمين وأمرهم أن يعملوا بما فيها ولا يتعدوه الى غيره فقال
الامام مالك رحمه الله تعالى لا تفعل ذلك يا أمير المؤمنين فان الناس قد سبقت اليهم أقاويل وسمعوا أحاديث
وروايات وأخذ كل قوم بما سبق اليهم ودانوا الى الله تعالى به فدفع الناس وما اختاروا لانفسهم في كل
بلد انتهى * ورأيت بخط الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ما نصه حين سئل عن الانتقال
من مذهب الى آخر الذي أقول به ان الله منتقل أحوالاً أحدها ان يكون الحامل له على الانتقال أمراً دينياً
اقتضته الحاجة الى الرفاهية للائقته كحصول وظيفة أو مرتب أو قرب من الملوك وأكابر الدنان فهذا حكمه
حكم مهاجر أم قيس لانه لا عز من مقاصده الثاني أن يكون الحامل له على الانتقال أمراً دينياً كذا لانه
عالم لا يعرف الثقة وليس له من المذهب سوى الاسم كغالب المباشرين وأركان الدولة وخدامهم وخدام
المدارس فنزل هذا أمره خفيف اذا انتقل عن مذهبه الذي كان يزعم انه متقيد به ولا يبلغ الى حد التحريم لانه

الوضوء بالماء أو التيمم عند عدمه والوقوف على بقعة ظاهرة واسعة قبالة القبلة مع القدرة والعلم بدخول الوقت بيقين واختلافوا في سائر العورة

فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد أنه من ٣٦ الشرائط فتكون خساء عندهم واختلاف أصحاب مالك في ذلك فذهب من يقول أنه من الشرائط مع

القدرة والذكر حتى لو تعدد
وصلى مكشوف العورة مع
القدرة على السترك كانت صلاته
باطلة ومنهم من يقول هو
فرض واجب في نفسه إلا أنه
ليس من شرط صحة الصلاة
فإن صلى مكشوف العورة
عامة كان عاصيا وبسقط
عنه الفرض والمختار عند
متأخري أصحابه أنه لا تصح
الصلاة مع كشف العورة بحال
* (فصل) * وأجمعوا على أن
للصلاة أركاناً وهي الدخلة
فيها الملتزم عليه من السبعة
وهي النية وتكبيرة الاحرام
والقيام مع القدرة والقراءة
والركوع والسجود والجلوس
آخر الصلاة واختلفوا فيها
على هذه السبعة من الأركان
* (فصل) * وهذه الشروط
والأركان هي فروض الصلاة
المتصلة بها والمنفصلة عنها ولا
بدن التفصيل فالنية للصلاة
فرض بالاجتماع وهل يجوز
تقديمها على التكبير قال أبو
حنيفة وأحمد يجوز تقديمها
على التكبير زمان يسير
وقال مالك والشافعي يجب
أن تكون مقارنة للتكبير
لا قبله ولا بعده وقال الزهلي
إمام الشافعية قدما إذا
قارنت النية ابتداء التكبير
انعقدت الصلاة وقال النووي
إمام متأخري الشافعية
والمختار أنه يكفي في المقارنة
العرفية العامة بحيث لا يرد

إلى الآن على ما ذهب له فهو كمن أسلم جديد له المذهب بأي مذهب شاء من مذاهب الأئمة الثلاثة أن
يكون الحامل له أمر الدين أو كذا ذلك ولكنه من القدر الزائد عادة على ما يليق بحاله وهو فقيه في مذهبه وأراد
الانتقال لغرض الدنيا الذي هو من شهوات نفسه المذمومة فهذا أمره أشد وجهاً وصلاً إلى حد التحريم
التلاعب بالأحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا مع عدم اعتقاده في صاحب المذهب الأول أنه على كمال هدى من
ربه إذ لو اعتقده أنه على كمال هدى ما انتقل عن مذهبه الرابع أن يكون انتقاله لغرض ديني ولكنه كان فقيهاً
في مذهبه وإنما انتقل لترجيح المذهب الآخر عنده لما رآه من وضوح أدلته وقوة مداركه فهذا ما يجب عليه
الانتقال أو يجوز له كما قاله الرافعي وقد أقر العلماء من انتقل إلى مذهب الشافعي حين قدم مصر وكانوا خلقاً
كثيراً مقلدين للإمام مالك الخامس أن يكون انتقاله لغرض ديني ولكنه كان عارياً من الفقه وقد اشتغل بمذهبه
فلم يحصل منه شيء وجد مذهب غيره أسهل عليه بحيث يبرح بسرعة إدراكه والفقه فيه فهذا
يجب عليه الانتقال قطعاً ويحرم عليه التخلف لأن تفقه مثله على مذهب إمام من الأئمة الأربعة خير من
الاستمرار على الجهل لأنه ليس له من المذهب سوى الاسم والأقامة على الجهل نقص عظيم في المؤمن وقيل إن
تصح معه عبادة قال الجلال السيوطي وأطعن أن هذا هو السبب في تحوّل الطحاوي حنفيًا بعد أن كان
شافعيًا فإنه كان يقرأ على حاله الإمام المزي فتمسك بما عليه الفهم خلف المزي أنه لا يجبي عنه شيء فانتقل إلى
مذهب الإمام أبي حنيفة ففتح الله تعالى عليه وصنف كتاباً عظيماً شرح فيه المعاني والآثار وكان يقول لو عاش
خالي ورأى اليوم لكفر عن يمينه انتهى السادس أن يكون انتقاله لغرض ديني ولا ينبغي أن يكون مجرداً
عن قصد من جميعها فهذا يجوز مثله للعالمين أما الفقيه فيكرهه أو يمنع منه لأنه قد حصل فقه ذلك المذهب الأول
ويحتاج إلى زمن آخر ليحصل فيه فقه المذهب الآخر فيشغله ذلك عن الأمر الذي هو العمل بما تعلمه قبل ذلك
وقد عرفت قبل تحصيل مقصودهم من المذهب الآخر فالأولى لمثل هذا ترك ذلك انتهى كلام الجلال السيوطي
رحمه الله تعالى * فقد بان لك يا أخي من جميع ما قرأته في هذا الفصل من عدم انكسار أهل الأعصار على
من انتقل من مذهب إلى آخرانهم كانوا يرون الشريعة واسعة وان جميع الأئمة على هدى من ربهم وقد أجمع
أهل الكشف على ذلك ولا يصح أن يجتمع مثله على ضلالة وقالوا كل قول من أقوال علماء هذه الأمة موافق
لشريعة في نفس الأمر وإن لم يظهر لبعض المقلدة ذلك كان كل قول من أقوال علماء هذه الشريعة موافق
لشريعة نبي من تقدم وأن من عمل بما اتفق عليه العلماء كلهم فمكأنه عمل بغالب شرائع الأنبياء وربما كان
له من الأجر كاجر جميع أتباع الأنبياء كلهم أكراماً لامة محمد صلى الله عليه وسلم * وسعدت سيدي علياً
الخوّا ص رحمه الله تعالى يقول كل من نور الله تعالى قلبه علم أن سكوت العلماء على من انتقل من مذهب إلى
آخر إنما هو لعلمهم بأن الشريعة معهم كلهم وتشملهم فيقول من رجع قول إمامه على غيره على أنه لم يبلغ
إلى مقام السكّال حال قوله ذلك وقد قدمنا في إيضاح الميزان وجوب اعتقاد الترجيع على كل من لم يصل إلى
الاشراف على العين الأولى من الشريعة وبه صرح إمام الحرمين وابن السمعاني والغزالي واليكما الهراشي
وغيرهم وقالوا التلامذة منهم يجب عليهم التقيد بمذهب إمامكم الشافعي ولا عذر لكم عند الله تعالى في العبدول
عنه اه ولا خصوصية للإمام الشافعي في ذلك عند كل من سلم من التعصب بل كل مقادير مقادير الأئمة يجب
عليها اعتقاد ذلك في إمامه مادام لم يصل إلى شهود عين الشريعة الأولى وأما قوله صلى الله عليه وسلم الأئمة من
قريش فيجتمعون أن يكون مراده الخلفاء فيجتمعون أن يكون مراده إمامة الدين وإذا تطرق الاحتمال سقط
الاستدلال وقد قسّم العلماء فوجدوا غالب الأئمة المجتهدين من الموالى كالإمام أبي حنيفة والإمام مالك فإنه من
بنى أصبح والنخعي من النخعي وهم قوم من اليمن لأن قريش ومحمد بن الحسن والإمام أحمد وشيخانين وهما
من ربيعة لأن قريش ولان مضر والثوري من بني ثور بن عمرو بن أد وكذلك كمحول والوزاعي من

غافل عن الصلاة اقتداء بالاولين في تساهلهم * (فصل) * وانفقوا على أن تكبيرة الاحرام من فروض الصلاة وانما لا تصح إلا باللفظ الموالى

وحكى عن الزهري أن الصلاة تنعقد بغير الدنية من غير تكبير وانفقوا على انعقاد الاحرام بقول ٣٧ المولى الله أكبر وهل يقوم غير مقامه

قال أبو حنيفة تنعقد بكل
لفظة تقتضي التعظيم والتفخيم
كاعظيم والجليل ولو قال الله
ولم يزد عليه انعقد وقال
الشافعي تنعقد بقوله الله
الاكبر وقال مالك وأحمد
لاتنعقد الا بقول الله أكبر
فقط واذا كان بحسن العربية
فكبر بغير هالم تنعقد صلاته
وقال أبو حنيفة تنعقد ورفع
اليدين عند تكبيرة الاحرام
سنة بالاجماع واختلافوا في
حده فقال أبو حنيفة الى أن
يحاذي أذنيه وقال مالك
والشافعي الى حذو منكبيه
وعن أحمد ثلاث روايات
أشهرها حذو منكبيه
والثانية الى أذنيه والثالثة
التخبير واختارها الحرقى
ورفع اليدين في تكبيرات
الركوع والرفع منه سنة
عند مالك والشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة ليس بسنة
* (فصل) * وانفقوا على
ان القيام فرض في الصلاة
المفروضة على القادر مني
تركه مع القدرة لم تصح صلاته
فان عجز عن القيام على قاعدا
وفي كيفية قعوده للشافعي
قولان أحدهما متر بما وحكى
ذلك عن مالك وأحمد
رواية عن أبي حنيفة والثاني
مفترا وهو الاصح وعن
أبي حنيفة انه يجلس كيف
شاء فان عجز عن القعود
فذهب الشافعي انه يضطجع
على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع استلقى على ظهره ورجلاه الى القبلة وهو قول مالك وأحمد وقال أبو حنيفة يستلقى على ظهره

المولى واضراهم والحمد لله رب العالمين
* (فصل) * في بيان استحالة خروج شيء من أقوال المجتهدين عن الشريعة * وذلك لانهم بنوا قواعدهم
على الحقيقة التي هي أعلى مرتبة الشريعة كما بنوها على ظاهر الشريعة على حد سواء وانهم كانوا عالين
بالحقيقة أيضا خلافا لما يظنه بعض المقلدين فيهم فكيف يصح خروج شيء من أقوالهم عن الشريعة ومن
نازعنا في ذلك فهو جاهل بمقام الأئمة فوالله لقد كانوا علماء بالحقيقة والشريعة معا وان في قدرة كل واحد منهم
أن ينشر الأدلة الشرعية على مذهبه ومذهب غيره بحكم مرتبة هذه الميزان فلا يحتاج أحد بعده الى النظر في
أقوال مذهب آخر لكنهم رضى الله عنهم كانوا أهل انصاف وأهل كشف فكانوا يعرفون ان الامر يستقر في
علم الله تعالى على عدة مذاهب مخصوصة لا على مذهب واحد فابق كل واحد من بعدهم عدة مسائل عرف من
طريق كشفه انهم اتكفون من جملة مذهب غيره فتركوا الاخذ بهم من باب الانصاف والاتباع لما أطلعهم الله تعالى
عليه من طريق كشفه فهم انه مرادله تعالى لا من باب الايثار بالقرب الشرعية والرغبة عن السنة كما اطاع
الاولياء على قسمة الارزاق المحسوسة لكل انسان فانظر يا أخى في أقوال أئمة المذاهب تجد أحدهم ان خفف
في مسألة شدد في مسألة أخرى وبالعكس كما سيأتى بسطه في توجيه أقوالهم في أبواب الفقه ان شاء الله تعالى
* وسمعت سيدى عليا الخواصر رحمه الله تعالى يقول انما أبدأ بأئمة المذاهب مذاهم بالشى على قواعد الحقيقة
مع الشريعة اعلاما لاتباعهم بانهم كانوا علماء بالطريقين وكان يقول لا يصح خروج قول من أقوال
الأئمة المجتهدين عن الشريعة أبدا عند أهل الكشف فاطبة وكيف يصح خروجهم عن الشريعة مع
اطلاعهم على مواد أقوالهم من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة ومع الكشف الصحيح ومع اجتماع
روح أحدهم بروح رسول الله صلى الله عليه وسلم والهم عن كل شيء توفقوا فيه من الأدلة هل هذا
من قولك يا رسول الله أم لا نقطة ومشافهة بالشروط المعروفة بين أهل الكشف وكذلك كانوا
يسألونه صلى الله عليه وسلم لم عن كل شيء فهمه وهو من الكتاب والسنة قبل أن يدروا في كتبهم ويدينوا
الله تعالى به ويقولون يا رسول الله قد فهمنا كذا من آية كذا فهمنا كذا من قولك في الحديث الغلابى
كذا فهم لا ترضيه أم لا ويهملون بقضية قوله وأشارنه ومن توقف فيه ما ذكرناه من كشف الأئمة
المجتهدين ومن اجتماعهم برسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الارواح قلنا له هذا من جملة كرامات الاولياء
ببين وان لم تكن الأئمة المجتهدون اولياء فعلى وجه الارض ولما أبدأ وقد اشتهر عن كثير من الاولياء الذين
هم دون الأئمة المجتهدين في المقام بيقين فهم كانوا يجتمعون برسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ويصدقهم أهل
عصرهم على ذلك كسيدى الشيخ عبد الرحيم القناوى وسيدى الشيخ أبى مدين المغربي وسيدى أبى السعود
ابن أبى العشار وسيدى الشيخ ابراهيم الدسوقي وسيدى الشيخ أبى الحسن الساذلى وسيدى الشيخ أبى
العباس المرسى وسيدى الشيخ ابراهيم المتبول وسيدى الشيخ جلال الدين السيوطى وسيدى الشيخ أحمد
الزاوى البحرى وجماعة ذكرناهم في كتاب طبقات الاولياء ورأيت ورقة بخط الشيخ جلال الدين
السيوطى عند أحد أصحابه وهو الشيخ عبد القادر الساذلى مراسلة لشخص سأله في شفاعته عند السلطان
فاينبئ رحمه الله تعالى اعلم يا أخى اننى قد اجتمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم الى وقتى هذا خساوس جعين
مرة نقطة ومشافهة ولولا خوف من احتجابه صلى الله عليه وسلم عنى بسبب دخولى للولاية اطلعت القاعة وشفت
فيلك عند السلطان وانى رجل من خدام حديثه صلى الله عليه وسلم وأحتاج اليه في تصحيح الاحاديث النبوية
ضعفها المحدثون من طريقهم ولا شك ان نفع ذلك أرجح من نفعك أنت يا أخى اه و يؤيد الشيخ جلال
الدين في ذلك ما اشتهر عن سيدى محمد بن زين الماسح لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يرى رسول الله صلى
الله عليه وسلم نقطة ومشافهة وما يحاج كاهنه من داخل القبر ولم يزل هذا مقامه حتى طلب منه شخص من

على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع استلقى على ظهره ورجلاه الى القبلة وهو قول مالك وأحمد وقال أبو حنيفة يستلقى على ظهره

ويستقبل برجليه القبلة حتى يكون ٣٨ ايماؤه في الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع ان يومئ برأسه الى الركوع والسجود أو ما بطرفه وقال أبو حنيفة اذا انتهى الى هذه الحالة سقط عنه فرض الصلاة والمصلي في السفينة يجب عليه القيام في الفرض ما لم يخش الغرق أو دوران رأسه وقال أبو حنيفة لا يجب القيام * (فصل) * وأجمعوا على انه يسن وضع اليمين على الشمال في الصلاة الا في رواية عن مالك وهي المشهورة انه يرسل يديه ارسالا وقال الارزاعي بالخير واختلفوا في محل وضع اليدين فقال أبو حنيفة تحت السرة وقال مالك والشافعي تحت صدره فوق سترته وعن أحمد روايتان أشهرهما وهي التي اختارها الحنفى كذهب أبو حنيفة والسنة عند الثلاثة أن ينظر المصلي الى موضع سجوده * (فصل) * واتفق الثلاثة على ان دعاء الاستفتاح في الصلاة مسنون وقال مالك ليس يستقبل يكبر ويفتح القراءة وصيغته عند أبي حنيفة وأحمد أن يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وصيغته عند الشافعي وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنييفا لا يتبين الا أنه يقول وأنا من المسلمين وقال أبو يوسف المستحب أن يجمع بينهما * (فصل) * واختلفوا في التعوذ قبل القراءة فقال أبو حنيفة يتعوذ في أول ركعة وقال الشافعي في كل ركعة وقال مالك لا يتعوذ في المكتوبة وحكي سبقت

الخرازية أن يشفع له عند حاكم البلد فلما دخل عليه أجلسه على بساطه فانقطعت عنه الرؤية فلم يزل يطلب من رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤية حتى قرأ له شعر افتراى له من بعيد فقال تطلب رؤيتي مع جلوسك على بساط الظلمة لا سبيل لك الى ذلك فلم بلغنا انه رأى بعد ذلك حتى مات اه وقد بلغنا عن الشيخ أبي الحسن الشاذلي وتلميذه الشيخ أبي العباس المرسى وغيرهما انهم كانوا يقولون لو احتجبت عنار رؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفه عن ما أعد لنا أنفسنا من جملة المسلمين فاذا كان هذا قول أحاد الاولياء فالأئمة المجتهدون أول بهذا المقام * وكان سبدي على الخواص رحمه الله تعالى يقول لا ينبغي لمقاد أن يتوقف في العمل بقول من أقوال أئمة المذاهب ويطلبهم بالدليل على ذلك لانه سوء أدب في حقهم وكيف ينبغي التوقف عن العمل بأقوال قد ثبتت على أصل صحيح الاحاديث وعلى الكشف الصحيح الذي لا يخالف الشريعة أبدا فان علم الكشف اخبار بالامور على ما هي عليه في نفسها وهذا اذا حققته وجدته لا يخالف الشريعة في شيء بل هو الشريعة بعينها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخبر الا بالواقع لعصمته من الباطل والظن اه وسيأتي بيان ذلك قريبا ان شاء الله تعالى * وسمعت سبدي عليا الموصي رحمه الله تعالى يقول مرارا كان أئمة المذاهب رضى الله عنهم وارثين لرسول الله صلى الله عليه وسلم في علم الاحوال وعلم الاقوال معا خلافا لما يتوهمه بعض المتصوفة حيث قال ان المجتهدين لم ير ثومان رسول الله صلى الله عليه وسلم الا علم الاقال فقط حتى ان بعضهم قال جميع ما علمه المجتهدون كلهم ربيع علم رجل كامل عندنا في الطاريق اذ الرجل لا يكمل عندنا حتى يتحقق في مقام ولايته بعلم الحضران الاربع في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن وهؤلاء المجتهدون لم يتحققوا بسوى علم حضرة اسمه الظاهر فقط لا علم لهم بعلم حضرة الازل ولا الابد ولا بعلم الحقيقة انتهى * (قلت) * وهذا كلام جاهل بأحوال الأئمة الذين هم أوتاد الارض وقواعد الدين والله أعلم * وسمعت سبدي عليا الخواص أيضا يقول كل من نور الله تعالى قلبه وجد مذاهب المجتهدين وأتباعهم كلها تصل رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق السند الظاهر بالنعمة ومن طريق امراد قلبه صلى الله عليه وسلم بجميع قلوب علماء أئمة فئاته مقدم مصباح عالم الامن مشكاة نور قلوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم وسمعتهم يقول مرة أخرى ما من قول من أقوال المجتهدين ومقاديرهم الا وينتهي سنده برسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يجبر بل ثم بحضرة الله عز وجل التي تجل عن التكليف من طريق السند الظاهر والسند الباطن الذي هو علم الحقيقة المؤيدة بالعصمة فنقل علمها على الحقيقة فلم يصح منه خطأ في قول من أقواله وانما يقع الخطأ في طريق الاخذ عنها فقط فكذلك يقال ان جميع مارواه المحدثون بالسند الصحيح المتصل ينتهي سنده الى حضرة الحق جل وعلا فكذلك يقال فيه ما نقله أهل الكشف الصحيح من علم الحقيقة وذلك لان جميع مصابيح علماء الظاهر والباطن قد اتفقت من نور الشريعة فاما من قول من أقوال المجتهدين ومقاديرهم الا وهو مسؤول بأقوال أهل الحقيقة لاشك عندنا في ذلك اه وهذا سبب تأييدى لسكلام أئمة الشريعة بتوجيهي لسكلامهم بكلام أهل الحقيقة في كل مسألة من باب الطهارة الى آخر أبواب الفقه كما سيأتي بيانه فيها ان شاء الله تعالى ولا أعلم أحدا سبقني الى التزام ذلك في كتاب كل ذلك تقوية لقلوب الطلبة من مقادير المذاهب ليعلموا بكلام أئمتهم على يقين وبيان اذاروا الحقيقة تنويعا لشرعية المسئلة وعكسه اه * وسمعت أخى الشيخ أفضل الدين وقد جادله فقيه في مسألة يقول والله ما بيني أحد من أئمة المذاهب مذهبه الا على قواعد الحقيقة المؤيدة بالكشف الصحيح ومعلوم ان الشريعة لا تخالف الحقيقة أبدا وانما تختلف الحقيقة عن الشريعة في مثل حكم الحالكهم بشهادة وشواهد والذين اعتقدوا الحالكهم عدالتهم فقط فلو كانوا شهود عدالة ماختلفت الحقيقة عن الشريعة فكل حقيقة شرعية وعكسه وياضاح ذلك أن الشارع أمرنا باجراء أحوال الناس على الظاهر ونهاى عن أن نتعبد وننظر ما في قلوبهم رحمة بهذه الاممة كما قال تعالى

عن النخعي وابن سيرين ان النعوذ بعد القراءة * (فصل) * واتفقوا على ان القراءة فرض على الامام ٣٩ والمنفرد في ركعتي الفجر وفي الركعتين

الاولتين من غيرهما
واختلفوا فيما بعد ذلك
فقال الشافعي وأجد نجب
في كل ركعة من الصلوات
الحس وقال أبو حنيفة لا نجب
القراءة الا في الاولتين وعن
مالك وايتان احدهما
كذهب الشافعي وأجد
والاخرى انه ان ترك القراءة
في ركعة واحدة من صلاته
سجد للسهو وأجزأته صلاته
الا لصحبه فانه ان ترك القراءة
في احدى ركعتيها استأنف
الصلوة * (فصل) * واختلفوا
في وجوب القراءة على
المأموم فقال أبو حنيفة
لا نجب سواء جهر الامام أو
خافت بل لا تسن له القراءة
خاف الامام بحال وقال
مالك وأجد لا نجب القراءة
على المأموم بحال بل كره
مالك للمأموم أن يقرأ فيها
يجهر به الامام سمع قراءة
الامام أو لم يسمع وفرق أحد
فاستحب فيها خافت به الامام
وقال الشافعي نجب القراءة
على المأموم فيما أسر به
الامام والراجع من قوله
وجوب القراءة على المأموم
في الجهر به وحكى عن الاصم
والحسن بن صالح ان القراءة
سنة * (فصل) * واختلفوا
في تعيب من يقرأ فقال مالك
والشافعي وأجد في المشهور
عنه تعيب قراءة الفاتحة
وقال أبو حنيفة تصح بغيرها

سبقت رحتي غضبي ولا تسبق الرحمة الغضب الا بكثرة وقوع الناس في المعاصي والزور وبادة ذلك على الطاعات والصدق فانهم وعلى هذا الذي قررناه يكون اجراء أحكام الناس على الظاهر من الشرع المقرر بتقرير الشارع ونظير ذلك أيضا كثرة ما من المكاف بفعل التكليف ظاهر أو قد يكون في باطنه زنديقا على خلاف ما أظهره لنا وان كان مراد الشارع بشريعته حقيقة انما هو ما وافق فيه الظاهر الباطن فنشهد زورا أو صلى غير موثمن فليس هو على شرع مطلقة في نفس الامر حتى يقابل بالحقيقة انما ذلك باطل من غير الدين فان فهمت يا أخي ما قررناه لك ان قدح لك الجمع بين قول من يقول ان حكم الحاكم ينفذ ظاهرا وباطنا وبين من يقول انه ينفذ ظاهرا فقط أي في الدنيا دون الآخرة وقد ينص الحق تعالى لمنصب الشرع فينفذ حكم الحاكم في الظاهر والباطن وبه قال بعض الأئمة فيسأخ شهود الزور في الآخرة ويعفو عنهم ويمشي حكم الحاكم في مسألتهم كما يشي شهادة العدول ويرضى الخصوم كل ذلك فضلا منه ورحمة بعباده وسترا على فضائهم عند بعضهم بهما وفي الحديث ان شخص مات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فشهد الصحابة كلهم فيه بالشرا الا بأبكر الصديق رضى الله عنه فأوحى الله تعالى الى رسوله صلى الله عليه وسلم ان الذين شهدوا في فلان بالسوء صادقون ولكن الله تعالى أجاز شهادته أبي بكر تكريما له اه وذلك ان مقام الصديقية يقتضى أن لا يرى صاحبه من الناس الا محاسنهم قياسا على باطنه هو فافهم * وسمعت سيدي عليا لواصل رحمه الله يقول لا يكمل ايمان العبد بان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه الا ان سلك طريق نوم وأما أصحاب الحب الكثيفة من غالب المقلدين فمن لازمهم سوء الاعتقاد في غير امامهم أو يسمون له قوله وفي قلبهم منه خرازة فاباكم أن تكافوا أحد من هؤلاء المحجوبين بهذا الاعتقاد الشريف الابد السالوك وان شككت يا أخي في قولي هذا فأعرض عليه أقوال المذاهب وقول لكل واحد عمل بقوله غير امامك فانه لا يطبعك في ذلك وكيف يطبعك في ذلك وأنت تريد عدم قواعد مذهبه عنده بل ولو سلم لك ظاهرا لا يقدر على انشراح قلبه بذلك باطنا قال وقد بلغنا أن من وراء النهر جماعة من الشافعية والحنفية يظفرون فيهم ارمضان لينفقوا على الجدال واحد حاض بعضهم حجج بعض اه وقد قررنا في فصل انتقال المقلدين من مذهب الى مذهب تحقيق المناط في ذلك واعلم يا أخي ان الأئمة المجتهدين ما سموا بذلك الا لبدل أحد منهم وسع في استنباط الاحكام السكينة في الكتاب والسنة فان الاجتهاد مشتق من الجهد والمباغة في تعاب الفكر وكثرة النظر في الأدلة فانه تعالى يجزى جميع المجتهدين عن هذه الامة خيرا فانهم لو لا استنبطوا الامامة الاحكام من الكتاب والسنة ما قدر أحد من غيرهم على ذلك كما مر (فان قلت) فما دليل المجتهدين في زيادتهم الاحكام التي استنبطوها على صريح الكتاب والسنة وهلا كانوا وفقوا على حد ما ورد صريحها فقط ولم يزيدوا على ذلك شيئا لحديث ماتر كشيئا يقربكم الى الله الا وقد أمرتكم به ولا شيئا يبعدكم عن الله الا وقد ينسبكم عنه (فالجواب) دليلهم في ذلك الاتباع لرسول الله صلى الله عليه وسلم في تعيينه ما أجل في القرآن مع قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فانه لو لا بين لنا كيفية الطهارة والصلوة والحج وغير ذلك ما هتدى أحد من الامة لمعرفة استخراج ذلك من القرآن ولا كنا نعرف عدد ركعات الفرائض ولا النوافل ولا غير ذلك مما سياتي في الفصل الآتي عقبه ان شاء الله تعالى فكأن الشارع بين لنا بيته ما أجل في القرآن فكذلك الأئمة المجتهدون بينوا لنا ما أجل في أحاديث الشريعة ولو لا بيانهم لنا ذلك لبعيت الشريعة على اجمالها وهكذا القول في أهل كل دور بالنسبة للدور الذي قبلهم الى يوم القيامة فان الاجمال لم يزل ساريا في كلام علماء الامة الى يوم القيامة ولو لا ذلك ما شرحت الكتب ولا عمل على الشر وحواش كما مر فانهم (فان قلت) فهل ما وقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء من المراجعة في شأن الصلاة كان اجتهادا منه أم لا (فالجواب) كما قاله الشيخ محي الدين كان ذلك منه اجتهادا فان الله تعالى لما فرض على

مما تبسر * واختلفوا في البسلة فقال الشافعي وأجد هي آية من الفاتحة تجب قراءتها معها وقال أبو حنيفة ومالك ليست من الفاتحة فلا تجب

ومذهب الشافعي الجهر به او قال أبو حنيفة ٤ . وأحد بالاسرار وقال مالك المستحب تركه والافتتاح بالجد لله رب العالمين وقال ابن أبي ليلى

بالخبر وقال النخعي الجهر

بمبدء * (فصل) *

واختلفوا فيمن لا يحسن

الافتحة ولا غيرهما من القرآن

فقال أبو حنيفة ومالك يقوم

بقدر الافتحة وقال الشافعي

يسمع قدرها ولو قرأ بالفارسية

لم يجزئه ذلك وقال أبو حنيفة

ان شاء قرأ بالعربية وان شاء

بالفارسية وقال أبو يوسف

ومحمدان كان يحسن الافتحة

بالعربية لم يجزئه بغيرها وان

كان لا يحسنها فقرأها بلغته

أحرأته ولو قرأ في صلته من

المصحف قال أبو حنيفة تفسد

صلاته وقال الشافعي يجوز

وعن أحمد روايتان أحدهما

كذهب الشافعي والاخرى

يجوز في النافلة دون الفريضة

وهو مذهب مالك * (فصل) *

واختلفوا في التأمين بعد

الافتحة فالمشهور عن أبي

حنيفة انه لا يجهر به سواء

الامام والمأموم وقال مالك

يجهر به المأموم وفي الامام

روايتان وقال الشافعي يجهر

به الامام وفي المأموم قولان

أنهم هالاه يجهر وهو القديم

المختار وقال أحمد يجهر به

الامام والمأموم * (فصل) *

واتفقوا على ان قراءة

السورة بعد الافتحة سنة

في الفجر وفي الاولتين من

الرباعيات والمغرب وهل

يسن ذلك في بقية الركعات

الثلاثة على انه لا يسن

أمتة الحسين صلاة نزل بها الى موسى ولم يقل شيئا ولا اعتراض ولا قال هذا كثير على أمتي فلما قال له موسى ان
أمتك لا تطيق ذلك وأمره بالراجعة فبقي صلى الله عليه وسلم متعبا من حيث وفور شفقته على أمته ولا سبيل له
الى رد أمره به فأخذ في الترجيع في أي الحالين أولى وهذا هو حقيقة الاجتهاد فلما رجع عنده أنه يرجع به
رجع بالاجتهاد الى ما وافق قول موسى وأمضى ذلك في أمته باذن من ربه عز وجل فان فهمت ما ذكرناه
علمت أن في تشريع الله تعالى اجتهاد المجتهدين تأنيسا له صلى الله عليه وسلم كي لا يستوحش وفيه أيضا التأني
به كما أن في اجتهاده صلى الله عليه وسلم أيضا تأنيدا وجبرا لقلب موسى عليه الصلاة والسلام لانه ربما اندم اذا
رجع الى نفسه وتأمل فوجد الله أرحم بعباده منه ولو أنه كان أبقي عليه الحسين صلاة لكان يقولهم هم على
فعلها فانه تعالى لا يكاف نفسا الاوسعها كما أن الله تعالى جبر قلب موسى حين استشعر الندم على قوله بقوله تعالى
ما يبذل القول لدى فافهمهم موسى ان مراجعة موسى كانت في محله الكون القول كان من الحق تعالى على
سبيل ارادة اظهار نعمه على رسوله صلى الله عليه وسلم تشريفا له ففسر بذلك وعلم ان في الحضرة الالهية ما يقبل
التبديل والنسخ ومنه ما لا يقبل ذلك فدان لك يا أنجي بما ذكرناه منشأ اجتهاد المجتهدين وهو كلام نفيس
ولعلك لا تجد في كتاب والجد لله رب العالمين

* (فصل) * ان قال قائل أي فائدة في تأليف هذه الميزان ومن المعلوم ان أهل جميع المذاهب يعلمون أن كل
من يجز عن العزيمة يجوز له العمل بالرخصة (فالجواب) ان ما قاله هذا القائل صحيح ولكن أهل المذاهب اذا
عملوا بالرخصة يعملون بها وعندهم منها حصر وضيق في نفوسهم لعدم معرفتهم بتوجيهها وموافقتها لا كتاب
والسنة بخلاف صاحب هذه الميزان فانه يعمل بهم مع انشراح القلب لمعرفة توجيهها وموافقتها لا كتاب
والسنة وأين من هو على يقين من صحة عبادته ممن هو على شك فيها فاعلم ذلك والله تعالى أعلم والجد لله رب العالمين
* (فصل) * في بيان جملة من الامثلة المحسوسة التي يعلم منها اتصال أقوال جميع المجتهدين ومقاديرهم بعين
الشريعة الكبرى فتأملها لترشد ان شاء الله تعالى

تعمد بطائ صلاته واختلافه
في المنفرد هل يستحب له الجهر
في موضع الجهر قال مالك
والشافعي يستحب والمشهور
عن احمد انه لا يستحب وقال
أبو حنيفة هو بالخيار ان
شاء جهر وأسمع نفسه وان
شاء رفع صوته وان شاء خافت
* (فصل) * وأجمعوا على
ان الركوع والسجود فرضان
في الصلاة وان الانحناء حتى
تبلغ كفاه ركبتيه مشروع
فيه وانه يسن له التكبير الا
ما حكى عن سعيد بن جبير
وعن عمر بن عبد العزيز
انهم ما قالوا لا يكبر الا عند
الافتتاح واختلفوا في
الطمانينة في الركوع
والسجود فقال أبو حنيفة
لا تجب بل هي سنة وقال مالك
والشافعي وأحمد هي فرض
كالركوع والسجود وأجمعوا
على انه اذا ركع فالسنة وضع
يديه على ركبتيه ولا يضعهما
بين ركبتيه وحكى عن ابن
مسعود أنه يطبقهما
ويجعلهما بين ركبتيه
والتسبيح في الركوع والسجود
سنة وقال أحمد هو واجب
في الركوع والسجود مرة
واحدة وكذلك التسبيح
والدعاء بين السجدين الا
أن تركه عنده ناسياً لا يبطل
والسنة أن يسبح ثلاثاً بالاتفاق
وعن الثوري ان الامام يسبح
خمساً ليتكلم المأموم من
التسبيح خلفه ثلاثاً

وهذه صورة الامثلة الخمسة الموعود بذكرها في مثال حضرة الوحي وتفرع جميع الاحكام
عنها أو منها هكذا

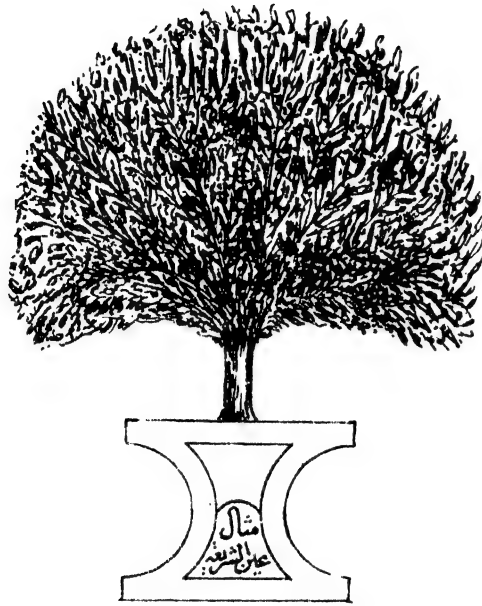
حاضرة الوحي التي لا يتكيف	بجانب
حضرة العرش	بجانب
حضرة الكرسي	بجانب
حضرة القلم الاعلى	بجانب
حضرة اللوح المحفوظ	بجانب
حضرة الواح المحو والابواب	بجانب
حضرة جبريل عليه السلام	بجانب
حضرة محمد عليه الصلاة والسلام	بجانب
حضرة الصحابة رضی الله عنهم	بجانب
حضرة الائمة المجتهدين	بجانب
حضرة مقلدوهم الى يوم القيمة	بجانب

فانظر يا أخي في هذه الحضرات واتصاها ببعضها بعضاً ما عدا حضرة الوحي فانه لا يعقل كيفية اتصاها بأحد
فلذلك أقر دناها ولم نجعل منها جود ولا متصلاً بما تحتها كما فعلنا في جميع الدوائر وانما لم نجعل للقرآن حضرة
ولاشريعة الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حضرة اشارة الى اننا لا نتعقل من معاني القرآن الا ما
أخبرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم بقريته قوله تعالى من يطاع الرسول فقد أطاع الله وان كان الحق تعالى
جعل له صلى الله عليه وسلم أن يشرع من قبل نفسه ما شاء كفي حديث تحريم شجر مكة فان عمه العباس رضي
الله عنه لما قال له يا رسول الله الا اذخر فقال صلى الله عليه وسلم الا اذخر ولو أن الله تعالى لم يجعل له أن يشرع
من قبل نفسه لم يجرأ صلى الله عليه وسلم أن يستثنى شيئاً مما حرمه الله تعالى فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم

مذهب مالك وقال أبو حنيفة لا يجب بل ٤٢ يجزئه أن ينحط من الركوع الى السجود مع الكراهة والسنة أن يقول مع الرفع سمع الله لمن

جده بن مالك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد اما ما كان أو أموما أو منفردا عند الشافعي وقال الثلاثة لا يزيد الامام على قوله سمع الله من جده ولا المأموم على قوله وبنالك الحمد وقال مالك بالزيادة في حق المنفرد

*(فصل) * واتفقوا على ان السجود على سبعة أعضائه مشروع وهي الوجه والركبتان واليدين وأطراف أصابع الرجلين واختلفوا في الفرض من ذلك فقال أبو حنيفة الفرض جهته وأنفه وقال الشافعي بوجوب الجهة قولاً واحداً وفي باقي الأعضاء قولان أظهرهما يجب وهو المشهور من مذهب أحمد إلا أن انفان فيه خلافاً في مذهبه واختلفت الرواية عن مالك فسر وي ابن القاسم ان الفرض يتعلق بالجهة والانف فان أحل به أعاد في الوقت استحباً وان خرج الوقت لم يعد * واختلفوا فيمن سجد على كور عمامته فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته يجزئه ذلك وقال الشافعي وأحمد في روايته الأخرى لا يجزئه حتى يمس بوجهه موضع سجوده واختلفوا في إيجاب كشف اليدين في السجود فقال أبو حنيفة وأحمد لا يجب وقال مالك يجب والشافعي قولان أحدهما أنه لا يجب * (فصل) * واختلفوا في وجوب الجلوس بين السجدين فقال أبو



فانظر يا أخي الى العين التي في أسفل الشجرة والى الفروع والاعصان والثمار تجدها كلها متفرعة من عين الشريعة فالفروع الكبار مثال أقوال أئمة المذاهب والفروع الصغار مثال أقوال كبار المقادير والاعصان المتفرعة من جوانب الفروع مثال أقوال طلبة هؤلاء المقلدين والنقط الجارية التي في أعالي الاعصان الصغار مثال المسائل المستخرجة من أقوال العلماء في كل دور من أدوار الزمان الى أن يخرج المهدي عليه السلام فيبطل في عصره التقيد بالعمل بقول من قبله من المذاهب كما صرح به أهل الكشف ويلهم الحكم بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم بحكم المطابقة بحيث لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم موجوداً لآقره على جميع أحكامه كما أشار اليه في حديث ذكر المهدي بقوله يقفوا ترى لا يخفى ثم اذ انزل عيسى عليه الصلاة والسلام اتقل الحكم الى أمر آخر وهو انه يوحي الى السيد عيسى عليه الصلاة والسلام بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم على لسان جبريل عليه الصلاة والسلام فلم يخرج أحد عن حقيقة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم لامن الانبياء ولامن العلماء السابقين واللاحقين فكل الانبياء والاولياء تحت دائرة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ولهم متفرع من عين شريعة متفرع من قول من أقوال أئمة شريعة الله وهو متفرع من هذه الشجرة وفروعها وأغصانها كما يعرف ذلك من تأمل في هذه الشجرة وكل من تأمل في هذه الشجرة وأمعن النظر فيها لم يجد قولاً منها غير متصل بما قبله أبداً والله اعلم والحمد لله وحده

هذا وهذا

حذيفة سنة وقال الشافعي ومالك وأحمد وأبو حنيفة سنة على الأصح من قول الشافعي ٤٣ وقال الثلاثة لا يستحب بل يقوم من

السجود وينقض معتمدا

على يديه عند الثلاثة وقال

أبو حنيفة لا يعتمد يديه على

الأرض * (فصل) * واختلفوا

في التشهد الأول وجاوزه

فقال الثلاثة التشهد الأول

مستحب وقال أحمد بوجوبه

ويسن في الجاوس للتشهد

الأول الانقراش وللشافعي

التورك عند الشافعي وقال

أبو حنيفة السنة الاقراش

في التشهد من معا وقال مالك

التورك وانفقوا على انه

يجزئ بكل واحد من التشهد

المروى عن النبي صلى الله

عليه وسلم من طرق الصحابة

الثلاثة عبد الله بن عمر بن

الخطاب وعبد الله بن مسعود

وعبد الله بن عباس رضي

الله عنهم فاختار الشافعي

وأحمد تشهد ابن عباس

وأبو حنيفة تشهد ابن

مسعود ومالك تشهد ابن

عمر فتشهد ابن عباس

التحيات المباركات الصلوات

الطيبات لله السلام عليك

أيها النبي ورحمة الله وبركاته

السلام علينا وعلى عباد الله

الصالحين أشهد أن لا إله إلا

الله وأشهد أن محمدا رسول

الله رواه مسلم في صحيحه

وتشهد ابن مسعود التحيات

لله والصلوات والطيبات

السلام عليك أيها النبي

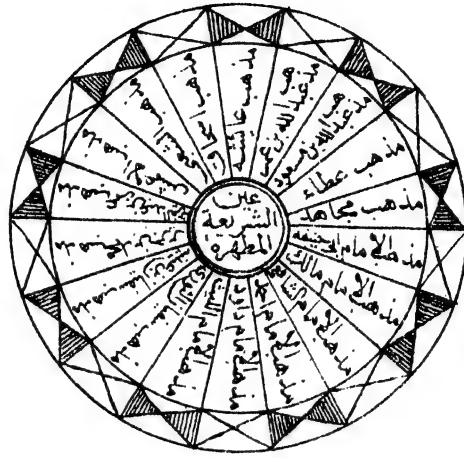
ورحمة الله وبركاته إلى آخره

رواه البخاري ومسلم في

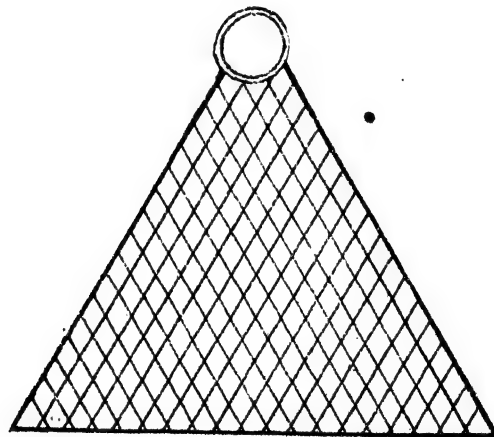
صحيحهما وتشهد ابن عمر

رضي الله عنه التحيات لله الر

* (وهذا مثال آخر لاتصال سائر مذاهب المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة المطهرة فتأمل) *



فانظر يا أخي إلى العين الوسطى التي هي مثال عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها كل قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم إلى يوم القيامة ومثال مذاهب جميع المجتهدين المندرجة والمستعملة مثال الخطوط الشارعة إلى العين الوسطى في سائر الجوانب فن تأمل في ذلك عرف ما أردناه بقوله انه ليس مذهب أولى بالشريعة من مذهب لرجوعها كلها إلى عين واحدة اه * ونظير ذلك أيضا شبكة الصياد فان كل عين منها تتصل بالعين الأولى في سائر الادوار وهذا مثالها



فانظر يا أخي إلى العين الأولى وما تفرع عنها في سائر الادوار الذي هو مثال عين الشريعة ومثال اتصال أقوال علماء الشريعة كلها بعين الشريعة فتأمل قول من أقوالهم يخرج عن عين الشريعة أبدا كما ترى فكل عين تمسكت بها أو وصلت إلى العين الأولى ومن شهد هذا المشهد تساوى عنده جميع الأقوال في الصحة والله سبحانه وتعالى أعلم اه

رضي الله عنه التحيات لله الر كيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته إلى آخره وفيه أشهد أن لا إله إلا الله

واشهد أن محمدا عبده ورسوله واهمالك ٤٤ في الموطأ ورواه البيهقي قال النووي بالاسانيد الصحيحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

في التشهد الأخير سنة عند أبي حنيفة ومالك وفرض عند الشافعي وقال أحمد في أشهر وأتيمه تبطل صلاته بتركها * (فصل) * والسلام مشروع بالاتفاق وهو ركن عند الشافعي ومالك وأحمد خلافا لأبي حنيفة قال أبو حنيفة وأحمد وتسلمتان وقال مالك واحدة وللشافعي قولان أصحهما تسلمتان وهل السلام من الصلاة أم لا قال مالك والشافعي وأحمد نعم وقال أبو حنيفة لا وما الذي يجب منه قال مالك التسليمة الأولى فرض على الإمام والمنفرد وزاد الشافعي وعلى المأموم وقال أبو حنيفة ليست بفرض وعن أحمد وايتان

الامام أبو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

انظر يا أخي احاطة البحر بذهاب الائمة ابتداء وانتهاء

* (مثال موقف الائمة الاربعة وغيرهم عند الحساب والميزان وأتباعهم خلفهم ليسفعوا

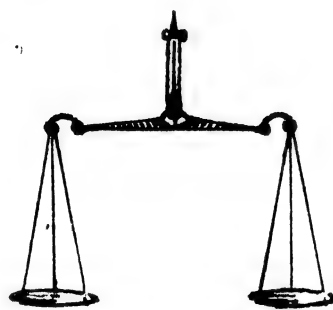
اتباع الامام أبي حنيفة

أبي حنيفة

الشافعي

اتباع الامام مالك

اتباع الامام الشافعي



مسألة ١٢٦٥

هو فرض أم لا وليس عند أبي حنيفة في هذا نص يعتمد وما الذي ينوي بالسلام فقال أبو حنيفة الحفظة ومن عن يمينه يساره وهذا

في التشهد الأخير سنة عند أبي حنيفة ومالك وفرض عند الشافعي وقال أحمد في أشهر وأتيمه تبطل صلاته بتركها * (فصل) * والسلام مشروع بالاتفاق وهو ركن عند الشافعي ومالك وأحمد خلافا لأبي حنيفة قال أبو حنيفة وأحمد وتسلمتان وقال مالك واحدة وللشافعي قولان أصحهما تسلمتان وهل السلام من الصلاة أم لا قال مالك والشافعي وأحمد نعم وقال أبو حنيفة لا وما الذي يجب منه قال مالك التسليمة الأولى فرض على الإمام والمنفرد وزاد الشافعي وعلى المأموم وقال أبو حنيفة ليست بفرض وعن أحمد وايتان

وقال مالك الامام والمنفرد ينوي النحل وأما المأموم فينوي بالاول النحل وبالثانية الرد على الامام ٥٠ وقال الشافعي ينوي المنفرد السلام

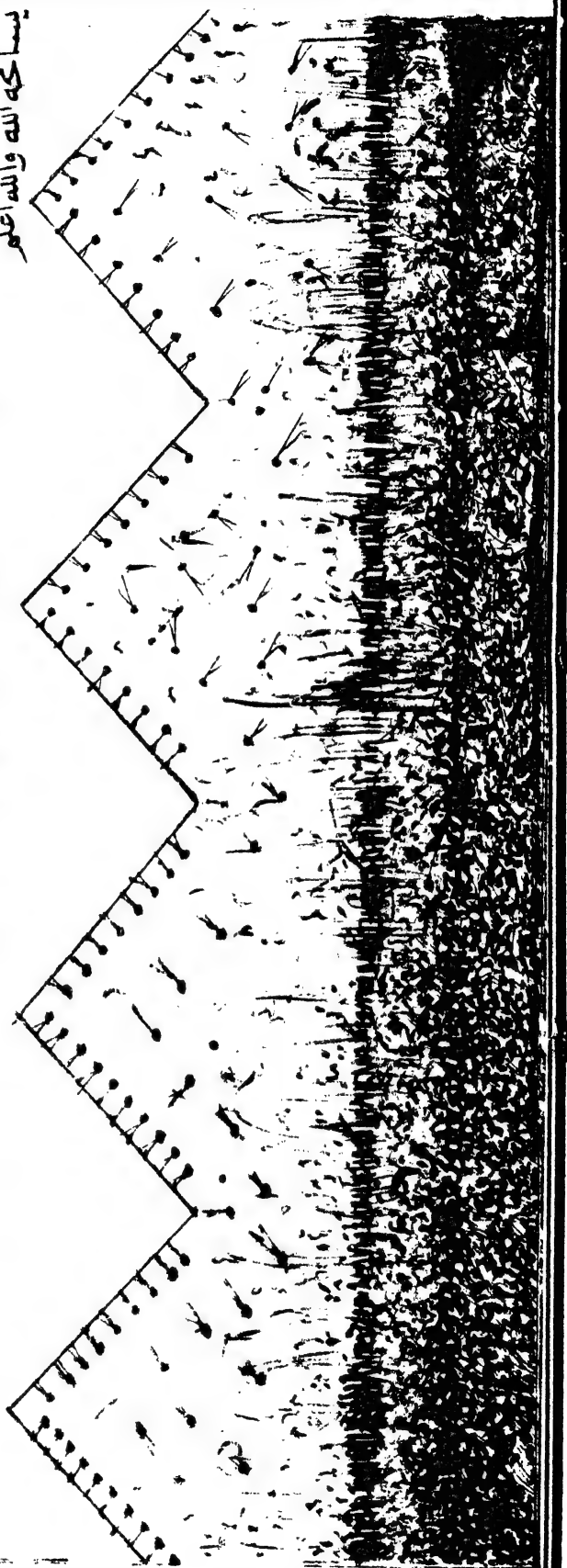
على من على يمينه ويساره من ملائكة وانس وجن وينوي الامام بالاول الخروج من الصلاة والسلام على المأمومين والمأموم الرد عليه وقال أحد في المشهور عنه ينوي الخروج من الصلاة ولا يضم اليه شيئاً آخر

(فصل) والسنة أن يقنت في الصبح واما الشافعي عن الخلفاء الراشدين الاربعة وهو قول مالك وقال أبو حنيفة لا يسن في الصبح قنوت وقال أحمد القنوت للامة يدعون للجيوش فان ذهب اليه ذاهب فلا بأس به وقال اسحق هو سنة عند الحوادث لاندعه الامة واختلف أبو حنيفة وأحمد فيمن صلى خلفه من يقنت في الفجر هل يتابعه أم لا قال أبو حنيفة لا يتابعه وقال أحمد يتابعه وقال أبو يوسف اذا قنت الامام فاقنت معه وكان مالك لا يرفع يديه في القنوت واستحب الشافعي ومجمله عند الشافعي بعد الركوع وقال مالك قبله *(فصل)* واتفقوا على ان الذكر في الركوع وهو سبحان ربى العظيم والسجود وهو سبحان ربى الاعلى والتسبيح والتعبد في الرفع من الركوع وسؤال المغفرة بين السجود والتكبيرات مشرّع قال الثلاثة هو سنة وقال أحد في المشهور

شأن صراط من استقام على الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه

وهذا مثال موقف الائمة المجتهدين يلاحظون اتباعهم على الصراط حتى يخلصوا الى الجنة من غير وقوع في النار

مثال صراط من انجس عن الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه ومعلوم ان الصراط في نفس الامر واحد في نفسه لكنه يتشكك لكل من صعد فوقه بشاكلة عمله ومن هنا قال اهل النكشف ان المشي على الصراط حقيقة انما هو ههنا لانها لا يفهم كل انسان ثمرة عمله فمن زاع عن الشريعة ههنا زالت قدمه ههنا كبقدر ما زال ههنا وقد يسأله الله والله اعلم

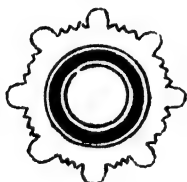


عنه واجب مع ذكر مرة واحدة وأدنى الكمال في التسبيح ثلاث مرات بالاتفاق واتفقوا على ان التكبيرات من الصلاة الاما حكى عن أبي حنيفة ان

تذكيرة الافتتاح ليست من الصلاة ٤٦ والسنة عند الثلاثة أن يضع ركبته قبل يديه إذا سجد وقال مالك يضع يديه قبل ركبته * (فصل) * ستر

* (وهذا مثال طرق مذاهب الأئمة المجتهدين إلى أبواب الجنة وإن كل من عمل بذهب منها خالصاً وصله إلى باب الجنة) *

طريق إلى جنة الخلد باب الجنة	طريق الإمام مالك إلى باب الجنة	طريق الإمام الشافعي إلى باب الجنة	طريق الإمام أحمد إلى باب الجنة	طريق إمام داود إلى باب الجنة	طريق إمام أبو الليث إلى باب الجنة	طريق إمام إسحاق إلى باب الجنة	طريق إمام عبد الرحمن إلى باب الجنة
------------------------------	--------------------------------	-----------------------------------	--------------------------------	------------------------------	-----------------------------------	-------------------------------	------------------------------------

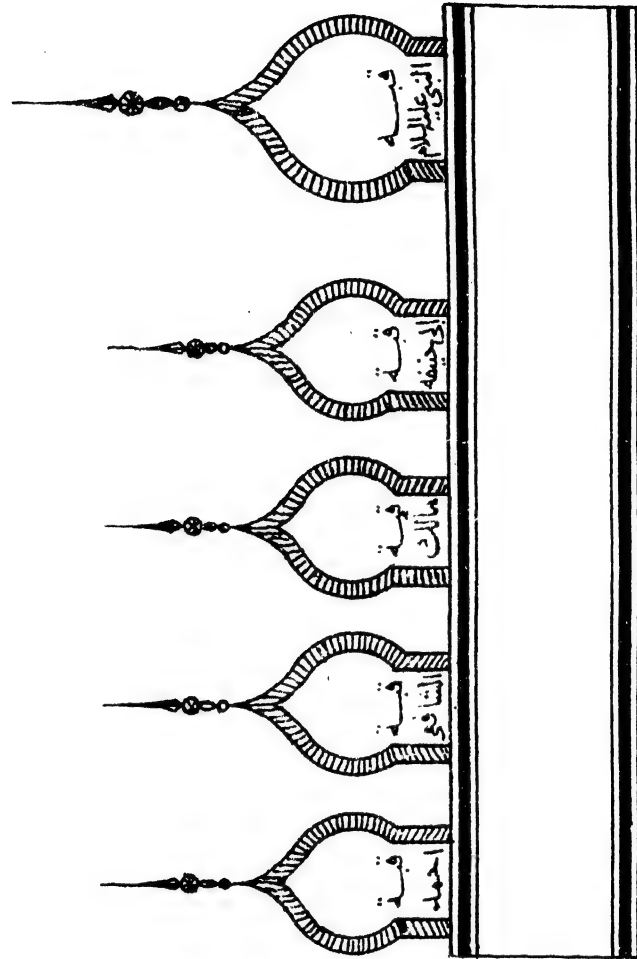


وقد ذكرنا في كتاب الأجوبة عن أئمة الفقهاء والصوفية أن أئمة الفقهاء والصوفية كلهم يشفعون في مقلديهم وبلا حظون أحدهم عند طوع روجه وعند سؤال منكر ونكيره وعند النشر والحشر والحساب والميزان والصراط ولا يغفلون عنهم في موقف من المواقف ولما مات شيخنا شيخ الإسلام الشيخ ناصر الدين القاني رآه بعض الصالحين في المنام فقال له ما فعل الله بك فقال لما أجلسني الملك في القبر ليس إلا أنني أنا هم الإمام مالك فقال مثل هذا يحتاج إلى سؤال في إيمانه بالله ورسوله تبعه عنه فتصبا عني أه وإذا كان مشايخ الصوفية يلاحظون أتباعهم ويريدونهم في جميع الأحوال والشدائد في الدنيا والآخرة فكيف بأئمة المذاهب الذين هم أوتاد الأرض وأركان الدين وأمناء الشارع على أمته ورضي الله عنهم أجبه من قطب نغسايانخي وقرعينا بتقليد كل امام شئت منهم والحمد لله رب العالمين

العورة عن العيون واجب بالاجماع وهو شرط في صحة الصلاة الا عند مالك فانه قال هو واجب للصلاة وليس بشرط في صحتها وحد العورة من الرجل عند أبي حنيفة والشافعي ما بين السرة والركبة وعن مالك وأحمد وايتان احدهما ما بين السرة والركبة والاخرى انهما القبل والظهر واتفقوا على ان السرة من الرجل ليست عورة وأما الركبة فقال مالك والشافعي وأحمد ليست من العورة وقال أبو حنيفة وبعض أصحاب الشافعي انهما منها وأما عورة المرأة فقل قال أبو حنيفة كلها عورة الا الوجه والكفين والقدمين وعنه رواية ان قد منها عورة وقال (مالك والشافعي الا وجهها وكفيها وعن أحمد وايتان احدهما الا وجهها وكفيها والمشهور الا وجهها خاصة وأما عورة الامة فقال مالك والشافعي هي كعورة الرجل وقال بعض أصحاب الشافعي كلها عورة الا مواضع لتقلب منها قال وهي الرأس والساعدان والساقان وعن أحمد فيهما وايتان احدهما ما بين السرة والركبة والاخرى القبل والظهر وقال أبو حنيفة عورة الامة كعورة الرجل وزاد فقال جميع بطنها وظهرها عورة * (فصل) * لو انكشف من العورة بعضها لم تبطل الصلاة وقال أبو حنيفة ان كان من السواكين قدر درهم لم تبطل صلاته وان كان أكثر بطلت وعندنا ان الفخذ اذا انكشف منه أقل من * (وهذا

الرابع لم تبطل الصلاة وقال الشافعي تبطل باليسير من ذلك والكثير وقال أحدان كان يسيرا ٤٧ لم تبطل وإن كان كثيرا بطلت واليسير

(وهذا مثال قباب الأئمة المجتهدين على غير الحياطة في الجنة الذي هو مظهر بحر الشريعة المطهرة في الدنيا وأغما ذكرنا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قباب الأئمة الأربعة لأنهم ما نالوا هذا المقام إلا باتباع شريعته فكان من كمال نعيمهم في الجنة شهود ذواته صلى الله عليه وسلم فتأملهم ثم ندان شاء الله تعالى)



ما بعد في الغالب يسيرا وقال مالك إن كان ذا كرا فادرا يصلي مكشوف العورة بطلت صلاته وأوجب أحمد ستر المنكبين في الفرض وعنه في النفل روايتان والعريان إذا لم يجد ثوبا لزمه أن يصلي قائما ويركع ويسجد وصلاته صحيحة عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يصلي جالسا وإن شاء قائما وقال أحمد يصلي قاعدا يومئ

*(فصل) واجمعوا على أن الطهارة من النجس في ثوب المصلي وبدنه ومكانه واجبة وهو شرط في صحة الصلاة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وجهور العلماء وعن مالك ثلاث روايات أشهرها وأصحها أنه إن صلى عالما بالمال ناسيا صلاته أو جاهلا أو ناسيا بصحتها وهو قول قديم للشافعي والثانية الصحة مطلقا مع النجاسة وإن كان عالما بمد أو الثالثة البطلان مطلقا والطهارة عن الحدث شرط في صحة الصلاة بالإجماع فلو صلى جنب بقوم فإن صلاته باطلة باختلاف سواء كان عالما بجنابته وقت دخوله فيها أو ناسيا أو أمما للمأموم فإن كان عند دخوله عالما بجنابته أمامه فصلاته باطلة باختلاف وإن لم يكن عالما ولا أمامه فصلاته صحيحة عند الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة باطلة ولو سبغته الحدث فاصح قول الشافعي

أقول إنما اقتصرنا على قباب الأئمة الأربعة من المجتهدين لأنهم هم الذين دام تدوين مذهبهم إلى عصرنا هذا وكانوا أتوا بالرسول الله صلى الله عليه وسلم في هدايته أمته إلى شريعته فكانه صلى الله عليه وسلم لم يمض إلى يوم القيامة فلذلك جعلنا قبابهم بجانب قبته صلى الله عليه وسلم فلا يغارقونه صلى الله عليه وسلم في الدنيا ولا في الآخرة وما رسمت هذه القباب بعتلى وإنما رسمتها على صورة ما رأينا في الجنة في بعض الوقائع فالجدة لله وبالعالمين وليكن ذلك آخر فصل الأمثلة ولنتسرع في ذم الرأي فنقول والله التوفيق

*(فصل) شريف في بيان الذم من الأئمة المجتهدين للقول في دين الله تعالى بالرأي لا سيما لا امام أبو حنيفة اعلم انني انما قدمت هذا الفصل على ما بعده من الجمع بين الأحاديث والأقوال لا تبسه طالب العلم على شدة تبرى جميع المجتهدين من القول في دين الله بالرأي ليقبل على العمل بجميع أقوال

بطلان الصلاة وهو قول مالك وأحمد وأقدم من قول الشافعي إنما لا تبطل فيتوضأ ويبنى على صلاته وهو قول أبي حنيفة وقال الثوري إن كان

حدثهم عافاً أوفياً بنى وان كان ريحاً ٤٨ أو ضحكاً أعادوا جمعوا على ان طهارة البدن عن النجس شرط في صحة الصلاة القادر عليها وعلى ان

العلم بدخول الوقت أو غلبة الظن على دخوله شرط في صحة الصلاة إلا ما لكافاته شرط العلم بدخول الوقت ولم يكتب بغلبة الظن * (فصل) * وأجمعوا على ان الاستقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا من عذر وهو في شدة الخوف في الحرب وفي النفل للمسافر سفر أطول على الرحلة للضرورة مع كونه مأموراً بالاستقبال حال التوجه وفي تكبيرة الاحرام ثم ان كان المصلي يحضرها توجهه الى عينها وان كان قريباً منها فبالعين وان كان غائباً بالاقتصاد والخبر والتقليد لاهله وأجمعوا على أنه اذا صلى الى جهة الاجتهاد ثم بان انه انحطأ فإعادة عليه الا في قول للشافعي وهو الرجوع عند أصحابه * (فصل) * اذا تكلم في صلاته أو سلم ناسياً أو جاهلاً بالتحريم أو سبق لسانه ولم يطل لم تبطل عند الثلاثة وقال أبو حنيفة تبطل بالكلام ناسياً إلا بالسلام وان طل فالاصح عند الشافعي البطلان وعن مالك ان كلام العامد لمصلحة الصلاة لا يبطلها كاعلام الامام بسهولة اذا لم يقبها الا بالكلام وعن الاوزاعي ان كلام العامد فيما فيه مصلحة وان لم تكن عائدة الى الصلاة

الاثمة المجتهدين بطيب نفس وانشرح صدره على حكم مرتبتي الميزان فان أقوالهم كلها لا تخرج عن مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد وقد كان الاثمة المجتهدون كلهم يحثون أصحابهم على العمل بظاهر الكتاب والسنة ويقولون اذارأيتهم كلاماً يخالف ظاهر الكتاب والسنة فاعلموا بالكتاب والسنة واضربوا بكلامنا الحائط اه وانما قالوا ذلك احتياطاً للائمة وادباً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزيداً أحدهم في شريعته صلى الله عليه وسلم شيئاً لم يرد ولم يرضه وخوفاً ان يكتب أحدهم من جملة الاثمة المضلين اذ ازداد في الشريعة شيئاً مما ذكر * (فان قلت) * فما حد القول الذي لا يرضاه الله ورسوله * (فالجواب) * حده ان يخرج عن قواعد الشريعة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل ما نهى له الشريعة بالصحة وموافقة القواعد فهو معدوم من الشريعة وان لم يصرح به الشارع وعبرة البيهقي في باب القضاء من سننه الكبرى اعلم ان الرأي المذموم هو كل ما لا يكون مشبهاً باصل قال وعلى ذلك يحمل كل ما جاء في ذم الرأي اه (اذا) علمت ذلك فاعلم ان الشريعة منقسمة على ثلاثة أقسام * الاول ما أتى به الوحي من الاحاديث مثل حديث يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ومثل حديث لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها ومثل حديث لا يحرم في الرضاعة المصاة ولا المصتان ومثل حديث الدية على العاقلة وما جرى مجرى ذلك من الاصول الثابتة في الشريعة فانه كالقرآن من حيث انعقاد الاجماع على عدم مخالفته * القسم الثاني ما أباح الحق تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم أن يسنه على رأيه هو وعلى وجه الارشاد لأمته كتحريم لبس الحرير على الرجال وقوله في حديث تحريم مكة الا الاذخر حين قال له عه العباس الا الاذخر يا رسول الله ولولان الله تعالى كان يحرم جميع نبات الحرم لم يستثن صلى الله عليه وسلم الاذخر لمأسأله عه العباس في ذلك ونحو حديث لولان اشق على أمتي لا خرت العشاء الى ثلث الليل ونحو حديث ولو قلت نعم لوجبت ولم تستطعوا في جواب من قال له في فريضة الحج أكل عام يا رسول الله قال لا ولو قلت نعم لوجبت الحديث وقد كان صلى الله عليه وسلم لم يخف عن أمته حسب طاقته وبنهاهم عن كثرة السؤال ويقول اتركوني ما تركتكم خوفاً من كثرة تنزل الاحكام عن سؤالهم فيجوزون عن القيام بهم * القسم الثالث ما جعله الشارع فضيلة لأمته وتأديباً لهم فان فعلوا حازوا الفضيلة وان تركوه فلا حرج عليهم وذلك كنهيه صلى الله عليه وسلم عن كسب الخمار وكامرهم بالمسح على الخفين بدلا عن غسل الرجلين وكنهيه النساء عن زيارة القبور وعن لبس الحرير ومعلوم ان السنة قاضية على الكتاب ولا عكس من حيث انها بيان لما أجبل في القرآن كما ان الاثمة المجتهدين هم الذين يبنون النامى في السنة من الاجمال كما ان اتباع المجتهدين هم المبينون لما ما أجبل في كلام المجتهدين وهكذا الى يوم القيامة * وسبغت سيدي علمي الخواص رحمه الله تعالى يقول لولان السنة بينت لنا ما أجبل في القرآن ما قدر أحد من العلماء على استخراج احكام المياه والطهارة ولا عرف كون الصبح ركعتين والظهر والعصر والعشاء أربع ركعات ولا عرف صفة التكبير ولا أذكار الركوع والسجود والاعتدالين ولا ما يقال في جلوس التشهدين ولا كان يعرف كيفية صلاة العبد والكسوفين ولا غيرهما من الصلوات كصلاة الجنازة والاستسقاء ولا كان يعرف أنصبة الزكاة ولا أركان الصيام والحج والبيع والنكاح والجراح والاقضية وسائر أبواب الفقه وقد قال رجل لعمران بن حصين لا تتحدث معنا إلا بالقرآن فقال له عمران انك لا تحق هل في القرآن بيان عدد ركعات الفرائض أو أجزائها في كذا دون كذا فقال الرجل لا فأخبره عمران اه وروى البيهقي أيضاً في باب صلاة المسافر من سننه عن عمر رضي الله عنه انه سئل عن قصر الصلاة في السفر وقيل له ان التجديف الكتاب العزيز صلاة الخوف ولا تجوز صلاة السفر فقال للسائل يا ابن أخي ان الله تعالى أرسل اليك بالكتاب صلى الله عليه وسلم ولا تعلم شيئاً وانما فعل ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله قصر الصلاة في السفر سنة منها رسول الله صلى الله عليه وسلم اه فتأمل ذلك فانه نفيس * (فصل) * في بيان ما ورد في ذم الرأي عن الشارع وعن أصحابه والتابعين وتابع التابعين لهم باحسان الى

كارشاد ضال وتحذير ضرر لا يبطل الصلاة واتفقوا على بطلان الصلاة بالاكل الاناسيا وكذلك الشرب الا جدي في النافلة * (فصل) * يوم

اذناب المصلين في صلاته سبع الرجل وصغفت المرأة وقال مالك يسبحان جميعا ولو أنهم ٩٩ الا تسمى بالتسبيح اذنا وتحذير الم تبطل صلاته

وقال ابو حنيفة تبطل لان
بصد تنبيه الامام او دفع المار
بين يديه واذا سلم على المصلي
رد بآذنة ولا يجب ذلك عليه
بالافتاق وقال الثوري وعطاء
يردد بغير اغنه وقال ابن
المسيب والحسن يرد لفظا ولو
مر بين يدي المصلي ما لم تبطل
صلاته عند الثلاثة وان
كان المار حائضا أو خمارا أو
كلبا أو دوا قال احمدة طاع
الصلاة الكاب الاسود وفي
قابي من الحمار والمرأة تنقض
ومن قال بالبطلان عند
مرور ما ذكر ابن عباس
وانس والحسن * (فصل)
وتجوز صلاة الرجل والى
جانبه امرأة عند مالك
والشافعي وقال ابو حنيفة
تبطل صلاة الرجل بذلك
لا يكره قتل الحية والعقرب
في الصلاة بالاجماع وحكى
عن الثوري كراهته وان اكل
أو شرب عامدا بطلت صلاته
عند الثلاثة واختلفت
لروايات عن احمدة والمشهور
عنه انه قال تبطل الفريضة
دون النافلة الا في الشرب
فانه سهل فيه وحكى عن
سعيد بن جبيرة انه شرب في
النافلة وعن طاوس انه قال
لا بأس بشرب المساء في النافلة
وأجمعوا على ان لا تنقض في
الصلاة مكره * (فصل)
واختلفوا في المواضع المنهي
عن الصلاة فيها هل تبطل
صلاة من صلى فيها فقال ابو

يود الدين * روى في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي عضوا
عليهم بالنواجذ واياكم ومحدثات الامور فان كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة وكان صلى الله عليه
وسلم يقول كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد وروى البخاري عن ابن مسعود اوائل كتاب الفرائض
من صحيحه انه قال تعلموا الله لم قبل الظانين أي الذين يتكلمون في دين الله بالظن والرأي فانظر كيف نفى عبد
الله بن مسعود العلم عن المتكلمين في دين الله بالرأي وروى الترمذي باسناد حسن ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يهرير فان اردت ان لا توقف على الصراط طرفة عين فلا تحدر في دين الله شيئا برأيك اه
وكان عبد الله بن عباس ومجاهد وعطاء وغيرهم يخافون من دخول الرأي في أقوالهم أشد الخوف حتى ان
عبد الله بن عباس ومجاهد بن سيرين كانا اذا وقع أحد في عرضهما أو سألهما ان يحاللاه قالاه ان الله تعالى قد
حرم أعراض المؤمنين فلا تخطئوا ولكن غفر الله لك يا أنس قال بهض العارفين وهو من دقيق الورع ذو
عجب في التصريف وايضا ح ذلك ان الغيبة وكل ذنب يقع فيه العبد له وجه يتعلق بالله تعالى من حيث
تعلق حدوده ولا مدخل للعبد فيه ووجه يتعلق بالعبد يؤخذ الله تعالى به الخصم اذا وقعت المشاحة في
الآخر من العبد اه وروى البيهقي عن عبد الله بن مسعود انه كان يقول لا يقدر رجل رجلا في دينه
فان آمن آمن وان كفر كفر يعني في نفس الامر وانظر وافي دينكم وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
اذا أفتى الناس يقول هذارأي عمر فان كان صوابا في الله وان كان خطأ فن عمرو روى البيهقي عن مجاهد
وعطاء انهما كانا يقولان ما من أحد الا وما أخوذ من كلامه ومردود عليه الا رسول الله صلى الله عليه وسلم
قلت وكذلك كان مالك بن أنس رحمه الله تعالى يقول كسبائي في الفصل الذي بعده ان شاء الله تعالى وكان
عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سيأتي قوم يجادلونكم بشبهات القرآن فتحذوهم بالسنة فان اصحاب
السنة أعلم بكتاب الله عز وجل قال الخطابي واصحاب السنة هم حفاظ الحديث والمطالعون عليه كالائمة
المجتهدين وكل أتباعهم فانهم هم الذين يفهمون ما تضمنته السنة من الاحكام وسمع الامام احمدة بن أبي اسحق
السبيعي قائلا يقول الى متى حديث اشتغلوا بالعلم فقال له الامام احمدة قيا كافر لا تدخل علينا أنت بعد اليوم
ثم انه التفت الى أصحابه وقال ما قلت أبا الاحد من الناس لا تدخل دارى غير هذا الفاسق اه فانظر يا أنس
كيف وقع من الامام هذا الزجر العظيم ان قال الى متى حديث اشتغلوا بالعلم فكانوا رضى الله عنهم لا يتجرأ
أحد منهم ان يخرج عن السنة قيد شبر بل بلغنا أن مغنيا كان يفتي للغايفة فقيس له ان مالك بن أنس يقول
بقرير الغناء فقال المغنى وهل لمالك وأمثلة ان يحرم في دين ابن عبد المطالب والله يا أمير المؤمنين ما كان
التحريم لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا بوحى من ربه عز وجل وقد قال تعالى لتحكمم بين الناس بما أراكم
الله لم يقل بما رأيتم يا محمد فلو كان الدين بالرأي لكان رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى وحى
وكان الحق تعالى أمره أن يعمل به بل عاتبه الله تعالى حين حرم على نفسه ما حرم في قصة مارية وقال يا أيها
النبى لم تحرم ما أحل الله لك الآية اه فاذا كان هذا كلام المغنى في ذلك الزمان في الامام مالك فكيف
كلام غيره من العلماء العاملين في ذلك الزمان وتقييدهم بالكتاب والسنة وما ذكرنا لك يا أنس هذه
الحكاية عن المغنى الا لبيان ان عدم تجرئ أحد من السلف على الكلام في دين الله بالرأي لناخذ
كلام المجتهدين بالايمن والتصديق ولو لم تعرف من أين أخذوه واستنبطوه من الكتاب والسنة ونعمتقد
ان الامام مالك لا رأى في السنة ما يشهد بتحريم الغناء وسماعه ما أفتى به وكان الامام حمدان بن
سهل رضى الله عنه يقول لو كنت قاضيا لحبست كلام هذين الرجلين من بطاب الحديث ولا يطالب
الفقه أو يطالب الفقه ولا يطالب الحديث ويقول انظر والى الائمة المجتهدين كيف طلبوا الحديث مع الفقه
ولم يكتفوا بأحد ما وكان الامام جعفر الصادق رضى الله تعالى يقول من أعظم فتنة تكون على الامة قوم
يقبسون في الامور برأيهم فيحرمون ما أحل الله ويحلون ما حرم الله اه وكان عمر بن الخطاب رضي الله

(٧ - ميزان ل) حنيفة هي مكرهة واذا صلى فيها صحت صلاته وقال مالك الصلاة فيها صحيحة وان كانت طاهرة على كراهية لان النجاسة قتل ان تخلو

منها غلبوا وقال الشافعي الصلاة فيها ٥٠ يحقهم الكراهة الا المقبرة فانها ان كانت منبوشة لم تصح الصلاة وان كانت غير منبوشة كرهت

وأجزأت والمشهدور عن
أحد انهم تبطل على الإطلاق
والمواضع المشار اليها سبعة
المقبرة والمجزة والمزبلة
والجمام وتارة الطريق
وأعطان الأبل وظهر الكعبة
واته أعلم

(باب سجود السهو)
اتفقوا على أن سجود السهو
في الصلاة مشروع وان
من سهوا في الصلاة جبر ذلك
بسجوده ثم اختلفوا فقال
أحمد والكرخي من الحنفية
هو واجب وقال مالك يجب
بالنقصان من الصلاة ويسن
في الزيادة وقال أبو حنيفة
والشافعي هو مسنون على
الإطلاق واتفقوا على أنه إذا
تركه سهوا لم تبطل صلاته
في الأثر رواية عن أحمد
واختلفوا في موضعه فقال
أبو حنيفة بعد السلام وقال
مالك أن كان عن نقصان فقبل
السلام وان كان عن زيادة
فبعده فان اجتمع سهوان
من زيادة ونقصان فموضعه
عنده قبل السلام وقال
الشافعي في المشهور عنه كاه
قبل السلام وقال أحمد في
المشهور عنه هو قبل السلام
الا ان يسلم من النقصان في
صلاته ساهيا أو شكا في عدد
الركعات وبني على غالب
فهمه فإنه يسجد للسهو بعد
السلام *(فصل)* ولولشك
الامام في عدد الركعات بني
على اليقين وهو الاقل عند

عنه يقول والذي نفس عمر بيده ما قبض الله تعالى روح نبيه صلى الله عليه وسلم لم ولا رفع الوحي عنه حتى ألقى
أمنه كلهم عن الرأي وكان الشعبي يقول سيجي قوم يقبسون الامور برأيهم فينهدم الاسلام بذلك وينتلم
وكان وكيع رحمه الله تعالى يقول عليكم باتباع الائمة المجتهدين والمحدثين فانهم يكتبون ما لهم وما عليهم
بخلاف أهل الأهواء والرأي فانهم لا يكتبون قط ما عليهم وكان الشافعي وعبد الرحمن بن مهدي يزجران كل
من رأياه يتدين بالرأي وينشذان

دين النسي محمد مختار * نعم المطبوعة لافتي الآثار

لاترغب عن الحديث وأهله * فالرأي ليل والحديث نهار

وكان أحمد بن سريج يقول أهل الحديث أعظم درجة من الفقهاء لاعتنائهم بضبط الأصول وكان عامر بن
قيس يقول لا تذهب الدنيا حتى يصير العلم جهلا والجهل علما وكان عبد الله بن مسعود يقول من سئل عن علم
لا يعلمه فليقل الله أعلم فان الله تعالى قال الحمد لله على الله عليه وسلم لم قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من
المتكافين يعني في الجواب عما سألتهم وفي عنه وكان يقول من أفتى الناس في كل ما يسألونه فيه فهو مجنون
وكان مسروق اذا سئل عن مسألة يقول لاسأل هل وقعت فان قال لا قال اعفني منها حتى تسكون وكان مجاهد
يقول لأصحابه لا تكتبوا عني كل ما أفتيت به وإنما يكتب الحديث ولعل كل شيء أفتيته لكم به اليوم أرجع
عنه غدا وكان الأعمش رضي الله عنه يقول عليكم بالزمنة والسنة وعلموها للأطفال فانهم يحفظون على الناس
دينهم اذا جاء وقتهم وكان أبو عاصم رحمه الله تعالى يقول اذا تبجر الرجل في الحديث كان الناس عنده كالبحر
وكان أبو بكر بن عياش يقول أهل الحديث في كل زمان كاهل الاسلام مع أهل الأديان والمراد بأهل الحديث
في كلامه ما يشمل أهل السنة من الفقهاء وان لم يكونوا حفاظا وكان أبو سليمان الخطابي يقول عليكم بترك
الجدال في الحديث وأقوال الائمة فان الله تعالى يقول ما يجادل في آيات الله الا الذين كفروا وما كانت قط
زندقة أو بدعة أو كفر أو حرام على الله تعالى الا من قبل الجدال وعلم الكلام وكان عمر بن عبد العزيز
يقول اذا رأيتم جماعة يتناجون سرافيم بينهم بأمر دينهم فاشهدوا ان ذلك ضلال وبدعة وكان يقول أكاثر
الناس هم أهل السنة وأصغرهم هم أهل البدعة وكان سفيان الثوري يقول المراد بالسواد الأعظم هم من
كان من أهل السنة والجماعة ولو واحد فاعلم ذلك * وأما ما نقل عن الائمة الاربعة رضي الله عنهم أجمعين في ذم
الرأي فأولهم تيريامن كل رأي يخالف ظاهر الشريعة الامام الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله
عنه بخلاف ما يضيقة اليه بعض المتعصبين وبأفضيته يوم القيامة من الإمام اذا وقع الوجه في الوجه فان من
كان في قلبه نور لا يتجر أن يذكر أحد من الائمة بسوء رأي من المقام من المقام اذا الائمة كالنجوم في السماء
وغيرهم كاهل الارض الذين لا يعرفون من النجوم الا خيالها على وجه الماعوقد روى الشيخ يحيى الدين في
الفتوحات المكية بسنده الى الامام أبي حنيفة رضي الله عنه انه كان يقول اياكم والقول في دين الله تعالى
بالرأي وعليكم باتباع السنة فمن خرج عنها ضل * (فان قيل) * ان المجتهدين قد صرحوا باحكام في أشياء
لم تصرح الشريعة بتحريمها ولو جوبها فخرموها أو جوبها * (فالجواب) * انهم لو أعلموا من قرائن
الدلالة تحريمها أو جوبها ما ذلوا به والقرائن اصدق الأدلة وقد يعلمون ذلك بالكشف أيضا فتأيد به
القرائن اه وكان الامام أبو حنيفة يقول القدرية مجوس هذه الامة وشيعة الدجال وكان يقول حرام على
من لم يعرف دليلا أن يفتي بكلامي وكان اذا أفتى يقول هذا رأي أبي حنيفة وهو أحسن ما قدرنا عليه فمن جاء
بأحسن منه فهو أولى بالصواب وكان يقول اياكم وآراء الرجال * ودخل عليه مرة رجل من أهل الكوفة
والحديث يهرأ عنده فقال الرجل دعونا من هذه الاحاديث فزجره الامام أشد الزجر وقال له لولا السنة ما فهم
أحد منا القرآن ثم قال للرجل ما تقول في علم القرد وأين دليله من القرآن فأخذه الرجل فقال للامام فما تقول
أنت فيه فقال ليس هو من بهيمة الانعام فانظر يا أخى الى مناضلة الامام عن السنة وزجره من عرض له بترك

مالك والشافعي وهو قول أبي حنيفة في المفرد وعنه في الامام وايشان احدهما كذلك والثانية يبنى على غاب الظن وقال النظر

أبو حنيفة أن حصل شكه أول مرة بطائفة صلاته وإن كان الشك يعتاد ويترك له بنى على غالب ٥١ ظنه بحكم الخبرى فإن لم يقع له ظن بنى

على الأقل وقال الحسن
البصري يأخذ بالأكثر
ويستجدد للسهو وقال
الأوزاعي متى شك في صلاته
بطائفة (فصل) * لو نسي
الشهادتين الأول فذكره بعد
انتصابه لم يعد إليه عند
الشافعي أو قبله عاد وسجد
للسهوان بالغ حد الرابع
وعن مالك أن فارقت ألبنته
الأرض لم يرجع وقال أحمد
أن ذكر بعد ما انتصب قائما
قبل أن يقرأ كان بخبره والأولى
أن لا يرجع وقال الخنسي
يرجع ما لم يشرع في القراءة
وقال الحسن يرجع ما لم يركع
ولو قام في خامسة سهوا ثم ذكر
فإنه يجلس عند الشافعي فإن
لم يكن قد تشهد في الرابعة
تشهد في الخامسة وسجد
للسهوان وإن كان قد تشهد
فيها فالذهب أنه يستجدد للسهو
ويسلم وهذا قول مالك وأحمد
وقال أبو حنيفة أن ذكر
قبل أن يستجدد في الخامسة
رجع إلى الجلوس فإن ذكر
بعد ما سجد فيها سجد فإن
كان قد قعد في الرابعة قدر
التشهد دفعت صلاته
ويضيف إلى هذه الركنة
ركعة أخرى يكون له نافلة
وإن لم يكن قد قعد في الرابعة
قدر التشهد بطل فرضه
وصار الجميع نفلا ولو صلى
نافلة فقام إلى ناشئة فلا خلاف
بين العلماء على ما فاته في
الحاوي الكبير أنه يجوز أن

النظر في أحاديثها فكيف ينبغي لأحد أن ينسب الإمام إلى القول في دين الله بالرأى الذي لا يشهد له ظاهر
كتاب ولا سنة وكان رضي الله عنه يقول عليكم بأثر من سلف وإياكم ورأى الرجال أن زخرفوه بالقول
فإن الأمر ينبغي حين ينبغي وأنتم على صراط مستقيم وكان يقول إياكم والبدع والتبدع وانتطاع عليكم
بالأمر الأول العتيق ودخل شخص الكوفة بكتاب دانيال فكاد أبو حنيفة أن يقتله وقال له أكتب ثم غير
القرآن والحديث وقيل له مرة ما تقول فيما أحدثه الناس من الكلام في العرض والجواهر والجسم فقال
هذه مقالات الفلاسفة فعليكم بالأثر وطريقه السلف وإياكم وكل محدث فإنه بدعة وقيل له مرة قد ترك
الناس العمل بالحديث وأقبلوا على سماعه فقال رضي الله عنه نفس سماعهم للحديث عمل به وكان يقول
لم تزل الناس في صلاح ما دام فهم من يطالب الحديث فاذا طلبوا العلم بالأحاديث فسدوا وكان رضي الله عنه
يقول قاتل الله عمرو بن عبد الله ففتح للناس باب الخوض في الكلام فهم لا يعينهم وكان يقول لا ينبغي لأحد
أن يقول قولاً حتى يعلم أن شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم تقبله وكان يجمع العلماء في كل مسألة لم يجدوها
صريحاً في الكتاب والسنة يعمل بما يتفقون عليه فيها وكذلك كان يفعل إذا استنبط حكماً لا يكتبه حتى
يجمع عليه علماء عصره فإن روضه قال لأبي يوسف كتبته رضي الله عنه فن كان على هذا القدم من اتباع السنة
كيف يجوز نسبته إلى الرأي معاذ الله أن يقع في مثل ذلك عاقل كسباني بسطه في الإجابة عنه أن شاء الله
تعالى وقال صاحب الفتاوى السراجية قد اتفق لأبي حنيفة من أصحابه ما لم يتفق لغيره وقد وضع مذهبه
شورى ولم يستبد بوضع المسائل وإنما كان يلقها على أصحابه مسألة مسألة فيعرف ما كان عندهم ويقول
ما عنده وينظرهم حتى يستقر أحد القواين فيثبت به أبو يوسف حتى أثبت الأصول كلها وقد أدرك بفهمه
ما عجزت عنه أصحاب القرائح اه وتدل الشيخ كمال الدين بن الهمام عن أصحاب أبي حنيفة كآبي يوسف
ومحمد وزفر والحسن أنهم كانوا يقولون ما قلنا في مسألة قولنا لاوهور وايتنا عن أبي حنيفة وأقسموا على ذلك
أعما ناما غلظة فلم يتحقق إذن في الفتحة بحمد الله تعالى جواب ولا مذهب إلا لرضي الله عنه كيفما كان وما نسب
إلى غيره فهو من مذهب أبي حنيفة وإن نسب إلى غيره فهو بطريق المجاز للموافقة فهو كقول القائل قولي
كقوله ومذهبي كذهبه فلم أن من أخذ بقول واحد من أصحاب أبي حنيفة فهو أخذ بقول أبي حنيفة رضي الله
عنه والحمد لله رب العالمين

(فصل) * فيما نقل عن الإمام مالك من ذم الرأي وما جاء عنه في الوقوف على ما حدثه الشريعة المطهرة * كان
رضي الله عنه يقول إياكم ورأى الرجال أن أجعلوا عليه واتبعوا ما نزل إليكم من ربكم وما جاء عن
نبيكم وإن لم تفهموا المعنى فسلموا العلماءكم ولا تتجادلوه فإن الجدال في الدين من بقايا النفاق قال ابن القاسم
بل هو النفاق كله لأن الجدال بالباطل في الحق مع العلماء كالجدال مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من
حيث أن الحق شرعه صلى الله عليه وسلم وإن تفاوت مقام الجدال في الدين اه وكان يقول سلموا للأئمة
ولا تتجادلوه فلو كان كما جاء نار جل أجل من رجل اتبعناه لطفنا أن تقع في رد ما جاء به جبريل عليه السلام
وكان رضي الله عنه إذا استنبط حكماً يقول لأصحابه انظروا فيه فإنه دين وما من أحد إلا وما حوذه من كلامه
ومردود عليه إلا صاحب هذه الروضة يعني به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقل ابن خزم عنه أنه لما حضرته
الوفاة قال لقد وددت أن أفي أضرب على كل مسألة فتأبرأني سوطاً ولا ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم
شيئاً زدتني في شريعته أو خالفت فيه ظاهرها قال ومن هنا منع رضي الله عنه رواية الحديث بالعلمي للعارف خوفاً
أن يزيد الراوي في الحديث أو ينقص اه (قلت) * وقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مرة في جملة مبشرة
لي وقال لي عليه السلام بالاطلاع على أقوال إمام دار هجرتي والوقوف عندها فإنه شهد آثارى اه فامتثلت أمره
صلى الله عليه وسلم وطاعت الموطأ والمدونة الكبرى ثم اختصرتها وما ميزت فيها المسائل التي تميز بها عن بقية
الأئمة عملاً بأشارته صلى الله عليه وسلم ورأيت رضي الله عنه يقف عند حد الشريعة لا يكاد يتعداها وعلمت

ينها أن يعاوي بحوزان يرجع إلى الثانية ويسلم وأي ذلك فعل سجد للسهو وإن صلى المغرب أربعاً سجد للسهو وأجزأته صلاته بالاتفاق

وقال الاوزاعي يضيف اليها ركعة أخرى ٥٢ ويسجد للسهو كي لا يكون المغرب شفعاً * (فصل) * والامام اذا أخذ بره من خطبه انه قد

ذلك أن الوقوف على قدم ما ورد أولى من الابتداء ولو استحسن فان الشارع قد لا يرضى بتلك الزيادة في التحريم أوفى لو حوب والحمد لله رب العالمين

* (فصل) فيما نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه من ذم الرأي والتبري منه * روى الهروي بسنده الى الامام الشافعي انه كان يقول حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغنى بنفسه اذا صبح اه يعني انه لا يحتاج الى قول يعضده اذا صبح دليله لان السنة فاضية على القرآن ولا عكس وهي مبينة لما أجل منه * وسئل الشافعي مرة عن محرم قتل زنبور فقال وما آتاكم الرسول فتذروه وما تكلم عنه فانتهاوا وقال الامام محمد الكوفي رضي الله عنه رأيت الامام الشافعي بككة وهو يفتي الناس ورأيت الامام أحمد واسحق بن راهويه حاضرين فقال الشافعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لسنا عقيل من دار فقال اسحق وروينا عن الحسن وابراهيم أنهم لم يكونا يرايه وكذلك عطاء ومجاهد فقال الشافعي لا يحق لو كان غيرك موضعك لفركت أذنه أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتول قال عطاء ومجاهد والحسن وهل لا حدم مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجة بأبي هو وأمي وكان الامام أحمد يقول سألت الامام الشافعي عن القياس فقال عند الضرورات وكان الشافعي رضي الله عنه يقول لولا أهل الحجاز لخطبت الزنادقة على المنابر وكان رضي الله عنه يقول لا اخذ بالاصول من أفعال ذوي العقول ولا ينبغي أن يقال في شيء من الاصول لم ولا كيف فقبيل له مرة وما الاصول فقال الكتاب والسنة والقياس عليه ما كان يقول اذا اتصل بينكم الحديث برسول الله صلى الله عليه وسلم فهو السنة ولو لم يكن الاجماع أكبر منه الا ان توترعني الحديث وكان يقول الحديث على ظاهره لا يكتمه اذا احتمل عدة معان فأولاهها ما وافق الظاهر وكان يقول أهل الحديث في كل زمان كالصحة في زمانهم وكان يقول اذا رأيت صاحب حديث فكأنني رأيت أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول يا أيكم والاخذ بالحديث الذي أناكم من بلاد أهل الرأي الابدع التفتيش فيه وكان رضي الله عنه يقول من خاض في علم الكلام فكأنه دخل البحر في حال هيجانه فقبل له بأبواب الله انه في علم التوحيد فقال قد سألت مالكا عن التوحيد فقال هو ما دخل به الرجل الاسلام وعصم به دمه وماله وهو قول الرجل أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول اذا رأيت الرجل يقول الاسم غير المسمى أو عينه فاشهدوا عليه بالزندقة وروى الحاكم والبيهقي عن الامام الشافعي انه كان يقول اذا صبح الحديث فهو مذهبي قال ابن حزم أي صبح عنده أو عند غيره من الأئمة وفي رواية أخرى اذا رأيت كلامي يخالف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم واضربوا بكلامي الحسائط وقال مرة للربيع بأبا اسحق لا تقلدني في كل ما أقول وانظر في ذلك لنفسك فانه ديني وكان رضي الله عنه اذا توقف في حديث يقول لو صح ذلك لقلنا به وروى البيهقي عنه ذلك في باب حديث المستحاضة تغسل عنها أثر الدم وتصل ثم تتوضأ لكل صلاة وقال لو صح هذا الحديث لقلنا به وكان أحب اليه من القياس على سنة محمد صلى الله عليه وسلم في الوضوء مما خرج من قبل أو دبر اه وكان يقول اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي شيء لم يجعل لنا تركه وقال في باب سهم البراذين لو كانت ثبت مثل هذا الحديث ما خالفناه وفي رواية أخرى لو كانت ثبت مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لاخذنا به فانه أولى الامور بنا ولا حجة في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كثروا ولا في قياس ولا شيء الا طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بالتسليم له ذكره البيهقي في سنته في باب أحد الزوجين يموت ولم يغرض صداقاً وروى عنه أيضاً في باب السير انه كان يقول ان كان هذا الحديث ثبت فلا حاجة لخدمته وكان رضي الله عنه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أجل في أعيننا من أن نجح غير ما قضى به وقال الشافعي في باب الصيد من الام كل شيء خالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط ولا يقوم معه رأي ولا قياس فان الله تعالى قطع الذر يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حدمه امر ولا شيء غير ما أمر هو به وقال في باب الملم بأكل من الصيد واذا ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلحق تركه شيء أبداً وقال في باب

ترك ركعة هل يرجع الى قواه - م أو يعمل بيقينه والاصح من مذهب الشافعي وهو مذهب أحمد انه لا يرجع الى قواه بل يعمل على يقينه وقال أبو حنيفة يرجع الى قواه واختلفت الرواية في ذلك عن مالك * (فصل) * ولا يتعاقب سجود السهو عند الشافعي بترك مسنون سوى القنوت والتشهد الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقال أبو حنيفة ان ترك تكبيرات العبد سجود للسهو وكذا يسجد الامام عنده للسهو بالجهر في موضع الاسرار وعكسه وقال مالك ان جهر في موضع الاسرار يسجد به في السلام وان أسرف في موضع الجهر يسجد قبل السلام وقال أحمدان يسجد خلفن وان ترك فلا بأس ولو قرأ في حال الركوع أو السجود أو التشهد يسجد للسهو على ما نص عليه الشافعي

* (فصل) * واذا تذكر منه السهو كقائه للجمع يسجد تارة بالانفاق وعن الاوزاعي انه اذا كان السهو من جنسين كالزيادة والنقصان يسجد لكل سهو يسجدتين وعن ابن أبي ليلى انه قال يسجد لكل سهو يسجدتين مطلقاً ولو سها خالف الامام لم يسجد بالانفاق وان سها الامام لم يلق انما هو حكم سهوه بالانفاق فان لم يسجد الامام يسجد المأموم عند مالك وهو الراجح من مذهب الشافعي ورواية عن أحمد * (باب سجود التلاوة) * هو سنة عند الثلاثة للقارئ والمستمع وقال

أبو حنيفة هو واجب السماع من غير استماع لا يتأكد السجود في حقه عند الثلاثة وقال ٥٣ أبو حنيفة هم أسوأ وسجدة الثلاث لا توجب على

الراجح من قول الشافعي
وأحد أربع عشرة سجدة
وهي رواية عن مالك
والشافعي وأحمد على أن
في سورة الحج سجدتين وقال
أبو حنيفة ومالك ليس في
الحج إلا الأولى وسجدة ص
هل هي سجدة شكر أم من
عزائم السجود قال أبو حنيفة
ومالك وأحمد في إحدى
رواياته هي من العزائم وقال
الشافعي وأحمد في الرواية
المشهوره هي سجدة شكر
تستحب في غير الصلاة وانفقوا
على أن في المفصل ثلاث
سجرات في النجم والانشاق
والعلاق الأما لكافاه قال
في المشهور عنه لا سجود في
المفصل وانفقوا على أن باقي
السجرات وهي عشر في
الأعراف والرعد والنحل
وسبحان ومريم والأولى من
الحج والفرقان والنمل والم
تنزيل السجدة وحكم فصلا
وعدها السجدة خمس عشرة
سجدة فزاد من * (فصل) *
ولو كان الثاني في غير الصلاة
والستمع في الصلاة لم يسجد
الستمع فيها ولا بعد الفراغ
منها وقال أبو حنيفة إذا فرغ
سجود بشرط شروط الصلاة
فيها بالاجماع وحكى عن ابن
المسيب أنه قال الخائض
نومي برأسها إذا عمت قراءة
السجدة وتقول سجدة وهي
الذي خلقه وصوره ولا يقوم
الركوع منها من عند الثلاثة

العتق من الام وابس في قول أحد وان كانوا عددا مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة هذا ما طلعت عليه من
المواضع التي نقلت عن الامام الشافعي في تبريه من الرأي وأدبه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بل روي عنه
انه كان يتأدب مع أقوال الصحابة والتابعين فضلا عن كلام سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم فنقل ابن الصلاح في
علوم الحديث ان الشافعي قال في رسالته القديمة بعد ان أنشئ على الصحابة بما هم أهلها والصحابة رضي الله عنهم
فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وفي كل أمر استدرك به علم وآراؤهم لنا أحد وأولى من رأينا عندنا
لانفسنا اه وروى البيهقي أن الشافعي استفتي فيمن نذر لميشين الى الكعبة وحنت فأفتى بكفارة يمين
فكان السائل توقف في ذلك فقال الشافعي قد قال به هذا القول من هو خير مني عطائين أبي رباح رضي الله عنه
وسميت في فصول الاجوبة عن الامام أبي حنيفة وبيان مقامه في العلم ان الشافعي ترك القنوت لما رآه في قبره
وأدر كنهه الصلاة الصبح عنده وقال كيف أقنت بحضرة الامام وهو لا يقول به وان الامام الشافعي إنما فعل ذلك
فتح الباب الادب مع الأئمة المجتهدين وجاهلهم في جميع أقوالهم على المحامل الحسنة وعلى انه ما قالوا ولا الا
ليكونهم اطلعو على دليله من كلام الشارح صلى الله عليه وسلم فلا ينافي ذلك قول الشافعي فيما تقدم عنه انه
لا حجة لقول أحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم على أن بعضهم قال ان الشافعي ما فعل ذلك
الاجتهاد منه فأدى اجتهاده الى أن الادب مع الأئمة المجتهدين واجب فقدمه على فعل بعض السنن لما يترتب
عليه من توهم القدح فيه والذي نقول به ان الامام الشافعي رضي الله عنه لم يترك القنوت لحض الادب مع
الامام أبي حنيفة رضي الله عنه مع قول الامام الشافعي بسنية حينئذ لما فيه من اساءة الادب مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم يترك شي قال به شيء قال به غيره وحاشي الامام الشافعي رضي الله عنه من ذلك وإنما نقول ان ترك
الامام الشافعي رضي الله عنه القنوت عند زيارته قبر الامام أبي حنيفة رضي الله عنه إنما كان موافقة في
اجتهادهما حصلت ذلك لوقت ويكون ذلك من احدي الكرامات الجليلة المردودة للامام أبي حنيفة رضي الله
عنه ولا يقدح ذلك في مقام الامام الشافعي رضي الله عنه مع الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وإنما ذلك فيه رعاية
اكمل المقامين على انه قد نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه في تعظيم الامام أبي حنيفة والادب معه ما فيه
مقنع وكفاية لكل ذي لب كاستري بعضه ان شاء الله تعالى في هذا الكتاب مراراً وقال بعضهم لا بدع في حملنا
ترك القنوت على الادب المحض لان الادب بما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان المنادى مع أخيه إنما
هو متأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتابع لشرعه فليتنامل وسبباً في فصل الاجوبة عن الامام أبي
حنيفة قول الامام مالك السائل عن الامام أبي حنيفة ما تقولون في رجل لو ناطق في أن نصف هذه الاسطوانة
بحجر ونصفها فضة لقاء بحجة منه وكذلك قول الامام الشافعي الناس كلهم في الفقه عيال على الامام أبي حنيفة
فتأمل يا أخي أدب الأئمة مع بعضهم بعضاً وافقدهم في ذلك وإليك والتعصب لامام حجة جاهلية من غير دليل
فتخاضع طريق الصواب وأول من يتبرأ منك امامك يوم القيامة وتقدم قول الامام الليث للامام مالك في مسئلة
أرسلناه من مصر ما حكم الله تعالى في هذه المسئلة عندكم وان الامام مالك كتب الى الليث بعد الحج لله
والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد فانك يا نسي امام هدي وحكم الله تعالى في هذه المسئلة
ما قام عندك اه فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين

*(فصل) * فيما نقل عن الامام أحمد من ذمة الرأي وتقيده بالكتاب والسنة وروى البيهقي عنه انه كان اذا سئل
عن مسئلة يقول أولاً حدكلام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغنا انه لم يدون له كلاما بقبية المجتهدين
خوفا أن يقع في رأي يخالف الشريعة وان جميع مذهبه انما هو ما وافق من صدور الرجال وبلغنا انه وضع
في الصلاة نحو عشر من مسئلة هكذا أخبرني به شيخ الاسلام شهاب الدين الحنبلي الفتوح رضي الله عنه
وبلغنا انه لم يأكل البطيخ حتى مات وكان اذا سئل عن ذلك يقول لم يأنني كيف كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يأكله وكذلك بلغنا عنه أن اختفى أيام الحجة في مسئلة خاق القرآن ثم خرج بعد اليوم الثالث فقبل له

وقال أبو حنيفة يقوم مقامه استحبابا ولا يكره للامام قراءة آية السجدة في الصلاة عند الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة يكره فيما يسر فيها بالقراءة

لا فيم يجهز به وبه قال أجد حتى قال ٥٤ لو أسرى الم يسجد قال الشافعي وإذا سجد الإمام للآلة فلم يتابعه المأموم بطلت صلاته كالموت
القنوت معه وفي افتقاره إلى

السلام عند الشافعي قولان
أظهرهما يكبر للهوى والرفع
ويسلم من غير تشهد وهذا
قول أجد وعن أبي حنيفة أنه
يكبر للسجود والرفع ولا يسلم
وكذلك قال مالك ولو كرر
قراءة آية سجدة وهو على
غير طهر لم يسجد في الحال
ولا بعد تطهره إلا في قول
لبعض الشافعية أنه يتطهر
ويأتي بجميع السجودات
وهل تتداخل السجودات
أو يتكرر سجود التلاوة على
تكررها قال أبو حنيفة
السجدة عن القراءة الأولى
فيها غنى عن التكرير
بتكرار القراءة في المجلس
الواحد * (فصل)
ويستحب عند الشافعي
وأجد لمن حدث عنه نعمة
أو أئذفت عنه نعمة أن
يسجد شكر الله تعالى قال
الطحاوي أبو حنيفة لا يرى
سجود الشكر وروى محمد
عنه أنه كرهه ومالك يقول
بكرهته منفردا عن الصلاة
ونقل عنه القاضي عبد
الوهاب أنه قال لا بأس به
وهو الصحيح ويستحب للمصلي
إذا مرت به آية رجعة أن
يسألهما أو آية عذاب أن
يستعبد وقال أبو حنيفة يكبره
ذلك في الفرض

* (باب صلاة النفل)

أكد السنن إلى أن يجمع
الفسرائض والوتر وركعتا
الفجر وأكد ما عند مالك والشافعي والوتر عند أجدركمنا الفجر مع اتفاقهم أنه مائة وقال أبو حنيفة الوتر واجب ليس

أنهم إلا أن في طلبه فدل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمكث في الغار حين اختفى من الكفار أكثر
من ثلاثة أيام وحانه في العمل بالسنة مشهور وكان يتبرأ كثير من رأى الرجال ويقول لا نرى أحدا ينظر
في كتب الرأى غالباً إلا وفي قلبه دخل وكان رده عبد الله يقول سألت الإمام أجد عن الرجل يكون في باد لا يسجد
فيها إلا صاحب حديث لا يعرف صحبه من سقيمه وصاحب رأى فمن يسأل منهما عن دينه فقال يسأل صاحب
الحديث ولا يسأل صاحب الرأى وكان كثير ما يقول ضعيف الحديث أحب إلي من رأى الرجال وكذلك
نقل عن الإمام داود وكان رضي الله عنه يقول انظر في أمر دينكم فإن التقليد غير المعصوم مذهب وم فيه
عمى للبصيرة وكان يقول قبح على من أعطى شهمة يستضيء بها أن يطمئنها ويحشى معتمداً على غيره يشير والله
أعلم إلى أنه لا ينبغي لمن قدر على الاجتهاد أن يقلد غيره مع قدرته على النظر في الأدلة واستخراج ذلك الحكم
منها والله أعلم * وبلغنا أن شخصاً استشاره في تقليد أحد من علماء عصره فقال لا تقلدني ولا تقلد مالكا
ولا الأوزاعي ولا الخبي ولا غيرهم وخذ الأحكام من حيث أخذوا اه * (قلت) * وهو محمول على من له
قدرة على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة والأفد صرح العلماء بأن التقليد واجب على العاصي لئلا
يضل في دينه والله أعلم * فقد بان لك يا أخي مما نقلناه عن الأئمة الأربعة وغيرهم أن جميع الأئمة المجتهدين
دأبوا مع أدلة الشريعة حيث دارت وانهم كلهم يزهون عن القول بالرأى في دين الله وأن مذهبهم كلها
محيرة على الكتاب والسنة كغير الزند والجوهر وأن أقوالهم كلها ومذهبهم كالشوب المنسوج من
الكتاب والسنة سدا ولجته منهما وما بقي لك عذر في التقليد لا يذهب شئت من مذاهبهم فأنها كلها طريق
إلى الجنة كما سبق بيانه أو آخر الفصل قبله وانهم كلهم على هدى من ربهم وأنه ما طعن أحد في قول من أقوالهم
الاجتهال به إمام من حيث دليله وأما من حيث دقة مداركه عليه لاسيما الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت
رضي الله عنه الذي أجمع السلف والخلف على كثرة علمه وورعه وعبادته ودقة مداركه واستنباطاته كما
سيأتي بسطه في هذه الفصول إن شاء الله تعالى وحاشا لرضي الله عنه من القول في دين الله بالرأى الذي لا يشهد
له ظاهر كتاب ولا سنة ومن نسبته إلى ذلك في دينه وبينه الموقف الذي يشيب فيه المولود وسعت سدي عليا
الخواص رضي الله عنه مرة يقول يجب على كل مقلد الأدب مع أئمة المذاهب كلهم وسبع مرة بعض
الشافعية يقول وفي هذا الحديث رد على أبي حنيفة فقال قطع الله لسانك مثلاً يقول هـ ذا اللفظ إنما الأدب
أن تقول ولم يطلع الإمام على هذا الحديث اه وسبعة مرة أخرى يقول مدارك الإمام أبي حنيفة دقيقة
لا يكاد يطلع عليها إلا أهل الكشف من أكابر الأواباء قال وكان الإمام أبو حنيفة إذا رأى ماء الميضأة يعرف
سائر الذنوب التي خرت فيه من كبائر وصغائر ومكر وهات فلهم مذاحة ل ماء الطهارة إذا تطهر به المكافله
ثلاثة أحوال أحدها أنه كالنجاسة المغلظة احتياطاً لاحتمال أن يكون المكاف ارتكب كبيرة الثانية أنه
كالنجاسة المتوسطة لاحتمال أن يكون المكاف ارتكب صغيرة الثالثة أنه طاهر في نفسه غير مطهر لغيره
لاحتمال أن يكون المكاف ارتكب مكررها أو خلاف الأولى فإن ذلك ليس ذنباً حقيقة لجواز ارتكابه في
الجملة وفهم جماعة من مقلديه أن هذه الثلاثة أقوال في حال واحد والحال أنهم في أحوال كذا كذا بحسب
حصر الذنوب الشرعية في ثلاثة أقسام كذا كذا لا يخلو غالب المكافين أن يرتكب واحداً منها إلا نادراً انتهى
وسبأني بسطه في الجمع بين أقوال العلماء في باب الطهارة إن شاء الله تعالى * إذا علمت ذلك فأقول وبالله
التوفيق

* (فصول في بعض الأجوبة عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه)

* (الفصل الأول في شهادة الأئمة بفزارة العلم وبيان أن جميع أقواله وآفته له وعقائده مشيدة بالكتاب
والسنة) * أعلم يا أخي أني لم أجب عن الإمام في هذه الفصول بالصدر وأحسن الظن فقط كما يفعل بعضهم
وإنما أجبت عنه بعد التيسير والفحص في كتب الأدلة كما أوضحته في خطبة كتاب المنهج المبين في بيان

أدلة

بفرض واحدة وعلى ان النوافل الاربعة ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل الظهر وركعتان ٥٥ بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد

العشاء ثم زاد أبو حنيفة
والشافعي قبل العصر أربع
الآن أبو حنيفة قال وان شاء
ركعتين وكلا قبل الظهر
أربعاً وزاد الشافعي فكل
بعدها أربعاً وقال أبو حنيفة
ان شاء صلى بعدها أربعاً
وان شاء ركعتين وزاد أبو
حنيفة أربعاً قبل العشاء
وكل بعدها أربعاً وسنة
الجمعة أربعاً قبلها وأربعاً
بعدها * (فصل) * والسنة
في تطوع الليل والنهار
يسلم من كل ركعتين فان سلم
من كل ركعة جازعنه مائة
والشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة لا يجوز وقال في صلاة
الليل ان شاء صلى ركعتين أو
أربعاً أو ستاً أو ثمان ركعات
بتسليم واحدة وبالنهار
يسلم من كل أربع * (فصل) *
وأقل الوتر ركعة وأكثره
أحمد عشر ركعة وأدنى
الكامل ثلاث ركعات عند
الشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة الوتر ثلاث ركعات
بتسليم واحدة لا يزداد عليها
ولا ينقص منها وقال مالك
الوتر ركعة قبلها شفع منفصل
عنها ولا حلاً قبلها من
الشفع وأقل ركعتان ويقرأ
في الأخيرة من الوتر سورة
الاخلاص والمعوذتين عند
مالك والشافعي وقال أبو
حنيفة وأحمد سورة الاخلاص
وحدها وإذا نزلت لم يجز
لم يده على الاصح من مذهب

أدلة مذاهب المجتهدين ومذهبه أول المذاهب تدوينها آخرها انشراحها كما قاله بعض أهل الكشف قد
اختاره الله تعالى اماماً لدينه وعبادته ولم ينزل أتباعه في زيادة في كل عصر الى يوم القيام - قالوا ليس أحدهم
وضرب على أن يخرج عن طريقه ما جاب فرضي الله عنه وعن أتباعه وعن كل من لم يلزم الادب معه ومع سائر
الائمة * وكان سبب دى على الخواص رحمه الله تعالى يقول لو أنصف المقلدون للامام مالك والامام الشافعي
رضي الله عنه - ما لم يضعف أحدهم قولاً من أقوال الامام أبي حنيفة رضي الله عنه بعد ان سمعوا مدح أئمتهم
له أو بلغهم ذلك فقد تقدم عن الامام مالك أنه كان يقول لو ناطرني أبو حنيفة في أن نصف هذه الاسطوانات ذهب
أو فضة لقام بحجته وكما قال وتقدم عن الامام الشافعي انه كان يقول للناس كلهم في الفقه عيال على أبي حنيفة
رضي الله عنه انتهى - ولولم يكن من التنويه برفعة مقامه الا كون الامام الشافعي ترك القنوت في الصبح الماصلي
عند قبره مع ان الامام الشافعي قائل باستحبابه لكان فيه كفاية في لزوم أدب مقلديه معه كما انتهى - وأما
ما قاله الوليد بن مسلم من قوله قال لي مالك بن أنس رحمه الله تعالى أريد كراً أبو حنيفة في بلادكم قلت نعم فقال
ما ينبغي لبلادكم أن تسكن فقال الحافظ المزني رحمه الله تعالى ان الوليد هذا ضعيف انتهى * (فصل) *
و بتقدير ثبوت ذلك عن الامام مالك فهو مؤول أي ان كان الامام أبو حنيفة في بلادكم يذكركم على وجه
الانقياد والاتباع فلا ينبغي لعالم أن يسكنه الا كنفه بلادكم بعلم أبي حنيفة واستغناء الناس بسوائه في
جميع أمور دينهم عن سؤال غيره فاذا سكن أحد من العلماء في بلاده صار علمه معطالاً عن التلاميذ فينبغي له
الخروج الى بلاد أخرى تحتاج اليه ليدفع علمه في أهلها - وهذا هو اللائق بهم كلام الامام مالك رحمه الله تعالى
ان ثبت ذلك عنه لبراءة الائمة عن الشكنا والبغضاء لبعضهم بعضاً ومن جملة على ظاهره فعليه الخروج من ذلك
بين يدي الله عز وجل يوم القيامة فان مثل الامام مالك لا يقع في تنقيص امام من الائمة بقرينة ما تقدم عنه من
شهادته بقوة المناظرة وقوة الحجج والله أعلم وأما ما نقله أبو بكر الاسخري عن بعضهم انه سئل عن مذهب الامام
أبي حنيفة رضي الله عنه فقال لا رأي ولا حديث وسئل عن الامام مالك فقال رأي ضعيف وحديث صحيح
وسئل عن اسحق بن راهويه فقال حديث ضعيف ورأي ضعيف وسئل عن الامام الشافعي فقال رأي صحيح
وحديث صحيح انتهى - فهو كلام ظاهره التعصب على الائمة باجماع كل منصف ان صح النقل عنه فان الحسن
لا يصدق هذا القائل فيما قاله في حق الامام أبي حنيفة وقد تتبع بحمد الله أقواله وأقوال أصحابه لما ألف
كتاب أدلة المذاهب فلم أجد قولاً من أقواله أو أقوال أتباعه الا وهو مستند الى آية أو حديث أو أثر أو الى مفهوم
من ذلك أو حديث ضعيف كثر طرقه أو الى قياس صحيح - الى أصل صحيح - فن أراد الوقوف على ذلك فليطالع كتابي
الذكور وبالجملة فقد ثبت تعظيم الائمة المجتهدين له كما تقدم عن الامام مالك والامام الشافعي فلا تنفقات الى قول
غيرهم في حقه وحق أتباعه سمعت سبدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول مراراً بين علي أتباع الائمة أن
يعظموا كل من مدحه امامهم لان امام المذهب اذا مدح عالماً وجب على جميع أتباعه أن يحذوه تقليداً لامامهم
وأن ينزهوه عن القول في دين الله بالرأي وأن يباعدوا في تعظيمه وتبجيله لان كل مقلد قد أوجب على نفسه أن
يقلد امامه في كل ما قاله سواء أفهم دليله أم لم يفهمه من غير أن يطالبه بدليل وهذا من جملة ذلك وقد تقدم في
فصل الانتقال من مذهب الى مذهب أنه يحرم على المقلد أن يفاضل بين الائمة تفضيلاً لا يؤدي الى التمييز
لاحد منهم مع ان جميع المعترضين على بعض أقوال الامام رضي الله عنه دونه في العلم يبقين ولا ينبغي ان هو
مقلداً لامام أن يعترض على امام آخر لان كل واحد تابع اسلوبه الى أن يصل ذلك الى عين الشريعة المظاهرة
التي يتفرع منها قول كل عالم كما مر ايضاً وكل من ترك التعصب ونظر في أقوال المجتهدين وجدها كالنجوم
في السماء وجد المعترض عليهم كالذي ينظر خيال تلك النجوم على وجه الماء فلا يعرف حقيقة ظلالها ومدركاتها
فألقه تعالى برزق جميع اخواننا من المقلدين للمذاهب الادب مع جميع أئمة المذاهب * (ومما) * وقع لي أن
شخصاً دخل علي من يتسب الى العلم وأنا أكتب في مناقب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه فنظر فيها وأخرج

الشافعي ومذهب أبي حنيفة وقال أحمد يشفعه ركعة ثم يعيده * (فصل) * والسنة ان يغتفر آخره في النصف الثاني من شهر رمضان عند

الشافعي وهو المشهور عن مالك وقال أبو ٥٦ حنيفة وأحمد بن حنبل في الوتر جميع السنة وبه قال جماعة من أئمة الشافعية كابي عبد الله الزبيدي

وأبي الوابد النيسابوري
وأبي الفضل بن عبدان وأبي
منصور بن مهران
* (فصل) * ومن السنن
صلاة التراويح في شهر
رمضان عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد وهي
عشرون ركعة بعشر تسليمات
وفعلها في الجماعة أفضل
وقال أبو يوسف من قدر
على أن يصلي في بيته كما يصلي
مع الإمام فلا أحب أن يصلي
في بيته وقال مالك قيام
رمضان في البيت لمن قوى
عليه أحب إلى وحكى عنه أن
التراويح ست وثلاثون ركعة
* (فصل) * واتفقوا على
وجوب قضاء الفوائت ثم
اختلفوا في قضائها في الأوقات
المنهي عنها قال أبو حنيفة
لا يجوز وقال مالك والشافعي
وأحمد يجوز ولو طلعت الشمس
وهو في صلاة الصبح لم تبطل
صلاته عنه مالك والشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة تبطل
صلاته واتفقوا على أن
الشمس إذا غربت على
المصلي عصران صلاته صحيحة
* (فصل) * ومن فاته شيء
من السنن الراجعة من قضاؤه
ولو في أوقات الكراهة
كالفرائض على القول المرجح
من مذهب الشافعي وهو
أحد الروايتين عن أحمد
وقال مالك لا يقضى وهو قول
للشافعي وقال أبو حنيفة
تقضى مع الفريضة إذا فاتت

لي من كره تكرار يس وقال لي انظر في هذه فنظرت فيها فرأيت فيها الرد على الإمام أبي حنيفة رضي الله
عنه فقلت له ومثلك يفهم كلام الإمام حتى يرد عليه فقال نعم أخذت ذلك من مؤلف للفخر الرازي فقلت له ان
الفخر الرازي بالنسبة إلى الإمام أبي حنيفة كطالب العلم وكأحد الرعية مع السلطان الأعظم أو كأحد
النجوم مع الشمس وكأحد العلماء على الرعية الطعن على إمامهم الأعظم الإبدليل واضح كالشمس فكذلك
يحرم على المقلدين الاعتراض والطعن على أئمتهم في الدين الإبتص واضح لا يحتمل التأويل ثم بتقدير
وجود قول من أقوال الإمام أبي حنيفة لم يعرف المعارض دليله فذلك القول من الاجتهاد بيقين فيجب العمل
به على مقاده حتى يظهر خلافه وكان بعض العلماء من مشايخ الجامع الأزهر ينكرون على ابن أبي زيد القيرواني
فقال يومان بعض الأطفال بقدر على تأليف مثل رسالته فخرج من الجامع الأزهر فلقبه جندى فقال اقرأ لي
هذا الكتاب فلم يعرف أن يقرأه الجندى فدعه وضربه إلى أن ألهم قلبه وقال له تكبر عما منك وتوهم الناس
أنك فقيه اه فكان الناس يرون أن ذلك ببركة ابن أبي زيد رحمه الله تعالى وكان بعض طلبة العلم من
الشافعية المتردين إلى ينكرون على أصحاب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ويقولون لا أفدراهم لصحابه كلاما
فهيته يومًا فلم ينته ففارقني فوقع من سلم ربيع عال فأنكسر عظم وركه فلم يزل على مقور حتى مات على أسوأ
حال وارسل إلى أبي أعوده فابت أدبهم أصحاب الإمام رضي الله عنه من حيث كونه يكرههم فاعلم ذلك واحفظ
لسانك مع الاتخاؤا اتباعهم فانهم على هدى مستقيم والحمد لله رب العالمين

* (فصل) * في بيان ضعف قول من نسب الإمام أبا حنيفة إلى أنه يقدم القياس على حديث رسول الله صلى
الله عليه وسلم * (اعلم) * أن هذا الكلام صدر من متعصب على الإمام متهور في دينه غرير متورع في
مقاله غافلا عن قوله تعالى إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا وعن قوله تعالى ما يلفظ من
قول إلا لديه رقيب عتيد وعن قوله صلى الله عليه وسلم لما ذهل يكذب الناس في النار على وجوههم إلا حصائد
ألسنتهم وقد روى الإمام أبو جعفر الشيرازي نسبة إلى قرية من قرى بلخ بسنده المتصل إلى الإمام أبي
حنيفة رضي الله عنه أنه كان يقول كذب والله وأقرى علينا من يقول عنا التناقض قدم القياس على النص وهل
يحتاج بعد النص إلى قياس وكان رضي الله عنه يقول نحن لا نقبس إلا عند الضرورة الشديدة وذلك أننا ننظر
أولا في دليل تلك المسئلة من الكتاب والسنة أو قضية الصحابة فإن لم نجد دليلا قسنا حينئذ مسكوتنا عنه على
منطوقه بجماع اتحاد العلة بينهما وفي رواية أخرى عن الإمام أنا نأخذ أولا بالكتاب ثم بالسنة ثم بالقضية
الصحابة ونعمل بما يتفقون عليه فإن اختلفوا فسنأخذ حكم على حكم بجماع العلة بين المسائلتين حتى يتضح
المعنى وفي رواية أخرى أنا نعمل أولا بالكتاب الله ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بأحاديث أبي بكر
وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم وفي رواية أخرى أنه كان يقول ماجاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعلى الرأس والعين بآبي هو وأخي وليس لنا تخافه وما جاءنا عن صحابه تخبرنا وما جاءنا عن غيرهم فهم رجال
ونحن رجال وكان أبو مطيع البلخي يقول قلت للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه أرايت لو رأيت رأيا ورأى
أبو بكر رأيا أ كنت تدع رأيك لرأيه قال نعم فقلت له أرايت لو رأيت رأيا ورأى عمر رأيا أ كنت تدع رأيك
لرأيه فقال نعم وكذلك كنت أدع رأيي لرأي عثمان وعلى وسائر الصحابة ماء دأبأه برة وأنس بن مالك
وسمرة بن جندب اه قال بعضهم ولعل ذلك لنقص معرفتهم وعدم اطلاعهم على المدارك والاجتهاد وذلك
لا يقدح في عدالتهم وكان أبو مطيع يقول كنت يوما عند الإمام أبي حنيفة في جامع الكوفة فدخل عليه
سفيان الثوري ومقاتل بن حبان وحسان بن سالم وجعفر الصادق وغيرهم من الفقهاء فكلوا الإمام أبا
حنيفة وقالوا قد بلغنا أنك تكثر من القياس في الدين وأنا نخاف عليك منه فإن أول من قاس بالمسألة فأنظرهم
الإمام من بكرتهم إجماعا إلى الزوال وعرض عليهم مذهبه وقال اني أقدم العمل بالكتاب ثم بالسنة ثم بالقضية
الصحابة مقدما ما تفرقا عليه على ما اختلفوا فيه وجبت أقبس فقاموا كلهم وقبوا لويده وركبته وقالوا له أنت

* (فصل) * ومن دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة لم يصل تحية المسجد ولا غيره من السنن عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة

ومالك اذا آمن فوان الى مكة الثانية من الصبح اشغل بركعتي الفجر خارج المسجد * (فصل) * ٥٧ والاوراق التي نهي عن الصلاة فيها عند مالك

اربعة اثنتان نهي فيها لاجل الفعل واثنتان لاجل الوقت فالاول بعد العصر حتى تصفر الشمس وبعد الصبح حتى تطلع لانه لو لم يصل العصر أو الصبح وان دخل وقتها لم يجز ان يصلي ماشاء بالاختلاف فاذا صلاه لم يصل حتى تطلع الشمس أو تغرب فعلم ان النهي لاجل الصلاة وهذا موضع اتفاق والثاني اذا طلعت الشمس حتى ترتفع وبعد الاصفرار حتى تغرب وعند أبي حنيفة والشافعي وقت خامس وهو استواء الشمس حتى تزول وقال مالك وأجد تقضي الفرائض فيما نهي عنه لاجل الوقت لا النوافل وقال الشافعي تقضي الفرائض في الاوقات كلها وكذا تفعل النوافل التي لها سبب كالنحية وركعتي الطواف وسجدة التلاوة والصلاة المذروعة وتحديد الطهارة وقال أبو حنيفة ما نهي عنه لاجل الوقت لا يجوز أن يصلي فيه صلاة فرض سوى عصر يومه عند اصفرار الشمس وما نهي عنه (٢) لاجل الوقت لا يجوز فعل النوافل فيه الا سجدة التلاوة في فاته صبح يومه لم يصلها عند طلوع الشمس قال ولو صلاها فطلعت الشمس وهو فيها باطلات صلاته ومن صلى ركعتي الفجر كره له الشغل بعدها عند أبي حنيفة والشافعي وأجد

سيد العلماء فاعف عنا فيما مضى من امن وقيهتنا فيك بفة - ير علم فقال غفر الله لنا ولجميع - قال أبو مطيع ومما كان وقع فيه سفیان انه قال قد حل أبو حنيفة عرى الاسلام عر وقعر وقفاياك يا أنحن ان أخذت الكلام على ظاهره ان تنقل مثل ذلك عن سفیان بعد ان سمعت رجوعه عن ذلك واعترافه بأن الامام أبا حنيفة سدد العلماء وطلبه العفو عنه وان أولت هذا الكلام فلا يحتاج الامر الى رجوع ويكون المراد بأنه حل عرى الاسلام أي مشكله مسألة بعدم مسألة حتى لم يبق في الاسلام شيئاً مشكلاً كالأغزاة ففهمه وعلمه (ومما) كان كتبه الخليفة أبو جعفر المنصور الى الامام أبي حنيفة بلغني انك تقدم القياس على الحديث فقال ليس الامر كما بلغك يا أمير المؤمنين انما عمل أولاً بكتاب الله ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بأقضية أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم ثم بأقضية بقية الصحابة ثم أقيس بعد ذلك اذا اختلفوا وليس بين الله وبين خلقه قرابة اه ولعل مراد الامام بهذا القول انه لا مراعاة لاحد في دين الله عز وجل دون أحد بل الحق واجب فعله على جميع الخلق والله أعلم بمراده وقد أطال الامام أبو جعفر الشيرازي ماري الكلام في تبرئة الامام أبي حنيفة من القياس بغير ضرر ورفورده على من نسب الامام الى تقديم القياس على النص وقال انما راية الصحيحة عن الامام تقديم الحديث ثم الآثار ثم القياس بعد ذلك فلا يقيس الا بعد أن لم يجد ذلك الحكم في الكتاب والسنة وأقضية الصحابة فهذا هو النقل الصحيح عن الامام فاعتمده واحمى بهك وبصره قال ولا خصوصية للامام أبي حنيفة في القياس بشرطه المذکور بل جميع العلماء يقيسون في مضايق الاحوال اذ لم يجدوا في المسئلة نصاً من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا أقضية الصحابة وكذلك لم يزل معادهم يقيسون الى وقتنا هذا في كل مسألة لا يجدون فيها نصاً من غير تكبير فيما بينهم بل جعوا القياس أحد الأدلة الاربعة فقالوا الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقد كان الامام الشافعي رضي الله عنه يقول اذ لم نجد في المسئلة دليل الا قسناها على غيرها اه فن اعترض على الامام أبي حنيفة في عمله بالقياس لزمه الاعتراض على الائمة كلهم لانهم كلهم يشاركونه في العمل بالقياس عند فقدهم النصوص والاجماع * فعلم من جميع ما قررناه ان الامام لا يقيس أبداً مع وجود النص كما يرفع به بعض المتعصبين عليه وانما يقيس عند فقد النص وان وقع اننا وجدنا للمسئلة التي قاس فيها نصاً من كتاب أو سنة فلا يقرح ذلك فيه لعدم استحضاره ذلك حال القياس ولو انه استحضره لما احتاج الى قياس ثم بتقدير وقوعه رضي الله عنه في القياس مع وجود حديث فرد لا يقدح ذلك فيه أيضاً فقد قال جماعة من العلماء ان القياس الصحيح على الاصول الصحيحة أقوى من خبر الواحد الصحيح فكيف يجوز الاحتجاج بالضعيف وقد كان الامام أبو حنيفة يشترط في الحديث المتقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قبل العمل به أن يرويه عن ذلك الصحابي جميع أتباعه عن مثلهم وهكذا * واعتقادنا واعتقاد كل مصنف في الامام أبي حنيفة رضي الله عنه بقرينة ما رويناه من نفعه من ذم الرأي والتبري منه ومن تقديمه النص على القياس انه لو عاش حتى دونت احاديث الشريعة وبعد رحيل الحفاظ في جميعها من البلاد والنفور وظفر بهم بالاختلاف وترك كل قياس كان قاسه وكان القياس قل في مذهبه كما قل في مذهب غير بالنسبة اليه لكن لما كانت أدلة الشريعة مفرقة في عصره مع التابعين وتابيع التابعين في المدائن والقرى والنفور كثير القياس في مذهبه بالنسبة الى غيره من الائمة ضرورية لعدم وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها بخلاف غيره من الائمة فان الحفاظ كانوا قد رحلوا في طلب الاحاديث وجعها في عصرهم من المدائن والقرى ودونوها فجاوبت احاديث الشريعة بعضها بعضاً فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبه وقتلته في مذاهب غيره ويحتمل أن الذي أضاف الى الامام أبي حنيفة انه يقدم القياس على النص ظفر بذلك في كلام مقاربه الذين يلزمون العمل بما وجدوه عن امامهم من القياس ويتركون الحديث الذي صح به دموت الامام فالامام معذورون وتساعه غير معذورين وقولهم ان امامنا لم يأخذ بالحديث لا ينهض حجة لاحتمال أنه لم يظفر به أو ظفر به لكن لم يصح عنده وقد تقدم قول الائمة كلهم اذا صح الحديث فهو مذهبنا وليس لاحد

وقال أبو حنيفة وأحد بكره ٥٨ * (باب صلاة الجماعة) * أجمعوا على أن صلاة الجماعة مشروعة وأنه يجب اظهارها في الناس فان لم تكن

كلهم منها تسولوا عليها وأجمعوا على أن أقل الجمع الذي تنعقد به صلاة الجماعة في الفرض غير الجماعة ثمان امام ومأموم قائم عن يمينه لان عند أحد إذا كان المأموم واحدا وقف عن يسار الامام فان صلاته باطلة واختلافوا هل الجماعة واجبة في الفرائض غير الجمعة فنص الشافعي على أنها فرض على الكفاية على الأصح وهو الأصح عند المحققين من أصحابه وقيل سنة وهو المشهور عنهم وقيل فرض عين ومذهب مالك أنهم سنة وقال أبو حنيفة هي فرض كفاية وقال بعض أصحابه هي سنة وقال أحداهي واجبة على الأعيان وليست شرطاً في صحة الصلاة فان صلى منفرداً مع القدرة على الجماعة أتم وصحّت صلاته وجماعة النساء في بيوتهن أفضل لكن لا كراهة في الجماعة لهن عند الشافعي وأحد وقال أبو حنيفة ومالك تكره الجماعة للنساء * (فصل) * ولا بد من نية الجماعة في حق المأموم بالاتفاق ونية الامامة لا تجب بل هي مستحبة عند مالك والشافعي الا في الجمعة وقال أبو حنيفة ان كان من خلفه نساء وجبت النية وان كانوا رجالاً فلا يستثنى الجمعة وعرفوا العمدن فقال لا بد من نية الامامة في

معه قياس ولا حجة الاطاعة لله ورسوله بالتسليم له انتهى وهذا الامر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فاذا وجدوا عن أصحاب امام مسلمة جعلوها مذهباً لذلك الامام وهو نفي مذهب الامام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات لا ما فهمه أصحابه من كلامه فقد لا يرضى الامام ذلك الامر الذي فهموه من كلامه ولا يقول به لو عرضوه عليه فعلم أن من عزى الى الامام كل ما فهم من كلامه فهو جاهل بحقيقة المذهب على ان غالب أقية الامام أبي حنيفة رضى الله عنه من القياس الجلي الذي يعرف به موافقة الفروع للاصل بحيث يتقن افتراقهما أو نقضه كقياس غير الفأرة من الميتة ذوقت في السمن على الفأرة في غير السمن من سائر المسامعات والجمادات عليه وكقياس الغائط على البول في الماء الراكد ونحو ذلك * فعلم مما قرئناه أن كل من اعترض على شيء من أقوال الامام أبي حنيفة رضى الله عنه كالنفس الرأزي فانما هو لحقاه مدارك الامام عليه وقد تتبعنا أنابحمد الله تعالى المسائل التي قدم فيها أصحابه القياس على النص فوجدتهم باقيلة جداً وبقية المذهب كما فيه تقديم النص على القياس ونقل الشيخ يحيى الدين عن بعض المالكية انه كان يقول القياس عندي مقدم على خبر الأحاد لانما أخذنا بذلك الحديث لا بحسن الظن بروايته وقد أمرنا بالشارع بضبط جوارحنا وان لا نترك على الله أحداً وان وقع اننا زكناً أحداً فلا نقطع بتركه وانما نقول نظنه كذا ونحسبه كذا بخلاف القياس على الاصول الصحيحة انتهى قال الامام أبو حنيفة في السيرام ارى رحمه الله تعالى وقد تتبعنا المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الامام أبي حنيفة والامام مالك رضى الله عنهم فوجدنا في سيرة جدهما وخمس عشرة مسألة انتهى واعمل ذلك بحسب أصول المسائل التي نص عليها الامامان وكذلك القول في خلاف بعض المذاهب لبعضها بعضاً في الاقضية هي بسيرة جدهما والباقي كما مستند الى الكتاب والسنة أو الآثار الصحيحة وقد أخذنا المذاهب الثلاثة كلهم وما انفرد أحدهم عن صاحبه الا ببعض أحاديث فكلمهم في ذلك الشرع يسبحون كما مر بيانه في الفصول فاعاقل من أقبل على العمل بأقوال جميع الأئمة بانشرح صدره لانها كلها لا تخرج عن مرتبة الميزان تخفيف وتشد يد الله هم اني أبر اليك من كل من اعترض على أقوال الأئمة وأنكر عليهم في الدنيا والآخرة والحمد لله رب العالمين

* (فصل) * في تضعيف قول من قال ان أدلة مذهب الامام أبي حنيفة ضعيفة غالباً * (اعلم) * يا أخي اني طالعت بحمد الله تعالى أدلة المذاهب الاربعة وغيرها الاسماء أدلة مذهب الامام أبي حنيفة رضى الله عنه فاني خصصته بمزيد اعتناء وطالعت عليه كل تخرج أحاديث كتاب الهداية للحافظ الزياطي وغيره من كتب الشروح فرأيت أدلته رضى الله عنه وأدلة أصحابه ما بين صحيح أو حسن أو ضعيف كثر طرقه حتى لحق بالحسن أو الصحيح في صحة الاحتجاج به من ثلاثة طرق وأكثر الى عشرة وقد احتج جهول الحديثين بالحديث الضعيف اذا كثر طرقه وألحقوه بالصحيح تارة وبالحسن أخرى وهذا النوع من الضعيف يوجد كثيراً في كتاب السنن الكبرى للبيهقي التي ألفها بقصد الاحتجاج لأقوال الأئمة وأقوال أصحابهم فانه اذالم يجد حديثاً صحيحاً أو حسناً يستدل به لقول ذلك الامام أو قول أحد من مقادير بصير يروى الحديث الضعيف من كذا كذا طريقاً ويكتفي بذلك ويقول وهذا الطارق يعزى بعضهم باعضاً بتقدير وجوده عفي في بعض أدلة أقوال الامام أبي حنيفة وأقوال أصحابه فلا خصوصية له في ذلك بل الأئمة كلهم يشاركونه في ذلك ولولم الاعلى من يستدل بحديث واحد بمرّة جاء من طريق واحد وهذا لا يكاد أحد يجد في أدلة أحد من المجتهدين فيهم أحد استدل بضعيف الا بشرط مجيئه من عدة طرق وقد قدمنا أني لم أحب عن الامام أبي حنيفة وغيره بالصدر وحسن الظن كما يفعل ذلك غيره ويرى وانما أحب عنه بعد التبعس والفحص عن أدلة أقواله وأقوال أصحابه وكتاني المسمى بالهسيج المبين في بيان أدلة مذهب المجتهدين كافل بذلك فاني جمعت فيه أدلة جميع المذاهب المستعملة والمندرسه قبل دخولي في حجة طريق القوم وروفي على عين الشرع التي يتفرع عنها أقوال جميع المجتهدين ومقدمهم وقد من الله تعالى على بطالة مسانيد الامام أبي حنيفة الثلاثة من نسخة صحيحة عليها أخطوط الحفاظ آخرهم

هذه الثلاثة على الإطلاق وقال أحمد نية الامامة شرط ومن دخل في فرض الوقت فاجتبت الجماعة فليس له أن يقطعها ويدخل الحافظ

مع الجماعة بالاتفاق فان نوى الدخول معهم من غير قطع للصلاة فلا شافعي قولان أصحهما انه يصح ٥٩ وهو المشهور عن مالك وأحمد وقال أبو

حنيفة لا يصح * (فصل) *
وما أذكره المسبوق مع الامام
فهو أول صلاته فعلا وحكما
عند الشافعي فبعد في الباقي
القنوت وقال أبو حنيفة ما
يدركه المأموم من صلاة الامام
أول صلاته في التشهدات
وأخر صلاته في القراءة وقال
مالك في المشهور عنه هو
آخرها وعن أحمد روايتان
* (فصل) * ومن دخل
المسجد فوجد امامه قد فرغ
من الصلاة فان كان المسجد
في غمر الناس كرمه أن
يستأنف فيه جماعة عند أبي
حنيفة ومالك والشافعي وقال
أحمد لا يكره إقامة الجماعة
بعد الجماعة بحال ومن صلى
منفردا ثم أدرك جماعة يصلون
استحب له أن يصلبهم معهم عند
الشافعي وهذا قال مالك إلا
في المغرب فان صلى جماعة ثم
أدرك جماعة أخرى فهل يعيد
الصلاة معهم الرجوع من
مذهب الشافعي نعم وهو قول
أحمد إلا في الصبح والعصر
وقال مالك من صلى في
جماعة لا يعيد ومن صلى
منفردا أعاد في الجماعة إلا
المغرب وقال الاوزاعي إلا
الصبح والمغرب وقال أبو حنيفة
لا يعيد الا الظهر والعشاء
وقال الحسن يعيد الا الصبح
والعصر وإذا أعاد ففرضه
لاولى على الرجوع من مذهب
الشافعي والثانية تطوع وهو
قول أبي حنيفة وأحمد وعن

الحافظ الدماطي فرأيت به لا يرى حديثا إلا عن خيار التابعين العدول الثقات الذين هم من خير القرون
بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأسود وعاقمة وعكرمة ومجاهد ومكحول والحسن البصري
وأضرابهم رضي الله عنهم أجمعين فكل الرواة الذين بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول ثقات
أعلام أخبار ليس فيهم كذاب ولا متهم بكذب ونأهيك يا نجي بعد الله من ارتضاهم الامام أبو حنيفة رضي الله
عنه لأن يأخذ عنهم أحكام دينه مع شدة تورعه وتحريزه وشدة ثقته على الامة الحميدة وقد بلغنا أنه سئل يوما عن
الأسود وعطاء وعقمة أيهم أفضل فقال والله ما نحن بأهل أن نذكرهم فكيف نفاضل بينهم على أنه ما من
راو من رواية المحدثين والمجتهدين كلهم الا وهو يقبل الجرح كما يقبل التعديل لو أضيف اليه ما عدا الصحابة
وكذا التابعون عند بعضهم لعدم العصمة أو الحفظ في بعضهم وانما كان العلماء رضي الله عنهم أمنا على
السريرة وقدموا الجرح أو التعديل على به مع قبول كل الرواة لما وصفت به إلا أخرجه الا وانما قدم
جهورهم التعديل على الجرح وقالوا الاصل العدل والجرح طارئ لا يذهب غالب أحاديث الشريعة كما
قالوا أيضا ان احسان الظن بجميع الرواة المستورين أولى وكما قالوا ان مجرد الكلام في شخص لا يسهل قط
مرويه فلا بد من الفحص عن حاله وقد خرج الشيخان الخلق كثير من تكلم الناس فيه ثم اثار الاثبات لادلة
الشرعية على نفهم الجوزا لاس فضل العمل به اذ كان في ذلك فضل كثير لادلة أفضل من تجربتهم كان في
تضعيفهم للاحاديث أيضا رخصة لادلة بتخفيف الامر بالعمل بها وان لم يقصر الحفظ ذلك فانهم لو لم يضعفوا شيئا
من الاحاديث وصححوها كلها كان العمل بها واجبا وعجز عن ذلك غالب الناس فاعلم ذلك قال الحافظ المزني
والحافظ الزبيدي رحمه الله تعالى ومن خرج لهم الشيخان مع كلام الناس فيه ثم جعفر بن سليمان الضبي
والخارث بن عبيد وأمين بن ثابت الحبشي وخالد بن مخلد والقسوطي وسويد بن سعيد والحدثاني ويونس بن أبي
اسحق السبيعي وأبو أويس لكن للشيخين شروط في الرواية عن تكلم الناس فيه منها أنهم لا يروون عنه الا ما
توبع عليه وظهرت شواهد وعلموا ان له أصلا فلا يروون عنه ما انفرد به أو خالفه فيه الثقات وذلك كحديث أبي
أويس الذي رواه مسلم في صحيحه مرفوعا يقول الله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدتي نصفين الحديث
مع انه لم ينفرد به بل رواه غيره من الثقات كذلك منهم الامام مالك وشعبة وابن عيينة رضي الله عنهم وصار
حديثه متابعه قال الحافظ الزبيدي والدماطي وهذه العلة قد راجحت على كثير من الحفاظ لاسيما من استدرك
على الصحيحين كابي عبد الله الحاكم فكثير ما يقول وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما مع
ان فيه هذه العلة اذ ليس كل حديث احتج روايته في الصحيح يكون صحيحا فلا يلزم من كون روايته محتجبه في
الصحيح ان يكون كل حديث وجدنا له يكون صحيحا على شرط ذلك الصحيح لاحتمال فقد شرط من شرط ذلك
الحفاظ كما قدمناه فان أحدا غير أصحاب ذلك الصحيح لم ياتهم هذه الشروط في الصحيح عنه انتهت * فقد بان
لأنه ليس لنا ترك حديث كل من تكلم الناس فيه بمجرد الكلام فربما يكون قد توبع عليه وظهرت
شواهد وكان له أصل وانما لنا ترك ما انفرد به وخالف فيه الثقات ولم يظهر له شواهد ولو اننا فتحنا باب الترك
لحديث كل راو تكلم بعض الناس فيه بمجرد الكلام لذهب معظم أحكام الشريعة كما مر واذا أدى الامر
الى مثل ذلك فالواجب على جميع اتباع المجتهدين احسان الظن بروايتهم جميع أدلة المذاهب الخالفة لاداهم فان
جميع ما رووه لم يخرج عن مرتبة الشريعة اللتين هما التخفيف والتشديد وقد قال الشيخ تاج الدين السبكي
في الطبقات الكبرى ما نصه ينبغي لك أيها المسترشد ان تسلك سبيل الادب مع جميع الائمة الماضية وان
لا تنظر الى كلام بعض الناس فيه ثم لا تبرهان واضح ثم ان قدرت على التأويل وتحسين الظن بحسب قدرتك
فافعل والا فاضرب صلحا عما ترى بينهم فانك يا نجي لم تخلق لمثل هذا وانما خلقت للاشغال بما بينك من أمر
دينك قال ولا يزال الطالب عندي نبلا حتى ينجس فيمجرى بين الائمة فتلقه الكافة وظلمة الوجه فانك
ثم اياك ان تصغي لما وقع بين أبي حنيفة وسفيان الثوري أو بين مالك وابن أبي ذئب أو بين أحمد بن صالح

الأوزاعي والسبكي انهم جميعا فرضه * (فصل) * واذا أحس الامام بداخل وهو راكع أو في التشهد الاخير فهل يستحب له انتظاره أم لا

للشافعي قولان أحدهما أنه يستحب وبه قال ٦٠ أجد وقال أبو حنيفة ومالك يكره وهو قول للشافعي وإذا أحدث الإمام فهل له أن يستخلف

قال أبو حنيفة ومالك وأجد
نعم وللشافعي قولان أحدهما
الجواز وإذا سلم الإمام وكان
في المأمومين مسـبوقون
فقدموا من يتم بهم الصلاة
يجز في الجمعة بالاتفاق وفي
غير الجمعة في مذهب
الشافعي اختلاف تصحيح
واضطراب نقل والأصح في
الرافعي والروضة المنع
والصحيح في شرح المهذب
للنووي الجواز وأمر باعتقاده
والعمل عليه ولو نوى المأموم
مفارقة الإمام من غير عذر لم
تبطل صلاته على الراجح من
مذهب الشافعي وبه قال
أجد وقال أبو حنيفة ومالك
تبطل * (فصل) * واتفقوا
على أنه إذا اتصلت الصفوف
ولم يكن بينهم طريق أو فتر
صح الائتمام واختلوا فيها
إذا كان بين الإمام والمأموم
نهر أو طريق فقال مالك
والشافعي يصح وقال أبو
حنيفة لا يصح ولو صلى في بيته
بصلاة الإمام في المسجد وهذا
حائل يمنع رتبة الصفوف
قال مالك والشافعي وأجد
لا يصح وقال أبو حنيفة في
المشهور عنه يصح * (فصل) *
واتفقوا على جواز اقتداء
المتنفل بالمفترض واختلوا
في اقتداء المفترض بالمتنفل
فقال أبو حنيفة ومالك وأجد
لا يجوز قالوا لا يصح في فرضا
خلاف من يصح في فرض آخر
وقال الشافعي يجوز

والشعبي وأبو بن أحمد بن حنبل والحارث المحاسب وهلم جرا إلى زمان الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ
تقي الدين بن الصلاح فانك ان فعلت ذلك خفت عليك الهلاك فان القوم أئمة أعلام ولا قوالهم محامل وبما
لم يفهمها غيرهم فليس لنا الا الترضى عنهم والسكوت عما جرى بينهم كما نسكت عما جرى بين الصحابة رضي الله
عنهم أجمعين قال وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول اذا بلغك أن أحدا من الأئمة شرد النكير على أحد
من أقرانه فانما ذلك خوف على أحدان يفهم من كلامه خلاف مراده لاسيما علم العقائد فان الكلام في ذلك
أشدد وقد اختلف أبو بن حنبل في دار السمعيل بن اسحق السراج وكان الحارث المحاسب ينام عنده وهو أصحابه
فلما صلاوا العشاء تذاكر وافي الطريق وبكروا فبكى أجد دمعهم فلما أصبح قال ما رأيت مثل هؤلاء القوم
ولا سمعت في علوم الحقائق شيئا يشبه كلام هذا الرجل ومع هذا فلا أرى لك يا سمعيل محبتهم خوفا عليك أن
تفهم عنهم غير مرادهم انتهى كلام ابن السبكي * فعلم ان كل دليل ورد مناقض الدليل آخر فليس هو بمناقض
حقيقة وانما هو محمول على حالين من وجوب ونسب وتحريم وكره أو أحدا الحديثين منسوخ لا بد من ذلك
اذا التناقض في كلام الشارع ممنوع كما مر ومن قال ان حديث من مس ذكره فليتوضأ يناقض حديث
هل هو الا بضعة منك فإحقق النظر لان حديث النقض عس الفرج خاص بابا كبار المؤمنين وحديث هل هو
البضعة منك خاص بالعوام كما سيأتي بسطه في توجيه كلام الأئمة ان شاء الله تعالى * فان قيل اذا قلتم بان أدلة
مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ليس فيها شيء ضعيف اسلامه الرواية بينه وبين رسول الله صلى الله عليه
وسلم من الصحابة والتابعين من الجرح فما جوابكم عن قول بعض الحفاظ عن شيء من أدلة الإمام أبي حنيفة بأنه
ضعيف * فالجواب يجب علينا جل ذلك جزمنا على الرواة النازلين عن الإمام في السند بعد دموته رضي الله عنه
اذا روى ذلك الحديث من طريق غير طريق الإمام اذ كل حديث وجدناه في مسانيد الإمام الثلاثة فهو صحيح
لانه لو لا صح عنه ما استدلل به ولا يقدح فيه وجود كذاب أو متهم بكذب مثلا في سنده النازل عن الإمام وكفانا
صححة الحديث استدلال بجهته به ثم يجب علينا العمل به ولو لم يروه غيره فتأمل هذه الدقيقة التي نهتكم عليها
فعلك لا تتجدها في كلام أحد من المحدثين وإياك أن تبادر إلى تضعيف شيء من أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة
الابعد أن تطالع مسانيد الثلاثة ولم تجد ذلك الحديث فيها ويحتمل أن يكون مراد القائل في شيء من أدلة
مذهب الإمام انه ضعيف أدلة مذهب أصحابه الذي ولدوه بعده وفهموه من كلامه لجهل هذا بحقيقة المذهب
اذ مذهب الإمام حقيقة وماتاله ولم يرجع عنه إلى أن مات لا ما فهم من كلامه كإسرائيل الفاضل وهذا
الجهل يقع فيه كثير من طلبة العلم فضلا عن غيرهم فيقولون عن مذهب أصحاب الإمام انه مذهب له مع أن ذلك
الإمام ليس له في تلك المسئلة كلام وقد عدوا مثل ذلك من قلة الورع في المنطق وسوء التصريف وقالوا من بركة
العلم وقوة الماء رفقه عز وكل قول إلى قائله على التعيين لينظر العلماء فيه ويكونوا على ثقة في عز والياء
بخلاف نحو قولهم قال بعض العلماء كذا فانه عز وناقض ونهم من العلماء من جعل الله تعالى على كلامه القبول
ومنهم من لم يجعل عليه قبول لا يطعن فيه الناس وهذا ناقد أثبت لك عن صححة أدلة مذهب الإمام الاعظم أبو
حنيفة رضي الله عنه وان جميع ما استدلل به لمذهبنا أخذناه عن خيار التابعين وأنه لا يتصور في سنده شخص
متهم بكذب أبدا وان قيل بضعف شيء من أدلة مذهبنا فذلك الضعف انما هو بالنظر للرواة النازلين عن سنده
بعد دموته وذلك لا يقدح فيما أخذناه الإمام عند كل من استصحب النظر في الرواة وهو صاعد إلى النبي صلى
الله عليه وسلم وكذلك تقول في أدلة مذهب أصحابه فلم يستدل أحد منهم بحديث ضعيف فرد لم يأت الامن طريقه
واحدة أبدا كما كتبهنا ذلك انما يستدل أحد منهم بحديث صحيح أو حسن أو ضعيف قد كثرت طرقه حتى ارتفع
لدرجة الحسن وذلك أمر لا يختص بأصحاب الإمام أبي حنيفة بل يشاركهم فيه جميع المذاهب كلها كما
اوضحه فترك يا أخي المتعصب على الإمام أبي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين وإياك وتقابل الجاهل
بأحواله وما كان عليه من الورع والزهد والاحتياط في الدين فتقول ان أدلة مذهبنا بالقبول فحقير

به في الغرض واختلقت الرواية عنهم في النفل والراجع من قول الشافعي صحة الافتداء ٦١ به في الجمعة والبالغ أولى بالامامة من الصبي بلا

خلاف والافتداء بالعبد
صحح في غير الجمعة من غير
كراهة وكره أبو حنيفة امامة
العبد وامامة الامعي صححة
بالاتفاق غير مكر وهه الا عند
ابن سيرين وهل هو أولى من
البصير نص الشافعي على انهما
سواء وقال أبو حنيفة البصير
أولى واختاره الشيرازي
من الشافعية وجاعة وتكره
امامة من لا يعرف أبوه عند
الثلاثة وقال أحمد لا تكره
* (فصل) * وامامة الفاسق
صححة عند أبي حنيفة وعند
الشافعي مع الكراهة وقال
مالك ان كان فسقه بغير تأويل
لا تصح امامته وبعد الصلاة
من صلي خلفه وان كان
بتأويل أعاد مادام في الوقت
وعن أحمد روايتان أشهرهما
لا تصح ولا تصح امامة المرأة
بالرجال في الفرائض بالاتفاق
واختلفوا في جواز امامتها
بهم في صلاة التراويح خاصة
فأجاز ذلك أحمد بشرط أن
تكون متأخرة ومنعه الباقر
* (فصل) * واختلفوا في
الاولى بالامامة هل هو الانقه
أو الاقرب فقال أبو حنيفة
ومالك والشافعي الاقرب الذي
يحسن الفتحة أولى وقال
أحمد الاقرب الذي يحسن
جميع القرآن ويعلم أحكام
الصلاة أولى واختلفوا في
صلاة الامي وهو الذي لا يحسن
الفتحة بانقارئي فقال أبو
حنيفة تبطل صلاته ما قال
مالك وأحمد تبطل صلاة القارئ وحده وقال الشافعي صلاة الاي بالجماعة صححة وفي صلاة القارئ قولان أحقهما

الخاصين وتتبع أدلته كما تتبعناها تعرف ان مذهبه رضى الله عنه من أصح المذاهب كبقية مذاهب المجتهدين
رضي الله عنهم أجمعين وان شئت ان يظهر لك صحة مذهبه كالشمس في الظهيرة ليس دونها أصحاب فاسلك طريق
أهل الله تعالى على الانحلاص في العلم والعمل حتى تقف على عين الشريعة التي قدمنا ذكرها في أوائل الكتاب
فهناك ترى جميع مذاهب العلماء وأتباعهم تتفرع منها وليس مذهب أولى بهم من مذهب ولا ترى من أقوال
المذاهب قولاً واحداً خارجاً عن الشريعة فرحم الله تعالى من لزم الادب مع الأئمة كلهم وأتباعهم فان الله تعالى
جعلهم قدوة للعباد في سائر اقطار الارض فانها كلها هدى من الله تعالى ونور وطريق الى دخول الجنة وعن
قريب يقدم عليهم في الآخرة من لزم الادب معهم وينظر ما يحصل له من الفرح والسرور حين يأخذون
بيده ويستغفون فيه ضد ما يحصل لمن أساء معهم الادب والحمد لله رب العالمين

* (فصل) * في بيان ضعف قول من قال ان مذهب الامام أبي حنيفة أقل المذاهب احتياطاً في الدين (اعلم)
يا أخي ان هذا قول متعصب على الامام رضى الله عنه وليس عند صاحبه ذوق في العلم فاني بحمد الله تتبعت
مذهبه فوجدته في غاية الاحتياط والورع لان الكلام صفة المتكلم وقد أجمع السلف والخلف على كثرة
ورع الامام وكثرة احتياطه في الدين وخوفه من الله تعالى فلا ينشأ عنه من الاقوال الا ما كان على شاكاة
حاله على انه مامن امام الاوقد شد في شئ وترك التشديد في شئ آخر توسعة للامة كما يعرف ذلك من سبب مذهبهم
كلها مثل ما سببنا ههنا فبقدر وجود قوة الاحتياط في شئ من مذهب الامام أبي حنيفة رضى الله عنه فلا خصوصية
له في ذلك فامتن يا أخي ما قلته لك في جميع أبواب الفقه من باب الطهارة الى آخر الابواب تعرف صدق قول
لا سيما في الاموال والابضاع فانه ان احتاط امام للمشتري قل احتياطه للبايع وان احتاط امام لوقوع الطلاق
من الزوج قل احتياطه لمن يتزوجها بعده وبالعكس فقد لا يكون الطلاق وقع بذلك اللفظ الذي قاله الخالف
وقس على ذلك سائر مسائل الخلاف ثم انما سماه هذا المعترض قلة احتياط من الامام أبي حنيفة رضى الله عنه
ليس هو بقلة احتياط وانما هو تيسير وتسهيل على الامة تبعاً لما بلغه عن الشارع صلى الله عليه وسلم فانه كان
يقول يسروا ولا تعسروا يعني في كل شئ لم تصرح به شرعي ولا في كل شئ صرح به الشريعة ليس فيه تضيق
ولا مشقة على أحد أبداً فراجع الامر في مثل ذلك الى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد تبعاً لما ورد عن الشارع
سواء وقد كان طلحة بن مصرف والد وسفيان الثوري وغيرهم يكرهون لفظ الاختلاف بين العلماء
ويقولون لا تقولوا اختلاف العلماء وقولوا توسعة العلماء وقد قال تعالى أن أقبسوا والدين ولا تتفرقوا فيه
اه فيجب على كل مسلم ان لا يعنهض على قول مجتهد خفف أو شد فانه ما خرج عن قواعد الدين ولا عن
مرتبتي الميزان السابقة الجامعة لجميع أقوال المجتهدين وأتباعهم وكذلك يجب عليه الاعتقاد الجازم بأن ذلك
الامام الذي خفف أو شد على هدى من ربه في ذلك حتى يبين الله تعالى عليه بالوقوف على عين الشريعة المطهرة
التي يتفرع منها كل قول من أقوال علماء الشريعة وقد أجمع أهل الكشف على ان الدائر مع رفع الحرج عن
الامة أولى من الدائر مع الحرج عليهم لان رفع الحرج هو الحال الذي ينتهي امر الخلاق اليه في الجنة فينبوون
منها حيث شاؤوا التحجير فيها على أحد عكس الحال في الدنيا والحمد لله رب العالمين

* (فصل) * في بيان ذكر بعض من أطنب في الثناء على الامام أبي حنيفة من بين الأئمة على الخصوص وبيان
توسعته على الامة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته وغير ذلك * روى الامام أبو جعفر
الشيرازي عن شقيق الباغي انه كان يقول كان الامام أبو حنيفة من أروع الناس وأعلم الناس وأعبد
الناس وأكرم الناس وأكثرهم احتياطاً في الدين وأبعدهم عن القول بالرأى في دين الله عز وجل وكان
لا يضع مسألة في العلم حتى يجمع أصحابها ويعقد عليها اجلاساً فإذا اتفق أصحابه كلهم على مولفها للشريعة
قال لابي يوسف او غيره ههنا في الباب الفلاني اه وقد مر ذلك في الفصول السابقة فانظر يا أخي شدة ورع
هذا الامام وخوفه من الله ان يزبد في شرعه ما لم تقبله شريعة نبيه صلى الله عليه وسلم وروى أيضاً بسنده الى

مالك وأحمد تبطل صلاة القارئ وحده وقال الشافعي صلاة الاي بالجماعة صححة وفي صلاة القارئ قولان أحقهما

محدث بالاتفاق فان لم يعلم بحاله صحته - لانه ٦٢ في غير الجمعة عند الشافعي وأحمد وأما في الجمعة فان تم العدد بغيره صحته - لانه من خلفه

على الرجوع من مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد تبطل صلاة من خاف الحدث بكل حال وقال مالك ان كان الامام ناسيا بحدث نفسه فصلا من خلفه صحيحة أو عالميا بطلت * (فصل) * تصح صلاة القائم خلف القائم - عند أبي حنيفة والشافعي وعن مالك روايتان وقال أحمد يصلون خلفه قعودا ويجوز للراكع والساجدان يأتيا بالمومني الى الركوع والسجود عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك لا يجوز * (فصل) * قال مالك والشافعي وأحمد ينبغي للامام ان يقوم بعد الفراغ من الإقامة - حتى تعدل الصفوف وقال أبو حنيفة اذا قال المؤذن في الإقامة حتى على الصلاة قام وتبعه من خلفه فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام واحرم فاذا أتم الإقامة أخذ الامام في القراءة * (فصل) * ويقف الرجل الواحد عن يمين الامام فلو وقف عن يساره ولم يكن عن يمينه آخر لم تبطل صلاته عند الثلاثة وقال أحمد تبطل وحكي عن ابن المسيب انه قال يقف المأموم عن يسار الامام وقال التيمي يقف خلفه الى ان يرجع فاذا جاء آخر والوقف عن يمينه اذا ركع فان حضر رجلان صفاه خلفه بالاتفاق

ابراهيم بن عكرمة الخزازي رحمه الله تعالى انه كان يقول ما رأيت في عصرى كله عالما أو رجلا ولا أعبد ولا أعلم من الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وروى الشيرازي أيضا عن عبد الله بن المبارك قال دخلت الكوفة فسألت علماءها وقلت من أعلم الناس في بلادكم هذه فقالوا كلهم الامام أبو حنيفة - فقالت لهم من أروع الناس فقالوا كلهم الامام أبو حنيفة فقالت لهم من أزهى الناس فقالوا كلهم الامام أبو حنيفة فقالت لهم من أعبد الناس وأكثروا اشتغالا للعلم فقالوا كلهم الامام أبو حنيفة - ففأسألتهم عن خلق من الاخلاق الحسنة الا وقالوا كلهم لانعلم أحد التحق بذلك غير الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وكان شقيق البلخي يمدح أبا حنيفة ويثنى عليه كثيرا ويقول على رؤس الاشهاد في الملا العظمين من مثل الامام أبي حنيفة - في الورع كان اذا اشترى أحد منه ثوبا أو خايط ثمنه على الغلة ثم رده عليه يعطى صاحب الثوب جميع الغلة التي عنده ويقول قد اختلطت دراهمك بدراهمي فخذها كلها واسمحتك يا أخي دنيا وأخرى وهذا ورع لم يبلغنا وقوعه من غيره رضي الله عنه وروى أبو جعفر الشيرازي أيضا ان الامام أبا حنيفة - وكل وكبلا في بيع ثياب من خز وكان فيها ثوب معيب فقال للوكيل لا تبع هذا الثوب حتى تبين عيبه فباعه ونسى ان يبين عيبه وخايط ثمنه على ثمن بقية الثياب فلما أخبره الوكيل بذلك تصدق بثمن الثياب كلها على الفقراء والمساكين ومحاويع أهل الذمة قال ورع ويناعن شقيق البلخي أن الامام أبا حنيفة رضي الله عنه كان لا يجلس في ظل جدار غريمه ويقول ان لي عنده قرض أو كل قرض جرت عافه وروى جلاله في ظل جداره انتفاع على ظل جداره * ومن دقيق ورعه رضي الله عنه أن أبا جعفر المنصور الخليفة لما منع الامام ان يقف سألته ابنته في الليل عن الدم الخارج من لحم الاسنان هل ينقض الوضوء فقال لها سلى عمل جدار عن ذلك بكرة الفهار فان ما مني منه في الغتيا ولم أكن ممن يخون امامه بالغيب انتهى فانظر يا أخي الى شدة مراقبته لله عز وجل وكان هذا المنع للامام رضي الله عنه قبل اجتماعه ومعرفة بتمام الامام في العلم * وروى أبو نعيم وغيره عن الامام أبي حنيفة رضي الله عنه انه صلى الصبح بوضوء العشاء أكثر من خمسين سنة ولم يكن يضع جنبه على الارض في الليل أبدا وانما كان ينام لحظة بعد صلاة الظهر وهو جالس ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استعينوا على قيام الليل بالقبول يعني النوم بعد الظهر وروى الثقات عنه انه رضي الله عنه ضرب وحبس ليلي القضاء فصبر على ذلك ولم يل وكان سبب اكرامه على القضاء انه لما مات القاضي الذي كان في عصره فتمت الخليفة في بلاده عن أحد يكون مكان القاضي الذي مات فلم يجدوا أحدا يصلح لذلك غير الامام لكثرة علمه ورعه وعفته وخوفه من الله تعالى وقبل انه مات في السجن وبلغ الامام أبا حنيفة انهم قالوا الخليفة قد قتلنا العلماء فجاؤنا أحدا دفعه ولا أروع من الامام أبي حنيفة ويلي سفيان الثوري وصلة بن أشيم وشريك فقال الامام أبو حنيفة أنا نحن اكرم تخميننا أنا فأضرب وأحبس ولا ألي وأما سفيان فيهرب وأما صلة بن أشيم فيتخامق ويتخاص وأما شريك فيقع فكان الامر كما قال الامام فان سفيان لبس ثياب الفتيان وأخذ يبيده عصا وخرج الى بلاد اليمن فلم يعرفه أحد حين خرج وأما شريك فتولى وأما صلة فدخل على الخليفة وقال له كم عندك من الخير والبرادين وايش طبخت اليوم فقال الخليفة أخرجوه عنى هذا المجنون * قال الشيرازي وبلغنا عن الامام أبي حنيفة وسفیان واصله انهم هجروا شريكا حتى ماتوا وقالوا كان يمكنه عمل الحيلة ويتخلص من هذه الورطة فلم يفعل رضي الله عنهم أجمعين * وأما توسعة الامام رضي الله عنه على الامة فكثيرة ان تتبع أقواله وسيأتي غالبها في توجيه أقوال الائمة ان شاء الله تعالى فن ذلك قوله رضي الله عنه بصحة الطهارة من ماء الحمامات المسخنة بالسرحين وعظام الميتة - فانه في غاية التوسعة على الامة عكس من قال بمنع الطهارة من ذلك المساء ومنع أكل الخبز الخبز بالنجاسة وان كان كل من المذهبين يرجع الى مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد ومن ذلك قوله رضي الله عنه بطهارة الفخار الذي خلط بالنجاسة وقوله ان النار تطهر ذلك فان ذلك في غاية التوسعة على الامة فلو لا هذا القول ما كان يجوز لنا استعمال شيء من الازيار والاباريق

الاول ثم الصبيان خلفهم ومن اصحابه من قال يقف بين كل رجلين صبي ليعلم بينهما الصلاة وهو قول ٦٣ مالك ولو حضر نساء وقفن خلف الصبيان

ولو وقفت امرأة في الصف الاول بين الرجال لم تبطل صلاة واحد منهم بالاتفاق وحكى عن أبي حنيفة انه قال تبطل صلاة من على يمينها وشمالها ومن خلفها ولا تبطل صلاتها * (فصل) * ومن وقف من المتقدمين خلف الصف منفردا أجزأته صلاته عند الثلاثة مع الكراهة وقال أحمد تبطل صلاته ان ركع الامام وهو وحده وقال النخعي لا صلاة لمن صلى خلف الصف وحده * (فصل) * اذا تقدم المأموم على امامه في الموقف بطلت صلاته عند أبي حنيفة وأحمد وقال مالك صلاته صحيحة وللشافعي قولان الجديد الراجح منهما البطلان وارتفع المأموم على امامه وعكسه مكروه بالاتفاق اللاحج فيستحب عند الشافعي * (فصل) * واذا كانت الجماعة في المسجد فلا اعتبار بالمشاركة ولا باتصال الصفوف عند الشافعي وانما يعتبر العلم بصلاة الامام وان خرجت الجماعة عن المسجد فان كان الامام في موضع آخر فان اتصلت الصفوف بمن في المسجد فالصلاة صحيحة وان كان بين الصفين فصل قريب وهو ثلثمائة ذراع فسادونها وعلوا بصلاة الامام فالرجح ان صلاتهم صحيحة وقال مالك اذا صلى في داره بصلاة الامام وهو في المسجد وكان يسمع

والشفق والزبادى والغل والكيزان والطواجن والخواجي ورماد النخاسة الذي يبنى به وقد بلغنا ان جميع ما ذكر لا بد من خلطه بالسرجين ليمتسكه بل رأينا ذلك وشاهدناه من صانع الفخار والشفق ولولا تقليد الناس للامام أبي حنيفة رضى الله عنه في قوله يحل استعمال الفخار المذكور لتكدر عيش الناس وضاعت مصالحهم وقد استنبط لقوله رضى الله عنه في ذلك دليل الا وهو ما ورد من تطهير عصاة المسلمين بالنار ثم بعد ذلك يدخلون الجنة لان من شأن الجنة ان لا يدخلها الا الطاهرون من الدنس الظاهر والباطن فكما كانت النار مطهرة من الذنوب المعنوية فكذلك تكون مطهرة من الامور المحسوسة كالسرجين الذي يعجن به الفخار * (فان قلت) * فما تقولون فيما كان نجسا من أصل خلقته كعظام الخنزير وبقيصة أجزائه اذا أحرقت عند من يقول بنجاسته من أصل الخلقة ذاتا وصفة * (فالجواب) * مثل ذلك لا ينبغي اضافته الى الامام أبي حنيفة لانه نظير اجسام الكفار فلا يطهره احراقه بالنار كإسمائيل بسطة في توجيحه أقوال العلماء ان شاء الله تعالى فعلم انه يجب على كل مكاف أن يشكر الله تعالى على ايجاده مثل الامام أبي حنيفة رضى الله عنه في الدنيا ليسوع على الناس تبعال تيسير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وجميع ما سكت الشرع عنه ولم يتعرض فيه لامر ولا نهى فهو عافية وتوسعة على الأمة فليس لاحد ان يحجره عليهم ثم ان وقع من عالم تحجير في مثل ذلك كان على سبيل التنزه والتورع كنهى النبي صلى الله عليه وسلم أهل بيته عن لبس الحرير مع قوله صلى الله عليه وسلم يحله لانا ثدون الرجال والعلماء أمناء الشارع على شريعته من بعده فلا اعتراض عليهم فيما بينوه للفقهاء واستنبطوه من الشريعة لاسيما الامام أبو حنيفة رضى الله عنه فلا ينبغي لاحد الاعتراض عليه لكونه من أجل الأئمة وأقدمهم تدويرا لذهب وأقربهم سند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشاهد الفعل أكبر اتباعين من الأئمة رضى الله عنهم أجمعين وكيف يليق بأئمتنا الاعتراض على امام عظيم أجمع الناس على جلالته وعلمه وورعه وزهده وعفته وعبادته وكثرة مراقبته لله عز وجل وخوفه منه طول عمره هذا والله الاعشى في البصيرة لان جميع ما وسع به علينا انما هو من توسعة الشارع ثم بتقدير عدم تصريح الشريعة بذلك فهو من باب اجتهاده ونور قلبه وامام عظيم توسع علينا باجتهاده مع شدورعه واحتياطه في دينه وشدة احتياجه انما الى ما وسع به علينا كيف يسوغ لمسلم عاقل أن يعترض عليه مع شدة احتياجه هو الى ما وسع به الامام عليه ايل او نهارا فاعلم ذلك وتأمله فانه نفيس واياك أن تخوض مع الخاضعين في اعراض الأئمة بغير علم فنحسر في الدنيا والاخرة فان الامام رضى الله عنه كان متقيدا بالكتاب والسنة متبرئا من الرأي كما قدمناه لك بعدة مواضع من هذا الكتاب ومن فتن مذهب رضى الله عنه وجده من أكثر المذاهب احتياط في الدين ومن قال غير ذلك فهو من جملة الجاهلين المتعصبين المنكرين على أئمة الهدى بفهمه السقيم وحائى ذلك الامام الاعظم من مثل ذلك جاشاهل هو امام عظيم متبع الى انقراض المذاهب كلها كما أخبرني به بعض أهل المكشف الصحيح وأتباعه ان يزوالا في ازدياد كليات اقارب الزمان في مبادئ اعتقادي أقواله وأقوال أتباعه وقد قدمنا قول امامنا الشافعي رضى الله عنه الناس كلهم عيال في الفقه على أبي حنيفة رضى الله عنه وقد ضرب بعض أتباعه وحبس ليعاقبه من الأئمة فلم يفعل له اذ كان والله سدى ولا عبرة بكلام بعض المتعصبين في حق الامام ولا بقولهم ان من جملة أهل الرأي بل كلام من يطعن في هذا الامام عند المحققين يشبه الهذيان ولو أن هذا الذي طعن في الامام كان له قدم في معرفة منازع المجتهدين ودقة استنباطهم لقدم الامام بأحنيفة في ذلك على غالب المجتهدين لخضاع مدركه رضى الله عنه * واعلم يا أخى اننى ما سكت لك الكلام على مناقب الامام أبي حنيفة أكثر من غيره الا رحمة بالمتورين في دينهم من بعض طائفة المذاهب المخالفة له فانهم ربما وقعوا في تضعيف شئ من أقواله لخفاء مدركه عليهم بخلاف غيره من الأئمة فان وجوه استنباطهم من الكتاب والسنة ظاهرة اغالب طلبه العلم الذين لهم قدم في الفهم ومعرفة المدارك والاذيان لك تبرى الأئمة كلهم من الرأي فاعمل بكل ما تجده من كلام الأئمة فانتسرح صدره ولو لم تعرف مدركه فانه لا يخرج عن إحدى مرتبتي الميزان

التكبير مع الاقعة اذ في صلاة الجمعة فانه لا يصح الا في الجامع ورحله المتصلة به وقال أبو حنيفة يصح الاقتداء في الجمعة وغيرها وقال مالك

جـ واز القصر في السفر
واختلفوا هل هو رخصة أو
عزيمة فقال أبو حنيفة هو
عزيمة وشدد فيه وقال مالك
والشافعي وأحمد هو رخصة
في السفر الجائر وحكى عن
داود انه لا يجوز الا في سفر
واجب وعنه أيضا انه يختص
بالخوف ولا يجوز القصر في
سفر المعصية ولا الترخص
برخص السفر بحال عند
مالك والشافعي وأحمد وقال
أبو حنيفة يجوز ذلك
* (فصل) * ولا يجوز القصر
الا في مسيرة مرحلتين يسير
الا يقال وذلك يوم أو يوم
وليلة ستة عشر فرسخا أو بعد
برد عند الشافعي ومالك
وأحمد وقال أبو حنيفة
لا تقصر في أقل من ثلاث
مراحل أربعة وعشرون
فرسخا وقال الأوزاعي تقصر
في مسيرة يوم وقال داود
يجوز القصر في طويل السفر
وقصيره وإذا كان السفر مسيرة
ثلاثة أيام فالقصر فيه أفضل
بالإتفاق فان أتم جاز عند
الثلاثة وقال أبو حنيفة
لا يجوز وهو قول بعض
أصحاب مالك * (فصل) *
ولا يجوز القصر الا بعد مفارقة
بنيان البلد عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد وعن مالك
روايتان أحدهما انه يفارق
بنيان بلده ولا يحاذيه عن يمينه
ولا عن يساره منه شيء والثانية
ان يكون من المصر على ثلاثة

ولا يخلو أن تكون أنت من أهل مرتبة منهما وإياك والتوقف عن العمل بكلام أحد من الأئمة المجتهدين
رضي الله عنهم فانهم ما وضعوا قولاً من أقوالهم الا بعد المبالغة في الاحتياط لانفسهم وللامم ولا تفرق بين أئمة
المذاهب بالجهل والتعصب فان من فرق بين الأئمة كانه فرق بين الرسل كما مر بيانه في الفصول قبله وان تفاوت
المقام فان العلماء ورثة الرسل وعلى مدرجتهم سلكوا في مذاهمم وكل من اتسع نظره وأشرف على عين
الشريعة الاولى وعرف منازل أقوال الأئمة ورآهم كلهم يغتفون أقوالهمم من عين الشريعة لم يبق عنده
توقف في العمل بقول امام منهمم كأننا من كان بشرطه السابق في الميزان وقد تحققنا بذلك والله الجـ مدفليس
عندى توقف في العمل برخصة قالها امام اذا حصل شرطها أبداً ولم يصل الى هذا المقام من طريق
الكشف وجب عليه اعتقاد ذلك في الأئمة من طريق الاعيان والتسليم ومن فهم ما ذكرناه من هذا البيان
العظيم لم يبق له عذر في التخلف عن اعتقاد ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهمم أبداً ويقال لكل من
توقف عن ذلك الاعتقاد ان هؤلاء الأئمة الذين توقف عن العمل بكلامهم كانوا أعلم منك وأورع بيقين في
جميع ما دونوه في كتبهمم لا تبعاهمهمم وان ادعيت انك أعلم منهمم نسبك الناس الى الجنون أو الكذب جحداً
وعناداً وقد أفتى علماء سلفك بذلك الاقوال التي نراها أنت ضعيفة ودانوا الله تعالى بها حتى ماتوا فلا يدح
في علمهم وورعهم جهل مثلك بمنزلةهم وخفاء مداركهمم ومعلوم بل مشاهد أن كل عالم لا يضع في مؤلفه عادة
الاماتع في تحريره ورتبه بميزان الأدلة وقواعد الشريعة وحرره تحريراً الذهب والجوهر فاياك أن
تنقبض نفسك من العمل بقول من أقوالهمم اذا لم تعرف منزعه فانك عاني بالنسبة اليهمم والعلماء ليس من
مرتبة الانكار على العلماء لانه جاهل بل اعلم يا أخي بجميع أقوال العلماء ولو مروحة أو رخصة بشرطها
المعروف بين العلماء وشا كل بعضك بعضاً وتفس نفسك فرجاً رأيتنا تقع في الكثرة من غل وحسد وكبر
ومكر واستنزاع بالناس وغيبة فيهم وأكل حرام فضلا عن الشبهات وغير ذلك من الكثر فضلا عن الصغائر
والمكرهات ومن يقع في مثل ذلك فابعدوا الورع وصدقه فيه حتى يتورع عن العمل بقول مجتهد
لا يعرف دليله ما هو ذا والله الا جهل أو جبهة جاهلية كيف يقع فيما عرف دليله لا تحريمه من الكتاب والسنة
واجتماع الامم ويتورع عابراً من كلام أئمة الهدى فليتنا يا أخي نراك تتكدر من وقوعك في هذه الكثرة كما
نراك تتكدر من تقليد غير امامك أو من أمرك بالانتقال من مذهبك الى غيره ويأيت ذنوبك كلها مثل
ذنوب انتقالتك من مذهب الى مذهب أو مثل عملك بقول امام لم تعرف دليله أو عمل بقول ضعيف فاعتقادك
يا أخي الصحة في كلام أئمة الهدى واجب عليك مادام لم ينكشف لك الحجاب ولم تقف على عين الشريعة الاولى
التي تفرع منها قول كل عالم كما تقدم بيانه في فصل الامثلة المحسوسة وكل من نظر بعين الانصاف وصحة الاعتقاد
وجد جميع مذاهب الأئمة كأنها نسجت من الكتان والسنة سداها ولجنتها منهما والحمد لله رب العالمين
* (فصل) * قال المحققون ان للعلماء وضع الاحكام حيث شاؤوا بالاجتهاد بحكم الارشاد لرسول الله صلى الله عليه وسلم الى الله
عليه وسلم فكأن للشارع صلى الله عليه وسلم أن يبيح ما شاء لقوم ويحرمه على قوم آخرين فكذلك للعلماء
أن يفعلوا مثل ذلك فيمنعوا الصلاة أو البيوع أو غيرهمم ما في باب ويصححوا ذلك في باب آخر مع اتحاد
التعليل في البابين نظير ذلك قولهم بوجوب الغسل على النفساء لكون الولد منها منعقد او عدم قولهم بوجوبه
اذا ألفت المرأة أو جـ لا نقط مع أن اليد أو الـ جل منى منعقد بلا شك فن اعترض عليهم في ذلك قلنا
له ان العلماء تابعون للشارع في ذلك بدليل ما نقله في النفاة من الخصائص النبوية من أنه صلى الله عليه وسلم
أوجب على نفسه ما أباحه لامت وحرم عليهم ما أباحه لنفسه باذن من ربه عز وجل اذا العلماء أمثالوه صلى الله
عليه وسلم على شريعته من بعده فلا ينبغي لاحد أن يعترض عليهم اذا تناقض كلامهم في أبواب الفقه مع اتحاد
العلل والحمد لله رب العالمين
* (فصل) * في بيان بعض ما طاعت عليه من كتب الشريعة قبل وضعي هذه الميزان الشريعة انتقدى بي

وهن مجاهداته قال اذا خرج ثم ارام بقصر حتى يدخل الليل وان خرج لبلالا بقصر حتى يدخل النهار ٦٥ * (فصل) * واذا اقتدى المسافر بمقيم

في جزء من صلاته لزمه الاتمام خلافا لما لاك حيث قال اذا أدرك من صلاة المقيم قدر ركعة لزمه الاتمام والا فلا وقال اسحق بن راهويه يجوز للمسافر القصر خاف المقيم ومن صلى الجمعة فاقته به مسافر ينوي الظاهر قصر الزم الاتمام لان صلاة الجمعة صلاة مقيم هذا هو الرابع من مذهب الشافعي * (فصل) * والملاح اذا سافر في سفينة فيها أهله وماله فقد نص الشافعي على أنه القصر وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وقال أحمد لا يقصر وكذلك المكارى الذى يسافر دائما قال أحمد لا يترخص والثلاثة على أنه يترخص فيقصر ويقطع * (فصل) * ولا يكره لمن يقصر التقليل في السفر عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وجاهل العلماء سواء الرواتب وغيرهما لم يرد لك جماعة منهم ابن عمر ثبت ذلك عنه في الصحيحين وأنه أنكر ذلك على من رآه يفعل * (فصل) * لو نوى المسافر إقامة أربعة أيام غير يومى الدخول والخروج صار مقيما عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة اذا نوى إقامة خمسة عشر يوما صار مقيما وان نوى أقل فلا وعنه ابن عباس تسعة عشر يوما وعنه أحمد رواية أنه ان نوى إقامة

يا أخى في ذلك ان طالبت الاحاطة بها واذ العزم قد يتخلف عن صاحبه ويحجب عنه بخلاف الذوق ولعل قائل يقول من أين اطالع صاحب هذه الميزان على جميع مادونه المحدثون من الاحاديث والفقهاء من المذاهب في سائر أقطار الارض حتى قد رآه يردّها كلها الى مرتبة تخفيف وتشديد فاذا اطالع على الكتب التى طالعها وحفظها وشرحها على مشايخ الاسلام من الشريعة فرجها على ما سألنى واقتهى بي في مطالعة هذه الكتب التى أذكرها ان شاء الله تعالى وكما ارجع الى ثلاثة أقسام حفظ متون وشرح لها ومطالعة لنفسى مع مراجعة العلماء في المشكلات منها * (القسم الاول) * في ذكر الكتب التى حفظها عن ظهر قلب وعرضتها على العلماء فن ذلك كتاب المنهاج للنووى وكتاب الروض لابن المقرئ ومختصر الروضة الى باب القضاء على الغائب وكتاب جميع الجوامع في أصول الفقه والدين وكتاب ألفية ابن مالك في النحو وكتاب تلخيص المفتاح في المعاني والبيان وكتاب ألفية العراقي في علم الحديث وكتاب التوضيح في النحو لابن هشام وكتاب الشاطبية في علم القراءات وغير ذلك من المختصرات * (القسم الثاني) * ما شرعته على العلماء فقد رأت بحمد الله شروح جميع هذه الكتب على العلماء رضى الله عنهم مرارا قراءت وتعميق حسب طاقتي ومريت بقراءات شرح المنهاج للشيخ جلال الدين المحلى على الاشياخ مع تصحيح ابن قاضي بحول مع مطالعة شروحه الموجودة في مصر عشرات فقرات شرح الروض على مؤلفه سيدنا مولانا شيخ الاسلام زكريا كاملا وقراءت عليه شرح المنهاج له أيضا وشرح البهجة الكبير وشرح الفخرير وشرح التنقيح وشرح رسالة القشيري وشرح آداب البحث وآداب القضاء وشرح البخارى للمؤلف وشرح الشيخ شمس الدين الجوزي وكتاب القوت للادري والقطعة والتكملة للزركشى وقطعة السبكي على المنهاج وكتاب التوشيح لولده وشرح ابن الملقن على المنهاج والتنبية وشرح ابن قاضي شعبة الكبير والصغير وقراءت شرح الروض على الشيخ شهاب الدين الرملى وكنت أكتب على كل درس منها زوائد شرح الروض وزوائد الخادم وزوائد المهمات وزوائد شرح المذهب وغير ذلك حتى كان الشيخ يتعجب من سرعة مطالعتي لهذه الكتب ويقول لولا كتابته لزد وائده هذه الكتب لما كنت أظن أنك طالعت كتابا واحدا من هذه الكتب ولما قرأت شرح لروض على مؤلفه شيخ الاسلام زكريا كنت أطلع عليه جميع المواد التى تبسرت لي زمن القراءة وتحرير جميع عباراته من أصولها كلها حتى أحطت علما بأصول الكتاب التى أستند منها فى الشرح كالمهمات والخادم وشرح المذهب والقطعة والتكملة وشرح ابن قاضي شعبة والرافعي الكبير واليسيط والوسيط والوجيز وفتاوى القفال وفتاوى القاضى حسين وفتاوى ابن الصلاح وفتاوى الغزالي وغير ذلك وكنت أنبه الشيخ على كل عبارة عقلها مع اسقاط شئ منها أو أطلعته على اثنتي عشرة مسألة ذكرناهم زيادة الروض على الروضة والحال أنهم اذكروا في الروضة في غير أبوابها أو ألحقها الشيخ بشرحه وأطلعته على مواضع كثيرة ذكرناهم من أبحاث الزركشى وغيره في الخادم والحال أنهم ان أقوال الاحبيبات فأصلها في الشرح وقراءت شروح ألفية ابن مالك كابن المصنف والاعمى والبصير وابن ام قاسم والمكودي وابن عقيل والاشموني مرارا على الشيخ شهاب الدين الحسامي وغيره وقراءت عليه شرح التوضيح للشيخ خالد وكتاب المغنى وجواشه وغير ذلك وقراءت شرح ألفية العراقي مرارا فقرأت شرحها للمؤلف على الشيخ شهاب الدين الرملى وشرحها للسخاوى على الشيخ أمين الدين الامام بجامع الغمري ثم اختصرته وقراءت شرحها للجلال السيوطي وشرحها للشيخ زكريا عليه مرة واحدة وكذلك علوم الحديث لابن الصلاح ومختصر النووى وقراءت شرح جميع الجوامع للشيخ جلال الدين المحلى وحاشيته لابن أبي شريف على الشيخ نور الدين المحلى وكنت أقرأ الحاشية والشرح عليه على ظهر قلمي اذ انسبت الكراس في البيت والشيخ نور الدين ماسك الحاشية وكان يتعجب من سرعة حفظي لذلك وحسن مطالعتي وقراءت البصير وحاشيته على الشيخ عبدالحق السنباطي وقراءت المطول ومختصره على الشيخ العلامة ملا على الجبجي بباب القراءة وحواشيه وقراءت شرح

وقت فلاشافي أقوال أرجحها أنه يقهر ٦٦ ثمانية عشر يوما والثاني أربعة والثالث أبدا وهو مذهب أبي حنيفة (فصل) ومن فائتة صلاة

في الحضر فقضاها في السفر
قضاها تامة وقال ابن المنذر
ولأعرف فيه خلافا لاشيا
يكنى عن الحسن البصري
قال المسـ يظهرى ويكنى
عن المزني في مسائله المعبرة
انه يقهر وان فائتة صلاة
في السفر فقضاها في الحضر
فلاشافي قولان أحقهما
الانعام وهو قول أحمد
والثاني القصور وهو قول أبي
حنيفة ومالك (فصل) *
ويجوز الجمع بين الظاهر
والعصر وبين المغرب
والعشاء تفديما وتأخيرا
بعدن السفر عند مالك
والشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة لا يجوز الجمع بين
الصلاتين بعد السفر بحال
(فصل) * ويجوز الجمع
بعدن المغرب بين الظاهر
والعصر تفديما وفي وقت الاول
منهما عند الشافعي وقال
أبو حنيفة وأصحابه لا يجوز
ذلك مطلقا وقال مالك وأحمد
يجوز بين المغرب والعشاء
لا بين الظاهر والعصر سواء
قوى المطر أو ضعف اذابل
الثوب وهذه الرخصة تختص
بمن يصلي جماعة بمسجد بقصد
من بعد يتأذى بالمطر في
طريقه فاما من هو بالمسجد
أو يصلي في بيته جماعة أو
يمشي الى المسجد في كن
أو كان المسجد في باب داره
ففيه خلاف عند الشافعي
وأحمد والاصح في ذلك عدم

الشاطبية للسخاوي ولابن القاصح وغيرهما على الشيخ نور الدين الجارحي وغيره وقرأت من كتب النفسير
ومواها نفسير الامام البغوي على شيخ الاسلام الشيخ شهاب الدين الشيشيني الحنبلي وقرأت الكشاف
وحواشيه ونفسير البضاوي وحاشيته للشيخ جلال الدين السيوطي على شيخ الاسلام ذكر بامرة واحدة وكنت
أطالع على ذلك تفسير ابن زهرة وتفسير ابن عادل وتفسير الكواشي وتفسير الواحدى الثلاثة وتفسير الشيخ
عبد العزيز الدبريني الثلاثة وتفسير الثعالبي وتفسير الجلال السيوطي المسمى بالدر المنثور وغير ذلك ونسأمن
قراءتي الحاشية التي وضعها شيخ الاسلام المذكور على تفسير البضاوي وقرأت شرح البخاري للشيخ شهاب
الدين القسطلاني على مؤلفه المذكور وكنت أطالع عليه تفسير القرآن العظيم لأجل ما في البخاري من
الآيات لا عرف مقالات المفسرين فيها وأطالع عليه أيضا شرح البخاري للمافظ ابن حجر وشرحه للكرمانى
وشرحه للعيني وشرحه للبرماوى وغير ذلك وقرأت عليه شرح مسلم للإمام النووي وشرحه للقاضي عياض
والقطعة التي شرحها الشيخ شهاب الدين المذكور على مسلم وقرأت كتاب الاحوذى على شرح الترمذى لأبي
بكر بن العربي المالكي وكذلك قرأت عليه كتاب الشفا للقاضي عياض وكتاب المواهب اللدنية في المنح المحمدية
 وغير ذلك (القسم الثالث) فيما طالعته لنفسى وكنت أراجع الاشياخ في مشكلاته بعد قراءتي على الاشياخ
جميع الكتب المتقدمة كلها طالعته شرح الروض نحو خمس عشرة مرة وطالعته كتاب الامام للامام الشافعي
رضي الله عنه ثلاث مرات وكنت أطالع عليه استدراكت الاصحاح وتقييم اداتهم عليه في شرحهم وتعاليقهم
وطالعته مختصر المزني وشرحه الذي وضعه عليه شيخ الاسلام كريا كذا كذا مرة وطالعته مسند الامام
الشافعي رضي الله عنه مرات والحاوي مرة واحدة وطالعته كتاب المجمل لابن حزم في الخلاف العالي وهو
ثلاثون مجلدا وكتاب الملل والنحل وكتاب المعلى مختصر المجمل للشيخ يحيى الدين بن العربي وطالعته الحاوي
للمواردى وهو عشر مجلدات وكذلك الاحكام السلطانية له مرة واحدة وطالعته فروغ ابن الحداد وكتاب
الشامل لابن الصباغ وكتاب العدة لأبي محمد الجويني وكتاب المحيط والفروق له مرة واحدة وطالعته الرافعي
الكبير والصغير مرة واحدة وطالعته شرح المهذب للنووي والقطعة للسبكي عليه نحو خمسين مرة وطالعته
شرح مسلم للنووي خمس مرات وطالعته المهمات والتعقيبات عليها مرتين وطالعته الخادم مرتين ونصفا
وطالعته القوت للأذري والتوسط والفصل له مرة واحدة وطالعته كتاب العدة لابن الملقن والعجالة وشرح
التنبيه له مرة واحدة وطالعته تفسير الجلالين نحو ثلاثين مرة وشرح المنهاج للجلال الحلي نحو عشر مرات
وطالعته فتح الباري على البخاري مرة وشرح العيني مرة وشرح الكرماني ثلاث مرات وشرح البرماوى
مرتين والتفقيح لازركشي ثلاث مرات وطالعته شرح القسطلاني ثلاث مرات وشرح مسلم للقاضي عياض
مرة وللغاري مرة وطالعته تفسير البغوي ثلاث مرات والخازن خمس مرات وابن عادل مرة والكواشي ثلاث
مرات وتفسير ابن زهرة ومكي مرة واحدة وتفسير الجلال السيوطي المأثور نحو ثلاث مرات وطالعته
الكشاف بحواشيه نحو حاشية الطيبي وحاشية التفتازاني وحاشية ابن المنبر عليه ثلاث مرات وعرفت
جميع المواضع التي وافق عليها أهل الاعتزال وجمعته في جزء وطالعته على الكشاف أيضا الجبرلابي حبان
واعراب العميين واعراب السفاقي وطالعته تفسير البضاوي مع حاشية الشيخ ذكر بامرة ثلاث مرات
وطالعته تفسير ابن النقيب المقدسي وهو مائة مجلد وطالعته تفسير الواحدى الثلاثة وتفسير عبد
العزيز الدبريني الثلاثة كلامها مرات وطالعته من كتب الحديث مالا أحصى له عدد في هذا الوقت من
المسانيد والاجزاء كموطأ الامام مالك ومسند الامام أحمد ومسند الامام أبي حنيفة الثلاثة وكتاب البخاري
وكتاب مسلم وكتاب أبي داود وكتاب الترمذى وكتاب النسائي وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومسند
الامام سعيد بن عبد الله الأزدي ومسند عبد الله بن جبر والغيلانيات ومسند الفريديسي الكبير وطالعته
معاجم الطبراني الثلاثة وطالعته من الجوامع للأصول كتاب ابن الاثير وجوامع الشيخ جلال الدين

الجواز وحكى ان الشافعي نص في الاملاء على الجواز وأما الوحل من غير معار فلا يجوز الجمع به عند الشافعي وقال مالك السبوطي

وأحمد بن حنبل * (فصل) * ولا يجوز الجمع للمرض والخوف على ظاهر مذهب الشافعي ١٧ وقال أحمد بن حنبل وهو وجه اختياره

المتأخرون من أصحاب الشافعي قال النووي في المذهب وهذا الوجه قوي جدا وعن ابن سيرين أنه يجوز الجمع من غير خوف ولا مرض لحاجة مالم يتخذ عادة واختار ابن المنذر وجماة جواز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر

* (باب صلاة الخوف) *

أجمعوا على أن صلاة الخوف ثابتة لكم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحكي عن المزني أنه قال هي منسوخة وعن أبي يوسف أنها كانت مخففة برسول الله صلى الله عليه وسلم وأجمعوا على أنها في الحضر أربع ركعات وفي السفر ركعتان واتفقوا على أن جميع الصفات المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف معتد بها وإنما الخلاف بينهم في الترجيح

* (فصل) * ولا يجوز صلاة

الخوف في القتال المظهور إلا

عند أبي حنيفة ويجوز

جماعة وفرادي وقال أبو

حنيفة لا تفعل في جماعة

وتجوز في الحضر فيصلي بطائفة

ركعتين وبالأخرى ركعتين

عند الثلاثة وقال مالك

لا تصلي صلاة الخوف في

الحضر وأجاز أصحابه ذلك

* (فصل) * واختلفو في

الصلاة حال الخوف كما إذا

التحم القتال واشتد الخوف

السيوطي الثلاثة وكتاب السنن الكبرى للبيهقي ثم اختصرتها وقد قال ابن الصلاح ما ثم كتاب في السنة أجمع للدلالة من كتاب السنن الكبرى للبيهقي وكأنه لم يترك في سائر أقطار الأرض حديثا الا وقد وضعه في كتابه انتهى وهو من أعظم أصول التي استمدت منها في الجمع بين الأحاديث في هذه الميزان كما سبق في الفصول وطالعت من كتب اللغة صحاح الجوهري وكتاب النهاية لابن الأثير وكتاب القاموس وكتاب تهذيب الأسماء واللغات للنووي ثلاث حرات وطالعت من كتب أصول الفقه والدين نحو سبعة مؤلفات وأحاطت علما بما عليه أهل السنة والجماعة وبما عليه المعتزلة والقرية وأهل الشطط من غلاة المتصوفة المتفهمين في الطريق وطالعت من فتاوى المتقدمين والمتأخرين مالا أحصى له عددا كفتاوى الفقهاء وفتاوى القاضي حسين وفتاوى الماوردي وفتاوى الغزالي وفتاوى ابن الحداد وفتاوى ابن الصلاح وفتاوى ابن عبد السلام وفتاوى السبكي وفتاوى البلقيني وكل من هاتين الأختيرتين مجلدات وطالعت فتاوى شيخنا الشيخ زكريا وشيخنا الشيخ شهاب الدين وغير ذلك كفتاوى النووي الكبرى والصغرى وفتاوى ابن الفراك وفتاوى ابن أبي شريف وغير ذلك ثم جعلتها كلها في مجلد باسقاط المتداخل منها وطالعت من كتب القواعد قواعد ابن عبد السلام الكبرى والصغرى وقواعد العلائي وقواعد ابن السبكي وقواعد الزركشي ثم اختصرتها في الأختيرتين وطالعت من كتب السير كثيرا كسيرات ابن هشام وسيرة الجلالين وسيرة ابن سيد الناس وسيرة الشيخ محمد الشافعي وهي أجمع كتاب في السير وطالعت كتاب المجازات والخصائص للجلال السيوطي ثم اختصرته وطالعت من كتب التصوف مالا أحصى له عدد إلا أن كالفوت لأبي طالب المكي والرعاية للعارف الحماسي ورسالة القشيري والاحياء للغزالي وعوارف المعارف للسهروردي ورسالة النور لسيد أحمد الزاهد وهي مجلدان وكتاب مخ المدة لسيد محمد الغمري وهو ست مجلدات وكتاب الفتوحات المكية وهي عشر مجلدات ثم اختصرتها وطالعت كتاب المال والنحل لابن حزم كذا كذا وعرفت جميع العقائد الصحيحة والفاصلة ثم ترفت المهمة إلى مطالعة بقية كتب المذاهب الأربعة فطالعت من كتب المالكية التي علمها العمل كتاب المدونة الكبرى ثم اختصرتها ثم طالعت الصغرى وكتاب ابن عرفة وابن رشد وكتاب شرح رسالة ابن أبي زيد للثلاثي والشيخ جلال الدين بن قاسم وطالعت شرح المختصر لهرام وللتائفي وغيره وابن الحاجب وكنت أراجع في مشكلاتها ابن قاسم والشيخ شمس الدين اللقاني وأخاه الشيخ ناصر الدين وأحاطت علما بما عليه الفتوى في مذهبهم وما انفرد به الامام مالك عن بقية الأئمة من مسائل الاستنباط وطالعت من كتب الحنفية شرح القدوري وشرح مجمع البحرين وشرح الكنتز وفتاوى قاضي خان ومنظومة النسفي وشرح الهداية وتخريج احاديثها للمحافظ الزيلعي وكنت أراجع في مشكلاتها الشيخ نور الدين الطرابلسي والشيخ شهاب الدين بن الشافعي والشيخ شمس الدين الغزالي وغيرهم وطالعت من كتب الحنابلة شرح الخرق وابن بطه وغيرهم من الكتب وكنت أراجع في مشكلاتها الشيخ الاسلام الشيبيني الحنبلي وشيخ الاسلام شهاب الدين الفتوح وغيرهما كل هذه المطالعة كانت بيني وبين الله تعالى وبارك الله تعالى في وقتي فهذا ما استخضرته في هذا الوقت من الكتب التي طالعتها من شئ في مطالعتي لها من الاقران فابايتني باني كتاب شاء من هذه الكتب وبقروه على وأنا أحله له بغير مطالعة فان الله تعالى على كل شيء قدير وقد أخبرني سيدي علي المرصفي رحمه الله تعالى أنه قرأ في يوم وليلة ثلثمائة ألف ختمه وستين ألف ختمه هذا كلامه لي رضي الله عنه وذكر الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى أن محمد بن جرير الطبري حاسبه الجبار قبل موته على ألف رطل حبرا وثمانية أرطال انتهى وقد كنت اطالع الجزء الكامل من شرح المذهب أو المهمات وكتب زوائد على درسي في الروضة في ليلة واحدة وكان غالب اقراني يظن أنني تركت الاشتغال بالعلم لكوني كنت لا أحضر درس أسياخهم ويقولون لو أن فلانا دام على الاشتغال بالعلم لكان من أعظم المفتين في مصر الآن وكنت أحضر دروسهم في بعض الاوقات فلا أبحث ولا أتكلم ولا أسئلكم مسألة من

فقال أبو حنيفة لا يصلون في هذه الحالة ويؤخرون الصلاة إلى أن يقدر أو قال مالك والشافعي وأحمد لا يؤخرون بل يصلون على حسب الحال

وتجزئهم اذا صلوا كيفية أمكن رجالا ٦٨ وركبانا مستقبلي القبلة وغيره مستقبلها يومون الى الركوع والسجود برؤسهم وهل يجب حمل

السلاح في صلاة الخوف
أم لا قال أبو حنيفة والشافعي
في أظهر قوليه وأجده هو
مستحب غير واجب وقال
مالك والشافعي في أحد
قوليه أنه يجب والتفتوا على
أنهم إذا رأوا سوادا فظنوه
عدوا فاصولوا ثم بان خلاف
ما ظنوه أن عليهم الاعادة الا
في قول للشافعي ورواية عن
أحمد * (فصل) * واتنقوا
على أنه لا يجب وزال رجا
ليس الحرب في غير الحرب
واختلفوا في لبسه في الحرب
فأجازها مالك والشافعي وأبو
يوسف ومحمد وكرهه أبو
حنيفة وأحمد واستعمال
الحرب في الجلاوس عليه
والاستئذان اليه حرام كاللبس
بالاتفاق ويحكي عن أبي
حنيفة أنه خص التحريم
باللبس

* (باب صلاة الجمعة) *

اتفق العلماء على أن صلاة
الجمعة فرض واجب على
الاعيان وغلاطوا من قال هي
فرض كعالية وانما يجب على
المقيم ولا تلزم مسافر بالاتفاق
ويحكي عن الزهري والنخعي
وجوبها على المسافر اذا
جمع النداء ولا يجب ذلك
على صبي ولا عبد ولا مسافر
ولا امرأة الا في رواية عن
أحمد في العبد خاصة وقال
داود يجب ولا يجب على
الامسى اذا لم يجد قائدا
بالاتفاق فان وجد وجبت
عليه عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يجب

المسائل لكوني أعرف المنقول فيها فطالع يا أنحى مثل ما طالع من هذه الكتب ان أردت الا حاطة بأقوال
العلماء كلها والحمد لله رب العالمين * (ولشريع) * في الجمع بين الاحاديث الشريفة وتنزيلها على مرتبة
الشريعة المطهرة من تخفيف وتشديد بدع لا بقول الامام الشافعي وغيره ان اعمال الحديثين بحماهما على
حالين أولي من الغاء أحدهما فاقول وبالله التوفيق (من) الاحاديث التي اختلفت العلماء رضى الله تعالى
عنهم في معناها حديث البيهقي مرفوعا خاق الله تعالى الماء طهور لا يجسسه شيء وحديث البيهقي أيضا عن ابن
مسعود رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في النبيذ غرة طيبة وماء طهور ثم توضع على
الله عليه وسلم به صلى مع حديث ابن حبان وغيره الماء طهور ولا يجسسه شيء الا ما غلب على طعمه ولونه وريحه
ومع حديث البيهقي مرفوعا الصبي الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر سنين حتى يجسد الماء فاذا وجد فليمسسه
جلده فانه خير فالحديثان الاقوال تخففان والحديثان الاخران مشددان فرجع الامر الى مرتبة الميزان
فليس لمن قدر على الماء الخالص أو المتغير بسييرا ولو بطرح غمر أو زبيب فيه أن يتيمم بالتراب فالمراد بالنبيذ
الذي قال الامام أبو حنيفة بضعة الوضوء به تبعه للشارع ما لم يخرج الى حد الفقاع كان المراد به ما لم يسكر
باجماع لقوله في حديث عبد الله بن مسعود غرة طيبة وماء طهور فافهم * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
في حديث مسدد وغيره في الشاة الميتة هلا أخذتم اهاهم فاذا بغتموه فانتقمتم به مع قوله صلى الله عليه وسلم في
حديث البيهقي عن عبد الله بن حكيم انه قال كتب انما رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر أو
بأربعين يوما لا تنفخوا من الميتة باهاب ولا عصب فالحديث الاول فيه التخفيف على من احتسج الى مثل ذلك
الحديث بقريضة ان الشاة كانت لميمونة وهى من الفقراء كفى بعض طرق الحديث وكانوا تصدقوا بها عليها
والحديث الثانى محمول على من لم يتج الى مثل ذلك من الاغنياء وأصحاب الرفاهية فرجع الحديثان الى مرتبة
الميزان من تخفيف وتشديد * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي اذفوا الاظفار والدم
والشعر فانه ميتة مع حديث البيهقي أيضا مرفوعا لا بأس بمسك الميتة اذا دبغ ولا بأس بشعرها وصوفها
وقرونها اذا غسل بالماء ففي الحديث الاول نجاسة الشعر الذى على الجلد المدبوغ وفي الحديث الثانى أنه
متجسس يظهر بغسله بالماء وبه قال الحسن واحتج له بحديث مسدد في ذبايح البربر والجوس من قوله صلى الله
عليه وسلم في جلد ذبايحهم دباغ طهوره فشم الشعر الذى على الجلد فيحمل الحديث الاول على أهل الرفاهية
الذين لا يمتنعون الى مثل ذلك ويحمل الثانى على المحتاجين الى مثله من ذوى الحاجة فافهم ما تقدم في شعر الميتة
فرجع الحديثان في شعر الميتة الى مرتبة الميزان في التخفيف والتشديد * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
في منع الادهان بماء في عظام العاج كبر واهم سلم وغيره عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن كل ذى ناب من السباع مع حديث البيهقي عن ثوبان قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشترى
لفاطمة فلاد من عصب وسوارين من عاج ومع حديث البيهقي أيضا عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يمشط بالعاج ففي الحديث الاول منع استعمال عظام الفيل وفي الحديث الثانى وماء معه جوار استعماله
فيحمل الاول على الذين يحدون غيره أو على استعماله فيما فيه رطوبة ويحمل الثانى على أهل الحاجة اليه
أو استعماله في الشيء الخاف فرجع الامر الى مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد * ومن ذلك حديث المسور
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بزيادة من مزادة المشركين فاسقى أصحابه منها وحديث البيهقي عن جابر
كنا نقر ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنصيب من كل آنية المشركين وأصقيتهم ونستمعهم فالايعاب
عليها مع حديث البيهقي عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن الشرب
من أواني النصارى وفي رواية للشيخين ان أبا نعلبة قال يا رسول الله انما بارض أهل كتاب أفأكل في آنيةهم
فقال صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غير آنيةهم فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا غيرها فاعسوا بها وكوا فيها في
الشق الاول التخفيف وفي حديث عائشة التشديد فقط وفي حديث أبي نعلبة التشديد من وجسه والتخفيف من

وسمع النداء لزمه القصد الى الجمعة عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة من سكن خارج المصر ٦٩ فلا الجمعة عليه وإن سمع النداء ومن

لا الجمعة عليه كالسافر المار
ببلدة فيها الجمعة مخبر بين
فعل الجمعة والظهر بالاتفاق
وهل تكره الظهر في جماعة
يوم الجمعة في حق من لا يمكنه
أتان الجمعة قال أبو حنيفة
تكره وقال مالك والشافعي
وأحمد لا تكره بل قال
الشافعي تسن * (فصل) *
إذا اتفق يوم عيد يوم الجمعة
فالأصح عند الشافعي أن
الجمعة لا تسقط عن أهل
البلد بسلافة العيد وأما من
حضر من أهل القرى فالراجح
عنده سقوطها عنهم فإذا
سلاوا العيد جاز لهم أن
ينصرفوا يتركوا الجمعة
وقال أبو حنيفة بوجوب
الجمعة على أهل البلد وقال
أحمد لا تجب الجمعة على
أهل القرى ولا على أهل
البلد بل يسقط فرض
الجمعة بسلافة العيد
ويصلون الظهر وقال عطاء
تسقط الجمعة والظهر معا
في ذلك اليوم فلا صلاة بعد
العيد إلا العصر * (فصل) *
ومن كان من أهل الجمعة
وأراد السفر بعد الزوال لم
يجزله إلا أن تمكنه الجمعة
في طريقه أو يضره بخلقه
عن الرفقة ويحل يجوز قبل
الزوال قال أبو حنيفة ومالك
يعصرون والشافعي قولان
أصحهما عدم الجواز وهو
قول أحمد قال إلا أن يكون
سفر جهاد والبيع بعد

وجه فالتشديد في حق من وجد غداً يرآئتهم والتخفيف في حق من لم يجد غداً - يرآئهم أكثرى فرجع الأمر الى
مرتبة الميزان لكن في حديث أبي داود ما يدل على أن الأمر وقع حيث علم بنجاسة آرائهم فليتناول ومن
ذلك حديث البيهقي مرفوعاً لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه مع حديثه أيضاً أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال أنه لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمر الله تعالى أهـ والمراد بقوله كما أمر الله تعالى
يعني في القرآن وليس فيما أمر الله تعالى التسمية على الوضوء في الحديث الأول التشديد يدبني الصحة
أو الكمال وفي الثاني التخفيف فرجع الحديثان الى مرتبة الميزان كما يأتي بسطه في الجمع بين أقوال
المجتهدين * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي من توضأ فليتمضمض ولا يستنشق مع حديث
مسلم لم مرفوعاً عشر من الفارة وعدها المضمضة والاستنشاق فالحديث الأول مشدد لما فيه من صيغة الأمر
والحديث الثاني مخفف فرجع الأمر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث ابن عباس الذي رواه البيهقي
أن ابن عباس كان إذا توضأ قبض قبضة من ماء ثم نفض يده فمسح بها رأسه وأذنيه ثم يقول هكذا كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ مع حديثه أيضاً ما سناده صحيح عن عبد الله بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يأخذ لأذنيه ماء خلاف الماء الذي أخذ لرسوله وكان ابن عمر إذا توضأ بعد اصبعيه في الماء لم يمسح
بهما أذنيه فالحديث الأول فيه تخفيف والحديث الثاني ونحوه من غيرهما تشديد فرجع الأمر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن المنذر أنه مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم عليه وهو يتوضأ
فلم يرد عليه صلى الله عليه وسلم السلام فأخذه ما قرب وما بعد فلما فرغ صلى الله عليه وسلم من وضوئه قال أنه
لم يمنعني أن أرد عليك إلا أنني كرهت أن أذكر اسم الله تعالى إلا على طهارة مع حديث مسلم عن عائشة قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذكر الله تعالى على كل أحيانه فالحديث الأول مشدد والثاني مخفف فيحمل
الأول على أهل السكك في الأدب والثاني على من دونهم - فرجع الأمر فيهما الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
حديث البخاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأتباع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يقول وهو جالس وقال له من من الخطأ برضي الله عنه - لا تأبل فأتباعه بالعمرة فأتباعه حتى مات
فالأول فيه تخفيف فعلمه صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز والحديثان الاتزان فيهما تشديداً بالظاهر لحال أهل
كمال الأدب والحمياء وحال غيرهم فرجع الأمر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعاً من
استحجر فليوتر وحديث البيهقي إذا استحجر أحدكم فليستحجر ثلاثاً مع حديثه أيضاً من استحجر فليوتر من فعل
فقد أحسن ومن لا فلا حرج فالحديثان الأولان فيهما تشديد والحديث الثالث فيه تخفيف فرجعت
الأحاديث الى مرتبة الميزان ومن جعل الوزيرة في الحديث الثالث على ما يكون من الوزر بعد الثلاث فهو
راجع الى مرتبة التشديد وكذلك رواية أنه صلى الله عليه وسلم لم رد الرنة وقال اتني بحجر هو تشديد بالنسبة لمن
لم يثبت هذه الزيادة * ومن ذلك الاستنجاء بالتراب لم يثبت فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما
جاء عن الصحابة والتابعين فبعضهم منه فسد وبعضهم جوزه تخفف * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره
مرفوعاً العنان وكاه السه فقام فليتروضاً مع حديث البيهقي عن حذيفة بن اليمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم لم احتضن من خلفه وهو جالس يخفق رأسه فقال يا رسول الله وجب على وضوء قال لا حتى تضع
جنبك قال لا وضوء في تقص وضوء النائم ولو جالساً لم تكن الثانية فيه عدم تقص وضوء من نام جالساً وعليه
فيحمل الأول على حال الأكار من أهل الدين والورع ويحمل الثاني على حال غيرهم فرجع الأمر الى
مرتبة الميزان تخفيف وتشديد * ومن ذلك تفسيره صلى الله عليه وسلم قوله تعالى أولاسم النساء غير الجناح
بقوله لما عز لك قبلت أولاسم مع حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم
يخرج لاصلاً ولم يتوضأ فالحديث الأول يشير الى تقص الوضوء بالمس والتقبيل والثاني صريح في عدمه
التقص فيحمل التقص على حال من لم يهلك أربه وعدم التقص على من ملك أربه فرجع الأمر الى مرتبة

الملك . . . بعد الاذان الثاني حواله لكنه يصح عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد لا يصح * (فصل) * واختاره في الكلام

في حال الخطبة لمن لا يسمعها فقال الشافعي ٧٠ وأجد يجوز والمستحب الانصات وقال أبو حنيفة لا يجوز الكلام حينئذ سواء سمع أو لم يسمع

وقال مالك الانصات واجب سواء قرب أم بعد واختلغوا في الكلام في حال الخطبة لمن يسمعها فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي في القديم يحرم الكلام على المستمع والمخاطب معا إلا أن مالكاً أجاز الكلام للمخاطب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة نحو أن يزجر الداخلين عن تحطى الرقاب وأن مخاطب إنساناً بعينه جاز لذلك الإنسان أن يجيبه كما فعل عثمان مع عمر رضي الله عنه ما قال الشافعي في الام لا يحرم عليه ما الكلام بل يكره والمشهور عن أحد أنه يحرم على المستمع دون المخاطب * (فصل) * ولا تصح الجمعة عند الشافعي إلا في أبنية يستوطنها من تبعه منهم الجمعة من بلدة أو قرية وقال مالك القرى التي تجب الجمعة فيها ما إذا كانت بيوتها متصلة وفيها مسجد وسوق وقال أبو حنيفة لا تصح الجمعة إلا في مصر جامع لهم سلطان فإن خرج أهل بلد إلى خارج مصر فأقاموا الجمعة لم تصح عند الثلاثة وقال أبو حنيفة تصح إذا كان قريبان البلد كصلى العيد * (فصل) * والمستحب أن لا تأتم الجمعة إلا بأذن السلطان فإن أقيمت الجمعة بغير إذنه صح عند مالك والشافعي وأحمد

الميزان على قياس ما قاله العلماء في نظيره من قبلة الضائم وكذلك الحكم في الملبوس * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي وغيره من فروع إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ وفي رواية فلا يصلن حتى يتوضأ وفي رواية له من مس فرجه فلا يصل حتى يتوضأ وفي رواية للبيهقي أي ما أمست فرجها فلتتوضأ مع حديث طلق بن عدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين سأله عن مس ذكره هل هو الابضعة منك فالحديث الاول بطريقه مشدد محمول على حال الاكابر وحديث طلق مخفف محمول على حال غيرهم بدليل كون طلق كان راعياً لا بل قوم وقد كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول لأبالي مسست ذكرى أم أذني فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم فصلى ولم يتوضأ مع حديث البيهقي من فروع إذا فاء أحدكم في صلاته أو قلنس أو رءف فليتوضأ ثم ليبن على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث القهقهة في الصلاة الذي رواه البيهقي من أن أعمى وقع في حفرة والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فضعك طوائف من الصحابة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة مع قول فقهاء المدينة وغيرهم من الصحابة أنه يعيد الصلاة دون الوضوء وهو راجع الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه في حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم فتح مكة بوضوء واحد وفي رواية للبيهقي أنه صلى خمس صلوات بوضوء واحد مع حديث البخاري وغيره عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة وكان أحدنا يكفيه الوضوء ما لم يحدث فالحديثان الاولان فيهما التخفيف والحديث الثالث فيه التشديدان تبعه صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما ما من ترك المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة أعاد الصلاة مع قول الحسن لا يعيد فلا اثر الاول مشدد والثاني مخفف * ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وعائشة من اناء واحد من الجنابة قالت فكان يدها أقبل وفي رواية تختلف ايدينا فيه مع حديث البيهقي وقال رجاله ثقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تغتسل المرأة بفضل طهور الرجل أو يغتسل الرجل بفضل طهور المرأة فالحديث الاول يعطى التخفيف والحديث الثاني يعطى التشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وكذلك قول عبد الله بن سرجس رضي الله عنه تتوضأ المرأة وتغتسل من فضل غسل الرجل وطهوره ولا عكس فهو يرجع الى التشديد والتخفيف * ومن ذلك حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل للجنابة قبل أن ينام وتارة يتوضأ ثم ينام مع حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء فيحتمل أنه لا يمس ماء أصلاً ويحتمل أنه لا يمس ماء للغسل فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف * ومن ذلك حديث البيهقي عن عمار بن ياسر قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم في التيمم بمسح الوجه والكفين وفي رواية أخرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعمار حين سأله عن التيمم بعد أن كان يعمل في التراب إنما كان يكفئك هكذا ثم ضرب يديه الأرض ثم نفخ فيه ما ثم مسح وجهه وكفيه ثم لم يجاوز الكوع مع حديث البيهقي أيضاً أنه مسح يديه الى المرفقين فالحديث الاول مخفف والثاني مشدد وهو أولى إذا القياس أن يكون البدل من الشيء على صورته فرجع الامر الى التشديد والتخفيف * ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أرسل جماعة من الصحابة في طلب قلادة لعائشة كانت قد دهم فأدركتهم الصلاة فلو ابغروا وضوء فلما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم وشكوا ذلك اليه لم ينكر عليهم صلى الله عليه وسلم لم مع حديث البيهقي وغيره لا يقبل الله تعالى صلاة بغير طهور فكما أنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم حين صلوا الحزرة الوقت فكذلك غيرهم إذا عدم الماء والتراب فالحديث الاول مخفف في أمر الطهارة مشدد في أمر الصلاة والحديث الثاني مشدد في أمر الطهارة ولكل منهما ما وجه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤم التيمم

أبو حنيفة تنعقد بأربعه وقال مالك تنعقد بما دون الأربعين غير أنها لا تنجب على الثلاثة والأربعة ٧١ وقال الأوزاعي وأبو يوسف تنعقد

بثلاثة وقال أبو ثور بالجمعة
كسائر الصلوات متى كان
هناك مأموماً وخطيباً
فلو اجتمع أربعون مسافراً
وأقاموا الجمعة لم تصح وقال
أبو حنيفة تصح إذا كانوا في
موضع الجمعة وهل تنعقد
الجمعة بالعميد والمسافر من
قال أبو حنيفة ومالك تنعقد
وقال الشافعي وأحمد
لا تنعقد وهل يجوز أن
يكون المسافر أو العبد أسبأباً
في الجمعة قال أبو حنيفة
والشافعي ومالك في رواية
أشهب يجوز لأسقوط
فرضه ما بالجمعة وقال مالك
في رواية ابن القاسم وأحمد
في رواية لا يجوز وهل تصح
إمامة الصبي في الجمعة أم لا
للشافعي قولان أحدهما
نعم كالبالغ والثاني لا لعدم
سقوط فرضه بالجمعة إذ
لا فرض عليه وهذا القول
الثاني مذهب أبي حنيفة
ومالك وأحمد لأنهم منعوا
إمامته في الفرائض بالجمعة
أولاً والأصح من مذهب
الشافعي عند أكثر أصحابه
الجواز وقال إمام الحرمين
موضع الخلاف ما إذا تم
العدب بغيره فاما إذا تم به فلا
جمعة * (فصل) * وإذا
أحرم الإمام بالعدد المعتبر ثم
انقضوا عنه قال أبو حنيفة
إن كان قد صلى ركعة وسجد
فيها سجدة أتمها جماعة وقال
صاحباه إن انقضوا بعد

لثنتين وكره ذلك علي وابن عمر أيضاً مع صلاة ابن عباس بجماعة من الصحابة وهو منهم وبه قال سعيد بن
جبير والحسن وعطاء والزهرى فالأول ومأمومه فيه تشديد والأول بغيره فيها التخفيف فراجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث أبي داود في المراسيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل ف رأى لمة
على منكبه لم يصبها الماء فأخذ من شعر رأسه فغصره على منكبه ثم مسح يديه على ذلك المكان
حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بفضل ماء كان في يده مع حديث عطاء عن ابن
عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ كل عضو ماء جديداً فالأول فيه تخفيف
الثاني فيه تشديد ويحتمل أن الماء الذي غصره صلى الله عليه وسلم من شعره كان من ماء الغسلة الثانية
والثالثة فرجعت المرتبتان بهذا الاحتمال إلى واحدة * ومن ذلك حديث مسلم مرفوعاً إذا ولغ الكلب في
ماء أحدكم فامره ثم لبسه سبع مرات أحدهن بالتراب وبه كانت عائشة وابن عباس وأبو هريرة يفتون
الناس مع حديث البيهقي فأنسأه ثلاثاً وخمساً وسبعاً فالأول مشدد والثاني مخفف فيحمل الأول على القادر
على السبع ويحمل الثاني على العاجز عنها * ومن ذلك حديث مالك وغيره مرفوعاً أن الهرة ليست بنجس
وقول عائشة رضي الله عنها رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضل ماء مع قول أبي هريرة رضي الله عنه
يغسل الأناء من الهر كيا يغسل من الكلب وفي رواية عنه إذا ولغ الهر في الأناء غسل مرة أو مرتين بعد أن يهرق
فالحديث الأول فيه التخفيف ومقابلته من قول أبي هريرة رضي الله عنه فيه التشديد أن كان أبو هريرة
رأى في ذلك شيئاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي
مرفوعاً ما كل لجمه فلا بأس بسوره وفي رواية له أيضاً لا بأس ببول ما كل لجمه مع الأحاديث التي تعطى
النجاسة في سائر أبواب الحيوانات فالأول مخفف والأحاديث مقابلته مشددة فراجع الأمر في ذلك إلى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك حديث المساء طهور ولا نجس شيء وفي رواية المساء طهور ولا ينجس شيء رواه البيهقي
وغیره ثم قال وهو مخصوص بالاجتماع إن ما تغير بالنجاسة فهو نجس قليلاً كان أو كثيراً فراجع الحديث قبل
الاجتماع والاجتماع إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
جعل للمسح الحف ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً ولياليه للمقيم الحديث بجميع طرقه مع حديث البيهقي
رضي الله تعالى عنه عن خزيمه قال جعل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ولو استترتني لزدني يعني المسح على
الخفين وفي رواية له وإيم الله لموضي السائل في مسئلته لجمعها خسا وفي رواية للبيهقي عن أبي عمار رضي الله
تعالى عنه قال قلت يا رسول الله أسمع على الخفين قال نعم فقلت يوماً قال وبومين فقلت وبومين قال وثلاثة قلت
يا رسول الله وثلاثة قال نعم ومابد اللث في رواية قال نعم وما شئت وفي رواية قال نعم حتى عد سبعاً ثم قال صلى الله
عليه وسلم نعم مابد اللث حديث مسلم وغيره فيه تشديد وحديث البيهقي بجميع طرقه فيه تخفيف ويصح
حمل الأول على حال الأكل والثاني على حال غيرهم وبالعكس من حيث قوة حياة الإبدان وضعفها بفعل
الطاعات أو المعاصي فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن معمر رضي الله عنه
إذا تخرق الخف ونح من الماء من موضع الوضوء فلا تمسح عليه مع قول الثوري أسمع على الخفين ما تعلقا
بالقدم وان تخرقا وقال كذلك كانت خفاف المهاجرين والأنصار مخرقه مشقة فقول معمر فيه تشديد وقول
الثوري فيه تخفيف ولم أجد في ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما ورد في خبر الحرم الذي لم يجد
النعليين ووجد الخفين من أمره صلى الله عليه وسلم لم الحرم أنه يقطعهما أسفل من الكعبين فإن في ذلك دلالة
على أن الخف إذا لم يقط جميع القدم فليس هو بخف يجوز المسح عليه فراجع الأمر في ذلك إلى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين غسل الجمعة واجب على كل محتلم وحديث البخاري إذا جاء أحدكم
الجمعة فليغتسل مع حديث البيهقي مرفوعاً من توضأ يوم الجمعة فيها لونه منعت وتجزى عن الفريضة ومن اغتسل
فأغسل أفضل فالأول فيه التشديد والثاني فيه التخفيف وحمل بعضهم الأول على من كانت راحته تؤذى الناس

بأحرمهم أنهما جماعة وقال مالك إن انقضوا بعد ما صلى ركعة بسجدة تليها جماعة وللشافعي أقوال أصحها أنها تبطل ويته لها طهرا وهو قول أحمد

وان اغضوا في الخطبة لم يحسب المفعول ٧٢ في غيبتهم بلا خلاف افوات المصروفان فادوا قبل طول الفصل بنى على الخطبة وبعد طوله

فقولان أحسن ما وجوب الاستئناف (فصل) * ولا تصح الجمعة الا في وقت الظهر عند الثلاثة وقال أحد بالجواز قبل الزوال ولو شرع في الوقت ومدها حتى خرج الوقت أتمها طهرها عند الشافعي وقال أبو حنيفة تبطل صلاته بخروج الوقت وينتدئ الظهر وقال مالك اذا لم تصل الجمعة حتى دخل وقت العصر صلى فيه الجمعة ما لم تغيب الشمس وان كان لا يفرغ الا عند غروبها وهو قول أحد * (فصل) * واذا أدرك المسبوق مع الامام ركعة أدرك الجمعة أو دونها فلا يلزم على ظهر أربعاء عند مالك والشافعي وأحد وقال أبو حنيفة يدرك الجمعة بأى قدر أدركه من صلاة الامام وقال طاووس لا يدرك الجمعة الا بادرالك الخطبتين * (فصل) * وافقوا على ان الخطبتين شرط في انعقاد الجمعة فلا تصح الجمعة حتى يتقدمها خطبتان وقال الحسن البصري هما سنة ولا بد من الاتيان بما يسمى خطبة في العادة مشبهة على خمسة أو كان جد الله عز وجل والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى وقراءة آية والدعاء للمؤمنين والمؤمنات هذا مذهب الشافعي وقال أبو

والشافعي على من ليس له راحة كريمة فرجع الامر الى مرتبة الميزان قال بعضهم وانما خص صلى الله عليه وسلم وجوب الغسل بالمحتمل لانه هو الذي يظهر منه الصناعات الذي يؤذى الناس أو يضعف جسده بارتكاب المعاصي ومن شأن الغسل أن يزيل القدر وينعش البدن فلذلك أمر به المحتمل * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره في الحائض اصنعوا كل شئ الا الجماع مع حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يباشر الحائض الا من وراء الثوب أو الازار رواه البيهقي فالاول فيه التخفيف والثاني فيه التشديد ورجل بعض العلماء الاول على من علك اربه والثاني على من علك اربه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابن عمر وغيره في المستحاضة انهم تغتسل من الظهر الى الظهر وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها تغتسل عن كل يوم غسلا واحدا مع قول علي وابن عباس رضي الله عنهما تتوضأ المستحاضة عند كل صلاة وكانت أم حبيبة بنت جحش تغتسل عند كل صلاة من قبل نفسها الا بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم بين مخفف ومشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان

* (فصل في أمثلة مرتبة الميزان من الاخبار والآثار من كتاب الصلاة الى الزكاة) *

(في ذلك) حديث البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما في امامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء حين غاب الشفق وأنه صلى به في المرة الثانية حين مضى ثلث الليل الاول وقال الوقت ما بين هذين يعني ما بين مغيب الشفق الى ثلث الليل الاول مع حديث ابن عباس أيضا وقت العشاء الى الفجر فالحديث الاول فيه التشديد لانه ما بين هذين من الوقت بمضي الثلث الاول من الليل وفي الثاني التخفيف لتأخره الى طلوع الفجر فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك القول في أحاديث امامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم في صلاة العصر والصبح وقوله فيها الوقت ما بين هذين مع قوله عليه السلام في العصر وقت العصر ما لم تغرب الشمس ومع قوله في الصبح ما لم تطلع الشمس فرجع الامر الى مرتبة الميزان (ومن ذلك) قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا متضاوفاً قيل انه من قول أبي هريرة مع حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل أحبائه ومع قول ابراهيم النخعي كانوا لا يرون بأساً أن يؤذن الرجل على غير طهر وفي رواية وضوءاً فالحديث الاول مشدد والثاني ومما معه مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أذن فهو يقيم وفي رواية انما يقيم من أذن مع حديثه أيضا في قصة سبب مشروعية الاذان أن عبد الله ابن زيد قال يا رسول الله أرى الزوايا يعني في كيفية الاذان ويؤذن بالليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقم أنت ففي الحديث الاول تشديد وفي الثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الاذان والاقامة لكل صلاة ليلة المزدلفة مع حديث مسلم أيضا انه صلاهما بأذان واحد واقامتين ومع حديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء باقامة واحدة لكل صلاة ولم يناد في الاولى وفي رواية ولم يناد في واحدة منهما قال البيهقي وهي أصح الروايات عن ابن عمر فالحديث الاول وما وافقه فيه التشديد ومقابلته فيه التخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تؤذن للنساء وتقيم مع راية انما كانت تصلى بغير اقامة فالرواية الاولى مشددة والاخرى مخففة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا وقيل انه من قول ابن عمر أنه يؤذن للصبح في السفر دون غيره من الصلوات فانه يقيم لها فقط مع ما صح من الأحاديث في الاذان في السفر للجماعة والمنفرد فالحديث الاول أو الاثر مخفف والثاني مشدد فرجع الامر فيه الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين أمر بالال أن يشفع الاذان ووتر الاقامة مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحدو حين علم الاذان والاقامة الاذان والاقامة مني مني وبعضهم جعل قوله مني مني على قوله قد قامت الصلاة فقط فالاول فيه تخفيف في صفة

خطبة في العادة وعن مالك روايتان احدهما انه اذا سجد أو هال أجزأه والثانية انه لا يجزئه ٧٣ الاما يسمى خطبة في العرف من كلام مؤلف

له بال * (فصل) * والقيام في الخطبتين مع القدرة مشروع بالاتفاق واختلفوا

في وجوبه فقال مالك والشافعي

هو واجب وقال أبو حنيفة

وأحمد لا يجب وأوجب

الشافعي خاصة الجلوس بين

الخطبتين ويشترط الطهارة

في الخطبتين على الراجح من

مذهب الشافعي وقال أبو

حنيفة وأحمد ومالك

لا يشترط وهو قول للشافعي

* (فصل) * واذا صعد الخطيب

المذبح سلم على الحاضرين عند

الشافعي وأحمد وقال أبو

حنيفة ومالك يكره السلام

عليهم لانه سلم عليهم وقت

خروجه اليهم وهو على

الارض فلا يعيده ثانيا على

المذبح ومن دخل والامام

يخطب صلى تحية المسجد

عند الشافعي وأحمد وقال

أبو حنيفة ومالك يكره له ذلك

واختلفوا هل يجب وزان

يكون المصلي غير الخاطب

فقال أبو حنيفة يجوز له

وقال مالك لا يصلي الامن

خطب وللشافعي قولان

الصحيح جوازه وعن أحمد

روايتان * (فصل) * ومن

السنة قراءة سورة الجمعة

وسورة المنافقون أو سورتي

سج والغاشية فهما مستتان

عرفت من فعل رسول

الله صلى الله عليه وسلم وحكى

عن أبي حنيفة انه قال

لا تختص القراءة بسورة

الاقامة والثاني فيه تشديد أو ما قول البعض المذكور ففيه تشديد في لفظ قد قامت الصلاة فقط فرجع الامر فيه أيضا الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة رفع يديه بالكبير ثم وضع يده اليمنى على يساره على صدره مع قول على رضى الله عنه ان السنن وضع الكف على الكف تحت السرة فالاول مشدد من حيث كون مراعاتها وما وهما تحت الصدر اشق من مراعاتها تحت السرة بدليل أن اليد تثقل وتنزل ويحتمل أن يكون على رضى الله عنه رأى أيدى الصحابة تحت السرة حين ثقات فظن انهم وضعوها تحت السرة ابتداء والحال انهم وضعوها تحت الصدر أولا * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين للمسيء صلواته وهو خالد بن رافع الزرقاني اذا قتل الى الصلاة فكبر ثم اقرأ بما تيسر منك من القرآن مع حديث البيهقي وغيره عن أبي هريرة قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنادي لا صلاة الا بفاتحة الكتاب فإزاد فالاول مخفف والثاني مشدد وما تم نسخ متفق عليه لاحد الحديثين فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا لصلواته لم يقرأ بأبام القرآن فصاعدا مع رواية اقرأ بأبام القرآن أى فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين عن أنس رضى الله عنه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فكانوا يستفتحون الحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم لاني أول قراءة ولا في آخرها وفي رواية للشيخين عن أنس أيضا فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية لابن حبان والنسائي فلم أسمع أحدا منهم يجهز بسم الله الرحمن الرحيم وغير ذلك من الاحاديث مع حديث البخاري وغيره عن أنس انه قال كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم مدا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله ويعد بالرحمن ويعد بالرحيم وبه قال ابن عباس وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو روى ذلك أيضا عن عمر وعن علي وابن الزبير رضى الله عنهم فالحديث الاول يجمع طرقه مخفف والحديث الثاني يجمع طرقه مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع وفي رواية للبخاري كان يرفع يديه عند الاحرام وعند الرفع من الركوع وفي رواية لمالك واذا كبر للركوع مع حديث البيهقي عن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة يرفع يديه ثم لا يعود مع قول ابن مسعود لما صلى بالناس لأصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع مرة واحدة ومعلوم ان ذلك في حكم المرفوع فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قال سمع الله من حمده قال اللهم ربنا لك الحمد وقوله كان عبارة عن دوام ذلك وبه قال علي وابن سيرين وعطاء وأبو بردة مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام سمع الله من حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد وفي رواية للبيهقي اذا قال الامام سمع الله من حمده فليقل من خلفه ربنا لك الحمد مع ما أخذ به الشافعي حيث استحب المأمومين الجمع بين الذكرين فالاول مشدد والثاني مخفف بالنظر لمشاهد المصلين فن رأى الامام واسطة بينه وبين الله تعالى في الاخبار عن كونه تعالى قبل حمده المأمومين قال ربنا لك الحمد على ذلك ومن حجب عن هذا المشهد قال سمع الله من حمده تغاؤلا بقبول حمده فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد تقع ركبتاه قبل يديه واذا رفع يديه قبل ركبتيه وفي رواية لابن داود فاذا مضى من ركبتيه على ركبتيه واعتمد على فخذه مع حديث أبي داود والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه ثم ركبتيه فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف باعتماده على يديه اذا قام من السجود فرجع الحديثان الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الكفين في السجود يعني مكشوفتين وحديثه أيضا شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

الغسل لها عند الرواح البهاوت جوازهم من ٧٤ الفجر عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك لا يصح الغسل الا عند الرواح البهاوت هذا

الاستحباب انما هو لحضرها
وقال أبو نوره وهو مستحب
لكل أحد حضرها أو لم
يحضرها ولو اغتسل للجمعة
وهو جنب فنوى الجنابة
والجمعة أجزأه عنهما عند
الثلاثة وقال مالك لا يجزئه
عن واحد منهما * (فصل) *
ومن زعم عن السجود
فأمكنه أن يسجد على ظهر
انسان فعل عند أبي حنيفة
وأحمد وهو الراجح من مذهب
الشافعي والقديم من مذهبه
ان شاء سجد على ظهره وان
شاء آخره حتى يزول الزحام
وقال مالك يكره تأخير
السجود حتى يسجد على
الارض * (فصل) * واذا
أحدث الامام في الصلاة جاز
له الاستخلاف عند أبي حنيفة
ومالك وأحمد وهو الجديد
الراجح من قول الشافعي
والقديم عدم الجواز
* (فصل) * لا يعام في بلد وان
عظم أكثر من جمعة واحدة
على أصل مذهب الشافعي
وهو مذهب مالك قال مالك
اذا كان في البلد جوامع
أقيمت في الجامع مع الاقدم
منها وليس عند أبي حنيفة
في ذلك شيء ولكن قال أبو
يوسف اذا كان البلد جانيبن
جاز فيه جمعان وان كان
جانباً واحداً قال الطحاوي
الصحيح من مذهبه ان
لا يجوز إقامة الجمعة في أكثر
من موضع واحد في المصر الا

حرالرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا مع حديث البيهقي عن بعض الصحابة انه كان يسجد على الفرو
الطويل الكمين المشقة في اخراج يديه وكان الخبي يقول كان الصحابة يصلون في بشائهم و برانسهم
وطباشهم ما يخرجون أيديهم وروى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم صلى وعليه كساء ملتف به يضع يديه
عليه يقيه برد الحباء وفي رواية يتي بالكساء برد الارض بيده ورجله فالخديشان الاولان مشددان
ومقابلهما مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البخاري وغيره في صفة قيام النبي
صلى الله عليه وسلم عن الجالس عن مالك بن الحويرث انه كان يصلي للناس صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فكان اذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس ثم اعتمد على الارض مع حديث البيهقي عن عبد الله بن عمر انه
كان اذا رفع رأسه يرجع من سجدة من الصلاة على صدور قدميه ويقول انما كان صلى الله عليه وسلم يقوم
معتمداً على يديه من أجل ضعف كان به فالحديث الاول مخفف والثاني مشدد فرجع الحديثان الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قعد في الصلاة وضع ذراعه اليمنى
على ركبته ورفع اصبعه السابعة فأنزلها شياً وهو يدعو لا يحركها مع حديثه أيضاً عن عائشة بن حجر انه
رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اصبعه يحركها يدعوهم اومع حديثه أيضاً مرفوعاً عن عكرمة بن الاسود في
الصلاة مذكرة للشيطان فالاول مخفف والثاني مشدد وسواء في توجيههما في الجمع بين اقوال الائمة فرجع الامر
الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين عن عبد الله بن مسعود قال علمني رسول الله صلى الله عليه
وسلم التشهد كني بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن الخيات لله الى آخره مع حديث عمر بن العاصي ان
صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قعد الامام آخر ركعة من صلاته ثم أحدث قبل ان يتشهد ففدت
صلاته وفي رواية فحدث قبل أن يسلم فقد جازت صلاته فالاول مشدد والثاني مخفف فيحمل الثاني على حال
أصحاب الضرورات والاول على غيرهم كما هو الغالب على الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك حديث مسلم عن أبي موسى الاشعري قال كان أول ما يشككم به رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس
للتشهد الخيات لله الى آخره مع حديث البيهقي عن جابر وعن عروة بن الرابيعين عنه قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يعلم التشهد بسم الله وبالله الخيات لله الى آخره فالاول مخفف بترك التسمية والثاني مشدد
بذكرها فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقال البخاري حديث جابر خطأ فذكر في ذلك يرجع الامر الى مرتبة
واحدة كالحديث الذي ورد فردا * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره السابق مرفوعاً لصلاة الابطاحية الكتاب
مع حديث الامام أبي حنيفة رضي الله عنه والبيهقي مرفوعاً عن علي بن خلف امام فان قراءة الامام له قراءة
* (قلت) * وهـ ذالمحمول على حال الاكابر الذين يجتمعون بشـ اوبهم على حضرة الله تعالى اذا سمعوا قراءة
امامهم كان من يقرأ القرآن بعد قراءة امامه كالمسيحي محمول على حال من لم يجتمع بقلبه على حضرة بقرعة
امامه وبالاول قال ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وجعاعة من الصحابة والتابعين وفي حديث البيهقي
مرفوعاً اني اراكم تقرؤن وراء امامكم قالوا أجل يا رسول الله قال لا تفعلوا الا بأمر القرآن فانه لا صلاة لمن لم
يقرأ بها وفي رواية لا تقرؤا بشئ اذا جهرتم الا بأمر القرآن اهـ وقال عطاء كانوا يرون ان على المأموم القراءة
فيما يسره في الامام دون ما يجهر فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان وسواء في توجيه الاقوال ان أبا حنيفة
رجحه الله تعالى كان يكتفي عن القراءة بذكر اسم الله تعالى في الصلاة يقرأ قوله تعالى وذكر اسم ربه فصلى
وان ذلك محمول على من يحصل له جمعية القلب اذا ذكر اسم ربه * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره عن أنس
أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهر يدعو على قوم ثم تركه الا في الصبح فلم يزل يقنت فيه حتى فارق الدنيا وفي
رواية للبخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت في الركعة الاخيرة من الصبح بعد ما قال سمع الله من جده
مع حديث البيهقي عن عبد الله بن مسعود انه قال ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من صلاته وعن
أبي مخنف قال صليت خلف عبد الله بن عمر صلاة الصبح فلم يقنت فقلت له لا أزال تقنت فقال ما أحفظه عن أحد

كعدد جاز فيه جعثنان وان لم يكن بهم حاجة الى أكثر من جمعة لم يجوز على هذا جل ابن ٧٥ سرج امام الشافعية أمر بغداد في جوابها

وقيل ان بغداد كانت في
الاصل قرى متفرقة وفي كل
قرية جمعة ثم اتصلت العمارة
بينها فثبت الجمع على حالها
فالراجح أخذ من مذهب
الشافعية ان البلد اذا كبر
وعسر اجتماع أهله في موضع
واحد جاز إقامة جمعة أخرى
بل يجوز التعدد بحسب
الحاجة وقال داود الجمعة
كسائر الصلوات يجوز زلازل
البلدان يصلوها في مساجدهم
* (فصل) * واتفقوا على
انه اذا فاتتهم صلاة الجمعة
صلوا ظهر أو همل يصلون
فرادى أو جماعة قال أبو
حنيفة ومالك فرادى وقال
الشافعية وأحمد جماعة
* (باب صلاة العيدين) *
اتفقوا على أن صلاة العيدين
مشروعة ثم اختلفوا فقال
أبو حنيفة هي واجبة على
الاعيان كالجمعة وقال مالك
والشافعية هي سنة وهي
رواية أبي حنيفة وقال أحمد
هي فرض على الكفاية
واختلفوا في شرائطها وقال
أبو حنيفة وأحمد من
شرائطها الاستيطان والعدد
واذن الامام في الرواية التي
يقول أحمد باعتبار اذنه في
الجمعة وزاد أبو حنيفة والمصر
وقال مالك والشافعية كل
ذلك ليس بشرط وأجازا
صلاتها فرادى لمن شاء من
الرجال والنساء * (فصل) *
اتفقوا على تكبيرة

من أصحابنا فالاول مشدد والثاني مخفف عند من لا يقول بالنسخ فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
حديث البخاري مرفوعا الفخذ عورقة مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حسر الارازعن
فخذه فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح أن يكون الاول تشريرا لاهل المروآت والثاني لآحاد أمته فرجع
الامر فيه الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في
الثوب الواحد فقال أولكم ثوبان مع حديث مسلم مرفوعا لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في
عليه وسلم سئل عن الرجل يجدي في الصلاة شيئا فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا مع حديث
البيهقي مرفوعا ذاقا أحدكم في صلاته أو قلص فليتنصرف فليتوضأ ثم لين على ما مضى ما لم يتكلم فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والقلص هو غلبة التيء فعني الحديث اذا استقاء
أحدكم أو غلبه فهو نظير حديث من ذرعه التيء فلا بأس وان اختلف حكم الصلاة مع الصلاة * ومن ذلك
حديث مسلم وغيره أن جابر أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلم عليه فأشار صلى الله عليه وسلم
بيده الى الارض يرد عليه مع حديث البيهقي وغيره ان المصلي يرد بعد السلام فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على أن كابر الدنيا من الملوك والامراء والثاني على غيرهم من
الاصاغر ممن لا يثأر بعد رد السلام عليه ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا يقطع صلاة الرجل اذا لم يكن
بين يديه مثل مؤخرة الرجل المرأة أو الجار أو الكلب الأسود مع حديث مسلم وغيره أيضا عن عائشة قالت كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنزة ومع
حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي والجارية ترتع بين يديه والكلب يمر بين يديه
لم يزرحه ومع قول عثمان وعلي رضي الله عنهما لا يقطع صلاة المسلم شيئا فالاول مشدد والثاني مخفف عند من
لا يقول بالنسخ فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الامام الشافعية رحمه الله تعالى ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلى في بيته ثم جاء الى المسجد اذا جئت فصل مع الناس وان كنت قد
صليت في بيتك ونظائرهم من الاحاديث الاثمة باعادة الصلاة في جماعة مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا صلاة في يوم مرتين وفي رواية لا صلاة مكتوبة في يوم مرتين حتى كان ابن عمر اذا
جاء والناس في صلاة مكتوبة يجلس ولا يصلي معهم ويحتمل ان يكون المراد لا تصلوا صلاة مكتوبة فرادى
مرتين أو لا تصلوا مرتين خوفا ان يأتي من بعدكم فيعتقد انهم سافروا عليكم أو لا تصلوا مرتين على اعتقاد
أنهم افترض عليكم ثانيا حديث الذي يأمر بالاعادة في الجماعة مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن الحسن انه كان يقول من نسي القنوت في الصبح أو في الترتيب سجدة واحدة
قياسا على من قام من ركعتين فلم يجلس مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بالناس فلم
يقنت قال البيهقي ولم ينقل عن أحد من الصحابة انه ترك القنوت فسجد للسهو ولا جله ابدأ فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن عمران بن حصين أن النبي صلى
الله عليه وسلم تشهد بعد سجدة السهو ثم سلم مع حديث البيهقي أيضا انه صلى الله عليه وسلم سلم ولم يتشهد ومع
روايته أيضا انه صلى الله عليه وسلم تشهد قبل السجدة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان وسيأتي توجيه القولين في الجمع بين أقوال الأئمة شاء الله تعالى * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا
لا صلاة لمن لا وضوءه ولا وضوءه على لم يذكر اسم الله عليه ولا صلاة لمن لم يصل على نبي الله صلى الله عليه وسلم وقول
الشعبي من لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد فليعد صلاته أو قال لا تجزئه صلاته مع قول أبي
مسعود البدرى لو صليت صلاة لأصلي فيها على محمد وآل محمد لأيت أن صلاتي لا تتم فان الحديث الاول ومأمرة
بشير الى الوجوب والشرطية وقول أبي مسعود بشير الى الصحة مع النقص فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع

الاجرام في أولها واختلفوا في التكبيرات الزائدة بعد افعال أبو حنيفة ثلاث في الاولى وثلاث في الثانية وقال مالك وأحمد ست في الاولى وخمس

في الثانية وقال الشافعي سبع في الاولى ٧٦ وخمس في الثانية ثم قال الشافعي وأحد يثب الذكر بين كل تكبيرتين وقال أبو حنيفة ومالك

بل يوالي بين التكبيرات
نسقا واختلفا في تقديم
التكبيرات على القراءة
فقال مالك والشافعي يقدم
التكبير على القراءة في
الركعتين وقال أبو حنيفة
يوالي بين القراءتين فيكبر
في الاولى قبل القراءة وفي
الثانية بعد القراءة وعن
أحمد وإتقان كل المذهبين
واتفقوا على رفع اليدين في
التكبيرات وعن مالك رواية
أن الرفع في تكبيرة الاحرام
فقط (فصل) * واختلفا
فيمن فاتته صلاة العبد مع
الامام فقال أبو حنيفة ومالك
لا يقضي وقال أحمد يقضي
منفردا وعن الشافعي قولان
كل المذهبين أحدهما يقضي
أمدا واختلفا في كيفية
قضائهما فقال أحمد في أشهر
روايته يصلي أربعة كصلاة
الظاهر وهي المختارة عند
محقق أصحابه ومذهب
الشافعي أنه يقضي ركعتين
كصلاة الامام وهي رواية
عن أحمد وعنه رواية ثالثة
انه يخير بين أن يصلي ركعتين
أو أربعة (فصل) * واتفقوا
على أن السنة أن يصلي العبد
في المصلي بظاهر البدل في
المسجد وان أقام لضيفة
المسلمين من يصلي بهم في
المسجد جاز الا لشافعية
فانهم قالوا ان فعلها في المسجد
أفضل اذا كان واسعا
(فصل) * واختلفا في

الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا مفتاح الصلاة الطهور واحرامها التكبير
واحلالها التسليم أي قول المصلي السلام عليكم مع قول الامام أي حنيفة رضي الله عنه المراد بالتسليم التشهد
وهو قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حتى انه لو أحدث قبل التسليم صحت صلاته فالحديث الاول على
النفسي الاول مشدد والآخران بعدة مخففتان فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الامام مالك
والشافعي رضي الله عنهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه صلى بالناس صلاة المغرب فلم يقرأ شيئا حتى سلم
منها فلما سلم قيل له انك لم تقرأ شيئا فقال اني كنت أجهز ابلا الى الشام فجاءت انزلها منقلة منقلة حتى قدمت
الشام فبعثتها واقتابها واحلها وأوحاها قال النخعي فأعاد عمر وأعادوا مع رواية البيهقي عن عمر رضي الله
عنه أنه قال حين أعلموه بأنه لم يقرأ في المغرب شيئا فكيف كان الركوع والسجود قالوا وحسنا قال فلا بأس
اذا ومع رواية البيهقي عن علي رضي الله عنه أن رجلا قال له اني صليت فلم أقرأ قال أتممت الركوع والسجود
قال نعم قال تمت صلاتك فالأثر الاول مشدد والأثران المخففتان فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وسبب أي توجب ذلك في الجمع بين أقوال الاثمة ان شاء الله تعالى وانه يحتمل أن يكون المراد بالقراءة قراءة
السورة بعد الفاتحة جمع بين الاحاديث والاعادة كانت باجتهاد منه * ومن ذلك حديث الشيخين في باب امامة
الجنب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم بالصلاة ثم ذكر أنه جنب فانصرف فطهر ثم جاء ورأسه تقطرا ماء
فصلى بهم أي ولم يأمرهم بالاعادة للاحرام مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس وهو
جنب فأعادوا وبه قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه وروى البيهقي أن عمر رضي الله عنه صلى بالقوم
الصبح وهو جنب فأعادوا ولم يأمرهم بالاعادة وروى مثل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في الحديث
الصغير فالحديث الاول مخفف ان صح أنهم كانوا دخلوا في الاحرام والثاني مشدد مع أثر على ومع اعادة رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم يوردون القوم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول المسور بن مخرمة كما
رواه البيهقي ان من وجد في ثوبه أو نعله خبثا وهو في الصلاة ألقاه عنه واستأنف الصلاة مع قول عبد الله بن
عمر رضي الله عنه انه يني على ماضى فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
* ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا اذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه فلينظر أفيهما خبث فان وجد
فيهما خبثا فليمسحهما بالارض ثم يمسح فيهما وحديث البيهقي عن أم سلمة رضي الله عنها أنها سألت
عن المرأة تطيل ذيلها وتغشى في المكان القذر فقالت أم سلمة رضي الله عنها قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم يطهره مابعده وفي رواية له عن أبي هريرة رضي الله عنه قلنا يا رسول الله اننا نرى يد المسجد
فقطا الطريق النجسة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم الطريق يطهر بعضها بعضا وفي حديث البيهقي مرفوعا
اذا وطئ أحدكم بنعليه في الاذى فان التراب له طهور وانتهى مع ما أخذ به الامام الشافعي وغيره مما
يعطى وجوب غسل الثوب أو النعل اذا تنجس من القذر في الارض فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت لقد رأيتني أفرك المني من
نوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركو في رواية فأتته عنه وفي رواية أخرى لا يهني لغدر أيتني وأنا
أمسحه يعني المني من نوب رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا جف حنته مع رواية البخاري عن عائشة رضي الله
عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا صاب ثوبه المني غسل ما صاب منه ثوبه ثم خرج الى الصلاة
وأنا أنظر الى اثر البصع في ثوبه ذلك في موضع الغسل فالاول مخفف والثاني مشدد سواء كان الغسل لتنجاسة المني
اولا نظافة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان اعرابا بال في المسجد فأمر
النبي صلى الله عليه وسلم ان يصب عليه ذنوب من ماء مع قول أبي قلابة من كبار التابعين ومع قول الامام أبي حنيفة
ركاة الارض يبسها فالحديث الاول مشدد والأثر مخفف ولولا ان ابا حنيفة قضا بالاقابة رأيا في ذلك شيئا عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما قالاه وصرح بعضهم برفعه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الحاكم

جواز التنفل قبل صلاة العبد وبعدها لمن حضرها فقال أبو حنيفة لا يتنفل قبلها او يتنفل ان شاء بعد ها ولم يفرق بين المصلي وقال

يخبره ولا يبين الامام وغيره وقال مالك اذا كانت الصلاة في المصلى لم ينتقل قبلها ولا بعدها سواء ٧٧ الامام والمأموم وعنه في المسجد رواه اثنان

وقال الشافعي بالجواز قبلها وبعدها في المسجد وغيره الا الامام فانه اذا ظهر للناس لم يصل قبلها وقال أحمد لا ينتقل قبل صلاة العبد ولا بعدها مطلقا * (فصل) * ويستحب أن ينادى الصلاة جامعة بالاتفاق وعن ابن الزبير أنه أذن لها وقال ابن المسيب أول من أذن لصلاة العبد معاوية ومذهب الشافعي قراءة في الاولى واقتربت في الثانية أوسع والغاشية وقال أبو حنيفة لا تختص بسورة وقال مالك وأحمد يقرأ بسج والغاشية * (فصل) * اذا شهدوا يوم الثلاثين من رمضان بعد الزوال برؤية الهلال قضيت صلاة العبد في أصح القولين عند الشافعي موسعا وقال مالك لا تقضى فان لم يكن جمع الناس في اليوم صليت في الغد وهو مذهب أحمد ومذهب أبي حنيفة أن صلاة عيد الفطر تصل في اليوم الثاني والأضحية في الثاني والثالث * (فصل) * والتكبير في عيد النحر مسنون بالاتفاق وكذلك في عيد الفطر الا عند أبي حنيفة وقال داود يوجوبه وقال النخعي انما يفعل ذلك الحواكون وقال ابن هبيرة والصحيح ان التكبير في الفطر آكد من غيره لقوله عز وجل ولتكملوا العدة ولتكبروا

وقال انه على شرط الشيخين مرفوعا من سمع النداء من جيران المسجد وهو صحيح من غير عذر فلم يجب فلا صلاة له وكان على رضى الله عنه يقول لا صلاة لجيران المسجد الا في المسجد فقبل له من جيران المسجد فقال من سمع المنادى قال البيهقي وقدرى ذلك مرفوعا مع ما ورد من تقريره صلى الله عليه وسلم لم يرض الصحابة على صلته وحده في بيته ولم يأمره بالاعادة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك أثر عمر بن عبد العزيز في نهيه من لا يعرف أبوه ان يؤم بالناس مع قول الشافعي والنخعي والزهرى انه يؤم فالأثر الاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابن عباس فيمارواه البيهقي لا يؤم الغلام حتى يحتمل مع حديثه عن عمرو بن سلمة انه كان يؤم قومه في الفرائض والجنائز في المساجد وكان ابن سبع أوست سنين الاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة مع حديث البخاري أن أبا بكر دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع دون الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زدك الله حرصا ولا تعد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث حذيفة بن أسيد رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم ان يقوم الامام فوق ويبقى الناس خلفه وفي رواية له مرفوعا لا يصلي الامام على شيء أعلى مما عليه أصحابه مع ما رواه البيهقي عن صالح مولى التؤمة قال كنت أصلي أنا وأبوهريرة فوق ظهر المسجد نصلي بصلاة الامام وذلك في المكتوبة فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح حمل الاول على من فعل ذلك تكبرا والثاني على غير ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجمع بأربعين رجلا به قال جماعة من الصحابة والتابعين وحديث البيهقي مرفوعا ليس على ما دون الخمسين جمعة مع حديث البيهقي عن أم عبد الله الدوسية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا أربعة وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا جمعة ولا تشريق الا في مصر جامع ونحو ذلك من الآثار فالاول وماعه مخفف من حيث عدم الوجوب والثاني وماعه مشدد من حيث الوجوب فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الترمذي والبيهقي وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكبر في الصلاة في عيد الفطر والأضحية سبعة في الاولى وخمسة في الثانية سوى تكبيرة الصلاة مع حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الأضحية والفطر أربعين تكبيرة على الجنائز وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول التكبير في العبد ينحس في الاولى وأربع في الثانية فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف في العبد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف في كل ركعة أربع ركعات وفي رواية خمس ركعات وفي رواية ثلاث ركعات مع حديث البخاري أنه صلى الله عليه وسلم صلى لكسوف الشمس يوم مات ابنه إبراهيم ركعتين في كل ركعة ركوع واحد وقال ابن عباس رضي الله عنهما المراد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى لكسوف ركعتين في كل ركعة ركوعان فالاول بجميع طرقه مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان لا يصلي للزلازل اذا وقعت ولا غيرهما من الآيات كالظلمة أو موت أحد مع ما رواه الامام الشافعي وغيره أن عليا رضي الله عنه صلى لزلالة ست ركعات في أربع سجودات وخمس ركعات وسجدتين في ركعة وركعة وسجدتين في ركعة وثبت مثل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه أيضا كما ثبت عنه أنه خرسا جذا المبالغة أن امرأته من أرواح النبي صلى الله عليه وسلم ماتت فقبل له في ذلك فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رأيت آية فاسجدوا أو أى آية أعظم من ذهاب أرواح النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك قبل طلوع الشمس فأثر عمر رضي الله عنه مخفف وأثر علي وماعه مشدد ويصح حمل الثاني على من تؤثر فيه الآيات ويعظم عنده الخوف من الله فيكون السجود كالماء الذي يصب على النار يخفحها والاول على من لم يكن عنده كل ذلك الخوف

الله على ما هداكم واختلغو في ابتدائه وانتهائه فقال مالك يكبر يوم الفطر دون ليلته وانتهائه عنده الى أن يخرج الامام وعن الشافعي أقوال في

انتهائه أحدهما إلى أن يخرج الإمام إلى ٧٨ المصلي والثاني إلى أن يحرم الإمام بالصلاة وهو الرجوع والثالث إلى أن يفرغ منها وأما ابتداءه فمن

حيث يرى الهلال وعن أحمد في انتهائه روايتان أحدهما إذا خرج الإمام والثانية إذا فرغ من الخطبتين وابتدأه عنده من رؤية الهلال

(فصل) واختلوا في

صيغة التكبير فقال أبو

حنيفة وأحمد يقول الله

أ كبر الله أكبر الله

الله أكبر الله أكبر والله الحد

يشفع التكبير في أوله وآخره

وقال مالك يكبر ثلاثا نسقا

وعنه رواية أن شاء كبر ثلاثا

وإن شاء مرتين وقال الشافعي

يكبر ثلاثا نسقا في أوله وثلاثا

في آخره والصيغة المختارة

عندنا متأخرى أحسب يكبر

ثلاثا نسقا في أوله وتكبير تيز

في آخره *(فصل)* واختلوا

في التكبير في عيد النحر

وأيام النحر في ابتداءه

وانتهائه في حق المحل والمحرّم

فقال أبو حنيفة وأحمد يكبر

من صلاة الفجر يوم عرفة إلى

أن يكبر صلاة العصر من يوم

النحر وقال مالك من ظهر

النحر إلى صلاة الصبح من

آخر أيام النحر يتوقوه و

رابع يوم النحر وذلك في حق

المحل والمحرّم وعن الشافعي

أقوال أشهرها كذهب مالك

والذي عليه العمل من

مذهبه من صبح يوم عرفة

ويختتم بعصر آخر أيام التشريق

والمحرّم كغيره على لراجع من

مذهبه *(فصل)* واتفقوا

على أن التكبير سنة في حق

فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره من فروع ابن الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة زاد في رواية البيهقي فمن تركها فقد كفر مع ما روي في الأحاديث بعدم كفره الكفر الذي يخرج به عن الإسلام فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر فيه إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفن شهيدا أحدهما كان الحديث الأول هو الثابت كان مخففاً والثاني كان الحديث الثاني هو الثابت كان مشدداً وكان الحديثان ثابتين حملت الصلاة على أنها على جماعة ما تواتر بعد انقضاء الحرب وأوعى الدعاء فقط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالشديد هو صلاة الجنائز المعتادة والتخفيف هو الدعاء فقط * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا إذا رأيت الجنائز فقوموا حتى تخالفكم أو توضع زاد في رواية البيهقي وإن لم يكن أحدكم ماشيا معها وروى الشيخان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتبه جنازة فقام لها فقبل أن يجازة يهودي فقال أليست نفسا وفي رواية للبيهقي أنما قتلت للملك وغير ذلك من الأحاديث الآمرة بالقيام مع حديث الشافعي ومالك ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم للجنازة ثم ترك القيام فلم يكن يقوم لها إذا رآها فإن لم يثبت أن هذا ما صح لالأول فهو مخفف والأول مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي وكبر أربعين مرة وروى البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر فكبر أربعين مرة وروى ذلك من الأحاديث مع حديث مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر خمساً في صلاته على بعض أصحابه وصلى على رضى الله عنه على سهل بن حنيف فكبر عليه ستاً ثم التفت إلى الناس وقال إنه من أهل بدر وفي رواية للبيهقي أن علياً صلى على أبي قتادة فكبر عليه سبعين مرة وكان يقول يا أبا طالب العلاء واكثر الصحابة على أن التكبير أربعين مرة فإن لم يثبت نسخ ما زاد على الأربع فالأول مخفف والباقي مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عقبة بن عامر قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام نائماً صلى فيهن أو تقرب فيهن موتانا نذكر من هذا وجب تضييف الشمس للغروب حتى تغرب مع حديث مسلم وغيره أيضاً من دفنه صلى الله عليه وسلم كثيراً من أصحابه ليلا وتقربره لهم على ذلك ومع ما نقل عن عقبة أنه قبل له أن يدفن بالليل فقال قد دفن أبو بكر بالليل فالأول مخفف والثاني مشدد لمن يخشى المشقة في الليل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة سلم تسليمة واحدة مع حديثه أيضاً عن عبد الله بن أبي أوفى أنه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم عن يمينه ويساره كالصلاة ذات الركوع والسجود فالأول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث البيهقي عن أبي أمامة بن سهل أنه كان إذا صلى على جنازة سلم تسليمة أخفها مع حديثه أيضاً أن ابن عمر كان إذا صلى على جنازة يسمع من يليه فرجع الأمر إلى تخفيف وتشديد كافي الميزان ويصح حمل الجهر على الأقوياء من الناس وعدم الجهر على من أترفيه الحزن على ذلك الميت وعمته الحشوية والخوف فلم يستطع الجهر كما كان عليه السلف الصالح حتى ربما كان أحدهم إذا صلى على جنازة لا يقدر على المشي فيرجعون به في النعش * ومن ذلك حديث مسلم وغيره من فروع عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على سهل بن بيهضاف في المسجد فلما أنكر بعض الناس ذلك قالت ما أسرع ما نسي الناس وروى البيهقي أن أبا بكر وعمر صلى عليهما في المسجد مع حديث التوبة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى على جنازة في المسجد فلا يثني له قال صالح فكانت الجنازة توضع في المسجد فرأى أبا هريرة إذا لم يجد موضعا إلا في المسجد انصرف ولم يصل عليهما فالحديث الأول وماله مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان أن لم يثبت نسخ الأحكام من وسبب أن توجه ذلك في الجمع بين أقوال المذهب * ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا فإذا وجبت فلا تبكين باكية فالأول واجب بالرسول الله قال إذا مات مع حديث البخاري عن أنس

المحرّم وغيره خلف الجماعة واختلوا فيمن صلى منفرداً من محل ويحرم في هذه الأوقات فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه أن

لا يكبر المنفرد وقال مالك والشافعي وأحمد في روايته الأخرى يكبر واتفقوا على أنه لا يكبر خلف ٧٩ النوافل الأفي قول للشافعي وهو الراجح

عند أصحابه

* (باب صلاة الكسوف) *
اتفقوا على أن الصلاة
لكسوف الشمس سنة
مؤكدة في الجماعة ثم اختلفوا
في هيئتها فقال مالك والشافعي
وأحمد هـ ركعتان في كل
ركعة قيامان وقراءتان
وركوعان وسجودان وقال
أبو حنيفة هـ ركعتان كصلاة
الصبح وهل يجهر في القراءة
فيها أو يخفي قال أبو حنيفة
والشافعي ومالك يخفي في
القراءة فيها وقال أحمد يجهر
بها وهل صلاة الكسوف
خطبة قال أبو حنيفة وأحمد
في المشهور عنه لا يسكن
لكسوف الشمس ولا
لكسوف القمر خطبة وقال
الشافعي وأحمد ومالك يسكن
لها خطبتان * (فصل) *
لوانفق الكسوف في وقت
كراهية الصلاة قال أبو
حنيفة وأحمد في المشهور
عنه لا تصلي فيه ويجعل مكانها
تسبيحا وقال الشافعي تصلي
فيه وعن مالك روايات أحداها
تصلي في كل الاوقات والثانية
في غير الاوقات المكروه فيها
التنفل والثالثة لا تصلي بعد
الزوال جلالها على صلاة
العبد * (فصل) * وهل
تسكن الجماعة لصلاة
الكسوف قال أبو حنيفة
ومالك لا تسكن بل يصلي كل
واحد لنفسه وقال الشافعي
وأحمد السنة أن تصلي جماعة

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى جعفر أو زيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة وعيناها تذر فان ومع خبر مسلم
وغیره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله ومع حديث البيهقي ان عمر انتهر نساء
يكنين مع الجنابة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم دعن يا عمر فان العين باكية دامة والنفس مصابة
والعهد قريب ومع الحديث الثابت عنه صلى الله عليه وسلم ان الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ولا من
يعذبهم هذا وأشار الى لسانه أو برحمه فالحديث الاول مشدد باباحة البكاء الى الموت فقط والثاني مخفف
باباحة البكاء قبل الموت وبعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن أم عطية
قالت نهى عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نسوة
جالوسا ينتظرن الجنابة فقال أنحن من فحين يحمل فان لا قال فتدلين فيمن يدلي قلن لا قال فتغسلن فيمن يغسل
قلن لا قال فار جعن مأزورات غير مأجورات ومع حديثه أيضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى فاطمة
واجمعة من تعزية لاهل ميت فقال لها والذي نفسي بيده لو بلغت معهم التكديع يعني القبور رما رأيت الجنة حتى
يراهن أهلك فقول أم عطية ولم يعزم علينا فيه تخفيف وقوله مأزورات غير مأجورات وما بعده فيه التشديد
في النهي فرجع الامر الى مرتبة الميزان

* (فصل في أمثلة مرتبة الميزان من الزكاة الى الصوم) * فن ذلك ما رواه البيهقي عن ابن عمر قال ليس في مال
العبد ولا المكاتب زكاة حتى يعتق مع قوله أيضا حين سئل هل في مال المملوك زكاة فقال في مال كل مسلم
زكاة في مائتين خمسة فزاد في الحساب أى في مائتي درهم فضة فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الاول
على من كان عبد الاهل الشيع والجل والثاني من حيث عومله لا بد على من كان عبد الاهل الكرم والسخاء
من حيث ان الزكاة متعلقة بعين ذلك المال لا بالمالك مع ان الرقيق عبد لله كان سيده عبد لله وكان سيده
العبد مستخفاف في مال الله فكذلك العبد مستخفاف في مال سيده الأصغر فرجع الامر الى مرتبة الميزان
* ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي وغيرهما في الصدقات عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم لما بعثه الى اليمن قال خذ الحب من الحب والشاة من الغنم والبعير من الابل والبقرة من البقر مع حديث
البيهقي عن طاوس قال قال معاذ بن جبل اتتوني بخميس أو لبليس آخذ منكم مكان الصدقة وفي رواية
مكان الجزية فانه أهون عليكم وخير لاهل الجاهل بالمدينة فالاول مشدد لتخصيصه على أخذ الواجب من عين كل
جنس وانقله في بعض الاحاديث الى بدل معين في الحيوانات والثاني مخفف لاخذ من الجنس غير الجنس من
المتقومات فرجع الامر الى مرتبة الميزان ان لم يثبت نسج لاحدى الروايتين أو تصحح لرواية الجزية مكان
الصدقة وروى البيهقي أيضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على ناقه مسنة في ابل الصدقة فغضب وقال
قاتل الله صاحب هذه الناقة فقال يا رسول الله اني ارتجعتها ببعير من من حوائى الصدقة قال فنعم اذا وفى رواية
انه رأى في ابل الصدقة ناقه كوما فسأل عنها فقال المصدق اني أخذتها بابل فسكت ففهم جواز أخذ الناقة
في الزكوات * ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا فرسه
صدقة وفي رواية للبيهقي وغيره مرفوعا ليس في الخيل والرقيق زكاة الا زكاة الفطر في الرقيق مع حديث
مسلم وغيره مرفوعا من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقها الى أن قيل يا رسول الله فان الخيل قال الخيل
ثلاثة هل لرجل وزر لرجل أجر ولرجل ستر فأما الذي هـ له ستر فرجل رباها في سميل الله ثم لم ينسحق
الله في ظهورها ولا رفاقها وفي رواية لابن سبيح في ظهورها وبطنها في عسرها ويسرها ومع حديث
البيهقي مرفوعا في الخيل السائمة في كل فرس دينار ومع رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب انه ضرب على كل
فرس دينار ادينار فالاول وماءه مخفف بالرفع عنها والثاني وماءه مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الشريعة * ومن ذلك حديث البيهقي عن أبي موسى ومعاذ بن النسي صلى الله عليه وسلم قال لهما لما بعثتهما الى
اليمن لا تأخذوا في الصدقة الا من هذه الاصناف الاربعة الشيعير والحنطة والزبيب والتمر مع حديث

كالكسوف ويجهر بالقراءة في صلاة الكسوف فرادى كما تصلي جماعة بالاتفاق وعن الثوري ومحمد بن الحسن ان الامام اذا

صلى صلوامعه ولا تصلى حينئذ فرادى ٨٠ * (فصل) * وغير الكسوف من الآيات كالزلازل والصواعق والظلمة بالنهار لا يسن له صلاة عند

الثلاثة وعن إحدائه يصلى لكل آية في الجماعة وحكى عن علي رضي الله عنه أنه صلى في زلزلة

* (باب صلاة الاستسقاء) *

اتفقوا على أن الاستسقاء

مسنون واختلاف أهل يسن

له صلاة أم لا فقال مالك

والشافعي وأحمد وصاحب

أبي حنيفة تسن جماعة وقال

أبو حنيفة لا تسن الصلاة بل

يخرج الإمام ويدعوفان

صلى الناس وحدها ناجز

واختلاف من رأى أن لها

صلاة في صفتها فقال الشافعي

وأحمد مثل صلاة العيد

ويجهر بالقراءة وقال مالك

صفتها ركعتان كسائر

الصلوات ويجهر بالقراءة

* (فصل) * وهل يسن له

خطبة فقال مالك والشافعي

وأحمد في الرواية المختارة

عند أصحابه تسن وتكون

بعد الصلاة خطبتان على

المشهور ويفتحهما

بالاستغفار كالتكبير في العيد

وقال أبو حنيفة وأحمد في

الرواية المنصوص عليها

لا يخطبها وانما هي دعاء

واستغفار * (فصل) *

ويستحب تحويل الرءاء في

الخطبة الثانية للإمام

والمأمومين الا عند أبي حنيفة

فانه لا يستحب وقال أبو

يوسف يشرع للإمام دون

المأمومين واتفقوا على أنهم

ان لم يسقوا في اليوم الاول

عادوا ثانيا وثالثا وأجمعوا على أنهم اذا تضرروا بكثرة المطر فان السنة ان يسألوا الله رفعه * (كتاب الجائز) * أجمع العلماء قول

الشافعي ومالك عن ابن شهاب الزهري في الزيتون العشر يؤخذ من عصر زيتونه يوم يعصره فيه ما سقت السماء والانهار أو كان بعلا العشر وفيه ما سقى برشاء الناضع نصف العشر وبه قال عمر بن الخطاب اذا بلغ حبه خمسة أوسق فيه صر ويؤخذ عشر زيته فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العسل في كل عشرة ازقاق رزق وفي رواية ان رجلا قال يا رسول الله ان لي نخلا قال أد العشر قال يا رسول الله احمل لي حبله فحماه له مع ماروا الشافعي ومالك ان رجلا اجاب الى عمر بن عبد العزيز فقال هل علي في العسل صدقة قال لا ليس في الخيل ولا في العسل صدقة وبه قال علي ومعاذوا الحسن فالاول مشدد والثاني ومعه مخفف ان لم يثبت نسخه * ومن ذلك رواية البيهقي عن عمر رضي الله عنه ليس في الخضراوات صدقة وروايته عن علي ليس في الخضراوات البقول صدقة وبه قال عطاء وقال ليس في شيء من الخضراوات صدقة والفواكه كلها صدقة أى فيها صدقة مع حديث مسلم وغيره فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا أى يسقى من السحاب العشر فعم كل نبات فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة حتى الميزان * ومن ذلك رواية مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب ليس في الخيل زكاة مع رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب انه كتب الى أبي موسى الاشجري أن مر من قبلك من نساء المسلمين أن يصدقن حليهن قال عبد الله بن مسعود اذا بلغ ذلك مائتي درهم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على حلى المرأة الفقيرة عرفا والثاني على أهل الثروة والغنى * ومن ذلك رواية البيهقي عن ابن عمر وغيرهم أنهم كانوا يقولون من أسلف مالا فعليه زكاته في كل عام اذا كان في يد ثقة وفي رواية عن ابن عمر وعثمان ما كان من دين في يد ثقة فهو بمنزلة ما في أيديكم وما كان من دين مظنون فلا زكاة فيه حتى يقبضه مع قول عطاء وغيره ليس عليك في دين لك زكاة وان كان في يد مليء وبه قال عمر وعائشة وعكرمة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري وغيره عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة رمضان صاعا من تمر أو صاعا من شعير وفي رواية صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من اقط أو صاعا من زبيب مع حديث البيهقي وابي داود ان صح أو صاعا من دقيق فالاول مشدد من حيث تعيين اخراج الحب والحب والثاني مخفف كما ترى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا أطعمت المرأة من بيت زوجه غير مفسدة فلها أجرها وله مثله وفي رواية وللخازن مثل ذلك بما كنسبوا لها بما أنفق لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئا مع رواية البيهقي عن أبي هريرة انه سئل عن المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا الامن قوتها والاجر بينهما ولا يحل لها أن تصدق من مال زوجها الا باذنه وغير ذلك من الآثار فالاول مخفف على المرأة والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على زوجه الرجل الكريم الراضى بذلك وحل الثاني على زوجه البكيل * ومن ذلك حديث مسلم وغيره لا تألوا الناس شيئا فمن سأل الناس أموالهم تكثرنا فانما يسأل جرا فليس تقبل منه أوليك ثم مع حديث البيهقي وغيره عن القراسي رضي الله عنه انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم أسألك يا رسول الله قال لا ولئن كنت سائلا ولا بد فأسأل الصالحين وفي رواية المسائل كدوح وفي رواية خوش في وجهه صاحبها يوم القيامة فمن شاء أبقى على وجهه ومن شاء ترك الا أن يسأل الرجل في أمر لا يجد منه بدا أو ذا سلطان ومع حديث البيهقي أيضا ما لمعطى بأفضل من الآخذ اذا كان محتاجا فالاول فيه تشديد ومقابلته فيه تخفيف كما ترى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

* (فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الصيام الى الحج) * فمن ذلك ما روى مسلم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي نيفا فيقول هل عندكم من غداء فأقول لا فيقول اني صائم وفي رواية فيقول اذا صوم مع رواية الشافعي والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه انه كان اذا بدله الصوم بعد ما زالت الشمس صام ومع

عادوا ثانيا وثالثا وأجمعوا على أنهم اذا تضرروا بكثرة المطر فان السنة ان يسألوا الله رفعه * (كتاب الجائز) * أجمع العلماء قول

على استعجاب الاكثار من ذكر الموت وعلى الوصية ان له مال أو عنده ما يفتقر الى الايصاء به مع الصحة ٨١ وعلى تأكدها في المرض واتقوا على

انه اذا تيقن الموت وجه الميت
للقبلة والمشهد ورعن مالك
والشافعي وأحمدان الاكثري
لا يجنس بالموت وقال أبو
حنيفة يجنس بالموت فاذا
غسل الميت طهر وهو قول
للشافعي ورأيه عن أحمد
واتقوا على ان مؤنة تجهيز
الميت من رأس ماله مقدمة
على الدين وحكى عن طاوس
انه قال ان كان ماله كثير افنى
رأس ماله والا فبن ثلثه
* (فصل) * واتقوا على ان
غسل الميت فرض كفاية
وهل الأفضل ان يغسل
مجردا أو في قبص قال أبو
حنيفة ومالك مجردا مستور
العورة وقال الشافعي وأحمد
الأفضل في قبص والاولى
عند الشافعي تحت السماء
وقيل بل الاولى تحت سقف
والماء البارد أولى الا في برد
شديد أو عند وجود وسخ
كثير وقال أبو حنيفة المسخن
أولى بكل حال * (فصل) *
واتقوا على ان للزوجة
أن تغسل زوجها وهل
يجوز للزوج أن يغسلها قال
أبو حنيفة لا يجوز وقال
الباقيون يجوز ولو ماتت
امراة وليس هناك الارجل
أجنبي أو مات رجل وليس
هناك الامراة أجنبية
فذهب أبي حنيفة ومالك
والاصح من مذهب الشافعي
انهما ييمان وعن أحمد
رواية ان احدهما ييمان

قول ابن مسعود وأحمدكم بالخيار ما لم يأكل أو يشرب فالاول مشدد باشتراط النية قبل الزوال والثاني مخفف
بجعل النية قبل الزوال وبعده الى قريب الغروب ودليل من أوجب تثبيت النية في صوم النفل قوله صلى الله
عليه وسلم لم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث
البيهقي عن عائشة أنها سألت عن صوم اليوم الذي يشك فيه فقالت لان أصوم يوما من شعبان أحب الى من
أن افطر يوما من رمضان مع حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعا دامضي النصف من شعبان فأمسكوا عن
الصيام حتى يدخل رمضان وفي رواية اذا انتصف شعبان فلا تصوموا وفي رواية للبيهقي عن أبي هريرة قال
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعل شهر رمضان بصوم يوم أو يومين الا رجلا كان يصوم صياما فإني
على صيامه ومع قول قول أبي هريرة من صام اليوم الذي يشك فيه فقد دعى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم
فالاول مخفف في الصيام من شعبان والثاني مشدد في منع صيامه موسيأتي توجيه مذهب الاثني عشرية في الجمع
بين أقوالهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصح جنبا في رمضان من جماع غير احتلام فيدركه الفجر فيغتسل ويصوم مع قول أبي
هريرة رضي الله عنه في رواية البيهقي من صام جنبا ففطر ذلك اليوم فان لم يثبت نسخ قول أبي هريرة فرجع
الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي مرفوعا عن زرعة القتيبي وهو صائم فليس عليه
قضاء وان استقاء فليقض مع رواية البيهقي عن أبي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فاء فافطر ومع
روايته أيضا مرفوعا لا يفطر من فاء ولا من احتلم قالوا ما بين مخفف ومشدد ومفصل فرجع الامر الى
مرتبة الميزان كما ترى * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا عن عيسى بن البراء الصيام في السفر مع حديث الشيخين
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في السفر والحضر الشديد ومع رواية مسلم عن أبي سعيد الخدري قال كنا
نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم في رمضان ففنا الصائم ومننا المفطر فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر
على الصائم يرون ان من وجد قوة فصام فان ذلك حسن ويرون أن من وجد ضعفه فافطر فان ذلك حسن وكان
أنس بن مالك يقول للسائل ان أفطرت فرخصة الله وان صمت فهو أفضل فالاول مخفف والثاني مشدد ولو في
أحد شقي حديث التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن حسين بن
الحارث الجدي قال سمعت خطيب مكة يقول عهد اليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نساك للزوجة فان لم يره
وشهد شاهد عدل نسكنا بشهادتهم ما ثم قال ان فيكم من هو أعلم بالله ورسوله مني وشهد هذا يعني الامر من
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما بيده الى رجل قال البيهقي هو ابن عمر مع حديث البيهقي أن عمر بن الخطاب
والبراء بن عازب قبل شهادة رجل واحد في هلال رمضان وأمر الناس بصيامه فالاول مشدد من حيث اشتراط
العدد في الشهر وهو مخفف من حيث الصوم والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
حديث الشيخين عن عائشة مرفوعا عن مات وعليه صيام صام عنه وليه مع رواية البيهقي عن عائشة وابن
عباس لا يصم أحد عن أحد وفي رواية عن عائشة لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم فالاول مخفف بالصوم
والثاني مشدد بالطعام ويصح أن يكون الامر بالعكس في حق أهل الرفاهية والغنى فان الاطعام عندهم
أهون من الصوم فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وأبي غبيصة بن
الجراح انهما كانا يقولان من كان عليه قضاء رمضان فان شاء قضاءه مفرقا وان شاء امتنعا مع حديث البيهقي
عن أبي هريرة مرفوعا عن كان عليه صوم من رمضان فليس رد ولا يفطر وبذلك قال علي وابن عمر فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي عن عمر بن عبد الله بن أبي رافع
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكحل بالاعمد وهو صائم وكان يقول عليكم بالاعمد فانه يحلوا البصر وينبت
الشعر مع حديث البخاري في تاريخه والبيهقي عن أبي النعمان الانصاري قال حدثني أبي عن جدي أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال له لا تستكمل بالنهار وأنت صائم اكحل بالاعمد يحلوا البصر وينبت الشعر فالاول

ويجوز له غسل قريبه الكافر عند ٨٢ الثلاثة وقال مالك لا يجوز * (فصل) * والمسح بآن يوضه الغاسل ويسوك أسنانه ويدخل

اصبعيه في منخريه ويغسلهما
وقال أبو حنيفة لا يستحب
ذلك وإن كانت لحية ملبدة
سرحها بمشط واسع الأسنان
يرفق وقال أبو حنيفة لا يفعل
ذلك وإذا غسأت المرأة ضفر
شعرها ثلاثة قرون وأقي
خالفها وقال أبو حنيفة يترك
على حاله من غير ضفر

* (فصل) * والحامل إذا
ماتت وفي بطنها ولد حي شق
بطنها عند أبي حنيفة
والشافعي وقال أحمد لا يشق
وعن مالك روايتان كالمذهبين
واتفقوا على أن السقط إذا
لم يبلغ أربعة أشهر لم يغسل
ولم يصل عليه فإن ولد بعد
أربعة أشهر فقال أبو حنيفة
إن وجد ما يدل على الحياة
من عظام وحركة ورضاع
غسل وصلى عليه وقال مالك
كذلك إلا في الحسرة فإنه
اشترط أن تكون حركة بينة
يصحبها طول مكث يتيقن
معها الحياة وقال الشافعي
يغسل قولاً واحداً هل يصل
عليه قولاً والجديد أنه لا يصل
عليه ما لم تظهر أمارات الحياة
كالاحتلاج وقال أحمد يغسل
ويصلى عليه واتفقوا على
أنه إذا استهل أو بكى يكون
حكمه حكم الكبير وحكى
عن سعيد بن جبير أنه
لا يصل على الصبي ما لم يبلغ
* (فصل) * ونية الغاسل
غير واجبة على الأصح من
مذهب الشافعي وهو قول
أبي حنيفة وقال مالك يجوز

مخفف من حيث الاحتكال في الصوم والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم مع حديثه أيضاً مرفوعاً فطر الحاجم والمحجوم فالأول
مخفف والثاني مشددان لم يثبت نسخه وسأيت توجيهاً في الجمع بين أقوال أئمة المذاهب فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عائشة أنها قالت أهدى النبي صلى الله عليه وسلم حبساً
فاكل منه وقال قد كنت أصبحت صائماً مع حديث عائشة أنه قالت أهدى النبي صلى الله عليه وسلم حبساً
فقال صلى الله عليه وسلم لم قريبه واقضى يوماً مكانه فإن ثبت أمره لها بالقضاء كان الأول مخففاً والثاني مشدداً
فيحتمل النذب لالوجوب وعكسه وعليه من يرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي عن
عائشة وابن عباس وغيرهما الاعتكاف الا بصوم مع حديث البيهقي عن ابن عمر مرفوعاً ليس على المعتكف
صيام إلا أن يجعله على نفسه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

* (فصل في أمثلة مرتبة الميزان من كتاب الحج إلى كتاب البيع) * فن ذلك حديث مسلم وغيره في حديث
الاسلام أن جبريل عليه الصلاة والسلام قال يا محمد ما الاسلام قال أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمد رسول
الله وأن تقم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتق وتغسل من الجنابة وتتم الوضوء وتصوم رمضان الحديث
وحديث البيهقي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الظعن
قال الحج عن أبيك واعتقر وكان عبد الله بن عون يقرأ أو أتوا الحج والعمرة لله فهي واجبة كالحج انتهى مع
حديث البيهقي مرفوعاً الحج جهاد والعمرة تطوع وحديثه عن جابر قال قالت يا رسول الله العمرة واجبة
وفر يضتها كفر يضها الحج قال لا وأن تعتمر خير لك وكان الشعبي يقرأ أو أتوا الحج والعمرة لله أي برفع العمرة
ويقول هي تطوع فالأول مشدد في العمرة والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث
مسلم عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تلبس المعصفرات المشبعات وهي محرمة ليس فيها زعفران ورواية
البيهقي أن عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالعصفر الخفيف وهي محرمة مع رواية أبي داود وغيره أن
امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بثوب مشبع بعصفر فقالت يا رسول الله إنني أريد الحج فأحرم
في هذا فقال لك غيره قالت لا قال فأحرم في فيه فالأول مخفف والثاني مشدد في أحد شقي التفصيل فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم مرفوعاً إنما يصح فقد قضت عنه حجة ما دام صغيراً فإذا بلغ فعليه
حجة أخرى مع قول بعض الصحابة أن كان قاله عن توقيف أنه لا يلزمه حجة أخرى بعد البلوخ فالأول مشدد
والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

* (فصل في أمثلة مرتبة الميزان من كتاب البيع إلى الجراح) * فن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم يحن عن بيع الغرور عن بيع الحصاد مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه شاء أخذه وإن شاء تركه وكان ابن سيرين يقول إن كان
على ما وصفه له فقد لزمه فالأول مشدد من حيث شموله لما لم يره والثاني أن صح الحديث فيه مخفف فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعاً المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه
ما لم يتفرقا إلا ببيع الخيار وفي رواية لمسلم ما لم يتفرقا أو يكون بينهما ما على خياره مع قول عمر رضي الله عنه
البيع صفقة أو خيار فالأول مخفف لأن فيه التخيير بعد العقد وقبل التفريق وأثر عمر رضي الله عنه مشدد
أن صح لانه لم يجعل لهما بعد الصفقة خياراً فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحن عن بيع الغرر مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز بيع
القمح في شتله إذا أبيض فالأول مشدد في عدم صحة كل ما فيه غرر والثاني مخفف أن صح ويكون خاصاً
استخرج من عام فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي والامام الشافعي عن سعيد بن أبي
وقاص أنه باع حاتلاً فأصاب مشتره جائحة فأخذ الثمن منه مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله

أبي حنيفة وقال مالك يجوز ما إذا أخرج من الميت بعد غسله شئ وجب إزالته فقط عند أبي حنيفة ومالك وهو الأصح من مذهب عليه

الشافعي وقال أحمد يجب إعادة الغسل ان كان الخارج من الفرج وهل يجوز تنف ابطه وحاق عاتقه ٨٣ وحف شاربه قال أبو حنيفة ومالك
هو مكروه وقال أحمد لا بأس به وللشافعي قولان الجديد

انه لا بأس به في حق غيره المحرم والغدير المختار انه مكروه * (فصل) * واتفقوا على ان الشاهد هو من مات في قتال الكفار لا يغسل واختلفوا هل يصلى عليه أم لا فقال أبو حنيفة وأحمد في رواية يصلى عليه وقال مالك والشافعي وأحمد في رواية لا يصلى عليه لاستغنائه عن شافع واتفقوا على ان النساء تغسل ويصلى عليهن والثلاثة على ان من رفسته دابة وهو في القتال أو تردى عن فرسه أو أصابه سلاحه فمات في معركة المشركين انه يغسل ويصلى عليه وقال الشافعي لا يغسل ولا يصلى عليه * (فصل) * واتفقوا على ان الواجب من الغسل ما يخصه لبه الطهارة وان المسنون منها لو تزوان يكون بسدر وفي الاخرة الكافور قال أبو حنيفة وأحمد المستحب أن يكون في كل غسلة شيء من السدر وقال مالك والشافعي لا الا في واحدة * (فصل) * وتكفين الميت واجب بالاتفاق مقدم على الدين والورثة وأقل التكفين ثوب يعم الميت والمستحب عند الشافعي ومالك وأحمد ان يكفن الرجل في ثلاثة أثواب وهي الخائف وقال أبو حنيفة وأحمد

عليه وسلم قال رأيت اذا منع الله التمرة فبهم يأخذ أحدكم مال أخيه ومع حديث البيهقي عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان بعت من أخيك تمرًا فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا ثم تأخذ مال أخيك بغير حق ومع حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوارح فالاول مشددان كان سعد بلغه فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشروط مع حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتبع جلافاً فاستثنى عليه صاحبه جلالة الى أهله فلما قدم الرجل الى أهله أتى النبي صلى الله عليه وسلم ففقدته ثم انصرف فبعض طرق حديث البخاري يدل على أن ذلك كان شرطاً في البيع وبعضها يدل على أن ذلك كان تفضلاً وتكراماً ومعه رواية بعد البيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فان حملنا الحديث الاول على أن الشرط كان في صلب العقد كان مخففاً والا فمشدداً فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن مع حديث البيهقي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب الا كتاب صيد وفي رواية الا كتاب ضار بالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السنور وفي رواية عن ثمن الهر مع قول عطاء ان كان بلغه في ذلك شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس بثمن السنور فالاول مشدد والثاني مخفف سواء حملنا الاول على التحريم أو كراهة التنزيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي عن ابن عباس وغيره أنه كره بيع المصحف وأن يجعل للتجارة مع روايته عن الحسن والشعبي انهما كانا ليريان بذلك بأساً فالاول مشدد تغليظ الكلام الله تعالى والثاني مخفف طلبا للوصول الى الانتفاع به بثلاوة أو غيرهما من القربات فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي أن رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سمر لنا فقال ان الله تعالى يخفض ويرفع واني لارجو أن ألقى الله تعالى وليس لاحد عندي مظلمة وفي رواية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى هو المسعر القابض الباسط الرازق مع رواية مالك والشافعي عن عمر رضي الله عنه أنه سمر فالاول مخفف والثاني مشددان لم يكن عمر فعل ذلك من قبل نفسه فقد جاء من طريق انه رجع عن التسعير وقال انما قصدت بذلك الخير للمسلمين فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً لا يعلق الرهن بل لا هن من صاحبه الذي رهنته غنمه وعليه غرمه ومعنى لا يعلق أى لا يجمع صاحب الرهن من مبايعة المرتهن أى ان لم اوفك الى كذا وكذا فهو لك والمراد بغيره ماله وبغرمه هلاكه أو نقصه مع حديثه أيضاً مرفوعاً الرهن بما فيه أى فاذا هن شخص فرسامتلافق في يده ذهب حق المرتهن فالاول مشدد في الضمان والثاني مخفف لعدم الضمان فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يباع حراً أفلس في دين كان عليه مع حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال في رجل أصيب في غمار ابتاعها فكتر دينه تصدقوا عليه فتصدقوا عليه فلم يباغ ذلك وفاعله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تخذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك فالاول مشدد لولا معارضة الاجماع له والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني فلما كان يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة اجازني مع حديث رواه محمد بن القاسم مرفوعاً رفع القلم عن ثلاث عن الغلام حتى يحتلم فان لم يحتلم لم يفتي يكون ابن ثمان عشرة سنة فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح الحديث فقد قيل انه موضوع فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً لا يجوز للمرأة عطية في مالها اذا ملك زوجها عصمتها او في رواية اذا ملك الرجل المرأة لم تجز عطيتها الا باذنه وفي رواية لابن داود والحاكم مرفوعاً لا يجوز لامرأة عطية الا باذن زوجها مع الاجماع على جواز تصرف المرأة في مالها بغير اذن زوجها فالاول

ورداه وقميص والمسيحيب البيضاء في كاهها والمستحب للمرأة خمسة أثواب قميص ومترز ولعانة ومغنة والخامسة يشدها عند الشافعي

وأحمد وقال أبو حنيفة هذا هو الأفضل ٨٤ وان اقتصر على ثلاثة أبواب فيكون الجار فوق القميص تحت اللقافة وقال مالك ليس لا تكفن حد

وانما الواجب ستر الميت
وتكفين المرأة في المعصر
والزعرور والحريز مكره
عند الشافعي وأحمد وقال
أبو حنيفة لا يكره والمرأة ان
كان لها مال فالكفن في مالها
عند أبي حنيفة ومالك وأحمد
وان لم يكن لها مال فقال مالك
هو على زوجها وقال سجد هو
في بيت المال كما لو أعسر
الزوج فانه في بيت المال
بالاتفاق وقال أحمد لا يجب
على الزوج كفن زوجته
بجمل ومذهب الشافعي ان
محمل الكفن أصل التركة
فان لم تكن فعلى من تلزمه
النفقة من قريب وسيد
وكذا الزوج في الأصح
والصواب عند محقق أصحابه
انه على الزوج بكل حال
والحرم لا يطيب ولا يلبس
المخيط ولا يخمر رأسه بالاتفاق
وحكى عن أبي حنيفة ان
احرامه يبطل بموته فيفعل
به ما به على بسائر الموتى
*(فصل) * والصلاة على
الميت فرض كفاية وعن
أصحاب مالكا انها
سنة ولا يكره فعلها في شيء
من الاوقات عند الشافعي
وقال أبو حنيفة وأحمد يكره
فعلها في الاوقات الثلاثة
وقال مالك يكره فعلها عند
طلوع الشمس وغروبها
والصلاة على الجنائز في
المسجد جائزة بالاتفاق وهي
غير مكروهة عند الشافعي

مشدد ان صح والاجماع مخفف فراجع الامر بتقدير صحة الحديث الاول الى مرتبة التشديد والاجماع
الى مرتبة التخفيف * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا ط. ل الغنى ظلم واذا أتبع أحدكم على
مالي فليتب مع معرواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس على مال امرئ مسلم تواءم ينعى حواله
بتقدير صحة ذلك عن عثمان فان الامام الشافعي قال قد احتج محمد بن الحسن بان عثمان قال في الحواله أو
الكفاله يرجع صاحب التواءم على مال امرئ مسلم فبتقدير ثبوت هذا عن عثمان فلا حجة فيه لانه لا بدري
اقال ذلك في الحواله أو الكفاله فان صح ما ذكره عن عثمان رجح الامر الى مرتبة التخفيف
وتشديد حديث الشيخين لا يرى الرجوع على المحمل ومقابل يرى الرجوع على المحمل * ومن ذلك حديث
الحاكم والبيهقي مرفوعا على اليد ما أخذت حتى تؤديه وروى البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
استعار من صفوان بن أمية ادراعا فقال أغصب يا سمجة فقال لا بل عارية مضمونة حتى تؤديها اليك فلما
أراد ردها اليه فقد منهادرع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لصفوان ان شئت غرمتها لك فقال
يا رسول الله ان في قلبي اليوم من الايمان ما لم يكن يوم أعترتك اه وكان ابن عباس يضمن العارية وكذلك
أبو هريرة كان يغرم من استعار بعيرا فغطب عنده وغير ذلك من الآثار مع أثر البيهقي عن شريح القاضي
أنه كان يقول ليس على المستعير غير المغل ضمان فالاول مشدد في الضمان والثاني مخفف فيه فراجع الامر
الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البخاري عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل
مال يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة لاحد مع حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم قال الجار أحق بسبقه قال الاصمعي والسقب الزيق ومع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال جار الدار أحق بالدار من غيره فالاول مشدد والثاني مخفف يجعل الشفعة للجار وسبأ في توجيهه في
الجمع بين أقوال العلماء فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وقال انه منكر لاشفعة
ليهودى ولا نصراني مع ما رواه البيهقي عن اياس بن معاوية انه قضى بالشفعة لذمي فالاول مشددان صح
الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقابل به تخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث
البيهقي مرفوعا قال انه منكر لاشفعة لثوب ولا صغبر ولا شريك على شريك اذا سلم بشفعة بالشرع معرواية
أيضاً عن جابر مرفوعا قال انه منكر الصبي على شفيعته حتى يدرك فاذا أدرك فان شاء أخذ ذوان شاء ترك
فالاول مشدد والثاني مخفف بالنسبة الى الصبي ان صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرجع الامر
الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا الشفعة في كل شرك ربيعة أو حاطط لا يصلح أن يبيع حتى
يؤذن شريكه فان باع فهو أحق به حتى يؤذنه مع ما رواه البيهقي موصولا الشريك شفعه في كل
شيء ومعرواية مرفوعا أيضاً الشفعة في العبيد وفي كل شيء فالاول مشدد في أنه لا شفعة في الحيوان والثاني
مخفف ان صح الخبر بان الشفعة في الحيوان وفي كل شيء فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه
البيهقي عن شريح انه قال الشفعة على قدر الانصاء مع ما رواه عن الفقهاء الذين ينتهي الى قولهم في المدينة
انهم كانوا يقولون في الرجل له شركاء في دار فيسلم اليه الشركاء الشفعة الارجل واحد أراد أن يأخذ بقدر
حقه من الشفعة فقالوا ليس له ذلك اما ان يأخذها جميعا أو اما ان يتركها جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد
بالزامة أن يأخذ الكل أو يترك الكل فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه الشافعي رحمه الله
تعالى عن شريح القاضي انه كان يضمن الاجراء ضمن قصار احترق بيته فقال تضمنني وقد احترق بيتي فقال
شريح أرايت لو احترق بيتي هل كنت تتركه لأجرلك أي المال الذي عليه لك من جهة معاملة أو غيرها
وما رواه البيهقي عن علي بن رضى الله عنه انه كان يضمن القصار والصباغ ويقول لا يصلح للناس الا ذلك معرواية
البيهقي عن علي بن وجه آخر وعن عطاة انهما كانا لا يضمنان صانعا ولا أجيرا فالاول مشدد والثاني مخفف
فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه بعث الى

وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يكره النعي للميت والنداء عليه وقال أبو حنيفة لا يكره له *(فصل) * واختلفوا امرأة

فمن هو أحق بالإمامة على الميت فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في القديم الوالي أحق ٨٥ ثم الوالي قال أبو حنيفة والوالي أولى إذا لم

يحضر الوالي إن بقى دم امام
الحى وقال الشافعي في
الجديد الرجحان الوالي
أحق من الوالي ولو أوصى
الرجل ليصلي عليه لم يكن
أولى من الأولياء عند
الثلاثة وقال أحمد بدم
على كل ولي وقال مالك الابن
مقدم على الاب والابن أولى
من الجد والابن أولى من
الزوج وإن كان أباه وقال
أبو حنيفة لا ولاية للزوج
ويكره للابن أن يتقدم على
أبيه * (فصل) * ومن
شرط صحة الصلاة على
الجنائز الطهارة وسر العورة
بالتنظيف وقال الشعبي ومحمد
ابن جرير الطبري تجوز
بغير طهارة ويقف الامام
عند رأس الرجل وعجز المرأة
عند الشافعي وأبي يوسف
ومحمد وقال أبو حنيفة عند
صدر الرجل وعجز المرأة
وقال مالك من الرجل عند
صدره ومن المرأة عند عجزها
* (فصل) * وتكبيرات
الجنائز أربع بالتوافق
ويحكي عن ابن سيرين ثلاث
وعن حذيفة بن اليمان
خمس وقال ابن مسعود كبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم
على الجنائز تسعة وتسعين
وخمسة وأربعاً فكبروا
ما كبر الامام فان زاد على
أربع لم يطل صلاته وإذا
صلى خلف امام فزاد على
أربع لم يتابعه في الزيادة

امرأة من البن في نكاحه يدعها الى محله ففرغت فألقته فاني بطنها فأفتى بعض الصحابة انه لا ضمان على عمر
وقالوا له انما أنت مؤدب مع ما أفتاه به على بن أبي طالب رضي الله عنه من الضمان فالاول تخفف والثاني مشدد
بتضمن الامام في الحدود والمعلم في التأديب فراجع الامر الى مرتبة الميزان وفصل بعضهم في ذلك بين أن
يكون التأديب بقدر ما حدث له الشريعة أو مع زيادة على ذلك فعليه في الزائد الضمان دون الاصل لان ذلك
حدثات في الشريعة لا ضمان فيه * ومن ذلك حديث البخاري مرفوعاً حق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله
تعالى مع حديث البيهقي عن عباد بن الصامت علمت رجلاً القرآن فأهدى الى قوسا فذكرت ذلك لرسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت تحب ان تطوق بطوق من نار فأقبلها وافر واياه انه صلى الله عليه وسلم قال
له جرة تغلقها بين كتفك أو قال تغلقها فالاول تخفف والثاني مشدد ويصح حمل الاول على من به خصاصة
والثاني على أصحاب الثروة وعدم الحاجة الى مثل ذلك تغليبا للعبادة على الاجر الدنيوي ولما فيه من خرم
المروءة فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينه
عن كسب الخمار والقصاب والصائغ مع روايته أيضاً ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجهم وأعطى الخمار
أجرته ولو علمه خبيثاً لم يعطه فالاول مشدد والثاني تخفف يجعل النهي للتنزيه فراجع الامر الى مرتبة الميزان
* ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قطع الصدر وقال من قطع صدره صوب
الله رأسه في النار مع ما رواه البيهقي عن عروة وغيره انهم كانوا يقطعون الصدر في زمان رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلا ينكر عليهم ومع حديث البيهقي وغيره في الميت اغسلوه بماء وسدر ولو كان قطع الصدر منها عنة
لذاته لم يأمر ناصلي الله عليه وسلم بغسل الميت به فالاول مشددان صح والثاني تخفف فراجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً لا ضرر ولا ضرار مع حديث البيهقي أيضاً من سأله جاره أن يغرز
خشباً في حداره فلا عنة فالاول تخفف والثاني مشدد يدل على اجبار الجار على تمكين جاره من وضع خشبته في
حداره مع انه مشترك الدلالة على ان قواعد الشريعة تشهد بأن كل مسلم أحق بحاله فراجع الامر الى مرتبة
الميزان قال الامام الشافعي وأحسب أن قضاء عمر رضي الله عنه في امرأة المفقود من بعض هذه الوجوه التي
يمنع فيها الضرر بالمرأة اذا كان الضرر عليها أبين من ضررها الى بيان موته كقاضى به الامام على بن أبي طالب
وقال ان المرأة نابت فالتصبر لا تنسكح حتى يأتيها يقين موت زوجها فراجع الامر في هذه المسئلة كذلك
الى تخفيف بالتزويج وتشديد بالصبر الى تبين موته كقاضى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث اللقطة الذي رواه
البيهقي من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بأنهم اتعرف سنة مع حديثه أيضاً أنهم اتعرف وقتوا حداً ثم
يأكلها أو ينتفع بها فالاول مشدد والثاني تخفف ان لم يصح وجود الاضطرار للواحد واسدلولاً للثاني بأن علياً
رضي الله عنه وجد ديناراً فأفتى به فاطمة فعرضت ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فقال هو رزق ساقه
الله اليكم فاشتري به على الحماود فبقوا وطخوا أو كالأمان هذا يدل على أن علياً أنفق الدينار قبل التعريف في
الوقت أو أنه عرفه في ذلك الوقت فقط وراى ذلك كافياً في التعريف فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك ما رواه البيهقي مرفوعاً من توريث ذوى الارحام مع حديثه كالحاكم من عدم توريثهم فالاول تخفف
على ذوى الارحام مشدد على بقية الورثة والثاني عكسه وسلك من الحديث قصة طويلة تركنا ذكرها
اختصاراً فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يذرائي أحب لى ما أحب لنفسى لاثنتين مال يتيم مع حديثه كالبخاري أنا وكافل اليتيم في الجنة
كهاين وأشار بالسبابة التي تليها فالاول مشدد يشير الى أن الاولى باضـعيف ترك الولاية على مال اليتيم
ولثاني تخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن الامام أبي بكر رضي الله عنه
من أنه لا ضمان على ذبيح مع ما رواه عن عمر رضي الله عنه أنه ضمن الوديع فالاول تخفف والثاني مشددان
ثبت انه ضمنه من غير تفریط فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعاً صدقة

وعن أحمد انه يتابعه الى سبع ومذهب الشافعي انه يرفع يديه في جميع التكبيرات حد ومنكبيه وقال أبو حنيفة ومالك لا يرفع يديه لاني الاول

وفراة الفاشحة بعد التكبير الاول فرض ٨٦ عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك لا يقرأ فيها شيئا من القرآن ويسلم تسليمتين عند

الثلاثة وقال أحمد واحد

عن عيينة * (فصل) * ومن

فاته بعض الصلاة مع الامام

اقتض الصلاة ولم ينتظر تكبيره

عند الشافعي وقال أبو حنيفة

وأحمد ينتظر تكبير الامام

ليكبر معه وعن مالك روايتان

ومن لم يصل على الجنازة صلى

على القبر بالاتفاق * والى

متى يصل عليه اختلاف

مذهب الشافعي في ذلك

فقيل الى شهره قال أحمد

وقيل ما لم يبل وقيل يصل

أبدا والاصح انه يصل عليه

من كان من أهل فرض

الصلاة عليه عند الموت وقال

أبو حنيفة ومالك لا يصل على

القبر الا أن يكون قد دفن

قبل أن يصل عليه * (فصل) *

والصلاة على الغائب صحيحة

عند الشافعي وأحمد وقال أبو

حنيفة ومالك بدم صحتها ولا

يكبره الدفن ليلابا اتفاق وقال

الحسن يكره ولو وجد بعض

ميت غسل وصلى عليه عند

الشافعي وأحمد وقال أبو

حنيفة ومالك ان وجدوا كثره

صلى عليه والا فلا * (فصل) *

واتفقوا على ان قاتل نفسه

يصلى عليه واختلفوا هل

يصلى عليه الامام فقال أبو

حنيفة والشافعي يصل عليه

وقال مالك من قتل نفسه أو

قتل في حد فان الامام لا يصل

عليه وقال أحمد لا يصل

الامام على القتال ولا على

قاتل نفسه وقال الزهري

لا يصل على من قتل في رجم أو قصاص وكره عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل نفسه وقال الاوزاعي لا يصل عليه وعن

ذلك

ذلك

ذلك

ذلك

ذلك

ذلك

تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم مع حديث البيهقي مرفوعان صح رفعه تصدقوا على أهل الاديان فالاول
مشدد بصرفها الى المسلمين فقط والثاني مخفف ان لم يحمله على صدقة التطوع فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره مرفوعا وموقوفا لا نکاح الا بولي مع ما رواه البيهقي أيضا مرفوعا
وموقوفا لا يم أحق بنفسه هاهنا وليها والبكر تستأذن في نفسها الحديث وفي رواية الثيب بدل الايم
فالاول مشدد والثاني مخفف لانه صلى الله عليه وسلم لم يشارك بين الايم والولى ثم قدمه ما بقوله أحق
وقدم صح العقدة منه فوجب أن يصح منها فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي
مرفوعا عن الله المحلل والمحل له وسئل ابن عمر عن تحليل المرأة لزوجها فقال ذلك السفاح مع ما عليه
الجمهور من الصحة اذ لم بشرط ذلك في صلب العقد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمس ماء محلا
دل على صحة النكاح لان المحلل هو المثلث للعقل فلو كان فاسدا لم يمس ماء محلا فرجع الامر فيه الى مرتبة
الميزان تخفيف وتشديد يصح حل الاول على ذوى المروعة من العلماء والا كبر والثاني على غيرهم كاحاد
العوام * ومن ذلك حديث مسلم وغيره لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر مع حديث البيهقي وفرو من المجذوم
فرارك من الاسد فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح حل الثاني على ضعفاء الحال في الايمان واليقين والاول
على من كان كاملا في ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين عن جابر قال كنا
نعزل والقرآن ينزل زاد البيهقي فباغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا عنه مع ما رواه البيهقي عن
عمر وعلى وغيرهما من النهي عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد وكذلك القول في روايه
البيهقي المفضلة بين الحررة والامة وهوانه صلى الله عليه وسلم نهى عن العزل عن الحررة الا باذن بخلاف الامة
وهو يرجع الى تخفيف وتشديد * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقضى
في رجل تزوج امرأة فبان لم يدخل بها ولم يفرض لها بان لها الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث مع
حديثه أيضا عن ابن عمر انه قضى أن لا صداق لها فالاول مشدد يجعل الصداق على الزوج والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم منع عليا أن
يدخل على فاطمة حين تزوجها الا بعد أن يعطيها شيئا أي من صداقها وانه أعطاهاد رعا الحطمية قبل دخوله
بها وكان ابن عباس يقول اذا نسكح الرجل امرأة فسمى لها صداقا فادأ أن يدخل عليها فليلق اليها رداء أو
خاتما ان كان معه مع حديث البيهقي أن رجلا تزوج امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجهرها
صلى الله عليه وسلم اليه من قبل أن ينقدها شيئا وفي رواية انه كان معسرا فلما أيسر ساق اليها شيئا فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه الامام مالك والامام الشافعي أن الامام
عمر بن الخطاب قضى في المرأة يتزوجها الرجل انه اذا أرخيت الستة وفتح وجب الصداق مع قول ابن
عباس ان عليه نصف الصداق وليس لها أكثر من ذلك أي لانه لا يثبت انه مسها وقضى بذلك مرجح لكنه حلف
الزوج بالله انه لم يهرها وقال لهالك نصف الصداق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن النهي وفي رواية للبيهقي نهى عن نهى
الغلمان مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم تزوج بعض نسائه فنهى عنه التمسر ثم قال بخفض صوت
من شاء فابتنه فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح الخبر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
ما رواه البيهقي عن علي كل الطلاق جائز الا طلاق المعتوه وكان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار يقولان
اذا طلق السكران جاز طلاقه وان قتل مسلما قتل به مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان أنه قال ليس
للجحنون ولا للسكران طلاق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه
البخاري وغيره أن عثمان بن عفان رضى الله عنه ورث من طلق في مرض الموت طلاقا ميتا وتوابع ما رواه
البيهقي عن ابن الزبير أنه أفتى بعدم ارثها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن

قتادة أنه لا يصلي على ولد الزنا وعن الحسن أنه لا يصلي على النفساء * (فصل) * ولو استشهد بجنب ٨٧ لم يغسل ولم يصل عليه عند مالك وهو

الأصح من مذهب الشافعي
وقال أبو حنيفة يغسل
ويصلي عليه وقال أحمد
يغسل ولا يصلي عليه
والمقول من أهل العدل
في قتال البغاة غير شهيد
فيغسل ويصلي عليه عند
مالك وعلى الراجع من قولي
الشافعي وقال أبو حنيفة
لا يغسل ولا يصلي عليه وعن
أحمد وإتقان ومن قتل من
أهل البغي في حال الحرب
غسل وصلي عليه عند الثلاثة
وقال أبو حنيفة لا ومن قتل
ظلمًا في غير حرب يغسل
ويصلي عليه عند مالك
والشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة إن قتل بحديد لم
يغسل وإن قتل بمثل غسل
وصلي عليه * (فصل) *
واتفقوا على أنه لا يشرح
شعر الميت إلا الشافعي فإنه
قال يشرح تسريحًا خفيًا
واجعوا على أن الميت إذا
مات غير محتون أنه لا يحتن
بل يترك على حاله وهل يجوز
تقليم أظفاره والأخذ من
شاربته إن كان طويلاً قال
الشافعي في الاملاء وأحمد
يجوز ذلك وقال أبو حنيفة
ومالك والشافعي في القديم
لا يجوز وشدد مالك فيه حتى
أوجب التعزير على فاعله
* (فصل) * واتفقوا على
أن غسل الميت برأى وأكرام
والجليل بن العمودين أفضل
من التبريع على الراجع من

ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي عن علي رضي الله عنه أنه قال أمرأة المفقة ولا تتزوج فإذا قدم وقد تزوجت فهي
أمرأة إن شاء طلق وإن شاء أمسك مع ما رواه مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب أنه قال إنما
امرأة فقد تزوجها لم تدر أين يموت فأنتم تنتظرون أربع أشهر وعشرا ثم تحل وبه قضى
عثمان بن عفان بعد عمر فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه مالك
والشافعي ومسلم عن عائشة كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخت بخمس
معلومات يحرم من مع ما رواه البيهقي عن علي وابن الزبير وابن مسعود وابن عمر أنهم كانوا يقولون يحرم من
الرضاع قلبه وكثيره فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان

* (فصل في بيان أمثلة مرتبة الميزان من كتاب الجراح إلى آخر أبواب الفقه) * فن ذلك حديث البيهقي
 وغيره مرفوعا لا يقتل مسلم بكافر وفي رواية بمشرك مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قتل مسلما بعهده وقال أنا أكرم من وفي بدمته أن صح الحديث والآثار عن الصحابة في ذلك فالأول مخفف
 والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا من قتل عبدا قتلناه
 ومن حدده جدده ومن خصاه خصينا مع حديثه أيضا مرفوعا لا يقتل المسلم بعبده ولا بكن يضر ويطلق حبه ويحرم سهمه إن صح الحديث
 وكان أبو بكر وعمر يقولان لا يقتل المسلم بعبده ولا بكن يضر ويطلق حبه ويحرم سهمه إن صح الحديث
 والاثنيان فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين
 وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في أمر أن ضربت فطرحت جنبها بغرة عبد أو أمة مع حديث
 البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل ومع حديثه
 أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين المرأة بمائة شاة وفي رواية بمائة وعشرين شاة فالأول
 والثالث برأيه مشددان من حيث الحصر وقد تكون الشياء أعلى قيمة من العبد أو الأمة والثاني إن صح
 مخفف من حيث التخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه أنه قال اقتلوا كل ساحر وساحرة مع ما نقله ابن عمر عن عثمان رضي الله عنه أنه قال على
 من قتل الساحر فالأول مشدد والثاني مخفف ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى
 يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله فراجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا من بدل دينه فاقتلوه يعني في الحال مع حديثه
 عن علي رضي الله عنه أنه يستتاب ثلاث مرات فإن لم يتب قتل ومع حديث مالك والشافعي والبيهقي عن عمر أنه
 قال يحبس ثلاثة أيام ثم يستتاب فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 حديث البخاري والبيهقي في حديث طويل يؤخذ منه أنه لا حد إلا في قذف صريح بين مع ما رواه البيهقي وغيره
 عن عمر أنه كان يضرب الحد في التعريض فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 * ومن ذلك حديث البيهقي أن رجلا قال يا رسول الله ما ترى في حريسة الخيل قال هي ومثلها النكاح قال
 يا رسول الله فكيف ترى في الثمر المعلق قال هو ومثله معه والنكاح قال مع حديث الشافعي أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قضى في ناقة البراء بن عازب أن على أهل الأموال حفظها بالليل والنهار وما فسدت المواشي بالليل فهو
 ضامن على أهلها قال الشافعي وإنما يضمنون ذلك بالقيمة لا بقيمة ولا يقبل قول المدعي في مقدار القيمة
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعي والبيعة على المدعي فالأول يقتضي تضعيف الغرامة
 والثاني يقتضي عدم تضعيفها وإن عقوبة السارق إنما هي في الإبدان لا في الأموال فراجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على الخناس ولا على المنتهب
 ولا على الخائن قطع معروايته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع الخنز ومية التي كانت تستعبر الخلي
 والمتاع على السنة الناس ثم تجده فالأول مخفف والثاني مشددان ثبت أن الخنز ومية قطع بسبب الخيانة

مذهب الشافعي وكره الخفي الجليل بن العمودين وقال أبو حنيفة وأحمد التبريع أفضل والمشي أمام الجنائز أفضل عند مالك والشافعي وأحمد

وقال أبو حنيفة المشي وراءها أفضل ٨٨ وقال الثوري الراكب وراءها والماشي حيث يشاء وفيه حديث * (فصل) * ومن مات في البحر ولم

يكن بقر به ساحل فالأولى
أن يحمله بين لوحين ويلقى
في البحر أن كان في الساحل
مسلمون وإن كان فيه كفار
ثقل وألقى في البحر ليحصل
في قراره عند الثلاثة وقال
أحمد بن قيس ويرى في البحر
بكل حال إذا تم دبر دفنه
* (فصل) * وإذا دفن ميت
لم يجز حفر قبره لدفن آخر إلا
أن يمضي على الميت زمان
يملئ في مثله ويصير رميما
فيجوز حفره بالاتفاق وعن
عمر بن عبد العزيز أنه قال
إذا مضى على الميت حول
فأزعه الموضع وانفقهوا
على أن الدفن في التابوت
لا يستحب ويوضع رأس
الميت عند رجل القبر ثم يسلم
الميت سلا إلى القبر عند الثلاثة
وقال أبو حنيفة توضع الجنازة
على حانة القبر مما يلي القبلة
ثم ينزل إلى القبر معترضا
* (فصل) * والسنة في القبر
التسطيع وهو أولى على
الراجح من مذهب الشافعي
وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
التسليم أولى لأن التسطيع
صار شعارا للشيعة ولا يكره
دخول المقبرة بالنعال عند
الثلاثة وقال أحمد بكراهته
* (فصل) * واتفقوا على
استحباب التعزية واختلّفوا
في وقتها فقال أبو حنيفة هي
سنة قبل الدفن لبعده وقال
الشافعي وأحمد تسن قبله
وبعده ثلاثة أيام وقال

أحمد بن قيس كون أنهما انما قطعت بسبب السرقة في وقت آخر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا أنها كم عن قليل ما أسكر كثيره وفي رواية ما أسكر كثيره فقليله حرام مع
حديث البيهقي مرفوعا ثبروا ولا تسكروا فالأول مشدد والثاني مخفف أصح لأن عملة التحريم عند
من قال بذلك انما هي الاسكار فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن أبي بكر الصديق
رضي الله عنه لما أرسل يزيد بن أبي سفيان أميرا على الغزاة أنه قال له سجد أقواما زعموا أنهم حبسوا نفوسهم
في الصوامع لله تعالى فذرههم وما زعموا أنهم حبسوا نفوسهم له وفي رواية فآثر كههم وما حبسوا له أنفسهم مع
ما رواه البيهقي أيضا عنه أن الصحابة قتلوا شيخا قد طعن في السن لا يستطيع قتالهم أخذوه وأبذل رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلم يشكره فالأول مخفف على الرهبان والثاني مشدد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
* ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول أيام التضحية يوم العبد ويومان بعده مع ما قاله
ابن عباس التضحية ثلاثة أيام بعد يوم العبد ومع ما رواه البيهقي مرفوعا أن الصحابة إلى آخر الشهر لمن أراد أن
يأخذ ذلك فالأول مشدد ومقابلته مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي
مرفوعا يذبح عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة لا يضر كم ذكر أنا كن أم أئنا مع حديثه أيضا
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوق عن الحسن كبشا وعن الحسين كبشا فالأول مشدد في عقيقة الغلام
والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أكل من لحم الأرنب مع حديث البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم قال في الأرنب لا آكلها ولا أحرمها
فالأول مخفف والثاني فيه نوع تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وكذلك الحكم فيما ورد في الضبيع
والثعلب والقنفذ والخيل والجلالة كما يرجع إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره أن الضب
أكل على ما ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يضر رسول الله صلى الله عليه وسلم نظر إليهم وهم يأكلون مع
حديث البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم لم يسي عن أكل الضب فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسي عن كسب الخجام وفي
رواية نهي عن غن الدماء مع حديث الشيخين أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وأمر للجهنم بصاعين
من طعام فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري وغيره أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن كان في شيء من أدويةكم خير ففي شرطة الخجام أو شربة عسل أو لدعة بنار
توافق الداء وما أحب أن أكتوي مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كوى أسعد بن زرارة من
الشوكة وكتوى ابن عمر من اللوقة وكوى ابنه فالأول كالشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
* ومن ذلك حديث الحاكم والبيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال ألقوها
وما حولها وكلاهما قبل بارسول الله أقرأيت أن كان السمن ما تعافا فقال انتفعوا به ولا تأكلوه مع حديث
البخاري والحاكم مرفوعا أن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير فقبل بارسول الله أقرأيت تحريم
الميتة فإنه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام فالأول مخفف والثاني مشدد
ويصح حمل الأول على أهل الخصاصة والثاني على أهل الرفاهية والثروة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن
ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الخلف بغير الله وقال لا تخافوا بأئسكم مع
حديث الحاكم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل بايعه على الصلوة وغيرها أفلح وأبيهان
صدق فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن
الخطاب أنه كان يقول شهادة القاذف إذا تاب مع ما رواه أيضا عن القاضي شريح وغيره أنهم كانوا يقولون
لا تجوز شهادة القاذف أبدًا وقوته فيما بينه وبين ربه فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن مجاهد أنه لا تجوز شهادة العبد لقوله تعالى واستشهدوا شهادتين من

الثوري لا تعز به بعد الدفن والجلوس للتعزية مكرهه عند مالك والشافعي وأحمد والنداء على الميت للإعلام بوقته لا بأس به رجالكم

عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك هو مندوب اليه ليصل العلم عونه الى جماعة من المسلمين ٨٩ وقال أحمد هو مكروه * (فصل) * وأجمعوا

على استحباب اللبن والقصب في القبر وعلى كراهة الأجر والخشب ولا تبني القبور ولا تحصن عند الثلاثة وجوز ذلك أبو حنيفة واتفقوا على أن السنة المحدثون الشق ليس بسنة موصوفة للمحدث أن يحفر مما يلي قبلة القبر لئلا يكون الميت تحت قبلة القبر إذا نصب اللبن إلا أن تكون الأرض رخوة فلا يلحد ذلك لا يخبر القبر على الميت وصفة الشق أن يبني من جانبي القبر بلبن أو حجر ويترك وسط القبر كالتابوت * (فصل) * وأجمعوا على أن الاستغفار والدعاء والصدقة والحج والعتق ينفع الميت ويصل اليه ثوابه وقراءة القرآن عند القبر مستحبة وكرهها أبو حنيفة ومذهب أهل السنة أن يجعل ثواب عمله لغيره لحديث الخثعمية والمشهور من مذهب الشافعي أنه لا يصل الى الميت ثواب القراءة قال ابن الصلاح من أئمة الشافعية إهداء القرآن خلاف للفقهاء والذي عليه أكثر الناس تجوز ذلك وينبغي إذا أراد ذلك أن يقول اللهم أوصل ثواب ما قرأته لفلان فيجعله دعاء ولا خلاف في نفع الدعاء ووصوله وأهل الخير قد وجدوا البركة في مواصلة

رجالكم مع ما رواه عن انس وابن سيرين وشريح وغيرهم أن شهادة العبيد جائزة وقالوا لكم عبيد وماء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * وكذلك الحكم في شهادة الصبيان فقد منعها ابن عباس وجوزها ابن الزبير فيما بينهم من الجراح * ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يخاف مع البيعة ويقول للخصم شاهداك أو يمينه مع ما رواه الشافعي والبيهقي أن عليا رضى الله تعالى عنه كان يرى الحلف مع البيعة وبه قال شريح وغيره فالاول مخفف والثاني مشدد لاسيما أن قامت البيعة على ميت أو غائب أو طفل أو مجنون فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما من فروعنا المولاهم أن أعتق قال الحسن بن وجد لقيطاً منبواً فالتقطه لم يثبت له عليه ولا عمو مبرأته للمسلمين وعليهم حريرته وائس للمانة طئى الا لاجرم حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه قضى لسعيد ابن المسيب في التقاطه منبواً فإنه حر وسعيد ولا يؤد على عمرار ضاعه فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين أن رجلاً من الانصار اعتق مملوكاً عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكونه كان محتاجاً مع ما رواه الحاكم مرفوعاً المذموم لا يباع ولا يوهب فالاول مخفف بأن مالكه يبيعه متى شاء والثاني مشدد ان صخر فعه فإنه لا يباع ولا يوهب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال بعنا أمهات الاولاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأبى بكر فلما كان زمن عمر بن الخطاب فأنهينا فالاول مخفف والثاني مشدد ووافقه على ذلك جهو والصحاب فكان كالأجسام منهم على تحريرهم بيع أمهات الاولاد وقالوا نحن نعتقد بموت السيد والله تعالى أعلم * وإيكن ذلك آخر ما أراد الله تعالى من الجمع بين الاحاديث التي ظاهرها التناقض عن بعض العلماء مما يشهد بمرتبتي الميزان من التخفيف والتشديد وبقيت الاحاديث مجمعة على الأخذ بها بين الأئمة فليس فيها الامرتبة واحدة لعدم حصول مشقة فيها على أحد من المكلفين فافهم والحمد لله رب العالمين * (واعلم) * يا أختي انني ما تركت الجمع بين آيات القرآن التي أخذ بها الأئمة واختلفوا في معانيها جهلاً بلها وانما ذلك لخلق مدارك المجتهدين فيها بخلاف احاديث الشريعة فانها جاءت مبينة لما أشكل في القرآن وأيضاً فان قسم التشديد في القرآن الذي يؤخذ به العارفون نفوسهم لا يكاد يعرفه أحد من علماء الزمان فضلاً عن غيرهم وقد وضعت في ذلك كتاباً يسميه بالجواهر المصونة في علوم كتاب الله المكنون ذكرت فيه نحو ثلاثة آلاف علم وكتبت عليه مشايخ الاسلام على وجه الايمان والتسليم لاهل الله عز وجل ومن جملة من كتب عليه الشيخ ناصر الدين القاني المسالكي وبعد دفع دواعي على هذا الكتاب العزيز المثل الغريب المثل فرأيت مشجوراً بالجواهر والمعارف الربانية وعلمت انه مفعم لا كبراد يضيق نطاق النطق عن وصفه وبكل الفكر عن ادراك كنهه وكشفه انتهى وأخفيت في طيه مواضع استنباطها من الآيات غيرة على علوم أهل الله تعالى أن تذاع بين المجريين وقد أخذ هذه الشيخ شهاب الدين بن الشيخ عبد الحق عالم العصر في كتبه عنده شهر اوهو ينظر في علومه فيجوز عن معرفة مواضع استخراج علم واحد من هذه افعال لي وضعت هذا الكتاب في هذا الزمان لا يثني في فقهات وضعته نصرة لاهل الله عز وجل اسكون غالب الناس ينسبهم الى الجهل بالكتاب والسنة فقال لي أنا أقول في نفسي انني عالم مصر والشام والحجاز والروم والهند وقد عجزت عن معرفة استخراج نظير علم واحد منه من القرآن ولا فهمت مما فيه شيئاً أو مع ذلك فلا أقدر على رده من كل وجه لان صولة الكلام الذي فيه ليست بصولة مبطل ولا عاى انتهى وقد استخرج أنحى أفضل الدين من سورة الفاتحة ما تقي ألف علم وسبعة وأربعين ألف علم وتسعة وتسعين علماً وقال هذه علوم أمهات علوم القرآن العظيم ثم ردها كلها الى البسملة ثم الى الباء ثم الى النقطة التي تحت الباء وكان رضى الله عنه يقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام المعرفة بالقرآن حتى يصير يستخرج جميع أحكامه وجميع مذاهب المجتهدين فيهما من أى حرف شاء من حروف الهجاء انتهى ويؤيد في ذلك قول الامام علي رضى الله عنه لو شئت لأوفرت لكم ثمانين

في الر وضوء مذهب أحد
نواب القراءة يصل الى الميت
ويحصل له نفعه

(كتاب الزكاة)
أجمعوا على ان الزكاة أحد
أركان الاسلام وعلى وجوبها
في أربعة أصناف الموائى
وجنس الثمن وعروض
التجارة والمكيل المدخر من
الثمار والزرع بصفات
مقصودة وأجمعوا على
وجوب الزكاة على الحر
المسلم البالغ العاقل واختلفوا
في المسكاتب فقال أبو حنيفة
يجب العشر في زرعها لا في
سواها وقال أبو ثور يجب
عليه مطلقا وقال مالك
والشافعي وأحمد لا تجب عليه
زكاة ولا يسقط عن المرتد
ما وجب عليه من الزكاة في
حال إسلامه عند الثلاثة
برده وقال أبو حنيفة تسقط
وتجب الزكاة في مال الصبي
والجنون عند مالك والشافعي
وأحمد وبخروجها الى من
ماله ما يرى ذلك عن
جاءه من أكار الصحابة
وقال أبو حنيفة فلا زكاة في
ماله ما ويجب العشر في
زرعه ما وقال الاوزاعي
والثوري بالوجوب في الحال
لكن لا يخرج حتى يبلغ
الصبي ويفيق الجنون
(فصل) والحول شرط
في وجوب الزكاة بالاجماع
وحكى عن ابن مسعود وابن
عباس رضي الله عنهما انه ما

بغير ان علوم النقطة التي تحت الباء فهذا كان سبب عدم جعي بين آيات القرآن التي اختلف المجتهدون في
معانيها بين تخفيف ومشدد فثبت من ذكر مرتبة التشديد اني في القرآن فتح باب الانكار على العلماء بالله
تعالى وباحكامه وانما وضعت هذه الميزان بحمد الله تعالى الاسد الباب الانكار على الائمة فاعلم ذلك وانما
ذكرت الاحاديث الضعيفة عند بعض المقادير احتياط لهم لبعدها لو اجماعا فتكون صحيحة في نفس الامر
فأقابل الحديث الصحيح في بعض المواضع بالضعيف الذي أخذ به مجتهد آخر كل ذلك أدباً مع أئمة المذاهب رضي
الله عنهم على أن من نظر بعين الانصاف علم بالقرائن أن ذلك الحديث الضعيف الذي أخذ به المجتهد ولو لاصح
عنده ما استدله وكافنا صحة الحديث استدلال مجتهد به لمذهبه ومن أمعن النظر في هذه الميزان لم يجد دليلاً
ولا قولاً من أدلة المجتهدين وأقوالهم يخرج من إحدى مرتبتي الشريعة أبداً ولا يكل من المرتبة يترجم رجال في حال
مباشرتهم الاعمال فن قوى منهم طواب بالعمل بالتشديد ومن ضعف منهم خوطب بالعمل بالرخصة لا غير كما
مرايضه في الفصول الاول والحمد لله رب العالمين انتهى الجمع بين الاحاديث *(ولنشرع)* في الجمع بين
أقوال الائمة المجتهدين وبيان كيفية ردها الى مرتبتي الميزان من تخفيف وتشديد مصدرين بمسائل الاجماع
والاتفاق في كل باب من كتاب الطهارة الى آخر أبواب الفقه وبيان تأييد الشريعة بتوجيه أهل الحقيقة
وعكسه غالباً وبيان أن الائمة المجتهدين كانوا علماء بالحقيقة كما هم علماء بالشريعة فاتفقوا على ما وافقوا
مذاهبهم الاعلى الحقيقة والشريعة معا بل أخبرني بعض أهل الكشف انهم أئمة للجن أيضاً وان لكل مذهب
طلبة من الجن يتقيدون به لا يبرحون عنه كالانس ثم اعلم ان هذا الامر الذي ائتمت في هذا الكتاب لأعلم
أحد بحمد الله سبقتني الى التزامه من أول أبواب الفقه الى آخرها أبداً كما مر بيانه وأما الفصول السابقة
وتقدم هناك أن الحقيقة لا تختلف الشريعة أبداً عند أهل الكشف لان الشريعة حقيقة هي الحكم بالامور
على ما هي عليه في نفسها وهذا هو علم الحقيقة بعينه فلا تختلف شريعة حقيقة ولا عكسه وانما ما ملزمنا
كل لازمة النظم للشاخص حال وجود نور الشمس وانما يظهر وتختلف الفهم اذ احكم الحاكم بينه زور وفي نفس
الامر وظن الحاكم صدق البيئة لا غير فلو أن البيئة كانت صادقة في باطن الامر كظاهرها لصدق الحكم باطناً
وظاهره أي في الدنيا والآخرة فلم أن قول الامام أبي حنيفة ان حكم الحاكم ينفذ ظاهره او باطنه محمول عند
المحققين على ما اذا حكم ببيئة عادلة اذ ذلك من باب حسن الظن بالله عز وجل وانه قد ينصرف لنواب شرعه
الشريف يوم القيامة فيعفو عن شهود الزور وعن الحاكم بذلك ويمشي حكمه في الآخرة كما مشاه في الدنيا
اذ بذل وسعه في النظر في البيئة وأما قول بعضهم ان حكم الحاكم ينفذ في الدنيا والآخرة ولو علم ان البيئة زور
فقد تأباه قواعد الشريعة وان كان الله تعالى فعلاً لما يريد اذا علمت ذلك أقول وبالله التوفيق

(كتاب الطهارة)

أجمع الائمة الاربعة على وجوب الطهارة بالماء للصلاة مع التمكن من استعماله فيها حساً وشرعاً كما أجمعوا على
وجوب التيمم عند حصول فقد ذلك وعلى ان ماء الورود والخلاف لا يطهر عن الحدث وعلى ان المتغير بطول
المسكت طهور وعلى ان السواك مأثور به هذه مسائل الاجماع في هذا الباب وأما ما اختلف الائمة الاربعة
وغيرهم فيه فكثير ومن ذلك قول فقهاء الامصار كلهم ان ماء البحار كلها عذب او أجابها بمنزلة واحدة في
الطهارة والتطهير مع ما حكى ان قوماً منعوا الوضوء بماء البحر وقوماً أجازوه للضرورة وقوماً أجازوا التيمم
مع وجوده فالاول تخفيف ومباينة مشدد في جمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اطلاق الماء في قوله
تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي ومعلوم أن الطهارة ما شرعت بالاصالة الا لانعاش بدن العبد من الضعف
الحاصل بالمعاصي أو أكل الشهوات والوقوع في الغفلات فيقوم العبد بعد الطهارة الى مناجاة ربه ببدن حي
فيحتاجه بيده كاه أو يفعله ما شرط الشارع له الطهارة ووجه الثاني ان صاحبه لم يبلغه حديث هو الطهور
ماؤه الحل ميتته مع كون ماء البحر المالح عقيماً لا ينبت شياً من الزرع وما لا ينبت الزرع لا روحانية فيه

فلا يجوز لمحبين الماء ثم اذا خال الحول وجبت مرة ثانية وان ابن مسعود كان اذا أخذ عطاءه زكاه فلو ملك نصائباً ثم باعه في أثناء طهارة

الحول أو بآله ولو بغير جنسه انقطع الحول فيه عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا ينقطع ٩١ بالمبادلة في الذهب والفضة وينقطع في

الماشية ومذهب مالك أن بآله بجنسه لم ينقطع والا فروايتان وأن تلف بهض النصاب أو تلفه قبل تمام الحول انقطع الحول عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمدان قصد بآلافه الفرار من الزكاة لم ينقطع الحول وتجب الزكاة عند تمامه * (فصل) * والمال المصوب والضال والمجهود إذا عاين غير غائب فهل يزكى لما مضى قولان للشافعي الجديد والراجح منه ما الوجوب والقديم يستأنف الحول من عوده ولا زكاة فيما مضى وهو قول أبي حنيفة وصاحبه وأحمد الروايتين عن أحمد قال مالك إذا عاين الزكاة لحول واحد ومن عليه دين يستغرق النصاب أو ينفقه فهل يمنع ذلك وجوب الزكاة قولان للشافعي الجديدي والراجح لا يمنع والقديم يمنع وهو قول أبي حنيفة ولا يمنع وجوب العشر عند أبي حنيفة وعلى القديم من قول الشافعي وعن أحمد في الأموال الظاهرة روايتان المشهورة لا يمنع وقال مالك الذي يمنع وجوب الزكاة في الذهب والفضة ولا يمنع في الماشية * (فصل) * وهل تجب الزكاة في الذمة أو في عين المال للشافعي قولان القديم في الذمة وجزء من

ظاهرة حتى ينشئ البدن ومع حديث تحت البحر نار والنار مظهر غضبي فلا ينبغي للعبد أن يتضح بما قارب محل الغضب ثم يقوم يناجيه وهو قريب في المعنى من مياه قوم لوط التي نهى الشارع عن الوضوء بها ومن هنا قدم بعضهم التيمم عليه كما مر ولما في التراب من الروحية أذهو عكارة الماء كسبأت في بطنه في باب التيمم أن شاء الله تعالى * ومن ذلك اتفاق العلماء على أنه لا تصح الطهارة إلا بالماء مع قول ابن أبي ليلى والاصم بجواز الطهارة بغير أنواع المياه حتى المعتصرة من الأشجار ونحوها فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول انصراف الذهن إلى أن المراد بالماء في نحو قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به وهو الماء المطلق ووجه الثاني كون تلك المياه أصلاً لها من الماء سواء في ذلك ماء الأشجار والبقول والأزهار فإن أصله من الماء الذي تشر به العروق من الأرض لكنه ضعيف الروحية جداً فلا يكاد ينشئ الأعضاء ولا يجيئها بخلاف الماء المطلق ولذلك منع جمهور العلماء من التطهر به * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لا تزال نجاسة الألباء مع قول الإمام أبي حنيفة أن النجاسة تزال بكل مانع غير الأدهان فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن الطهارة تنافي عن لحياء البدن أو الثوب فالبدن أصل والثوب يحكم التبعية ومعلوم أن المانع ضعيف الروحية لا يكاد يجيئ البدن ولا يركب الثوب فإن القوة التي كانت فيه قد تشربتها العروق وخارجها الأغصان والأوراق والأزهار والثمار ووجه الثاني كون المانع المعتصر من الأشجار مثلاً في غير روحانية ماعلى كل حال وإيضاً فإن حكم النجاسة أخف من الحدث بدليل ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت إذا أصاب ثوبها دم حبص بصقت عليه ثم فكرته بعود حتى تزال عينه وبدليل صحة صلاة المستحجم بالخمر ولو بقي هناك أثر النجاسة بخلاف الطهارة عن الحدث ولو بقي على البدن لمعة كالذرة لم يصح بها الماء لم تصح طهارته إلا بغيرها فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم كراهية استعمال الماء المشمس في الطهارة مع الأصح من مذهب الشافعي من كراهية استعماله فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم وجود نص من الشارع فيه ووجه الثاني أن النار مظهر غضبي لا يعذب الله بها إلا العصاة فلا ينبغي لعبد أن يتضح بما تأثر بها الأسمان سخن بالنجاسة فافهم * ومن ذلك الماء المسـتعمل في فرض الطهارة هو طاهر غير مطهر على المشهور ومن مذهب الإمام أبي حنيفة وعلى الأصح من مذهب الإمام الشافعي وأحمد بشرطه وفي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة أنه نجس وهو قول أبي يوسف مع قول الإمام مالك هو مطهر فالأول مشدد وقول مالك مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه من منع الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون الخطايا خربت فيه كجورده في الصحيح فهو مستقدر شرعاً عند كل من كمل مقام إيمانه أو كان صاحب كشف فلا يناسب كل من كمل في مقام الإيمان أن يتطهر به كمالاً يناسب أحد أن يتضح بالبصاق أو المخاط أو الصلابة ويقوم يناجيه وبالعهـ فتابع لأمشقة في الماشية فيه لا ينبغي العفو عنه كما قالوا في دم البراغيت إذا عم الثوب كاه أو عم البدن غبار السرجين أو دخان النجاسة وكثرانه لا يعفى عنه ووجه من قال تصح الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون القذر الذي حصل في الماء من خروا الخطايا أمراً غير محسوس لغالب الناس ولا يطالب كل عبد إلا بما شـهد من منعه الطهارة به للـه و من فهو تشديد من جوزه عليه فهو تخفيف فالأول خاص بأهل الكشف من العلماء والصالحين والثاني خاص بعامة المسلمين ووجه من قال أن المستعمل المذكور نجس سواء كانت نجاسة مغلظة أو مخففة الأخذ بالاحتياط للموضوعي به مثلاً فإنه لو كشف له لراى ماء الميضأة

المال مرتين بها والجديد والراجح أنها تجب في عين المال فيه لا في الزكاة وقد الغرض من المال غير أنه أن يؤدي من غيره وهذا قول مالك

وقال أبو حنيفة تتعلق الزكاة بالعين ٩٢ كتملك الجنابة بالرقبة الجانبية ولا يزال ولملكه عن شيء من المال إلا بالدفع إلى المستحق وهو إحدى الروايتين عن أحمد

* (فصل) * واجمعوا على أن إخراج الزكاة كالأبصار الإنبية وعن الأوزاعي أن إخراج الزكاة لا يقتصر إلى نية واختلاف أهل يجوز تقديمها على الإخراج فقال أبو حنيفة لا بد من نية مقارنة للاداء أو العزل مقدر الواجب وقال مالك والشافعي يفتقر صحة الإخراج إلى مقارنة النية وقال أحمد يستحب ذلك فإن تقدمت برمان يسير جاز وإن ظالم لم يجز كالطهارة والصلاة والحج * (فصل) * ومن وجبت عليه زكاة وقد رعى إخراجها لم يجز له تأخيرها فإن أخرضن ولا يسقط عنه لتلف المال عنده مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يسقط بتلفه ولا يصير مضمونة عليه وقال أحمد ما كان الاداء ليس بشرط لافي الوجوب ولا في الضمان فإذا تلف المال بعد الحصول استقرت الزكاة في ذمته سواء أمكنه الاداء أم لا * (فصل) * ومن وجبت عليه زكاة مات قبل أدائها أخذت من تركته عند الثلاثة وقال أبو حنيفة تسقط بالموت ومن امتنع من الإخراج بخلاف ذلك منه الزكاة بالاتفاق ويعزروا قال الشافعي في القديم يؤخذ شطر ماله معها وقال أبو حنيفة يحبس حتى يؤديها ولا تؤخذ من ماله تهرأ من قصد الفراق من الزكاة بان وهب من ماله شيئاً أو باعه ثم اشتراه قبل الحصول سقطت عنه الزكاة فإذ

التي تشكر راظهارها منها للعوام كالماء الذي أبق في مية كلاب أو غيرها من الحيوانات حتى صارت رانحة منتهى فرضي الله عن الامام أبي حنيفة ورحم أصحابه من حيث قسموا النجاسة إلى مغالطة وخففة لأن المعاصي لا تخرج عن كونها كبائر أو صغائر فمثال غسل الكبائر مثل مية الكلاب أو بولها ومثال غسل الصغائر مثل مية غير الكلاب من سائر الحيوانات الماء كولة أو غير الماء كولة فوجه كون الغسالة المذكورة كالنجاسة المغالطة الأخذ بالاحتياط الكامل للمتوضي به مثلاً لا احتمال أن يكون ذلك غسالة كبيرة من الكبائر ووجه كون الغسالة المذكورة كالنجاسة المتوسطة أحسان الظن به بعض الأحسان وأنه لم يرتكب كبيرة وإنما ارتكب صغيرة ووجه من قال أنه تجوز الطهارة به مع الكراهة أحسان الظن بذلك المتوضي أكثر من ذلك الأحسان وأنه لم يرتكب كبيرة ولا صغيرة وإنما وقع في مكروه أو نحو ذلك في الأولى في مثال الأول مية البعوض ومثال خلاف الأولى مية البراغيث أو الصبيان ومثال ذلك لا يؤثر في الماء تغيرا يظهر لنا في العادة * وسبعت سيدى علي الخواص رحمه الله تعالى يقول علم يا أخى أن الطهارة ما شرعت بالاصالة إلا لتز يد أعضاء العبد نظافة وحسن وتقديس ظاهره وباطنه والماء الذي خرت فيه الخطايا حاسا وكشفاً أو تقديراً وإيماناً لا يزيد الأعضاء إلا تقديراً وقبحاً تبعاً للقيح تلك الخطايا التي خرت في الماء فلو كشف للعبد لرى أى الماء الذي يتطهر منه الناس في الطهارة في غاية القذارة والبن فكانت نفسه لا تطيب باستعماله إلا لا تطيب باستعمال الماء القليل الذي مات فيه كلب أو هرة أو فأرة أو نحو ذلك كالبعوض والصبيان على اختلاف تلك الخطايا التي خرت من كبائر وصغائر ومكروهات ونحو ذلك كالبعوض والصبيان على اختلاف تلك الخطايا التي خرت من الكسوف حيث قال النجاسة الماء المستعمل فقال نعم كان أبو حنيفة وصاحبه من أعظم أهل الكشف فكان إذا رأى الماء الذي يتوضأ منه الناس يعرف أعيان تلك الخطايا التي خرت في الماء ويميز غسالة الكبائر عن الصغائر والصغائر عن المكروهات والمكروهات عن خلاف الأولى كالأمور المجردة حساً على حد سواء قال وقد بلغنا أنه دخل مطهرة جامع الكوفة فرأى شاباً يتوضأ فخرق في الماء المتقاطر منه فقال يا ولدى تب عن عقوب الوالدین فقل تب إلى الله عن ذلك ورأى غسالة شخص آخر فقال له يا أخى تب من الزنا فقال تب من ذلك * ورأى غسالة شخص آخر فقال له يا أخى تب من شرب الخمر وسماح آت الله فقال تب منها فكانت هذه الأمور كالمسوسة عنده على حد سواء من حيث العلم بها ثم بلغنا أنه سأل الله تعالى أن يحبه عن هذا الكشف لما فيه من الاطلاع على سوا آت الناس فأجابه الله إلى ذلك فعلم أن الامام حال كشفه كان قوله في الماء المستعمل تابعاً لما يراه قد خرم من الخطايا من كبائر وصغائر ومكروهات وخلاف الأولى لأنه كان يعم بالقول بالنجاسة كل ماء خرم من المتطهرين على حد سواء كقدي يتوهمه بعض مقادير فأمن غسالة الزنا والواط وشرب الخمر وعقوب الوالدین وأكل الرشا والديانة والسعاية ونحو ذلك من غسالة النظائر إلى الأجنبية أو القبلة لها ومواعيدها على الفاحشة أو الوقوع في الغيبة وأمن غسالة هذه المذكورات الأخيرة من غسالة استعمال المكروه كالاستنجاء باليمين من غير عذر وتقديم غسل البدن اليسرى على اليمين مثلاً وكذلك الحكم في غسالة خلاف الأولى كتوسيع الكلام بغير حاجة وتكبير العمامة والتبسط بالماء كل والمشارب وبناء الدور ونحو ذلك لحصول الغفلة في حين من الأحيان عن شيء من أمور الآخرة انتهى فقالت له هذا حكم أهل الكشف وأهل الإيمان الكامل فما حكم الضعفاء في ذلك فقال هم مع ما يقوم عندهم من شهود تلك الذنوب التي خرت في الماء ولا أرى الاحتياط الأولى لهم فيحسب أحدهم الغسالة لتلك الأعضاء كأنه غسالة كبائر أو صغائر من غير إساءة ظن بمن هي غسالته وذلك بأن يعامل ذلك الماء معاملة ماء من أقي الكبائر أو الصغائر من غير أن يعتقد وقوعه في ذلك * وسبعت مرة أخرى يقول الأولى لكل مقلد أن يحتسب غسالة الماء المستعمل كأنه نجاسة مغالطة أخذ بالاحتياط وإن نزل عن هذه الرتبة جعلها كالنجاسة المتوسطة كقبول البهائم لاحتمال ارتكاب صاحبها شيئاً من الصغائر كما هو الغالب وإن نزل عن هذا المقام جعلها كالنجاسة الخفيفة جلاء على أن

ولا تؤخذ من ماله تهرأ من قصد الفراق من الزكاة بان وهب من ماله شيئاً أو باعه ثم اشتراه قبل الحصول سقطت عنه الزكاة فإذ

كان مسياً عاصياً عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد لا تسقط الزكاة * (فصل) * وتجعل ٩٣ الزكاة جائز قبل الحول إذا وجد النصاب

الاعتماد مالك فإنه لا يجوز وهل تسقط الزكاة بالموت أم لا قال أبو حنيفة تسقط فان أوصى بها اعتبرت من الثلث وقال الشافعي وأحمد لا تسقط وقال مالك إن فرط في إخراجها حتى مر عليها حول أو أحوال ترتبت في ذمته وكان عاصياً بذلك وما يتر كمال لوارث وصارت الزكاة التي انتقلت إلى ذمته ديناً عليه لقوم غير معينين فلم تقض من مال الورثة فان أوصى بها كانت من الثلث مقدمة على كل وصية وان لم يفرط فيها حتى مات أخرجت من رأس المال ولو عجلها للفقير فزادت الفقير أو استغنى من غيره الزكاة قبل تمام الحول استرجعت منه الا عند أبي حنيفة وليس في المال حق سوى الزكاة بالاتفاق * وقال مجاهد والشعبي إذا حصد الزرع وجب عليه ان ياتي شيأ من السبيل إلى المساكين وكذلك إذا جدد النخل ياتي شيأ من الشماريح * (باب زكاة الحيوان) * أجمعوا على وجوب الزكاة في النعم وهي الابل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك وكمال الحول وكون المالك حراماً مسلماً وتفوقاً على اشتراط كونها سائمة الا مالكا فإنه قال بوجوبها في العوامل من الابل والبقر والغنم من

ذلك المتطهر انما ارتكب مكر وهامن المكر وهات دون الكبائر والصغائر وان نزل عن ذلك اجتنبه في الاستعمال كيجتنب أسد استعمال ماء البطح وماء البقل ونحوهما مما هو طاهر في نفسه غير مطهر لغيره لاحتمال أن يكون المتطهر ارتكب خلاف الاولى فقط ومثل ذلك لا يلحق بالنجاسة الخفيفة فضلاً عما فوقها انتهى * وسمعة مرة أخرى يقول كان الامام أبو حنيفة من أهل الكشف فكان تارة يرى غسلالة الكبيرة في الماء فيحكم باجتهاده أو كشفه بانهم كالنجاسة المغلظة وتارة يرى غسلالة الصغيرة في الماء فيقول انهم كالنجاسة المتوسطة لان الصغائر متوسطة بين الكبائر والمكر وهات فهي مرتبة بين النجاسة المغلظة والخفيفة تبعاً لاصولها فليست أقواله الثلاثة ان صححت عنه في غسلالة واحدة كما توهمه به بعض مقابليه وانما ذلك في غسلالات متعددة انتهى فعلم ان الائمة الاربعه ما بين مخفف ومشدد في الماء المستعمل احتياطاً وتورعاً وما بين متوسط فيه وما بين مخفف كذلك ويؤيد ما ذكرناه من التقسيم حديث عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله حسبك من صبغة هكذا تعني قصيرة فقال يا عائشة لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لزوجته أو كما قال صلى الله عليه وسلم أي لو قدرت جسمها وطرحته في البحر المحيط لغيرت طعمه وألونه أو ريحه وأكلهما وأنتمتها فإذا كان مثل هذه الكلمة تغير البحر المحيط كل هذا لتغير العظم فكيف بالذنوب العظام اذا خرجت من جميع المتوضئين في مطهرة المسجد مثلاً فرحم الله تعالى مقادير الامام أبي حنيفة رضي الله عنه حيث منعوا الطهارة من ماء المطاهر التي لم تستجر لمساخر فيها من خطايا المتوضئين وأمر وأنبأهمهم بالوضوء من الانهار أو الآبار أو البرك الكبيرة أو من الحياض المغلظة التي لا يعود فيها ماء المتطهرين فان هذا الماء أنعش لأعضاء الطهارة لنظافته وكثرة حياته لاسيما أعضاء أمثالنا التي كادت ان تموت من كثرة الخالفات فهي بات أن ينعشها الماء الذي لم يستعمل فضلاً عن المستعمل ولو كثيرا عرفنا نعم الله ما فعل أصحاب هذا الامام رضي الله عنه وعنهم فإنه أولى بكل حال لانه ان كان هناك ضعف للجسد أو فتور رحي وقوى وانعش وان لم يكن هناك ضعف ازداد الجسد حسناً ووضاءة * وكان سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى مع كونه كان شافعي لا يتوضأ من مطاهر المساجد في أكثر أوقانه ويقول ان ماء هذه المطاهر لا ينعش جسداً أمثالنا التقدير بما بالخطايا التي خرجت فيها وتارة كان يتوضأ منها ويقول الذي أعطاه الكشف أن هؤلاء المتوضئين لم يقعو في ذنب فنته برك بآثار ماء طهارتهم كما كان الصحابة يفعلون مع بعضهم بعضاً في المطاهر وبذلك قال مالك وتارة كان يكشف له عما خفي ذلك الماء من الذنوب فيجتنبه على علم وبيان وكان يميز بين غسلالات الذنوب ويعرف غسلالة الحرام من المكروه من خلاف الاولى ودخلت معه مرة مبيضة المدرسة الازهرية فأراد أن يستنجي من الغسل فنظر فيه ورجع فقلت له لم لا تتطهر فقال رأيت فيه غسلالة ذنب كبير غيرته في هذا الوقت وكنت أنا قد رأيت الشخص الذي دخل قبل الشيخ وخرج فقبعت به وأخبرته الخبر فقال صدق الشيخ فدومت في زنا ثم جاء إلى الشيخ وثاب هذا أمر شاهدته من الشيخ (فان قيل) هذا حكم من تطهر من أهل الذنوب فما حكم من لم يقع منه ذنب قبل ذلك الوضوء (فالجواب) الاولى أن ينزل مثل هذا منزلة ما هو طاهر في نفسه غير مطهر لغيره اضعف وحديثه بازائه المانع الذي كان يمنع من الصلاة مثلاً وكما قالوا في ماء طهارة الصبي فان قيل فلا شيء شدد الامام أبو حنيفة في ماء الطهارة من الحدث وخفف في ماء ازالة النجاسة وقال انها تزال بكل مائع مزيل (فالجواب) ان باب الحدث أضيق وباب النجاسة أوسع بدليل ما ورد في النعل الذي يصيبه نجاسة من أنه يطهره ان يحاقه بالتراب اذا حكم فيه أو مشى به عليه وفي رواية يطهره ما بعده يعني من الارض اذا زالت العين بذلك (فان قلت) فما وجهه من قال ان النار تطهر النجاسة اذا أحرقتها * (فالجواب) وجهه القياس على تطهير العصاة من الموحدين بالنار ثم يدخلون الجنة بعد ذلك فكأنما تطهر العصاة من الذنوب المعنوية كذلك تطهر النجاسة المسوسة فافهم وسمعت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول من شك في أن مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه أنه أولى بالاتباع من مذهب غيره في الامتناع من التطهر من مبيضة المساجد فليتبوضأ من ماء الآبار والانهار

الغنم كيجابه ذلك في الساعة * (فصل) * وأجمعوا على ان النصاب الاول في الابل خمس وفيه شاة وفي عشرة شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي

العشرين اربع شياه فاذا بلغت ٩٤ نجسا وعشرين ففيها بنت مخاض فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فاذا بلغت ستا واربعين ففيها

حقة فاذا بلغت احدى وستين ففيها جذعة فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنت لبون فاذا بلغت احدى وتسعين ففيها حقتان فاذا زادت على عشرين ومائة فاختلطوا في ذلك قال ابو حنيفة يستأنف الفريضة بعد العشرين ومائة ففي كل خمس شاة مع الحقتين الى مائة وخمس واربعين فيكون الواجب فيها حقتين و بنت مخاض فاذا بلغت مائة وخمسين ففيها ثلاث حقات ويستأنف الفريضة بعد ذلك فيكون في كل خمس شاة مع ثلاث حقات وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيها اربع حقات الى مائتين ثم يستأنف الفريضة أبدا وقال الشافعي وأحمد في أظهر روايته ان زيادة الواحد تغير الفريضة وتستقر الفريضة عند مائة وعشرين فيكون في كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون وعن مالك روايتان أظهرهما عند أصحابه انها اذا زادت على عشرين ومائة فالساعي بالخيار بين أن يأخذ ثلاث بنات لبون أو حقتين * (فصل) * واختلطوا فيها اذا كان عنده خمس من الابل

والمياه التي لم تستعمل وينظر ان تعاش أعضائه فانه يحسد ما قد انتعشت بذلك أكثر من الماء الذي يختلف فيه أيدي الناس ومن هنا ينشأ ذلك بأنحس الامر بالطهارة بالماء ثم بالتراب عند فقده أو الجمر عن استعماله وذلك انه انما يشرع لنا الطهارة به لاحيائه أعضائه التي ماتت من المعاصي أو الغفلات كما مر قال تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون ولم يطلع بعضهم على هذه الالة فقال ان تخصيص استعمال الماء في الطهارة تعبدى لا يعقل معناه اهـ والحق ان علمه معقولة مشهودة وهي انعاش البدن والاعضاء واحياؤها بعد فتورها ورونها فانهم * (فان قلت) * فهل الخلاف الذي في الماء المستعمل يجرى في التراب المستعمل وهل يخرج ما بالميتيم بالتراب في التراب كجورد في الماء * (فالجواب) * لم نر شيئا يعتمد عليه في ذلك ولعله اضعف روحانية التراب من جود في كلامهم انهم أجروا ذلك في التراب المستعمل فليلقه به هذا الموضع من كتابي هذا فهكذا فلتعرف منازل الجنة بدن والدن رب العالمين * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بامتناع الطهارة بالماء المتغير كثير بطاهر كزعفران ونحوه مع قول الامام أبي حنيفة وأصحابه بجواز الطهارة به ان لم يطبخ أو يغلب على أجزائه فالاول مشدد في شأن الماء والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ضعف روحانية الماء المذكور عن احياء الاعضاء أو انعاشها فنظر به فكأنه لم يظهر ووجه الثاني النفاذ الى قوة روحانية الماء من حيث هو الا ان يخرج عن طبع الماء بطبخ شيء من الطاهرات فيه أو كثرة التغير حتى بحيث يغلب على أجزائه ويؤيد الاول حديث الماء طهو ولا نجس - شيء الا ما غلب على طعمه اولونه أو ريحه وقد أخذ أهل الكشف باطلاق الحديث وقالوا لا يحتاج الى حمل المطلق على المقيد لان الماء في ذاته لا يدخله شيء غيره فاذا صب على الماء غيره فبينما برز مخ مانع من دخول أحدهم في الآخر ولولا ذلك ما كانا شاكين ولكن لما كان يلزم من اغترافنا الماء الطاهر ان نعرف معه شيئا من ذلك الخلوطة به امتنعنا من استعماله وأطلقنا عليه اسم النجس مثلا بشرط توسعا كما ان أهل الكشف يطلقون عليه اسم الطاهر كذلك توسعوا في الحقيقة للاختلاف بين أهل الكشف وغيرهم الامن حيث العلة فأهل الكشف يقولون علة منع استعماله اغترافنا ذلك النجس معه لا نجسه في ذاته وغير أهل الكشف يقول العلة في ذلك نجسه فانهم * ومن ذلك اتفاق الائمة على ان تغير الماء بطول المكث لا يضر في الطهارة مع قول محمد بن سيرين بمنع الطهارة به فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم حدوث شيء في الماء يحال عليه الضعف لروحانيته ووجه الثاني وجود التغير من حيث هو كالطعام المنتن بطول المكث فانه قد شرعا وعرفا فلا ينبغي التطهر به كلابيغى أكل الطعام المنتن وكل شيء لا نجسه أهل الطباع السليمة فانهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الشمس والنار لا يؤثران في النجاسة تطهرا مع قول الامام أبي حنيفة ان النار والشمس يطهران بعض أشياء في بعض الاحوال فاذا جف جلد الميتة عنده طهر بلا ديبغ واذا تجست الارض فعمقت في الشمس طهر موضعها وجازت الصلاة عليها الا التيمم منها لا يلزم من كون الشيء طاهرا في نفسه أن يكون مطهرا غيره فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الاصل في الطهارة ان تكون بالماء في الحدث والنجس ووجه الثاني أن المراد من ذلك القدر في رأي العين فلا فرق عنده بين ازالته بالماء وبين ازالته بطول الزمان وغير ذلك وبدل قوله صلى الله عليه وسلم في ذبل الثوب الطويل لامرأة اذا أصابته نجاسة يطهر ما بعده يعني من التراب الذي يرب به ويمسه فانهم * ومن ذلك نجاسة الماء الراكد القليل أي دون القلتين اذا وقعت فيه نجاسة ولو لم يتغير عند الامام أبي حنيفة والشافعي وأحمد في احدى روايتيه مع قول مالك وأحمد في الرواية الاخرى انه طاهر ما لم يتغير فان تغير فنجس وان بلغ قاتين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك الخلاف في الجاري فانه كالراكد عند الامام أبي حنيفة وأحمد وهو الجديد من مذهب الشافعي وقال مالك لا ينجس الجاري الا بالتغير قلما كان أو كثيرا واختاره جماعة من أصحاب الشافعي كالنخعي وامام الحرمين والغزالي فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى

مخرج منها واحدة فقال أبو حنيفة والشافعي تجزئته وقال مالك وأحمد لا تجزئته ولو بلغت اربع وعشرين ولم يكن مرتبتي

في ماله بنت مخاض ولا ابن لبون قال مالك وأحمد يكرهه وقال الشافعي هو تخيير بين شراء واحدة ٩٥ منها وقال أبو حنيفة تجزئه بنت مخاض

أو فيه تها (فصل) * واجمعوا

على ان البخاني والعرب

والذكور والاناث في ذلك

سواء وافقوا على أنه يؤخذ

من الصغار صغيرة ومن

المراض مريضة وان الحمل

اذا آخر جهام كان الحائل

جازا لا مال كافاه قال يؤخذ

من المراض صحيحة ومن

الصغار كبيرة وان الحمل

لا تجزئه عن الحائل

(فصل) * واتفقوا على أنه

لا شيء فيما دون الثلاثين من

البقر وعن ابن المسيب انه

تجب في كل خمس من البقر

شاة الى ثلاثين كفاي الابل

(فصل) * واتفقوا على ان النصاب

الاول في البقر ثلاثون وفيها

تبيع فاذا بلغت أربعين ففيها

مسنة ثم اختلفوا فقال

الشافعي وأحمد لا شيء فيها

سوى مسنة الى تسع وخسين

فاذا بلغت ستين ففيها تبيعان

فاذا بلغت سبعين ففيها تبيع

ومسنة وعلى هذا ابدى كل

ثلاثين تبيع وفي كل أربعين

مسنة وروى عن أبي حنيفة

كذهب الجماعة وهي الرواية

التي قال بها صاحبها والذي

عليه أصحابه اليوم انه يجب

في الزيادة على الأربعين

بحساب ذلك الى ستين فيكون

في الواحد قرع عشر مسنة

وفي الثنتين نصف عشرها

وافقوا على ان الجواميس

والبقر في ذلك سواء

(فصل) * واجمعوا على ان

مرتبتى الميزان ووجهه المشدد في هذه المسئلة والتي قبلها وجود نجاسة في الجملة فتنزعه عنها ولم تظهر لنا أدبا
مع الله تعالى أن تقوم بين يديه متطهرين بماء دنس اذ الباطن عندنا ظاهر عنده تعالى فنشددنا على
ما عنده تعالى ومن خفف راعى ما عند العباد فافهم * ومن ذلك قول الامامة الاربعة ان استعمال أوانى الذهب
والفضة حتى في غير الاكل والشرب حرام على الرجال والنساء الا في قول للشافعي مع قول داود انما يحرم
الاكل والشرب خاصة فالاول مشدد والثاني مخفف واقف على حد ما ورد في جميع الامور الى مرتبتى
الميزان ووجهه الاول كمال الشفقة على دين الامم والاختلاف بالاحوط فيه اذ ان الخيل لاء في الوضوء منها مثالا
كالخيل في الاكل والشرب ولا ينبغي لمن يتطهر أن يكون متكبرا مجبجا بنفسه اذ الطهور مفتاح الصلاة التي
هي حضرة الله عز وجل الخاصة وقد أجمع أهل الكشف على أنه لا يصح دخول حضرة الله ان كان فيه شيء
من الكبير بل يطرد من القرب منها كما طرد ابليس فافهم وأما استعمالها في غير الوضوء فبالاولى لانه اذا ترك
استعمالها في مواطن الطاعات من الاحتياط في غيرهما من باب أولى فافهم * ومن ذلك المذهب بالفضة ضبة
كبيرة حرام عند الامامة الثلاثة تفصيل عند الشافعي مع قول أبي حنيفة لا يحرم المذهب بالفضة مطاوعا فالاول
مشدد والثاني مخفف ووجهه الاول كمال الشفقة على دين الامم كما مر وذلك أن من استعمال الاناء المذهب
بالفضة أو الذهب يصدق عليه انه استعمال اناء كان بعض أجزائه من الفضة والورع التباعده عن الاناء المذهب
كالتباعد عن الاناء الكامل من الفضة ووجه الثاني العفو عن مثل ذلك * ومن ذلك السوال قد اتفق الامامة
الاربعة على استحبابه وقال داود هو واجب وزاد اسحق بن راهويه أن من تركه عامدا بطلت صلاته لانه لا سيما
ان تأذى بشره الجليس فالاول مخفف والثاني مشدد يدل اهمامه ما قوله صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على
أمتي لأمرتهم بالسوال أى أمرى باجباب فان فيه راحة كون الامر للوجوب ولكنه ترك ذلك رجعة بالامة
فكانه صلى الله عليه وسلم أشار بقوله لولا أن أشق الى أنه واجب على من لا مشقة عليه فيه وعلى ذلك فمن
لم يجد فيه مشقة وجب عليه ومن وجد فيه مشقة لا يجب عليه فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ووجه الثاني
مراعاة كمال التعظيم والادب في مناجاة الله عز وجل وهو خاص بالا كبر من العلماء والصالحين الذين لا يشق
عليهم ذلك في جنب ما يشهدونه من عظمة الله تعالى وما يستحقه مقام خدمته بل ربما شق عليهم تركه
ووجه الاول مراعاة حال المحبوبين عن مثل ذلك المشهد من العوام الجاهلين بما يستحقه مقام خدمته
تعالى ومناجاة فان اجاب السوال عليهم ربما شق عليهم المذكور فان أحدهم لا يكاد يتجلى
لقلبه تلك العظمة التي تجل للعلماء والصالحين وهذا من باب قواهم حسنات الابراسيات المقر بين فافهم *
ومن ذلك عدم كراهة السوال للصائم بعد الزوال عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في احدى روايته لا يكره وقال
الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى كرهه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ووجه
الاول مع ملاحظة ما تقدم مراعاة المسلم لدفع الضرر عن جلسه حتى لا يتأذى أحد برائحة فومع اليوم ان كل
ما يؤذى الجليس ينبغي تقديم ازالته على حصول الفضائل وأيضا فان الصائم بعد الزوال ينبغي له التأهب للقاء
ربه الى حين مجلس لا اكل على ما ذكره مشاهد له وهذا هو اللقاء الاصغر بالنظافة وحسن الرائحة كما ورد
في حديث للصائم فرح تان وان كان الحق تعالى لا يوصف بالتأذى بذلك حقيقة اذ هو الخالق لذلك ولكن
قد يتبع الشرع العرف في كثير من المسائل وقد ورد في عدة احاديث الاشارة الى التجوز في اطلاق صفة
التأذى عليه سبحانه وتعالى كما أشار اليه حديث البخاري لاحد أصبر على أذى من الله ونحو حديث من أذى
لى وليا فقد أذى لى واعتقاد ان المراد من نسبة نحوه هذه الصفات الى الله سبحانه وتعالى انما هو غايتها كما هو
مقرر في محله من أبواب الفقه فافهم ووجه الثاني الترغيب في الصوم وكون مثل تلك الرائحة محبودة الاثر في
طريق العبادة كما كان صلى الله عليه وسلم يترك الصلاة على بعض الشهرة ترغيبا للعباد في الجملة فافهم
كانت الشهادة توصل صاحبها الى مقام لا يحتاج الى أحد يدعوه بالمعفرة والرجعة فلا ينبغي لى تركه فتعذر

أول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة ثم لا شيء فيها زاد حتى تبلغ مائة واحدة وعشرين ففيها شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه الى أربع مائة

فقيم أربعمائة ثم يستقر في كل مائة ٩٦ شاة والضأن والموز سواها وإذا ملك عشر من من الغنم فتوالت عشر من نخلة قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد في المشهور عنه يستأنف

داعيته للجهاد ويزول عنه الجنب فاعلم ذلك والله تعالى أعلم
(باب النجاسة)

أجمع الأئمة على نجاسة الخمر إلا ما حكى عن داود أنه قال بطهارتها مع تحريمها وكذلك اتفقوا على أن الخمر إذا تخللت به سها طهرت وأجمعوا على أن ميتة الجراد والسملك طاهرة وعلى أن الجنب والحائض والمشرى إذا غس يد في ماء قليل فالماء باق على طهارته واتفقوا على أن الرطوبة التي تخرج من المعدة نجسة إلا ما حكى عن أبي حنيفة هذا ما ذكرته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه * فمن ذلك قول الأئمة الأربعة أن الخمر نجسة مع قول داود بطهارتها مع تحريمها كما مر فالاول مشدد وأبأن في الزجر والثاني مخفف من جهة عدم وجوب التطهر منها لأنه لا يلزم من تحريمها نجاسة عينها كاليسر والانصاب والازلام وانما هي نجسة من حيث صفتها ومن هذا الباب قوله تعالى إنما المشرى نجس فراجع الامر الى مرتبة الميزان وإن كان الثاني ضعيفا جدا فافهم * ومن ذلك قول الامام الشافعي وأحمد وأبي حنيفة بنجاسة الكلب مع قول الامام مالك بطهارته فالاول مشدد في نجاسته وفي الطهارة من ولوغه سباع النجاسة بل ذلك تعبدى لا يعقل وكذلك مرة أن زالت العينين والاذن بالدم من غسله حتى يغلب على الظن أن التناول بعشرين مرة وأكثر كسائر النجاسات لاسيما ما قال مالك وطاهر ويغسل من ولوغه سباع النجاسة بل ذلك تعبدى لا يعقل وكذلك القول فم إذا أدخل الكلب عضوا من أعضائه في الأناة فانه كاللوع خد لا فالالك فانه خص الغسل سباعا باللوع فقط فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه من قال بنجاسة عينه موصوفة مع عدم صحة انفكاك الصفة عن الذات ووجه من قال بطهارته أنه أن الأصل في الاشياء الطهارة وإنما النجاسة عارضة فانما صادرة من تكوين الله تعالى القدوس الطاهر ومن الأدب قولنا بطهارة عينها ثم رأينا آثارها يضر استعمالها في بدن أو دين اجتنابها وقد أجمع أهل الكشف على أن الأكل والشرب من سؤر الكلب يورث القساوة في القاب حتى لا يصير العبد يحسن الى موعظة ولا فعل شي من الخيرات وقد حارب ذلك شخص من أصحابنا المالكية فشرى من لبن شرب منه كلب فمكث تسعة أشهر وهو مقبوض القلب عن كل خير حتى كاد أن يهلك والشيء الذي يحصل منه ما ذكر يجب اجتنابه ويجوز إطلاق النجاسة عليه سواء أوردنا الذات مع الصفة أو الصفة فقط كما أطلق الله تعالى اسم الرجس على المشركين من حيث صفتهم التي هي الكفر فاذا أسلم أحدهم طهر فلو كانت النجاسة لعينه لكان لا يطهر بالاسلام * وسعدت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول ليس لنا دليل على نجاسة ذات الكلب إلا ما نهى عنه الشارع من بيعه أو أكل غنمه وأما من جهة صفة فهو نجس من حيث أن سؤره يمت القاب فيجب اجتنابه كيجتنب سم الافاعي من حيث ضررها في البعد مع القول بطهارة ذاتها بل هو أولى بالاجتناب لأنه يضر في الدين قال ولا بد في تسمية الكلب نجسا من حيث أثره وطاهر من حيث عينه كما نهى الله تعالى المشركين نجسا والميسر والانصاب والازلام رجسا مع اجماع العلماء الأربعة على طهارة جسم المشرى وكذلك آله القمار والانصاب والازلام قال ولما كان سؤر الكلب يورث في القلب الذي عليه مدار الجسد موتا أو ضعفا فاعلم من قبول المواقف التي تدخله الجنة بالغ الشارع صلى الله عليه وسلم في الغسل من أثره سبعة أحاديث بتراب دفعها لذلك الاثر بالسكاية فانه جمع فيه بين الماء والتراب اللذين إذا اجتمعا أنبتا الزرع فعلم أن أمر الشارع بالغسل من أثر ولوغه سباعا لا ينافي القول بطهارة جسمه كالثعبان مع سماعه كما مر فلذلك بالغ الشارع في الامر بالغسل منه سبعة أحاديث بتراب مبالغته في الشفقة على ديننا والرجة بنا وكذلك لا ينافي القول بنجاسة صفة القول بطهارة جسمه لعدم انفصال الصفة المذكورة من الذات اه فكما أطلق الامام الشافعي ومن وافقه نجاسة الكلب ذاتا وصفة توسما كذلك لما لك ومن وافقه إطلاق الطهارة على الكلب ذاتا وصفة توسما وتغلبت عدم انفكاك الصفة عن موصوفها وعكسه كما مر وكان أنحى أفضل الدين رحمه الله يقول التحقيق أن الكلب طاهر العين نجس الصفة * وسعدت سيدي عليا الخواص

الحول من يوم كان بين نصاب وقال مالك وأحمد في روايته الاخرى إذا حال الحول من يوم ملك الامهات وجبت الزكاة واختلوا في الوقص وهو ما بين النصابين فقال أبو حنيفة وأحمد الزكاة في النصاب دون الوقص وعن مالك روايتان وعن الشافعي قولان أظهرهما في النصاب دون الوقص * (فصل) * واختلفوا في السخايل والحلان والمجابهل إذا تم نصابها وكانت منفردة عن أمهاتها هل تجب فيها الزكاة فقال مالك والشافعي وأحمد بالوجوب وقال أبو حنيفة لا زكاة فيها ولا ينعقد لها الحول ولا تكمل بهم الامهات ولو واحدة وعن أحمد رواية مثله * (فصل) * واتفقوا على أن الخيل إذا كانت معدة للتجارة ففي قيمتها الزكاة إذا بلغت نصابا فإن لم تكن للتجارة قال مالك والشافعي وأحمد لا زكاة فيها وقال أبو حنيفة إن كانت ساعة ففيها الزكاة إذا كانت ذكورا أو أنثى أو أنثى أو أنثى كانت ذكورا منفردة فلا زكاة فيها ولا صاحب الجنس الواجب فيه منها الزكاة الخيار إن شاء أعطى عن كل فرس دينار وإن شاء قومها وأعطى عن كل مئتي درهم نجسة دراهم ويعتبر فيها الحول والنصاب بالقيمة إن كان يؤدي الدراهم من القيمة وإن كان يؤدي بالعدد من غير تقويم أدى عن كل فرس دينار إذا تم الحول رحمه

واتفقوا على وجوب الزكوة في البغال والخيول والجرا إذا كانت معدة للتجارة * (فصل) * والواجب فيما ٩٧ دون خمس وعشرين من الابل هو الغنم

فان أخرج بهيرا أجزأه وان كان دون قيمة شاة وقال مالك لا يقبل بهير مكان الشاة بحال ومن وجبت عليه بنت مخاض فاعطى حقة من غير طلب جبر ان قبل ذلك منه بالاتفاق وقال داود لا يقبل وانما يؤخذ المنصوص عليه والشاة الواجبة في كل مائة من الغنم وهي الجذعة من الضأن أو الثنية من المعز عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يجزئ من الضأن الاثنية والثنية هي التي لها سنتان وقال مالك تجزئ الجذعة من الضأن والمعز وهي التي لها سنة كما تجزئ الثنية * (فصل) * وإذا كانت الاغنام كلها مراضا لم يكف عنها صحبة عند الثلاثة وقال مالك لا يقبل منه الا صحبة ويجزئ من الصغار صغيرة وقال مالك لا تجزئ الا كبيرة وإذا كانت الماشية أنا وأنا وأنا وأنا وكذا فلا يجزئ منها الا اثني الاثني وخمس وعشرين من الابل فيجزئ فيها ابن لبون ذكر والاثنى عشر من البقر ففيها تبسيع عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجزئ من الغنم الذي كبر حال وإذا كان عشرون من الغنم في بلد وعشرون في بلد آخر وجبت عليه فيها شاة عند الثلاثة وقال أحمد ان كان

رحمه الله تعالى أيضا يقول لا اعتراض على من قال ان وجوب الغسل من الكلب أو استحبابه علمته لا تعقل خلفا ثم اعلى غالب الناس لانه ما اطاع عليها فيما علمنا الا بعض أهل الكشف فقط وقد أُلزم بعضهم من قال ان الغسل من الكلب تعبدى لا يعقل بان ذلك يؤدي الى ان الشارع خاطب الامة بما لا يفهمون له معنى وذلك يكاد ان يقرب من صفة العبث الذي يترده عنه منصب الشارع وقد أمره الله ان يبين للناس ما نزل اليهم أى ما أمروا به بان يبلغه اليهم وذلك لا يكون الا بان يبلغ اليهم اللفظ والمعنى تبليغا شافيا بحيث ينبغي لهم أمره فلا يلتبس عليهم منه شيء وقاله فان لم تفعل فما بلغت رسالته وهو معصوم من عدم البيان مطاقتا اه (قلت) وقد يرد هذا الزام بان مثل ذلك قد يكون جاء انما لا يمان بعض الناس بالمعنى المتصور في التفاسير بل يبادرون الى امثال الامر بفعل ذلك الشيء ولو لم يتفعلوا علمته أم يتخلفون عن المبادرة حتى يعلموا حكمه ذلك وقد قال أهل الكشف ان العمل اذا لم يعمل بشيء كان أقوى في مقام الايمان وأعظم أجرامه اذا علم لانه ربما يكون معظم الباعث للمكاف حيث تدلى العمل بحكمة تلك العلة من ثواب وغيره لا محض امثال أمر الله تعالى ورسوله وذلك نقص عن مقام السكال والله أعلم * وسعت سيدي عليا الخواري رحمه الله تعالى يقول لا يقدر القائل بطهارة الكلب على رد النص الوارد في الغسل من ولوغه بل يرى العمل به وانما وقع الاختلاف بين العلماء فانما ذلك اختلاف في العلة أو في التسبيح وعدمه فاما الاختلاف في العلة والعدد فلا لا يقدح في الدين فان القائل بطهارة الكلب قائل بالغسل منه كجو رد أو التسبيح فحق ولو جعلنا الامر فيه للاستصحاب فقد ينهض به الاجتهاد الى الوجوب كما عليه القائلون بنجاسة ما علم ذلك فانه نفيس وقد أفتنا في ذلك مؤافا وذكرنا ما يرد على ذلك من لطيف الاستدلال والجواب عنها وحاصل ذلك ان أهل الكشف متفقون مع أهل النقل على الحكم بنجاسة الكلب والغسل منه وانما اختلفوا في العلة فقط ومعلوم ان الاختلاف في العلة لا يقدح في الاحكام فعلمته الاصلية عند أهل الكشف بنجاسة صفته من حيث انتم اعتمد القلب كالتجر والميسر والانصاب والازلام وتصدق ذكر الله وعن الصلاة وعلمته عند غير أهل الكشف ما بنجاسة عينه وصفته معا أو علمته لا تعقل عند من قال طهارته ما عاوا الغسل منه تعبدى ولا يخفى ما في هذا اذا الامر بالغسل منه سبعا يقتضى نجاسته ولا بد الا كان كلام الشارع كالعبث فلا بد من القول بنجاسته ما اذا ناولا ماصة اه ومن ذلك قول الامام الشافعي وأبي حنيفة بنجاسة الخنزير وانه يغسل منه سبعا عند الشافعي ومرة عند الامام أبي حنيفة نظير ما تقدم في الكلب مع قول الامام مالك رحمه الله تعالى بطهارته حينما فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد اختار الامام النووي طهارته من حيث الدليل فقال في شرح المذهب الرابع من حيث الدليل انه يكفي في بول الخنزير غسلة واحدة بالتراب وهذا قال أكثر العلماء وهو المختار لان الاصل عدم وجوب الغسل منه كالكلب حتى يرد في الشرع الحاقه بالكلب اه ووجه من الحقة بالكلب في وجوب الغسل منه كونه احبث جسمه والحيوان الكلب فقياسه على الكلب واضح وجه من قال بطهارته عدم ورود نص في الغسل منه سبعا مرات كالكلب واما تحريم لجه فلا يلحقه بالكلب في النجاسة فقد حرّم الله الميتة والخنزير ولم يأمرنا الشارع بالغسل منهما سبعا احدهما بتراب فانهم ومن ذلك عدم وجوب العدد في غسل سائر النجاسات عند أبي حنيفة ومالك والشافعي واحدا في احدي روايتيه مع الرواية الاخرى عنه انه يجب العدد في سائر النجاسات غير الارض وفي رواية عنه انه يجب غسل الاله سبعا مرات وفي رواية اخرى ثلاثا وفي رواية اخرى اسقاط العدد في ماء الكلب والخنزير فالاول مخفف ومقابل مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص بعوام الناس الذين لا يراعون الورع والاحتياط والثاني خاص بكابر الناس كالعلماء والصالحين نظير ما ورد في النقض بمس الفرج وعدم النقض به كجاسية أبي بسطة في باب ان شاء الله تعالى * ومن ذلك قول الامام الشافعي ان جلود الميتة كلها تطهر بالدباغ الاجلد الكلب والخنزير وما تولد منه ما آمن احدهما وهو احدي الروايتين عن أحمد وأظهر الروايتين عن مالك مع قول الامام أبي حنيفة ان الجلود كلها تطهر بالدباغ

يجعل مال الرجلين أو الجماعة بمنزلة المال ٩٨ الواحد عند الشافعي وأحمد والخليفة طان بزيان كذا الواحد بشرط أن يبلغ المال المختلط نصابا

وغضى عليه حول بشرط
أن لا يميز أحد الخليطين
عن الآخر في المشرع
والمسرح والمراح والمحاب
والراعي والفعل وقال أبو
حنيفة الخلطة لا تؤثر بل
يجب على كل واحد ما كان
يجب على الانفراد وقال
مالك إنما تؤثر الخلطة إذا
بلغ مال كل واحد نصابا وإذا
اشترى كافي نصاب واحد
واختلط فيه لم يجب على كل
واحد منهما ما كان عند أبي
حنيفة ومالك وقال الشافعي
عليهما الزكاة حتى لو أن
أربعين شاة بين مائة وجبت
الزكاة وفي الخلطة غير المواشي
من الثمن والجبوب
والثمار للشافعي قولان
أظهرهما وهو الجديد تأثير
الخلطة في المواشي
* (باب زكاة الثبات) *

اتفقوا على أن النصاب خمسة
أوسق والوسق ستون صاعا
وأن مقدار الواجب من ذلك
العشر أن يشرب بالماء أو من
نهر وأن شرب من نضح أو
دولاب أو بماء اشتراه فنصف
العشر والنصاب معتبر في
الثمار والزروع إلا عند
أبي حنيفة فإنه لا يعتبر بل
يجب العشر عنده في الكثير
والقليل وقال القاضي عبد
الوهاب ويقال إنه خالف
الإجماع في ذلك * (فصل) *
واختلفوا في الجنس الذي
يجب فيه الحق ما هو فقال

الأحمد والخزير ومع قول الزهري أنه ينفق بجلود الميتة كلها من غير دباغ فالأول مشدد من حيث اشتراط
الدباغ وكثرة المستثنيات والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول زيادة التنزه عن
استعمال ما سماه الشرع نجسا أدبامع الله تعالى أن يجالس العبد وهو ماصق لشيء نجس شرعا ووجه
الثاني القائل بأن جلد الخنزير لا يطهر بالدباغ المبالغة في التنزه عنه وكونه يستحب قتله مطلقا بخلاف الكلب
فإن فيه تفصيلا فكان أخف حكما من الخنزير من هذا الوجه ووجه الثالث القائل بجواز الاتقاع بجلود
الميتة من غير دباغ حل أحاديث الدباغ على الاستحباب دون الوجوب فالأول خاص بالأكثر من العلماء والثاني
خاص بمن هو دونهم في التنزه والثالث خاص بأهل الضرورات كما يدل له بعض الآثرافهم * ومن ذلك
قول الشافعي وأحمد أن الذكاة لا تعمل شيئا فيه مالا يؤكل مع قول أبي حنيفة ومالك أنها تعمل إلا في الخنزير
وإذا ذكك عندهما سبع أو كلب طهر جلد له ولحمه لكن أكله حرام عند أبي حنيفة ومكره عند مالك فالأول
مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن مالا يؤكل كل لحمه حيث فلا تؤثر فيه الذكاة
طهارة ولا طيبابيل حكم ذبحه حكم موته حذف أنفه قال تعالى في مدح نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ويحرم عليهم
الخبائث ووجه الثاني أنه لا يلزم من طهارته حله فقد يحرم الشيء الطاهر ضرورة في بدن أو عقل ولحم مالا
يؤكل وإن قيل بطهارته يضر في البدن كما حرم ومن شك فليجرب بل لم يكن إلا أنه يورث أكله البهلا حتى
لا يكاد يفهم طواهر الأمور فضلا عن بواطنها * ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة بالعفو عن مقدار الدرهم
من الدم في الثوب والبدن مع قول الشافعي في الجديد أنه لا يعفى عنه ومع قول في القديم أنه يعفى عما دون السكف
فالأول والثالث مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الإمام الشافعي بنجاسة
شعر الميتة غير الآدمي ووصفها وبرها مع قول أبي حنيفة وأحمد بطهارة الشعر والصوف والوبر زاد أبو
حنيفة فقال بطهارة القرن والسن والعظام والريش إذا لزوج فيه ومع قول مالك بطهارة الشعر والصوف
والوبر بمطافئ واء كان يؤكل لحمه كالنعم ولا يؤكل كالكلب والجمار ومع قول الأوزاعي إن الشعر ونحوه
نجس يطهر بالغسل فالأول مشدد والثاني ومابعده مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عموم
قوله تعالى حرمت عليكم الميتة ووجه الثاني أن سياق الآية فيما يؤكل لا فيما زاد على الاكل من وجوه
الاستعمال وهذه الأشياء لا تؤكل عادة فتستعمل في غير الأكل كاللبس والافتراش ولو بلا غسل عند غير
الأوزاعي على أن التحقيق في الشعر والريش ونحوهما أن لها في حال حياة الحيوان وجهها إلى الحياة من حيث
أنها تنمو ووجهها إلى الموت من حيث أن الإنسان أو غيره لا يتأثر إذا قطعت فافهم * ومن ذلك قول الإمام أبي
حنيفة ومالك بجواز الخرز بشعر الخنزير مع قول الشافعي بمنع ذلك وقول أحمد بكرهه ومع قول الحارثي
باللبس أحب إلى فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث والرابع فيها راحة تشديدان لم يرد أحدهما بأكراهة
المنع فيؤاخذ به إلا كبار من أهل الورع ويسامحه الأصغر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
البناء على القول بطهارته ووجه الثاني البناء على القول بنجاسته ووجه الثالث والرابع الأخذ بالاحتياط
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الإمام مالك وأحمد والشافعي في أرجح قوليه بطهارة الآدمي
إذا مات مع قول الإمام أبي حنيفة والمرجوح من قول الشافعي بأنه نجس لكنه يطهر بالغسل فالأول مخفف
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول شرف ذات الآدمي روحا وجسما ووجه
الثاني شرف روحه فقط فإذا خرجت من الجسد نجس لأنه ما كان طاهر الأبرياء الروح فيه لكونه
مركبها هو من أمر الله وأمر الله طاهر مقدس بالاجتماع فكذا ما جاوره فافهم * وأكثر من ذلك لا يقال
* (فان قال قائل) * كيف قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه بنجاسة الآدمي مع حديث أن المؤمن لا ينجس
حيوا ولا ميتا * (فالجواب) * يحتمل أن هذا الحديث لم يبلغه أو بلغه لم يصح عنه ومن ذلك قول الأئمة
الأربعة بطهارة سو والبقل والجمار وأنه مطهر على توقف لأبي حنيفة في كونه مطهرا ومع قول الثوري

أبو حنيفة في كل ما أخرجت الأرض من الثمار والزروع سواء سقته السماء أو سقى بنضح الإخطاب والحشيش والغصب والأوزاعي

الفارسي خاصة وقال مالك والشافعي يجب في كل ما دخر واكتسب به كالحنطة والشعير والارز ٩٩ وثمرة النخل والكرم وقال أحمد يجب في كل

ما يسكال ويدخر من الثمار
والزروع حتى أوجبها
في اللوز وأسقطها في الجوز
وفائدة الخلاف بين مالك
والشافعي وأحمدان عند
أحمد يجب في السهم واللوز
والفسستق وبزرا الكتان
والسكمون والسكر اوبا
والخردل وعندهما لا يجب
وفائدة الخلاف مع أبي حنيفة
ان عنده يجب في الخضراوات
كلها وعند الثلاثة لازكاه
فيها * (فصل) * واختلفوا
في الزيتون فقال أبو حنيفة
فيه الزكاة وعن مالك روايتان
أشهرهما الوجوب فيخرج
الزكاة عندهما ان شاء
زيتونا وان شاء زيتا وللشافعي
قولان وعن أحمد روايتان
أظهرهما عنده عدم الوجوب
ولازكاه في القطن بالاتفاق
وقال أبو يوسف بوجوبها
فيه * (فصل) * واختلفوا
في العسل فقال أبو حنيفة
وأحمد فيه العشر وقال مالك
والشافعي في الجديد الرائج
لازكاه فيه ثم اختلف أبو
حنيفة وأحمد فقال أبو حنيفة
ان كان في أرض الخراج فلا
عشر فيه وقال أحمد فيه
العشر مطلقا ونصابه عند
أحمد ثلثمائة وستون رطلا
بالبدادى وعند أبي حنيفة
يجب في الكثير والقليل منه
العشر * (فصل) * ولا
يجب الزكاة في نصاب من
كل جنس فلا يضم جنس

والاوزاعي ان ما لا يؤكل لحمه سؤره نجس فالاول مخفف ومقابلته مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول كون علة منع الطهارة بسؤر البغل والجسار لا يطلع عليها الا كبار العلماء بالله فحذف الامر فيه
على العوام بخلاف الاكابر وبذلك حصل توجيه الثاني فافهم * ومن ذلك قول الشافعي بنجاسة البول
والروث مطلقا مع قول الامام مالك وأحمد بطهارته ما من مأكول اللحم ومع قول النخعي جميع أبوال
الحيوانات الطاهرة طاهرة ومع قول الامام أبي حنيفة زرق الطير المأكول اللحم والجسم والعصا غير طاهر وما
عدا نجس فالاول مشدد ومقابلته مخفف ولو بالنظر لاحد شقي التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول كون البهائم من شأنها أن تأكل مع الغفلة عن الله تعالى فلا تكاد تذكر بها وما لم يذكر اسم الله عليه
فهو قدر شرعاً كاهو مقرر في الشريعة وهو خاص بكبار العلماء والصالحين الذي يتدنون بمخالطة الغافلين
عن الله لمسلمهم عليه من شدة الطهارة والتقديس بخلاف الاصاغر الذين تغلب عليهم الغفلة فانهم لا يتأثرون
بفضلات أهل الغفلة لعدم تقديس ذواتهم وبذلك حصل توجيه الثاني وقد جاءت الشريعة على مرتبة
الخواص ومرتبة العوام والعلماء تبع للشريعة * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك بنجاسة المني من
الادمي مع قول الشافعي وأحمدانه طاهر زاد الشافعي وكذا منى كل حيوان طاهر وأما حكم التنزه عنه فيجب
غسله عند مالك وطباو يابسا وعند أبي حنيفة يغسل وطباو يغسل يابساً كجوزد فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كونه يخرج مع الغفلة عن الله تعالى غالباً فلا يكاد الشخص
يذكر انه بين يدي الله أبدل تعم جسده الغفلة تبعاً لعموم اللذة ومعلوم أن اللذة النفسانية تمت كل محل
مرت عليه ومن هنا أمرنا الشارع بالغسل من خروج المني لكل البدن ان عاشا للبدن الذي فتر وضعف من شدة
الحجاب عن الله تعالى كما سيأتي بسطه في باب الغسل ان شاء الله تعالى وكل ما حجب عن الله تعالى فهو روجس عند
الاكابر بخلاف الاصاغر فكلام أبي حنيفة ومالك خاص بالاكابر من العلماء والصالحين وكلام الامام
الشافعي وأحمد خاص بعموم المسلمين فذلك غلبه النبي صلى الله عليه وسلم لم تارة وفركه أخرى تشر بها
للاكابر والاصاغر فافهم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة في البئر التي يتوضأ منها اذا خرجت منها فارة ممتدة
انها ان كانت ممتدة أعاد صلاة ثلاثة أيام وان لم تكن ممتدة أعاد صلاة يوم وليلة مع قول الشافعي وأحمدانه
ان كان الماء يسيراً أعاد من الصلاة ما يغلب على ظنه انه توضأ منه بعد مونه وان كان كثيراً لم يتغير لم يعد شيئاً
وان تغير أعاد من وقت التغير وقال مالك ان كان معيناً لم يتغير أحد أوصافه فلا إعادة وان كان غير معين ففيه
روايتان فالاول مشدد والثاني وما بعده مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فيقال في توجيه ذلك ان
التشديد خاص بالاكابر والتخفيف خاص بالاصاغر بالنظر لمقامهما في الطهارة والتقديس * ومن ذلك قول
الامام الشافعي اذا تشبه طاهر ونجس اجتهد وتطهر بما ظن طهارته من الاواني مع قول الامام أبي حنيفة انه
لا يجوز الاجتهاد الا اذا كان عدداً نية الطاهر أكثر ومع قول أحمدانه لا يتحري بل يريق الجميع أو يخطأها
ويقيم فالاول مخفف والثاني وما بعده مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وهو مجمل على حالين فالاول
خاص بالعموم والثاني وما بعده خاص بالاكابر لشدة تورعهم واعتقادهم فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب أسباب الحدث) *

أجمعوا على نقض الوضوء بالخارج المعتاد من السيلين وهو البول والغائط واتفقوا على ان من مس ذكره
أو دبره بعض من أعضائه غيب يده لا ينقض واتفقوا على أن نوم المضطجع والمتكئ بشرطه ينقض الوضوء
وعلى أن القهقهة في الصلاة تبطلها دون الوضوء بخلاف أبي حنيفة كما سيأتي وعلى أن كل الطعام المطبوخ
بالنار وأكل الخبز لا ينقض الوضوء وعلى أن من تيقن الطهارة وسلك في الحدث فهو باق على طهارته الا ما حكى
عن بعض أصحاب مالك وكذلك اتفقوا على أنه لا يجوز للمحدث مس المصنف ولا حمله الا ما حكى عن داود وغيره
من الجواز هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الثلاثة انه

الى جنس آخر عند الشافعي وأبي حنيفة وقال مالك تضم الحنطة الى الشعير في اكمال النصاب ويضم بعض الحنطة الى بعض واختلفت الرواية

عن أحمد في ذلك * (فصل) * ومن السنة ١٠٠ حرص الثمر إذا بدا صلاحه على مالكه عند الثلاث قبله من الرقيق بالمالك والفقراء وهن

أبي حنيفة أن الخرص لا يصح
وقال مالك وأحمد ينكفي
خارص واحد وهو الراجح
من مذهب الشافعي
* (فصل) * وإذا أخرج
العشر من الثمر أو الحب
وبقي عنده بعد ذلك سنين
لم يجب فيه شيء آخر بالاتفاق
وقال الحسن البصري كلما
حال عليه حول وجب فيه
العشر * (فصل) * وإذا
كان على الأرض خراج
وجب الخراج في وقته
ووجب العشر في الزرع
عند الثلاثة لأن العشر في
غاتها والخراج في رقبته وقال
أبو حنيفة لا يجب العشر في
الأرض الخراجية ولا يجمع
العشر والخراج على إنسان
واحد فإذا كان الزرع
لواحد والأرض لآخر
وجب العشر على مالك
الزرع عند مالك والشافعي
وأحمد وأبي يوسف ومحمد
وقال أبو حنيفة العشر على
صاحب الأرض وإذا أجز
الأرض فعشر زرعها على
الزراع عند الجماعة وقال
أبو حنيفة على صاحب الأرض
وإذا كان لمسلم أرض لاخراج
عليها فباعها من ذي فلا
خراج عليه ولا عشر في زرعه
فها عند الشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة يجب عليه
الخراج وقال أبو يوسف
يجب عليه عشران وقال
محمد وعمر واحد وقال مالك

لا ينقض الخراج النادر كالودود والحصاة والريح من القبل مع قول أبي حنيفة ينقض الريح الخارج من القبل
وهو الراجح من مذهب الإمام الشافعي فإنه قال بالنقض بالثلاثة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع
الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الدود دخلته الحياة والحصاة من الاكل ليست من الطبيعة المتولدة من
الطعام والناقض حقيقة انما هو ما نشأ من الطعام ومن نقض بالحصاة فانما هو من حيث ما كان عليها من
الطبيعة كما هو الغالب لالذاتها كما سيأتي بسطه في أوائل خاتمة الكتاب ان شاء الله تعالى ووجه من قال بنقض
الريح الخارج من القبل ندرته حتى انه ربما لا يقع للعبد في عمر مرة واحدة فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
ان المني ناقض للطهارة مع الاصح من مذهب الإمام الشافعي أنه لا ينقض الطهارة وان أوجب الغسل فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول ان لذته خروجه المني شديدة لا تعادل لذته
فسانية ومن لازم ذلك شدة الغفلة والغيبة عن الله تعالى فهو أولى بالنقض من خروج البول والغائط من
نحيب اللذة لان من حيث عينه ووجه الثاني كون ذلك خاصاً بالكبر والاولياء الذين يعدون الغفلة عن الله تعالى
حادثاً نجب منه التوبة والطهارة فالاول خاص بالكبر والثاني خاص بالعوام فاعلم ذلك وتأمل فيه - تعرف انه
لا فائدة في القول بعدم نقض الطهارة بالمني الا كونه منشأ لا عدى لغيره فان من خرج منه المني ممنوع من
الصلاة ونحوها أشد ممنوع المحرث الحدث الاصغر فافهم * ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة لا ينقض الوضوء
مس الفرج مطلقاً على أي وجه كان مع قول الشافعي والقول الراجح من مذهب أحمد بان نقض الوضوء بمس
الكف وزاد أحمد بنقض الطهارة بمس الذكر بظهور الكف أيضاً ومع قول مالك ان مسه بشهوة انتقض والا
فلا فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان فالاول خاص بعوام
الناس ومقابلته خاص بالكبر وذلك لان الناقض حقيقة هو كل ما تولد من الاكل وأما النقض بالفرج فانما
هو لمجاوزة الفرج للخارج بل ورد أنه صلى الله عليه وسلم لم كان ينضح سراويله لمجاورته لمجاور الخراج بمباغاة
في التزوم لمقتدي به خواص أئمة دون عوامهم كما أشار إليه حديث هل هو الابضة منك وقال لا لا كبر من مس
فرجه فليتوضأ كما أوضحنا ذلك في كتاب أسرار الشريعة وفي خاتمة هذا الكتاب فراجع * وسعت سيدي
علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول انما قال صلى الله عليه وسلم لطلق بن عدي حين سأله عن مس الفرج هل
هو الابضة منك لينبهم على ما أجمع عليه أهل الكشف من أن الناقض حقيقة انما هو ما كان متولداً من
الطعام والشراب وخرج من الفرج لاس ذات الفرج وكان طلق بن عدي - هذا راعى ابل اقوم فغف
الشارع عليه رجة بخلاف الاكابر من العلماء والصالحين يؤمر أحدهم بالوضوء من مس الذكر مشاكاة
لمقامهم في النورع والتزعم من مس المجاور للخارج بخلاف الفلاحين والتراسين ونحوهم فان مقامهم لا يقتضي
هذا التزعم العظيم فرجع الامر في ذلك إلى مرتبة الميزان * فان قال الشافعي ان حديث هل هو الابضة منك
منسوخ * قلنا السادة الخفية لا يقولون بنسخه بل هو محكم عندهم فلا بد له من وجه يحمل عليه وقد صرح جله
على أحاد العوام دون العلماء والصالحين فيمنبغي لكل متدين من الخفية أن يتوضأ من مس الفرج خروجا
من خلاف الائمة ولا ينبغي له أن يمسه فرجه ويصلي بلا تنجيد طهارة * (فان قال قائل) * انكم قلتم ان علة
النقض بمس الفرج انما هو لكونه مجاوراً للخارج لالذاته فلم لم توجبوا الوضوء بمس نفس الخارج
* (فالجواب) * انما لم يلزمنا الشارح بالوضوء من مس الخارج لانه لا لذة فيه منه بخلاف خروجه فان العبد
يجد لذته وراحته بخروجه - تكاد تتم البدن فذلك كان فيه الوضوء كاملاً بخلاف مس الخارج الملوث فافهم
وأما وجه من نقض الطهارة بمس الذكر بظهور الكف أو باليد إلى المرفق فهو الاحتمال لكون اليد تطلق
على ذلك كما في حديث اذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضأ * وسعت مرة
أخرى يقول ليس لنا ناقض للطهارة الا وهو متولد من الاكل حتى القهقهة عند من يقول بأنها تنقض الطهارة
اذا وقعت في الصلاة لانه لا لا شبع ما نهقه فان الجميع ان لا يكاد يتبسم فضلا عن القهقهة انتهى وأما مس حلقة

لا يصح بيعهما منه * (باب زكاة الذهب والفضة) * أجمعوا على انه لا زكاة في غير الذهب والفضة من الجواهر كاللؤلؤ والياقوت الدر

والزمر ذو ولا في المسك والعنبر عند سائر الفقهاء وحكي عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز ١٠١ وجوب الخس في العنبر وعن أبي يوسف

في اللؤلؤ والجواهر والبقاوت
والعنبر الخس لانه معدن
فأشبه الركاز وعن العنبري
وجوب الزكاة في جميع
ما يستخرج من البحر
(فصل) وأجمعوا على
أن أول النصاب في الذهب
والفضة مضر وبأومكسورا
أوتبرا أونقرة عشرون
دينارا من الذهب ومائتا
درهم من الفضة فإذا بلغت
ذلك وحال عليها الحول
ففيه أربعون درهما وعن
الحسن أنه لا شيء في الذهب
حتى يبلغ أربعين مثقالا ففيه
مثقال *(فصل)* واختلفوا
في زيادة النصاب فقال مالك
والشافعي وأحمد نصاب الزكاة
في الزيادة بالحساب وقال أبو
حنيفة لا زكاة فيما زاد على
المائتين درهم والعشرين
دينارا حتى يبلغ الزائد
أربعين درهما وأربعة دنانير
فيكون في الأربعين درهم ثم
كذلك في كل أربعين درهم
وفي الأربعة دنانير فإطمان
وهل يضم الذهب إلى الفضة
في تكميل النصاب أم لا
قال أبو حنيفة ومالك وأحمد
في أحدي روايتيه يضم
وقال الشافعي وأحمد في
الرواية الأخرى لا يضم ثم
اختلف من قال بالضم هل
يضم الذهب إلى الورق
ويكمل النصاب بالأجزاء أو
بالقيمة فقال أبو حنيفة
وأحمد في أحدي روايتيه

الدبر فقال أبو حنيفة ومالك لا ينقص الموضع وقال الشافعي في أرجح روايته من
مس فرجه فمثل القمل والدبر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بنقص طهارة
من مس فرج غيره صغيرا كان المسوس أو كبيرا كان أو مبتاع قول مالك أنه لا ينقص من فرج الصغير
ومع قول أبي حنيفة أنه لا ينقص مطلقا فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول إطلاق نقض الطهارة
بمس الإنسان فرج نفسه فقيس عليه مس فرج غيره بجامع علته القبح في ذلك فأنقص طهارة العبد من نفسه
كذلك ينقصها من غيره أخذ بالاحتياط ويؤخذ من ذلك توجيه قول الإمام أبي حنيفة والشافعي وأحمد بعدم
نقص طهارة المسوس مع قول مالك بنقصها فإن الأول بخفف والثاني مشدد الأول خاص بالأصاغر
والثاني خاص بالكبر من المتورعين وقد أجمع أهل الكشف على أنه ليس لنا نقض الأوفع له سوء أدب
أوفيه راحة من سوء الأدب مع الله تعالى ومن هنا رد الاستعفاء عند الخروج من الخلافة فلا يقع العبد في
نقص الأوهو غائب عن مشاهدته عز وجل ولا يكاد يحضر مع الله عز وجل في حال خروج الحدث
أو وقوعه أبدًا وذلك أي عدم الحضور وحدث عند الأكاثر يطهرون منه أحياء لم يمتهم الذي مات
بإدبارهم عن شهود كونه في حضرة ربه فأنهم وهذان باب قولهم حسنات الإبرار سيئات المقربين
* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم نقض الطهارة بلمس الأمر الجليل مع قول الإمام مالك بإيجاب
الوضوء بلمسه وحكي ذلك أيضا عن الإمام أحمد وغيره فالأول بخفف والثاني مشدد ووجه الأول
عدم ورود شيء من الشارع في ذلك فالأول كان ذلك ناقضا لردنا حكمه ولو في حديث واحد ووجه
الثاني كون الأحكام دائرة مع العمل غالبا فكما كانت العلة في النقض بلمس المرأة الشبهة للامس أو
الممس أولها إعادة احتياط الإمام مالك للأئمة وقال بنقص الأمر الذي يشتهى تقييله مثلا لانه رضى الله
عنه ممن أمهم الشارع على شريعته من بعده فكل أمر حدث بعد موت الشارع من مستحسن أو مستقبح
عرفا فللمجتهد أن يلحقه بما يشاء كما في الشريعة فالنقص بالأمر خاص بأرذل الناس وعدم النقض خاص
بأشراف الناس الذين لا يشتهون إلا ما أباحه الله تعالى لهم فإن تنزه الكابر عن مس الأمر فهو كمال في التنزيه
* وقد يقال إن عدم النقض بمس الأمر خاص برعاة الناس والقول بالنقص خاص بالكابر العلماء والصالحين
مشاكاة لمقامهم في التباعه عن كل ما لم يأذن به الله تعالى * ومن ذلك قول الإمام الشافعي بأن لمس البائع
المرأة من غير حائل ينقص بكل حال إلا أن كانت المرأة مجر ماللا مس مع قول مالك وأحمد أنه كان ذلك بشهوة
نقص والافلا ومع قول أبي حنيفة يخرج الله تعالى أن ذلك ينقص بشرط انتشار الذكربذلك فينقص بالامس
والانتشار معا ومع قول محمد بن الحسن أنه لا ينقص وإن انتشر ذكره مع قول عطاء بن مس أجنبية لا تحل
له انتقض وإن لمس زوجته وأمتهم ينقص فالأول مشدد ومقابل بخفف على التفصيل المذكور فيه فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان فالأول بخفف خاص بالكابر الذين يقيمون محل الشبهة إذا فقدت مقام وجودها
ومقابلها دائر مع وجود الشبهة بشرطها المذكور فن العلماء المشدد والمتوسط والمخفف وأما الممس فذهب
مالك والراجح من قول الشافعي وأحمد في الروايتين عن أحمد أنه كاللامس في النقض فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان في هذه المسئلة والتي قبلها وجه من قال بنقص لمس الأجنبية النظر للنقص بالانوثه من حيث
هي فكأنما حدث ووجه من قال إن الانتقض الأخذ بقول عائشة رضي الله عنها إن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يقوم إلى الصلاة ولا يحدث وضوءا وهذا خاص بمن ملك أربه وكان الشيخ يحيى
الدين بن العربي رضي الله عنه يقول وجه من منع النقض بلمس المرأة النظر إلى كمالها من حيث المعنى القائم
بها المشار إليه بقوله تعالى وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهروا
وهو سر لا يطلع عليه إلا من أطاعه الله تعالى على محل مدور العالم وعرف تلك القوة التي في حصة وعائشة حكي
جعل الله تعالى نفسه وأولى العزم من الملائكة والبشر في مقاباتهم وهو سر لا يجوز كشفه للجمهورين

يضم بالقيمة ومثاله أن يكون له مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم فتجب الزكاة فيها وقال مالك وأحمد في الرواية الأخرى يضم بالأجزاء

ولا يجب عليه في هذه الصورة شيء حتى ١٠٢ يكمل النصاب بالأجزاء من الجنس * (فصل) * من له دين لازم على مقرم على لزمه تركه ووجب

أخراجهما على القول الجديد الصحيح من مذهب الشافعي في كل سنة وإن لم يقبضه وقال أبو حنيفة وأحمد لا يجب الإخراج إلا بعد قبض الدين وقال مالك لا زكاة عليه فيه وإن أقام سنين حتى يقبضه فيزكاه لسنة واحدة إن كان من فرض أو غن مبيع وقال جماعة لا زكاة في الدين حتى يقبضه ويستأنف به الحول منهم عائشة وابن عمر وعكرمة والشافعي في القديم وأبو يوسف * (فصل) * يكره للإنسان أن يشتري صدقته فإن اشتراها صح عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وهو الظاهر من قول أحمد ومن أصحابه من قال يطل البيع ولو كان لرب المال دين على رجل من أهل الزكاة لم يجزه مقاصصته عن الزكاة وإنما يدفع اليه من الزكاة قدر دينه ثم يدفعه المدين اليه عن دينه عند الثلاثة وعن مالك أنه قال بجواز المقاصص

أئمة الشافعية اتخذ الحلي للأجارة لا يجوز وغوبه السقوف بالذهب والفضة حرام وعن بعض أصحاب أبي حنيفة أنه جائز بالاحتياط

* وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول نقض الطهارة بلمس النساء خاص باتحاد الناس بمن لم يطلعه الله تعالى على كمال النساء من حيث أنهن محل انتاج العالم والانتاج بيت الكمال نظير قولهم إن الخير المتمدن أفضل من القاصر وأما عدم النقض بلمسهن فخاص بأهل الكمال الذين يعرفون مراتب الوجود كشفاً ويقبضون الذين يشهدون النقض في النساء ويرون الذكورة أكمل من الأنوثة انتهى * وسمعت أبا حنيفة يقول لم يكن من كمال المرأة وقوتها إلا كونها تستدعي بالحال أكابر مالوك الدنيا إلى صورة السجود عليها حالة الوقوع كان في ذلك كفاية في بيان قوتها انتهى * وسمعت أبا حنيفة يقول الأول القول بنقض العجائز والحارم والصغيرة لأن العلة في النقض هي الشهوة وإنما ذلك لخصوص وصف في الأنثى فيقف المتورع على القول بأنهن ينقضن حتى يأتيه نص يخبرهن عن النقض وقد أطلق الله تعالى اسم النساء في قصة فرعون بقوله تعالى يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم على الأطفال فإنه كان لا يذبح الأنثى القرينة العهد بالولادة فكما أطلق الله اسم النساء على المرأة الكبيرة في قوله تعالى أولامستم النساء من غير تقييد بالبالغة فكذلك أطلقه على البنت ساعة ولادتها على حدسها وهو مذهب داود رحمه الله في الأنثى من دارم حصول الشهوة ومنهم من راعى محل الشهوة وإن لم تحصل شهوة وأما وجهه من قال المراد بلمس النساء في الآية هو الجماع لا اللبس بالبدن فهو لكون اللبس أمر أخف من الغيب إلا أن الإنسان بالبدن عن ربه غالباً بخلاف الجماع فإن صاحبه لا يكاد يحضره قلب مع ربه بل يغيب عن مراقبته وشهوده بالكيفية وذلك حدث عند الأكابر من الأولياء باتفاق ولما كانت المأذنة تسري في بدن الجماع مع كماله لا تحيز بحمل دون آخر أمر المكلف بتعميم البدن في الغسل لينعش بالماء مامات من بدنه بمرئ تلك المأذنة فيه فأنعمت جسدته كله إذا لم يأت وان كان فرعاً من الدم فهو فرع أقوى من أصله وإن كان البول والغائط والدم أذرنه في ظاهر الأمر إذا لعلته فيه سرعان شهوته المغيبة عنه عن شهوة والحق تعالى لا فذرة اللون والرائحة مثلاً * ومما يؤيد من قال إن المراد باللمس في الآية أولامستم النساء الجماع قوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإن المراد بالجماع الجماع وقد يكون من قال بذلك إنما قال به لكونه نظراً في لغة العرب فرأى أن اللبس واللمس واحد ولكن ذلك ينبغي أن يكون خاصاً برعاة الناس بخلاف الأكابر فإنهم من مقامهم إن يتزوهوا عن لمس النساء ولو بلا شهوة حتى عن لمس الشعر والظفر والسن كما يتزوهون عن الصلاة إذا أكلوا اللحم الجزر والابعد طهارة تبعاً لها عنها لكونها محل كواب الشياطين على ظهورها كالأردن لكونها محل الحمار إذا لم يمسها من سائر الحيوان في ذلك واحد فافهم ذلك فإنه نفيس * ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه إن من نام في صلاة على حاله من أحوال المصلين لا ينتقض وضوءه وإن طال نومه وإن وقع انتقض مع قول مالك ينتقض في حال الركوع والسجود وإن طال دون القيام والقعود ومع قول الشافعي أنه إن نام ممكناً معه لم ينتقض ولو طال النوم والانتقاض ومع قول أحمد في أصح الروايات عنه أنه إن طال نوم القائم والقاعد والراكع والساجد فعليه الوضوء والأفلا فالأول تخفيف ومقابلته لمصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن النائم في الصلاة قريب من المستيقظ لعل قلبه بحضرة الله تعالى وقلة استغراق قلبه في أمور الدنيا وكذلك القول في نوم الممكن مقعده لعدم استغراق قلبه في النوم بخلاف نوم غير الممكن مقعده من الأرض ولذلك قال أشبه ماخ الطريق من أراد خفة نومه فليضع تحت رأسه نخدة عالية ويتم على شقة الإيمن فإن نومه يكون خفيفاً جاداً وأما وجه من قال من العلماء إن النوم ينتقض ولو لم يكن مقعده من صحنه ذلك فهو لكونه أي النوم أمراً رزخياً له وجه إلى البقعة ووجه إلى الموت بدليل ما ورد في الحديث النوم أخو الموت فكان القول بنقض الطهارة به من باب الاحتياط * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول وجهه من نقض الطهارة بخروج الدم الجاري أو بالقهقهة أو بنوم الممكن مقعده أو بمس الأبط الذي فيه صنان أو بمس البرص أو الجذم أو الكافر أو الصليب أو غير ذلك مما وردت فيه الأخبار والآثار وتولد من الأكل والشرب الأخذ

أئمة الشافعية اتخذ الحلي للأجارة لا يجوز وغوبه السقوف بالذهب والفضة حرام وعن بعض أصحاب أبي حنيفة أنه جائز بالاحتياط

وأما اتخاذوا في الذهب والفضة واقتناؤها فمحرّم بالإجماع وفيه الزكاة * (باب زكاة التجارة) * ١٠٣ أجمعوا على أن الزكاة واجبة في

عروض التجارة وعن داود
أنها لا تجب في عروض القنية
وأجمعوا على أن الواجب في
زكاة التجارة ربع العشر
وإذا اشترى عبدا للتجارة
وجب عليه فطرته وزكاة
التجارة تمام الحول عند
الثلاثة وقال أبو حنيفة تسقط
زكاة الفطر وإذا كانت
العرض للتجارة مرحلة
للنماء يترتب بها النفاق
والأسواق فغند مالك
لا يقوّمها صاحبها عند كل
حول ولا يتركها وإن دامت
سنتين حتى يبيعها بذهب أو
فضة فيزكي أسنفة واحدة إلا
أن يعرف حول ما يشتري
ويبيع فيجعل لنفسه شهرا
من السنة فيقوم فيه ما عنده
ويتركه مع ناض أن كان له
وقال أبو حنيفة والشافعي
وأحمد يقوم ذلك عند كل
حول ويتركه على قيمته
وإذا اشترى عرضا للتجارة
بمادون النصاب اعتبر
النصاب في طرفي الحول عند
أبي حنيفة وقال مالك
والشافعي يعتبر بكل النصاب
في جميع الحول وزكاة التجارة
تتعلق بالقيمة عند مالك
وأحمد وفي أرجح قول
الشافعي
* (باب زكاة المعدن) *
اتفقوا على أنه لا يعتبر الحول
في زكاة المعدن إلا في قول
للشافعي وأجمعوا على أنه
لا يعتبر الحول في الركن

بالاحتياط ولأنهم لا تقع إلا أو القاب غافل عن مراعاة الله عز وجل فلو صحت مراعاة العبد لربه لفرغ نفسه عن
مس كل قدر حسبي أو معنوي تعظيمه الحضرة به فلما كانت هذه الأمور من لازم صاحبها الفقه فله عن الله تعالى
نقض بعض العلماء الطهارة ما قال وجب جميع النواقيص متولدة من الأكل وليس لنا ناقض من غير الأكل أبدا
فإن من لا يأكل لا ينام ولا يجري له دم ولا يصحك في الصلاة ولا يتقيأ حتى يلاعق ولا يخرج من إبطه صنان ولا
يحصل له برص ولا جذام ولا يعصى ربه بعصية ما فاض إلا عن الكفر والشرك بل هو كالملائكة وأما من قال
بنقض مس الكافر فلا نه محال لخطأ الله تعالى فاحتاط المؤمن لنفسه بالظاهر من مسه فزارا من موضع
الخطأ والغضب فهو نظير ما تقيأ دم من الموضوع من أكل لحم الخنزير وما ورد أن ظهورها مأوى الشياطين
لأن حيث ذات اللحم وكما رد النهي عن الموضوع من المياه المغضوب عليها كقيام قوم لوط وكما رد من النهي
عن الجلوس على جلود النمار والسباع من حيث أنهم تورث القساوة في القلب كما سيأتي بيانه في باب اللباس
وكذلك لولا الأكل والشرب ما اشتبهت ملابس النساء ولا جماعهن ولا خرج منامهن ولا جن أحدنا ولا أنعمي عليه ولا
تكلمه بغيبة ولا نعمة ولا اتخذ أحد من الكفار صليبا بعده فإن هذه الأمور لا تقع إلا بعد الحجاب بالأكل وأصل
ذلك أكل السيد آدم من الشجرة فأنزلنا كانت بيانا للصورة ما يقع فيه بنوه من بعدهم من حجابهم بالاكل عن الله
تعالى أمر وبالنزهة بالغسل أو الموضوع من كل ما تولد من الأكل الملازمة للحجاب والغلبة به عن الله عز وجل ولذلك
أبطل العلماء الصلاة بالاكل فيها الامتناع صحة كمال مناجاة العبد لربه في صلاته حال الأكل فمنعه لئلا يكل عن
شهود كمال الاقبال على مناجاة ربه لامتناع اجتماع لذتين معاني آن واحد ومراعاة الأدب معه كما سيأتي بسط
ذلك في الخاتمة إن شاء الله تعالى * ومن ذلك الموضوع مما سمت النار كالطبخ والخبز فاتفق الأربعة على عدم
النقض به وقال ابن عمر وأبو هريرة وزيد بن ثابت يجب الوضوء من أكله فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه
الثاني أن النار مظهر غضبي يعذب الله تعالى جهنم شاء من العصاة فلا يناسب من أكل مما سمت به أن يقف
بين يدي الله تعالى إلا بعد التطهر منه طهارة كاملة ووجه الأول خفاء هذا الوجه على غالب الناس فإذ ذلك
كان الموضوع منه خاصا بالأكابر الذين يعرفون وجه ذلك بخلاف الأصاغر فلا يؤثرون بالوضوء منه وكان ذلك
آخر الأمر من ربه صلى الله عليه وسلم توسعة على الأمة فرجع الأمر إلى ما تبقّى الميزان فأفهم * ومن
ذلك قول الأئمة الأربعة أن من يتيقن الطهارة وشك في الحدث أنه يعمل باليقين إلا أن ظاهر مذهب الإمام
مالك أنه يبنى على الحدث ويتوضأ وقال الحسن أن كان شكه في الحدث حال الصلاة بني على يقينه في صلاته
وإن كان خارج الصلاة أخذ بجملة الشك وهو الحدث فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى ما تبقّى
الميزان فالأول بالأكابر الأخذ باليقين دون الشك ولو على اصطلاح الفقهاء فإن الله تعالى ذم الذين يتبعون
الظن إلا أن يحزوا عن اليقين بطريق من الطرق فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة بخبرهم مس المصحف
على الحديث مع قول داود وغيره بالجواز وكذلك قول الأئمة الأربعة يجوز للمحدث حمله بغلاف أو علاقة لا عند
الشافعي كما يجوز عنده حمله في أمتعة وتفسير وردنا بغير ورقه يعود فالأول مشدد وقول داود وغيره مخفف
والأول في مسألة الحمل بغلاف وعلاقة مخفف ومقابله مشدد فرجع الأمر في المسئلتين إلى ما تبقّى الميزان
ووجه الأول في المسئلة الثانية في التعظيم وعمل بظاهر قوله تعالى لا يمسها إلا المطهرون والوجه الثاني فيه أن
كلام الله تعالى ليس هو حالا في الكتابة التي في الورق وإنما هو مجبى لها كخيال النجوم على وجه الماء
وكصورة الرائي المرتسم في المرآة فلا هي عين الرائي ولا هي غيره وهما أسرار لا تختم لها العبارة ووجه الأول في
حمل المصحف بعلاقة عدم مس المصحف لأنه انغماس العلاقة فصورته صورة من قلب ورق المصحف يعود لأن صورته
صورة المعظم على كل حال ووجه الثاني المبالغة في التعظيم ولأنه يعد حاملا للمصحف بالعلامة فكل من المذاهب
وجهه ولا يخفى أن الورع يتنوع بتنوع المقامات في الأكابر والأصاغر فاعلم ذلك * ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأحمد في أشهر الروايات عنه بخبرهم استقبال القبلة واستدبارها في الصلوات وقول أبي حنيفة

واتفقوا على اعتبار النصاب في المعدن إلا بأحنية فإنه قال لا يعتبر بل يجب في قبلة وكثيره الخس واتفقوا على أن النصاب لا يعتبر في الركن

الافى قول الشافعى واختلفوا فى قدر ١٠٤ الواجب فى المعدن فقال أبو حنيفة وأحمد الخمس وقال مالك فى المشهور وعنده ربع العشر وللشافعى

أقوال أصحابها ربع العشر
* (فصل) * واختلفوا فى
مصرف المعدن فقال أبو
حنيفة مصرفه مصرف النقي
ان وجده فى أرض الخراج
أو العشرون وجده فى
داره فهو له ولا شئ عليه وقال
مالك وأحمد مصرفه مصرف
النقي وقال الشافعى مصرفه
مصرف الزكاة واختلفوا
فى مصرف الركا فقال أبو
حنيفة فيه قوله فى المعدن
والمشهور من مذهب الشافعى
أنه يصرف مصرف الزكاة
كالمدن وعن أحمد روايتان
احدهما كالنقي والاخرى
كالزكاة وقال مالك وهو
كالغنائم والجزية يجتهد
الامام فى مصرفه على ما يرى
من المصلحة * (فصل) *
وزكاة المعدن تختص بالذهب
والفضة عند مالك والشافعى
فلو استخرج من معدن
غيرهما من الجواهر لم يجب
فيه شئ وقال أبو حنيفة
يتعلق حق المعدن بكل ما
يستخرج من الأرض مما
ينطبع بالنار كالحديد
والرصاص لا بالفيروزج
ونحوه وقال أحمد يتعلق
بالمطبيع وغيره حتى السكك
* (باب زكاة الفطر) *
زكاة الفطر واجبة بالاتفاق
وقال الأصم وابن كيسان
هى مستحبة وهى فرض
عند مالك والشافعى والجمهور
اذ كل فرض عندهم واجب
وعكسه وقال أبو حنيفة هى واجبة وليست بفرض اذ الفرض آكد من الواجب وهى واجبة على الصغير والكبير بالاتفاق

يحرم الاستقبال والاستدبار فى الصحرا وفى البنيان مع قول داود بجواز الاستقبال والاستدبار فيهما جميعا
فالاول مشدد والثانى مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان من جعل جهته وقوفه بين
يدى الله تعالى فى صلاته هى جهته بوجهه وغاياته فقد أساء الادب فلذلك غاير الشارع بين الجهتين بقوله شرعوا
أو غيروا وذلك خاص بالا كبر الذين بالغوا فى تعظيم جناب الله عز وجل ووجه الثانى خفاء مثل ذلك على
غالب الناس فهو خاص بالاصاغر فلا يكاد أحد منهم يلحظ ما لحظه الا كبر من التعظيم فكل مقام رجال فاعلم
ذلك * ومن ذلك قول مالك والشافعى وأحمد ان الاستنجاء واجب لكن عند مالك وأبى حنيفة انه ان صلى من
غير استنجاء صحته صلاته وقال أبو حنيفة هو سنة وهى راية عن مالك فالاول مشدد والثانى مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول المبالغة فى وجوب التنزه وهو خاص بالا كبر ووجه الثانى كثرة تكرار
خروج النجاسة من هذين المحلين فمخفف فيهما بالاستنجاء ومن هنا قال أبو حنيفة بوجوب غسل النجاسة فى
غير محل الاستنجاء اذا كانت مقدار الدرهم البغلى لان ذلك هو مقدار النجاسة التى تكون على محل الاستنجاء
عادة * ومن ذلك قول الشافعى وأحمد بوجوب الاستنجاء بثلاثة أعجار وان حصل الانقاء بدونها مع قول
مالك وأبى حنيفة بجواز الحجر الواحد اذ حصل به الانقاء فالاول مشدد والثانى مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول العمل بأمر الشارع مع زيادة التنزه ووجه الثانى حمل الثلاثة فى الحديث على الغالب
والا فاذ حصل الانقاء بمسحة واحدة فلا معنى لثلاثة لعدم شئ يمسح هناك مع ما فى ذلك من رائحة التعظيم
للوثرية لشرعها بحجة الله تعالى لها كورد من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر ولكن لما كان دون
الثلاثة أبحار لا يكفى فى العادة قدم الشارع إزالة النجاسة على مراعاة ما هو أدب فى العرف مع ان مقام الوترية
لا يكاد يخطر على قلب المستحى لغلبة الغفلة على العبد حال الاستنجاء فافهم * ومن ذلك قول الشافعى وأحمد
لا يجزئ الاستنجاء بعظم ولا روث مع قول أبى حنيفة ومالك انه يجزئهما السكك مع الكراهة بهما فالاول
مشدد والثانى مخفف ووجه الاول نهى الشارع عن الاستنجاء بهما والنهى يقتضى الفساد ووجه الثانى
ان النهى عن الاستنجاء بهما نهى تنزيه فالاول خاص بالا كبر والثانى خاص بالاصاغر لان علة كون العظم
طعام اخواننا الجنى حتى على كثير من الناس وأما علة الروث فلان المراد بالحجر التخفيف والله تعالى أعلم

* (باب الوضوء) *

اتفق الأئمة على انه لو نوى بقلبه من غير لفظ أجزاء الوضوء بخلاف عكسه وعلى أن غسل الكفين قبل الطهارة
مستحب غير واجب الا ما حكي عن أحمد وعلى أن تحليل اللحية الكثيرة فى الوضوء سنة وعلى ان المرفقين يدخلان
فى اليدين فى الوضوء خلاف الزفر واجبه وعلى أنه لا يجوز مسح الاذنين عوضا عن مسح الرأس وعلى أن من
توضأ فله أن يصلى بوضوئه ماشاء ما لم ينتقض خلافه لا تخفى فى قوله لا يصلى بوضوء واحدا أكثر من خمس صلوات
وقال عبيد بن عمير لا يصلى بوضوء واحد غير فرضة واحدة وقد نقل ما شاء واحتج بالآية بأهلها الذين آمنوا اذا
قمتم الى الصلاة فاغسلوا الاية هذاما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من
ذلك قول كافة العلماء انه لا تصح طهارة الابنية فتجب النية فى الطهارة عن الحدث الا كبر والاصغر مع قول
الامام أبى حنيفة لا يفترق الوضوء والغسل الى النية بخلاف التيمم لا بد فيه من النية فالاول مشدد والثانى فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه دليل الاول حديث انما الاعمال بالنيات ووجه الثانى اندراج
فروع الاسلام كلها فى نية الاسلام كما قاله ابن عباس وأبو سليمان الداراني فقال لا يحتاج شئ من فروع
الاسلام الى نية بعد ان اختار صاحب الدخول فيه أى فى الاسلام ووجه استثناء الامام أبى حنيفة التيمم كون
التراب ضعيف الروحانية فلا يكاد ينعش البدن من الضعف الذى حصل فيه من المعاصى أو الغلات فلذلك
احتاج الى تقويته بالنية كما سمي بآية فى باب ان شاء الله تعالى بخلاف الماء فانه قوى الروحانية فيجى كل
محل نزل عليه ولو بلا قصد فاصد * وصحت سبى عليا لخواص رجه الله يقول حقيقة النية عزم المكاف على

وعن علي رضي الله عنه انه اتجيب علي من أطلق الصلاة والصوم وعن الحسن وابن المسيب أنها ١٠٥ لا تجب الا على من صام وصلى * (فصل) *

وتجيب علي الشريكين في
العبد المشترك عند مالك
والشافعي وأحمد الا ان أحد
قال في إحدى الروايتين
يؤدي كل منهما صاعا كاملا
وقال أبو حنيفة لا زكاة
عليه ما عنه ومن له عبد كافر
قال أبو حنيفة تلزمه زكاة
خلاف الثلاثة وتجيب علي
الزوج فطرة زوجته كما
تجب نفقتها عند مالك
والشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة لا تجب فطرتها ومن
نصفه حر ونصفه رقيق قال
أبو حنيفة لا فطرة عليه ولا
علي مالك نصفه وقال الشافعي
وأحمد يلزمه نصف الفطرة
بحريته وعلي مالك نصفه
النصف وعن مالك روايتان
احدهما كقول الشافعي
والثانية أن علي السيد
النصف ولا شيء علي العبد
وقال أبو ثور يجب علي كل
واحد منهما صاع * (فصل) *

الفعل مع المقارنة غالباً ومن قال انه يتصور من المكلف فعل العبادة بلا نية فحاشق النظر لانك لو قلت
للعنفي وهو يتطهر ماذا تصنع لقال لك أتطهر وأما من لا يعرف ما يصنع فليس هو بمكلف أصلاً قال ولعل
شبهة من نقل عن الامام أبي حنيفة عدم فرضية النية كونه لا يعرف اصطلاحه فان الفرض عنده
ما صرح القرآن بالامربه أو ما لحق به من السنة المتواترة والاجماع وغير الفرض ما جاء في السنة الغير
المتواترة الامر به ثم انه ينقسم الى ما هو واجب والى ما هو مندوب كالختان والاستنجاء وقص الاظفار فانه
ثبت بالسنة ففي السنة ما هو واجب وفيها ما هو مندوب فلا يلزم من نفي الامام أبي حنيفة فرضية النية نفي
وجوبها ونظير ذلك اصطلاح السلف علي التعبير عن الحرام بلفظ الكراهة فاذا قيل وكرهه سفيان
لوضوء اللبث مثلاً فرادهم المنع وعدم الصحة فافهم واعرف مصطلح الآئمة قبل الاعتراف عليهم
فانهم أهمل أدب مع الله تعالى فغابروا بين لفظ ما جاء في القرآن وبين لفظ ما جاء في السنة وان كانت
السنة ترجع الي القرآن لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ونظير ذلك تخصيصهم
المدعاء للانباء بافظ الصلاة دون الرحمة وان كانت الصلاة من الله رحمة تميز الانبياء عن الاواباء فيقال في
الولي رحمه الله أو رضى عنه ولا يقال فيه صلى الله عليه وسلم الا بحكم التبعية الانبياء كما هو مقرر في كتب الفقه
وغيرها * وسيمعنه رضى الله عنه يقول كان الامام أبو حنيفة من أكثر الآئمة أدباً مع الله تعالى ولذلك لم يجعل
النية فرضاً وسمى الوتر واجبا لكونه مائتاً بالسنة لا بالكتاب فقص بذلك تمييز ما فرضه الله وتغيير ما أوجبه
رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس الخلف لفظياً كما قاله بعضهم بل معنوياً يضافان ما فرضه الله أشد مما فرضه
رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذات نفسه حين خيره الله تعالى أن يوجب ما شاء أو لا يوجب وأطال
في ذلك ثم قال فلا تفتي بكل متدين أن لا يعمل عملاً لا يثبت سواه كان ذلك من الوسائل أم من المقاصد من حيث
انها أمور وجهها شرعاً ولو لم يقل امامنا بوجوبها فانها سادة علي كل حال ونحضر بها الي الوجوب اجتهد المجتهد
* (فان قلت) * فلو جبه من أوجب نيتي رفع الحدث الاصغر مع الاكبر اذا اجتمع الحدثان علي المكلف
* (فالجواب) * وجهه ان الاصل في كل حدث افراده بنية ففقد لا يكون الشارع يرى اندراج الاصغر في الاكبر
لحكمة تخفي علي غالب الناس وقد بسطنا الكلام علي ما يرد علي مذاهب العلماء في النية منطوقاً ومفهوماً في
كتاب الاجوبة عن الآئمة فراجع * ومن ذلك قول الآئمة ان النطق بالنية كمال في العبادة مع قول مالك انه
يكبره النطق بها فالاول كالمشدد والثاني مخفف فراجع الامر الي مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة حال غاب
الناس من عدم وصولهم في الهيبة والتعظيم الي حديثهم من النطق أو ثقله عليهم اذا أقبلوا علي فعل ما مود
به ووجه الثاني مراعاة حال الاكابر الذين استحكمت فيهم عظمة الله تعالى حتى منعهم من القدرة علي النطق
بالنية بين يديه الا ان امرهم بذلك ولم يصح لنا في ذلك أمر بالنطق بها * وسيمعنه سيدي علي الخواص رحمه
الله يقول اني أقدر علي النطق بنية الطهارة ولا أقدر علي النطق بنية الصلاة من حيث ان الطهارة مفتاح طريق
الصلاة نهى بعيدة عن مقام المناجاة لله تعالى عادة ورفق بين الوسائل والمقاصد فاعلم ذلك فانه نفيس وسيأتي
في بيان حكمه الجهر في أولي المغرب والعشاء أن من خصائص الحق جلا وعلا ان العبد يزاد هيبة وتعظيماً
كلما أطال الوقوف بين يديه بخلاف ملوك الدنيا ولذلك كان الاسرار مستحبة في غير الركعتين الاولييتين من
الغرائض الجهرية والله سبحانه وتعالى أعلم * ومن ذلك قول الآئمة الثلاثة وأحد الروايتين عن أحمد
ان التسمية في الوضوء مستحبة مع قول داود وأحمد انهما واجبة لا يصح الوضوء الا بهما سواء في ذلك العمدة والسهو
ومع قول اصحابنا ان نسب اجزائه طهارته والافلا فالاول مخفف والثاني مشدد والارل محمول علي حال أهل
القرية بن شهود وحضرة الله عز وجل والثاني علي غيرهم فلذلك كان ذكر الله تعالى مستحبة الا واجبا * وسيمعنه
سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول **كل ما لم يذكر اسم الله تعالى عليه فهو قريب من الميتة في الحكم**
من حيث عدم طهارته بغير نية طاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه يعني ولو أنهم رذبحها للدم

مخيفة تجب بطول الفجر أول يوم ١٠٦ من شوال وقال أحد بغروب الشمس ليلة العبد وعن مالك والشافعي كالمذهبين الجديد والراجح من قول

الشافعي بالغروب واتفقوا على انه لا تنسأ بها التأخير بعد الوجوب بل تصير ديناً حتى تؤدى ولا يجوز تأخيرها عن يوم العيد بالاتفاق وعن ابن سيرين والنفخي انهما قالوا يجوز تأخيرها عن يوم العيد وقال أحد أرجو أن لا يكون به بأس * (فصل) * واتفقوا على انه يجوز اخراجها من خمسة أصناف البر والشعير والتمر والزبيب والاقط اذا كان قوتاً لأن أبا حنيفة قال الاقط لا يجزئ أصلاً بنفسه وتجزئ قيمته وقال الشافعي وكل ما يجب فيه العشر فهو صالح لخراج الفطرة من الارز والذرة والدخن وغيره ولا يجزئ دقيق ولا سويق عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة وأحد لا يجزئان أصلاً بانفسهما وبه قال الانطاقي من أئمة الشافعية وجوز أبو حنيفة اخراج القيمة من الفطرة واخراج التمر في الفطرة أفضل عند مالك وأحد وقال الشافعي البر أفضل وقال أبو حنيفة أفضل ذلك أكثرهما

* (فصل) * واتفقوا على ان الواجب صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل جنس من الخس إلا أبا حنيفة فقال يجزئ من البر نصف صاع ثم اختلفوا في قدر الصاع فقيل

الغاسد الذي يضر البدن في أكاه فاجعل ذبيحة المشرط رجساً لا عدم ذكر اسم الله عليها بخلاف ذبايح أهل الكتاب فان الشريعة أباحتها انتهى اى فان الآية وان كانت نزلت فيمن ذبح على اسم الامتصاص فظاهرها يشهد لما قاله الشيخ كما يشهد انه أيضاً حديث لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه فان طاهره عند بعضهم نفى الصفة وان حله بعضهم على الكمال كهمر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة غسل اليدين قبل الطهارة مستحب مع قول أحد ان ذلك واجب لكن من نوم الليل دون النهار ومع قول بعض أهل الظاهر بالوجوب مطلقاً تعبداً لا نجاسة فان أدخل يده في الأناء قبل غسلها لم يفسد الماء الا عند الحسن البصري فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستحباب المضمضة والاستنشاق في الوضوء مع قول الامام أحمد في أشهر الروايتين بوجوبهما في الحدث الا كبر والا صغر فالاول مخفف والثاني مشدد اما ظاهر حديث تفضوا واستنشقوا عند من صححه فان الامر للوجوب حتى يصرفه صارف واما ان أصله مستحب ونقض به الى الوجوب اجتهد المجتهد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاستحباب أن الفم والانف باطنهما من جنس الباطن والطهارة ماثرة بالاصالة الاعلى الظاهر من البدن فالتعرض لهما انما هو على سبيل الاستحباب ووجه الوجوب كون الفم محل اللسان والطعام فيكم وقع اللسان في اثم وكمن نزل منه الى الجوف حرام أو شبهات وقد صرح في الحديث بان اللسان أكثر الأعضاء نجاسة بقوله صلى الله عليه وسلم لعاذ وهل يكب الناس في النار على وجوههم الا حصائداً استنهم فيجب على هذا القول على العبد اذا تطهر ان يغسل فيه غسل جيد بالماء مع التحلل ممن وقع وهو في عرضه من سائر الناس والا كثار من الاستغفار كما هو مقرر في كتب الشريعة وأما وجه وجوب الاستنشاق فهو كون الانف محل مبيت الشيطان كما ورد ومحل ظهور الكبرياء والانفة عن الحق والعمل به ولا يكاد يسلم أحد من هذا الكبر الا ان صار يرى نفسه دون المسلمين أجعين كما بسطنا الكلام عليه أول عهد المشايخ فراجعهم * وكان سيدي الشيخ ابراهيم الدسوقي يقول كلمة الغيبة أشد في النجاسة من خروج الریح ومن أكل البعرو كان يقول لا ينبغي لقارئ القرآن أن يقرأه الا بالسان طاهر من الغيبة والنجاسة وأكل الحرام والشبهات فقد أجمع أهل الله تعالى على ان من أكل حراماً أو وقع في غيبة فقد نجس نجاسة تمنعه من دخول حضرة الله سواء في الصلاة وغيرها فالواو امر اذا اشار علامته أن لا يقوم أحد منهم ينأجر به في الصلاة الاعلى طهارة طاهرة وباطنة من سائر الذنوب وقالوا مثال من ينكح بالخبث ثم يقرأ القرآن مثال من رمى مصفاً في قاذورة ولا شئ في كفره * وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول انما سار رسول الله صلى الله عليه وسلم المضمضة والاستنشاق وقدمهما على غسل الوجه باذن من ربه عز وجل لئلا يغفل الناس عنهما الكونهما الا بعد ان من الوجه الا بعد اتمام النظر الى باطنهما فلا يقال كان ينبغي تأخيرهما عما شربه الله عز وجل من غسل الوجه لان الشارح معصوم من الوقوع في سوء الادب وقد قدمنا انه انما سارهما باذن من ربه عز وجل كما أخرج من الاذنين كذلك باذن من ربه انتهى * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان البيض الذي بين شعر الاذن والنجاسة من الوجه مع قول مالك وأبي يوسف انه ليس من الوجه فلا يجب غسله مع الوجه في الوضوء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حصول المواجهة في حضرة الله تعالى عند خطابه ووجه الثاني عدم وقوع المواجهة به فان الشرع قد تبع العرف في ذلك عند القائل به والا فكل جزء من بدن العبد طاهر او باطنها طاهر للحق تعالى كما أشار اليه فرض الحق تعالى ايمه الاسماء الغسل لجميع البدن عند كل صلاة ثم خفف الله ذلك بالوضوء ورضى منهم به في الصلاة مع الاستنجاء ثم لما كان القلب محل انظار الحق تعالى من العبد أمر الله تعالى العبد بالتوبة فوراً مسارعة للتطهير من النجاسة المعنوية لان الماء لا يصل الى القلب فانهم * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة بان المرفقين يدخلان في وجوب غسل اليدين مع قول الامام داود والامام زفر رحمه الله تعالى انهما لا يدخلان فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انهما محل الارتفاق

مذهب الشافعي وجمهور أصحابه وجوب صرف الفطرة الى الاصناف الثمانية تكفي الزكاة وقال ١٠٧ الاصطخرى من أئمة أصحابه يجوز

صرفها الى ثلاثة من الفقراء
والمساكين بشرط أن يكون
الزكي هو المخرج فان دفعها
الى الامام ازمه تعميم
الاصناف لانها تكثر في يده
ولا يتعدى التعميم وقال
النووي في شرح المذهب
وجوزها مالك وأبو حنيفة
وأحمد الى فقير واحد فقط
قالوا يجوز صرف فطرة
جماعة الى مسكين واحد
واختاره جماعة من أئمة
أصحاب الشافعي كابن المنذر
والرويانى والشيخ أبي اسحق
الشيبي رضى واذا أخرج
فطرته جازله أخذها اذا
دفعته اليه وكان محتاجا
عند الثلاثة وقال مالك
لا يجوز ذلك * (فصل)
واتفقوا على انه يجوز تجليل
الفطرة قبل العيد بيوم
ويومين واختلفوا فيما زاد
على ذلك فقال أبو حنيفة
يجوز تقة يدعها على شهر
رمضان وقال الشافعي يجوز
التقديم من أول الشهر
وقال مالك وأحمد لا يجوز
التقديم عن وقت الوجوب
* (باب قسم الصدقات)
اتفقوا على جواز دفع
الصدقات الى جنس واحد
من الاصناف الثمانية
المذكورين في الآية
الكريمة الا الشافعي فانه
قال لا بد من الاستيعاب
للاصناف الثمانية ان قسم
الامام وهناك عامل والا

وتكمل الحركة مهم في فعل الخالقات ووجه الثاني كونهم ما يحرم وعشيتين ابره الذراع ورأس العظامين
فلم يتمم للذراعين فحذف فيهما * ومن ذلك قول الامام مالك وأحمد في أظهر الروايات عنه وجوب مسح
جميع الرأس في الوضوء مع قول أبي حنيفة والشافعي وجوب البعض فقط مع اختلافهما في قدره فالشافعي
يقول لا يجب ما ينطلق عليه اسم المسح وأبو حنيفة يقول البعض هو ربع الرأس ويكون ذلك بثلاثة من
أصابعه حتى لو مسح رأسه بأصبعين لا يكفي وقال الشافعي لا يتعين المسح باليد فالاول مشدد والثاني فيه بعض
تشديد والثالث فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاختلاف بالاحتياط في مسح جميع
محل الرياسة التي عند التوضي ليخرج عن الكبر الذي في ضمنها ويمكن من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة
فان من كان عنده مشقة من كبر لا يمكن من دخوله الجنة يوم القيامة كما ردد اذهى الحضرة الخاصة وكذلك
القول في حضرة الصلاة ووجهه من يقول بمسح البعض فقط أن العبد لا يمكنه الخروج عن الرياسة بالكلية
لانه لا بد أن يأمر غيره أو ينهيه وذلك رياسة ووجهه من يقول بوجوب مسح ربع الرأس فقط الرجوع بالعوام
فان غالبهم يغلب عليه الرياسة والكبر لحجابه عن مقام عبوديته فلا يكاد يرى نفسه تحت حكم غيره الاقهار
فلذلك سويح أحدهم بقاء ثلاثة أو باع رياسته واكتفى بربع عبوديته * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
ان المسح على العمامة لا يجزئ مع قول أحمد بانه يجزئ لكن بشرط أن يكون تحت الحنك منها شيء واية
واحدة وان كانت مدورة لا ذؤابة لها يعنى اللثام لم يجز المسح عليها وعنه في مسح المرأة على قناعها المستدير
تحت حلقها واية وهل يشترط أن يكون لبس العمامة على طهر وروايتان فالاول مشدد والثاني مخفف
بالشرط الذي ذكره ووجه الاول ان الرياسة حقيقة في نفس الرأس لا فيما عليها من عمامة أو قلنسوة
فوجب مباشرتها بالمسح دفعا للرياسة والكبر ووجه الثاني النظر الى كون الرياسة حقيقة انما هي في القلب
والرأس بدل عنه لاحتمال أن يكون اسمه مشتقا من الرياسة وهو معنى من المعاني فالفرق في الإشارة اليه
بالمسح بين أن يكون ذلك بحائل أو بلا حائل ومن هنا خفف الأئمة الثلاثة باستحباب مسحه مرة واحدة فقط
وشدد الشافعي باستحباب مسحه ثلاثا ووجه الاول انه محمول على حال الاكابر الذين لم يظهر عليهم كبر والثاني
خاص بالاصغر الذين يظهر عليهم الكبر فيهم سهون رؤسهم ثلاث مرات بمبالغة في إزالة الكبر الذي عندهم
* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الاذن من الرأس يستحب مسحهما مع قول الشافعي انه ماعضوان
مستقلان يستحسان بماء جديد بعد مسح الرأس وقال الزهري هما من الوجه فيغسلان ظاهرا وباطنا مع
الوجه وقال الشعبي وجماعة ما أقبل منهما في الوجه يغسل معه وما أدبر منهما في الرأس يمسح معه فالاول
مخفف وقول الشافعي مشدد وكذا ما بعده ووجه الاول كون الاذن لا يتصور فيه ما عصبان حقيقة وانما
هما طريقان الى وصول الكلام الحرام منهما الى القلب فذلك تخفف فيه بما بالمسح ليكون الكلام الحرام
يعر عليهم ما عصبان ووجه الثاني كونهما كأناس يبالون سوء الظن بالناس من كثرة ما يسمعون ذلك
ويوصلانه الى القلب فهما كمن سن سنة سيئة فعليه زرها ووزر من عمل بها فذلك وجب غسلها ازالة
لذلك الوزر في الظاهر وأوجبنا على العبد التوبة من سوء الظن في الباطن ومن هنا يعرف توجيه قول الامام
أبي حنيفة والشافعي وأحمد في احدى الروايتين عنهما انهما يمسحان مرة واحدة وقول الامام الشافعي انهما
يمسحان ثلاثا وهو الرواية الاخرى عن أحمد * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان مسح صفحة العنق بالماء
ليس سنة مع قول أبي حنيفة وأحمد وبعض الشافعية بانه مستحب فالاول مخفف ومثله مشدد ووجه الاول
عدم ثبوت حديث فيه فكان بدعة ووجه الثاني ما رواه الديلمي مسح العنق أمان من الغل مع ما حارب من
زوال الغم والهيم اذا مسح العنق فلا بد لذلك من حكمة واذا ضعف العقل علمنا بالتجربة * ومن ذلك اتفاق
الأئمة على ان غسل القدمين في الطهارة مع القدرة فرض اذا لم يكن لابس اللحف مع ما حكى عن أحمد والاوزاعي
والثوري وابن جبر من جواز مسح جميع القدمين وان الانسان عندهم مخير بين الغسل وبين المسح فالاول

والقسمة على سبعة فان دفع بعض الاصناف قسمت الصدقات على الموحدون وكذا يستوعب المال الاصناف ان انحصر المستحقون في البلد

ووفيهم المسال والافيج اعطاء ثلاثة ١٠٨ فلو عدم الاصناف من الباد وجب النقل أو بعضهم رد على الباقي والاصناف الثمانية هم الفقهاء

والمساكين والعاملون عليها
والزكاة فلو جهم والرقاب
والغارمون وسبيل الله وأبي
السبيل والفقير عند أبي
حنيفة ومالك هو الذي له
بعض كفايته ويعوزه باقيها
والمساكين عندهما هو الذي
لا شيء له وقال الشافعي وأحمد
الفقير هو الذي لا شيء له
والمساكين هو الذي له بعض
ما يكفيه واختلاف في الموائفة
فلو جهم فذهب أبي حنيفة
أن حكمهم منسوخ وهي
رواية عن أحمد والمشهور
من مذهب مالك أنه لم يبق
لله ولغة فلو جهم منهم لغنى
المسلمين عنهم وعنه رواية
أخرى أنهم إن احتج بهم
في بلد أو نعترا ستأنف الامام
لوجود العلة وللشافعي قولان
أنهم هل يعاون بعد رسول
الله صلى الله عليه وسلم أم لا
الاصح أنهم يعاون من
الزكاة وإن حكمهم غير
منسوخ وهي رواية عن
أحمد وهل ما يأخذه العامل
على الصدقات من الزكاة
أو عن غيره قال أبو حنيفة
وأحمد هو عن غيره وقال
مالك والشافعي هو ومن
الزكاة وعن أحمد يجوز أن
يكون عامل الصدقات عبدا
ومن ذوى القربى وعنه في
الكافر روايتان وقال أبو
حنيفة ومالك والشافعي
لا يجوز والرقاب هم
المكاتبون عند الكل غير

مشدد ومعه ثبوت الفعل من رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف ومعه ظاهر القرآن في قراءة الجرح
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مؤاخذة العبد بالمشي به ما في غير طاعة الله عز وجل وكونه ما
حاملين للحسم كله ومدين له بالقوة على المشي فاذا ضعه فبالخالفه أو الغفلة سرى ذلك فيما حمله كأي سرى منهما
القوة الى ما فوقه ما اذا غسلا فأنه ما كره وقا الشجرة التي تشرب الماء وتعد الاغصان بالادراق والثمار
فتعين فيهما الغسل دون المسح ووجه الثاني كونهما لا يكثر منهما العصيان بخلاف ما حمله من الاعضاء
فاكتفى صاحب هذا القول بسحبهم ماع قوله بان الغسل افضل ولا بد وقد كان ابن عباس يقول فرض الرجلين
المسح لا الغسل فاعلم ذلك * ومن ذلك قول بعضهم بكرة النقص عن الثلاث في غسلات الوضوء ومسحانه
مع قول بعضهم بعدم الكراهة لثبوت الافتصار على مرتبة وعلى مرتبة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول على حال العوام الذين يعاونون في
المعاصي والغفلات وحل الثاني على اكابر العلماء الذين لا يعاونون في معصية فان هؤلاء لحياة ابدانهم يكفهم
الغسل أو المسح مرة واحدة أو مرتين ويصح أن يكون الامر بالعكس فيكفي العاصي المرة الواحدة أو الاثنتان
لانه هو الذي يليق به الرخصة بخلاف الاكابر والى ذلك أشار صلى الله عليه وسلم بقوله بعد ان توضأ ثلاثا ثلاثا
هذا وضوئي وضوء الانبياء من قبلي انتهى وذلك لانهم اكابر الحضرة الالهية فطالبون بمزيد نفاة وحيية
كل عضو بخلاف العامة فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك في احدي رايته بعدم وجوب
الترتيب في الوضوء مع قول الشافعي وأحمد بوجوبه فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول فهم أبي حنيفة
ومالك رحمهما الله تعالى من القرآن أن المقصود غسل هذه الاعضاء ومسح بعضها وكما طهارتها قبل فعل
ما يتوقف على الطهارة سواء تقدم بعضها على بعض كالرجلين على غسل الوجه أو تأخر عنه كالوضوء منسكوسا
وقد كان الامام علي بن أبي طالب يقول لا بأبي باي أعضاء الوضوء بدأت وبتهدير عدم وجوبه فاصله سنة
بالاجماع ونهض به الى الوجوب اجتهاد الائمة الغائلين به ووجه الثاني أن الوضوء الخالي عن الترتيب لم يرد
لنا فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحذف ان يكون داخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس
عليه امر نافه هو ردأي غير مقبول لكن لما استند الى الاجتهاد كان مقبولا من حيث ان الشارع قرر حكم
المجتهد وانما لم يرد لنا حديث في تقديم أحد الطرفين أو الاخرين لا تخولنا حكمه تقديم النبي من اليدين
والرجلين انما هو ليكون النبي أقوى من اليسار عادة وأسرع الى المعصية من اليسار فلذلك نذب الشارع الى
تقديم اليسار طهارة طهارتها كانت أسرع لفعل الخالفات ولا هكذا الخلدان والاذنان فانه لا يتصور رفهما
ما ذكرته في اليدين فلذلك كانا يطهران دفعة واحدة والله أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة بأن الموالاة
سنة وهو أصح القولين عند الشافعية مع قول مالك وأحمد في أشهر الروايتين انها واجبة فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الاصل في ابدان المتطهرين عدم عصيانهم الرب وهو عدم
طول غفلتها عنه ومن كان كذلك فأعضاءه لا يؤثر فيها جفاف كل عضو قبل غسل ما بعده سواء أقلنا بوجوب
الترتيب أم لا ووجه من قال بوجوب الموالاة كون الغالب على المتطهرين ضعف ابدانهم من كثرة المعاصي أو
الغفلات أو كل الشهوات واذا لم يكن موالاة جفت الاعضاء كلها قبل القيام الى الصلاة مثلا واذا جفت مكانها
لم تغسل ولم تسكب بالماء انتعاشا ولا حياة تقف بها بين يدي ربها فحاطت بها بلا كمال حضور ولا اقبال على
مناجاة هـ ذا حكم غالب الابدان أما ابدان العلماء العاملين وغيرهم من الصالحين فلا يحتاجون الى تشديد في
أمر الموالاة لحياة ابدانهم بالماء ولو طال الفصل بين غسل أعضائهم فيجعل قول من قال بوجوب الموالاة على
طهارة عوام الناس ويحتمل قول من قال بالاستعجاب على طهارة علمائهم وصالحهم * وسمعت سيدي عليا
الخواص رحمه الله تعالى يقول نعم قول من قال بوجوب الموالاة في هذا الزمان فان من لم يوجه يؤول الى
جواز طول الفصل جدا وزيادة البطء في زمن الطهارة وفوات أول الوقت كأن يغسل وجهه في الوضوء للظاهر

مالك فيجوز عند أبي حنيفة والشافعي دفع الزكاة الى المكاتبين ليدوا ذلك في السكينة وقال مالك لا يجوز لأن الرقاب عنده بعد

العبد الارقاء فعند مالك يشترى من الزكاة وقبة كمله فتعتق وهي رواية عن أحمد ١٠٩ والغارمون المدينون بالاتفاق وفي سبيل الله

الغزاة وقال أحمد في أظهر
الروايتين الحج من سبيل
الله وابن السبيل المسافر
بالاتفاق وهل يدفع الى
الغارم مع الغنى قال أبو
حنيفة ومالك وأحمد
لا والأظهر عند الشافعي نعم
واختلفوا في صفة ابن السبيل
بعد الاتفاق على سهمه فقال
أبو حنيفة ومالك هو المجتاز
دون منشئ السفر وقال
الشافعي هو المجتاز والمنشئ
وعن أحمد روايتان
أظهرهما أنه المجتاز
* (فصل) * وهل يجوز
للرجل أن يعطى زكاته كلها
سكتها واحدا قال أبو حنيفة
وأحمد يجوز ذالم يخرجها الى
الغنى وقال مالك يجوز
إخراجها الى الغنى اذا أمن
أعفاه بذلك وقال الشافعي
أقل ما يعطى من كل صنف
ثلاثة * (فصل) * واختلفوا
في نقل الزكاة من بلد الى بلد
آخر فقال أبو حنيفة بكرة
الآن ينقلها الى قرية محتاجين
أو قوم هم أمس حاجة من
أهل بلده فلا يكره وقال مالك
لا يجوز الا أن يقع بأهل بلد
حاجة فينقلها الامام اليهم
على سبيل النظر والاجتهاد
وللشافعي قولان أحدهما
عدم جواز النقل والمشهور
عن أحمد أنه لا يجوز نقلها
الى بلد آخر تصرفه
الصلاة مع عدم وجود
المسكين في البلد المنقول

بعد صلاة الصبح ثم يغسل يديه ربيع النهار ثم مسح رأسه بعد زوال الشمس ثم يغسل رجله قبل العصر مع
وقوع ذلك المتوضئ مشافيا الغيبة والنهية والاستنزاع والسخرية والضحك والغفلة وغير ذلك من المعاصي
والمكر وهات أولاد الأولى ان كان ممن يؤاخذ به كما يؤاخذ بأكل الشهوات فذل هذا الموضوع وان كان
صحيحا في ظاهر الشرع من حيث انه يصدق عليه انه وضوء كامل فهو قليل النفع لعدم حصول حياة الاعضاء به
بعد موتها أو وضوءها أو فتنها فافات بذلك حكمة الامر بالوضوء وجوبا واستحبنا بارهى انعاش
البدن وحياته قبل الوقوف بين يدي الله تعالى للمناجاة ثم لو قدر عدم وقوع ذلك المتوضئ الذي لم يوال في معصية
أو غفلة في الزمن المتخلل بين غسل الاعضاء فالبدن ناشف كالاعضاء التي عنها لغفلة والسهو والمال والسامة فلم
يصرها داعية الى كمال الاقبال على الله تعالى حال مناجاته وبالجملة فالاولاد من أصلها سنة ونهض بها الى الوجوب
الاجتهاد فهي مضاربة بكل حال والله اعلم * ومن ذلك اتفاق الاثمة الاربع على ان من توضأ لله ان يصلى
بوضوء مما شاء من الغرائض ما لم ينقص وضوءه مع قول النخعي انه لا يصلى بوضوء واحد أكثر من خمس
صلوات ومع قول عبيد بن عمر يجب الوضوء لكل صلاة واحتج بالآية فالاول يخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاجماع من أهل الشريعة والحقيقة على ذلك ووجه قول النخعي ما ثبت
انه صلى الله عليه وسلم جمع بين خمس صلوات يوم الاحزاب فلا يزاد على ذلك ووجه قول عبيد بن عمر العمل
بظاهر القرآن وهو خاص بمن يقع في الذنوب كثيرا والاول خاص بمن لا يقع في ذنب والثاني متوسط بين الاول
والثالث والله تعالى أعلم

* (باب الغسل) *

أجمع الاثمة على انه يحرم على الجنب غسل المصنف ومسحوه على وجوب تعميم البدن بالغسل وانه لا يكفي في
الجنبات مسح الرأس بالماء قياسا على الخلف أى فكما انه يجب نزعه في الجنبات وغسل الرجلين ولا يكفي فيه
بالمسح فكذلك الرأس في الجنبات بجماع كون كل منهما مسح وحال أحد ذلك دليله لا يصريح به ذماما وجدته من
مسائل الاجماع * وأما ما احتجوا فيه من ذلك اتفاق الاثمة الاربع على وجوب الغسل من التقاء
الحنطين وان لم يحصل انزال مع قول داود وجماعة من الصحابة بأن الغسل لا يجب الا بالانزال ان لم يثبت نسخ
ذلك ولا فرق بين فرج الآدمي والبهيمة عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يجب الغسل في وطء
البهيمة الا بالانزال فالاول مشدد والثاني مخفف في مسئلتى جماع الآدمي والبهيمة فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول في المسئلتين حصول اللذة التي يغيب معها العبد عن مشاهدة حضرة به عادية مع ثبوت
الدليل فيه ووجه الثاني فيهما عدم كمال اللذة اذ لا تكمل الا بالانزال فالاول خاص بالكبر الذي يبالغون في
التنزه والثاني خاص بالصغار الذين لا يقدرون على المشى على ما عليه الاكابر ويصح أن يكون الامر بالعكس
من جهة غلبة الشهوة وضعفها فلا يجب الغسل على الاكابر الا بالانزال لان الجماع من غير انزال لا يؤثر فيهم
غيبة عن ربهم لما هم عليه من القوة كما يؤيد قول عائشة وأبيكم علك اربه كما كان صلى الله عليه وسلم علك اربه
في قصة تعميل نسائه وهو صائم أو وهو متوضئ ثم يقوم الى الصلاة فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الامام الشافعي
ان الغسل يجب بخروج المتنجس وان لم يقارن اللذة مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يجب الغسل الا مع مقارنة اللذة
نظر وج المتنجس بشرطه فالاول مشدد والثاني مخفف والعقول فيه كالقول في الجماع مع الانزال أو بلا انزال فلا
يعيده * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة وأحمد لو خرج منه منى بعد الغسل من الجنبات فان كان بعد البول فلا
غسل والاوجب الغسل مع قول الشافعي بوجوب الغسل مع طهره مع قول مالك لا يجب الغسل مطلقا فالاول فيه
تشديد والثاني مشدد بالكيفية والثالث مخفف بالكيفية فرجع الامر الى مرتبة الميزان فأحد الشافعي في الاول
وقول الشافعي خاص بالاكابر والشق الآخر وقول مالك خاص بالصغار كالعوام فما خرج أحد من الاثمة
عن مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي يجب الغسل بخروج المتنجس وان لم يتدفق مع قول الاثمة الثلاثة

منه * (فصل) * واتفقوا على انه لا يجوز دفع الزكاة الى كافر وأجاز الزهري وابن شبرمة الى أهل الذمة والظاهر من مذهب أبي حنيفة

جواز دفع زكاة الفطر والكفارات الى الذي ١١٠ * (فصل) * واختلوا في صفة الغنى الذي لا يجوز دفع الزكاة اليه فقال أبو حنيفة هو الذي

يملك نصيباً من أى مال كان
والمشهور من مذهب مالك
جواز الدفع الى من يملك
أربعين درهماً وقال القاضي
عبد الوهاب لم يحرم مالك
لذلك حداً فإنه قال يعطى
من له المسكن والخادم
والدابة الذي لا غنى له عنه
وقال يعطى من له أربعون
درهماً قال وللعالم أن يأخذ
من الصدقات وان كان غنياً
ومذهب الشافعي ان الاعتبار
بالكفاية فله أن يأخذ من
عده ما وان كان له أربعون
وأكثر وليس له أن يأخذ
مع وجودها وان قل ماله
وان كان مشغولاً بشئ من
العلم الشرعي ولو أقبل على
الكسب لانتفع به عن
التحصيل يحل له أخذ الزكاة
ومن أصحابه من قال ان كان
ذلك المشغول يرجي نفع
الناس به جاز له الأخذ والا
فلا وأما من أقبل على فوافل
العبادات وكان الكسب
منه عنها فلا يحل له الزكاة
فان المجاهدة في الكسب مع
قطع الطمع عن الناس أولى
من الاقبال على نوافل
العبادات مع الطمع بخلاف
تحصيل العلم فإنه فرض
كفاية واخلق محتاجون الى
ذلك واختلفت الرواية عن
أحمد فروى عنه أكثر أصحابه
انه متى ملك خمسة عشر درهماً
أو قيمته اذهب بالم تحل له الزكاة
وروى عنه ان الغنى المانع

بعدم وجوب الغسل اذ لم يتدفق فالاول مشدد ومقابله مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة انه لا يجب الغسل الا بانفصال المني من رأس الذكراً مثلاً مع قول الامام أحمد وجوب الغسل
اذا أحس بانتقال المني من الظهر الى الاحليل وان لم يخرج فالاول مخفف خاص بعوام المسلمين والثاني مشدد
خاص بالاكابر * ومن ذلك قول مالك وأحمد وجوب الغسل على الكافر اذا أسلم مع قول أبي حنيفة والشافعي
باستحباب ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الثاني ان الله تعالى أطلق الحياة على من أسلم بقوله أو من
كان ميتاً فأحييناه وصار جسمه حياً بعد موت فلا يجب عليه غسل انما ذلك على وجه الاستحباب وزيادة التنزه
ويؤيد ذلك قوله تعالى قل للذين كفر وان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ووجه الاول كمال المبالغة في الحياة
فلا سلام أحبي الباطن والماء يحيي الظاهر فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك
بوجوب امرار اليد على البدن في غسل الجنابة مع قول الائمة الثلاثة بأن ذلك مستحب فالاول مشدد والثاني
مخفف ووجه الاول المبالغة في انعاش البدن من الضعف الحاصل له من سريان الذخروج المني والجماع
ووجه الثاني الاكتفاء بمرور الماء على سطح البدن فانه يحيي بالطبع كل ما مر عليه من البدن فاللائق بقابل
اللائق اذ بالجماع أو بخروج المني الاستحباب واللائق بمن غاب بالاذن عن احساسه الوجوب والله أعلم * ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا بأس بالوضوء والغسل من فضل ماء الجنب والحائض مع قول أحمد انه لا يجوز
لرجل أن يتوضأ من فضل وضوء المرأة اذ لم يكن يشاهدها واتفق بحمد بن الحسن على انه يجوز للمرأة
الوضوء من فضل الرجل والمرأة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ثبوت الأدلة فيه ووجه الثاني ما في ماء طهارة المرأة من شدة القذارة عادة ولذلك قيد أحمد ذلك بما اذا لم
يكن يشاهدها فيحتملها على انها لم تكن نظيفة حال تطهرها ليس على بدنها قذر بخلاف ما اذا كان يشاهدها
حال غسلها فإنه يعمل بعلمه من طهارة أو امتناع فعلم ان اللائق بالاكابر الثاني واللائق بالعوام الاول ونظير ذلك
اتفاق الائمة على ان المرأة اذا أجنبت ثم حاضت كفها وغسل واحد مع قول أهل الظاهر انه يجب عليها غسلان
* ومن ذلك اختلاف أصحاب الشافعي في وجوب الغسل من الولادة لابل مع قول بعضهم بعدم وجوبه فالاول
مشدد والثاني مخفف ووجه الاول المبالغة في التنزه من خروج المني ولو صار ولد أو وجه الثاني أن الغسل
المذكور ما شرع الا لالقذر الحاصل بالولادة عادة فاذا لم يكن قذراً فلا يجب الغسل مع ما فيها أضرار من شدة الوجع
حال الطلق فان ذلك يفني اللذة المضعفة للبدن بالكفاية لعدم حصول غفلة عن الله تعالى حال الطلق بل يصير كل
شعرة منها متوجهة الى الله حاضرة معه وذلك ربحاً ومقام الماء في حياة لبدن فاعلم ذلك فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين بن تحريم قراءة القرآن على الجنب
والحائض ولو آية أو آيتين مع قول الامام أبي حنيفة بجواز قراءة بعض آية ومع قول مالك بجواز قراءة آية
أو آيتين ومع قول داود بجواز الجنب قراءة القرآن كله كيف شاء فالاول مشدد والثاني فيه بعض تشديد
والثالث مخفف بالكفاية فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يقرأ الجنب ولا الحائض شباً من القرآن فنكر شيئاً فشمّل بعض الآية كحرف مع تأييد ذلك بما قاله أهل
الحقيقة من أن القرآن كلام الله تعالى وهو أى الكلام من صفات الحق تعالى الطاهر المقدس فلا يناسبه أن
يبرز من محل موصوف بالقذارة معنى أو حساساً أو قليلاً وكثيره وإيضاً فان القرآن مشتق من القر وهو الجمع
لكونه يجمع القاب على الله تعالى فطلب الشارع من المؤمن أن لا يقرأ شيئاً يدهو بالخاصية الى الحضور مع الله
الا على اكمل حال في الطهارة بخلاف الجنب والحائض فعلم أن الجنب وغیره أن يقرأ القرآن من الاحكام
والاذكار لانه لا يجمع القلب على الله تعالى وعليه يحمل قول داود من حيث ان القرآن قرآن وعكسه عند
الاكابر بخلاف المحبوبين فانهم وأما من جهة الفاظ القرآن والتحقيق أن وجهه قول داود أن القرآن له
وجهان وجه الى حضرة صفات الله تعالى وهو القائم بذاته وجه الى الخلق وهو المكتوب في الصحف والمنطوق

ان يكون للشخص كفاية على الدوام من تجارة وأجرة عمار أو صناعة وغير ذلك واختلوا فيه من يقدّر على الكسب لصحته وقوته به

أبي حنيفة وقال مالك لا يجوز ثم وعن الشافعي قولان أحدهما لا يجوز ثم وعن أحد روايتان كالمذهبين

(فصل) واتفقوا على أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى الوالدين وإن علوا والمولودين وإن سفهوا إلا ما لكافاته أجاز إلى الجد والجدوة وبني البنين إسقوط نفقتهم عنده وهل يجوز دفعها إلى من يرثه من أقاربه بالأخوة والعومة قال أبو حنيفة ومالك والشافعي يجوز وعن أحمد روايتان أظهرهما أنه لا يجوز

(فصل) واتفقوا على أنه لا يجوز دفعها إلى عبده وأجاز أبو حنيفة دفعها إلى عبده غيره إذا كان سيده فقيرا وهل يجوز دفعها إلى الزوج قال أبو حنيفة لا يجوز وقال الشافعي يجوز وقال مالك إن كان يستعين بما أخذ من زكاته زوجته على نفقتها لا يجوز وإن كان يستعين به على غير نفقتها كأولاده الفقراء من غيرها أو نحو ذلك جاز عن أحد روايتان أظهرهما المنع واتفقوا على منع الإخراج لبناء مسجد أو تكفين ميت

(فصل) وأجمعوا على تحريم الصدقة المفروضة على بني هاشم وهم خمس بطون آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل

به في اللسان والمخفوف في القلوب فكلام داود يتمشى على أحد الوجهين ولا يخفى الورع وطلب شدة التعظيم من كل مكلف وإن لم يكن القرآن حلالا في اللسان واللفظ حقيقة وأكثر من ذلك لا يقال والله سبحانه وتعالى أعلم *(باب التيمم)*

أجمع الأمة على أن التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء أو الخوف من استعماله جائز واجتماعه على وجوب التيمم للعجب كالمحدث وعلى أن المسافر إذا كان معه ماء وخشى العطش فله أن يجسسه لبشره ويتيمم وعلى أن المحدث إذا تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه ولزمه استعمال الماء وعلى أنه إذا رأى الماء بعد فراغه من الصلاة التي تسقط بالتيمم لا تجب إعادة ثم وإن كان الوقت باقيا وعلى أن التيمم لا يرفع الحدث خلافه لداود وعلى أن من خاف التلف من استعمال الماء جاز له تركه وأن يتيمم بالأخلاف وهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الامام الشافعي وأحدان الصعيد في الآية هو التراب فلا يجوز التيمم بالتراب طاهر أو برمل فيه غبار مع قول أبي حنيفة ومالك الصعيد هو نفس الأرض فيجوز التيمم بجميع أجزائها الأرض ولو يجبر لارتاب عليه ورمل لا غبار فيه وزاد مالك فقال أنه يجوز التيمم بما اتصل بالأرض كالنبات فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول قرب التراب من الماء في الروحانية لأن التراب هو ما يحصل من عكارة الماء الذي جعل الله تعالى منه كل شيء فهو أقرب شيء إلى الماء بخلاف الحجر فإن أصله الزبد الصاعد على وجه الماء فلم يخص الله المائية ولا للترابية فكان ضعيف الروحانية على كل حال بخلاف التراب * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما يقل الشافعي وغيره بصحة التيمم بالحجر مع وجود التراب بعد الحجر عن طبع الماء وضعف روحانيته فلا يكاد يحكي العضو المسوح به ولو سحق لاسيما أعضاء أمثالها التي ماتت من كثرة المعاصي والغفلات وكل الشهوات * وسمعت مرة أخرى يقول نعم ما فعل الشافعي من تخصيص التيمم بالتراب لما فيه من قوة الروحانية بعد فقد الماء لاسيما أعضاء من كثر منه الوقوع في الخطايا من أمثالها * لم أن وجوب استعمال التراب خاض بالاصغر وجوب استعمال الحجر خاص بالكبر الذين لا يعصون ربه - لكن أن تيمموا بالتراب ازدادوار روحانية وانتعاشا * وسمعت مرة أخرى يقول وجه من قال يصح التيمم بالحجر مع وجود التراب كونه رأى أن أصل الحجر من الماء كما ورد في الصحيح أن رجلا قال يا رسول الله جئت أسألك عن كل شيء فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء خالق من الماء انتهى فجميع ما على وجه الأرض من طبعاتها أصله من الماء فالطين ما زبد منه والحجر ما تخرج منه حين خلق الله الجبال ولذلك كان الحجر يقطر ماء إذا أوقد عليه في النار فلول أن أصله من الماء ما قطر ماء لكن لا ينبغي للمتورع التيمم بالحجر إلا بعد فقد التراب لأنه مرتبة ضعيفة بالنظر للتراب وقد قال تعالى فانقوا الله ما استطعتم وقال صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم فن فقد التراب كان له أن يتيمم بالحجر ويصحب يديه وجهه تشبيها بالمساكين بالتراب وقد قال تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه فظاهر الآية أنه لا بد في صحة التيمم من انفصال جسم من الشيء المضروب عليه في البدو أنه لا يكتفي انفصال روحانية من ذلك وإن كانت شيئا طيفا ونظير ما نحن فيه قول علمائنا في باب الحج إن من لا شعر برأسه يستحب أمرار موسى عليه تشبيها بالحالمين فكذلك الأمر هنا فن فقد التراب المعهود ضرب على الحجر تشبيها بالضاربين التراب ومن ذلك قول مالك والشافعي بوجوب طلب الماء قبل التيمم وأنه شرط في صحته وهو أصح الروايتين عن أحمد مع قول أبي حنيفة وأحد في الرواية الأخرى بعدم اشتراط الطلب لصحة التيمم فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول قوله تعالى فلم تجدوا ماء فقيموا ولا يقال فلان لم يجد ماء إلا بعد أن طلبه فلم يجدوه ووجه الثاني إطلاق قوله تعالى فلم تجدوا أي لم تجدوا ماء عند دار أدتكم الطهارة تشمل الفقد مع السكون وعدم الطلب من الجيران ونحوهم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول

وآل الحرث بن عبد المطلب واختلفوا في بني عبد المطلب فخرهم مالك والشافعي وأحد في أظهر رأييه وجوزها أبو حنيفة وحرمها أبو حنيفة

وأحمد على موالى بنى هاشم وهو ١١٢ الأصم من مذهب مالك والشافعي * (كتاب الصيام) * أجمعوا على أن صيام رمضان فرض واجب

على المسلمين وأنه أحد
أركان الإسلام واتفق الأئمة
الأربعة على أنه ينضم صومه
على كل مسلم بالغ عاقل طاهر
مقيم قادر على الصوم وعلى
الخاص والمجانس والمجانس
عليه ما منعه بل لو فعلتاهم
يصح ويلزمهما قضاء وعلى
أنه يباح للعامل والمرضع
الفطر إذا خافا على أنفسهما
أو ولديهما ما لکن لو صامتا
صح فان أفطارا تخوفاً على
الولد لزمهما القضاء والكفارة
عن كل يوم مد على الراجح
من مذهب الشافعي وبه قال
أحمد وقال أبو حنيفة
لا كفارة عليهما عن مالك
روايتان أحدهما الوجوب
على المريض دون الحامل
والثانية لا كفارة عليهما وقال
ابن عمر وابن عباس تجب
الكفارة دون القضاء

* (فصل) * واتفقوا على
أن المسافر والمريض الذي
يرجى برؤه يباح لهما الفطر
فإن صام صح فإن قصر أكره
وقال بعض أهل الظاهر
لا يصح الصوم في السفر وقال
الأوزاعي الفطر أفضل مطلقاً
ومن أصبح صائماً سافر لم
يجزله الفطر عند الثلاثة
وقال أحمد يجوز واختاره
الزني وإذا قدم المسافر
مفطراً أو برأ المريض أو بلغ
العبي أو أسلم الكافر أو
طهرت الحائض في أثناء
النهار لم يمسها مسأله بقية

أبي حنيفة والشافعي في الجديدان مسح اليدين بالتراب إلى المرافق كالمسح في الوضوء مع قول مالك وأحمد
أن المسح إلى المرافق مستحب فقط وإلى الكوعين جائز ومع قول الزهري أن المسح يكون إلى الأباط فالأول
والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الأول أن الأصل في البدل أن يكون على صورة المبدل ما أمكن ولو
من بعض الوجوه ووجه الثالث ضعف التراب عن روحانية الماء فلذلك عم صاحب هذا القول العضو كله
بالمسح إلى الأبطين ووجه الثاني ثبوت الحديث في المسح إلى الكوعين تارة وإلى المرفقين تارة وكلاهما خاص
بالأكثر الذين نقل معاصي أيديهم بخلاف من يكثر معاصي يديه فان الضعف ينشأ من الكفين إلى المرفقين
إلى الأبطين فلذلك كان المسح مطلوباً إلى هذين المحلين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * وسألت سيدي علياً
الخواص رحمه الله تعالى عن مسح الرأس بالماء في الوضوء ولم ترك في التيمم فقال إنما أمرنا بالشارع بمسح
الرأس في الوضوء تفادياً لا بإزالة تراباً بالماء من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة والتيمم لما وضع التراب
على محاسن وجهه فكان أنه خرج من الكبر فلم يحتاج إلى مسح رأسه بالتراب وكفى بوضع التراب على وجهه ذلاً
وانكساراً * وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول إنما جاز العلماء الطهارة بالماء قبل دخول
الوقت دون التيمم لأن الماء لونه وروحيته يستمر انتعاش الأعضاء به حتى يدخل وقت الصلاة التي بين يديها
بخلاف التراب فان روحانيته ضعيفة لا تنعش الأعضاء إلى الصلاة الآتية فذلك اشتراط العلماء في صحة التيمم
دخول الوقت لأنه هو الذي يخاطب بالصلاة فيه كما أشار إليه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة
آخرا الآية فان الأمر بالتيمم داخل في حيز الأمر بالطهارة بالماء على حد سواء لكن خرجت الطهارة بالماء
بدليل وبقي التيمم على الأصل من أنه لا يظهر لصلاة الا عند دخول وقتها * ومن ذلك قول الامام الشافعي أن
التيمم إذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة أنها كانت تسقط بالتيمم مضى فيها ولم تبطل وإن كانت لا تسقط
بالتيمم فالأفضل قطعها يتوضأ مع قول الامام مالك أنه يصح فيها ولا يقطعها وهي صحيحة ومع قول الامام أبي
حنيفة يبطل تيممه ويلزمه الخروج من الصلاة ومع قول أحمد أنها تبطل مطلقاً فمن الأئمة المذهب لم إعادة أمر
الطهارة ومنهم المذهب لم إعادة أمر الصلاة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه من قال بغيره في صلاته استعظام
حضرة الله تعالى أن يفارقها العبد حيث دخلها بطهارة صحيحة في الجلة ووجه من قال بغيره استعظام
حضرة الله تعالى أيضاً أن يقف العبد فيها بطهارة ضعيفة لا تنعش أعضائه ولا يحصل لهم الكمال الاقبال على مناجاة الله
عز وجل وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول وجه من قال بغيره من قال بغيره استعظام
لا يقطعها بل يتها استخباؤه أن يفارق حضرة الله تعالى لأفضلية الوضوء لأن مناجاة الله تعالى أهم ولأن
الصلاة من المقاصد فلا تقطع للوسائل مع استغنائه عنها بوسيلة أخرى ووجه من قال بغيره قطع الصلاة إذا اتسع
الوقت ويتوضأ ثم ينشئ صلاة أخرى وغلبة عظمة الله تعالى على قلبه فاستغنى منه أن يقف بين يديه يناجيها
بطهارة ضعيفة لا تنعش روحانيته أعضائه فرأى أن ذرة من مناجاة الله تعالى مع حياة البدن أفضل من أمثال
الجبال من مناجاته مع موت البدن أو ضعفه أو فقوره وفي الحديث لا يستجيب الله تعالى دعاء من قلب غافل
وفرقاية من قلب لاه ولا شك أن حكم ضعف الأعضاء كالغافل أو اللاهي أو الساهي من حيث ضعف
توجهه إلى الله تعالى انتهى * ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي وأحمد أنه لا يجوز الجمع بين فرضين
بتيمم واحد وسواء في ذلك الحاضر والقائم وبه قال جماعة من أكابر الصحابة والتابعين وقال أبو حنيفة
التيمم كالوضوء بالماء يصلح به من الحدث إلى الحدث أو وجود الماء وبه قال الثوري والحسن فالأول
مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه من قال لا يجمع بالتيمم بين فرضين الوقوف على
حد ما نقل عن الشارع صلى الله عليه وسلم فلم يبالغنا عنه صلى الله عليه وسلم أنه جمع بين تيمم واحد بين فرضين
أبداً كما نقل البنا ذلك في الجمع بين فرضين بوضوء واحد يوم الاحزاب والأصل وجوب الطهارة لكل فريضة
إظهاراً لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية فيقاس به التيمم أي فيكون الأصل فيه

النهار هذان أبي حنيفة وأحمد قال مالك يستحب وهو الأصم من مذهب الشافعي فإذا أسلم المرتد وجب قضاء ما فات من الصوم وجوب

في حال رده عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجب * (فصل) * وأنه فواعلى ان الصبي الذي ١١٣ لا يطبق الصوم والمجنون المطبق غـ. يز

مخاطبين به لكن يؤمر به
الصبي لسمع ويضرب على
تركة اعمرو وقال أبو حنيفة
لا يصح صوم الصبي فلو أفاق
المجنون لم يجب عليه قضاء
ما فاتة عند أبي حنيفة
والشافعي وقال مالك يجب
وعن أحمد روايتان

* (فصل) * وأما المريض
الذي لا يرجي برؤه والشخ
الكبير فإنه لا صوم عليه
بل تجب الفدية عند أبي
حنيفة وهو الأصح من
مذهب الشافعي. لكن قال
أبو حنيفة هي عن كل يوم
نصف صاع من بر أو صاع
من شعير وقال الشافعي عن
كل يوم مدو قال مالك لا صوم
ولا فدية وهو قول الشافعي
وقال أحمد يطعم نصف صاع
من تمر أو شعير أو مدامن بر
* (فصل) * واتفقوا على
أن صوم رمضان يجب
برؤية الهلال أو بالكمال
شعبان ثلاثين يوما واختلفوا
فيما إذا حال دون مطلق
الهلال غيم أو قتر في ليلة
الثلاثين من شعبان فقال أبو
حنيفة ومالك والشافعي
لا يجب الصوم وعن أحمد
روايان التي نضرها أصحابه
الوجوب قالوا ويعين عليه
أن ينويه من رمضان حكما
وأنما تثبت رؤية الهلال
عند أبي حنيفة إذا كانت
السماء معصية بشهادة جمع
كثير منهم أو إذا تخيرهم في

وجوب الطهارة لكل فرضة واضعها روحانية به أيضا عن روحانية الماء لاسيما ان تهم أول الوقت وأخر الصلاة إلى آخر الوقت فان أعضاء تضعف بالكلية حتى كأنه لم يتطهر وأوجه من قال يجمع بالتيمم ماشاء من الفرائض فهو ولو كونه بدلا عن الطهارة بالماء فله أن يفعل به ما يفعله بالوضوء أو يغسل كغسله إن يتيمم قبل دخول الوقت كما قال به أبو حنيفة على أصل قاعدة البدلية وإن لم يلحق البدل بالمبدل منه في كل الأمور فإن أعضاء التيمم ناقصة عن أعضاء الوضوء وروحانية التراب تضعف عن روحانية الماء وكبر بعض المحققين أن التيمم عبادة مستقلة وليس هو ببدل عن الوضوء والغسل أمرنا الله تعالى به عند المرض أو فقد الماء سفرا أو حضر أو قال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت وأجمعوا على أنه إذا رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة بالتيمم لإعادة عليه وإن كان الوقت باقيا كما مر أول الباب * ومن ذلك قول ربيعة ومحمد بن الحسن أنه لا يجوز للتيمم أن يؤتم بالتوضئين مع اتفاق الأئمة على جواز ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن الاتفاق بالإمام أن يكون أكمل الناس طهارة لأنه واسطة بين الله تعالى وبين عبادته وأقرب إلى حضرة ربّه منهم من حيث الخطأ وبوجه الثاني كون التيمم طهارة على كل حال فيستجابز صلاته بها مفردا جائزت بما صلاته أماما * ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه لا يجوز التيمم لصلاة العبدتين والجنازة في الحضر وإن خيف قوائمه * أجمع قول أبي حنيفة بجواز ذلك فالأول مشدد في الطهارة تخفف في أمر الصلاة والثاني بالعكس ولكل منهما وجه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الإمام الشافعي من تعذر عليه الماء في الحضر وخاف فوت الوقت فإن كان الماء بعيدا عنه أو في بئر ولو استقى منه خرج الوقت أنه يتيمم ويصلي ثم إذا وجد الماء أعاد مع قول مالك أنه يصلي بالتيمم ولا يعيد ومع قول أبي حنيفة أنه يصبر إلى أن يقدر على الماء فالأول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف في أمر الصلاة مشدد في أمر الطهارة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ بالاحتياط في الطهارة المقيدة بدورها وفي الصلاة وجه الثاني الاحتياط في الصلاة وجه الثالث الاحتياط لكل الأدب مع الله تعالى واستحجي من الله تعالى أن يقف بين يديه في تلك الصلاة بطهارة ضيقة لا تنجى أعضاء الحياة التي بها يصلح له كمال الإقبال على مناجاة ربه وقد ضبط الإمام البيهقي غلوة السهم التي يطلب التيمم الماء منها بمائتين ثلاثمائة ذراع إلى أربع مائة ذراع انتهى فأعلم ذلك فإنه قل من العلماء من صرح به * ومن ذلك قول الإمام الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين أنه يجب على المكاف استعمال ماء جدم من الماء القليل الذي لا يكفيه ويتيمم عن باقي الأعضاء مع قول باقي الأئمة أنه لا يجب عليه استعماله بل يترك ويمسح به فالأول مشدد ويؤيده حديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والثاني فيه تخفيف بعدم استعمال الماء إلا لليل مع التيمم ووجهان الطهارة المبعوضة يبلغنا فعلها عن الشارع صلى الله عليه وسلم وصاحب هذا القول يقول في قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا غصبا فغسلوا بيدهم وما وافقه قوله يقول قد استعطينا طهارة بعض الأعضاء بالماء فوجب تكميلها بالتيمم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الإمام الشافعي من كان بعض من أعضائه مسح أو كسر أو قروح وأصق عليه جبيرة وخاف من نزاعها لتلف أنه يمسح على الجبيرة ويتيمم مع قول أبي حنيفة ومالك أنه إن كان بعض جسده مسحا أو بعضه جرحا أو لكن الأكثر هو الصحيح غسله وسقط حكم الجريح ويستحب مسحه بالماء وإن كان الصحيح هو لأقل تيمم وسقط غسل العضو الصحيح وقال أحمد يغسل الصحيح ويتيمم عن الجريح من غير مسح للجبيرة فالأول مشدد والثاني مخفف بالتفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ بالأحكام بزيادة وجوب مسح الجبيرة لما تأخذ من الصحيح غالب الاستمساك ووجه الثاني أنه إذا كان أكثر الجريح أو القرع فالحكم له لأن شدة الألم حينئذ تدفع في طهارة العضو من غسله بالماء فإن الأمراض كهاتات للخطايا محصورة للذنوب ولم يذكر الله تعالى في القرآن إلا التيمم فقط ولم يذكر الطهارة المبعوضة في العبادة الواحدة بالماء والتراب مع عموم ذلك قول مالك وأحمد من حبس في المصر فلم يقدر على الماء تيمم وصلى وإعادة

وغن أجدر وايتان أظهره. أقول ١١٤ عدل واحد ولا يقبل في هلال شوال واحد بالاتفاق وعن أبي ثور يقبل ومن رأى هلال رمضان

وحده صام ثم رأى هلال شوال أفطس وأقال الحسن وابن سيرين لا يجب عليه الصوم برؤيته وحده ولا يصح صوم يوم الشك عند الثلاثة وقال أحمد في المشهور عنه ان كانت السماء مصحبة كره وان كانت مغيرة وجب واذا روى الهلال بالنهار فهو لليلة المستقبلة عند الثلاثة سواء كانت قبل الزوال أو بعده وقال أحمد قبل الزوال لله اضحية وعنه بعده وايتان * (فصل) * واتفقوا على انه اذا روى الهلال في بلد رؤيته فاشية فانه يجب الصوم على سائر أهل الدنيا الآن أصحاب الشافعي صححوا انه يلزم حكمه أهل البلد القريب دون البعيد والبعيد يعتبر على ما صححه امام الحرمين والغزالي والرافعي بمسافة القصر وعلى ما رجحه النووي باختلاف المطالع كالخجاز والعراق واتفقوا على انه لا اعتبار بمعرفة الحساب والمنازل الا في وجهه عن ابن سريج من عظماء الشافعية بالنسبة الى العارف بالحساب * (فصل) * واتفقوا على وجوب النية في صوم رمضان وانه لا يصح الا بنية وقال زفر من أصحاب أبي حنيفة ان صوم رمضان لا يفتقر الى نية ويرى ذلك عن عطاء واختلفوا في تعيين النية فقال مالك والشافعي وأحمد في أظهر وايتان لا بد من التعيين وقال أبو حنيفة لا يجب التعيين بل لو نوى صوما مطلقا أو نفلا

عليه مع قول جماعة من أصحاب الامام أبي حنيفة وهو احدى الروايتين عنه انه لا يصلي حتى يخرج من الحبس أو يجرد الماء ومع قول الشافعي انه يصلي ويعيد وهو الرواية الاخرى عن أبي حنيفة فلاول تخفف والثاني مشدد في أمر الطهارة تخفف في أمر الصلاة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه فعل ما كلفه بحسب الوقت فلا يلزمه إعادة ووجه الثاني ان ذلك عذر نادر مع قول المحققين ان بذل المكاف الوسع بحيث لا يبقى لنفسه بقية راحة عسر جدا فكان من الاحتياط الصلاة لحزمة الوقت ثم يعيد * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة وأحمد ان من نسي الماء في رحله حتى تبهم وصلّى ثم وجده انه لا إعادة عليه مع قول الشافعي بوجوب الاعادة ومع قول مالك باستحبها فالاول تخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول انه أدى وظيفة الوقت بوقوفه بين يدي الله بطهارة صحيحة في الجلسة ووجه الثاني الاحتياط والوقوف بين يدي الله بطهارة كاملة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان فاقد الطهورين لا يصلي حتى يجرد الماء أو التراب مع قول الشافعي في أرجح القولين انه يصلي ويعيد اذا وجد أحدهما وهو احدى الروايتين عن مالك وأحمد والرواية الاخرى عن مالك لا يصلي بحسب حاله ولا يعيد والاخرى عن أحمد يصلي ولا يعيد فالاول فيه تشديد من جهة الطهارة وتخفيف من جهة الصلاة والثاني فيه تشديد من جهة الصلاة وتخفيف من جهة الطهارة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه قول أبي حنيفة أن الشارع شرط الطهارة للصلاة وسكت عن الامر بها اذ لم يجد المكاف ماء ولا تراب مع استعظام حضرة الحق تعالى أن يقف العبد فيها بتلك الذنوب التي كانت تخرم مع الماء فهو كمن تهاون بدينه وثيابه عذرة ثم نادى مناد يا عبيد الملك قد أذن لكم الملك في حضور الموكب بين يديه فان جميع المتطهرين يعذرون مثل هذا الشخص في عدم الوقوف بين يدي الملك ويفهمون عنه انه لم يترك الحضور واستهانوا بتجذبات الملك وانما ذلك من شدة لتعظيم لحضرته وأما وجهه من قال يصلي لحزمة الوقت فهو لان الله تعالى لم يكفنا الابمادة ربنا عليه والقاعدة الشرعية أن الميسر ولا يسقط بالمعسر وقد قدرنا على الصلاة دون الطهارة فوجب علينا الصلاة وفي الحديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم مع اشتراط الوقت للصلاة أيضا في قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فان طاهر اذية اشتراط فعلها في الوقت وانهم لا تقضى وبه قال بعض المالكية ويؤيده ما ورد في حديث من فاته يوم من رمضان لم يقضه الا بدمه وأما وجهه من أوجب الاعادة على فاقد الطهورين فلان ذلك عذر نادر لا يقع للعبد مرة واحدة في عمره فاحتاط العلماء لدين أتباعهم بالاعادة لعدم وجود مشقة في ذلك ومعلوم ان استعطاء الاعادة عن العبد في كل عبادة فعلها مع الخلل انما سببه المشقة بدليل قولهم بعدم الاعادة في العذر النادر اذا وقع ودام وقد ورد في السنة ما يؤيد وجوب الاعادة للصلاة الناقصة وهو حديث أول ما يحاسب العبد عليه يوم القيامة من عمله الصلاة وانما ان كانت للعبد كماله سائر أعماله وان نقصت نقص سائر أعماله * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لو صح للعبد بذل الوسع كاملا في تحصيل ما كلف به ما سأل العلماء أن يأمروه بالاعادة ولكن لما علموا من العبد انه لا بد أن يبقى لنفسه بقية من الراحة أمروه بالاعادة ومن هنا قال بعض المحققين ان العمل بقوله تعالى فاتقوا الله حق تقاته أهون من العمل بقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم قال لان من شأن النفس الكسل والميل الى الراحة فلا تكاد تبذل وسعها في مرضاة ربها كاملا بخلاف اتقوا الله حق تقاته فانه مقام يصل العبد اليه بايمانه بانه لولا ان الله تعالى وفاه فعل ما فيه سخط الله تعالى ما قدر أن يتق ذلك اه ويصح جل قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم على قوله فاتقوا الله حق تقاته بأن يحمل ما استطعتم على بذل الوسع بحيث لا يقبل الزيادة وعليه الجمهور * ومن ذلك قول الامام أحمد ان من كان متطهرا وعلى دينه نجاسة ولم يجد ما يزيلها به انه يتيمم عنها كالحديث ويصلي ولا يعيد * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة في أمر النجاسة حنيفة انه لا يصلي حتى يجد ما يزيلها به ومع قول الشافعي انه يصلي ويعيد فلاول تخفف في أمر النجاسة والثاني مشدد فيها فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة في المشهور عنه وهو

فقال مالك والشافعي وأحمد في أظهر وايتان لا بد من التعيين وقال أبو حنيفة لا يجب التعيين بل لو نوى صوما مطلقا أو نفلا

بحوز من الليل فان لم ينو ليلا
أجزأته النية الى الزوال
وكذلك قوله -م في النذر
المعين ويفتقر كل ليلة الى نية
مجردة عند الثلاثة وقال
مالك يكفي نية واحدة من
أول ليلة من الشهر أنه يصوم
جميعه ويصح النفل بنية قبل
الزوال عند الثلاثة وقال
مالك لا تصح نية من النهار
كالواجب واختاره المزني
* (فصل) * واجمعوا على
أن من أصبح صائما وهو
جنب ان صومه صحيح وان
المستحب الاغتسال قبل
طلوع الفجر وقال أبو هريرة
وسالم بن عبد الله يطل
صومه ويمسك ويقضى وقال
عروة والحسن ان أخر
الغسل لغير عذر بطل صومه
وقال النخعي ان كان في
الفرض يقضى واتفقوا
على أن الكذب والغيبة
مكر وهتان للصائم كراهة
شديدة وكذا الشتم وان
صح الصوم في الحكم وعن
الأوزاعي ان ذلك يفطر
* (فصل) * واتفقوا على ان
من أكل وهو يظن ان
الشمس قد غابت وان الفجر
لم يطلع ثم بان الامر بخلاف
ذلك انه يجب القضاء
واختلفوا فيما اذا نوى
الخروج من الصوم فقال
أبو حنيفة وأكرمالاكية
وهو الأصح عند الشافعية
لا يطل صومه وقال أحمد

*** (باب مسج الحنفين) ***

أجمع الأئمة على أن المسح على الخفين في السفر جائز ولم يمنع أحد من المسلمين جوارحه الانحواجر واتفقوا على جواز في الحضر وعلى أنه إذا اقتصر على مسح أعلى الخلف أجزاء وان اقتصر على أسفلها لم يجز ثم وعلى أن مسح الخفين مرة واحدة يجزئ وأنه متى نزع أحد الخفين وجب عليه نزع الآخر وعلى أن ابتداء مدة المسح من الحدث بعد اللبس لا من وقت المسح إلا ما حكى عن أحمد أن ذلك من وقت المسح واختاره ابن المنذر والنووي هذام وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أن مدة المسح للمقيم مقدار يوم وليلة وللمسافر مقدار ثلاثة أيام بلياليها مع قول مالك رحمه الله تعالى أنه لا توقيت في مدة المسافر ولا المقيم بل يصح ما بدله ما لم ينزعه أو يصح به جناية فالاول مشدد في التوقيت والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اعتدال مدة المسح للمقيم والمسافر فلا هي طويلا ولا هي قصيرة وقد اعتبر بها الشارع والعلماء في مواضع كمدة الخيار للبيع ومدة أقل الحيض وإنما كانت مدة الحضر أقل من مدة السفر لان العصيان لامر الله تعالى في الحضر أكثر وقوعا منه في السفر عادة فلوزدت المدة في الحضر على يوم وليلة وفي السفر على ثلاثة أيام لم يماضعت روحانية لرجلين أشد الضعف بعد مدة تعاهد هـ ما بالماء حتى ألحقهما الجفاف بالرجل الشلاء التي لا احساس لها فصارت مناجاتهم اللهم اكثرا حاجة الجاد في ضعف الروحانية ولا شك في نص الاجر بذلك وضعف الشهود للرب جل وعلا * وسعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول وضع الاحكام راجع الى الشارع فلا ينبغي المؤمن أن يقول لم جعل الشارع كذا دون كذا إذا لم يظهر له حكمه وذلك وقد قال بعضهم ان توقيت المدة للمقيم والمسافر باليوم والليلة وبالثلثة أيام بلياليها خاص بالاصغر الذين يتكرر منهم وقوع المعاصي في الليل والنهار وعدم التوقيت خاص بالا كبر الذين لا يكادون يقعون في مخالفة واحد من جه في اليوم والليلة أو الثلثة أيام لان أبدان الا كبر قوية الروحانية لتوالي الطاعات فلا يضرب آرجلهم بعد من غسلها القوة حياهم اور وحائنها فرجع الامر في ذلك أيضا الى مرتبة التخفيف والتشديد * ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن السنة في مسح الخلف أن يمسح أعلاه وأسفله مع قول الامام أحمد ان السنة مسح أعلاه فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام مالك انه لا يجزئ في مسح الخلف الاستيعاب لحمل الفرض لكن لو أخل بمسح ما يحاذي القدم أعاد الصلاة استعجابا مع قول أحمد انه لا يجب الاستيعاب المذكور وإنما يجزئ مسح الاكثر ومع قول أبي حنيفة انه لا يجزئ الا مقدار ثلاثة أصابع فأكثر ومع قول الشافعي انه يجزئ ما يقع عليه اسم المسح فالاول مشدد والثاني دونه في التشديد والثالث دون الثاني في التشديد والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة الاستيعاب خطوطا كالاستيعاب في الغسل وتكون الرخصة والتخفيف في اسقاط مسح ما بين الخطوط ووجه الثاني أن اسم المسح باليد لا يكون الا بالاصبع أكثر أصابع الحسة أو كلها ووجه الثالث أن مسح الخلف بأكثر أصابع اليد هو الذي يطلق عليه اسم مسح الخلف وذلك لان ما قارب الشيء أعطى حكمه ووجه الرابع عدم ورود نص في تقدير مسجه فشملى ما ينطاق عليه الاسم * ومن ذلك اتفاق الأئمة على ان ابتداء مدة المسح من الحدث الواقع بعد اللبس لا من وقت المسح مع قول أحمد في رواية انه من وقت المسح واختاره ابن المنذر وقال النووي انه هو الراجح دلالة الامم مع قول الحسن البصري انه من وقت اللبس فالاول به تشديد من

يُقال ولو فاء عدا قال مالك والشافعي يطار وقال أبو حنيفة لا يفطر إلا أن يكون ملء فيه وعن أحمد روايتان أشهرهما أنه لا يفطر إلا بالفاحشي

ويعني ابن عباس وابن عمر انه لا يفطر ١١٦ الا بالاستسقاء وان ذرعه التي لم يفطر بالاجماع وعن الحسن في رواية انه يفطر ولو بقي بين أسنانه

طعام أو غيره بخبره ريقه لم يفطران عجز عن تمييزه وجهه فان ابتلعه بطل صومه عند الجماعة وقال أبو حنيفة لا يبطل وقدره بعضهم بالحصاة والخفصة تفطر الا في رواية عن مالك وبذلك قال داود والتعطير في باطن الاذن والاحليل يفطر عند الشافعي وكذا الاستسقاء * (فصل) * واتفقوا على أن الجماعة تكبره وانما الافطار الصائم الأجدد فانه قال يفطر الحاجم والمحجوم ولو أكل شا كافي طلوع الفجر ثم بان له انه طلع يبطل صومه بالاتفاق وقال عطاء وداود واسحق لا قضاء عليه وحكي عن مالك انه قال يقضي في الغرض ولا يكبر للصائم الا كتمهال عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد يكبره بل لو وجد طعم السكحل في حلقه أفطر عند ما عوى ابن أبي ليلى وابن سيرين ان الاكتمال يفطر * (فصل) * واجمعوا على أن من وطئ وهو صائم في رمضان عامدا من غير عذر كان عاصيا وبطل صومه ولزمه امساك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وقال مالك هي على التحخير والاطعام عنده أولى

حيث تقصير المدة والثاني فيه تخفيف من حيث تطويلها والثالث مشدد من حيث المبالغة في تقصيرها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن الحدث هو ابتداء الرخصة ووجه الثاني أن المسح هو ابتداء العبادة ووجه الثالث أن اللبس هو ابتداء الشروع في الرخصة لظاهر حديث اذا تطهر فلبس خفيه فانه جعل ابتداء المدة من ذلك لا من الطهارة ولا من الحدث * ومن ذلك اتفاق الاثمة الثلاثة على انه اذا انقضت مدة المسح بطلت الطهارة مع قول مالك ان طهارته باقية حتى يحدث اعداؤه بانه يتوقفت في المسح وانه يمسح ما بداهه وليس كل وجه * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو مسح الخف في الحضر ثم سافر أتم مسح مقيم مع قول أبي حنيفة انه ان لم يكمل مسح المقيم يتم مسح المسافر فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بقابل الطاعات كالعموم والثاني خاص بكثير الطاعات كالكبر العلماء اذ من شأن المطيع حياة أعضائه فيتم مسح المسافر بخلاف قابل الطاعات فان بدنه يحتاج الى الماء بعد اليوم والميلة عادة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي في أرجح قوايمه والامام أحمد بأنه اذا كان في الخف خرق يسير في محل غسل الفرض من الرجلين يفطر منه شيء من القدمين لم يجز المسح عليه مع قول مالك انه يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش ومع قول داود يجوز المسح على الخف المخرق بكل حال ومع قول الثوري يجوز المسح عليه ما دام يمكن المشي فيه ويسمى خفا ومع قول الاوزاعي يجوز المسح على ما ظهر من الخف على باقي الرجل ومع قول أبي حنيفة ان كان الخرق مقداره ثلاثة أصابع في الخف ولو متفرقة لم يجز المسح عليه وان كان دونها جاز فقول الشافعي وأحمد مشدد وقول أبي حنيفة ودونه في التشديد وقول مالك دون ذلك وقول الثوري والاوزاعي مخفف وقول داود أخف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووافقت الحقيقة الشريعة في ذلك * ومن ذلك قول الشافعي ومالك في أرجح قوايمه ما انه لا يجوز المسح على الجرم وقين مع قول أبي حنيفة وأحمد بالجواز وهي رواية عن مالك والقول الآخر للشافعي فالاول مشدد والثاني مخفف ووافقت الشريعة الحقيقة في التخفيف والتشديد فالجواز خاص بالحاجة وعدم الجواز خاص بغير الحاجة * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بعدم جواز المسح على الجوربين الا ان يكونا مجلدين مع قول أحمد بجواز المسح عليهما اذا كانا صفيقين لا يشف الرجلان منهما فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الجواز اطلاق اسم الخف عليهما ووجه الثاني عدم اطلاقه وقد سكك الشارع عن بيان ذلك فجاز المسح وعدمه بحكمهما على حالين فمن وجد غيرهما لا يمسح عليهما ومن لم يجد غيرهما مسح عليهما * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أرجح قوايمه ان من نزع الخف وهو يطهر المسح غسل قدميه سواء طالت مدة النزاع أو قصرت مع قول مالك وأحمد انه ان طال الفصل استأنف ومع قول الحسن وداود لا يجب غسل قدميه ولا استئناف الطهارة ويصلي كما هو حتى يحدث حدثا مستأنفا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف بالكتابة فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالغسل والاستئناف خاص بمن يقع في المعاصي وترك ذلك خاص بمن لا يقع فيها كالعلماء والصالحين فان أبدانهم حية لا تحتاج الى احياهم بالماء بعد النزاع بخلاف أبدان من يعصى فانهم والله تعالى أعلم * (باب الحيض) *

أجمع الاثمة على ان فرض الصلاة ساقط عن الحائض مدة حيضها وعلى انه لا يجب عليها قضاءه وعلى انه يحرم عليها الطواف بالبيت واللبث بالمسجد وعلى انه يحرم وطؤها حتى ينقطع حيضها وعلى ان وطء الحائض في الفرج عمد احرام وعلى انه اذا انقطع دمها اقل الحيض لم يجز وطؤها حتى تغتسل وقال ابن المنذر ان ذلك كالاجماع وعلى ان الصلاة تحرم على الحائض كالجنب وعلى انه يحرم بالنفاس ما يحرم بالحيض هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان أول سن الحيض في الاثني عشر سنين وهو القول الراجح عند أبي حنيفة أيضا مع الرواية الاخرى عند أبي حنيفة ان أول امكان البلوغ فيها خمس عشرة سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص بمن

ومضان لزمه عند مالك والشافعي كفارتان وقال أبو حنيفة إذا لم يكفر عن الأولى لزمه كفارة واحدة ١١٧ أو في يوم مرتين لم يجب بالوطء الثاني

كفارة وقال أحمد إن كفر

عن الأولى لزمه الثاني كفارة

* (فصل) * وأجمعوا على أن

الكفارة لا تجب في غير أداء

رمضان وعن قتادة لوجب

في قضائه وتفقهوا على أن

الموطوء مكرهة أو نائمة

يفسد صومها ويلزمها

القضاء إلا في قول للشافعي

وعلى أنه لا كفارة عليه إلا في

رواية عن أحمد ولو طلع

الفجر وهو مجامع قال أبو

حنيفة إن نزع في الحال صح

صومه ولا كفارة عليه وإن

استدام لزمه القضاء دون

الكفارة وقال مالك إن نزع

لزمه القضاء وإن استدام

لزمه الكفارة أيضا وقال

الشافعي إن نزع في الحال

فلا شيء عليه وإن استدام

لزمه القضاء والكفارة وقال

أحمد عليه القضاء والكفارة

مطلقا نزع أو استدام

* (فصل) * ولو طلع الفجر

وفي فيه طعم فلفظه أو كان

مجامعا فنزع في الحال صح

صومه عند الجماعة إلا ما لا

فانه قال يبطل والقبلة في

الصوم محرمة عند أبي حنيفة

والشافعي في حق من تحرك

شهوته وقال مالك هي محرمة

بكل حال وعن أحمد وإيتان

ولو قبل فأمدى لم يفطر عند

الثلاثة وقال أحمد يفطر ولو

نظر بشهوة فأنزل لم يبطل

صومه عند الثلاثة وقال مالك

يبطل * (فصل) * ويجوز

الكفارة * (فصل) * واتفقوا

بالدخول غالبا والثاني خاص بمن - بلاه باردة كذلك * ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه ليس لامد انقطاع
الحيض مدة معينة وإنما الرجوع فيه إلى عادة البلدان فإنه يختلف باختلاف الحرارة والبرودة مع قول أبي
حنيفة في أحد قوليه أن أمه ستور وفي الرواية الأخرى أن أمه في الروميات إلى خمس وخمسين ومع قول أحمد
في رواية أن أمه خمسون مطلقا في العربيات وغيرهن وفي الرواية الأخرى ستون وفي الرواية الثالثة عنه أن
كن عربيات فستون أو عجميات فخمسون فالأول مخفف والثاني مشدد فجميع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول أبي حنيفة أن أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام مع قول الشافعي أن أقل الحيض يوم وليلة
وأكثره خمسة عشر يوما مع قول مالك أن أقل الحيض ليس له حد ويجوز أن يكون ساعة أو أكثره خمسة عشر
فالأول والثاني مخفف في أمر الصلاة والثالث مشدد فيها ويصح أن يكون الأمر بالعكس لأن من احتاط للصلاة
قل احتياطه للطهارة والعكس فجميع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن أقل
طهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما مع قول أحمد أنه ثلاثة عشر يوما مع قول مالك لا - لم بين الحيضتين وقتا
يعتمد عليه وعن بعض أصحابه أن أقله عشرة أيام فالأول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث محتمل للأمرين
وغيرهما فجميع الأمر إلى مرتبة الميزان ولا يخفى أن الاحتياط للصلاة أولى من الاحتياط للطهارة
من حيث أن المقاصد أمرها أكدم الوسائل * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي بتحريم الاستمتاع
بما بين السر والكنية من الخائض مع قول أحمد ومحمد بن الحسن وبعض أكابر المالكية وبعض أكابر
الشافعية يجوز الاستمتاع فيما دون الفرج فالأول مشدد وهو محمول على من لا يملك أربه والثاني مخفف وهو
محمول على من يملك أربه ويسمى الأول تحريم الحرمة لا تحريم العين كتحريم الفرج ولذلك اختلف العلماء
في تحريم الأول واتفقوا على تحريم الثاني ونظير ذلك ما قالوه في قبلة الصائم فحرم على من لا يملك أربه ونجوز
أن يملك أربه ويؤيد الأول ظاهر قوله تعالى ولا تقر بوهن حتى يظهرن وما بين السر والكنية يطابق عليه
قربان ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه فجميع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك والشافعي في أز جمع قوليه وأحمد في أحدهما روايته أن من وطئ عامدا في فرج الخائض لا غرم عليه
وإنما عليه الاستغفار والتوبة مع قول أحمد أنه يستحب له التصدق بدينار وطئ في إقبال الدم ونصفه في
إدباره ومع قول الشافعي في القديم أنه يلزمه الغرامة وفي قدرها قولان المشهور ودينار كقول أحمد والثاني عتق
رقبة بكل حال وفي الرواية الأخرى عن أحمد بدينار ونصفه من غ - يفرق بين إقبال الدم وإدباره فالأول مخفف
والثاني فيه تشديد وعتق الرقبة غاية التشديد هنا فجميع الأمر إلى مرتبة الميزان والأول محمول على حال
الفقراء الذين لا مال لهم والثاني محمول على حال المتوسطين وعتق الرقبة محمول على حال أكابر الأغنياء من
الأمراء ونحوهم فافهم * ومن ذلك قول أكابر العلماء أنه يحرم وطء من انقطع دمها حتى تغتسل ولو كان
الانقطاع لاكثر الحيض مع قول أبي حنيفة أنه ان انقطع دمها لاكثر الحيض جاز وطؤها قبل الغسل ولو كان
انقطع لدون أكثر الحيض لم يجز وطؤها حتى تغتسل أو يمضي وقت صلاة ومع قول الأوزاعي وداود إذا
غسلت فرجها جاز وطؤها فالأول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف جدا وجسه من قال يحرم الوطء
لمن انقطع دمها حتى تغتسل غسلا عاما للبدن كله والمباغية في التنظيف والتطهير لمساها من ينشئ من الدم
إلى خارج الفرج بانتشار العرق نظير ما ورد في حديث فانه لا يدري أين باتت يده وجهه من قال يجوز وطؤها
إذا غسلت فرجها فقط إن الذي حرم الوطء لأجله خاص بالدم الكائن في الفرج وليس خارج الفرج
دم يؤذى ذكر الجماع فإذا غسلت المرأة فرجها جاز وطؤها لان تعميم البدن بالماء لا يزيل الدم خارج طهارة
ولا نظافة زيادة على غسل دمه الذي في داخل الفرج وقد غسله فحله قول الأئمة بتحريم الوطء حتى تغتسل
على من لم تستد علمته كالشيخ الهرم ويحمل قول الأوزاعي وداود على من اشتدت غلته كالشباب فجميع الأمر
إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد إن الخائض إذا انقطع دمها ولم تجدها لم يغتسل ويحمل

للمسافر الفطر بالأكبر والجماع عند الثلاثة وقال أحمد لا يجوز له الفطر بالجماع ومتى جامع المسافر عنده فعليه الكفارة * (فصل) * واتفقوا

على أن من تعمدا لا كل والشرب صحبا ١١٨ مقيمة في يوم من شهر رمضان انه يجب عليه القضاء وامالك بقبلة النهار ثم اختلفوا في وجوب

الكفارة فقال أبو حنيفة
ومالك عليه الكفارة وقال
الشافعي في أرجح قوليه
وأجدا لكفارة عليه واتفقوا
على ان من أكل أو شرب
ناسيا فانه لا يفسد صومه لا
مالكا فانه قال يفسد صومه
ويجب عليه القضاء واتفقوا
على أنه يحصل قضاء ذلك اليوم
الذي تعمدا لا كل فيه بصيام
يوم مكنه وقال ربيعة
لا يحصل الا باثني عشر يوما
وقال ابن المسيب يصوم عن
كل يوم شهرا وقال النخعي
لا يقضى الا باليوم وقال
علي وابن مسعود لا يقضيه
صوم الدهر * (فصل) * اذا
فعل الصائم شيئا من محظورات
الصوم كالجساع والا كل
والشرب ناسيا لصومه لم يبطل
عنه أبي حنيفة والشافعي
وقال مالك يبطل وقال أحد
يبطل بالجساع دون الا كل
وتجبه الكفارة ولو أكره
الصائم حتى أكل أو أكره
المرأة حتى مكنت من الوطء
فهو يبطل الصوم قال أبو
حنيفة ومالك يبطل والشافعي
قولان أحدهما عند الراعي
البطلان وأحدهما عند
النووي عدم البطلان وقال
أحد يفطر بالجساع ولا يفطر
بالا كل ولو سبق ماء الضمضة
والاستنشاق الى جوفه من
غير مبالغة قال أبو حنيفة
ومالك يفطر والشافعي قولان
أحدهما أنه لا يفطر وهو قول

وطو هاهم قول مالك وأبي حنيفة في المشهور وعنه انه لا يحل وطو هاهم حتى تغتسل وأما الصلاة فتستيم وتصلى فالاول
مخفف والثاني مشدد فجمع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول على من خاف العنت والثاني على
من لم يخف ذلك * ومن ذلك اتفاق الائمة على ان الحائض كالجنب في الصلاة وأما في القراءة فقال أبو حنيفة
والشافعي وأحد انهم لا تقر القرآن مع قول مالك في أحدى روايته انها تقر القرآن وفي الرواية الاخرى
انهم لا تقر الا آيات اليسيرة والاول نقله الا كثرون من أصحابه وهو مذهب داود فالاول والثالث مخفف
وأحدى الروايتين عن مالك مشدد فجمع الامر الى مرتبة الميزان والقواعد الشرعية تحكم على ان كل
ما جوز للضرورة يتقدر بتدبرها * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد ان الحامل لا تحيض مع قول مالك والشافعي
في أرجح قوليه ما انهم لا تحيض فالاول مشدد في أمر الصلاة وأن الحامل اذا رأت الدم تصلى والثاني مخفف في
أمر الصلاة وانما اذا رأت الدم لا تصلى فالاول راعى أمر الصلاة والثاني راعى أمر الطهارة ولكل منه ما وجه
ولكن من راعى المقاصد مقدم على من راعى الوسائل في العمل قالوا بسبب خروج الدم من الحامل ضعف
الولادة يتغذى بدم الحيض فاذا ضعف الولد فاض الدم وخرج ثم ان الضعف لا يكون غالبه الا في الاشغاف من
الشهر وفان الولد يعوى في الفرد ولذلك كان من ولد اسبعة أشهر يعيش ومن ولد ثمانية أشهر لا يعيش والله
أعلم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يجوز وطء المستحاضة كما تصلى وتصوم مع قول أحد بتحریم وطئها في الفرج
الا ان خاف حليلها العنت فيجوز في أصح الروايتين فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فجمع الامر الى مرتبة
الميزان ويصح حل الاول على من خاف العنت أيضا فان دم المستحاضة لا يخلو من بعض أو صاف دم الحيض
ففيه بعض أذى لذكر الجاهل فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ان زمن النقاء بين أقل الحيض حيض مع قول
من قال انه طهر فالاول مخفف في أمر الصلاة والثاني مشدد في أمرها وأمر الطهارة حتى لاتقف الحائض بين
يدى ربهما في الصلاة وهي ذرة من منتنة الرائحة فلا كل منه ما وجه من حيث عملها بالا احتياط للصلاة وللطهارة
ووجه الثاني الاخذ بظاهر حديث فاذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة واذا أدبرت فأنسلى عنك الدم وصل على
لشمول أدبرت لانقطاعه بعد أقل الحيض وانقطاعه بعد أكثره والعلة في تحریم الصلاة تقطير الدم فاذا انقطع
ولم يتقاطر فلها أن تغتسل وتصلى كما تفعل عند انقطاعه بعد أكثر الحيض فتأمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحد أكثر النفاس أربعين يوما مع قول مالك والشافعي ان أكثره ستون يوما وقال الليث بن سعد سبعون
فالاول مشدد في أمر الصلاة والثاني فيه تخفيف وقول الليث مخفف فجمع الامر الى مرتبة الميزان
* ومن ذلك قول الائمة الثلاثة اذا انقطع دم النفساء قبل بلوغ الغاية جاز وطؤها أي بشرطه من غير كراهة مع
قول أحد ليس له وطؤها في ذلك الطهر الابدأربعين يوما فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح حل الاول على
من كان يخاف العنت والثاني على من لا يخافه انتهى وقد ذكرنا من الباب بعض مسائل فقهنا يا أخى ما لم نذكره
من مسائل الحيض على ما ذكرناه من وجوه الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

(كتاب الصلاة)

أجمع المسلمون على ان الصلاة المكتوبة في اليوم واليلة خمس وهي سبع عشرة مرة كراهة فرضها الله تعالى على كل
مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغة عاقله خالية من حيض أو نفاس وعلى ان كل من وجبت عليه من المكلفين
ثم تركها جاحدا للوجوب بها كفر وعلى ان الصلاة من الفروض التي لا تصح فيها النيابة بنفس ولا بعين
واتفقوا على ان الاذان والاقامة للصلاة الخمس والجمعة مشروعة وان أجعوا على انه اذا اتفق أهل بلد على تركه
قوتوا لانه من شعائر الاسلام فلا يجوز زعمه بله وعلى ان التثويب مشروعة في أذان الصبح خاصة وأجمعوا على
ان السنة في العيدين والكسوفين والاستسقاء الذاء بقوله الصلاة جامعة وعلى انه لا يعتد بالآذان المسلم
العاقل وانه لا يعتد بآذان المرأة لرجاله وعلى ان أذان الصبي المميز معتد به وكذا أذان المحدث اذا كان حديثه
أصغر واتفقوا على ان أول وقت الظهارة اذا زالت الشمس وأنم الاتصال قبل الزوال وأجمعوا على ان آخر وقت

أحد ولو أنى على الصائم جميع النهار لم يصح صومه بالاتفاق وقيل المزني يصح ولو نام جميع النهار صح صومه بالاتفاق وعن صلاة

الاصطخري من الشافعية انه يطل - (فصل) * من فاته شيء من رمضان لم يجزه له تأخير قضائه ١١٩ فان آخره من غير عذر حتى دخل رمضان

آخر أثم ولزمه مع القضاء لكل يوم مده ذام ذهب مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز له التأخير ولا كفارة عليه واختاره المزني فلو مات قبل امكان القضاء فلا تدارك له ولا اثم بالاتفاق وعن طاوس وقتادة انه يجب الاطعام عن كل يوم مسكينا وان مات بعد التمكن وجب لكل يوم مده عند أبي حنيفة ومالك الا أن مالكا قال لا يلزم الولي أن يطعم عنه الا أن يوصى به وللشافعي قولان الجديد الاصح أنه يجب لكل يوم مده والقديم المختار المفتي به ان عليه بصوم عنه والولي كل قريب وقال أحمد ان كان صومه نذرا صام عنه وليه وان كان من رمضان أطعم عنه * (فصل) * يستحب لمن صام رمضان أن يتبعه بسنة أيام من شوال بالاتفاق الا مالكا فانه قال بعدم استحبابها قال في الموطأ لم أر من أشبهنا من يصومها وأخاف أن يظن أنهم افرض وانفقوا على استحباب صيام أيام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر * (فصل) * واختلفوا في أفضل الاعمال بعد الغرائض فقال أبو حنيفة ومالك لأشئ بعد فرض الاعيان من اعمال البر أفضل من العلم ثم الجهاد وقال الشافعي الصلاة أفضل

صلاة الصبح طالع الشمس واتفة واعلى أن تأخير الظهر عن وقتها في شدة الحر أفضل اذا كان يصليها في مسجد الجماعة هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الائمة الثلاثة ان فرض الصلاة لا يسقط عن المكاف ما دام عقله ثابتا ولو باجاء الصلاة على قلبه مع قول الامام أبي حنيفة ان من عان الموت وعجز عن الاعباء برأسه يسقط عنه الفرض فالاول مشدد والثاني مخفف وعليه عمل الناس سلفا وخلفا فلم يبلغنا أن أحدا منهم أمر المختصر بالصلاة ووجه قول الامام أبي حنيفة المتقدم أن من حضره الموت صار في جمعية قلب مع الله تعالى أعظم من اشتغاله برأعارة أمر الصلاة لان الافعال والاقوال التي أمرنا الله بها في الصلاة إنما أمرنا بها وسيلة الى الخضوع مع الله تعالى فيها والمختصر انتهى سيره الى الحضرة وتمكن فيها فصار حكمه حكم الولي المجذوب وهذا أسرار لا تخطر في كتاب فافهم * ومن ذلك قول الامام مالك والامام الشافعي ان من أغنى عليه برض أو بسبب مباح سقط عنه قضاء ما كان عليه في حال انغمائه من الصلاة مع قول أبي حنيفة انه لا يجب القضاء الا اذا كان الانغماء يوما وليله فسادونه فان زاد على يوم واحدة لم يجب القضاء مع قول أحمد ان الانغماء لا يمنع وجوب القضاء بحال فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول خروجه المغنى عليه عن التكليف حال انغمائه ووجه الثاني الاخذ بنوع من الاحتياط مع خفة المشقة في قضاء ما كان يوما ولا يتخلف ما زاد فانه يشق ووجه الثالث الاخذ بالاحتياط الكامل مع امكان القضاء تشديدا للشارع في الامر بما يكمل الصلاة ونهيه عن ان يأتي العبد يوم القيامة وصلاته نافلة فلا كل من مذاهب الائمة وجهه فاللادني بالاكثر من العلماء والصالحين وجوب القضاء لان التخفيف في عدم القضاء انما هو للعوام وقد كان الشبلي يؤخذ عن احساسه كثيرا فبلغ ذلك الجنيد فقال هل يرد عقله عليه في أوقات الصلوات فقالوا نعم فقال الحمد لله الذي لم يجز عليه نسيان ذنب في الشريعة انتهى * ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي ان من ترك الصلاة كسلا لا يجزى له حوبها فتل حد الا كفرا بالسيف ثم تجزى عليه بعد قتله أحكام المسلمين من الغسل والصلاة عليه والدفن والارث والصحيح من مذهب الشافعي قتله بصلاة فقط بشرط اخراجها عن وقت الضرورة ويستتاب قبل القتل فان تاب والاقبل مع قول الامام أبي حنيفة انه يجبس أبدأ حتى يصلى وقال أحمد في إحدى رواياته واختارها أصحابه أنه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة والمختار عند جمهور أصحابه انه يقتل لكفره كالمرتد وتجزى عليه احكام المرتدين فلا يصلى عليه ولا يورث ويكون ماله فيا فالاول فيه تشديد من جهة القتل والثاني مخفف من حيث الحبس وعدم القتل والثالث مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اننا لا نذكر أفرادا من أهل القبلة بذب غير الكفر المجمع عليه ووجه الثاني علم الامام أبي حنيفة بأن الحق جل وعلا يجب بقاء العالم أكثر من انلافه مع غناه عن العاصي والطبيع وقد قال الله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها ووردان السيد داود عليه الصلاة والسلام لما أراد بناء بيت المقدس كان كل شيء يبناه يهدم فقال يارب اني كلما بنيت شيئا من بيتك يهدم فأوحى الله تعالى اليه ان يبنى لا يقوم على يدي من سفك الدماء فقال يارب أليس ذلك في سبيلك فقال بلى ولكن اليسوا عبادي انتهى وفي الحديث لأن يخطئ الامام في العفو أحب الى الله من ان يخطئ في العقوبة انتهى فانه لا ينبغي لاحد ان يقتل رجلا يقول ربي الله الابا مر صريح من الشارع وأما وجه الثالث فهو غلبة الغيرة على جناب الحق جل وعلا فالعمل به راجع الى اجتهاد الامام لا مطلقا فان رأى قتله أصح للاسلام والمسلمين قتله كما قتل العلماء الحلج رحمه الله تعالى وقالوا قد فتحت في الاسلام نقرة لا يسدها الا رأسك وان رأى الامام ترك قتله أرجح للصحة ترجع على قتله تركه فافهم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان الكافر اذا صلى الفرض أو النفل في المسجد في جماعة حكم بالاسلام مع قول الشافعي انه لا يحكم بالاسلام الا ان صلى في دار الحرب وأتى فيها بالشهادتين ومع قول مالك انه لا يحكم بالاسلام الا اذا صلى في الامن مختارا قال واذا صلى في السفر وهو يخاف على نفسه لم يحكم بالاسلامه مطلقا سواء أصلى في جماعة أم منفردا في مسجد أو غيره في دار الاسلام أو غيرها فالاول مخفف جريا على قواعد

من أعمال البرين وقال أحمد لا أعلم شيئا بعد الفرائض أفضل من الجهاد * (فصل) * ومن شرع في صلاة تطوع أو صوم تطوع استحب له

عند الشافعي وأحمد اتعاهم له ١٢٠ قطعهم ولا قضاء عليه وقال أبو حنيفة ومالك يجب الاتعاهم وقال محمد ولو دخل الصائم تطوعا على أن يحل

خلف عليه أن يطرأ عليه
القضاء * (فصل) * ولا يكره
أفراد الجمعة بصوم تطوع
عند أبي حنيفة ومالك وقال
الشافعي وأحمد وأبو يوسف
يكره ولا يكره السواك في
الصوم عند الثلاثة وقال
الشافعي يكره السواك
لصائم بعد الزوال والمختار
عند متأخري أصحابه عدم
الكراهة

* (باب الاعتكاف) *
اتفقوا على أن الاعتكاف
مشر وعوائه قربة وهو
مستحب كل وقت وفي العشر
الواخر من رمضان أفضل
أطاب ليلة القدر واتفقوا
على أنها تطالب في شهر
رمضان وأنما فيه الأبا
حنيفة فإنه قال هي في جميع
السنة وحكى عنه كما قال ابن
عطية في تفسيره أنها رفعت
قال وهذا مردود واختلاف
القائلون بأنما في شهر
رمضان في أرجح ليلة هي
فقال الشافعي أرجح ليلة
الحادي أو الثالث والعشرين
وقال مالك هي أفراد ليلة
العشر الاخير من غير
تعيين ليلة وقال أحمد هي
ليلة سبع وعشرين

* (فصل) * ولا يصح
الاعتكاف إلا بمسجد عند
مالك والشافعي وبالجماع
أفضل وأولى وقال أبو حنيفة
لا يصح اعتكاف الرجل إلا
بمسجد تقام فيه الجماعة
وقال أحمد لا يصح الاعتكاف إلا بمسجد تقام فيه الجمعة وعن حذيفة أن الاعتكاف لا يصح إلا في المساجد الثلاثة ولا يصح اعتكاف أحدهما

الشارع من التخفيف على الضعفاء وقد بايع رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه لا يترك الصلاة على صلاتين
فقط من الخس فيأبى به وقال بخفض صوت سبى صلى الخس ان شاء الله تعالى ووجه الثاني الأخذ بالعزيمة وهو
أن لا يحكم بالسلامة إلا إذا لم يكن في سلامه ربة كما هو وجه قول الامام مالك فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك والشافعي ان الاذان والاقامة سنتان للصلاة الخمس والجمعة مع قول
الامام أحمد أنهم افترض كفاية على أهل الامصار ومع قول داود أنهم اوجبوا لكن تصح الصلاة مع تركهما
ومع قول الاوزاعي ان نسي الاذان وصلى أعاد في الوقت ومع قول عطاء ان من نسي الاقامة أعاد الصلاة
فالاول مخفف والثاني والثالث فيه ما تشددوا الرابع مشدد في الاذان والخامس مشدد في الاقامة فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المسلمين لا يحتاجون الى شدة تشديد في دعائهم الى الصلاة بل همة
كل واحد منهم متوفرة على فعل كل صلاة بدخول وقتها فكان الاذان الذي هو اعلامهم بالوقت انما هو على
سبيل الاستحباب فقط ووجه الثاني ظاهر وهو انه يكفي أهل القرية اعلامهم بحد واحد أو رجال بحسب
عموم الصوت والاصوات لاهل القرية لئلا يفتضح باب التسهل بالصلاة في أول وقتها ويتم ادى الناس الى أن
يكاد الوقت يخرج وأيضافه ورد اذا أذن في قربة أمن أهلها ذلك اليوم من نزول العذاب وما كان كذلك
فالتشديد فيه مطلوب ولذلك تشدد داود رحمه الله تعالى بقوله بالوجوب وشدد غيره في إعادة الصلاة في ترك الاذان
أو الاقامة من حيث ان في كل منهما فتح باب التهيؤ للوقوف بين يدي الله تعالى على وجه الخشوع وكمال
الحضور لان الصلاة بينهما ما خارج مردودة على صاحبها كجورده فلاذان أول مراتب استيعار الحضور
في محل الجماعة مثلا ولذلك كان لا يكره الحضور الى المسجد الا بعد قول المؤذن حتى على الصلاة حتى على
الفلاح وأما الاقامة فهي ثانی مرتبة للتهيؤ للحضور وقول الله اكبر ثالث مرتبة فهكذا فلتفهم الاحكام
* ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يسن للنساء الاقامة مع قول الشافعي انها تسن في حقهن فالاول مخفف
والثاني مشدد ووجه الاول ان النساء ما جعلن بالصلاة الاقامة مشمارا لادين انما ذلك للرجال ووجه الثاني
عموم خطاب الحق جل وعلا باقامة الدين للرجال والنساء واطهر اشارة فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه يؤذن للفوائت ويقيم مع قول مالك والشافعي في الجديده انه يقيم ولا يؤذن
ومع قول أحمد انه يؤذن للاول ويقيم للباقي وهو رواية عن أبي حنيفة فالاول مشدد في أمر الاذان والاقامة
لتهيؤ الناس للوقوف بين يدي الله عز وجل والثاني مخفف ووجهه ان الاقامة تسكن في تهيؤ الناس لان
الاذان كان للحضور الى مكان الجماعة والناس قد حضروا فباقي الاقامة بين يدي الله تعالى ووجه الثالث
زيادة التهيؤ بالاذان للاولى لئلا يغترب الناس أحرسماع الاذان واجابته هم للمؤذن فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان الاقامة مثنى مثنى كالاذان مع قول مالك انها كلهافرادى
وكذلك عند الشافعي وأحمد الاقول قد قامت الصلاة فهو مثنى فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تكرار التكبير وما بعده تجديدا للاسلام والايمان
وان لم يخرج المكاف بالغفلة عنهم كما كان الصحابة يقولون اجلسوا بنا نؤمن ساعة أي نتذكر في العلم
فتزداد ايمانا وهذا خاص بمن غلب على قلبه الاشتغال بامور الدنيا فاذا لم يحضر قلبه في المرة الاولى حضر في المرة
الثانية نظير ما سياتي في تلميث اذكار الركوع والسجود ان شاء الله تعالى وعلم من ذلك أن افراد الاقامة خاص
بلا كبر من العلماء والصالحين الذين يستحضرون كبرياء الحق تعالى ويحصل لهم تجديد ايمانهم واسلامهم
بالمرة الواحدة فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الترجيع في الشهادتين سنة مع قول أبي حنيفة انه لا يسن
فالاول مشدد والثاني مخفف فالاول خاص بكبار العلماء والصالحين الحاضرة قلوبهم مع الله تعالى فاذا أذن
أحدهم ابتداء بالجمهور لا يحتاج الى جاب الحضور بالترجيع بخفض صوت والثاني خاص بمن كان قلبه مشغولا
في أودية الدنيا فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز بلا كراهة للصبح اذنان

وقال أحمد لا يصح الاعتكاف إلا بمسجد تقام فيه الجمعة وعن حذيفة أن الاعتكاف لا يصح إلا في المساجد الثلاثة ولا يصح اعتكاف أحدهما

المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلاة على الجديد الأصح من قول الشافعي وهو مذهب ١٢١ مالك وأحمد وقال أبو حنيفة الأفضل

اعتكافها في مسجد بيتها وهو

القديم من قول الشافعي بل يكرهه فيه وإذا أذن لزوجه في الاعتكاف فدخلت فيه فهل له منعها من إتمامه قال أبو حنيفة ومالك ليس له ذلك وقال الشافعي وأحمد ذلك

*(فصل) * واتفقوا على أنه لا يصح الاعتكاف إلا بالنية وهل يصح بغير صوم فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يصح إلا بصوم وقال

الشافعي يصح بغير صوم وليس له عند الشافعي زمان مقدروه والمشهدور عن أحد وعن أبي حنيفة قرأتان أحدهما يجوز بعض يوم

والثانية لا يجوز أقل من يوم وأبلة وهذا مذهب مالك ولونذر شهرا بعينه لزمه متواليان أحل بيوم قضى ما تركه بالاتفاق إلا في رواية

عن أحمد فإنه يلزمه الاستئناف وإن نذر اعتكاف

شهرا مطلقا جاز عند الشافعي وأحمد إن يأتي به متتابعين ومتفرقا وقال أبو حنيفة ومالك يلزم التتابع وعن أحمد روايتان واتفقوا على

أن من نوى اعتكاف يوم بعينه دون إتمامه أنه يصح الإكمال فإنه قال لا يصح حتى يضيف الليلة إلى اليوم ولو

نذر اعتكاف يومين متتابعين لم يلزمه عند مالك والشافعي وأحمد اعتكاف الليلة التي

أحدهما قبل الفجر مع قول أحمد أن ذلك مكره ولكن في شهر رمضان خاصة فالأول موافق للوارد في أذان الصبح والثاني الخوف من الاتساع على الناس في رمضان بالأذانين فربما سمع أحد الأذان الثاني فاعتقد أنه الأول فكل وجامع مثلاً فاحتاط الإمام أحمد للصوم أكثر من الأذان فنعى ما فعله ولسان حاله يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شرع الأذان للصبح مرتين إلا ليكون أهل المدينة كانوا يلتبس عليهم الأذان الأول كما أشار إليه قوله صلى الله عليه وسلم إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعهوا أذان ابن أم مكتوم اهـ فكانوا يعرفون صوت كل منهم فيقاس على ذلك غير أهل المدينة إذا كانوا يعرفون صوت الأول ويميزون بينه وبين صوت الثاني والا كان مكرهاً كما قاله أحمد فقد رجح الأمر في هذه المسئلة إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بأن التثويب للأذان الصبح بعد الحية لمتين سنة مع قول أبي حنيفة أنه يكون بعد الفراغ من الأذان ولا يشرع في غير الصبح وقال الحسن بن صالح يستحب في العشاء وقال الضحى يستحب في جميع الصلوات فالأول في المسئلة الأولى مشدد والثاني مخفف والأول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول في المسئلة الأولى الاتساع ووجه الثاني تأخير السنة المختلف فيها عن الأذان المتفق عليه في ذلك من طريق اجتihad الإمام أو إطلاعه على دليل في ذلك ووجه الأول في المسئلة الثانية الاتساع ووجه الثاني فيها الخوف من تأخير العشاء وأعدم صلاحها في جماعة في حق أصحاب الأعمال الشاقة في النهار ووجه الثالث أن كل صلاة يحتمل أن يكون أحد نائماً أو عازماً إلى النوم فينبه المؤذن بذلك على فضل تقديم الصلاة على النوم سواء كان المراد بالنوم هنا نوم الجسم أو نوم القلب أوهما معاً كما هو الغالب على أهل الغفلة * ومن ذلك اعتداد الأئمة الثلاثة بأذان الجنب مع قول أحمد في رواية أنه لا يعتد بأذانه بحال وهي المختارة فالأول مخفف والثاني مشدد * وكذلك القول في أخذ الاجرة على الأذان فقال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز وقال مالك وأحمد لا يجوز وقال الشافعي يجوز وكذلك القول في لمن المؤذن في أذانه يصح أذانه عند الثلاثة وقال بعض أصحاب أحمد لا يصح فالأول من الأقوال مخفف والثاني مشدد ووجه الأول منها كونه ذكر الأقرآن ووجه الثاني منها كونه داعياً إلى حضرة الله تعالى ولا يلبق بالواقف فيها أن يكون جنباً بحال ووجه الأول من المسئلة الثانية كون الأذان من شعائر الإسلام وذلك واجب على الأمة ولا يجوز أخذ الاجرة على شيء من الواجبات ووجه الثاني منها كونه عملاً لرجوع مصلحته على المسلمين ويحتاج إلى تعب في مراعاة الأوقات فإز أخذ الاجرة عليه وقد رزق الأئمة الراشدون المؤذنين وأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا محذوراً مرة مرة فيها فاضة فكان الصحابة يرون أن ذلك كان بسبب أذانه ووجه الأول في مسئلة اللحن كون ذلك لا يخل بالمعنى الذي شرع له الأذان وهو الإعلام بوقت الصلاة ووجه الثاني فيها كونه نطقاً بالكلمة على غير ما شرعت من عدم اللحن فدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمر ناهي أو رد أي غير صحيح * ومن ذلك قول مالك والشافعي أن الظاهر يجب بزوال الشمس وجوباً باموعها إلى أن يصير ظل كل شيء مثله وهو آخر وقتها المختار عندهما مع قول الإمام أبي حنيفة أن الظاهر لا يتعلق بالوجوب بها إلا آخر وقتها وان الصلاة في أوله تقع فلا والفقهاء بأسرها على خلاف ذلك فالأول مشدد من حيث اتفاق الوجوب بأول الوقت والثاني مخفف من جهة تعاقبه بالآخر الوقت ووجه الأول الأخذ في التأخر للصلاة من زوال الشمس اهتماماً بما هو ووجه الثاني أن حقيقة الوجوب لا تظهر إلا إذا ضاق الوقت فهناك يحرم التأخير فالأول خاص بالأكثر الذين لا تسغلهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله والثاني خاص بمن له أشغال دنيوية ضرورية كمن عليه دين ولج صاحب في طلبه فصار يكتب ليوفي ذلك الدين فافهم * ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله بعد ظل الاستواء مع قول مالك أن آخر وقت الظاهر هو أول وقت العصر على سبيل الاشتراك وقال أصحاب أبي حنيفة أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله وآخر وقتها غروب الشمس فالأول مشدد من حيث

واذا خرج من المعتكف اغبر قضاء ١٢٢ الحاجة والا كل والشرب لا يبطل حتى يكون أكثر من نصف يوم وأما الخروج لما لا بد منه كقضاء

الحاجة وغسل الجنابة
فما تكرر بالاجماع ولو اعتكف
بغير الجماع وحضرت الجمعة
وجب عليه الخروج إليها
بالاجماع وهل يبطل
اعتكافه أم لا قال أبو حنيفة
ومالك لا يبطل ولا الشافعي
قولان أحقهما وهو المنصوص
في عامة كتبه يبطل إلا أن
شرطه في اعتكافه والثاني
وهو نصه في البويطي لا يبطل
واذا شرط المعتكف أنه إذا
عرض له عارض فيه قرب
كعبادة مريض وتشجيع
بجنازة جازله الحرج ولا
يبطل اعتكافه عند الشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة
ومالك يبطل * (فصل) *
ولو باشر المعتكف في الفرج
عبد بطل اعتكافه بالاجماع
ولا كفارة عليه وعن الحسن
البصري والزهرى أنه يلزمه
كفارة بمسح ولو وطئ ناسيا
لاعتكافه فسد عند أبي
حنيفة ومالك وأحمد وقال
الشافعي لا يفسد ولو باشر
فيمادون الفرج بشهوة
بطل اعتكافه أنزل عند
أبي حنيفة وأحمد وقال مالك
يبطل أنزل أول من ينزل
وللشافعي قولان أحقهما
يبطل أن أنزل * (فصل) *
ولا يكره للمعتكف التطيب
والبس رقيق الثياب عند
الثلاثة وقال أحمد يكرهه
ذلك ويكرهه الصمت إلى
الليل بالاجماع قال الشافعي
ولو نذر الصمت في اعتكافه تكلم ولا كفارة * (فصل) *

توجه الخطاب للمكاف بالفعل أول الوقت والثاني فيه تشديدا من حيث توجه الخطاب على المكاف في الوقت
المشترك وإن كان فيه تخفيف من حيث جواز تأخير الظهور إلى ذلك الوقت والثالث تخفيف فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني شدة الاهتمام بأمر الصلاة أول وقتها وهو خاص بعلاقة دينية
من العباد والزهاد والاول خاص بمن هو دون ذلك في الاهتمام ووجه الثالث اعتبار العدل بين أول
الوقت وآخره إلى أن يتأهب عباد الشمس للسجود لها فإن التجلي الإلهي يشتد أول الوقت ويأخذ في الخفة
بعد ذلك بإسدال الحجاب على العباد كما سيأتي بسطه في الكلام على حكمة القراءة في السرية والجهرية في
باب صفة الصلاة أن شاء الله تعالى * ومن ذلك قول مالك والشافعي في الجديدين وقت المغرب غرب
الشمس لا يؤخر عنه في الاختيار عند مالك وفي الجواز عند الشافعي مع قول أبي حنيفة وأحمد أن وقتها
أحدهما كقول مالك والشافعي في الجديدين والثاني أن وقتها إلى أن يغيب الشفق وهو القول القديم للشافعي
والشافعي هو الحمرة التي تكون بعد الغروب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
* والاول خاص بمن يخاف فوت الوقت لا شغفه بالعشاء وغيره والثاني خاص بمن لا يخاف ذلك لكن صلاته
أول الوقت زيادة في الفضل لاسيما أن كان من أهل الصفوف الاول بين يدي الله عز وجل * وكذلك القول
في وقت العشاء فإنه يدخل إذا غاب الشفق عند مالك والشافعي وأحمد ويبقى إلى الفجر وفي قول أن العشاء
لا تؤخر عن ثلث الليل وفي قول آخر أن التأخير عن نصفه فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث تشديد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والاول خاص بالضعفاء الذين لا يقدر على تحمل التجلي والثاني والثالث
خاص بالاكابر من الاولياء والعلماء لثقل التجلي الإلهي فيه فإن الموكب الإلهي لا ينصب الا إذا دخل
الثلث الأخير غالباً وفي بعض الاوقات ينصب من أول النصف الثاني وإذا وقع التجلي خف الثقل الذي كان
المصلي يجده في النصف الاول كما يعرف ذلك كل من كشف الله تعالى حجاب حتى صار كالملائكة بدليل قول الحق
تعالى هل من سائل فأعطيه سؤله هل من مبتلى فأعافيه إلى آخر ما ورد في لافحة التجلي ما لطف الحق تعالى
عبادهم بهذا السؤال فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المختار في فعل صلاة الصبح أن تكون وقت
التغليس دون الاسفار مع قول أبي حنيفة أن وقتها المختار هو الجـ مع بين التغليس والاسفار فإن فاته ذلك
فلا سفار أولى من التغليس الا في المزدلفة فإن التغليس أولى وفي رواية أخرى لا جدد أن الاعتبار بحال
المصلين فإن شق عليهم التغليس كان الاسفار أفضل وإن اجتمعوا كان التغليس أفضل فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف والثالث مخفف لما فيه من التفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول خوف فتور
الهمة والتوجه الحاصل للمصلين من تجلي ربهم في الثلث الآخر من الليل وهو خاص بالضعفاء ووجه
الثاني وجود امتداد الهمة والعزم في مناجاة الله تعالى في صلاة الصبح وهو خاص بالقوياء الذين هم على
صلاتهم دائمون فاعلم ذلك فإنه نفيس * ومن ذلك الاتفاق على أن تأخير الظهور عن أول الوقت في شدة الحر
أفضل إذا كان يصلح في مسجد الجماعة مطالعا لا عند غاب أصحاب الشافعي فأنهم شرطوا في ذلك البلد الحار
وفعلوا في المسجد بشرط أن يصدوه من بعد فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول فتور عزم المصلي
في الحر عن كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل ولذلك كرهوا للقاضي أن يقضى في كل حال يسوء خلقه فيه
ووجه الثاني المبادرة إلى الوقوف بين يدي الله تعالى مع الصفوف الاول تعظيما للجناب الحق تعالى فإن
تأخير أمر الله تعالى لا يقدر عليه الخواص ولذلك اختن الخليل إبراهيم عليه الصلاة والسلام بالفاس المعبر
عنه في رواية بالقدم حين أمر الله بالاختتان فقالوا له لا صبرت حتى تجدد الموتى فقال تأخير أمر الله شديد
* ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة وأحمد أن الصلاة الوسطى هي العصر مع قول مالك والشافعي أنها الفجر
فالاول مشدد والثاني مخفف لأن التجلي الإلهي في وقت العصر لا يطيقه الا كابر الاولياء بخلاف التجلي وقت
صلاة الصبح ولثقل التجلي في العصر لم يأمر نافية بالجهر رجوة وشفقة بناجخلاف الصبح فإنه أثر تجلي اللطاف

ولو نذر الصمت في اعتكافه تكلم ولا كفارة * (فصل) * يستحب للمعتكف الصلاة والقراءة والذكر بالاجماع واختلافوا في انقضاء والحنان

القرآن والحديث والفقه فقال مالك وأحد لا يستحب وقال أبو حنيفة والشافعي يستحب وكان ١٢٣ وجه ما قال مالك وأحد ان الاعتكاف

حبس النفس وجمع القلب
على نور البصيرة في تدبر
القرآن ومعاني الذكركر
فيكون ما فرق الهمة وشغل
البال غير مناسب لهذه
العبادة وأجمعوا على أنه
ليس للاعتكاف أن يتجرد
ولا يكتب بالصنعة على
الاطلاق والله تعالى أعلم
(كتاب الحج) *

أجمع العلماء على أن الحج
أحد أركان الإسلام
وأنه فرض واجب على كل
مسلم حر بالغ عاقل مستطيع
في العمر مرة واحدة
واخذوا في العمرة فقال
أبو حنيفة ومالك هي سنة
وقال أحمد في فرض كالحج
وللشافعي قولان أحدهما
أنها فرض ويجوز فسد
العمرة في كل وقت طالما كان
غير حصر بلا كراهة عند
أبي حنيفة والشافعي وأحد
وقال مالك يكره أن يعتمر في
السنة مرتين وقال بعض
أصحابه يعتمر في كل شهر
مرة (فصل) * والمستحب
لمن وجب عليه الحج أن
يبادر إلى فعله فإن أخره جاز
عند الشافعي فإنه يجب
عنده على التراخي وقال أبو
حنيفة ومالك في المشهور
عنه وأحد في أظهر الروايتين
يجب على الفور ولا يؤخر
إذا وجب (فصل) * ومن
لزمه الحج فلم ينجح حتى مات
قبل التمكن من أدائه سقط

والحنان غالباً كما يعرف ذلك أو باب القلوب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وفائدة معرفة الصلاة الوسطى أن
يزيد العبد في الأخذ في أسباب زيادة الحضور والخشوع أكثر من غيرها * وكان سبب على الخواص
رحمة الله يقول الصلاة الوسطى تارة تكون الصبح وتارة تكون العصر وسر ذلك لا يذكر إلا مشافهة
و يقاس بما ذكرناه بقية المسائل في هذا الباب والله أعلم
(باب صفة الصلاة) *

أجمع الأئمة رضي الله عنهم على أن الصلاة لا تصح إلا مع العلم بدخول الوقت وعلى أن للصلاة أركاناً داخلية فيها
وعلى أن النية فرض وكذلك تكبيرة الاحرام والقيام مع القدرة والقراءة والركوع والسجود والجلوس في
التشهد الأخير ورفع اليدين عند الاحرام سنة بالإجماع وأجمعوا على أن سنة التيمم عن العيون واجب وأنه
شرط في صحة الصلاة وأجمعوا على أن طهارة النجس في ثوب المصلي وبدنه ومكانه واجبة وكذلك أجمعوا على أن
الطهارة عن الحدث شرط في صحة الصلاة فلو صلى جنب بقوم فصلاته باطلة باختلاف سواء كان عالماً بجنبته
وقت دخوله فيها أو ناسياً وكذلك أجمعوا على أن استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة إلا من عذره وهو في شدة
الخوف في الحرب وفي الغسل للمسافر سفر الطويل أو الراحلة للضرورة مع كونه مأموراً بالاستقبال حال
التوجه وفي تكبيرة الاحرام ثمان كان المصلي بحضرة الكعبة توجه إلى عيناها وإن كان قرياً منها فبالبقيتين
وإن كان غائباً فبالاجتهاد والخبر والتقليد لاهله هـ إذا ما وجدته من مسائل الاجماع التي لا يصح دخولها في
مرتبة الميزان * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك سنة التيمم قال أبو حنيفة والشافعي وأحد أنه شرط في صحة
الصلاة واختلاف أصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم أنه من الشرائط مع القدرة والذكر حتى لو تعمده وصلى
مكشوف العورة مع القدرة على الستر كانت صلاته باطلة وقال بعضهم هو شرط واجب في نفسه إلا أنه ليس من
شرط صحة الصلاة فإن صلى مكشوف العورة عامداً عصي وسقط عنه الفرض واختار عند متأخري أصحابه أنه
لا تصح الصلاة مع كشف العورة بحال فالاول مشدد مع ما اختار من تأخر وأصحاب مالك ومقابله فيه تشديد من
وجه وتخفيف من وجه لما فيه من التفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول ان كشف العورة
في الصلاة بين يدي الله تعالى سوء أدب لا يصح لصاحبه دخول حضرة الصلاة أبداً ومن لم يدخل حضرة الصلاة
فكان له لم يحرمهم إفلاص لاله فهو بمن ترك لمعة من أعضائه بلا غسل أو كن صلى وعلى بدنه نجاسة لا يعفى عنها
وروجه الثاني أنه لا يجب عن الله شيء في نفس الأمر فلا فرق عند صاحب هذا القول بين صلاة من عليه ثوب ولا
بين صلاة العريان وإنما سنة التيمم في الصلاة كمال لا يقدح في صحتها وإن عصي بتركه وهذا من المواضع التي
تبسح الشرع فيها العرف وقد قال تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد والزينة مفسرة بالثياب
السايرة للعورة * وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول لسان حال من وقف بين يدي الله تعالى
بثياب زينة يقول لاهل تلك الحضرة دلي وجه التحدث بالنعمة أنظروا إلى ما أنعم الله تعالى به على من الثياب
النفيسة مع أني لا أستحق مثل ذلك وانظروا إلى أذنه تعالى في دخول بيته ومناجاته بكلامه مع كوني
لا أستحق شيئاً من ذلك بخلاف من وقف بثياب دنسة مخوفة فإن حاله يشعر برائحة من كفران النعمة انتهى
* وسمعت أيضاً يقول مروا الماء كم أن يستترن في الصلاة كالخراثر أخذ بالاحتياط فقد تكون العلة في ذلك
الأنونة لا دافعة الأصل وعدم الميل اليهن فإن هذه العلة تنتقض بما إذا كانت الامة جبهة ترجع على الحرمة في
الحسن والوضاءة وأما وجه من قال أنها تستتر كالرجل فهو جار على عمل طائفة من السلف الصالح الذين جعلوا
العلة في وجوب الستر للنساء ميل النفوس إلى النظر اليهن غالباً لا مالا يشتهن عادة الإبط افرامن الناس
والباقي ينفر طبعه منهم انتهى * وسمعت سيدي أيضاً أنما كانت الحرمة تكشف وجهها وكفها في الصلاة
فكما الباب زيادة التظيم لله تعالى عند العارفين ليقول أحدهم إن هذه في حضرة الله وحفظه فلا يجوز لأحد أن
يطمع بصره إليها وجه من الوجوه كولد البوة في حجر البوة وهذا هو السر في كشف وجهها أيضاً في الاحرام
عنه الفرض بالاتفاق وإن مات بعد التمكن لم يسقط عنه عند الشافعي وأحد وجب أن يحج عنه من رأسه ما له سواء أوصى به أو لم يوص

وفال أبو حنيفة ومالك يسقط الحج بالموت ١٢٤ ولا يلزم ورثته أن يحجوا عنه إلا أن يوصى به فيخرج عنه من ثلثه واختلفوا من أين يخرج عن الميت

فقال أبو حنيفة ومالك يسقط فقال أبو حنيفة وأحمد من دورة أهله وقال مالك من حين أوصى به وقال الشافعي من الميقات * (فصل) * وأجمعوا على أن الصبي لا يجب عليه الحج ولا يسقط عنه فرضه بالحج قبل البلوغ ولكن يصح إحرامه به باذن وليه عند مالك والشافعي وأحمد إذا كان يعقل ويميز ومن لا يميز يحرم عنه وليه وقال أبو حنيفة لا يصح إحرام الصبي بالحج * (فصل) * وشروط وجوب الحج الاستطاعة ما بنفسه للقادر أو بغيره لغيره فشرط الاستطاعة في حق من يحج بنفسه وجود الزاد والراحلة ومن لم يجدهما وقدر على المشي وله صنعة يكتب بها ما يكفيه للنفقة استحب له الحج بالاتفاق وإن احتاج إلى مسئلة الناس كره له الحج وقال مالك إن كان ممن له عادة بالسؤال وجب عليه الحج ومن استؤجر للخدمة في طريق الحج أجزأ عنه الإعتدأ أحمد ومن غصب مالا فحج به أو دابة فحج عليها صح حجه وإن كان عاصيا عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وعن أحمد أنه لا يجوز له الحج ولا يلزم بيع المسكن للحج بالاتفاق ولو كان معه مال يكفي للحج وهو محتاج إلى شراء مسكن فله تقديم الشراء وتأخير الحج وقال الشيخ أبو حامد من أئمة الشافعية يصرفه للحج وقال أبو يوسف لا يبيع المسكن ولا يشتريه وإذا لم يمتد في الطريق خفارة لم يجب

فإنما في حضرة الله تعالى الخاصة فكان حكم كشف وجهها حكم الحبة التي يصاد بها الطير في الفخ فمن حفظه الله تعالى عظام الحضرة ولم ينظر إلى وجهه المحرمة ولا المصلية أبداً دامع الله الذي هي في حضرته ومن أسقاه الله تعالى غفل عن ذلك فنظر فاستحق الموت من الله تعالى ومن هنا أمر العلماء بوضع النقاب المتجاني على وجهها حال إحرامها بنسك خوف على العوام من الموت إذا نظروا إلى وجهه من هي في حضرة الله تعالى بغير إذن منه * وسببته أيضاً يقول إن العارف إذا نظر إلى شيء أمر الشرع به على خلاف العادة قال ما ينظر في حكمته وبطلانها من الله تعالى انتهى وهذا الذي ذكرناه من جملة الحكمة في ذلك فتأمل فيه فإنه نفيس * ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة وأحمد أنه يجوز تقديم النية على التكبير زمان يسير مع قول مالك والشافعي بوجوب مقارنته للتكبير وإنما التجزئ قبله ولا بعده ومع قول القفال امام الشافعية ومما قارنت النية ابتداء التكبير فأنعقدت الصلاة ومع قول الامام النووي أنه يكفي المقارنة العرفية على المختار بحيث لا يعود غافلاً عن الصلاة اقتداء بالاولين في مساحتهم بذلك رجة على الأمة فالاول تخفيف والثاني مشدد ومابعده فيه تخفيف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم وجود دليل عن الشارع بوجوب مقارنة النية للتكبير فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسمع الناس الا بالتكبير فلا يدري هل كانت النية تتقدم أو تتأخر أو تقارن ووجه الثاني أن التكبير من أول أركان الصلاة الظاهرة ولا يكون الركن الا بعد وجود بناء فيشخص المصلي أفعال الصلاة وأقوالها في ذهنه حال التكبير ووجه كلام القفال والنووي التخفيف عن العوام وإيضاح ذلك أن من غلبت روحانيته على جسمانيته يسهل عليه استحضار المنوي في النية دفعة واحدة للطائفة الارواح بخلاف من غلبت جسمانيته على روحانيته فإنه لا يكاد يتعقل الامور الاشياء بعد شيء اكتشافة حجاب الاول خاص بالا كبر والثاني خاص بالعوام لكن لا يخفى أن من غلبت روحانيته على جسمانيته هو المصلي حقيقة لدخوله حضرة الله التي لا تصح الصلاة الا فيها بخلاف من كان بالعكس فإنه مصل صورة حقيقة فاعلم ذلك فإنه نفيس * ومن ذلك اتفاق الائمة على أن تكبيرة الاحرام فرض وإنما التصحح بالفاظ مع ما حكى عن الزهري ان الصلاة تنعقد بمجرد النية من غير تالفاظ بالتكبير فالاول مشدد والثاني تخفيف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول أن تكبير الحق جل وعلا وإن كان مرجعه إلى القاب فهو مطلوب الاظهار اقامة لشعار كبرياء الحق تعالى في هذا العالم وتذكير للناس أن يكبروا ربهم عن كل عظمة تجلت لهم ويقولوا الله أكبر عن كل كبرياء وعظمة تجلت لقلوبنا وهذا خاص بالا كبر من الاولياء والعلماء بخلاف الاصاغر فإنه ربما تجلت لهم عظمة الله تعالى فأخسرتهم فلم يستطع أحد منهم النطق وإيضاف كبرياء الحق تعالى لا يطلب من العبد اظهارها الا في عالم الخجاب وأما في عالم الشهود فذلك مشهود للجميع أهل الحضرة فلا يحتاج إلى اقامة شعار فيها لقيام شهود الكبرياء في قلوب السلك فافهم * (فان قال قائل) * ما الحكمة في قول المصلي الله أكبر مع قواهم كل شيء خطر بيالك والله بخلاف ذلك * (الجواب) * ان الحكمة في ذلك كون المصلي يستحضره عظمة الله عز وجل وأنه تعالى أكبر من جميع ما يخطر بالبال والقاب من صفات التعظيم لكن من رحمة الله تعالى بالعباد كونه أمرهم أن يخاطبوا ما يتجلى لهم بقواهم اياك نعبد واياك نستعين بالكاف وجعل تعالى نفسه عين ما يتجلى لقاب عبده فافهم فعلم ان خلاص العبد أن يخاطب الهامزها عن كل ما يخطر بالبال كما عليه الاكبر من الاولياء * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة أنه لا يتعين لفظ الله أكبر بل تنعقد الصلاة بكل لفظ يقتضي التعظيم والتفخيم كالعظيم والجليل حتى لو قال الله ولم يرد عليه انعقدت الصلاة مع قول الشافعي انها لا تنعقد بذلك وتنعقد بقوله الله أكبر ومع قول مالك وأحمد انها لا تنعقد الا بقوله الله أكبر فقط فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي انه إذا كان يحسن العربية وكبر بغيرها لم تنعقد صلاته وقال أبو حنيفة تنعقد بذلك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه اشأن كون الحق تعالى عالماً بجميع

عليه الحج عند الثلاثة وقال مالك ان كانت يسيرة لا تجزئ وأمن الغدر لزمه الحج وهل يجب ١٢٥ رغب البهر الحج اذا غلبت فيه السلامة قال

أبو حنيفة ومالك وأحمد
يجب الحج وللشافعي قولان
أظهرهما الوجوب ولا يلزم
المرأة حج حتى يكون معها من
تأمن معه على نفسها من
زوج أو محرم حتى قال أبو
حنيفة وأحمد لا يجوز لها الحج
الأمه ويجوز لها الحج في
جماعة من النساء وقال
الشافعي يجوز مع نسوة
ثقات وقال في الأملاء ومع
امرأة واحدة وروى عنه
ان الطريق اذا كان أمنا جاز
من غير نساء * (فصل) *
وأما المعضوب العاجز عن
الحج بنفسه لزم أو هرم أو
مرض لا يرجى برؤه فان
وجد أجرة من يحج عنه لزمه
الحج فان لم يفعل استقر
الفرض في ذمته عند الثلاثة
وقال مالك المعضوب لا يجب
عليه الحج وانما يجب الحج
على من كان مستطيعا بنفسه
خاصة واذا استأجر من يحج
عنه وقع الحج عن المحجوج
عنه بالاتفاق الا في رواية
عن أبي حنيفة فانه يقع عن
الحاج والمحجوج عنه ثواب
الفقة والاعبى اذا وجد
من يقدره ويهديه الى
الطريق لزمه الحج بنفسه
عند الثلاثة ولا يجوز له
الاستئابة وقال أبو حنيفة
انما يلزم الحج في ماله فيستتيب
من يحج عنه * (فصل) *
وتجوز النيابة في حج الفرض
عن الميت بالاتفاق وفي حج

اللغات فلا فرق بين اللغة العربية ولا بين غيرها ووجه الاول التمسك بما صح عن الشارع من لفظ التكبير
بالعربية فهو أولى * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد باستحباب رفع اليدين في تكبيرات الركوع
والرفع منه مع قول أبي حنيفة بانه ليس بسنة فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان
* وكذلك القول في حد الرفع فان ابا حنيفة يجعله الى أن يحاذي أذنيه ومالك والشافعي وأحمد في أشهر رواياته
الى حد ومنه تكبيرة فالاول مشدد والثاني فيه تشديد ووجه الاول في المسئلة الاولى ان رفع اليدين بالاصالة
كالحنفية عند القدوم على المالك وعند مفارقة حضرته فالصلى كالقادم على المالك في حال ركوعه وكالمودع لحضرة
فر به في حال الرفع الى القيام في الاعتدال فكان لسان حال من رفع يديه للاعتدال يقول يا رب ما أدبرن عن
حضرتك عن مال وانما ذلك امتثالا لامرك وكذلك القول في الرفع من السجدة الاولى وأما عدم مشروعية
الرفع عند الانتقال من الاعتدال الى الهوى للسجود فلان الهوى المذكور غاية الخضوع لله عز وجل وفي
ضمنه غاية التعظيم لله عز وجل فأغنى عن رفع اليدين ووجه الثاني فيها أن حقيقة القدوم انما هو عند تكبيرة
الاحرام فقط بحيث كبر حضرته مع الله الى آخر صلواته من غير مفارقة تلك الحاضرة فلا يحتاج الى رفع وهذا
خاص بالا كبر الاول خاص بالعوام الذين يرفعون منهم الخروج من حضرة الله الخاصة بعد تكبيرة الاحرام
فأفهم ووجه الاول في حد الرفع ان الرأس محل كبرياء العبد فيرفع يديه بالتكبير إشارة الى ان كبرياء الحق
تعالى فوق ما يتعقله العبد من كبرياء الحق جل وعلا كما هو الامر عليه في نفسه ووجه الثاني اختلاف الناس في
الهيئة التي كان صلى الله عليه وسلم لم يفعلها في كل واحد ما رآه وكل حالة منها تعطى المنصود من الخشية * ومن
ذلك قول الامامة الثلاثة ان من يحجز عن القعود في الصلاة صلى مضطجعا على جنبه الايمن مستقبلا القبلة فان لم
يستطع استلقى على ظهره ويستقبل برجليه حتى يكون ايما في الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع أن
يوميئ برأسه في الركوع والسجود أو ما بطرفه مع قول أبي حنيفة انه اذا عجز عن الابعاء بالرأس سقط عنه فرض
الصلاة فالاول مشدد تبع للشارع في نحو حديث اذا أمرتكم بتكبير بأمر فأنؤمنه ما استطعتم والثاني مخفف
ووجهه ان شعار الصلاة لا يظهر الا بالقيام والقعود أما الابعاء بالطرف فلا يهيم به شعار لاسيما المتهضر ولم يبلغنا
عن أحد من السلف انه أمر المتهضر العاجز عن الابعاء بالرأس بالصلاة انما ذلك راجع الى عزم العبد مع ربه
عز وجل كبر * ومن ذلك قول الامامة بوجوب القيام في الفريضة على المصلى في سعة فيتمه ما لم يخش الغرق أو
دوران الرأس مع قول أبي حنيفة فلا يجب القيام في السعة فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول شدة الاهتمام بأمر الله بالوقوف بين يديه وهو خاص بالا كبر الذين لا تشغلهم
مراعاة الوقوف ولا خوف السقوط عن حضور فلو بهم مع الله تعالى ووجه الثاني خوف التشويش بمراعاة
الوقوف وعدم السقوط المذهب للغشوع الذي هو شرط في صحة الصلاة عنده وهو خاص بالاصغر فاذا صلى
أحدهم جالسا قدر على الخشوع والحضور فكان القعود أكمل في حقه لعدم حضور قلبه مع الله اذا قام فتأمل
* ومن ذلك اتفاق الامامة على استحباب وضع اليمنى على الشمال في القيام وما قام مقامه مع قول مالك في أشهر
روايته انه يرسل يديه ارسالا مع قول الاوزاعي انه يتخير فالاول مشدد والثاني وما بعده مخفف وان تفاوت
التخفيف * ووجه الاول ان ذلك صورة موقف العبد بين يدي سيده وهو خاص بالا كبر من العلماء والاولياء
بخلاف الاصغر فان الاولى لهم ارخاء اليدين كما قال به مالك رحمه الله وياضاح ذلك ان وضع اليمنى على اليسار
يحتاج في مراعاته الى صرف الذهن اليه فيخرج بذلك كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل التي هي روح
الصلاة وحقيقتها بخلاف ارخاء اليدين ثم اختلفوا في محل وضع اليدين فقال أبو حنيفة تحت السرة وقال
مالك والشافعي تحت صدره فوق سرتة وعن أحمد روايتان أشهرهما كذهب أبي حنيفة واختارها الحارثي
ووجه الاول خفة كونها تحت السرة على المصلي بخلاف وضعها تحت الصدر فانه يحتاج الى مراعاتها الثقل
اليدين وتبديلها ما اذا طال الوقوف فراجع الامر الى مرتبة الميزان فلذلك كان استحباب وضع اليدين تحت

التطوع عند أبي حنيفة وأحمد وللشافعي قولان أحدهما المذبح ولا يحج عن غيره من لم يسقط فرض الحج عنه فان حج عن غيره فعليه فرضه

ومالك يجوز ذلك مع الكراهة منهم ولا يجوز أن يتغل بالحج من عليه فرضه عند الشافعي وأحدان أحرم بالنفل انصرف الى الفرض وقال أبو حنيفة ومالك يجوز أن يتطوع بالحج قبل أداء فرضه وينعقد إحرامه بما قصده وقال القاضي عبد الوهاب المالكي وعندي أنه لا يجوز لأن الحج عندنا على الفور فهو مضيق كإيضيق وقت الصلاة والاجارة على الحج جائزة عند الشافعي وكذا عند مالك مع الكراهة ومنع أبو حنيفة من ذلك * (فصل) * اتفق الثلاثة على أنه يصح الحج بكل وجه من الأوجه الثلاثة المشهورة وهي الأفراد والتمتع والقران لكل مكاف على الإطلاق من غير كراهة وقال أبو حنيفة المبيح لا يشرع في حقه التمتع والقران ويكرهه فعلموا واختلفو في الأفضل من الأوجه الثلاثة فقال أبو حنيفة القران أفضل ثم التمتع للأقارب ثم الأفراد ولمالك قولان أحدهما الأفراد ثم التمتع ثم القران والثاني التمتع أفضلها وللشافعي قولان أحدهما الأفراد ثم التمتع ثم القران وأرجحهما من حيث الدليل واختار جماعة من أصحابه التمتع ثم الأفراد لأعنته

الصدر خاصا بالا كابر الذين يقرون على مراعاة شيئين معافي أن واحد دون الأصغر * وسمعت سيدي حامدا الخواص رحمه الله يقول وجه قول من قال بعدم استحباب وضع اليدين تحت الصدر مع وور وذلك من فعل الشارع كون مراعاة المصلي دوامهما تحت الصدر يشمله غالباً عن مراعاة كمال الاقبال على المناجاة لله عز وجل فكان إرسالهما أوجهاً ما تحت السررة مع كمال الاقبال على المناجاة والحضور مع الله أولى من مراعاة هيئة من الهيات فن عرف من نفسه الجحز عن مراعاة كون يديه تحت صدره في الصلاة الامع الغفلة عن كمال الاقبال على الله عز وجل فإرسال يديه بجنبه أولى وبه صرح الشافعي في الام فقال وان أرسلهما ولم يعبث بهما فلا بأس ومن عرف من نفسه القدرة على الجمع بين الشيئين معافي أن واحد كان وضع يديه تحت صدره أولى وبذلك حصل الجمع بين أقوال الأئمة رضي الله عنهم انتهى * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستحباب دعاء الافتتاح بعد التكبير وقبل القراءة مع قول مالك بعدم استحبابه بل يكبر ويفتح القراءة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون الاستفتاح كالاستئذان في الدخول على الملوك ووجه الثاني تنزيه الحق تعالى عن التحيز حتى يستأذن عليه فصاحب القول الاول يقول ان الشرع نبع في ذلك العرف وصاحب القول الثاني يمنع ذلك خوفاً من توهم التحيز فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة بالتعوذ أول ركعة من الصلاة فقط مع قول الشافعي انه يتعوذ أول كل ركعة ومع قول مالك انه لا يتعوذ في الفريضة ومع قول النخعي وابن سيرين ان محل التعوذ انما هو بعد القراءة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف وكذلك الرابع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حمل المصلي على التكمل حتى انه من شدة عزمه يطرد ابليس عن حضرة الصلاة فاذا استعاذ منه أول ركعة ذهب ولم يرجع اليه في تلك الصلاة ووجه الثاني حمل المصلي على حال غالب الناس من عدم قوة العزم في طرد ابليس فلذلك كان يعاوده المرة بعد المرة فاحتاج هذا المصلي الى تجديد الاستعاذة منه ليطرده عن حضرة ووجه الثالث حمل المصلي على شدة العزم في القيام الى الفريضة وشدة اقباله على الله تعالى فيها وذلك امر يحرق ابليس كبحر بناء بخلافه في النوافل فان الهمة فيها ناقصة والمكاف فيها مخير بين الفعل والتترك فلذلك كان ابليس يحضره فيها ليوسوس له بالاعتجاب بنفسه ورؤيتها بذلك على من لم يفعل كفعله فاحتاج الى طرده ووجه الرابع حمل قوله تعالى فاذا قرأت القرآن على الفراغ منه وذلك لان ابليس يحضر قراءة القرآن لانه مشتت من القراءة الذي هو الجمع فاذا حضر كما ذكرنا احتاج القارئ الى طرده بالاستعاذة وهذه نكتة استنبطناها من لفظ القرآن ولو أنه تعالى قال فاذا قرأت القرآن لم يحتج القارئ الى الاستعاذة وان كان القرآن فرقاً فانافهم * فعلم أن الاستعاذة في أول الركعة الاولى فقط خاص بالا كابر الذين اذا استعاذوا منهم من الشيطان مرة واحدة فرمته فلا يعود يقرب منه حتى يفرغ من الصلاة والاستعاذة في كل ركعة خاصة بالأصغر الضعفاء العزم الذين لا يقدر أحد منهم على طرد الشيطان من أول الصلاة الى آخرها بالاستعاذة الواحدة فلذلك أمر الأئمة مثل هذا بالاستعاذة في كل ركعة لمعاودة الشيطان له المرة بعد المرة ولان قراءته في كل ركعة يتخللها ركوع وسجود بين القراءة الاخرى فكانها قراءة تجددت بعد طول زمن وقد قال تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم فكان في ذلك عمل بالاحتياط * (فان قلت) * فالحكمة في الامر بالاستعاذة من ابليس بالاسم الله دون غيره من الاسماء الالهية فهل لذلك حكمة * (فالجواب) * ان حكمة ذلك كون الاسم الله اسماً جامعاً للحقائق الاسماء الالهية كلها وابلليس عالم يحضر الاسماء فلأنه تعالى أمر العبد بالاستعاذة بالاسم الرحيم أو المنتقم مثلاً لا تقي اليه ابليس فوسوس له من حضرة الاسم الواسع أو المجيد مثلاً فلذلك سدد الله تعالى على ابليس جميع طرق الاسماء الالهية التي يدخل منها ابليس الى قلب العبد بالاسم الجامع * فان قيل ان ذكر ابليس في تلك الحضرة قد يربى تنزيه حضرة الله عنه * (فالجواب) * انما أمرنا بالحق تعالى بذكر ابليس اللعين في تلك الحضرة بالغية في الشفقة علينا من وسوسته التي تخر جناناً من حضرة شهودنا للحق تعالى

على الحج فأجازته أبو حنيفة ومالك قبل الوقوف ومنعه أحمد مطلقا وللشافعي قولان * (فصل) ١٢٧ ويجب على المتمتع دم إن لم يكن من

حاضري المسجد الحرام
ويجب أيضا على القارن
دم وهو شاة باتفاق الأربعة
وقال داود وطائفة لا دم
على القارن وقال الشعبي
على القارن بدنة واختلفوا
في حاضري المسجد الحرام
فقال الشافعي وأحمد من
كان منه على مسافة لا تقصر
فيها الصلاة وقال أبو حنيفة
هم من كان دون المواقيت
إلى الحرم وقال مالك هم
أهل مكة وذى طوى

* (فصل) ويجب دم
التمتع بالأحرام بالحج عند
أبي حنيفة والشافعي وقال
مالك لا يجب حتى يرمى جرة
العقبة واختلفوا في وقت
جواز إخراجها فقال أبو
حنيفة ومالك لا يجوز ذبح
الهدى قبل يوم النحر
وللشافعي قولان أظهرهما
بعد الفراغ من العمرة

* (فصل) وإذا لم يجد
الهدى في موضعه انتقل
إلى الصوم وهو ثلاثة أيام في
الحج وسبعة إذا رجع إلى
أهله ولا تصام الثلاثة عند
مالك والشافعي إلا بعد
الأحرام بالحج وقال أبو حنيفة
وأحمد في إحدى الروايتين
إذا أحرم بالعمرة جازله
صومه أو هل يجوز صومها
في أيام التشريق للشافعي
قولان أظهرهما عدم الجواز
وهو مذهب أبي حنيفة
والقديم المختار الجواز وهو

ولولا هذه الشفقة لما كان أمرنا بذكر هذا اللعين في حضرته المظهرة من باب دفع الابد بالانح * فان قيل
كيف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستعاذة من إبليس وهو معصوم * فالجواب انما هو معصوم من
العمل بوسوسة شيطان لا عن حضوره كما أشار إلى ذلك قوله تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا اتى
ألقى الشيطان في أمنيه الآية فكل نبي معصوم من عمله بوسوسة لامن وسوسته ويصح أن يكون ذلك من
باب التشريع لا من أمته أيضا سواء كانوا كبارا أو أصاغرا عدم عصمتهم ولذلك اتفق الأئمة على استحباب
الاستعاذة دون كونهم امرأة أو أكثر من مرة احتياط للناس فرضي الله عن الأئمة ما كان أشفعهم على دين
هذه الأمة آمين آمين آمين * وسعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول وجه من قال من الأئمة
إن المصلي يستعيذ مرة واحدة في الركعة الأولى أحسان الظن به وإنه من شدة عزيمته يفر منه الشيطان من
أول مرة فلا يعود إليه ولو أن ذلك المصلي قال لذلك الإمام إن إبليس يعاودني مرة بعد المرة لا مرة بالاستعاذة
منه في كل مرة لأنه أكثر احتياطا وهذا وجه من قال من الأئمة أنه يستعيذ في كل ركعة وليس هو سوء
ظن في حق ذلك المصلي فافهم وتأمل في هذا المحل فانك لا تكاد تجد في كتاب به حصل الجمع بين أقوال الأئمة
واستغنى الطالب بعرفته عن تضعيف قول غير امامه والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يجب القراءة
في كل ركعة من الصلوات الخمس مع قول أبي حنيفة انما لا تجب الا في الأولى ولتين فقط ومع قول مالك في إحدى
رواياته بأنه إن ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاته سجدا لسهو أو إجزائه صلاته الا الصبح فإنه إن ترك
القراءة في إحدى ركعتيها استأنف الصلاة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد فراجع الامر
إلى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع والاحتياط وهو خاص بأهل التفرقة في صلاتهم فيقرأ في كل ركعة
ليجتمع قلبه على الله تعالى الذي هو صاحب الكلام إذا قرآن مشتق من القرآن الذي هو الجمع كالمركب ولا يرد
قراءة الشارع في كل ركعة فان ذلك تشرع لامتته لأنه رأس من اجتمع بقلبه على الله عز وجل بقراءة
أو غيرها ووجه الثاني أن من اجتمع قلبه في ركعتين مدة ذلك الاجتماع إلى آخر صلاته فلا يحتاج إلى
قراءة تجمعه ووجه الثالث وجود القراءة في معظم الصلوات كانت رباعية أو ثنائية فكان الباقي كالسنة
تجبر بسجود السهو والله أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى بعدم وجوب القراءة على
المأموم سواء جهر أو أسر بل لا تنس له القراءة خلف الامام بحال وكذلك قال مالك وأحمد لا تجب القراءة
على المأموم بحال بل كره مالك للمأموم أن يقرأ فيما يجهر به الامام سواء سمع قراءة الامام أو لم يسمع واستحب
أحمد القراءة فيما خافت فيه الامام مع قول الشافعي يجب على المأموم القراءة فيما يسره الامام جوازي
الجهري في أربع القولين وقال الاصم والحسن بن صالح القراءة سنة فالاول مخفف والثاني والرابع في كل منهما
تخفيف وأما الثالث فمشدد فراجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول والثاني ما ورد من قوله صلى الله
عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة انتهت وذلك أن مراد الشارع من القراءة جمع قلب المصلي
على شهوده وبذلك حصل بسماع قراءة الامام حسام من حيث اللفظ ومعنى في حق الاكبر من حيث السر بان
في الباطن من الامام اليه ووجه استحباب أحد القراءات فيما خافت فيه الامام دون الجهرية قوله تعالى وإذا
قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا فخرج القراءة السرية فإنه لا يصح السماع فيها ولا الانصات فكانت
القراءة خلف الامام فيها أولى وأما وجه من كره القراءة خلف الامام فهو من حيث انفصاله فيها عن امامه
بالقلب كما عليه الأصغر والأفلا كبر مرتبطين به ولولم يسمعوا قراءته كالمركب وأما وجه من أوجب القراءة على
المأموم فهو الاحتياط لا حوط من حيث أنه لا يجمع قلب المصلي على الله تعالى على وجه الكمال الاقراءته هو وهو
خاص بالأصغر من أهل الفرق وأما وجه من قال ان القراءة سنة فهو مبنى على أن الامر بالقراءة للندب
ومصاحب هذا القول يقول في نحو حديث الصلاة الابتناء الكتاب أي كاملة نظير الصلاة الجارية المجدد الا في
المسجد * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أشهر الروايات عنه أنه تعين القراءة بالافتحة في كل صلاة

مذهب مالك ورواية عن أحمد ولا يفوت صومها بفوت يوم عرفه الا عند أبي حنيفة فإنه يسقط صومها يستقر الهدى في ذمته وعلى الراجع من

مذهب الشافعي يصومها بعد ذلك ولا ١٢٨ يجب في تأخير صومها غير القضاء وقال أجدان أخره غير عذر لزمه دم وكذلك إذا أخر الهدى من

سنة إلى سنة لزمه دم وإذا
وجد الهدى وهو في صومها
استحب له الانتقال إلى الهدى
وقال أبو حنيفة يارمه ذلك
* (فصل) * وأما صوم
السبعة ففي وقت للشافعي
قولان أحكمهما أذارجع إلى
أهله وهو مذهب أحمد
والثاني الجواز قبل الرجوع
وفي وقت جواز ذلك وجهان
أحدهما إذا خرج من مكة
وهو قول مالك والثاني إذا
فرغ من الحج وإن كان بمكة
وهو قول أبي حنيفة
* (فصل) * وإذا فرغ المتمتع
من أفعال العمرة صار حلالا
سواء ساق الهدى أو لم يسق
عند مالك والشافعي وقال
أبو حنيفة وأحمد إن كان
ساق الهدى لم يجز له التحلل
إلى يوم النحر فيبقى على
أحرامه فيحرم بالحج على
العمرة فيصير قارنا ثم يتحلل
منهما
* (باب أوقيت) * وهي
زمانية ومكانية فالزمانية أشهر
معلومة لا يجوز لأحرام بالحج
الانفها وهي شوال وذو القعدة
وعشرة أيام من ذي الحجة عند
أبي حنيفة وأحمد فإذا خلا
يوم النحر وقال مالك شوال
وذو القعدة وذو الحجة وقال
الشافعي شوال وذو القعدة
وعشر ليل من ذي الحجة فإن
أحرم بالحج في غير أشهر كره
ذلك وإنه قد حجه عند أبي
حنيفة ومالك وأحمد والأصح
من مذهب الشافعي أنه ينفذ عمرة لا تجزئ قال داود لابنة ديب أو أم المكانية فيقات من بمكة نفس مكة ومن كانت داره بعيدة عن

وإنه لا تجزئ القراءة بغيرها مع قول أبي حنيفة أنه لا تتعين القراءة بها فالأول مشدد خاص بالكبر والثاني
مخفف خاص بالأصغر ويصح أن يكون الأمر بالعكس أيضامن حيث إن الأكبر يجتهدون بالقلب على الله
بأى شيء قرؤ من القرآن بخلاف الأصغر إذ القرء في اللغة الجمع يقال قرأ الماء في الخوض إذا اجتمع وياضاح
ذلك أن من قال بتعين الفاتحة وأنه لا يجزئ قرءه غيرهما قد دار مع ظاهر الأحاديث التي كادت تبلغ حد التواتر
مع تأييد ذلك بعمل السلف والخلف وإنما قلنا إنهم خاصة بالأكثر لأنهم جامعة لجميع أحكام القرآن فمن
قرأها من أهل الكشف فكانت قرأ بجميع القرآن من حيث الثواب وفهم جميع أحكامها ولذلك سميت أم
القرآن قالوا وأعظم دليل على وجوبها وتعينها حديث مسـ لم يرفو عا يقول الله عز وجل قسمت الصلاة بيني
وبين عبدى نصفين وأبدي ماسأل يقول العبد الحمد لله رب العالمين فيقول الله تعالى جدي عبدى إلى آخره
فإنه تعالى قسم الصلاة بالقراءة وجعلها جزأ منها وأما وجه من قال لا تتعين الفاتحة بل يجزئ أى شيء قرأه
المصلى من القرآن فهو أن القرآن كله من حيث هو يرجع إلى صفات الله تعالى ولا تفاضل في صفات الحق
تعالى بل كلها متساوية فلا يقال رحمته أفضل من غضبه ولا عكسه من حيث الصفات القائمة بالذات وإنما
التفاضل في ذلك راجع إلى ما يتعلق بالخلق من حيث النعيم والعذاب وقد أجمع القوم على أنه لا تفاضل في
الاسماء الإلهية وهي حقيقة الصفات فكل شيء جمع قلب العبد على الله تعالى صحته به الصلاة ولو أسماها من
أسمائه كما أشار إليه ظاهر قوله تعالى وذكرا سمى ربه صلى * (فان قيل) * قد ورد تفضيل بعض الآيات
والسور على بعض فبما وجه ذلك * (الجواب) * وجهان التفاضل في ذلك راجع إلى القراءة التي هي
مخلوقة لا إلى المقرء الذي هو قديم نظير ما إذا قال الشارع لنا قولوا في الركوع والسجود الذي ذكره فلا في أن
قولنا ذلك الذي ذكره أفضل من قراءة القرآن فيه بل ورد انتهى عن قراءة القرآن في الركوع وذلك من حيث
أن القارئ نائب عن الحق تعالى في تلاوة كلامه والنائب له العز الذي هو محل صفة القيام لا الذل الذي هو محل
الركوع كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية وجهه الله فعمل من جميع ما ذكرناه من كل من أعطاه الله تعالى القدرة على
استخراج أحكام القرآن كلها من الفاتحة من أكبر الأولياء يتعين عليه القراءة بالفاتحة في كل ركعة ومن لا فلا
والحديث الوارد في قراءتها بالخصوص محمول على الكمال عند صاحب هذا القول كما في نظائره من نحو قوله صلى
الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد فإنه مثل حديث لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب على حد سواء كما مر
* وقد سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول قد كاف الله تعالى الأكبر بالاطلاع على جميع معاني
القرآن الفاتحة في كل ركعة قرأ أو ذلك كله يحصل لهم من قراءة الفاتحة فليزمو أقرانهم ولم يكاف الأصغر
بذلك لجزاهم عن مثل ذلك فكلام الأئمة الثلاثة خاص بالأكبر الأولياء وكلام الإمام أبي حنيفة خاص بالعوام
وجه كون تعين الفاتحة في صلاة العوام تحفة فاعدم تكليفهم بفهم معاني جميع القرآن منها كما أن قراءة
غير الفاتحة قد تكون تشديدا على الخواص أيضامن حيث تكليفهم بفهم معاني جميع القرآن منها كما أن قراءة
ليس بام للقرآن كالفاتحة والغالب فيه التفرقة اهـ * ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة ومالك إن البسملة
ليست من الفاتحة فلا تجب مع قول الشافعي وأحمد إنهما منها فتجب وكذلك القول في الجهر بها فإن مذهب
الشافعي الجهر بها ومذهب أبي حنيفة والأسرار به وكذلك أحمد ومالك يستحب تركها والافتتاح بالحمد لله
رب العالمين وقال ابن أبي ليلى يخبر وقال النخعي الجهر بها بدعة فرجع الأمر في المسائلين إلى مرتبة الميزان
وجه الأول في المسئلة الأولى والثانية الاتباع فتدو رء أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها مع الفاتحة تارة
ويتركها تارة أخرى فأخذ كل مجتهد بما بلغه من إحدى الحالتين وفي ذلك تشرع للأكبر والأصغر من
أهل الكشف والنجاب من رفع حجاب حين دخل في الصلاة وكان مشاهدا للحق تعالى بقلبه فلا يناسبه ذكر الاسم
الذي هو شعار أهل النجاء ومن لم يكشف حجابها فأناسبه ذكر الاسم الشريف امتد كرهه صاحب الاسم كما
ورد في بعض الهواتف الرابانية إذ لم ترفى فالزم اسمي فأخذنا من هذا أن من رآه بقلبه لا يؤمر بذكر اسمه ومن

المبيقات فان شاء أحرم من داره وان شاء من المبيقات بالاتفاق واختلغوا في الأفضل فقال أبو حنيفة ١٢٩ من داره أفضل وهو قول للشافعي

وصححه الرافعي وقال مالك

وأحمد من المبيقات أفضل

وهو قول للشافعي وصححه

النووي قال وهو موافق

للاحاديث الصحيحة المواقفة

المعروفة لاهلها ولمن مر

عليها من غيرهم بالاتفاق

*(فصل) * ومن بلغ مبقانا

لم يجز له تجاوزته بغير احرام

بالاتفاق فان فعل لزمه العود

الى المبيقات ليحرم منه بالاتفاق

وحكى عن الخفي والحسن

البصري انها ما لا الاحرام

من المبيقات غير واجب واذا

لزمه العود وكان الموضع

مخوفاً وضايق الوقت لزمه دم

لمجاوزه المبيقات بغير احرام

بالاتفاق وحكى عن سعيد بن

جبير انه قال لا ينعقد احرامه

ومن دخل مكة غير محرم لم

يلزمه القضاء عند مالك

والشافعي وأحمد وقال أبو

حنيفة يلزمه الا أن يكون

مكة اذلا

*(باب الاحرام ومحظوراته) *

التطيب في البدن للاحرام

مسحوب عند الثلاثة وقال

مالك لا يجوز تطيب به في

رائحته فان تطيب به وجب

غسله ويكره التطيب في الثوب

بالاتفاق والأفضل أن يحرم

عقب صلاة ركعتي الاحرام

الافى قول للشافعي وهو

الاصح من مذهبه انه يحرم

اذا ابتعث به راحلته ان كان

راكبا فان كان ماشيا فاذا

توجه لطريقه ونحوه فقد

هنا أغزر بعضهم ذلك في شعره فقال

بذكر الله تزداد الذنوب * وتنطمس البصائر والقلوب

وذكر الله أفضل كل شئ * وثمس الذات ليس لها مغيب

ويؤيد ذلك أيضا قول الشبلي رحمه الله حين قال والله مني تسريح فقال اذ لم أر الله تعالى ذا كراى لان الذكر لا يكون الا في حال الخباب عن شهود المذكور فساتني الشبلي الاحضرة الشهود لانها هي التي لا يرى الله تعالى فيها ذا كراى بل سانه اكتفاء بشاهدته تعالى ومناجاة بالقلب وحضرة الحق تعالى حضرة ميت وخمس اشدة ما بطرق أهلها من الهيبة والتجلى قال تعالى وخشعت الاصوات للرحمن فلا تسمع الا همسا * وسمعت أنحى أفضل الدين رحمه الله يقول الذكر باللسان مشر وع لا كابر والاصغر لان حجاب العظمة لا يرتفع لاحد ولا لانبياء فلا بد من حجاب لسكنه يدق فقط انتهى وهو كلام نفيس لا يوجد في كتاب * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول ذكر الله تعالى على نوعين ذكر لسان وذكور وركان ترك الذكر كذلك على نوعين ترك من حيث الغفلة وترك من حيث الحضور والدخلة فالاول من الذي كرم من مفضل والثاني فاضل والاول من التركيب مذكوم والثاني محمود وهو الذي جمل عليه قول الشبلي آتفا * وسمعت سيدي عليا المرصفي رحمه الله تعالى يقول انما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يترك البسمة في بعض الاوقات ويذكرها في بعض الاوقات تشر بها لضعفاء أمته وأقويائهم والافهوصلى الله عليه وسلم حاضر مع ربه على الدوام لانه ابن الحضرة وأخو الحضرة وامام الحضرة * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا ان الله تعالى أمر الاكابر بالجهر بالقراءة والاذكار اذ اوقوا بين يديه في الصلاة ما تجرأ أحد منهم أن ينطق بكامة لعموم الهيبة لاهل تلك الحضرة ولكن ربما تجلى له الحق تعالى في بعض الاوقات بما هو فوق طاقته فججز عن الجهر بالبسمة أو بالكبير فيكون ذلك من باب قوله صلى الله عليه وسلم انما انسى ليستني بي فافهم * ومن ذلك قول بعض أصحاب الشافعي انه ينبغي القراءة بالاخفاء والاطهار والتفخيم والترقيق والادغام ونحو ذلك مع قول بعضهم ان ذلك لا ينبغي في الصلاة لئلا يشغل العبد عن كمال الاقبال على مناجاة الحق تعالى فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة في الميزان ووجه الاول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم حسنوا القرآن باصواتكم أي حسنوا أصواتكم بالفاظ القرآن والا فالقرآن من حيث هو قرآن لا يصح من أحد تحسينه لانه قديم وصفته من صفات الحق تعالى وانما التحسين راجع للقراءة والتلاوة لا للقرآن المتلو ومع ذلك فراجع ذلك في الصلاة لخاصة بالاكابر الذين لا يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وعدم مراعاة ذلك لخاصة بالاماعر الذين يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وهو حال أكثر الناس ساعا وخافوا الله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك فيمن لا يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن انه يقوم بقدرها مع قول الشافعي انه يسبح بقدرها فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة في الميزان ووجه الاول الوقوف على حسنها ودفلم يردلنا ان من لم يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن انه يسبح الله بدل ذلك وقد قال بعضهم ان الاتباع أولى من الابتداع ولو استحسن وقد يكون في قراءة القرآن خصبة لا توجد في غيره من الاذكار كما تقدم من أن القرآن مشتق من القراء الذي هو الجمع فيجمع القلب على الله وما وجه الثاني فيباقياس بجامع ظاهر قوله تعالى وذكر اسم ربك فصلى اذ ذكر لله تعالى يجمع قلب العبد على الله تعالى غالباً فكاد أن يلحق بالقرآن من حيث حصول جمعية القلب فيه على حضرة الله تعالى وأما وجه تخصيص الامام الشافعي المذكور بقول المصلي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر فلما ورد مرفوعاً انه أحب الكلام الى الله عز وجل فافهم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه ان شاء المصلي قرأ بالفارسية وان شاء قرأ بالعربية مع قول أبي يوسف ومحمد ان كان يحسن الفاتحة بالعربية لم يجز له غيره وان كان لا يحسنها فقرأها بغتة اجزائه مع قول بقية الاثمة انه لا يجزئ القراءة بغير العربية مطلقاً فالاول

وقال أبو حنيفة فلا ينقض الإلابة والتلبية ١٣٠ أو سوف الهدى مع النية (فصل) والتلبية واجبة عند أبي حنيفة ومالك إلا أن أبا حنيفة

قال إذا ساق الهدى وتوى الأحرام صار محرماً وان لم يلب فان لم يسقه فلا بد من التلبية وقال مالك بوجوبها مطلقاً وأوجب دما في تركها وقال الشافعي وأحد التلبية سنة ويقطع التلبية عند جرة العقبة عند الثلاثة وقال مالك بعد الزوال يوم عرفة (فصل) يحرم على المحرم أشياء بالاتفاق منها لبس الخيط فيحرم على الرجل ستر رأسه فان أحراه فيه ويحرم عليه لبس الخيط في سائر بدنه كالقميص والسراديل والفلسوة والقباء والخف وكذلك الخيط الحاطة الخيط وكذلك المنسوج كالعمامة ويحرم الجناع والتقبيل واللمس بشهوة والتزويج والتزويج وقتل الصيد واستعمال الطبيب وإزالة الشعر والظفر ودهن رأسه ولحيته بسائر الأدهان والمرافق ذلك كله كالرجل إلا أنها تلبس الخيط وتستر أسها ولا بد من كشف وجهها لأن أحرامها فيه (فصل) واختلاف أهل الجمع أن يستظل بما لا عاشر رأسه من محمل وغيره فقال أبو حنيفة والشافعي يجوز وقال أحمد ومالك لا يجوز وقال مالك عليه الفدية وهو الأصح من مذهب أحمد وأذا لبس القباء في كتفيه ولم يدخل يديه في كمينيه وجبت الفدية عليه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا فدية عليه من لم يجد أزاراً لبس السراويل ولا فدية عليه عند

مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول أن لم يصح رجوعه عنه أن الله تعالى عالم بجميع اللغات ولم يرد لنا شيء عن القراءة بالفارسية فصار الأمر إلى اجتهد المجتهد دين * (فان قال قائل) أن القراءة بغير العربية تخرج القرآن عن الإيجاز * (قائلاً) الإيجاز حاصل بقراءة هذا المصلى بالنظر للمعنى فانه يدرك أن القرآن بالفارسية لا يقدر أحد من الخلق على النطق بمثله ووجه الثالث الوقوف على ما بلغنا عن الشارع وعن أصحابه فلم يبلغنا أن أحدا منهم قرأ القرآن بغير العربية وكذلك الشارع صلى الله عليه وسلم فكان الوقوف على حد ما بلغنا أولى وقد يكون الامام أبو حنيفة رأى في ذلك شيئاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فان أممته وجلالته أعظم من أن يجترأ على شيء لا يرى فيه دليلاً * وسمعت بعض الحنفية يقول جميع اللغات كلها واحدة عند الله تعالى في حضرة مناجاته فكل أحد ديناً حبه ببلغته ويؤيده قولهم بجواز الترجمة في بعض الأذكار الواردة في السنة اهـ ولا يخفى ما فيه فان كل باب لم يفهمه الشارع فليس لاحد أن يفهمه وقد أجمع العلماء على أنه لا يصح من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبلغ القرآن بلغة أخرى بخلاف ما أنزل وأما قوله تعالى لتبين للناس ما نزل إليهم فلا ينافي ما ذكرناه لأن البيان قد يكون بلغة أخرى لمن يفهم اللغة التي أنزلت ولذلك قال بعض أصحاب أبي حنيفة أنه صح رجوعه إلى قول صاحبه والله أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لقول أبي صلاته من المكف بطلت صلاته مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته أن صلاته صحيحة ومع قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى أن ذلك جائز في النافذة دون الفريضة فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول اشتغال المصلى بالنظر إلى الكتابة عن كمال مناجاة الله تعالى وهو خاص بالأصغر ووجه الثاني كون ذلك لا يشغل عن الله تعالى وهو خاص بالكبير وأنه يشغلهم عن كمال الصلاة ولكن سارع العلماء فيه ليكون من متعلقات الصلاة ووجه الثالث كون النافذة مخفة فيها بدليل جواز تركها بخلاف الفريضة فاحتاط العلماء في تركها ما يشغل عن الله فيها * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة أنه لا يجهر بالتأمين سواء الامام والمأموم مع قول أحمد والشافعي في أرجح القولين أنه يجهر به الامام والمأموم ومع قول مالك يجهر به المأموم وفي الامام روايتان من غير ترجيح فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول كون آمين ليست من الفاتحة وقد علقوا بعضهم العوام أنهم ساء من الفاتحة إذا جهر بها فكان عدم الجهر بها أولى عند صاحب هذا القول اللهم إلا أن يكون المأمومون كلهم عالمين بأنها ليست من الفاتحة كما كان الصحابة يعلمونها فلا بأس بالجهر بها وقد قوي الخشوع على المصلى حين التأمين فاكتمى بالتأمين بقلبه ووجه الثاني أن الجهر بآمين فيه إظهار للتضرع والحاجة إلى قبول الدعاء بالهداية إلى الصراط المستقيم ووجه الثالث أن المأموم أخف خشوعاً من الامام عادة لأن الأمداد تنزل على الامام أولاً ثم تفيض على المأمومين فعليه من الثقل والخشية بقدر ما يفرق بين المأمومين فذلك خفف على الامام في إحدى الروايتين الأولى وشدد عليه في الأخرى حلاله على القوة والكمال فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وهو الأرجح من قول الشافعي أنه لا يسر سورة بعد الفاتحة في غير الركعتين الأولىين مع قول الشافعي في القول الآخر أنه أسر الحديث مسلم في ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول كون غالب النفوس تزهد من حضرة الله عز وجل بعد الركعتين الأولىين فإذا قرأ الامام السورة فيما بعدهما بما خرجت النفس من الحضرة لا موعظه وتبديراً أحوالها فصار واقفاً بين يدي الله تعالى جسمًا بلا روح فلا تقبل له صلاة ووجه الثاني ثبوت قراءة السورة بعد الفاتحة في صحيح مسلم وهو خاص بالكبير الذين لا يزدادون بتطويل الامام في القراءة الاحضار واخشوعاً لو كان صلى الله عليه وسلم لم يخفف فيما بعد الركعتين الأولىين تارة لم تراعها حال الأصغر ويطول أخرى مراعاة لحال الأكبر تشرياً باللامعة ومن هنا يندفع لك بأن تحقيق المناط في قول من قال تطويل القيام أفضل من تطويل الركوع والسجود

يديه في كمينيه وجبت الفدية عليه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا فدية عليه من لم يجد أزاراً لبس السراويل ولا فدية عليه عند مطلقاً

الشافعي وأجد وقال أبو حنيفة ومالك شجب عليه الفدية ومن لم يجد النعلين جازله أن يلبس ١٣١ الخفين ويقطعهما أسفل الكعبين عند أبي

حنيفة ومالك والشافعي
الأن أبا حنيفة وأوجب عليه
الفدية وقال أجد لا يجوز
لبسهما من غير قطع ولا يحرم
على الرجل ستر وجهه عند
الشافعي وأجد وقال أبو
حنيفة ومالك يحرم ذلك
(فصل) واستعمال الطيب
في الثياب والبدن حرام
وقال أبو حنيفة يجوز جعل
المسك على ظاهر ثوبه دون
بدنه وله أن يتجر بالعود
والند وقال أبو حنيفة أيضا
يجوز أن يحس الطيب في
الطعام ولا فدية في أكله وإن
ظهر ريحه ووافقه مالك
على ذلك وقال أبو حنيفة
لا يحرم على المحرم شئ من
الرياحين والحناء ليس
بطيب عند الثلاثة وقال أبو
حنيفة هو طيب تجب فيه
الفدية *(فصل)* وتحرم
الادهان المطيبة كدهن
الورد والياسمين ويجب فيه
الفدية وغير المطيبة كالشبرج
لا يحرم الا في الرأس واللحية
وقال أبو حنيفة هو طيب
أيضا يحرم استعماله في جميع
البدن وقال مالك في الشبرج
لا يدهن به الا أعضاء الظاهرة
كالوجه واليدين والرجلين
ويدهن الباطنة وقال الحسن
ابن صالح يجوز استعماله
في جميع البدن والرأس
واللحية *(فصل)* ولا
يجوز للمعمر أن يهقد
النكاح لنفسه ولا لغيره ولا

مطاعا وعكسه فان ذلك في حق شخصين فن كان ضعيفا فن تحمل التحلي الواقع في الركوع والسجود كان طول
القيام في حقه أفضل للالتزهر ورحمة من الركوع والسجود كلما ركع وسجد بخلاف من كان قويا على تحمل
التجليات الواقعة في السجود فرحم الله الائمة في تفصيلهم المذكور فان من قال من أتباعهم طول القيام أفضل
مطابقا هو في حق الاصاغر ومن قال كثرة الركوع والسجود أفضل هو في حق الاكابر كذلك وايضا ذلك أن
القيام محل بعد بالنسبة للركوع والركوع محل بعد بالنسبة للسجود فان العبد لما أطال في مناجاة ربه بكلامه
حال القيام لاح له بارقة تعظيم وهيبة من الحضرة الالهية فضع لذلك في الله عليه بالركوع فلما ركع تحلى له
من عظمة الله تعالى أمر: اند على ما كان عليه حال مناجاته في القيام فرجه الله بالامر برفع رأسه من الركوع
ليأخذ في التأهب الى تحمل تحلي عظمة الله التي تتحلى له في السجود ولولا ذلك الرفع لربما ذاب جسمه ولم يستطع
السجود ثم لما سجد وتجلت له عظمة أخرى أعظم مما كان في الركوع أمره الله برفع رأسه رجة به ليجلس بين
السجدين ويأخذ له راحة وقوة على تحمل عظمة تحلي السجدة الثانية وذلك لان من خصائص تجليات الحق
ان التحلي في السجدة الثانية أعظم من الاولى وفي الثالثة أعظم من الثانية وهكذا ولذلك سن الشارح حلسة
الاستراحة بعد الرفع من السجود رجة بالمالى الحقيقي ولوانه أمره بالقيام عقب رفعه من السجدة الثانية من
غير جلوس استراحة لكافه ما لا يطبق هذا حكم من صلى الصلاة الحقيقية وأما من صلى الصلاة العادية فلا
يذوق شيئا مما قلناه وبكفيه فعل ذلك على وجه التأني بالشارع صلى الله عليه وسلم * وسمعت سيدي
عبد القادر الدمشقي رجة الله تعالى يقول من رجة الله تعالى بالعبد - د تحييره بين اطالته القيام في الصلاة
بالقراءة بين يديه وبين اطالته الركوع والسجود وبين تخفيف القيام فن لم يقدر على اطالته الركوع
والسجود - بين يدي الله تعالى فهو مأور بطول القيام وتخفيف الركوع والسجود ومن قد در على طول
المكث بين يدي الله تعالى في محمل القرب في الركوع والسجود فهو مأور بطول الركوع والسجود وذلك
ليتم بطول مناجاته به ويكون له وقت يدعوا نفسه ولاخوانه المسلمين فيه اغتنما لذلك فقد يكون ذلك آخر
اجتماع قلبه على ربه حال حياته قال وقد استحكمت في قاي مرة هيبة الله عز وجل - فصلت أسأل الله الخجاب
وكنت كلما تذكر أني واقف بين يديه أورا كع أو ساجدا أحس به ظمي يذوب كما يذوب الرصاص على النار
وكنت أعدد الخجاب من رجة الله تعالى في عدم طاقتي لرفع عني اه وسمعت أخى أفضل الدين رجة الله تعالى
يقول الخجاب لعبد - دع شهود الحق تعالى رجة بالعاجزين وعذاب على العارفين فانه اجز ينعم في حال الخجاب
والعارف يعذب به اه * وسمعت سيدي عبد القادر الدمشقي يقول من رجة الله تعالى بعبد - د
المؤمن خطورا الا كوان على قلبه حال ركوعه وحال سجوده لان تلك الحضرة تقرب من حضرة قاب قوسين يحكم
الارث لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما كل أحد يصلح لامكث فيها أو يقدر على تحمل التحلي الذي هم مدركان
العبد - د في تلك الحضرة فاذا أراد الله تعالى رجة بالعبد - د في تلك الحضرة أخطر في قلبه شيئا من الا كوان لما في
الا كوان من راحة الخجاب عن شهود تلك العظمة ولولا ذلك الخطور لرربما ذاب عظمه ولحمه وتقطعت مفاصله
أو اضحل بالكابة كل وقع لبعض تلامذة سيدي عبد القادر الجليلي رضى الله عنه أنه سجد فصار يضمحل حتى
صار قفارة ماء على وجه الارض فاخذها سيدي عبد القادر بقطة ودفنها في الارض وقال سبحان الله - د - د
الى أصله بالتحلي عليه اه ويؤيده - ذا الذي قلناه ما ورد في بعض طرق احاديث الاسراء من انه صلى الله
عليه وسلم لما دخل حضرة الله الخاصة به أو عدم من هيبة الله عز وجل وصار يتمايل كتمايل السراج الذي هب
عليه الريح اللطيف الذي يجبله ولا يطفئه فسمع في ذلك لوقت صوتا يشبه صوت أبي بكر رضى الله عنه يا محمد قد
ان ربك صلى مع انه تعالى لا يشغله شأن عن شأن فاستأنس صلى الله عليه وسلم - لم بذلك الصوت وزال عنه ذلك
الاستيحاش الذي كان يحس - د في نفسه وعلم بعد ذلك معنى قوله تعالى هو الذي يصلى عليكم ولا تنسكه وصار
يتذكر ذلك فكان في سماع ذلك الصوت تقوية وتأيد لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم مع انه أشد الناس

﴿فصل﴾ * واذا قتل صيدا خطأ وجب الجزاء ١٣٢ بقتله والقيمة لما سلكه ان كان مملا كما قال مالك واوجب للجزاء بقتل الصيد المملوك

وقال داود لا يجب الجزاء بقتل الصيد الخطا وتحرم الاعانة على قتل الصيد بدلالة ولكن لاجزاء على الدال عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة يجب على كل واحد منهما جزاء كامل حتى قال لودل جماعة من المحرمين بحرما أو حلالا في الحرم على صيد فقتله وجب على كل واحد منهما ما جزاء كامل ويحرم على المحرم أكل ما صيد وقال ابو حنيفة لا يحرم واذا ضمن صيدا ثم أكله لم يجب عليه جزاء آخر وقال ابو حنيفة يجب واذا كان الصيد غير مأكول ولا متولدا من مأكول لم يحرم قتله على المحرم وقال ابو حنيفة يحرم بالاحرام قتل كل وحشي ويجب بقتله الجزاء الا اللب

﴿فصل﴾ * المحرم لو قطب أو اودهن ناسيا لا حرامه أو جاهلا بالتحريم لم يجب عليه كفارة عند الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك يجب ولو لبس قميصا ناسيا ثم ذكر تركه من قبل رأسه بالاتفاق وقال بعض الشافعية يشقه شقا ولو حلق الشعر أو قلم الظفر ناسيا أو جاهلا فلا فدية الا على قول للشافعي وهو الراجح وان قتل صيدا ناسيا أو جاهلا وجبت الفدية بالاتفاق وان جامع ناسيا أو جاهلا لزمه الكفارة الا في قول للشافعي فانه لا يلزمه ولا يفديه

تحمل التحليلات الحق جل وعلا فانه ابن الحضرة وامام الحضرة وأخوها وأشدد الناس معرفة بعظمة الله عز وجل * وسمعت سيدي عبد القادر الدشوطي رحمه الله تعالى يقول لا يصح الانس بالله تعالى لعبس لا تنفاه الجانسة بينه تعالى وبين عبده وانما يأنس العبد حقيقة بمامن الله لا بالله تعالى كانه بنور أعماله وبقرينات الحق له فان من خصائص حضرة التقريب الهبة والاطراف والتعظيم وعدم الادلال على الله وكل من ادعى مقام القرب مع ادلاله على الله فلا علم له بحضرة التقريب بل هو محبوب بسبعين ألف حجاب انتهى * وسمعت سيدي عليا المرصفي رحمه الله تعالى يقول طول القيام في الصلاة على العارفين أشد من ضربه بالسيف لما في القيام من راحة الحجاب والكبر وعدم صورة الخضوع لله تعالى فاذا بلغ ان أحدا من الاكابر أطال القيام فهو تسريع لقومه الضعفاء رحمة بهم والافانقاد ان اكابر الصحابة والتابعين والائمة المجتهدين كان مقامهم أكبر من مقام باقي الاولياء بيقين وكانوا مع قدرتهم على تطوير الركوع والسجود يقوم أحدهم بثلاث القرآن أو نصفه أو ثلاثة أرباعه أو كله في قيام ركعة واحدة انتهى * وسمعت سيدي الشيخ أحمد السطيج رحمه الله تعالى يقول من أولياء الله تعالى من رحمه الله بالحجاب ولو أنه كشفه عن عظمته تعالى لما استطاع أن يقف بين يديه أبدا فهو صاحب في أمور الدنيا واذا استحضر عظمة الله تعالى صار مجذوبا بالابى لشيء فيخبر الناس من أمره حين يرونه صاحبيا في أمور الدنيا ولا يرونه يصلي ركعة فقلت له فاذا احكامن ذلك الحال فهل يجب عليه قضاء الصلاة اذا قدر عليها فقال نعم ذلك واجب انتهى فاعلم ذلك وتأمل فيه فانك لا تكاد تجده في كتاب واعمل على تحصيل مقام الخضوع مع ربك في الصلاة على يد شيخ صادق وياك أن تخرج من الدنيا ولم تصل صلاة واحدة كما ذكرنا وتكتفي بهز رأسك عند سماعك بأحوال العارفين والحمد لله رب العالمين * ومن ذلك اتفاق الائمة على ان المصلي اذا جهر فيما يسن فيه الا سرا أو أسر فيما يسن فيه الجهر لا تبطل صلاته الا فيما حكى عن بعض أصحاب مالك انه اذا تعم ذلك بطلت صلاته فالاول تخفيف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود حديث صريح بالنهي عنه ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو ردأي لا يقبل من صاحبه لاسيما ان تعم ذلك فانه مخالفة للشارع والمخالفة انقطاع وصلة القارئ فقات القارئ المذكور منه في الصلاة وكأنه لم يصل فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي باستحباب الجهر للمنفرد فيما يجهر فيه مع قول أحمد ان ذلك لا يستحب ومع قول أبي حنيفة هو بالخيار ان شاء جهر وأسمع نفسه وان شاء أسمع غيره وان شاء أسر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حمل المنفرد على القوة على تحمل تلك العظمة التي تجتهد له حال قراءته كما عليه السكمل فاذا كان جهر به ووجه الثاني عدم قدرته على تحملها فلم يقدر بجهر بالقراءة من شدة الهيبة ووجه الثالث عدم ورود أمر فيه بجهر أو أسر فشكل الامر راجعا الى قدرة المصلي واختياره * (فان قال قائل) * فما الحكمة في الجهر بقراءة بعض الصلوات دون بعض ولم كان الجهر في الركعتين الا ولتين في الجهر به دون ما بعدهما * (فالجواب) * ان ذلك تابع لنقل التجلي كما قدمناه ونحوته على القلوب في وقت تلك الصلاة أو الركعة أو الركعتين فان تجلي النهار أثقل من تجلي الليل فلو كاف الله تعالى العبد بالجهر في الظهر أو العصر مثلا لكان ذلك كالتكليف بما لا يطاق عادة لنقل التجلي فيه * (فان قال قائل) * ان صلاة الجمعة وصلاة الصبح والعيد في النهار ومع ذلك فكان صلى الله عليه وسلم يجهر فيه اذا كان اماما ويقرأ المأموم على الجهر بالصبح * (فالجواب) * انما كان صلى الله عليه وسلم يجهر في الصبح لان وقته برزخ له وجه الى النهار وجهه الى الليل أما وجه الليل فهو بالنظر للجهر بالقراءة فيه وأما وجه النهار فلا شترط الامساك عن المفطرات فيه لاصا ثم من طلوع الفجر وأيضا فانهم أول صلاة تستقبل العبد من صلوات النهار بعد اليوم الذي هو أخو الموت فكانه بعث وخلق خلقا جديدا فكانت قوته شديدة لم يخاطها تعب الحرف والعنائع ولا ضعف ارتكاب المعاصي أو الغفلات وأكل الشهوات فلذلك أمر بالجهر في الصبح لقدرته عليه وغلبته روحانيته

وهو الراجح * (فصل) * ويجوز للمحرم حلق شعر الحلال وقلم ظفرو ولا شيء عليه عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يجوز ذلك وعليه على

صدقوا بحجور المحرم أن يغسل بالسدر والخطمي وقال أبو حنيفة لا يجوز وتلزمه القدية ١٣٣ واذا حصل على بدنه وسع جوارحه أو الشمو قال

مالك يلزمه بذلك صدقة ويكره للمحرم الا كتحال بالأند وقال ابن المسيب بالمنع ولا شيء في الفصد والحجامة وقال مالك فيه الصدقة

* (باب ما يجب بمحظورات الاحرام) * اتفقوا على أن كفارة الخلق على التخير ذبح شاة أو طعام ستة مساكين ثلاثة أصع أو صيام ثلاثة أيام واختلفوا في القدر الذي يلزمه القدية فقال أبو حنيفة حلق ربيع رأسه وقال مالك حلق ما يحصل به اماطة الاذى عن الرأس وقال الشافعي ثلاث شعرات وعن أحمد روايتان أحدهما ثلاث شعرات والثانية الربع واذا حلق نصف رأسه بالغداة ونصفه بالعشي وجب عليه كفارتان عند الشافعي قولاً واحداً وبه قال أحمد بخلاف الطيب واللباس في اعتبار التبريق والتتابع وقال أبو حنيفة إذا كانت هذه المحظورات غير قتل الصيد في مجلس واحد وجبت كفارة واحدة كفر عن الاول أو لم يكفر وإن كانت في مجلس وجبت لكل مجلس كفارة الآن يكون تكراره لمعنى واحد كدخول وعن مالك كقول أبي حنيفة في الصيد وكقول الشافعي فيما سواه * (فصل) * واذا وطئ المحرم في الحج والعمره قبل

على جسمانيته كالملائكة * وسمعت سيدي عبد القادر الدمشقي رحمه الله تعالى يقول لولا ان الله تعالى حجب أهل الصنائع والحرف عن كل شهوة في النهار لما استطاع أحد منهم أن يعمل حرفته وتعلمت مصالح الناس ولذلك شرع لهم القراءة في صلوات النهار سراجاً لهم في فقره على عمل الحرف مع عدم الحجاب في النهار إلا أفراد من الأولياء انتهى وأما الامام أو المسبوق في الجمعة أو العيدين فأنما أمر بالجهر فيه ما قدرته على ذلك باستئذائه بكثرة الخلق الذين يحضرون هاتين الصلاتين عادة فتقوى على ذلك لحجابه بث - هو د الخلق على التجلي الواقع لقلبه في الجمعة والعيدين أو ليكون الحق تعالى عد الامام في هاتين الصلاتين بالقوة من حيث انه نائب للشارع في امامة على العالم واسطة في اسماع المأمومين كلام رجب - م وتكبيره ونهيه إليه أو لغير ذلك من الاسرار التي لا تذكر الامشافة لاهلها ولا يرد المسبوق لانه ممد من الامام * (فان قلت) * فلم كانت الركعتان الاخيرتان من العشاء والرابعة الثالثة من المغرب - سرامع ان ذلك من صلاة الليل والتجلى الاله لي خفيف * (فالجواب) * انما كان ذلك رجة بضعفاء الامة فان من شأن تجلي الحق تعالى لقلوب المحبوبين أنه يخفف على قلوبهم - م وألا يثقل عليهم - م آخره وذلك لان عظمة الله تعالى تنكشف لقلوبهم شيئاً بعد شيء فيكون التجلي في ثاني ركعة أثقل من التجلي في أول ركعة وهكذا ولأن الحق تعالى كافهم بالجهر في ثالثة المغرب أو الاخيرة من العشاء - م بما عجزوا عن ذلك لما تجلى لهم من العظمة التي لا يطيقونها * (فان قيل) * فما الحكم فيمن قدر على تحمل ثقل التجلي في الركعة الثالثة من المغرب والاخرة من العشاء * (فالجواب) * حكمه اتباع السنة في ذلك لان الشارع جعل ذلك كالضابط لثقل التجلي وخفته والعبرة بحال غالب الخلق لا بأفراد من الناس وقد يحصل التجلي الثقيل للمصطفى في أثناء ركعة سرية ويحمله فن الادب أن يسرا تبالا للسنة واظهار للضعف ويؤيد ما ذكرناه من ثقل التجلي والهيبة كلما أطال العبد الوقوف بين يدي الله تعالى عكس ما يقع للعبد اذا أطال الوقوف بين يدي ملوك الدين من خفة الهيبة ما قدره سيدي على الخواص رحمه الله تعالى في معنى قوله تعالى المتكبر على وزن المتفعل من انه تعالى انما سمى نفسه المتكبر لكونه يتكبر في قلب عبده المؤمن شيئاً بعد شيء كلما انكشف له الحجاب لأن الحق تعالى في ذاته يتكبر لان ذاته تعالى وصفاته لا تقبل الزيادة كالتقبل النقصان وانما الزيادة والنقص راجعان الى شهود العبد بحسب قربه من حضرة الله تعالى وبعده عنها نظير شهود العبد لظلال ذاته في السراج فكما قرب منه عظم ظله ونور السراج في شهوده وكما بعد عنه صغر * وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى أيضاً يقول تجليات الحق تعالى لقلوب عباده لا تنضب على حال من أكبر وأصغر في الفرائض والنوافل فقدره سيدي تجلي الحق تعالى للاصاغر والا كبر بما لا يطيقون معه الجهر فلذلك رحم الله الامة بعدم أمرهم بالجهر في بعض الصلوات والاذا كان ولأنه تعالى كان أمرهم - م بالجهر مع ثقل ذلك التجلي لما أطافوه لاسيما في حق من انكشف حجابهم - م من كمال العارفين وشهودوا لجلال الله تعالى وعظمته وتقدم ذكر الحكمة في الجهر في أولي المغرب والعشاء وفي الجمعة والعيدين وهي ان التجلي يخفف في الليل وأما الجمعة والعيدين فلما فيها من كثرة الاستئناس بكثرة الجماعة عادة فلم تنكشف لهم عظمة الله تعالى كل ذلك الانكشاف الذي يقع للعارف اذا صلى منفرداً وكذلك سيدي في باب صلاة الجماعة ان أصل مشروعيته في الباطن هو تقوى المصالحين على الوقوف بين يدي الملوك لاستئناسهم ببعضهم بعضاً في تلك الحضرة التي تذلل لها أعناق الملوك ولولا الجماعة لما قدر للمفرد أن يقف وحده بين يدي الله تعالى فكان الحث على صلاة الجماعة رجة بالامة وشفقة عليهم - م وادوات الصلاة كاملة من غير ذهول عن شيء منها * (فان قيل) * فلم قلتم باستحباب الاسرار في كسوف الشمس لاد كبر مع قدرتهم على تحمل تجلي النهار * (فالجواب) * انما أمر الاكبر بالاسرار فيها كالا صاغر لما فيها من التخويف فأنما من الآيات التي يخوف الله بها عباده فكان فهم قدر زائد على ثقل تجلي النهار وأيضاً فان الاكبر مأمورون بالتشريع لا مهم في البكاء والخوف والحشية من الله تعالى فان لم يقع لهم ذلك في قلوبهم تفعلوا فيه ليتبعهم التحمل الاول فسد دنسكم وجب المضي في فاسده والقضاء على الفور من حيث أحرم في الاداء بالاتفاق ويلزمه عند الشافعي واحد بدنه وقاله

أبو حنيفة إن وطئ قبل الوقوف فسد ١٣٤ حجه ولزمه شاة وان كان بعد الوقوف لم يفسد حجه ولزمه بدنة وظاهر مذهب مالك أن قول الشافعي

وعقد الاحرام لا يرتفع بالوطء في الحالتين بالاتفاق وقال داود يرتفع وهل يلزمهما أن يتفرقا في موضع الوطء الظاهر من مذهب أبي حنيفة والشافعي أنه يستحب وقال مالك وأجد بوجوبه وإن وطئ ثم وطئ ولم يكفر عن الاول قال أبو حنيفة يلزمه شاة كفر عن الاول ولم يكفر إلا أن يتكرر ذلك في مجلس واحد وقال مالك لا يجب بالوطء الثاني شيء وللشافعي قولان أحدهما يجب كفارة ثانية ثم قبل بدنة كالاول وقبل شاة والاضح كفارة واحدة وقال أحمدان كفر عن الاول وجبت بالثاني بدنة واذا قبل بشهوة أو وطئ فيمادون الفرج فأنزله لم يفسد حجه ولزمه بدنة وقال مالك يفسد حجه ويلزمه بدنة والقضاء * (فصل) * وإذا قتل صيد له مثل من النعم لزمه مثله من النعم عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا يلزمه الاقيمة الصيد وشراء الهدى من الحرم وذبحه فيه جائز عند الثلاثة وقال مالك لا بد أن يسوق الهدى من الحل الى الحرم واذا اشترك جماعة في قتل صيد لزمهم جزاء واحد عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجب على كل واحد منهم جزاء كامل والحمام وما يجبرى بحراه ضمن بشاة عند الثلاثة وقال مالك الحماة المكتبة تضمن بغيره أو قال داود لاجزاء فيه واذا قتل صيدا آخر وجب جزاء آخر بالاتفاق وقال

قومهم على ذلك وعليه يعمل قول عبد الله بن عمر فان لم تبكوا فبما كوا أي في حق العارفين الذين لهم اتباع لا مطلقا فقد علمت ان عدم تكليف الاكابر بالجهر في صلاة كسوف الشمس انما هو لعظيم ما يتجلى لقلوبهم زيادة على تجلي النهار ومن هنا يعلم حكمه الجهر في كسوف القمر وان كان كسوفهم من الآيات التي يخوف الله تعالى بها عباده كذلك لأنه ليلى وتجلي الليل خفيف بالنسبة لتجلي النهار واضعف آية عن آية الشمس فان نور القمر مسدود من نور الشمس عند أهل الكشف ولا عكس وأيضا لتجلي الحق تعالى بالاطف في الليل بدليل قوله في النصف الثاني من الليل هل من سائل فأعطيه مسؤله هل من نائب فأثوب عليه هل من مستغفر فأغفر له هل من مبتلى فأعاقبه وما قال مثل ذلك لعباده إلا بعد أن قواهم على خطابه والتضرع اليه سرا وجهرا * وقد سمعت سيدي عبد القادر الدشوطي رحمه الله تعالى يقول تجليات الحق تعالى بالعظمة في هذه الدار بمنزلة بالاطف والحنان ولو أنه تعالى تجلي بالجلال الصرف لما أطاق أحد دجله انتهى * (فان قلت) * فما وجه طلب الجهر من الامام في صلاة الاستسقاء مع ان عدم نزول المطر أو طول العنيل مثل ما يجب يخوف الله تعالى به عباده * (فالجواب) * ان سبب طلب الجهر بالقراءة فيها اظهار التذلل والخضوع لله تعالى وأيضا فان الناس مضطرون للسعي والمضطر لا حرج عليه في رفع صوته بطلب حاجته ولا يعقد ما من العذرة في ذلك فهو كالذي يصبح ويستغيث اذا ضربه حاكم * وقد سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لو لا اشتغال قلوب غالب الناس بأموور معاشهم لما قوام من خشية الله تعالى لعظيم ما يتجلى لقلوبهم في صلاة النهار * (فان قلت) * فما وجه عدم طلب الجهر في صلاة الجنائز لئلا ونهارا مطلقا عند من لا يرى الجهر بالليل * (فالجواب) * انما يطلب الجهر من الامام والمنفرد في صلاة الجنائز كالأمو من لمساعدتهم من شدة الحزن على الميت والتوجع لاهله وذو كرام الموت وأهوال القبر وما بعده ولذلك كانت السنة في المشي مع الجنائز السكوت راحة بالمشايين معهما فلو ان الشارع كلفهم قراءة أو ذكر جهر الشق عليهم ذلك وحاشاهم من تكليف أمته بما يشق عليهم وانما تساهل علماءنا في عدم الانكار على الذاكرين أمام الجنائز برفع الصوت حين غلب على الناس فراغ قلوبهم من الميت وأهله واستغفالههم بحكايات أهل الدنيا حتى ربما ضحك أحددهم وهو مع الجنائز فلما رآوا وقوع الناس في ذلك أقر والناس على الذكروا وأنه في ذلك المحل خير من اللغو * وسمعت أخى أفضل الدين رحمه الله تعالى يقول انما كانت السنة في المشي مع الجنائز السكوت لان الله تعالى تجلي للعاشرين بالقهر حتى لا يستطيع المؤمن الكامل أن ينطق في مكان أمرهم بالسكوت من رحمة الله تعالى بهم وان الله بالناس لرؤف رحيم اه فاعلم ذلك وتأمل جميع ما قرنته لك فانه نفيس لتجده في كتاب * ومن ذلك اتفاق الاثمة على ان التكبير للركوع مشروع مع ما حكى عن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز انهما قالالا يكبر الا عند الافتتاح فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول ان التكبير مطلوب عند كل ركعة على حضرة لله تعالى ولا شك ان حضرة الركوع حضرة قرب من الله تعالى بالنسبة لحضرة القيام فكأن المصلي قدم على حضرة جديدة كتحاله أول الصلاة وهذا الخاص بالأصاغر من الناس أو الاكابر الذين يترقون في مقامات القرب في كل لحظة كما ان قول سيدي وعمر في حق الاكابر الذين لا يترقون في مراتب القرب كما ذكرنا في مشاهدتهم أو الذين انتهوا الى حد علموا أن الحق تعالى لا يقبل الزيادة في ذاته فالذي لاح لهم من كبريائه أول افتتاحهم الصلاة والذي ينتهي مشاهدتهم اليه آخر الصلاة فليشكل رجال مشهد والله أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان العلماء أئمة في الركوع والسجود سنة لا واجبة مع قول الاثمة الثلاثة بوجوبها فافهم فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول محز غلب الناس عن تحمل ما يتجلى لقلوبهم في الركوع والسجود فلو ان أحددهم اطمان فيه لاحترق ووجه الثاني قدرة الاكابر على تحمل توالي عظمة الله تعالى على قلوبهم فالاول راعى حال الضعفاء والثاني راعى حال الاقوياء وليشكل منهم رجال * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان التسبيح في الركوع والسجود سنة مع قول أحد

وقال مالك الحماة المكتبة تضمن بغيره أو قال داود لاجزاء فيه واذا قتل صيدا آخر وجب جزاء آخر بالاتفاق وقال انه

داود لاشئ عليه في الثاني * (فصل) * ويجب على القارئ ما يجب على المردد من الكفارة فيما ١٣٥ برتكبه وقال أبو حنيفة تجب كفارتان وفي

قتل الصيد الواحد
جزأ آن فان أفسد حرامه
لزمه القضاء قارنا والكفارة
ودم القران ودم في القضاء
وبه قال أحد ودوا الحلال اذا
أخذ صيدا من الحلال الى
الحرم كان له ذبحه والتصرف
فيه وقال أبو حنيفة لا يجوز
* (فصل) * ويحرم قطع
شجر الحرم بالاتفاق ويضمن
بالجزاء عند الشافعي وفي
الشجرة الكبيرة بركة وفي
الصغيرة شاة وقال مالك
لا يضمن لكنه مسمى فيها
فعليه وقال أبو حنيفة ان قطع
ما أنبتته الأرض فلا جزاء
عليه وان قطع ما أنبتته الله
عز وجل فعليه الجزاء
ويحرم قطع حشيش الحرم
اغير الدواء والعلف بالاتفاق
ويجوز قطعه للدواء وعلف
الدواب عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة لا يجوز وقتل
صيد الحرم المدينة حرام
وكذا قطع شجره وهل يضمن
لشافعي قولان الجدير الرجوع
منهما لا يضمن وهو مذهب
أبي حنيفة والقديم المختار انه
يضمن سلب القاتل والقاطع
وهو مذهب مالك واحد
والدم الواجب للأحرام
كانت مع القران والطيب
واللبس وجزاء الصيد يجب
ذبحه بالحرم وصرفه الى
مساكين الحرم وقال مالك
الدم الواجب للأحرام
لا يختص بمكان

انه واجب فهم امره واحدة وكذلك القول في التسميع والدعاء بين السجدين لأن تركه عنده ناسيا لا يبطل
الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدد فجميع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان عظمة الله تعالى قد
تجلبت لله صلى حال ركوعه وحال سجوده فحصل لهما كمال الخضوع لله تعالى فاستغنى المصلي بالفعل بالاركان
والاعتقاد بالجنان عن التسميع باللسان وأضافاتهم قالوا التسميع من غير معصوم تجزئ أي لانه يقتضى توهم
لحوق نقص في جناب الحق حتى طلب تنزيهه عنه وهذا خاص بالا كبر والثنائي خاص بالصغار الذين يطرقهم
توهم لحوق نقص حتى يحتاجوا الى صرفه وينزهوا الحق تعالى عنه وان لم يكن ذلك مستقرا عندهم ومثله
هؤلاء الاول في حقهم الوجوب دفع الماتوهم وبخلاف الا كبر يقول أحد هم سبحانه الله على سبيل التلاوة
لا سماء الله لا دفع الماتوهم الصغار وقد يكون في الا كبر أيضا جزء ضعيف يتوهم كالا صغار فلذلك
كان التسميع في حق هذا مستحبالا واجبالا استهلاك ذلك الجزء في تنزيه الله تعالى وما خرج عن هذا الجزء سوى
الانباء عليهم الصلاة والسلام * (فان قيل) * ما الحكمة في قول الرا كع سبحانه ربي العظيم والساجد سبحان
ربي الاعلى سواء كان من خواص الامة أم غيرهم * (فالجواب) * الحكمة في ذلك ان في الركوع بقية
تكبر عند الرا كع تخبر به عن كمال الخضوع لله تعالى فكأنه يقصد تبريه من بقية تلك العظمة التي بقيت في
نفسه وظاهره أي ان العظمة لله وحده وليس لي منها نصيب بخلاف الساجد يقول سبحانه ربي الاعلى لانه نزل
بنفسه الى غاية الخضوع حتى ان العارف يتخيل نفسه في السجود تحت الارضين السفليات فاعلم ذلك * ومن
ذلك اتفاق الائمة على وضع اليدين على الركبتين في الركوع وعلى أن التسميع ثلاث مع ما حكى عن ابن مسعود
أنه يجعلاهما بين وركبيه ومع ما حكى عن الثوري أنه يسبح خسا اذا كان امام الميمنة المأموم من قوله ذلك ثلاثا
فالاول في المسئلة الاولى مشدد والثاني مخفف وفيه الاول في المسئلة الثانية مخفف والثاني مشدد ووجه المسئلة
ظاهر لا يحتاج الى توجيه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بنو حوب الرفع من الركوع والاعتدال مع قول أبي
حنيفة بعدم وجوبه وانه يجزئ به أن يخط من الركوع الى السجود مع الكراهة فالاول مشدد خاص
بالا كبر والثنائي مخفف خاص بالصغار فجميع الامر الى مرتبة الميزان وايضا ذلك ان العبد اذا وصل الى
محل القرب من الركوع والسجود بالنسبة لما قبله من القيام والركوع فأى فائدة لرجوعه الى محل البعد
والحجاب لولا ضعفه عن تحمل ثقل التجلي ولولاه قدر على توالى تحمل تجليات الحق تعالى على قلبه ما كان للرفع
عن محل القرب فائدة حتى ان بعض الائمة راعى حال الضعفاء فأبطل الصلاة اذا لم يطمئن في الركوع والاعتدال
عن الركوع وعن السجود وذلك لان الضعيف لا يطيق تحمل طول المكث في حضرة القرب فرجه الشارع
بأمره بالرجوع الى محل البعد الذي كان قبله راحة به حتى يأخذ لقلبه راحة يقدر به على تحمل ثقل التجلي
للسجود والركوع * وسمعت سيدي عليا الخواص وجه الله تعالى يقول ما سرعت القومة والاعتدال عن
الركوع والسجود الا لتنفيذ عن الضعفاء من مشقة ثقل التجلي في الركوع والسجود حتى ان بعض الائمة
بالغ في الرحمة للا كبر الذين يقدرون على توالى تجليات الحق تعالى وأمرهم بتطويل الاعتدال طلبا لكمال
راحتهم فيه كما كان بعضهم بالغ في الرحمة كذلك كبر وأمرهم بعدم الطمأنينة في الاعتدال لما في الاعتدال
من الحجاب بعد ان ذاقوا رفعة وتلذذوا بقربهم من حضرة الحق تعالى كما ان بعض الائمة توسط في ذلك وقال انه
يطول الاعتدال بقدر الذكر الوارد فيه فهم بين مخفف ومشدد ومتوسط بالنظر لمقامات الناس من الا كبر
والصغار * وسمعت سيدي عبد القادر الدشطوطي رحمه الله تعالى يقول لولان بعض العلماء قال بتطويل
الاعتدال ما قدر الصغار اذا حضروا مع الله أن ينزل أحدهم الى السجود من غير اعتدال فكان تطويله راحة
بهم يستريحوا به من ثقل العظمة التي تجلبت لهم حال الركوع والسجود فلولا الرفع بعد الركوع لما قدر أحد
منهم على تحمل ثقل العظمة التي تجلبت له في السجود الاول والثاني اه وسمعت سيدي عليا المصفي رحمه الله
تعالى يقول طول الاعتدال نعيم على الصغار وعذاب على الا كبر فكأن المراد يرفع من طول الركوع

* (باب مفة الحج) * من قصد مكة شرفها الله تعالى لا نسلك بل لزيارة أو تجارة فهل يجب عليه أن يحرم بحج أو عمرة أو يستحب ذلك للشافعي

قولان أصحهما أنه يستحب والثاني يجب ١٣٦ إلا أن يشكر ردخوله ككتاب وصياد وقال أبو حنيفة لا يجوز أن يدخل الحرم

الأصغر ما دام أمن دونه فيجوز دخوله بغير إحرام وقال ابن عباس لا يدخل أحد الحرم الأصغر ما دخل مكة بالحجار أن شاء دخلها البلاء أو لم يرا بالاتفاق وقال النخعي واستحب دخولها البلاء أفضل ويستحب الدعاء عند رؤية البيت بالمأثور ورفع اليدين فيه وكان مالك لا يرى ذلك وطواف القدوم سنة عند الثلاثة وقال مالك إن تركه معاقب الزمهم دم * (فصل) * من شرط الطواف الطهارة وسائر العورة عند الثلاثة وقال أبو حنيفة ليس بشرط صحته والترتيب في الطواف واجب عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يصح الطواف من غير ترتيب ويعيده ما دام بحكة فإذا خرج إلى بلاد لم يمه دم وعن داود أنه إذا نسيه أجرأه ولا دم عليه وتقبل الجبر والسجود عليه سنة لأن في السجود عليه تقبيلاً وزيادة وقال مالك السجود عليه بدعة والركن اليماني يستلمه بيده ويقبلها ولا يقبله عند الشافعي وقال أبو حنيفة لا يستلمه وقال مالك يستلمه ولا يقبل بيده بل يضعها على فيه وروى الخريفي عن أحمد أنه يقبله والركنان الشاميان إلا أن يلبسان الحجر لا يستلمان وعن ابن عباس وابن الزبير وجابر استلامهما يستحب الرمي والاضطباع عند

والسجود كذلك العارف يضح من طول الاعتدال فلذلك كان المريد يحسن إلى رفع رأسه من الركوع والسجود والعارف يحسن إلى نزوله اليه ما لان في الاعتدال رداله إلى الحجاب وهو أشد العذاب على العارف حتى كان الشبلي رحمه الله تعالى يقول اللهم مهمم عذبتني بشئ فلا تعذبني بسدل الحجاب عن شهودك * وسهت ألقى أفضل الدين رحمه الله تعالى يقول طول الطمأنينة في الركوع والسجود خاص بالكابر وطول القيام والاعتدالين خاص بالأصاغر فإذا كان أحدهم قائماً كان في غاية التعب ولذلك تورمت أقدماهم من طول القيام عادة وإن كان ذلك لا يتقيد بالاحساس بالنعت كما إذا غاب بلذة المشاهدة لربه عن نفسه فإن السنة عنده تكون كلمة بارق لا يحسن فيها تعب فافهم * وسهت أيضاً يقول ينبغي للمصلي إذا كان وحده أن لا يركع حتى يتجلى له عظمة الله تعالى ويجوز عن القيام فهناك يؤمر بالركوع وما دام يقدر على الوقوف فهو بالخيار أن شاء ركع وإن شاء طول القراءة ولكن موضوع الركوع أن لا يفعل الاعتدال تجلي العظمة التي لا يطابق العبد القيام معها أقدام طيبة فلا ينبغي له الركوع فقلت له هذا حكم من يشاهد عظمة الله التي تتجلى لقلبه فما حكم من كان غافلاً عن ذلك في قيامه أو ركوعه أو سجوده فقال مثل هذا طول الطمأنينة والاعتدال في حقه أفضل وهو راحة به عكس من كان حاضراً مع ربه من الأصاغر وكان تعب مثل هذا في ركوعه كالإدمان التحمل ثقل العظمة التي تستقبله في السجود حتى يكون أقرب ما يكون من حضرة ربه كما ورد في بعض الأحاديث الساجدة عظمة الله تعالى فأنه أدركه فلم يستطع كمال الرفع ور بما استحضرت بعض الأصاغر عظمة الله تعالى في الركوع أو السجود فكانت روحه تزدد من فساد إلى الرفع من الركوع أو السجود بسرعة من غير بطء فقلت له ذار بما يعذرك في عدم اتسامه الطمأنينة وهو في السجود أكثر ذرا كما جرب ومن أراد الوصول إلى ذوق هذا فليجمع حواسه في السجود وينفي السكون كله عن ذهنه بحيث ينسى كل شيء إلا الله تعالى فإنه يكاد يحترق وتذوب فاصلة له ولولا جلاسه للاستراحة لما استطاع النهوض إلى القيام وقد كان صلى الله عليه وسلم يطول الاعتدال تارة ويخففه أخرى تشرع بالاضطباع أو يقرأ بآتهم * وفي الحديث كان صلى الله عليه وسلم تارة يطول الاعتدال عن السجود حتى يقول قد نسي ويخففه تارة حتى كأنه جالس على الرصف أي الحجارة المحمأة بالنار وكذلك ورد في حاشية الاستراحة أنه كان يسرع بماتارة ويتأني بها أخرى بحسب ثقل ذلك التجلي الواقع في السجود تشرع بالاضطباع أو يقرأ بآتهم * (فان قلت) * فهل الأولى للأقوى على تحمل العظمة الحاصلة في السجود أن يترك جلسة الاستراحة لعدم الحاجة إليها أم يفعلها تأسيماً بالشارع صلى الله عليه وسلم * (فالجواب) * الأولى له الجلوس للاستراحة فقد يكون الجلوس الاستراحة معنى آخر غير العجز عن تحمل العظمة الحاصلة للعبد في السجود ولا يقال إن مثله كالعبث في الصلاة بغير حاجة اه * (فان قلت) * فما تقولون في حديث لا صلاة لمن لم يقم صلياً في الصلاة * (فالجواب) * إن معناه لا صلاة كاملة لأنه لا طاقته يطول المكث في الركوع والسجود وهو خاص بالأصاغر كما مر ولأنه طول ذلك لزهقت روحه أو ضجر أو تعلق فخرجت روحه من الحضرة وإذا خرجت من الحضرة فلا صلاة أصلاً وصلاته خداج وجه القول الأول أن من خرجت روحه من شدة الحصر والضيق صار وقوفه كالمكره على الصلاة بلا إيمان ولا نية فصلاته باطلة لا ثواب فيها ولا سقوط فإن احتج أحدنا بحديث المسي وصلاته * قلنا هذا لا ينافي ما قررناه لا تناقضاً في طول الاعتدال خاص بالأصاغر وقد كان المسي وصلاته وهو خالدين رافع الزرق من الأصاغر كما أشار إليه قوله لم يكن من أكار الصحابة لأن أكار الصحابة لا يسمى أحدهم بالمسي وصلاته فكان أمره صلى الله عليه وسلم للمسي وصلاته بالطمأنينة ولمن فعل مثل فعله راحة به خوفاً عليه أن يشبهه بالكابر في عدم تطويل الاعتدال فتزهر روحه فيخرج عن حضرة ربه عز وجل أو يقع في النفاق باظهاره القوة في التشبه بالكافر فكأنه صلى الله عليه وسلم قال له افعل ذلك في صلاتك كلها ما دمت لم تبلغ مقام الأكار وأفعل ذلك من باب النكال لا من باب الوجوب * وقد علمت من جميع

المصري والثوري وابن الماجشون انه يلزمه دم والقراءة في الطواف مسحوبة عند جهاير العلماء ١٣٧ وكرهها مالك (فصل) * من يقول

بوجوب الداهرة في الطواف وهم مالك والشافعي وأحمد عندهم أن من أحدث فيه توشأ وبني والشافعي فيه قول آخر انه يستأنف وركعتا الطواف واجبتان عند أبي حنيفة وذلك قول للشافعي وقال مالك وأحمد استئذان وهو الراجح من مذهب الشافعي * (فصل) * والسمي ركن في الحج والعمرة عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة واجب بحبر بدم وعن أحمد وإبنا أحدهما واجب والأخرى مستحب والذهب من الصفا إلى المروة مرة والعود منها إلى الصفا أخرى عند كافة الفقهاء وحتى عن ابن جرير الطبري أن الذهاب والإياب بحسب مرة واحدة ونابغه أبو بكر الصيرفي من الشافعية ولا بد عند مالك والشافعي وأحمد أن يبدأ بالصفا ويختم بالمروة فان عكس لم يعتد به وقال أبو حنيفة لا حرج عليه * (فصل) * يستحب أن يجمع في الوقوف بعرفة بين الليل والنهار عند الثلاثة وقال مالك يجب والركوب والمشى في الوقوف سواء عند أبي حنيفة ومالك وهو الراجح من قول الشافعي وقال أحمد الركوب أفضل وهو قول قديم للشافعي وإذا وافق عرفة يوم الجمعة لم تصل جمعة وذلك بمبنى وإنما يصلي الظهر ركعتين عند كافة الفقهاء وقال أبو يوسف يصلي الجمعة بمرفة وقال القاضي عبد الوهاب

ما قرئناه من الأئمة ما بنوا قواعد أقوالهم الأعلى مشاهد صحيحة تشرى بالامامة وتبعها للشارع صلى الله عليه وسلم وان أصل الرفع من الركوع والسجود متفق عليه بين الأئمة وإنما اختلفوا في المبالغة في الرفع وعدم المبالغة فلا كبير يقدر على توالي التجليات في الركوع والسجود ولا صاغر لا يقدر على ذلك إلا بعد مبالغة في الرفع منه ما وقد قدمنا أن من وصل إلى محل القرب لا يؤمر بالرجوع إلى محل الجباب الحكمة ولعلها يحذر ذلك العبد من تحمل توالي تجليات الحق تعالى على قلبه في ركوعه وسجوده * (فان قيل) * فما الحكمة في تنبيه السجود دون الركوع في غير صلاة الكسوف * (الجواب) * حكيمته نقل التجلي الواقع في السجود دون الركوع فلذلك أمر العبد بالرفع من السجود والرجوع إليه بعد اعتدال تنفيسه له ورحمة به ليكمل الدعاء والاستغفار في السجود في حق نفسه وفي حق أخوانه وهذا الأمر في حق الأكبر والأصغر على حد سواء فلو قدر أن أحدا من الأكرار أعطاه الله تعالى قوة بينا محمد عليه الصلاة والسلام فلا بد له من سجدين يتنفس بينهما أو الأكرار بما هلك وأما تكرار الركوع في صلاة الكسوف فلما فيه من نقل التجلي وشهود الآيات فكانت العظمة المتجلية فيه كالعظمة المتجلية في السجود بل أعظم لما ورد من تكرار الركوع فيه خمس مرات والحكمة في ذلك تمهيد طريق الخشوع إلى شهود عظمة الله الواقعة للمكاف في غروب وقوع الآيات فكان غاية تكرار الركوع خمس مرات مثلاً أن يراد العبد إلى حالة خشوعه في غير وقت الآيات إذا كانت عظمة أشد غفلة العبد وشروقه قلبه عن حضرة التعظيم فتأمل * وسمعت بعض العلماء يقول إنما كان السجود مرتين في كل ركعة دون الركوع لأن السجدة الأولى كانت امتثالاً للأمر الإلهي لنا بالسجود والثانية شكر الله تعالى على إقداره لنا على ذلك انتهى وقد بسطنا الكلام على أسرار الصلاة وغيرهافي مجلد ضخيم سميناه الفتح المبين في بيان أسرار أحكام الدين والحمد لله رب العالمين * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الإمام لا يزيد على قوله سمع الله من أجله شيئاً ولا المأموم على قوله ربنا ولك الحمد مع قول مالك بالزيادة في حق المنفرد في إحدى الروايتين عنه ومع قول الشافعي بالجمع بين الذكرين استحباباً للإمام والمأموم والمنفرد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الإمام واسطة بين المأمومين وبين ربهم فلا يعلمون قبول دعائهم وحدهم إلا ما قال سمع الله من أجله من حده فكانه يخبرهم عن الله تعالى بأنه قبل حدهم فأمروا أن يقولوا بجمعهم ربنا ولك الحمد أي على قبول حدهم ويؤيده الحديث إذا قال الإمام سمع الله من أجله فقلوا ربنا ولك الحمد ووجه الثاني عدم الوقوف مع جعل الإمام واسطة بين المأمومين ويزرهم في تبليغهم قبول حدهم بل كل منهم كالإمام في ذلك فيقول أحدهم سمع الله من حده إمام طريق الكشف والشهود القاي وأما من جهة الإيمان وحسن الظن بالله عز وجل وهو ذا خاص بالأكرار الذين ارتفع حجابهم والأول خاص بالأصغر المحجوبين عن الله تعالى بإمامهم * وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول وجهه مناسبة قول المصلي سمع الله من حده عند الرفع من الركوع كون الركوع أول مرتبة للقرب فلما كان وافقاً في القراءة كان بعيداً عن حضرة علمه بكون الحق تعالى قبل حده عبيده الذي هو معظم أركان ذكر القيام فلما خضع في الركوع قرب من حضرة السجود فسمع أو علم قبول الحق تعالى لحده عبيده فأخبرهم بذلك بشرى لهم اه فعلم أن الأكبر ما هم متقي دون بالتبعية للإمام الأفي أفعال الصلاة الظاهرة من ركوع وسجود وغيرهما وهم مع الله تعالى كما هو مع الله اه فأنهم * ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة الفرض من أعضاء السجود السبعة الجهة والانف مع قول الشافعي بوجوب الجهة قولاً واحداً وله في باقي الأعضاء قولان أظهرهما للوجوب وهو المشهور ومن مذهب أحمد وأما الانف فالاصح من مذهب الشافعي استحبابه وهو إحدى الروايتين عن أحمد مع قول مالك في رواية ابن القاسم عنه أن الفرض يتعاقب بالجهة والانف فان أحل به أعاد في الوقت استحباباً وان خرج الوقت لم يعد فالأول مخفف من وجه والثاني كذلك مخفف من وجه آخر والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن

وقد سأل أبو يوسف مالكا عن هذه ١٣٨ المسئلة بحضرة الرشيد فقال مالكا سغيا تامنا بالمدينة يعلمون أن لاجفة بعرفة وعلى هذا أهل الحرمين

وهم أعرف من غيرهم بذلك * (فصل) * والمبيت بزلفة نسك وإس بركن بالاتفاق وحتى عن الشعبي والخفي أنه ركن ويجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء بالاجماع فلو صلى كل واحد منهما ما في وقتها جاز عند مالكا والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يجزئه ذلك * (فصل) * والرمي واجب بالاتفاق ولا يجوز بغير الحجارة عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز بكل ما هو من جنس الأرض وقال داود يجوز بكل شيء ويستحب الرمي بعد طلوع الشمس بالاتفاق فإن رمي بعد نصف الليل جاز عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك لا يجوز الرمي إلا بعد طلوع الفجر الثاني وقال مجاهد والخفي والثوري لا يجوز إلا بعد طلوع الشمس ويقطع التلبية مع أول صلاة من رمي جرة العقبة عند الثلاثة وقال مالكا يقطعها بعد الزوال يوم عرفة * (فصل) * أفعال يوم النحر أربعة الرمي والنحر والحلق والطواف والمستحب عند الثلاثة أن يأتي بها على الترتيب وقال أحمد هذا الترتيب واجب والأفضل حلق جميع الرأس واختلوا في أقل الواجب فقال أبو حنيفة والرابع وقال مالكا

المراد من العبادة الظاهر الخضوع بالرأس حتى يمس الأرض بوجهه الذي هو أشرف أعضائه سواء كان ذلك بالجهة أو بالأنف بل ربما كان الأنف عند بعضهم أولى بالوضع من حيث أنه مأخوذ من الأنفة والكبرياء فإذا وضعه في الأرض فكأنه خرج عن الكبرياء التي هي من ماله بين يدي الله تعالى إذا حضرة الإلهية محرم دخولها على من فيه أدنى ذرة من كبر فأنها هي الجنة الكبرى حقيقة وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر فأنهم وجه قول الشافعي في جزمه بأن وضع الجهة واجب جزما دون الأنف إن الجهة هي معظم أعضاء السجود كقوله الحج عرفة والتوبة هي الندم وأما الأنف فليس هو معظم خاص ولا لحم خاص فكأن له وجه إلى الوجوب وجهه إلى الاستحباب فأخذ مالكا بالوجوب وغيره من الشافعي وأحمد بالاستحباب ووجه من أوجب وضع جزء من الأعضاء السبعة أن كمال الخضوع لا يحصل إلا بحملها ولذلك قال الشارع أمرت أن تسجد على سبعة أعظم وهو لا يؤثر في حق نفسه إلا بأعلى مراتب الكمال * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته أنه يجزئه السجود على كور عاتمة مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنه لا يجزئه ذلك فالأول تخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول وجود صورة الخضوع بالرأس والوجه ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط من أنه لا يجزئه السجود في معظم الأعضاء كمثل بخلاف اليدين والركبتين والقدين يجزئ السجود عليهما بالحاثل لأن الخضوع بهما لا يفرق في الظاهر بين أن يكون بالحاثل أو بجائز بخلاف الجهة فإن وضعها على حائل من ملبوس صاحبها يؤذن بكبرياء صاحبها بين يدي به وصاحب الكبر لا يدخل حضرة الله تعالى وإذا لم يدخل حضرة الله تعالى فلا تصح صلاته فلذلك بطلت حين سجود وصح ما فعله من قبل السجود * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أصح القولين أنه لا يجب كشف اليدين مع قول مالكا والشافعي في أحد القولين أنه يجب فالأول تخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما قلناه في المسئلة قباهما من عدم الفرق في الخضوع باليدين بين أن يكون بجائز أو بلا حائل ووجه الثاني القياس على الجهة عند من أوجب كشفها * ومن ذلك قول مالكا والشافعي وأحمد بوجوب الجلوس بين السجودتين مع قول الاما أبي حنيفة أنه سنة فالأول محمول على حال الضعفاء الذين لا يقدر ون على تحمل توالي تحليات السجود على ذنوبهم فراجعهم الشارع بأمرهم بالجلوس بين السجودتين ليأخذوا لهم راحة من تعب السجود والثاني محمول على حال الأكابر الذين يقدر ون على تحمل ذلك فكان طوله في حقهم غير واجب لعدم شدة حاجتهم إليه فلولم يوجب الأمة الاعتدال بين السجودتين لربما يكاف الأصغر في طول السجود مالا يطيقونه إذا تجلت لهم عظمة الله تعالى فكان وجوب طول الجلوس عليهم وجوب رحمة وشقة يحتمل أن لا يعذبهم الله تعالى على تركه ويحتمل أن يعذبهم عليه كالنحرير الأصلي وذلك لأن العبادة تكاف شطاخ رجس ووجه من حضرة الله تعالى وذلك حرام في الصلاة غير ضرور وقما كان سببا للنحرير فهو حرام فأنهم * ومن ذلك قول الأمة الثلاثة أنه لا يستحب جلوس الاستراحة بل يقوم من السجود وينهض مستمدا على يديه مع قول الشافعي أنها سنة ومع قول أبي حنيفة أنه لا يعتمد بيديه على الأرض فالأول مشدد في حق الأصغر الذين لم يتجمل لهم من عظمة الله تعالى مالا يطيقون تخفف في حق الأكابر وفي حق من تجتأ لهم عظمة الله تعالى التي لا يطيقونها من الأصغر ووجه من قال يعتمد بيديه على الأرض حال لنهوض الظاهر الضعف والخشية بين يدي به ووجه من قال لا يضعهما على الأرض الظاهر الأهمية والقوة تعظيما لأوامر الله عز وجل ليخرج العبد من صفة الكمال * ومن ذلك قول الأمة الثلاثة باستحباب التشهد الأول مع قول أحمد بوجوبه فالأول في حق الأكابر أقدر منهم على تحمل ما وقع لهم من تحليات العظمة في سجود الر كمة الثانية فكان الجلوس في حقهم مستحبا لأنه محل راحة على كل حال وانما شرعت التحية فيه لانه كالإقبال الجديد على حضرة الحق تعالى بالنسبة لما كان في سجود من القرب المفرط فكانه برفع رأسه خرج مع أنه لم يخرج فهو في حق الأصغر أكرم من الأكابر بخلاف

الكل أو لا أكثر وقال الشافعي يجزئ ثلاث شعرات ويد الحلق بالشق اليمن وقال أبو حنيفة بالشق اليسر فاعتبر بين التشهد

الحالتي ومن لا شعر على رأسه يستحب له امرار الموصى عليه وقال أبو حنيفة لا يستحب * (فصل) ١٣٩ ويستحب الهدي وهو أن يسوق

مع شبيبا من النعم ليدفعه
ويستحب اشعاره اذا كان
من الابل أو البقر في صفحة
سنامه الايمن عند الشافعي
وأحمد وقال مالك في الجانب
الايسر وقال أبو حنيفة
الاشعار محرم ويستحب أن
يقاد الابل بنعلين وكذلك
الغنم عند الثلاثة وقال أحمد
لا يستحب تقليد الغنم واذا
كان الهدي تطوعا فهو باق
على ملكه بالاتفاق يتصرف
فيه الى أن ينحره وان كان
منذورا زال ملكه عنه وصار
للمساكين فلا يباع ولا يبدل
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
يجوز بيعه وابداله بغيره
ويجوز أن يشرب من لبنه
ما فضل عن ولده وقال أبو
حنيفة لا يجوز وما وجب
من الدماء حرام لا يأكل منه
وقال أبو حنيفة يأكل من
دم القران والتمتع وقال
مالك يأكل من جميع الدماء
الواجبة الاجزاء الصبيد
وفدية الاذى ويكره الذبح
للساكنين مالكا أنه لا يجوز
وأفضل بقعة لذبح المعتمر
المروءة للعاج منى وقال مالك
لا يجزئ للمعتمر النحر الا عند
المروءة وللحاج الا بئني
* (فصل) * وطواف الافاضة
ركن بالاتفاق وأول وقته من
نصف ليلة النحر وأفضله نحيي
يوم النحر ولا آخره وقال
أبو حنيفة أول وقته طلوع
الفجر الثاني وآخره ثاني

الشهد الاخير اتفق الاثني على وجوبه لثقل التحلي فيه على الاكبر والاصغر لان من خصائص تجليات الحق
تعالى ان يكون آخرها ثقل من جميع ما مضى كما تقدم بسطه مرارا * وأما وجب من قال بوجوب الشهد
الاول والجلوس له فهو غلبة الشفقة والرحمة على الامة لاحتمال أن يتعبد لهم في سجودهم من العظيمة مالا
يطيقونه فيكون يحب الجلوس عليهم ايجاب شفقة والله أعلم * ومن ذلك قول الامام الشافعي ان السنة في
الجلوس للشهد الاول والا فتراش وللشهد الثاني التورك مع قول أبي حنيفة بان الافتراش سنة في الشهادتين
مع او مع قول مالك بالتورك فيهما معا فالاول مفصل فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد فراجع
الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني ان الافتراش هو جلسة العبد بين يدي الله
تعالى مطلقا واشارة الى أن السير الى حضرة الله تعالى لم ينقطع حتى يتورك وكذلك وجهه من يقول بالافتراش
في الشهادتين وأما وجه التورك في الاخير فهو خاص بمن يشهد انقطاع سيره في الصلاة وقد جربوا الافتراش
فوجدوه أعون في توجه القلب الى الله تعالى والحضور معه ووجه الثالث أن التورك يحصل به الراحة
أكثر اسكل من حصل له تعب في سجوده فاسكل واحد وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك بان الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم في الشهد الاخير سنة مع قول الشافعي وأحمد في أشهر الرأيتين انما افترض فيه تبطل
الصلاة بتركها فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن موضوع
الصلاة بالاصالة انما هو لذكر الله تعالى وحده والمناجاة له بكلامه لكن لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
هو الواسطة العظمى بيننا وبين الحق تعالى في جميع الاحكام التي شرعها الله لنا وتعبدها بها كان من الادب أن
لانساه من سؤال الله تعالى أن يصلي عليه كلما حضر نامعه تعالى فانه لا يفارق الحضرة الالهية أبدا فاستحب
الصلاة على نبي صلى الله عليه وسلم خاص بالاصغر ووجوبها خاص بالاكبر وايضا ذلك ان الاصغر ربما
تجلى الحق تعالى اقلو بهم فدهشوا بين جلاله واطمأنوا عن شهود ما سواه فلما وجبوا عليهم الصلاة
على رسول الله صلى الله عليه وسلم لثقل ذلك عليهم بخلاف الاكبر الذين أقدرهم الله تعالى على تحمل تجلياته
في قلوبهم وقدر واعلى شهود الخلق مع شهود الحق تعالى فانه يجب عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه
وسلم ليعطوا كل ذي حق حقه فقال الاصغر كمال عائشة رضي الله تعالى عنه لما أنزل الله تعالى براءته من
السماء وقال لها أبوها قومي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشكري من فضله فقالت والله لا أقوم اليه ولا
أحمد الله تعالى انتهى فكانت مصطلمة عن الخلق لما تجلى لها من عظم نعمته الله تعالى عليها ببراءته من
السماء ولولائها كانت في مقام أبيها لسمعت لوالدها وقامت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكرت فضله فان
الحق تعالى ما اعتنى بهم هذا الاعناء الا اكرام الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا في كتاب الاجوبة عن
العلماء ان قول القاضي عياض في كتاب الشفاء وشذ الشافعي فقال بوجوب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الصلاة ليس هو قد حان مقام الامام الشافعي وانما هو اشارة الى كماله رضي الله عنه في المقام وانه كان
يقدر على شهود الخلق مع الحق تعالى لا يشغله شهود الخلق تعالى عن الخلق ولا عكسه فامر الناس بذلك على
سبيل الوجوب احسانا لظن بهم وانهم نالوا مقام الكمال كما ان الامام أباح حنيفة ومالك أخذ بالاحتياط للامنة
فلم يوجبوا ذلك عليهم لاحتمال أن يقع لهم اصطلام عن شهود الخلق حال جلوسهم للشهد فيشقى عليهم تكليفهم
بمشاهدة غيره تعالى فعلم أن قول القاضي عياض وشذ الشافعي ليس مراده بذلك ضعف قوله كما يتبادر الى
الذهن وانما مراده انه شذ عن مراعاة حال الاصغر كما عليه الجمهور ورواى حال الاكبر فيما يوجب حق
رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يؤيد ما جئ اليه القاضي عياض في الشفاء من تعظيم رسول الله صلى الله
عليه وسلم فان كتاب الشفاء كله موضوع للتعظيم لا لنبينا فكيف يظن بالقاضي عياض انه يريد بقوله وشذ
الشافعي الشذوذ الذي هو الضعف هذا أبعد من البعيد وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول
انما امر الشارع المصلي بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشهد لينبه الغافلين في جلوسهم

أيام التشريق فان أخره الى الثالث لزمه دم * (فصل) * ورمى الجرات الثلاثة في أيام التشريق بعد الزوال كل جرة بسبع حصيات من

واجبات الحج بالاتفاق وقال ابن ١٤٠ المجاشون رمي جرة العقبة ركن لا يتخلل من الحج الا بالاثنيان به ويجب أن يبدأ بالثني تلي مسجد

الخفيف ثم الوسع طي ثم رمي جرة العقبة وقال أبو حنيفة لورى منكسا أعاد فان لم يفعل فلا شيء عليه * (فصل) * والايام المعدودات أيام التشريق بالاتفاق والمعلومات عشر ذى الحجة عند الشافعي وأحد وقال مالك ثلاثة أيام يوم النحر ويومان بعده وقال أبو حنيفة يوم عرفة ويوم النحر والاول من أيام التشريق * (فصل) * ونزول المصبل ليلة لرباع عشر مستحب ويحكي عن أبي حنيفة أنه نسل وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ويستحب أن يخطف الامام في ثاني أيام التشريق وقال أبو حنيفة لا يستحب وله أن ينفري في اليوم الثاني ما لم تغرب الشمس ويترك الرمي الثالث فان لم ينفري حتى غربت الشمس وجب مبيتها ورمي الغدو قال أبو حنيفة له أن ينفري ما لم يطلع الفجر * (فصل) * وإذا حاض المرأة قبل طواف الاضائة لم تنفري حتى تطهر وتطوف ولا يلزم الجبال حبس الجبل عنها بل ينفري مع الناس ويركب غيرها ما كان ساعدا الشافعي وأحمد وقال مالك يلزمه حبس الجبل أكثر مدة الحيض وزيادة ثلاثة أيام وعند أبي حنيفة ان الطواف لا يشترط فيه الطهارة فتطوف وترحل مع الحاج * (فصل) * وطواف الوداع من واجبات الحج على المشهور وعند الفقهاء الا لمن أقام فلا وداع عليه وقال أبو حنيفة لا يستط

بين يدي الله عز وجل على شهود نبيهم في تلك الحضره فانه لا يفارق حضرة الله تعالى أبدا فيحاطبونه بالسلام مشافهة اه وقد بسطنا الكلام عليه في الباب السادس من كتاب طهارة الجسم والفؤاد من سوء الظن بالله تعالى وبالعباد فراجع ان شئت والله أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان السلام من الصلاة ليس بركن فيها مع قول الائمة الثلاثة انموكن من أركان الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول أن السلام انما هو خروج من الصلاة بعد تمامها فلم يكن يحصل بتر كمخالف في هيئة الصلاة ووجه الثاني ان التحلل منها بالسلام واجب كنية الدخول فيها وقد قال صلى الله عليه وسلم افتتحوها بالكبير وتحملوها بالتسليم فخرج به بالتسليم مبطل للصلاة لعدم التحلل فهو واجب كتحلل العبد من أعمال الحج فالاول خاص بالا كابر الذين هم على صلاتهم دائمون فلا يخبر جون من حضرة الله تعالى بقاؤهم فكان السلام من الصلاة في حقهم مسموحا لا واجبا للمعاصاة بطريقهم من الخروج من حضرة الله تعالى اذا تخلفت عنهم العناية الربانية والثاني خاص بغالب الناس الذين هم على صلاتهم يحافظون فيخرج جون من حضرة الله تعالى ويدخلون له لا ونه اراقاهم ومن ذلك قول بعض أصحاب الشافعي بوجوب تقديم الشهادتين في التشهد على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول بعضهم ان ذلك ليس بواجب فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان ذكر الشهادتين من الايمان والايمان مرتبة التقدم على سائر العبادات التي من جملتها اسؤال الله تعالى أن يصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن حقق النظر وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب تقديم ذكر الشهادتين على الصلاة عليه والتسليم من حيث ان النخبات والشهادتين متعلقتان بربه عز وجل والصلاة والتسليم عليه متعلقان به بالصلاة وان لم يفارقه ما ذكر اسم الله تعالى في نحو قوله اللهم صل وسلم على محمد وآله وسلم ووجه من قال لا يجب تقديم الشهادتين على الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عدم ورود أمر بذلك من جهة الشارع وانما جعلها في التشهد للعلماء وقالوا ان الله تعالى امرنا بها وأول ما كنسها أن تكون في أواخر التشهد الاول أو الآخر وأصل دليل العلماء في جعلها في الصلاة قول الصحابة قد أمرنا الله أن نصلي عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك اذا نحن صليين عليك في صلاتنا فان قولهم في صلاتنا يحتمل أن يكون مرادهم الصلاة ذات الركوع والسجود ويحتمل أن يكون مرادهم بذلك صبغة الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما لم يجعلها العلماء في أول الصلاة لان شكر الوسائط عادة لا يكون الا بعد شكر الله تعالى فالركعتان الاولتان كالشكر لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم شكر له صلى الله عليه وسلم لانه هو المعلم لنا كيف نصلي فادهم * ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي ان الواجب من التسليم هو التسليم الاول فقط على الامام والمنفرد وزاد الشافعي وعلى المأموم أيضا مع قول أحد ان التسليمتين واجبتان ومع قول أبي حنيفة ان الاولى سنة كالثانية ومع قول مالك ان الثانية لانس للامام ولا للمنفرد وأما المأموم فيستحب له أن يسلم عند مالك ثلاث تسليمات ثنتين عن يمينه وشماله والثالثة تلقاء وجهه بردها على امامه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مخفف كالقول في التسليم الثانية للامام والمنفرد عنده ووجه القول الاول ان التحلل من الصلاة يحصل بالتسليم الاول فقط ووجه الثاني انه لا يحصل التحلل الا بالتسليمتين الحديث وتحملها التسليم فشم الاول والثانية ووجه قول أبي حنيفة باستحباب التسليمتين كون صورة الصلاة قد تمت بالتشهد فكان السلام كالاستئذان للخروج من حضرة الملك ومثل ذلك يكفي فيه الاستحباب كنية الخروج من الصلاة بعد السلام ووجه الثالث تسليمات طاهر والله أعلم * ومن ذلك نية الخروج من الصلاة قال مالك وأحمد بوجوبها وقال الشافعي في أرجح قوايه باستحبابها فالاول مشدد في الادب مع الله تعالى وهو خاص بالا كابر والثاني مخفف في الادب وهو خاص بالاصاغر فراجع الامر الى مرتبة الميزان قالوا وتكون نية الخروج مع السلام عند مالك فانه قال وينوي الامام بالسلام التحلل وأما المأموم فينوي بالاولى التحلل وبالثانية الرد على الامام وقال أبو حنيفة ينوي السلام على الحفط على من على يمينه ويساره وقال الشافعي

* (فصل) * وطواف الوداع من واجبات الحج على المشهور وعند الفقهاء الا لمن أقام فلا وداع عليه وقال أبو حنيفة لا يستط ينوي

الإبالةامة* (باب الإحصار)* من أحصره عدوه عن الوثوف أو الطواف أو السقي وكان له ١٤١ طريق آخر يمكنه الوصول منه لزمه فصدقه

قرب أو بعد ولم يتحلل فإن
سلكه فانه الحج أول يمكن
له طريق آخر يتحلل من
أحرامه به - دعمة وقال أبو
حنيفة إن كان قد أحصر عن
الوقوف والمبيت جميعاً فله
التحلل أو عن واحد منهما
فلا وعن ابن عباس أنه
لا يتحلل إلا أن يكون العدو
كافراً* (فصل)* وإنما
يحصل التحلل بنية وذبح
وحلق وقال أبو حنيفة
لادبج الإباح لم فيسواطي
رجلا ويرتب له وقتاً يخبر فيه
فيتحلل في ذلك الوقت وقال
مالك يتحلل ولا شيء عليه وإذا
تحلل وكان حجه فرضا فحل
يجب القضاء للشافعي قولان
أظهرهما الوجوب والمشهور
عن أبي حنيفة ومالك وأحمد
عدم الوجوب وحكى عن
مالك أنه متى أحصر عن
الفرض بعد الأحرام سقط
عنه الفرض ولا قضاء على
من كان نسكه تطوعاً عند
مالك والشافعي وقال أبو
حنيفة بوجوب القضاء بكل
حال فرضاً كان أو تطوعاً
وعن أحمد روايتان
كالمذهبين* (فصل)* وإذا
أحصر بمرض فالراجع من
مذهب الشافعي أنه إن شرط
التحلل به تحلل وقال مالك
وأحمد لا يتحلل بالمرض وقال
أبو حنيفة بجواز التحلل
مطلقاً* (فصل)* وإذا أحرم
العبد بغير إذن مولاه صح

ينوي المنفرد السلام على من عن يمينه ويساره من ملائكة وأنس وجن وينوي الإمام بالاولى الخروج من
الصلاة والسلام على المتقدمين وينوي المأموم الرد عليه وقال أحمد ينوي الخروج من الصلاة ولا يضم اليه
شيئاً آخر وجه هذه الأقول كلها ظاهر لا يحتاج إلى توجيه الأقول أحمد فان وجهه توحيد القصدي في الأمور
هرو بامن التشريك في العبادة اذ قيل ان السلام من صلب الصلاة فافهم* وسمعت سيدي علياً الخوص رحمه
الله تعالى يقول وجهه من قال بوجوب نية الخروج من الصلاة هو ان المصلي كان في حضرة الله تعالى الخاصة
ومعلوم ان من الادب في حق الاكابر استئذانهم - ثم عند الانصراف من حضرة الملوك إلى موضع آخر هو دون
تلك الحضرة في الشرف استئذانه لعلوا بخواصهم في تلك الحضرة واعطاء اللادب مع الملوك حقه فتبع الشرع في
ذلك العرف وان كان الحق تعالى لا يميز في جهة مخصوصة عند العارفين فلذلك كان الاستئذان واجباً في حق
الاصاغر مستحباً في حق الاكابر الذين يشهدون ان الوجود كله حضرة الحق جل وعلا فافهم لا يرون مفارقة من
حضرة ولا يرون خروجاً أو إضافاً لخواص ذلك كان واجبا لمانا الشارع به ولو في حديث واحد ولم يبلغنا
التصريح بذلك في حديث ولا أثرنا فافهم العلماء على ما ورد في السلام على القوم اذا اراد الانسان القيام من
مجلسهم يقول ليست الاولي بأحق من الآخرة أو من عموم حديث انما الاعمال بالنيات اذ الخروج عمل لكن
لا يخفى ما فيه فافهم ولما سكت الشارع عن الامر به فبأبى الا انه من أدب العبد لا غير بل قال بعضهم ان ذلك
لا يلحق بالمدوبان الشرعية لان منصب الشارع يجعل أن يساويه أحد في التشريع وأطال في ذلك ثم قال
وتأمل اذا قام مجلسك من مجلسك من غير استئذان لك كيف تجرد في قلبك منه وحشة بخلاف ما اذا استأذنتك
فانك تجرد في قلبك منه انساوود التعظيمه حضرتك عن ان يفارقها بغير إذن منك وما كان أديامع الخلق فهو مع
الله تعالى أولى وبما قررناه يعرف توجيهه من قال من العلماء ان المصلي ينصرف من الصلاة إلى صوب حاجته فان
لم تكن له حاجة قال أي جهة يشاء ومن قال منهم ينصرف عن يمينه فان الاكابر يرون الوجود كله حضرة الله
تعالى لا ترجع لجهة على جهة أخرى الا ينص عن الشارع وانما قدم العلماء صوب مقصد العبد في حاجته
على اليمين لان التيمم سنة يستحب الحضور فيه وإذا كان حاجته في جهة وجهه أو يساره تصير نفسه تنازعه
فلا يحضر في تلك السنة وهذا نظير ما قالوه في استحباب تغريب المصلي نفسه قبل الصلاة من كل ما يشغل قلبه من
بول وغائط وأكل وشرب ونحو ذلك انتهى* وسمعت مرة أخرى يقول تخييرهم المصلي في الانصراف إلى أي
جهة شاء خاص بالاكابر وأمرهم له بالانصراف عن اليمين مع هذا المشهور خاص بالاكابر الذين
يشهدون تخصيص حضرة الصلاة بزيادة فضل فلا ينتقل أحدهم عنها الا لما هو مفضل فيكون جهة اليمين
تزيد على ذلك المفضل شرفاً فان الشارع اذ ارجع بقعة على بقعة في الفضل قادراً في ذلك ونسخنا حكم عقلمنا
ومشهدنا لكونه أعلم منا بالأمور بقرينة ما ورد من الامر بتقديم الرجل اليمين إذا دخلنا المسجد وبتقديم
اليسرى إذا خرجنا منه فافهم* ومن هنا نتفح لك أيضاً توجيهه من قال من العلماء انه يندب للمصلي أن ينتقل
من موضع الفرض إذا تنقل وعكسه وأنه ما قال ذلك الامن باب العدل بين البقاع فانما تتفاحر بما فعل على
أظهرها من الخيرة في ذلك النهار بل ورد ان البقعة تتفاحر على أختها إذا مر عليها إذا كر وتقول هل مربك إذا كر
في هذا النهار مثلي وجهه - ترجيح في قول من قال ينتقل للفضل من موضع فرضه ولا عكس كون حضرة مناجاة
الله تعالى في الفرائض أشرف من حضرة مناجاته في النوافل بدليل قوله تعالى في الحديث القدسي وما تقرب
إلي المتقربون بمثل أداء ما افترضت عليهم فتبع البقاع في الفضل ما فعل فيها من فاضل ومفضل فراجع
الامر في هذه المسائل كلها إلى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد* فتأمل ما ذكرناه في هذا الباب فانك لا تجد
في كتاب وقد وجهنا أقوال العلماء فيه على مقام مرتبة لاسلام دون مقام مرتبة الايمان والاحسان والايقان
لما قرأ في ذلك عن غالب الافهام والحمد لله رب العالمين

* (باب شروط الصلاة)*

أحرامه ولزمه تحمله بالاتفاق وقال أهل الظاهر لا ينعقد أحرامه والامة كالعبد الا أن يكون لها زوج فيعتبر انتم مع الولي وعن محمد بن الحسن أنه

لا يعتبر اذن الزوج * (فصل) * لامرأة ١٤٢ أن تحزم بحجة الاسلام بغير اذن زوجها عند أبي حنيفة ومالك واجدوا اختلاف قول الشافعي

في ذلك والاصح منه وهل للزوج تحليل زوجته من الغرض للشافعي قولان أظهرهما في الرافي أن له ذلك كله منهها من ابتدائه وقال أبو حنيفة ومالك ليس له تحليلها هكذا صرح به القاضي عبد الوهاب المالكي وله منهها من حج التلوع في الابتداء فان أحرمت فله تحليلها عند الشافعي

* (كتاب الاضحية) *

هي مشروعة بأصل الشرع بالاجماع واختلاف هل هي سنة أو واجبة فقال مالك والشافعي وأحمد وصاحبها أبي حنيفة هي سنة مؤكدة وقال أبو حنيفة هي واجبة على المقيمين من أهل الامصار واعتبر في وجوبها النصاب ويدخل ونها عند الشافعي يطالع الشمس يوم النحر ومضى قدر صلاة العبد والخطيئين صلى الامام أولم يصل وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد من شرط صحة الاضحية أن يصل الى الامام ويخطب الآن بأحنية قال يجوز لاهل السواد أن يضجوا اذا طلع الفجر الثاني وقال عطاء يدخل وقت الاضحية بطالع الشمس فقط وآخرتها عند الشافعي آخر أيام التشريق وقال أبو حنيفة ومالك آخر الثاني من أيام التشريق وقال

أجمعوا على أن ستر العورة عن العيون واجب في الصلاة وغيرها وأنه شرط في صحة الصلاة وعلى أن السرة من الرجل ليست بعورة وعلى أن الطهارة عن الحدث والنجس في الثوب والبدن والمكان واجبة وعلى أن استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة لا لذكر كشدة القتال والتحام الحرب والتنفل على الرحلة في السفر الطويل وكالمريض لا يجدر من يوجهه للقبلة وكالمربوط على خشبة وكالغريق ونحو ذلك وعلى أنه يجب عليه الاستقبال حال التكبير والتوجه وتقدم بقية ما أجمعوا عليه من الشروط أول الباب قبله فراجعهم * وأما مسائل الخلاف فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وهو إحدى الروايتين عن مالك وأحمد أن عورة الرجل ما بين سترته وركبته مع الروايتين الأخريين عن مالك وأحمد أنهما القبيل والذبر فقط فالأول مشدد وهو خاص بكبر الناس كالعلماء والامراء والثاني مخفف خاص بأراذل الناس كالنواقيع وآحاد الفلاحين والفراسين وغيرهم ممن لا يستحي من كشف فخذ فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي وأحمد أن الركبة من الرجل ليست بعورة مع قول أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي أنها عورة فالاول مخفف خاص بأراذل الناس من الاصاغر والثاني مشدد خاص بكبر الناس على وزن المسئلة قبلها * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيهما أن الحرة كلها عورة الا وجهها وكفها مع قول أبي حنيفة أنها كلها عورة كذلك الاوجهها وكفها وقدمها مع الرواية الاخرى عن أحمد الاوجهها خاصة فالاول فيه تشديد عليها في الستر والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني التوسعة علم باخراج القدمين من وجوب السرة ووجه الثالث أن الوجه هو المحل الاعظم للفتنة والسرفى وجوب كشف الوجه وغيره مما ذكر في الصلاة وعدم مراعاة الشارع توقع نظر الناظرين الى محاسن النساء كون الكشف المذكور مذكرا للعارفين بالله عز وجل وأنه ما أمر المرء أبداً بذلك الا ليقيم الحجة على من يدعى الحياء منه والادب معه من الناس ويقت من ينظر الى حرمه في حضرته فتصير أمته تنظر بعلم الى مشاهدة جلاله وجماله وذلك الفاسق يسارق النظر اليها ولا يرعى نظر الله تعالى اليه فان صاحب الادب أول ما يرمى المرأة وهي مكشوفة الوجه على خلاف عادتها ينتبه بمراقبة من هي في حضرته فالحرية بين يدي الله عز وجل في الصلاة كولد اللبوة في حجرها والله المثل الاعلى فهذا هو السرفى كشف المرأة وجهها في الصلاة وفي الاحرام بحج أو عمرة كما تقدمت الاشارة اليه في الباب قبله * ومن ذلك قول مالك والشافعي أن عورة الامه في الصلاة ما بين سترها وركبتها كالرجل وهو إحدى الروايتين عن أحمد والرواية الاخرى أن عورتها القبيل والذبر فقط مع قول أبي حنيفة أن عورتها كعورة الرجل وتزيد عليه بان جميع ظهرها وبطنها عورة ومع قول بعض الشافعية أن الامه كلها عورة الامراض التقلب منها وهي الرأس والساعدان والساق فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف جدا والثالث فيه تشديد وكذلك ما بعده ووجه الاول العمل بما كان عليه السلف الصالح من عدم الشهوة الى نظر الاماء خارج الصلاة فضا عن الصلاة فكانت العورة راجعة الى ما يسوءها هي كشفه فقط وذلك ما بين السرة والركبة عند بعضهن والقبيل والذبر عند بعضهن وما عدا ما وضع التقلب عند بعضهن الا تخففاهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو انكشف من السواطين قدر الدرهم لم تبطل الصلاة وان كان أكثر من ذلك بطلت وفي رواية عنه اذا انكشف من الفخذ اقل من الربع لم تبطل الصلاة مع قول الشافعي تبطل بانكشف القليل والكثير ومع قول أحمد ان كان يسير لم يضروا ان كان كثيرا بطلت ومرجع اليه والكثير العرف وقال مالك اذا كان فادرا اذا كراوص الى مكشوف العورة بطلت صلاته فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول القياس على النجاسة التي يعنى عنها في البدن بجامع ان كلامهم ما يجب اجتنابه ووجه الثاني القياس على تخوف الخلف فانه يضروا ولو يسيرا ووجه الثالث حديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان مع حديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وما لم تقدر العبد عليه لا يدح في حقه ما فعله بدليل صحة صلاة العريان وأوجب أحمد

سعد بن جبير يجوز لاهل الامصار التضحية في يوم النحر خاصة ولا لاهل السواد الى آخر أيام التشريق وقال ابن سيرين لا يجوز ومطلقا ستر

الاي يوم الفجر خاصة وعن النخعي الجواز الى آخر شهر ذي الحجة واذا كانت الاضحية واجبة ١٤٣ لم يسقط ما ذبحها بغوات ايام التشريق بل

بذبحها ويكون قضاء عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يسقط الذبح وتدفق الى الفجر * (فصل) * ومن دخل عليه عشر ذي الحجة وقصده أن يضحي فاستحب له عند مالك والشافعي أن لا يحلق شعره ولا يقلم ظفرو حتى يضحي فان فعله كان مكروها وقال ابو حنيفة هو مباح لا يكره ولا يستحب وقال احمد بن حنبل * (فصل) * واذا التزم الاضحية معينة وكانت سليمة فحدث بها عيب لم يمنع اجزائها عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يمنع والمرض اليسير في الاضحية لا يمنع الاجزاء والكبير الذي يفسد اللحم بمنعه والجرب البين يمنع الاجزاء لانه يفسد اللحم والعوى يمنع الاجزاء وكذا العور بالاتفاق وعن بعض أهل الظاهر انه لا يمنع وتكره مكسورة القرن وقال احمد لا تجزئ مكسورة القرن ولا تجزئ العرجاء عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة تجزئ ومقطوعة الاذن لا تجزئ بالاجماع وكذا الذنب لفوات جزء من اللحم فان كان المقطوع يسيرا فالراجح من مذهب الشافعي المنع والخيار عند متأخري أصحابه الاجزاء وقال ابو حنيفة ومالك ان ذبح الاذن اجزأت والاكثر فلا وعن احمد فيما زاد على الثلث روايتان * (فصل - سل) *

سنة المذكيين في الفريضة وفي النافلة روايتان فالاول مشدد والثاني مخفف وتوجيه ذلك ظاهر * ومن ذلك قول مالك والشافعي اذ لم يجد المصلي ثوبا للزينة أن يصلي قائما ويركع ويسجد وصلاته صحيحة وقال ابو حنيفة هو مخير ان شاء يصلي جالسا وان شاء قائما وقال احمد يصلي قائما ويومئ بالركوع والسجود فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف من جهة الایماء ودليل الاول الاتباع لحديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم مع قاعدة الميسور لا يستقط بالمعسور ووجه الثاني ان ذلك راجع الى قوة حياء المصلي وقلة حياءه من الناس وكذلك الثالث خاص بشديد الحياء وهذا كما مر من الله تعالى لا يبيد فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ان الطهارة عن النجس في الثوب والبدن والمكان شرط في صحة الصلاة مع قول مالك في أصح رواياته انه ان صلى عالما لم تصح صلاته أوجاهل أو ناسيا أصبحت والرواية الثانية عنه الصحة مطلقا وان كان عالما عامدا او ناسيا البطلان مطلقا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط ووجه الثاني العذر بالجهل والنسيان ووجه الرواية الثانية عن مالك غلبة مراعاة القلب دون الجوارح الظاهرة كما يؤيده خبر مسلم مرفوعا ان الله تعالى لا ينظر الى صوركم واجسامكم ولكن ينظر الى قلوبكم انتهى فقال صاحب هذا القول ان شيئا لا ينظر الله اليه فالامر فيه سهل بخلاف القلب ولا يرد على ذلك خبر الشيخين مرفوعا اذا أقبلت الحية فدعى الصلاة واذا أدبرت فاغسل عنك الدم وصلى لان قوله دعى الصلاة قد لا يكون لاجل الدم وانما هو لعل في الحيض لان غاية دم الحيض أن يكون كسلس البول فتغسل الدم عنها وتصل على كماله داخل وقت الصلاة وقد أورد بعض الشافعية على مالك وجوب اجتناب النجاسة خارج الصلاة بهذا الحديث وقال فاذا وجب اجتنابها في غير الصلاة ففي الصلاة أولى وجه العلة هي التوضيح بالدم ومما يؤيد قول مالك أيضا حديث لا يفرأ الجنب ولا الخائض شيئا من القرآن فانه جمع الخائض مع الجنب والجنب أمر مقرر على البدن وكذلك الحيض ومما يؤيده أيضا إجماع الأمة على الطهارة عن الحدث كما مردون الطهارة عن النجس ومساحة بعضهم في مقدار الدرهم من الدم دون مقدار العدسة من البدن اذ لم يصح الماء ومما يؤيد ذلك أيضا عدم ورود التصريح من الشارع بعدم قبول الصلاة مع النجس كما ورد في الحديث كقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان من صلى خاف جنب غير عالم بذلك ولا امامه فصلاته صحيحة مع قول الامام أبي حنيفة ان صلاته باطلة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الله تعالى لا يؤاخذ العبد الا بجماعه ووجه الثاني الاحتياط والسعي في براءة الذمة من غير كبير مشقة * ومن ذلك قول مالك والشافعي في الجديد وأحمد ان من سبقه الحدث بطلت صلاته مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم انه يبني على صلاته بعد الطهارة ومع قول الثوري ان كان حدثا عافا أو قبا بئى على صلاته وان كان رجحا أو ضحكا أعادها فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط والاتفاق لسبق الحدث لحديث لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ فتشمل ذلك الحديث الواقع قبل دخوله في الصلاة والواقع في أثناءها ووجه الثاني الفرق بين الواقع قبلها والواقع في أثناءها ويقول ما وقع قبل الحدث فهو صحيح فكان حكم ذلك كحكمه صلاتين فلا تبطل احدهما بالحدث في الاخرى * ومن ذلك اتفاق الأمة الثلاثة على ان غلبة الظن في دخول وقت الصلاة تنكفي في الوجوب مع قول مالك انه لا تنكفي غلبة الظن وانما يشترط العلم بدخوله فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الظن قريب من العلم فيمكن في ذلك في الاذن الخاص في الوقوف بين يدي الله تعالى ووجه الثاني تعظيم أمر الدخول الى حضرة الله تعالى وانه يتعين العلم بالاذن فان الظن قد يخطئ فالاول خاص بالاصغر والثاني خاص بالكبار أصحاب النظر في العواقب وقد سمع بعض الفقهاء اذا نافي عن يروا وقت فوق للصلاة فانا كان الآن ذاب * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا صلى بالاجتهاد الى جهة ثم بان الخطأ انه

ويجوز أن يستتب في ذبح الاضحية ولو ذمها وان كره عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز استنابة الذمي ولا تكون أضحية ما ذبحه الاضحية

لم تنصر أخصه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة ١٤٤ تصير * (فصل) * والمسحوب أن يسمى الله تعالى عند ذبح الأضحية وغيره فان تركها قال أبو

حنيفة ان ترك الذابح التسمية
عـ دالم تؤكل ذبيحته وان
تركها ناسياً كات وقال
مالك ان تركها لم تبس
وان تركها ناسياً فبغيره روايتان
وعنه رواية ثالثة تحل مطلقاً
سواء تركها عدواً أو سهواً
قال القاضي عبيد الوهاب
ومذهب أصحابه أن تارك
التسمية عداً غير متأول
لا تؤكل ذبيحته ومنهم من
يقول انما سامة وقال الشافعي
تركها سهواً أو بعد الأثر
وقال أحدان تركها لم
تؤكل وان تركها ناسياً فبغيره
روايتان ويستحب عند
الشافعي أن يصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم عند الذبح
وقال أبو حنيفة وذلك تكريم
عند الذبح الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم وقال أحد
لبس بمسحوع ويستحب
أن يقول اللهم هذا منك ولك
فتقبل مني وقال أبو حنيفة
يكرم ذلك * (فصل) * وإذا
كانت الأضحية تطوعاً استحب
له أن يأكل منها بالاتفق
وقال بعض العلماء بوجوبه
وفي قدره الأفضل للشافعي
قولان الجديان بكلى
الثالث ويـ دى الثالث
ويتصدق بالثالث والمرجع
أنه يصـ دى بكلى الألقما
يتبركناً كلاً ولاياً كل من
لحم المذبورة شيئاً بالاتفاق ولا
يجوز بيع شيء من الأضحية
والهدى نذراً كان أو تطوعاً
ولا بيع الجلد بالاتفاق وقال النخعي والأوزاعي يجوز بيعه بآلة البيت التي تعار كالفأس والقدر والمخمل والميزان ويحكي

لا إعادة عليه مع قول الشافعي في أرجح قوله أنه يقضى أن يخرج الوقت أو يعيد ان كان الوقت باقياً فالأول
مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالعوام والثاني خاص بالكبراء أهل
الاحتياط لديهم وقد ينسب الى تقصير في تعاطيه ما يظلم قلبه حتى يحجب عن رؤية الكعبة ولم يعرف جهتها
* ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه لا تبطل صلاة من تركها ناسياً أو جاهلاً بالتحريم أو سبق إسنائه ولم يطل
مع قول أبي حنيفة انما تبطل بالكلام ناسياً بالسلام وأما ان طال الكلام فلا يصح عند الشافعي البطلان
وقال مالك ان كان لمصلحة الصلاة كاعلام الامام بسهولة اذ لم ينتبه الا بالكلام فلا تبطل وقال الأوزاعي ان كان
فيه مصلحة كارشاد ضال وتحذير ضرير فلا تبطل فالاول من المسئلة الاولى مخفف والثاني منها مشدد والاول من
المسئلة الثانية مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر الى المسئلة الى مرتبة الميزان ووجه
الاول في المسئلة الاولى العذر بالنسيان والجهل وسبق اللسان كافي نظائره ووجه الثاني منها عدم قبول العذر
من حيث ان الصلاة فيها أفعال مذكورة بالصلاة وأما الجهل فانه غير معذور به كذلك لتقصيره بترك تعلم الواجب
عليه من أمر دينه فاذل لم يذره وأما وجه البطلان فيما اذا طال الكلام فظاهر وأما وجه كلام مالك فهو
لكون ذلك الكلام لمصلحة الصلاة وأما وجه كلام الأوزاعي فلهزيمة المؤمن ووجوب تكليفه نادف كل
ما يحصل به الضرر له وقواعد الشريعة تشهد بتقديم مثل ذلك على مراعاة بطلان الصلاة عند من يرى
بطلانها بذلك وفي الحديث كل معروف صلاة انتهى وذلك لان صاحبه في ذلك تحت أمر الحق تعالى فما خرج
بذلك عن الصلاة ولو في الاسم فافهم * ومن ذلك اتفاق الأئمة على بطلان الصلاة بالانسيان او على بطلانها كذلك
بالشرب الا عند أحد في النافلة فالاول في الاكل مشدد والثاني مخفف ووجه الاول في الاكل والشرب شدة
اللذة الحاملة للانسان بالاكل والشرب فيريد العبد يجمع بين لذة الاكل والشرب وبين مناجاة الله تعالى على
المراقبة والحضور معه فلا يقدر فليست تعارض عند المصلي ذلك حرم العلماء الاكل والشرب في الصلاة وأمره
بان يأكل أو يشرب قبل الدخول في الصلاة حتى لا يبقى له النفث الى غير وجهه ووجه رواية أحد في
الشرب في النافلة كون العبد فيها أمير نفسه ان شاء خرج منها وان شاء دام فيها حتى يسلم منها وإيضاً فان الله
أوجب على الاكبر عدم الالتفات بقلوبهم الى غير ما هم فيه في الفريضة وأمر على قلوبهم برد الرضا فبردت
نار نفوسهم فلم يحتجوا الى ما يطفئ تلك النار ولا هكذا الأمر في النافلة فان الروح تكاد تزهرق من شدة العطش
فذلك سوح العبد بالشرب فيها كيعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فافهم وقد كان سعيد بن جبير يشرب في
النافلة وكان طائوس يقول لا بأس بشرب المساء في النافلة ومن ذلك قول الشافعي ان من نابه شيء في صلاته سجد
كان ذكره اوصف ان كان امرأة مع قول مالك انها يسبحان جميعاً فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر الى
مرتبة الميزان والاول محمول على المرأة التي يخاف من صوتها الفتنه والثاني محمول على من لا يخاف من
صوتها ذلك مع حله على أنه لم يبلغه الحديث أيضاً والمقصود من ذلك كله التنبيه فاذا حصل بالتسبيح من المرأة
كان أولى لانه ذكر الله على كل حال بخلاف التصديق فافهم * ومن ذلك قول الأئمة ان اذا فهم التسبيح تحذروا
أو اذا لم تبطل الصلاة مع قول أبي حنيفة بانها تبطل الا أن يقصد تنبيه الامام أو دفع المار بين يديه فالاول مخفف
والثاني فيه تشديد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول وهو خاص بالصغار ان ذلك لا يـ دح في
كمال الصلاة لمساقيه من المصلحة ووجه الثاني ان الصلاة موضعها الاشتغال بالله وحده فذكر غيره ولو بقلبه
يطلما وهذا خاص بالكبر * ومن ذلك البكاء من خشية الله تعالى مبطل عند بعضهم غير مبطل عند قوم
آخرين ووجه الاول انه كان الواجب على العبد أن يسلك طريق الرياضة حتى يصير يـ دى بقلبه دون عليه
ويسمع مواضع القرآن كاهلاً فلا يظهر عليه بكاء ووجه الثاني كون البكاء من خشية الله يجمع القلب على
الله فرجع الأمر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الاربعه انه يستحب رد السلام بالإشارة من المصلي
اذا سلم عليه أحد مع قول الثوري وطاعة انه يرد بعد فراغه وقال ابن المسيب والحسن يرد لفظاً فالاول مشدد

ذلك عن أبي حنيفة وقال عطاء لابن بسيم أهب الاضاحى بالدرهم وغيرها * (فصل) * ١٤٥ والابل أفضل في الاضحية ثم البقرة ثم الغنم

وقال مالك الأفضل الغنم ثم الابل ثم البقرة والبدنة تجزئ عن سبعة وكذلك البقرة والشاة عن واحد بالاتفاق وقال اسحق بن زاهويه والبقرة عن عشرة ويجوز أن يشترك سبعة في بدنة سواء كانوا متفرقين أو من أهل بيت واحد وقال مالك إن كانت تطوعوا وكانوا أهل بيت واحد جاز

* (فصل) * والعقيقة سنة مشروعة عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة هي مباحة ولا أقول إنها سنة مستحبة وعن أحمد روايتان أشهرهما أنها سنة والثانية أنهم أوجبوا واختارها بعض أصحابه وقال الحسن وداود بوجوبها والعقيقة أن يذبح عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة وقال مالك يذبح عن الغلام شاة واحدة كما عن الجارية والذبح يكون في اليوم السابع من الولادة بالاتفاق ولا يمس رأس المولود بدم العقيقة بالاتفاق وقال الحسن يطلى رأسه بدمها وقال الشافعي وأحمد يستحب أن لا يكسر عظام العقيقة بل تعالج أجزء تغاؤلا بسلامة المولود

* (كتاب النذر) * النذران كان في طاعة فهو لازم بالاتفاق وإذا كان في معصية لم يجز الوفاء به واختلفوا في وجوب

في رد السلام بالإشارة في الصلاة والثاني مخفف فيه والثالث مشدد في الرد في الصلاة لفظا ووجه الأول حصول المقصود من السلام بالإشارة وهو الامان من شره ووجه الثاني مراعاة الاقبال على الحق تعالى في الصلاة دون خلفه مع أنه يحصل المقصود بالرد بعد السلام ووجه الثالث خوف حصول ضرر إذا لم يرد باللفظ وهو خاص بمن يرد على المتغلب كالجهلة من الولاة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا ينقطع الصلاة بمرور حيوان بين يدي الصلي ولو كان حائضا أو حمارا أو كلبا أو سود مع قول أحمد يقطع الصلاة الكلب الأسود في قلبه من الحمار والمرأة شئ ومن قال بالبطان عند دمور وما ذكر ابن عباس وأنس وابن المسيب فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول قوله عليه الصلاة والسلام آخرا أمره لا يقطع الصلاة مروى وهو خاص بالأكابر الذين لا يحجبهم عن مشاهدته الحق تعالى في قبلتهم شئ ولا يشغل قلبهم عنه ووجه الثاني كون ذلك ليحجب ويشغل عن مشاهدة ما تجل لعين المصلي وقابه من ملاطفات الحق تعالى فهو خاص بالأصغر فالواو الحكمة في قطع الصلاة بالحمار والمرأة والكلب الأسود كون الشيطان لا يفارقهم كما هو مشاهد بين أهل الكشف والشيطان لا يبرأ من الأمة الا بمسسه منه طيف يقطع مشاهدته للحق وإذا قطع مشاهدته قطع صلواته أي صلواته شهوده وانما لم يقطع مثل ذلك شهود الأكابر لتمكنهم وشدة معرفتهم بالله فلا ينظرون من جميع المخلوقات الا الى السر القائم بهم وذلك من أمر الله لا يخرج عنه فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي يجوز للرجل أن يصلي الى جانبه امرأة مع قول أبي حنيفة بطلان صلواته بذلك فالأول مخفف خاص بالأكابر الذين لا يشغلهم عن الله شاغل والثاني مشدد خاص بالأصغر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وياضاح الأول شهود الأكابر وجه الكمال الباطن في المرأة الذي منه جعل الحق تعالى نفسه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير أي معينة محمد صلى الله عليه وسلم على عائشة وحفصة ومنه استدعت المرأة أيضا أعظم ملوك الدنيا هيئة السجود لها حال الوقاع ومنه كان أقوى الملائكة وأشد هم حياء من كان مخلوقا من أنفاس النساء ومنه قدرة المرأة على اخفاء ما في نفسها من محبة الوقاع عن الرجل مع ان شهوتها أعظم من شهوة الرجال بسبعين ضعفا وغبر ذلك من الاسرار * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول من تأمل في قوله تعالى وان تظاهرا عليه الى آخر الآية علم أن محمد صلى الله عليه وسلم أكمل الخلق في مقام العبودية على الاطلاق ولذلك انتصر الحق تعالى له هذا الانتصار العظيم ولوانه كان عنده راحة من الدعوي والقوة في نفسه لكان وكاله الى نفسه بعض الوكول جزاء وفاقا وأكثرت من ذلك لا يقال اه وأما وجه قول أبي حنيفة فهو لاجل ظهور رنقه وهو الميل اليها بالطبع وهو خاص بالأصغر وللا كابر العمل به أيضا للجزء الذي فيهم يشهد بنقص المرأة ويميل اليها بالشهوة فرحم الله الأئمة ما كان أدق مداركهم التي خفيت على بعض المقلدين فافهم * ومن ذلك اتفاق الأئمة على أنه لا يكره قتل الحية والعقرب في الصلاة مع قول النخعي بكرهه ذلك فالأول مخفف خاص بالأصغر الذين يخافون غير الله في حضرة الله وكلام النخعي خاص بالأكابر الذين يكرمون عدو الله في حضرة الله تعظيما له مع غيبته عن شهود أمره لهم بذلك ومثل ذلك البرغوث والقملة فيصبر على قتل ما ذكر حتى يفرغ من الصلاة فلا يكل مجتهد مشهد * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة والشافعي بصحة الصلاة في المواضع المنهية عن الصلاة فيها مع الكراهة فيه قال مالك الا في المقبرة المنبوشة فان كانت غير منبوشة كرهت وأجزأت مع قول أحمد رانها تبطل على الاطلاق فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان مكان الصلاة خارج عن افعال الصلاة فهو كالجزء او الخاطا كن صلى وبجانبه كافر أو خمر أو ميسر أو غير ذلك مما سماه الله تعالى رجسا ووجه قول أحمد اجلال حضرة الله تعالى أن يناجيه العبد في مثل المقبرة والجزرة والجسام والمزبلة وقارعة الطريق وأعطان الابل فان الله تعالى راعى تطهير حضرته عن مثل ذلك ونهى أن يخاطبه العبد فيه وأمر نألبس الثياب الطاهرة الطيبة الرائحة اجالا لحضرته

ثالث جميع أمواله المذكورة أي الزكوية استحبوا لهم قول آخر أنه يتصدق بجميع ١٤٧ ما ملكه وقال مالك يتصدق بثلاث جميع

أمواله الزكوية وغيرها وعن أحمد روايتان أحدهما يتصدق بثلاث جميع أمواله والاخرى برجميع في ذلك إلى ما يراه من مال دون مال

* (فصل) * واذا نذر الصلاة في المسجد الحرام تعين فعلها فيه وكذا في مسجد المدينة والاقصى عند مالك وأحمد وهو الأصح من قول الشافعي وقال أبو حنيفة لا تعين الصلاة بالنذر في مسجد بحال * (فصل) * واذا نذر صوم يوم بعينه فأفطر لعذر قضاء عند الثلاثة وقال مالك إذا أفطر لم يرض لم يلزمه القضاء واذا نذر صوم عشرة أيام جاز صومها متتابعاً ومتفرقاً بالاتفاق وقال داود يلزمه الصوم متتابعاً * (فصل) * ولو نذر قصد البيت الحرام ولم تكن له نية حج ولا عمرة أو نذر المشي إلى بيت الله الحرام فالمشهور من مذهب مالك وأحمد أنه يلزمه القصد بحج أو عمرة وأنه يلزمه المشي من ويرة أهله وقال أبو حنيفة لا يلزمه شيء إلا إذا نذر المشي إلى بيت الله الحرام فامانذر القصد والذهاب إليه فلا وإن نذر المشي إلى مسجد المدينة أو الأقصى فلا شافعي قولان أحدهما وهو قوله في الام لا ينعقد نذره وهو قول أبي حنيفة والثاني ينعقد ويلزمه وهو الراجح وهو قول مالك وأحمد * (فصل) *

أحمد فقال هو قبل السلام الآن يسلم من نقصان في صلاته ساهياً أو شك في عدد الركعات فبني على غالب فهمه فإنه يسجد بعد السلام فالاول مخفف على الساهي يجعل سجوده قبل السلام ليكون نيتاً لم تنزل للغرور كما يقع للمصلي بعد سلامه والثاني فيه تخفيف وكذلك ما بعده فراجع الامر إلى مرتبتي الميزان ووجه الاول وما وافقه الاتباع مع عدم ادخال نافله في الفريضة قبل السلام ووجه قول مالك ظاهر وكذلك أحمد فكان فعل سجود السهو بعد السلام أشبه بالنوافل التي بعد الفريضة في الجهر * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأبي حنيفة في المنفردان من شك في عدد الركعات أخذ بالاقول وبني على اليقين وعن أبي حنيفة في الامام روايتان أحدهما يبني على غلبة الظن وقال أحمد ان حصل منه الشك مرة بطأت صلاته وإن كان الشك يعتاده وينكر منه بني على غالب ظنه بحكم التجري فان لم يقع له ظن بني على الاقل وقال الحسن البصري يأخذ بالاكثر ويسجد للسهو وقال الاوزاعي متى شك في صلاته بطأت فالاول أخذ بالاكتياط والثاني مفصل والثالث مخفف والرابع مشدد فراجع الامر إلى مرتبتي الميزان والاتق بالكبر البناء على الاقل والاتق بالعوام الاخذ بالاكثر اغلبة زهوق نفوسهم من حضرة الله عز وجل فلو أخذوا بالاقل لحصل لهم الممل وصارت صلاتهم كصلاة المكره وتلك الانواب فيها والاتق بالكبر الاكبر بالاطلاق فانهم * ومن ذلك قول الامام الشافعي ان من ترك الشهاد الاول فذكره بعد انتصابه لم يعد له أو قبله عاد وسجد للسهو ان بلغ حد الراكع مع قول أحمد انه ان ذكره بعد ان انتصب قائماً لم يقرأ فهو مخير والاولى أن لا يرجع ومع قول النخعي يرجع ما لم يشرع في القراءة ومع قول الحسن يرجع ما لم يركع ومع قول مالك انه ان فارقت ألبته الارض لا يرجع فالاول وما بعده فيه تخفيف وقول مالك فيه تشديد من حيث عدم الرجوع وتخفيف من حيث الرجوع إلى الشاهد فراجع الامر إلى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان جلوس الشاهد الاول انما شرع للاستراحة من تعب الحضور مع الله تعالى في السجود فخيمه اقام متصباً فابق للرجوع للجلوس فائدة لا سيما وقد وقف بين يدي الله تعالى فانتا ووجه قول النخعي ان رجوعه ليس بترجيب وتأهب لخطاب الحق تعالى في القيام أولى من خطابه مع القنور وارتحاء الاعضاء ووجه قول الحسن اظهار الضعف وتدارك الغفلة والسهو في ترك مأمر به ووجه قول مالك أن مفارقتها للارض ولو سهوا وتدل على قوته على تحمل مناجاة الله تعالى في القيام مع ان حمل الجلوس الاصلي انما هو بعد انقضاء وظيفة العبودية وذلك في الجلوس الاخير فمأسر الشارع الاول الاتفيسا للضعفاء الذين لا يقدرون على تأدية التلبية أو الثلاثية بلاجلوس في وسطها (فان قال قائل) فلم كان الجلوس للشاهد الاخير فرضادون الاول مع أن كلاهما بعد سجدتين (فالجواب) ان الشاهد الاخير انما كان الجلوس له واجبا بزيادة بالصلو من حيث ان تجلي الحق تعالى في السجود الاخير أشد من تجليه في السجود الذي قبل الشاهد الاول وذلك من خصائص تجليات الحق تعالى كما مر بسطه في صفة الصلاة فانهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة أن من قام إلى خامسة سهواً ثم ذكر فانه يجلس فان كان لم يجلس في الرابعة للشاهد تشهد في الخامسة وسجد للسهو وان كان قد تشهد فيها سجد للسهو وسلم مع قول أبي حنيفة في روايه انه ان ذكر قبل أن يسجد في الخامسة رجع إلى الجلوس فان ذكر بعد ما سجد فيها سجد فانه كان قد قعد في الرابعة فقدر التشهد بطل فرضه وصار الجميع نفلاً فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك اتفاق الائمة على أن من صلى المغرب أربعاً ساهياً به يسجد للسهو وتجزيه صلاته مع قول الاوزاعي انه يضيق البهاكة أخرى ويسجد للسهو كي لا يتكون المغرب شفعاً فالاول مخفف لخاص بالمجوبين والثاني مشدد لخاص بمن ارتفع حجاب وجه الاول ان العوام لا يتأثرون من شهود الشفع بخلاف الاكابر تذوب أبدانهم من مشاهدته وليس راحتهم الا في شهود الوتر ولولا جعل الحق تعالى بعض الصلاة شفعاً وأقذرهم على فعله لما قدروا كما يعرف ذلك أهل المناجاة (فان قال قائل) ان أنفسهم شفعت الحق تعالى (فالجواب) أنه لا يشفع الحق الا وجود غير الشاهد ومع الحق وأما الشاهد لا يقدح في الوتر به لانها لا تكون

واذا نذر فعل مباح كما إذا قال لله على أن أمشي إلى بيتي أو أركب فرسي أو ألبس ثوبي فلا شيء عليه عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي متى خالف

لزمه كفارة عين وان كان لا يازمه فعل ١٤٨ ذلك وعن أحمد انه ينقض نذر ذلك وهو بالخيار بين الوفاء به وبين الكفارة * (كتاب الاطعمة) *

الافى المرتبة الثالثة قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم وكشف القناع عن وجهه هذه المسئلة لا يذكر الامشافه - فرحم الله الازاعي في غوصه على مثل هذا السر * ومن ذلك قول الامام الشافعي وأحد ان من أخبره جماعة بانه ترك ركعة مثلاً لا يرجع الى قولهم - وانه يجب عليه العمل بيقين نفسه مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايات عنه انه يرجع الى قولهم - فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط لنفسه فانه أعلم بفعاله من غيره فلا يخرج عن هذه التكليف الا بذلك ووجه الثاني ان شهادة الغير أحوط لان النفس ربما لبست على صاحبها ولا هكذا الامر في الاجنبى فافهم ومن ذلك قول الامام الشافعي انه لا يسجد لترك مسنون الا القنوت والتشهد الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول أبي حنيفة انه يسجد لترك تكبيرات العيم - ووتركه الجهر في موضع الاسرار وعكسه ان كان اماماً وبه قال مالك لكن يختلف محل السجود عنده فان كان جهر في موضع الاسرار يسجد بعد السلام وان كان أسر في موضع الجهر - يسجد قبل السلام وقال أحمد ان يسجد مثل ذلك فحسن وان ترك فلا بأس فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان القنوت والتشهد الاول يشبهان الاركان فاستحقا جبره بالسجود تدار كالكامل هيبة الصلاة ووجه الثاني أن تسيحات العبد وتكبيراته صارت شعاراً في ذلك الجمع انعمهم فتذكر الغافلين بكبرياء الحق تعالى حين يجوعون شهودهم بشهود الكثرة ولبس الزينة ومشاهدة الملهو واللعب في ذلك اليوم عادة وكذلك القول في الجهر وموضع الاسرار وعكسه فان الشارع ماس - منه الا كمال في الصلوات فمن أسر وموضع الجهر أو عكسه نقص كمال صلاته كما بسطنا الكلام على ذلك في باب صفة الصلاة عند الكلام على حكمة الجهر والاسرار ووجه قول أحمد النظر الى أحوال غالب الناس في نقصهم صلواتهم فلا تكاد تسلم لهم صلاة من النقص ولو بالغوا في الاحتراز عن ذلك فلذلك كان السجود راجعاً الى اختيار المصلى فان وجد في نفسه عزاً ما وهمة سجوداً فلا * ومن ذلك اتفاق الأئمة على انه يكفي للسجود اذا تذكر سجودتان مع قول الازاعي انه اذا كان السهو جنسين كالزيادة والنقصان - يسجد لكل واحد سجودتين ومع قول ابن أبي ليلى انه يسجد لكل سهو سجودتين مطبقاً فالاول تخفف خاص بالعوام والثاني فيه تشديد خاص بالمتوسطين في المقام والثالث مشدد خاص بالكبر المبالغين في كمال الاحتياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى رواياته ان المأموم يسجد للسجود اذا سها امامه ولم يسجد امامه للسجود مع قول أبي حنيفة انه لا يسجد الا ان يسجد امامه - فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط وشدة الارتباط وتحصيل الجبر للنقص مع انقضاء القدوة ووجه الثاني مبني على قوله تعالى ولا تزروا زرعاً أخرى وعلى ضعف الارتباط فالاول خاص بالكبر الذين يرون امامهم كالجزم منهم كما أشار اليه حديث مثل المؤمنين كالجسد الواحد - فاذا اشتكى منه عضو تداعى له جريح الجسد - وبالجملة والسهو والثاني خاص بالصغار الذين يشهدون امامهم كالجار لهم لاجزأ منهم والله تعالى أعلم

* (باب سجود التلاوة) *

أجمع الأئمة على انه يشترط لسجود التلاوة شروط الصلوة وحكى عن ابن المسيب انه قال الحائض تومئ برأسها اذا سمعت قراءة السجدة وتقول يسجد وجهي للذي خلقه وصوره واختلاف الأئمة في سجود التلاوة هل هو واجب أو مستحب فقال أبو حنيفة هو واجب وقال غيره هو سنة عند التلاوة للقارئ والمستمع فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من شأن بني آدم الكبر وهو حرام يجب السعي في ازالته والخروج عنه باظهار التواضع لله تعالى والخضوع له فمن لم يسجد عند تلاوة نحو قوله تعالى أن لا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والارض أو سمعها فقه - رأسه به حال من امتنع من السجود ظاهر افوجب السجود ليخرج من صفة الكبر ويوضح ذلك ان التكبير خاص بالجن والانسان فقط

التم حلال بالاجماع ولحم الخيل حلال عند الشافعي وأحمد وأبي يوسف ونحمد وقاله لا بكبراهته والمرجع من مذهبه التحريم وقال أبو حنيفة بقرينه ولحم البغل والجبر الاهلية حرام عند الثلاثة واختلاف عن مالك في ذلك والمسروى عنه انها مكروهة كراهة مغلظة والمرجع عند محققى أصحابه التحريم ونهى عن الحسن حمل لحم البغال وعن ابن عباس اباحه لحوم الجحر الاهلية * (فصل) * واتفق الأئمة الثلاثة أبو حنيفة والشافعي وأحمد على تحريم كل ذي مخلب من الطير يعدو به على غيره كالعقاب والصقر والبازي والشاهين وكذا مالا مخلب له الا أنه يأكل الجيف كالنسر والرخم والغراب الابقع والاسود وأباح ذلك مالك على الاطلاق وأما غير ذلك من الطير فسكا مباح بالاتفاق والمشهور انه لا كراهة فيما نسي عن قتله كالخفاف والهدود والخفاف والبوم والبيغاء والطاوس الا عند الشافعي والراجح تحريمه * (فصل) * واتفقوا أيضاً على تحريم كل ذي ناب من السباع يعدو به على غيره كالأسد والنمر والفهد والذئب واللب والهر والفيل الا ما سكا فانه أباح ذلك مع الكراهة والارنب حلال بالاتفاق والزرافة لا يعرف فيها نعل وصح صاحب الخبر تحريمها وقال شيخنا السبكي في الفتوى الحامية المختار دهاها والشعاب دون

والضبيح حلال عند الشافعي وأحد وكذا عند مالك مع السكر اهـ وقال أبو حنيفة بخبرهما ١٤٩ والضبيح والبر نوع مباح عند مالك

والشافعي وقال أبو حنيفة
يكراه أكلهما وقال أحمد
باباحة الضبيح وعنه في البر نوع
روايتان * (فصل) * وبحرم
أكل حشرات الارض كالفار
عند الثلاثة وقال مالك
يكراهه من غير تحريم
ومنها الجراد ويؤكل ميتا
على كل حال وقال مالك
لا يؤكل منه مامات حتف
أنفه من غير سبب يصنع به
ومنها الغنغنة وهو حلال عند
مالك والشافعي وقال أبو
حنيفة وأحمد بخبريه وقال
مالك لا بأس بأكل الخلد
والحيات اذا ذكبت
واختلفوا في ابن آوى فقال
أبو حنيفة وأحمد هو حرام
وهو الاصح من مذهب
الشافعي وقال مالك هو
مكروه والهرة الوحشية
حرام عند أبي حنيفة وهو
الاصح من مذهب الشافعي
وقال مالك هي مكروهة
وعن أحمد روايتان احدهما
الاباحة والثاني التحريم
* (فصل) * حيوان البحر
السماك منه حلال بالاتفاق
وأما غيره فقل أبو حنيفة
لا يؤكل من حيوان البحر
الا السمك وما كان من جنسه
خاصة وقال مالك يؤكل
السمك وغيره حتى السرطان
والضفدع وكتب الماء
وخنزيره اسكنه كره الخنزير
وحكى انه توقف فيه وقال
أحمد يؤكل ما في البحر الا

دون غيرهما من الحيوانات والجمادات من حيث ان المتوجه على ايجادهما من الاسماء أسماء الحنات
والطيف بخلاف غيرهما من سائر المخلوقات فانه كان المتوجه على ايجادهم اسماء الكبرياء والعظمة فلذلك
خرجوا من تحت حكم هذه الاسماء اذلاء صاغرين لا يعرفون التكبير بآء طعمها بخلاف الجن والانس فانهم
خرجوا من تحت حكم لا يعرفون لهذلة والتواضع طعمها فان تكبر وافهو بحكم الطبع وان تواضعوا فلتغر وجهم
عن الطبع ومن هنا وجب عليهم الرياضة والمجاهدة ليخرجوا عن التكبر وحب الرياسة ويقفوا على أصل
عبوديتهم * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول وجوب السجود خاص بالصغار الذين لم يكملوا في
مقام التواضع واستجباه خاص بالاكابر الذين يحق الله تعالى جميع ما كان في نفوسهم من التكبر ووصار
أحدهم يرى نفسه قد استحققت الخسوف به لولا عفو الله عز وجل وصارت قلوب الخلق كلهم تشهد لهم بالذل
والانكسار بين يدي الله عز وجل اهـ فرحمهم الله الامام أبو حنيفة لما كان أدق نظره وخطاه مواضع
استنباطاته ورحم الله ببقية الائمة في تخفيفهم عن العامة بعد دم وجوب سجود التلاوة عليهم لانهم تحت سباج
العفو فيما عندهم من التكبر فلا يكاد أحد منهم يخرج عنه بل ربما رأى نفسه بالسجود على من لم يسجد مثله
فوقع في التكبر أيضا زيادة على التكبر الاصلي وتكبر في محل الذل والانكسار فانهم * ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة ان السامع من غير استماع لا يتأكد السجود في جهة مع قول الامام أبي حنيفة انهم مساوون فالاول
مخفف وهو خاص بالعوام والثاني فيه تشديد وهو خاص بالاكابر وعلة الوجهين لا تذكر الا مشافهة لا هلهاء
لان ذلك من دقائق مسائل التوحيد * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان التالي اذا كان خارج الصلاة والمستمع
في الصلاة ان المستمع لا يسجد فيها ولا بعد الفراغ منها مع قول أبي حنيفة انه اذا فرغ سجد فالاول مخفف
والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المستمع اذا كان في الصلاة فهو مشغول
بمناجاة ربه المأمور بها في ذلك الوقت فلم يؤمر بالاشتغال بغيره لاول لان الامام من شأنه ارتباط المأموم معه
ما كان يسوغ للمأموم السجود لقراءة غير نفسه فكان الامام نائب للحق تعالى في تلاوة كلامه تعالى على
عباده ولا هكذا الحكم في غير الامام ووجه قول أبي حنيفة انه يسجد بعد الفراغ العمل بالامر من معاقلم
يشغل بغير المناجاة المأمور بها في الصلاة فلما فرغ منها قضى ما فاته من سجود التلاوة لتقصيره بعدم الرياضة
الى وصوله الى مقام الجمع بحيث لا يشغله مناجاة الله تعالى عن الخلق ولا الخلق عن الحق وبعضهم يصير يشهد
أن الحق تعالى هو التالي كلامه على نفسه والعبد عدم أهو وجوده وهو يقرأ كلام ربه على ربه فمثل هذا
يسجد في المشهد الثاني دون الاول ولم أر لهذا المقام ذائقا الى وقتي هذا والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي
وأحمد ان في الحج سجدتين مع قول أبي حنيفة ومالك انه ليس في الحج الا السجدة الاولى فقط فالاول مشدد
والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظاهر القرآن في قوله يا أيها الذين آمنوا
اركعوا واسجدوا فقلوا واسجدوا ويشمل السجدة التي في صلب الركعة في الصلاة والسجدة التي هي سجدة التلاوة
ولكن جمع السجود مع الركوع قرينة على ان ذلك في الصلاة ذات الركوع وهو وجه قول أبي حنيفة لانه
يقول المراد بقوله تعالى اركعوا واسجدوا والسجود الاصلي في الصلاة لا العارض وأما السجدة الاولى في الحج
فانما وافق أبو حنيفة فيها ببقية الائمة لما في آياتهم التوعد بالعذاب لمن لم يسجد من الناس وايضا ذلك أن
مؤاخذه العبد في عدم حضور الموكب الالهية العظيمة أشد من مؤاخذته في غير الموكب المذكور فانه
تعالى أخبر ان كل من السماوات والارض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب نعم المولدات
كلها ثم قال وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب وانما حق على هذا الكثير من الناس العذاب لمشاهدته
السجود لله ممن هو دونه في الدرجة وكان الاولى به هو أن يكون أول ساجد وهذا ما يشهد للامام أبي حنيفة
في قوله وجوب السجود فانهم * (فان قال قائل) * فمن أي باب وقع من البشر عدم السجود لله مع أنه
لا يصح لاحد التكبر على ربه أبدا وانما يقع التكبر على جنسه من الخلق * (الجواب) * انه وقع عدم

التساجد والضفدع والكوثر ويفتقر عنده غير السمك الى الذكاة كخنزير البحر وكتبه وانسانه واختلف أصحاب الشافعي فمنهم من قال يؤكل كل

يؤكل جميع ما في البحر وهو الاصح عندهم ١٥٠ ومنهم من قال لا يؤكل الا السمك ومنهم من منع أكل كلب الماء وخنزيره وحيتته وفارته وعقربه
 وكل ماله شبه في البر لا يؤكل
 والمرجع ان ما في البحر حلال
 غير التمساح والضفدع
 والحية والسرطان والسحلية
 * (فصل) * الحلاله من بهير
 أو شاة أو دجاجة يكره أكلها
 باتفاق الثلاثة وقال أحمد
 يحرم لحمها ولبنها وبيضها
 فان حبست وعلفت طاهرا
 حتى زالت رائحة الجحاسة
 حلت وزالت الكراهة
 بالاتفاق ثم قيل يحبس البهير
 والبقرة أربعين يوما والشاة
 سبعة أيام والدجاجة ثلاثة
 أيام * (فصل) * من اضطر
 الى كل الميتة جازله الا كل
 منها بالا جاع وأصح القولين
 من مذهب الشافعي انه
 لا يجب وهل يجوز له أن
 يشبع أو يأكل ما سده
 الرمي فقط للشافعي قولان
 أحدهما لا يشبع وهو مذهب
 أبي حنيفة والثاني يشبع
 وهو قول مالك وأحمد
 الروايتين عن أحمد والراجح
 من مذهب الشافعي أنه ان
 توقع حلالا قريباً يجوز غير
 سد الرمي وان المنقطع يشبع
 ويتزود وادوا جسد المضطر
 ميتة وطعام الغير وما لسه
 غائب فقال مالك وأكثر
 أصحاب الشافعي وجاعاً من
 أصحاب أبي حنيفة يأكل كل
 طعام الغير بشرط الضمان
 وقال أحمد وجاعاً من
 أصحاب أبي حنيفة وبعض
 أصحاب الشافعي يأكل الميتة

السجود من الحجاب عن صفات العبودية ولذلك كان تارك السجود كافراً أو قاتلاً لانبياؤه وأوليائه لانهم
 يدعون الى ما يضيق به صدره فانهم وأكثر من ذلك لا يقال وقد سئل الشيخ أبو مدين عن حديث اذا أحب الله
 عبد نادى مناد من السماء ان الله تعالى يحب فلاناً فأجابه هل السماء ووضع له القبول في الارض
 انتهى الحديث فاذا وقع النداء بذلك فإين كان قتلة الانبياء والاولياء من هذا النداء فقال قد سمعوا ذلك ولكن
 حجبوا في وقت معادهم للانبياء والاولياء بحكم القضاة فلذلك أطاع الانبياء والاولياء بعض قومهم
 وعصاهم البعض الآخر كما قال تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً من المجرمين أي ومثله الولي لان الانبياء
 والاولياء على الاخلاق الالهية في التأسي بهم والنداء قضى تعالى على قوم بعدم السجود له الذي هو كناية عن
 الطاعة لامره ليتأسى به الانبياء والاولياء اذ عصى قومهم أمرهم فانهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
 وأحمد في إحدى روايتيه ان سجدة ص من عزائم السجود وليست بسجدة شكر مع قول الشافعي وأحمد في
 الرواية الاخرى عنه وهي المشهورة انهم سجدة شكر تستحب في غير الصلاة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الله تعالى ما ذكرها الا تعريضاً بالناب السجود عند تلاوتها أو سماعها
 من الامام لاسيما ان كان أحدنا وقع في معصية ولم يتب منها أو تاب ولم يظن انها اقبات فانه يؤمر بالسجود في
 الصلاة أكثر مما يكون خارجاً لانها حضرة يغلب فيها العفو والرضاعن العبيد وهذا خاص بالاصاغر كما ان
 من جعلها سجدة شكر يجعلها خاصة بالكبار الذين لم يبقوا في ذنب أو وقعوا فيه ولكن غلب على ظنهم قبول
 قوتهم وانما قال الشافعية بطلان الصلاة لانهم الاجل أمر لا تعلق له بالصلاة التي هو فيها ولم يبلغنا أنه صلى الله
 عليه وسلم سجدها في الصلاة فخاف أصحاب هذا القول من دخولهم اذا سجدوا في الصلاة في عموم قوله صلى الله
 عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد كما ثبت في الصحيح فليكل من المذاهب وجه فانهم * ومن ذلك اتفاق
 الائمة الثلاثة على أن في الفصل ثلاث سجودات في النجم والانشقاق والعاق مع قول مالك في المشهور عنه انه
 لا سجود في الفصل ووافق الائمة في بقية السجودات وهي إحدى عشرة سجدة ماعدا السجدة الاخيرة من الحج
 ووجه الاول الاتباع وكذلك الثاني وهو قول أنس لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في الفصل من منة تحول
 الى المدينة فيكل امام وقف على حد ما بلغه مع ان من اثبت السجود في الفصل مشدد ومن نفي السجود فيه مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول انما لم يسجد النبي صلى
 الله عليه وسلم في الفصل منذ تحول الى المدينة لاستقرار نفوس غالب الصحابة حين تحولوا الى المدينة في كمال
 الايمان والاقبال بخلافهم حين كانوا في مكة كان منهم طوائف عندهم بقايا تكبر فكان صلى الله عليه وسلم
 يسجد بهم كثير البزير ما في نفوس المؤلفة فلو بهم ممن أسلم قريبا انتهى * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بأن
 الركوع لا يقوم مقام السجود للتلاوة اذا قرأ آية السجدة في الصلاة مع قول الامام أبي حنيفة انه يقوم
 مقامه استحباً بالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الغالب في
 الناس ان لا يخضعوا في الركوع كالسجود فذلك كان الركوع عندهم لا يقوم مقام السجود ووجه الثاني
 ان الاكابر ينظرون الى الركوع بعين التعظيم كالسجود فذلك كان يقوم مقام السجود فرحم الله الامام
 أباً حنيفة ما كان أدق مداركه ورضي الله عن بقية الائمة * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يكره للامام
 قراءة السجدة في الصلاة مع قول أبي حنيفة يكره قراءة آياتها فيما يسرفه بالقراءة دون ما يجر به به قال أحمد
 حتى انه قال لو أسرفه لم يسجد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 عدم ورود شيء عن قراءة آية السجدة في الصلاة وهو خاص بالكبار الذين يقدر على النزول الى
 السجود ولولم يطل القيام ووجه الثاني أن الامام والمأموم قد يكونان لم يقدر على النزول الى السجود لعدم
 قوة استعدادهما فطال القيام حتى يقع لهما الاذن بالسجود وذلك بوجودهما القوة على تحمل التحلي
 الواقع في السجود فذلك كره للامام قراءة آية السجدة لانه وجهه على نفسه وعلى من هو موثقه بالسجود ولو لم

وان كان مائة تجس ومتى حكم بنجاسة مائع فهل يمكن تطهر به ام لا الاصح من مذهب الشافعي ١٥١ أنه يتعد تطهيره وفي وجهه ان الدهن

يطهر بغسله واذا قلنا انه لا يطهر فهل يجوز الاستصحاب به ام لا للشافعي أقوال أصحاب الجواز وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وقال النووي في شرح المذهب في كتاب البيع المذهب القطع به * (فصل) * واختلاف في الشحوم التي حرمها الله عز وجل على اليهود اذ قول ذبح ما هي فيه يهودي فهل يكره للمسلمين أكله أم لا فقال أبو حنيفة والشافعي بإباحته وعن مالك روايتان أحدهما الكراهة والثانية التحريم وعن أحمد روايتان كذلك واختار التحريم جماعة من أصحابه واختار الكراهة الخرقى * (فصل) * ومن اضطر الى شرب الخمر العطش أو دواء فهل له شربه ا فقال أبو حنيفة نعم وللشافعية في المسئلة ثلاثة أوجه أحدها عذر المحققين المنع مطلقا والثاني الجواز مطلقا والثالث يجوز للعطش ولا يجوز للتداوي واختاره جماعة * (فصل) * ومن مرض بستان غيره وهو غير محوط وفيه فاكهة رطبة فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يباح الاكل من غير ضرورة الا باذن مالكه ومع الضرورة يأكل بشرط الضمان وعن أحمد روايتان أحدهما إباحة الاكل من غير ضرورة ولا ضمان * (فصل) * واذا استضاف

يمكن قرآنية السجدة ما كان خوطب بالسجود للتلاوة مع هذه المسئلة فانهم * ومن ذلك قول الشافعي انه اذا سجد الامام للتلاوة فلم يتابعه المأموم بطلت صلاته كقول ترك القنوت معهم قول غيره انه لا تبطل لان ذلك سنة في الصلاة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك اختلاف على الامام والاختلاف يقطع التلاوة واذا انقطعت القدوة بطل حكم الوصلة بحضرة الله واذا بطلت بطلت الصلاة ووجه الثاني ان المتابعة لا تجب الا فيما هو من صلب الصلاة كالاركان فلا وجه * ومن ذلك قول الامام الشافعي وأحمد ان سجود التلاوة يقتضي الى السلام من غير تشهد مع قول أبي حنيفة ومالك انه يكبر للسجود والرفع ولا يسلم فالاول مشدد بالسلام والثاني مخفف بعدم وجوب السلام ووجه الاول كونه كان في حضر يغيب فيها عن الخلق عادة فكان فراغه من السجود كالقدوم على قوم بعد غيبته عنهم ووجه الثاني قصر زمن تلك الغيبة عادة فكان الساجد لم يتوار عن الحاضرين * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام الولاية حتى لا يغيب عن شهود الخلق بالسجود بين يدي الحق تعالى بل يكون مشاهدا للسر القائم بالخلق وذلك من أمر الله بيقين وما زاد عليه مضجع لا وجود له حقيقة فكانه معدوم والسلام لا يكون الا على موجود والموجود لم يحتجب ولم يغيب فانهم * وهذا سر لا تشرط في كتاب فرحم الله الامام أبا حنيفة حيث لم يقل بوجوب السلام من الصلاة لهذا المشهد الذي ذكرناه من عدم وجود من يسلم عليه بعد الغيبة ليكون احضره جمع لا يصح فيها غيبة * ومن ذلك قول الامامة لو قرأ آية سجدة وهو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد تطهره مع قول بعض الشافعية انه يتطهر ويأتي بالسجود وان كان قد ذكر الآية مرارا أتى بجميع السجودات فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول انه لا يخاطب بالسجود الا من كان متطهرا ووجه الثاني توجه اللوم عليه في قراءته القرآن على غير طهر فكان الخطاب متوجها عليه بالسجود في الاصل فلذلك أمر بتدركه * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو كرر آية السجدة في نجاسة كراهة سجدة واحدة عن الجميع مع قول بقية الامامة انه لا يكفي السجود في آية عن السجود في مرة أخرى بل يكرر السجود على عدد تكرار القراءة فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه القوان طاهر والله تعالى أعلم

* (باب سجود الشكر) *

قد استحبها الشافعي عند تجدد نعمة أو اندفاع نقمة فيسجد لله شكر على ذلك وبه قال أحمد وكان أبو حنيفة والظاهر لا يريان سجود الشكر بل نقل محمد بن الحسن عنه انه كرهه كما كرهه مالك خارجا عن الصلاة وقال عبد الوهاب الماساني لا بأس به وهو الصحيح من مذهب مالك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان النعم لم تزل دائمة على العبد كما ان النعمة لم تزل مدفوعة عنه فلا يحصى العبد ثناء على الله تعالى امكن ثم نعم ونعم كبري يتجدد وتندفع فكان السجود هنا أكمل ووجه الثاني إيهام العبد بسجود الشكر انه ليس لله عليه نعم الا ما تجدد له واندفع عنه وذلك مؤذن بقله الشكر فلهذا كرهه من كرهه فكان ناره يقول لأحصى ثناء على الله لو سجدت له من افتتاح الوجود وودمت على ذلك أبدا لا تبدين مع تقدير كون ذلك خلقا في كبري وأنا وأفعالي خلق له جل وعلا فلذلك كان ترك السجود أظهر في الاعتراف بالنعم والعجز عن مقابلاتها بسجود أو غيره فانهم * ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه يستحب للمصلي اذا مر بأية راحة أن يسألها أو آية عذاب ان يستعين مع قول أبي حنيفة بكراهة ذلك في الفرض فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اظهار العبد الفاقة والحاجة الى الرحمة وترك العقوبة لاسيما في محل القرب الذي هو الصلاة وهذا خاص بالا كابر الذين يقدرون على النطق مع تحملهم تحليات الحق تعالى لقلوبهم والثاني خاص بالاصغار الذين أخرستهم هيبة الله تعالى فلو أمروا بالسؤال لما قدروا على النطق فكان من رحمة الله تعالى بهم عدم تكليف هذا الامام لهم بالسؤال في فرائضهم لما فيه من شدة الهيبة والعظمة بخلاف النوافل لغلظ الجلب فيها وخفة الهيبة فانهم والله أعلم

بليبه والثانية يباح للضرورة ولا ضمان عليه وأما اذا كان عليه حائطا فانه لا يباح الاكل منه الا باذن مالكه بالاجماع

مسلم مسلمان أهل قرية غير ذات سوق ١٥٢ ولم يكن به ضرورة لم يجب عليه ضيافته بل يسحب عند الثلاثة وقال أحد يجب ومدة الواجب عنده ليلة والمسحب ثلاث

(*) باب صلاة النفل (*)
اتفق الاثمة الاربعه على أن النوافل الراتبه سنة وهي ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وكذلك اتفقوا على وجوب قضاء الغائبات من الفرائض فهذا ما اتفقوا عليه * وأما ما اختلفوا فيه فانه قول مالك والشافعي آكد الروايات مع الفرائض الوتر مع قول أحمد أن آكد هار كعتا الفجر ومع قول أبي حنيفة أن الوتر واجب فالاول والثاني مخفف بجعل الوتر أو الفجر نافلة مؤكدة والثالث مشدد بجعل الوتر واجبا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فرض الصلوات الخمس لا اعرابي حين قال له هل على غيرها قال لا الا أن تطوع فظاهره نفي وجوب ما زاد على الخمس صلوات الا أن يجب بعارض كندرووجه الثاني كثرة التأكيد من الشارع في صلاة الوتر ودونه تأكيد في صلاة الفجر وما أكد فيه الشارع فهو بالوجوب أشبه فيكون مرتبة فوق النافلة ودون الفرض وفي ذلك من الأدب مع الله تعالى ما لا يخفى على عارف فرحم الله الامام أبي حنيفة حيث غابر بين لفظ الفرض والواجب وبين معناهما فجعل ما فرضه الله تعالى أعلى مما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان لا ينطق عن الهوى أذ باع الله تعالى ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدح الامام أبي حنيفة على مثل ذلك لانه صلى الله عليه وسلم لم يحب رفع رتبة تشريع ربه على تشريعهم هو ولو كان ذلك باذنه تعالى ولم ينظر الى ذلك من جعل الفرض والواجب مترادفين وقال الخاف لفظي والحق انهما عند الامام أبي حنيفة متفاضلان والخلاف معنوي كما هو اقل في الا أن يكون ذلك الامر الذي أو جبهه صلى الله عليه وسلم عند الله تعالى في رتبة ما فرضه الله فاننا لا نعلم من الله الاما أن آتاه الشارع عنه وفائدة ما قلناه ان المكاف يفعل ذلك الواجب وهو معين به كالفرض ونظير ما قلناه هنا تخصيص الانبياء عليهم الصلاة والسلام بالدعاء لهم بلفظ الصلاة دون لفظ الرجة والترضى وان كانت الصلاة من الله في اللغة الرجة تخفيها الشائهم على شأن الاولياء وكثيرا ما يسن الشارع أشياء على سنن واحد ووجب بعضها المجتهد بداجتهاد كالخاتن فان الشارع ذكره مع قص الاظفار وتنظيف الابط وغير ذلك من خصال الفطرة كالاستنجاء فانه من خصال الفطرة وقال المسالكية بوجوبه فان من السنة عندهم ما هو واجب ومنه ما هو عندهم غير واجب وقد ذهب بعضهم عن اصطلاح الامام مالك فظن أنه يقول بعدم وجوبه أخذ من قوله انه سنة فصار يقرر ذلك في درسه و يقول الاستنجاء سنة عند مالك فلو صلى من غير استنجاء صححت صلاته ومالك لم يقل بذلك بل أو جبهه من حيث انه نجاسة تحجب ازالته قبل الصلاة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي انه يستحب ان يصلي قبل العصر أو بعاق قبل الظهر أو بعاد بعدها أو بعامع قول أبي حنيفة بذلك لكن مع رد الامر الى العبد فقال فيها ان شاء صلى أو بعاون شاء صلى ركعتين مع انه شد في سنة العشاء التي قبلها فجعلها أثر بعاكم جعل النبي بعدها أيضا أو بعاق الاول في سنة الظهر والعصر مشدد والثاني مخفف وفي سنة العشاء بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول في الظهر والعصر والعشاء طول زمن الادمان في النافلة قبل الدخول في الظهر والعصر وذلك لانكشاف حلال الله تعالى للمصلي وقت الظهر وقرب القلوب من ربه في وقت العصر لانه مأخوذ من العصر الذي هو الضم كعصر الثوب والكتافة الحجاب في وقت العشاء على غالب الناس فلا يكاد أحدهم يتلذذ بمناجاة ربه فيها وأما الاربع التي جعلها أبو حنيفة بعدها فمضى كالجبر اعدم كمال الحضور فيها الكتافة الحجاب فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان السنة في صلاة التطوع بالليل والنهار ان يسلم من كل ركعتين فان سلم من كل ركعة جاز عند الاثمة الثلاثة بخلاف أبي حنيفة فانه منع السلام من كل ركعة وقال في صلاة الليل ان شاء صلى ركعتين أو أو بعاق أو سنا أو ثمانية بتسليم واحدة فعل وأما بالنهار فيسلم من كل أو بعاق فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول مراعاة حال غالب الناس من قدرتهم على الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل ذلك التحلي فيمكن تسليمه من كل ركعتين فيحمل الاعتدال بين الاكبر والاصغر ووجه من قال يسلم من كل ركعة مراعاة حال الاصغر الذين

ومقي امتنع من الواجب صار
عند أحددينا عليه واختلافوا
في أطيب المكاسب فقبل
الزراعة وقبل الصناعة وقبل
التجارة والاطه - رعد -
الشافعي التجارة
* (كتاب الذبائح والصيد) *
أجمع - وأعلى أن الذبائح
المعتد بهم اذبيحة المسلم العاقل
الذي يتأق منه الذبح سواء
الذكور والانثى وأجمعوا على
تحريم ذبائح الكفار غير
أهل الكتاب وأجمعوا على
أن الذكاة تصح بكل ما ينهر
الدم ويحصل القطع من
سكين وسيف وزجاج وحجر
وقصب له حد يضع كما يضع
السلاح المحدودواختلفوا في
الذكاة بالسن والظفر فقال
مالكا والشافعي وأحمد
لا تصح الذكاة بماء قال أبو
حنيفة تصح اذا كانا منفصلين
والجوزي في الذكاة قطع
الحلقوم والمرى ولا يجب
قطع الودجين بل يستحب
عند الشافعي وأحمد وقال
أبو حنيفة يجب زني قطع
الحلقوم والمرى وأحمد
الودجين وقال مالك يجب
قطع جميع هذه الاربعة وهي
الحلقوم والمرى والودجان
* (فصل) * لو أبان الرأس
لم يحرم بالاتفاق وحدي عن
سعيد بن المسيب أنه يحرم
ولو ذبح حيوانا من قمامو بقي
فيه حياة مستقرة عند
قطع الحلقوم - حل - والافلاء عند

لا يحل بحال * والسنة ان تضرع الابل معه قوله وتذبح البقر والغنم مضجعة بالانساق فان ذبح ١٥٣ ما يضر أو نحر ما يذبح حل عند أبي حنيفة

والشافعي وأحمد مع الكراهة عند أبي حنيفة وقال مالك ان نحر شاة أو ذبح بعير من غير ضرورة لم يؤكل وحله بعض أصحابه على الكراهة ولو ذبح حيوان ما كوله في جوفه جنين ميت حل أكله عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يحل * (فصل) * يجوز الاصطياد بالجوارح المعلمة كالسكاب والفهد والصقر والبارزى بالاتفاق لا السكاب الأسود عند أحمد وعن ابن عمر ومجاهد أنه لا يجوز الاصطياد بالالسكاب المعلم باتفاق الثلاثة وهو الذي اذا أرسله على الصيد طلبه واذا زجره انزجر واذا أشلاه استشلى وشرط الثلاثة أيضا انه اذا أخذ الصيد أمسكه على الصائد وخلق بينه وبينه وقال مالك لا يشترط ذلك وهل يشترط أن يتكرر ذلك منه مرة بعد مرة حتى يصير معلما أم لا قال أبو حنيفة وأحمد اذا تكرر ذلك مرتين صار معلما والمنع به عند الشاذلي العرف ومالك لا يعتبر بذلك وقال الحسن يصير معلما بالمرة الواحدة * (فصل) * والتسمية عند ارسال الجارحة على الصيد سنة عند الشافعي فان تركها ولو عامدا لم يحرم وقال أبو حنيفة هي شرط في حال الذكرك فان تركها ناسيا

لا يقدر ون على الوقوف بين يدي الله في صلاة الليل أو النهار أكثر من مقدار ركعة ووجه قول أبي حنيفة مراعاة حال الاكابر الذين يقدر ون على طول الوقوف بين يدي الله تعالى مع نقل التبع إلى أكثر من ركعتين ووجه منع الزيادة على الركعتين في النهار نقل الوقوف بين يدي الله في النهار على الاكابر واحساسهم به عكس ما عليه الاصاغر الذين لا يحسون بزيادة نقل التحلي ولا نقصانه فرحم الله الامام أبا حنيفة ما كان أكثر مراعاته لمقامات الاكابر والاصاغر ورحم الله ببقية الائمة ما كان أكثر شدة فقهم على الامة * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أقل الوتر ركعة وأكثره إحدى عشرة وأدنى الكمال ثلاث ركعات مع قول أبي حنيفة الوتر ثلاث ركعات بنسليم واحدة لا يزداد عليها ولا ينقص منها ومعه قول مالك الوتر ركعة قبلها الشفع منفصل ولا أحدا قبلها من الشفع ولكن أقل ركعتان فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث قريب منه فجميع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الاتباع لامر الشارع والحكمة في كون العبد له صلاة الوتر بزيادة أو نقص مراعاة الشارع لاحوال أمتهم على اختلاف طبقاتهم بالنظر في سرعة الحضور وبطئه في آخر ركعة من صلاة الوتر فرد الفرد كما قال تعالى وكلامهم آتية يوم القيامة فردا فافهم فن كان استعداد قويا وحصل له الحضور مع الله تعالى في أول ركعة أو ثلاث ركعات كتنفي بذلك ومن لم يحصل له الحضور فله الزيادة حتى يحضر وذلك بإحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة أو أكثر كما قاله مالك ووجه قول أبي حنيفة انه لا يزداد على ثلاث ركعات كون ذلك وتر الليل كان المغرب وتر النهار ومن القواعد المقررة ان المشبهة به أعلى من المشبهة فلا ينبغي الزيادة عليه ولا النقص عنه ما أمكن * وقد سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لا يسمى نفلا الا ما كان له نظير من الفرائض ولا نظيره لا يقال فيه نفل وانما يقال فيه عمل بر وخير * وسمعت مراراة يقول لا يكون النفل الا ان مكنت فرائضه وذلك خاص بالانبياء لعصمتهم وقد يشبه بهم بعض الاولياء فيكون له اسم نفل اه * وسمعت يقول أيضا وجه قول مالك والشافعي انه يقرأ في ركعة الوتر الاخلاص والمعوذتين أن من أوتر فقد وحده الله تعالى وانتفى عنه الشرك ودخل طريق السعادة وذلك أبغض ما يكون الى ابليس فلذلك أمره ان الامامات بقراءة المعوذتين دفعا للشركية وسوسة ابليس وهو خاص بالاصاغر ووجه قول أبي حنيفة انه يقرأ في الاخيرة سورة الاخلاص فقط عدم الخوف من وسوسة ابليس في تلك الحضرة وهو خاص بالاكابر اه * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان من أوتر ثم سجده لا يعيد الوتر مع قول أحمد انه يشفعه بركعة ثم يعيده فالاول يخفف بعدم إعادة الوتر والثاني مشدد فجميع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم لم لاوترن في ليلة وهو خاص بالاكابر الذين لا سبيل لابليس على توجيههم ووجه الثاني الاتباع لبعض الصحابة وهو خاص بالاصاغر الذين لا يعلنون كثرة التوحيد ولا لابليس عليهم سبيل ومعنى الحديث السابق ان من أوتر قبل أن ينام فقد وفى ما عليه فاذا قام صلى بعد النوم فله أن يختم بالشفع عملا بقول الشارع لاوترن في ليلة أي في ختم آخر صلاته بالليل بشفع فهو تحت أمرى في ذلك وسنتي ومن فهم هذا الاحتياج الى نقض الوتر فافهم * ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه والشافعي باستحباب الغنوت في النصف الثاني من رمضان في آخر ركعة من وتر التراويح مع قول أبي حنيفة وأحمد باستحباب ذلك في الوتر جميع السنة وبه قال جماعة من الشافعية كابن عبدان وأبي منصور بن مهران وأبي الوليد النيسابوري فالاول مخفف والثاني مشدد فجميع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان الشارع فعل ذلك في النصف الثاني من رمضان دون غيره ووجه الثاني أن فعله صلى الله عليه وسلم بالاصالة يقتضى الدوام فأخذ الامام أبو حنيفة وأحمد بالا احتياط ومن الحكمة في ذلك ان الدعاء عقب التوحيد لا يرد والوتر كالشهادة لله بالقرنية والاحدية والواحدة وكان من الفتوة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في تلك الحضرة ولا يخص العبد نفسه فيها بالدعاء فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ان صلاة التراويح في شهر رمضان عشر ون ركعة وانما في الجماعة أفضل مع قول مالك في إحدى الروايات عنه انها سنة وثلاثون ركعة

وان فعلها في البيت أحب إلى وبذلك قال أبو يوسف فقال من قدر على أن يصلي في بيته كما يصلي مع الإمام فلا أحب أن يصلي في بيته فلاول فيه تشديد من حيث الأمر بفعلها في الجماعة وفيه تخفيف من حيث العدم قدر جمع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول وهو خاص بالضعفاء أن الجماعة فيه أرحم بهم لعدم قوة أحدهم على الوقوف وحده بين يدي الله تعالى في عشر من ركعة فكان الأفضل لهم فعلها في جماعة خوفاً من تهريق نفسه من هبة الله عز وجل ويخرج من حضرته لعدم من يتأسي به في ذلك الوقوف بخلافه إذا صلاها في جماعة ووجه الثاني مراعاة حال الأكاره الذين يتدرون على الوقوف بين يدي الله تعالى أفراداً ومع خوفهم على أنفسهم أيضاً من الوقوع في الرياء بحضرة الناس في المسجد كما سيأتي بسطه أن شاء الله تعالى في الكلام على صلاة الجماعة في الفرائض ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه يجوز قضاء الفوائض في الأوقات المنهية عنها مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز فلاول تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول أنه أصلاً لها سبب فكان ذلك كاذن الملك في الدخول في حضرته بعد أن كان منع الناس من الدخول إليه ووجه الثاني أن الحق تعالى يمنع من الصلاة في هذه الأوقات منعاً عاماً ولم يستثن صلاة تشمل المقضية كشمس المؤداة وياضاح ذلك أن هذه الأوقات وأوقات غضب الحق تعالى ولا ينبغي الوقوف بين يدي المولى في وقت غضبهم وذلك لأن وقت الاستواء لا يوجد فيه لشاخص ظل يظهر أبداً بخلافه بعد الزوال فان الشاخص ان لم يكن ساجداً فظلاله نائب منابه وانما استثنى العلماء وقت الاستواء يوم الجمعة لما ورد مرفوعاً أن جهنم تسجر كل يوم وقت الاستواء يوم الجمعة واسجارتها كناية عن الغضب الإلهي ووجه استثناءه حرم مكة من النهي عن الصلاة فيه في الأوقات المكروهة كون العبد هناك في حضرة الملك الخاصة فكانه من أهل البيت أو خدامه الذين لا يمنعون من القرب من خدمته في وقت من الأوقات ووجه النهي عن الصلاة من بعد صلاة العصر وبعد صلاة الصبح حتى تغرب الشمس وتطالع وترتفع قدر ربح كون عباد الشمس يتأهبون للسجود للشمس في ذلك الوقت فمنها ما الشرع عن موافقته في الوقوف بين يدي الله في ذلك الوقت هرو بامن مشاركتهم في صورة العبادة وان كان القصد مختلفاً فن صلى العصر أو الصبح في أول وقته كان النهي في حقه نهياً تحريم أي تحريم وسائل لا تحريم مقاصد كما تقدم في تحريم الاستمتاع من الحائض بما بين السرة والركبة وان كان التحريم بالأصله انما هو للاستمتاع بالفرج فقط وقد بلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى حذيفة يصلي بعد العصر ناله فعلاه بالدرة فقال حذيفة انما هي منافع موافقة الكفار وهم الا أن لم يسجدوا فقال له عمر أكل الناس يعرفون ذلك اه نهذا سبب سد العلماء على المصلي الباب من حين يفعل صلاة العصر والصبح لئلا يتسلسل الأمر إلى موافقة الكفار في السجود للشمس فافهم * ومن ذلك قول الشافعي في أرجح قوله وأحمد في رواية أبيه انه يسن لمن فاتته شيء من السنن الرواتب أن يقضيه ولو في أوقات الكراهة كالفرائض مع قول أبي حنيفة انما تقضى مع الفريضة إذا فاتت ومع قول مالك انما لا تقضى وهو القول القديم للشافعي فالاول مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث تخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول القياس على الفرائض إذا فاتت بجماع أن لها وقتاً معيناً وهي جواربها يحصل في الفرائض من المنقص من قضاها كاملة فقد أحسن الأدب مع ربه حيث لم يبدأ اليه شيئاً ناقصاً كظاير في الاضحية والكفارة وغيرها وان كان الكل منه تعالى واليه ووجه قول أبي حنيفة أن الراتبة التي فاتت مع فريضة ناسخاً كي الأداء فلا ترتفع الفريضة الاومعها الجارية لقصها وقد كان على بن أبي طالب رضي الله عنه يقول عجلوا بالركعتين بعد المغرب فانهما يرفعان مع الفريضة فيعاقب بذلك غيرهما وقد ذكرنا أن من آداب ملوك الدنيا أن لا يكون في خادهم نقص في أعضائه أو برص أو جذام في جسده لئلا يقع بصرهم على ناقص وما كان أدباً مع ملوك الدنيا فهو أدب مع ملك الملوك من باب أولى وان كان الحق تعالى هو الخالق لذلك البلاء فافهم * ووجه قول مالك والشافعي في القديم أن الرواتب لا تقضى هو أن كل وقت له نصيب من الخدمة وإذا فات وقت بلا خدمة ذهب

التسمية شرط في الإباحة بكل حال فان تركها عامداً أو ناسياً لم تؤكل ذبيحته * (فصل) * لوعقر السكاب الصيد ولم يقتله فأدركه وفيه حياة مستقرة فبات قبل أن يتسع الزمان لذلك أنه حل وقال أبو حنيفة لا يحل ولو قتل الجارح الصيد بدينق له فلا شافعي قولان أحدهما يحل وهو الأصح في الراعي والمشهور من مذهب مالك والثاني لا يحل وهو المختار من مذهب أحمد وقول أبي يوسف ومحمد بنوع أبي حنيفة وإيتان كالقولين أشهرهما الأول وهو الحل * (فصل) * ولو أكل السكاب المعلم من الصيد قال أبو حنيفة لا يحل ولا ما صاده قبل ذلك مما لم يأكل منه وقال مالك يحل ولا شافعي قولان أحدهما يحل كقول مالك والثاني وهو الراجح انه لا يحل وهو قول أحمد وجارحة الطير في الاكل كالسكاب عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يحرم ما أكل منه جارحة الطير * (فصل) * ولورعى صيداً أو أرسل عليه كلباً فمعه قره وغاب عنه ثم وجدته ميتاً والعقر مما يجوز أن يموت منه ويجوز أن لا يموت قال جماعة من أصحاب الشافعي يؤكل قولاً واحداً الصحة الخبر فيه والصحيح من مذهبه أنه لا يؤكل وهو قول أحمد وقال أبو حنيفة ان تبعه عقيب الرمي فوجده ميتاً حل وان أخر اتباعه لم يحل وقال مالك ان وجده في يومه حل أو بعد يومه لم يحل

* (فصل) * ولونصب أحبولة فتوقع فيها صيد ومات لم يحل وعن أبي حنيفة إذا كان فيها سلاح ١٥٥ فقتله بحد حله ولو توحش أن يسي فلم يقدروا عليه فذكاته عند أبي حنيفة

والشأنى وأجد حديث نذر عليه كن كذا الوحش وقال مالك ذكاته في الحلق واللثة ولوروى صيدا ففقد نصفين حل عند الشافعى كل واحد من القطعتين بكل حال وهو احدى الروايتين عن أحمد وقال أبو حنيفة ان كانتا سواء حللتا وكذا قال مالك ان كانت القطعة التي مع الرأس أقل لم يحل وان كانت أكثر حلت ولم تحل الاخرى

* (فصل) * ولو أرسل السكاب على الصيد فزجره فلم يقف وزاد في عدوه وقتل الصيد لم يحل أكله عند الشافعى وقال أبو حنيفة وأحمد لم يحل وعن مالك روايتان ولوروى طائرا فخرجه فسقط الى الارض فوجد منه ميتا حل والا فلا بالاتفاق ولو أفلت الصيد من يده لم يزل ملكه عنه عند الثلاثة وقال أحمد اذا أبعده في البرية زال ملكه عنه

* (فصل) * ولو كان في ملكه صيدا فأسله وخلاه فلا يصح المنصوص من مذهب الشافعى انه لا يزل ملكه عنه وفي الحواشي ان قصد التقرب الى الله عز وجل بارساله زال ملكه عنه كالمعتق وان لم يقصد التقرب ففي زوال ملكه وجهان كما لو أرسل بعيره أو فرسه والاصح أن ذلك لا يجوز لانه

فارغا فلا يسي يريد العبد أن يغترغ الوقت المستقبلي من تلك العبادة وعلاهم الوقت الماضي مع انه كاهن في الصلوة في أراد جعل العبادة المستقبلة للوقت الماضي فكانه نقل المكتوبة من أسفل الصحيفة الى أولها وهذا خاص بنظر الاكابر والثاني خاص بنظر الاصاغر فرحم الله الائمة المجتهدين ما كلن أكثر أدبهم مع الله وخلقه ومع بهضمهم بعضا فكل ما لم يذكره المجتهد ذكره المجتهد الا كثر من مراعاة شاهد العبادة في اواسع الامن خواص ويحجروا بين * ومن ذلك قول الشافعى وأجد انه ليس لمن دخل المسجد وقد أقبلت الصلاة ان يصلي تحية المسجد ولا غيرهما مع قول أبي حنيفة ومالك انه اذا أمن فوات الركعة الثانية من الصبح اشتغل بركعتي الفجر خارج المسجد في صورته اذا أقبلت الصلاة وهو خارج المسجد فالاول مشدد في أمر التحية والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول غلبة الهيبة والتعظيم على العبد في الفريضة وعلمه بشدة مؤاخذه الله تعالى للعبد اذا أدخل بالادب فيما أكثر من مؤاخذته له اذا أدخل بأدب في النافلة فنقص هذا العبد بفعل التحية الادمان على تحمل ما بين يديه في الفريضة من الهيبة والتعظيم ووجه الثاني شدة مراعاة تحصيل ركعة من تلك الصلاة في جماعة رجاء ان يكون الله تعالى غفرا لعبد من صلى في تلك الجماعة وشفعه في جميع المأمومين أو غفر لهم معهم بما استحكمت الهيبة في عبد فلم يقدرا ان يقف بين يدي الله وحده في الفريضة فكان تحصيل وقوفه مع الجماعة أولى له من اشتغاله بأدب القدوم على حضرة الله عز وجل وتقوية الحضور معه في تلك الفريضة باصطلامه من شدة الهيبة كما يعرف ذلك من صلى الصلاة على وجهه فانتأمل ذلك فانه نفيس * ومن ذلك قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كل وقت نهى الشارع عن الصلاة فيه لا يصح قضاء الصلاة فيه ولا انتفل الا سجدة التلاوة مع قول الشافعى وغيره ان كل صلاة لها سبب متقدم يجوز فعلها فيه كالتحية وركعتي الطواف والمنذورة وسجود التلاوة والركعتين عقب الوضوء فالاول مشدد في عدم صحة الصلاة في الوقت المذكور والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتقدم توجيه هذين القولين في الباب واتفقوا على كراهة التنفل بعد فعل العصر والصبح حتى تغرب الشمس أو تطالع وقال أبو حنيفة من صلى الصبح عند طلوع الشمس لم تصح وإذا شرع فيها فاطلعت الشمس وهو فيها لم يملك صلاته * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعى وأحمد بكراهة التنفل بعد ركعتي سنة الفجر مع قول مالك بعدم كراهة ذلك فالاول مشدد في الكراهة والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الاتباع فلم يباغتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتنفل بعد صلاة سنة الفجر شيئا انما كان يتحدث مع أصحابه فان لم يجد أحدا يتحدث معه اضطجع على جنبه ورفع رأسه على ذراعه المنصوب حتى تقام الصلاة ثم ان ذلك خاص بقوام الليل الذين أدرخوا وقت التجلي الالهى حتى كادت مفاسلهم تنقطع من الخشية فيكون ترك الصلاة بعد ركعتي الفجر كالذوائز والتمب الذي أصابهم فيحمل هذا على حال الاكابر ويحمل قول أبي حنيفة على حال الاصاغر الذين لم يحضروا ذلك التجلي الالهى مع اليقظة أو ناموا عنه ويصح جعله أيضا على اكابر الاكابر الذين حضروا ذلك التجلي الالهى وأقدرهم الله تعالى على تحمله فلمهم أيضا التنفل لقدرتهم عليه كالا صاغر فانهم * ومن ذلك قول مالك والشافعى باستثناء التنفل بمكة من النهى مع قول أبي حنيفة وأحمد بكراهة ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان التنفل بمكة كخروج الملك في داره المأذون لهم في الدخول عليه أى ساعة شاؤا من ليل أو نهار بخلاف الواردين على الملك من الافاق ليس لهم الوقوف بين يديه الا بعد اذن صريح من خدام الملك لهم ولو كان أحدهم من اكابر الامراء فافهم ووجه الثاني ان الخدام ولو كان مأذونا لهم في الوقوف بين يدي الملك أى وقت شاؤا ولزمهم الادب معه الا باذن جديد أولى لان الحق تعالى لا يقيد عليه فله أن يرجع عن ذلك الاذن بدليل وقوع النسخ في الاحكام الشرعية والله تعالى أعلم

* (باب صلاة الجماعة) *

أجمعوا على ان صلاة الجماعة مشروعة وانه يجب اظهارها في الناس فان امتنعوا منها فقتلوا واتفقوا على وجوب

بشبهه سوا تب الجاهلية ولا يزل ملكه عنه والثاني يزول فان نال يزل عادما باجوا والا فلا وان قال عند الارسل ان يحتمل ان أخذه حصلت الاباحة

ولا ضمان على من أكله ليس لا ينفذ ١٥٦ تصرفه فيه وان فلنابر وال الملك فالاصح في الروضة حل اصطلاجه لرجوعه الى الاباحة ولا يصبر

في معنى سوا تب الجاهلية
ولو صاد طائر ابر يوجعه في
برجه فطار الى برج غيره لم
يرل ما ليكه عنده وقال مالك
ان لم يكن قد أنس ببرجه
بطول مكته صار ملكا لمن
انتقل الى برجه فان عاد الى
برج الاول عاد الى ملكه
* (كتاب البيوع) *
الاجماع منع قد على حل
البيع وتحريم الربا واتفق
الائمة على أن البيع يصح
من كل باع عاقل مختار معاق
النصف وعلى انه لا يصح
بيع الجنون واختلف وافي
بيع الصبي فقال مالك
والشافعي لا يصح وقال أبو
حنيفة وأحمد يصح اذ كان
مميزا لكن أبو حنيفة يشترط
في انعقاده اذا ناسا بقا من الولي
اذن اجازة لاحقة وأحمد
يشترط في الانعقاد اذن
الولي وبيع المكروه لا يصح
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
يصح * (فصل) * والمعاطاة
لا ينعقد بها البيع على
الراجح من مذهب الشافعي
وهو رواية عن أبي حنيفة
وأحمد وقال مالك ينعقد بها
البيع واختاره ابن الصباغ
والنووي وجماعة من
الشافعية وفي رواية عن أبي
حنيفة وأحمد مثله والاشياء
الحقيرة هل يشترط فيها
الاستحباب والقبول كالخطيرة
قال أبو حنيفة في رواية
لا يشترط لافي الحقيرة ولا

نية الجماعة في حق المأموم وعلى ان أقل الجماعة امام ومأموم قائم عن يمينه فان لم يقف عن يمينه بطلت صلاته عند
أحمد كسبائي وعلى أنه اذا سلم الامام وفي المأمومين مسبوقون فقدموا من يمينهم الصلاة في الجمعة لم يجز بخلافه
في غير الجمعة فانهم اختلفوا في ذلك كسبائي وكذلك اتفقوا على ان من دخل في فرض الوقت فاقبمت الجماعة
وقد قام الى الثالثة فليس له أن يقطعها ويدخل في الجماعة وكذلك اتفقوا على انه اذا اتصت الصفوف ولم يكن
بينهم طريق أو نهر صرح الاتهام وكذلك اتفقوا على جواز اقتداء المنتقل بالفرض وكذلك اتفقوا على ان امامة
الاعمى غير مكروهة لا عند ابن سيرين كما سببنا في ذلك اتفقوا على عدم صحة امامة المرأة بالرجل في الفرائض
وعلى ان الصلاة خلف المحدث لا تجوز وكذلك اتفقوا على كراهة ارتفاع المأموم على امامه بغير حاجة فهذا
ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة ان الجماعة في الفرائض
غير الجمعة فرض كفاية وهو الاصح من مذهب الشافعي مع قول مالك انها اسنة به قال جماعة من أصحاب أبي
حنيفة والشافعي ومع قول أحمد انها فرض عين وليست بشرط في صحة الصلاة عنده ولكن ان صلى منفردا عن
الجمعة مع الجماعة أثم وصحت صلاته فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف والثالث مشدد فراجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول ان المقصود من الجماعة بالاصالة إقامة شعائر الدين في دولة الظاهر والباطن
بائتلاف القلوب والابدان فلا بد من طاعة في البلد تقوم بذلك والا أدى الى اخفاء الدين وذهاب التعاضد
والنساءد وغلبت كلمة أهل الكفر على أهل كلمة الايمان وأيضاً فان صلاة الجماعة من جملة رحمة الله تعالى
بالاصغر ليعتق وابش هو كثرة الجماعة ورؤية بعضهم بعضاً على الوقوف بين يدي رب الارباب في حضرة
تكاثر أعضاء الانبياء والملائكة ان تتفصل منها فلو ان المفرد أقبم في تلك الحضرة وحده وتجلت له هيبة الله
تعالى لما قدر على أن يقف حتى يتم صلاته من شدة انحلال أعضائه حتى خشع فكان من رحمة الله تعالى به انه
أمره أن يصلي مع جماعة يصح له التأسي وتقوية العزم بهم كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فان من
يصلي الصلاة العادية لا يعرف شيأ من ذلك وغايته أن يطأ من ركوعه وسجوده ويراعى معاني ما يقرأ من
القرآن والاذا كان ومثل هذا محبوب عما قلناه من الاعمال والاقوال في الظاهر فافهم ووجه من قال انها
سنة الحادها بالسنن التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يوجبها كإلزام للمجتهد أن يلحقها بالواجب كفي صلاة
الجمعة بحكم اجتهاده وهكذا الحكم في جميع ما فعله الشارع ولم يبين لنا مرتبة هل هو واجب أو مستحب
من كان مقلداً امام فهو تحت حكمه فيما يقول من وجوب أو ندب ومن لم يكن من المذاهب كفيته التأسي برسول
الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الفعل فيأتي به بقطع النظر عن كونه فرضاً أو سنة لا يجبر ما وسعه الشارع
أو يوسع ماضيه الشارع وعلى ذلك جماعة من أهل الله عز وجل ووجه من قال انها فرض عين اخذه
بظاهر الاحاديث وأمره تعالى بها في وقت شدة الخوف والتحام الحرب فلوانها لم تكن واجبة على الاعيان
لسامح تعالى الناس بها في وقت تطاير الرؤس وقد أمر الله تعالى المباد بها في شدة القتال أمر اعامل يسامح أحداً
في التخلف عنها الا للحرصاسة لبقية المقاتلين حال اشتغالهم بالصلاة ومناجاة ربهم فاذا صلى بهم ما شرع لهم
أحرموا به كذلك وفي ذلك من الحكمة انه لولا هؤلاء الذين حرسوا المالك للامم لم يكن الحضور مع الله تعالى بل
كان أحدهم يلتفت خوفاً من أن يقتله العدو وضرباً من حيث الجزء الذي فيه يخاف من غير الله فانه يرف
ولا يقطع فانهم * ومن ذلك قول الجمهور ان الصلاة في الجماعة الكثيرة أفضل مع قول مالك ان فضل الصلاة
مع الواحد كفضلهام مع الكثير فالاول تخفف خاص بالاضعفاء الذين لا يقدرون على الوقوف بين يدي الله تعالى
مع الواحد والاثنى والثاني مشدد خاص بالاقوياء الذين يقدرون على طول الوقوف بين يدي الله مع الواحد
لغلبة العلم بالله بما زاد على الجزء البشري بخلاف غيرهم والله أعلم * ومن ذلك قول الامام الشافعي وأحمد بان
للنساء إقامة الجماعة في بيوتهم من غير كراهة في ذلك مع قول أبي حنيفة ومالك بكراهة الجماعة لهن فالاول
مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان الجماعة ماضية ماضية بالاصالة

بيعاً فهو بيع وقد رت الحقيمة برطل خبز و ينفع الببيع بلفظ الاسـ تدعاء عند الثلاثة كبغى ١٥٧ فيقول بعك وقال أبو حنيفة لا ينفع

* (فصل) * وإذا انعد
البيع ثبت لكل من
المتبايعين خيار المجلس مالم
يقترقا أو يتخبرا عند
الشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة ومالك لا يثبت خيار
المجلس ويجوز شرط الخيار
ثلاثة أيام عند أبي حنيفة
والشافعي ولا يجوز فوق
ذلك وقال مالك يجوز على
حسب ما تدعو إليه الحاجة
ويختلف ذلك باختلاف
الأموال فالغاة ككهة التي
لا تبقى أكثر من يوم لا يجوز
الخيار فيها أكثر من يوم
والقرية التي لا يمكن الوضوف
عليها في ثلاثة أيام يجوز
شرط الخيار فيها أكثر من
ثلاثة أيام وقال أحمد وأبو
يوسف ومحمد يثبت من الخيار
ما يتفقان على شرطه من
الأجل وإن شرط الأجل إلى
الليل لم يدخل الليل في الخيار
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
يدخل فيه وإذا مضت مدة
الخيار من غير اختيار فسخ
ولا جازة لزوم البيع عند
الثلاثة وقال مالك لا يلزم
عجز ذلك * (فصل) * وإذا
باعه ساعة على أنه لم يقبضه
الثلث في ثلاثة أيام فلا بيع
بينهما فذلك شرط فاسد
يفسد البيع وكذلك إذا
قال البائع بعك على أن
رددت عليه الثمن بعد
ثلاثة أيام فلا بيع بينهما
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة

الالتأليف قلوب المؤمنين بعضها على بعض لأجل نصرة الدين وإقامة شعائره فإن القلوب إذا لم تألف ربحاً
عارضت بعضها به بعضاً في إزالة المنكر بغضاً في ذلك العدو الذي طلب إزالته فيفسد نظام الدين ومعلوم أن النساء
لم يرصدن لمثل ذلك ووجه الأول تقرير الشارع جماعة النساء في عصره على إقامتهن الجماعة في بيوتهن
وفي المساجد خلف الرجال فهو وإن لم يكن فيه نصرة في الدين كالجهاد وإزالة المنكرات فغيبه التأليف لقلوب
المؤمنات والمسلمات وذلك يؤل إلى نصرة الدين في دولة الباطن بين يدي الله عز وجل إذ التكايف بالخدمة
عام لأد كور والآن فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجب على الإمام نية الإمامة في غير الجمعة
انما هي مستحبة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب عليه نية الإمامة إلا أن كان خلفه نساء فإن كانوا رجالاً فلا يجب
واستثنى الجماعة يعرفوا العبد من نية الإمامة في هذه الثلاثة على الإطلاق وقال أحمد نية الإمامة
شرط فالأول مخفف والثاني فيه تخفيف وتشديد من وجهين والثالث مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول عدم ورود أمر بنية الإمامة عن الشارع وأيضاً فإن صورة الارتباط قد حصلت بربطهم
أفعالهم على أفعاله وذلك كلف في إقامة الشعائر ووجه الشق الأول من قول أبي حنيفة ضعف رابطة النساء
بالرجال في التعاضد والتعاون على إقامة شعائر الدين فاحتاجوا إلى توجيه نية الإمام اليهن ليتقوى ربطهن به
وبذلك علم توجيه ما إذا كانوا رجالاً ووجه استثناء الجمعة والعبد من الجمع يعرفه شدة أمر الشارع بذلك
وحصول الشعائر بكثرة الجمع في هذه الصلوات فاستغنى الإمام فيما عدا ذلك عن تأكيد الارتباط به فيه ووجه
قول أحمد الأخذ بالاحتياط ليرتبط المأموم بالإمام يقيناً وعكسه وهذا خاص بالضغاء والأول خاص بالأقوياء
الذين يشهدون ارتباطهم بالإمام في قلوبهم كالأمر المحسوس حتى أن بعضهم لا يلتبس عليه الحال لو غلب المباح في
الأفعال كأن كبر للركوع ولم يركع الإمام ومثل هذه هي الرابطة الحقيقية التي كان عليها السلف الصالح فعلم أن
من ادعى صحة الارتباط الباطن بالإمام وتبع المبلغ في الغلط هو من أهل التلبس على نفسه فتأمل ومن ذلك قول
مالك والشافعي في أصح قوالبه وأحمد أنه لو نوى المنفرد بالدخول في الجماعة من غير قطع للصلاة صح مع قول أبي
حنيفة أن ذلك يبطل الصلاة فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه طلب
ارتباط صلواته بالجماعة فزاد خبر وأشار بهم في إقامة الشعائر حسب طاقته ووجه الثاني أن نية الإمامة في أثناء
الصلاة كالاشتغال بالخلق عن الحق بخلافها في أول الصلاة وسج العبد بهم البدخل في الارتباط بإمامه وهذا
خاص بالأصاغر كما أن الأول خاص بالكبار أصحاب مقام الجمع فلم يخرجوا بذلك عن شهود الحق تعالى بل
ازدادوا به شهوداً عما كانوا عليه حال الأفراد في ذلك من الأدب مع الله ما لا تخفى على عارف فانه ما كل أحد
يقدر على خطاب الحق تعالى من أول الصلاة إلى آخرها بلا واسطة وهو منفرد فافهم * ومن ذلك قول الإمام أبي
حنيفة أن ما أدركه المأموم من صلاة لإمام فأول صلواته في الشهادات وأخر صلواته في القراءة مع قول الشافعي
أنه أول صلواته فعلا وحكم فيه يد في الباقي القنوت ومع قول مالك في المشهور عنه أنه آخرها وهو إحدى الروايتين
عن أحمد فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول عدم الاختلاف على الإمام ظاهرهما الفتنه الأفعال فلا يعيد القراءة قبل ربحاً كانت قراءته
وحده أتم من قراءته مع الإمام من حيث الحضور مع الله تعالى ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط فيوافق الإمام
فيما هو فيه لا يختلف عليه ويأتي به ثانية في محله الأصلي فلذلك كان يوافق الإمام في التشهد والتسبيحات
ولا يشتغل بدعاء الافتتاح لأن موافقة الإمام في هذا الموضع أهم ووجه الثالث إكتفاء المسبوق بما فعله مع
الإمام من التشهد والقنوت وغير ذلك وهو خاص بالأصاغر الذين يثق عليهم مناجاة الله تعالى في القنوت
والجلوس وحدهم كما أن كلام الشافعي محمول على حال الكبار الذين لهم قدرة على مناجاة الحق جل وعلا
وحدهم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي أن من دخل المسجد فوجد إمامه قد قرع من
الصلاة كرمه أن يستأنف فيه جماعة أخرى إلا أن يكون المسجد على عمر الناس مع قول أحمد أنه لا يكره إقامة

البيع صحيح ويكون القول الأول إيمان خيار لا يشتري وحده ويكون الثاني إثبات خيار للبائع وحده ولا يلزم تسليم الثمن في مدة الخيار عند

الثلاثة وقال مالك يلزمه * (فصل) ١٥٨ وان ثبت له الخيار فمخ البيع بحضور صاحبه وفي غيبته عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو

حنيفة ليس له فسخ الا بحضور صاحبه واذا شرط في البيع خيار بمجهول بطول الشرط والبيع عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك يجوز ويضرب له خيار مثله في العادة وظاهر قول أحمد صحته ما قال ابن أبي ليلى بصحة البيع وبطلان الشرط * (فصل) * واذا مات من له الخيار في المدة انتقل خياره الى وارثه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يسقط الخيار بموته وفي الوقت ينتقل المالك فيه الى المشتري في مدة الخيار وللشافعي أقوال أحدها بنفس العقد وهو قول أحمد والثاني يسقط الخيار وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وهو الراجح أنه موقوف ان امضاه ثبت انتقله بنفس العقد والا فلا ولو كان المبيع جارياً لم يحل للمشتري وطؤها في مدة الخيار على الأقوال كلها ويحـل للبايع وطؤها على الأقوال كلها عند الثلاثة وينقطع به الخيار وقال أحمد لا يحـل لوطؤها للمشتري ولا للبايع * (باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز) * يبيع العين الطاهرة صحيح بالاجماع وأما بيع العين الخبيثة في نفسها كالكتاب والظهر والسرجين فهل يبيع أم لا قال أبو حنيفة يبيع يبيع الكتاب والسرجين

الجماعة بعد الجماعة بحال فالاول فيه تخفيف والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول خوف تشتت القلب عن الامام الاول أو حصول تشويش له من جهة الافتيات عليه فيصير يصلي بالناس بعد ذلك وهو متذكر فيسرى تكديره في تلويح المأمومين به ووجه قول أحمد ان في إقامة الجماعة ثانياً زيادة الاجر والثواب للجماعة الثانية ان كانوا صلوا مع الامام الاول أو حصول فضيلة الجماعة ان لم يكونوا صلوا وربما كان في الجماعة الثانية من يستحي أن يعقب بين يدي الله وحده في الصلاة ولا يستطيع الوقوف وحده أصلاً من شدة الهيبة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ان من صلى منفرداً ثم أدرك جماعة يصلي معهم استحب له أن يصلي معهم وذلك قال مالك الا في المغرب فان صلى جماعة ثم أدرك جماعة أخرى فالراجح من مذهب الشافعي أنه يعيدها وهو قول أحمد الا في الصبح والعصر ومع قول مالك في روايته الاخرى ان من صلى جماعة لا يعيد ومن صلى منفرداً أعاد في الجماعة الا المغرب وقال أبو حنيفة لا يعيد الا الظهر والعشاء وقال الحسن يعيد الا الصبح والعصر فالاول فيه تشديد في مثله من صلى منفرداً ومن صلى جماعة والثالث فيه تخفيف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وربما كان في الصلاة الاولى نقص في غير الصلاة الثانية وانما استثنى مالك المغرب تخفيفاً على الناس لضيق وقته وازاحة العشاء بفتح العين له عادة وانما استثنى أحمد الصبح والعصر لنهي الشارع عن الصلاة بعد فعلها الى ان تغرب الشمس أو تطلع الشمس مع ما في الاعادة من رائحة النفـل من حيث جواز الترك وان كان لها حكم الفرض من جهة وجوب القيام فيها مع القدرة وتحريم الخروج منها بغير عذر فـلم ان للصلاة المعادة وجهين وجه الى النفـلة ووجه الى الفرضية لوجه واحد وجه قول الاوزاعي ما قلناه من النهي عن الصلاة عقب الصبح وتخفيف الامر على الناس بعد المغرب ووجه قول أبي حنيفة الا الظهر والعشاء أي فانه يعيدهما كون وقت الظهر وقتاً يغلب فيه الحجاب فلا يكاد العبد فيه يأتي بصلاته على السكـال فيمكن اعادته جارية لما فيه من النقص وأما العشاء فانها عقب تعب النهار في أمر الحرف والمعاش عادة مع غلظ الحجاب فيها أيضاً ولذلك استحب الشارع لامتة تأخيرها الى أن يمضي ثلث الليل الاول كما أشار اليه حديث لولان أشق على أمتي لاخرت العشاء الى ثلث الليل ووجه قول الحسن هو الوجه في قول أحمد والله أعلم * ومن ذلك قول الامام الشافعي في الجديد ان فرضه اذا أعاده هو الاول والثانية تطوع مع قول الشافعي في القديم ان فرضه الثانية ومع قول أبي حنيفة وأحمد والاوزاعي والشعبي انهما جعبا فرضه فالاول تخفيف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول سقوط الخطأ عنه بفعلها ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط ونية الجبر لما عساه يقع في الاول من النقص ووجه الثالث رد العلم فـلم يهمل الله تعالى أدبا مع الشارع حيث سكت عن بيان وجوب ذلك وبه قال عبد الله بن عمر وقال حـسين سئل عن ذلك الى الله يحسب الله تعالى منهما ما شاء * ومن ذلك قول الامام الشافعي وأحمد ان الامام اذا أحس بداخل وهو راكم أو في التشهد الآخر يستحب له انتظاره مع قول أبي حنيفة ومالك بكراهة ذلك وهو قول للشافعي فالاول مشدد باستحباب الانتظار والثاني تخفيف في ترك ذلك أصلاً فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان في ذلك عوناً لاختيه المسلم على تحصيل فضيلة الخضوع لله في الركوع مع الراكعين أو جلوسه بين يدي ربه مع الجالسين ووجه الثاني الهروب من التشريك بين مراعاة الخلق ومراعاة الخلق وان كان مثلاً ذلك مغفوره * وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول انما استحب الامام الشافعي وأحمد الانتظار الداخل اذا أحس به الامام في الركوع أو التشهد لاحسانهما الظن بالامام وان مثله لا يشغله انتظار ذلك الداخل عن ربه عز وجل من حيث انهما من منصب الامام الاعظم ولوان هذين الامامين علماً أن ذلك يشغل ذلك الامام عن ربه ما استحب له ذلك فافهم * وسمعت رضى الله عنه يقول كلام الشافعي وأحمد خاص بالامام الذي أعطاه الله تعالى القوة وجعل له عدة أعين فعين ينظر بها الى الحق جل وعلا وعين ينظر بها الى الخلق

وان يوكل المسلم ذمياً في بيع الخمر وابتاعها واختلف أصحاب مالك في بيع الكلب فمنهم من أجاز له مطالعته ومنهم من كرهه والى

ومنهم من خص الجواز بالمأذون في أمساكه وقال الشافعي وأحمد لا يجوز بيع شيء من ١٥٩ ذلك أصلاً ولا قيمة لا كتاب إن قتل أو تلف

والدهن إذا تجسف فهل
يباعه ربيعاً له الرجح من
مذهب الشافعي أنه لا يباع
فلا يجوز بيعه عنده وبذلك
قال أحمد ومالك وقال أبو
حنيفة يجوز بيع الدهن
النخس بكل حال * (فصل) *
ولا يجوز بيع أم الولد
بالإتفاق وقال داود يجوز
ذلك ويجوز عن علي وابن
عباس رضي الله عنهما
وبيع المذنب جازعاً عند
أشائه وقال أبو حنيفة
لا يجوز إذا كان التدبير
مطلقاً ولا يجوز بيع الوقف
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
يجوز بيعه ما لم ينص به حكم
حاكم أو يخرج به الواقف
مخرج الوصايا * (فصل) *
والعبد المشترك يجوز بيعه
من المشترك صغيراً كان أو
كبيراً عند الثلاثة وقال أحمد
إن كان صغيراً لا يجوز بيعه
من مشترك ولبن المرأة طاهر
بالإتفاق ويجوز بيعه عند
الشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة ومالك لا يجوز بيعه
وبيع دو رمة صحيح عند
الشافعي وقال أبو حنيفة
ومالك لا يصح عن أحمد
روايتان أحدهما عدم الصحة
في البيع والأجارة وانقضت
صلحا وتكره أجارتها عند
أبي حنيفة ومالك وبيع
دود القز صحيح عند الثلاثة
وقال أبو حنيفة لا يصح
* (فصل) * ولا يصح

والى ما يفعل وعين ينظر بهم إلى الحق والخلق معاف لم أن الكراهة خاصة بالأصغر أم لا كما برز لا يضرهم
ذلك قطعه إمامهم * ومن ذلك قول الإمام أحمد وهو الرجح من مذهب الإمام الشافعي أنه لو نوى للمأموم
مفارقة إمامه من غير عذر لم تبطل مع قول أبي حنيفة ومالك أنها تبطل فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع
الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن تمام الصلاة خلاف تمام انما هو واجب بدليل صحة صلواته فرادى
فيما عدا الجمعة والصلاة المعتادة ووجه الثاني أنه بالدخول معه كأنه ربط نيته بتمام الصلاة خلفه فكانه قطع
الصلاة بلانية وذلك مبطل ومنصب الإمام في الصلاة يجب عن جواز الخرج من طاعته وموافقه كالإمام
الاعظم بل الإمامة في الصلاة هي منصبه بالأصل فمن فارق إمامه فسق ومات ميتة جاهلية كمن فارق اتباع رسول
الله صلى الله عليه وسلم وخرج عن شرعه لا سيما أن أوجعت المفارقة القدح في دين الإمام فافهم * ومن ذلك
قول الإمام مالك والشافعي بصحة قدوة المأموم بالإمام وبينهما نذر أو طريق مع قول أبي حنيفة أنها لا تصح
فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن المراد معرفة المأموم بآئنة الأمام وهو حاصل ووجه الثاني
أن شرط الارتباط أن لا يحول بين الإمام والمأموم حائل ولو معنوا بإفكاً انقطعت صورة الارتباط بينهما من
حيث الأجسام كذلك انقطعت من حيث القلوب كما أشار إليه خبر ولا تختلفوا عليه فتختلف قلوبكم فإنه صلى
الله عليه وسلم حكم باختلاف القلوب لا اختلاف الصدور وعدم استوائهم في الموقف فليكن من القولين وجه
* ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن من صلى في بيته بصلاة الإمام في المسجد وهناك حائل بمنع رؤية
الصفوف لم يصح مع قول أبي حنيفة في المشهور عنه أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى
مرتبة الميزان وجه الأول ذهب الشعار المقصود من صلاة الجماعة في دولة الظاهر للخلق ووجه الثاني في
ذلك حصول الشعائر في دولة الباطن الذي هو علم الله تعالى وحضرته فليكن وجه وقد رأيت من يصلي خلف
إمام بيت المقدس أو مكة وهو بمصر لا تحجبه الجبال ولا غيرها ولا يمكن قدفات هذا فضيلة أمثال أمر الشارع
بالاجتماع في مكان واحد عرفا * وكان سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يذهب إلى مكة وبيت المقدس
وغيرهما فيصلي مع الإمام ثم يرجع ويقول أتباع السنة أولى وكذلك كان يفعل سيدي إبراهيم المتبولي كما
أخبرني بذلك شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالى اه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أنه لا يجوز
اقتداء المقرض بالمقتضى كالأبجوز عندهم أن يصلي فريضاً خلاف من يصلي فريضاً آخر مع قول الشافعي أن ذلك
يجوز فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول طاهر قوله صلى الله عليه
وسلم ولا تختلفوا عليه أي الإمام فتختلف قلوبكم فإنه صلى الله عليه وسلم في الاختلاف عليه في الأفعال الباطنة كما شمل الاختلاف
عليه في الأفعال الظاهرة على حد سواء ووجه الثاني كون اختلاف أفعال القلوب لا يظهر به بحالفة الإمام
عند الناس فالأئمة الثلاثة راعوا المخالفة القلبية والشافعي راعى المخالفة الظاهرة ولا شك أن من راعى
الباطن والظاهر معاً أكمل ممن راعى أحدهما مع جواز كل منهما على انفراد فافهم * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة بعدم صحة إمامة الصبي المميز في الجمعة مع قول الشافعي بجواز الاقتداء به فيها كغيرها وإن كان البالغ
أولى بالإمامة من الصبي باختلاف الأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن منصب الإمامة في الجمعة
وغيرها من منصب الإمام الأعظم وقد اتفقوا على أن من شرطه أن يكون بالغاً ووجه الثاني أن المراد عدم
إخلاله بواجبات الصلاة وأدائها وذلك حاصل بالصبي المميز الذي يميز بين الفرائض والسنن ويعجز عن
الصلاة مع الحدث والنخس وأيضاً فإنه لا ذنب عليه بخلاف البالغ فاشبهه بالإمام العادل المحفوظ من الذنوب
فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن إمامة العبد في غير الجمعة صحيحة من غير كراهة مع قول أبي حنيفة بكراهة
إمامة العبد فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول سكوت الشارع على
إمامة العبد بإيجابه وقوله صلى الله عليه وسلم ألا أفضل لحر على عبد ولا لعبد على حر إلا بالتقوى وربما يكون
ذلك العبد أتقى لله من الحر وأكثر ذلاً وانكساراً بين يديه فيكون مقدماً عند الله على الحر الذي عنده كبر

بهم مالا ماله غير أن ماله كله على الجسد والراحه مع قول الشافعي وعلى المقدم موقوف إن أجازه مالكه فقد ولا فلا وقال أبو حنيفة

البيع يصح ويقف على اجازة مالكه والشراء ١٦٠ لا يقف على الاجازة وقال مالك يقف الجميع على الاجازة فمن احدث في الجميع وايشان ولا

يصح بيع مالم يستقر ملكه
١٥٠ مطلقا كالبيع قبل قبضه
عقارا كان أو منقولاً عند
الشافعي وبه قال محمد بن
الحسن وقال أبو حنيفة يجوز
بيع العقار قبل القبض
وقال مالك يبيع الطعام قبل
القبض لا يجوز وبيع ما
سواء يجوز وقال أجدان
كان المبيع مكبلاً أو معدوداً
أو موزوناً لم يميز بعه قبل
قبضه وإن كان غير ذلك جاز
والقبض فيما ينقل بالنقل
وفما لا ينقل من العقار
والثمار على الاستحباب بالتخلية
وقال أبو حنيفة القبض في
الجميع بالتخلية * (فصل) *
ولا يجوز بيع ما لا يقدر على
تسليمه كالطير في الهواء
والسماك في الماء والعبد لا يبتع
بالاتفاق وحكى عن ابن عمر
رضي الله عنه أنه أجاز
بيع الآبق وعن عمر بن عبد
العزیز وابن أبي ليلى أنهما
أجازا بيع السمك في بركة
عظيمة وإن احتج في أخذه
إلى مؤنة كثيرة ولا يجوز بيع
عين مجهولة كعبد من عبيد
وثوب من أثواب عند الثلاثة
وقال أبو حنيفة يجوز بيع
عبد من ثلاثة أعبد وثوب
من ثلاثة أثواب بشرط الخيار
لا فيما زاد * (فصل) * ولا
يصح بيع العين الغائبة عن
المتعاقدين التي لم توصف لهما
عند مالك وعلى الراجح من
قول الشافعي وقال أبو

وعزة نفس ووجه الثاني كون الامامة في الاصل من منصب الامام الاعظم ومعلوم انه يشترط أن يكون حراً
فكذلك القول في نائبه وإن كان البدل ليس من شرطه أن يكون على صورة البدل من كل وجه فانهم * ومن
ذلك قول الامام الشافعي ان البصير والاعمى في الامامة سواء مع قول ابن سيرين وأبي حنيفة ان البصير أولى
واختاره أبو اسحق الشيرازي من الشافعية وجماعة مع انها صحيحة بالاتفاق فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نهى في ذلك مع أن المدار على نور القلب عند الله
تعالى لا على نور البصر الظاهر ووجه الثاني أن الامامة من منصب الامام الاعظم فكذلك لا يكون الامام
الاعظم اعمى فكذلك نائبه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بکراهة امامة من لا يعرف أبوهم مع قول أجدان عدم
الکراهة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول طاب الائمة اتصال السند بالامام الى حضرة خطاب الله
عز وجل ومن لا يعرف المأمومون بأبامعطوع النسب والوصلة بحضرة خطاب الله عز وجل لان ولد الزنا
لا ينبغي أن يكون واسطة بيننا وبين خطاب الله عز وجل بالقراءة والدعاء لنا والمسلمين لنفسه ولكونه تولد
من معصية كما أشار اليه قوله تعالى في الزنا انه كان فاحشة ومقتوا ساء سيئاً لا يضاف قدره عن بعضهم أنه قال
ان الله تعالى راعى السند الباطن كراعى السند الظاهر بل أولى ووجه الثاني عدم ورود نهى في ذلك
ويقول صاحبه قد أمرنا الله تعالى بالسمع والطاعة لمن ولاة علينا وإن كان ناقصاً أدامع الله الذي ولاة ونقصه
راجع الى نفسه لا يتمدها اليها فانهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأجدان احدثى وايته بصحة
امامة الفاسق مع الكراهة مع قول مالك وأجدان في أشهر روايته انها لا تصح ان كان فاسقاً بلا تأويل ويعيد
من صلى خلفه الصلاة وإن كان يتأويل أعاد ما دام في الوقت فالاول مخفف والثاني مشدد بالشرط الذي ذكره
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول صلاة الصحابة خلف الخراج قال ابن عمر وكفى به فاسقاً وقد
أحصوا من قتالهم من الصحابة والتابعين بلغوا مائة ألف وعشرين ألفاً وانما صحح الائمة المذکورون صلاة
المأمومين خلفه لانه يحتمل أنه يتوب عقب كل ذنب توبه صحيحة وانما كرهوها خلفه لاحتمال اصراره وقال
بعضهم لا يتصور لنا الصلاة خلفه فاسق اذا أتى بافعال الصلاة على الكمال لانه ما بين تكبيره لله وقراءة
وسجود وتسبيح واستغفار من حين يحرمهم الى أن يسلم منها فلا يوصف بفاسق في جزئها وانما جاءت الكراهة
من استحباب الذهن فسدقة الذي فعله خارج الصلاة الى أن دخل في الصلاة وذلك نقص موجب الكراهة
المأمومين للامام وقد صرح الشرع بعدم رفع صلاة من أم قوم ما وهم له كارهون وقال اجعلوا أئمتكم خياركم
فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم انتهى ووجه من قال بعدم صحة امامته عدم اتصال السند للمأمومين
بحضرة الله عز وجل من جهة الارتباط الباطني اذ الفاسق لا يصح له دخول حضرة الله الخاصة أبداً حتى
يتطهر من ذنوبه كلها فان الذنوب الباطنة فضلاء عن الظاهرة حكمها كالنجاسة المحسوسة عند الله تعالى على
حد سواء فكذلك من صلى وفي بدنه نجاسة لا يعفى عنها أو أوعده بلا طهارة لا تصح صلاة فكذلك من تدنس
بالذنوب وفسق بها فانهم * ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على عدم جواز امامة المرأة في صلاة التراويح
بالرجال مع قول أجدان ذلك لكن بشرط أن تكون متأخرة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول نهى الشارع عن امامة المرأة للرجال لان الامامة في الصلاة من منصب الامام
الاعظم وهو لا يصح أن يكون امرأة ووجه الثاني عدم النهى في امامتها في التراويح من حيث ان الجماعة
فيها بدعة عند أجدان كانت حسة بخلاف امامتها في مثل العبدن والكسوف والاستسقاء وغيرها مما
شرعت فيه الجماعة فلا تصح امامتها فيه اجاباً لاجل ان منصب الشارع أن يتأخر عن القيام به الرجال ولا يتقدمه
النساء فان ذلك يؤذن بقله الاعتناء به فانهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الائمة التي يحسن الفاتحة أولى
من الاقر أمع قول أجدان الاقر الذي يحسن القرآن كله دون أحكام الصلاة أولى فالاول مشدد في معرفة الفاتحة
دون القراءة والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن معرفة المصلي واجبات الصلاة

حنيفة يصح ويثبت للمشتري الخيار فيه اذا رآه واختلف أصحابه فيما اذا لم يذكر الجنس والنوع كقوله بعتك مائتي كشي وعن

أحمد في حنيفة الغائب وايتان أشهرهما يصح * (فصل) ولا يصح بيع الأعمى وشراؤه ١٦١ إذا وصفه المبيع وأجارته ورهقه

وهبته على الراجع من قول الشافعي إلا إذا كان قد رأى شيئاً قبل العمى مما لا يتغير كالخدي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يصح بيعه وشراؤه ويثبت له الخيار إذا أسسه * (فصل) ولا يجوز بيع الباقلاء في قشره عند الثلاثة وقال أبو حنيفة بالجواز والمسك طاهر وكذا فأرته أن انفصل من حي على الأصح من مذهب الشافعي وبيعه صحيح بالاجماع ولا يصح بيع الحنطة في سنبلها على أصح قول الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يصح * (فصل) وإذا قال بعثك هذه الصبرة كل فقير بدرهم صح ذلك عند مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة يصح في فقير واحد منها ولو قال بعثك عشرة أفقر من هذه الصبرة وهي أكثر من ذلك صح بالاتفاق وقال داود لا يصح ولو قال بعثك هذه الأرض كل ذراع بدرهم أو هذا القطيع كل شاة بدرهم صح البيهقي وقال أبو حنيفة لا يصح ولو قال بعثك من هذه الدار عشرة أذرع وهي مائة ذراع صح البيهقي في عشرة هاشميا وعلى أبو حنيفة لا يصح ولو باعه عشرة أفقر من صبرة وكأله وقبضها فعاد المشتري ولو باعها تسعة أو أكثر

فقط أولى من الآخر الذي لا يعرف الواجبات ووجه الثاني عكسه لأن يادته بكثرة حمل الوحي لا سيما أن كان يحفظ القرآن كله وصاحب هذا القول يقول الأصل السلامة من وقوع الإمام في السهو أو فيما يخل بالصحة ويصح حمل قول الإمام أحمد على الآخر الذي يعرف الفقه كما كان عليه السلف الصالح فلا يكون بخلاف البقية الأئمة فتأمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة لا تصح صلاة القارئ خاف الأعمى لبطلان صلاته - مامع قول مالك ببطلان صلاة القارئ وحده ومع قول الشافعي بصحة صلاة الأعمى بخلاف و ببطلان صلاة القارئ على الأرجح من القولين فالأول مشدد والثاني فيه تشديد وكذا الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالأول والأعمى هو الذي لا يقيم الفاتحة ووجه الأول نقص الأعمى عن منصب الإمامة فهو كالمرأة إذا صارت بالرجل وإن قيل بصحة صلاته دون الرجل ووجه الثاني أن صلاة الأعمى في نفسه صحيحة لأنه صلى بحسب ما قدر عليه من الفصاحة بخلاف القارئ ما كان له أن يصلي خاف ناقص ألكن وبذلك توجه أرجح قول الشافعي رحمه الله تعالى ويصح حمل الأول على حال أهل الورع والاحتياط والثاني والثالث على من كان دونهم في الاحتياط فتأمل * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بصحة صلاة من صلى خلف محدث في غير الجمعة ثم بان له حديثه أمافي الجمعة فلا يصح الإبطر أن يتم العدد بغيره مع قول أبي حنيفة تبطل صلاة من صلى خلف محدث بكل حال ومع قول مالك أن كان الإمام ناسيا لمحدث نفسه صحت صلاته من خلفه وإن كان عالما بطبائط فالأول والثالث فيها تشديد والثاني مشدد فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العمل بظن المقتضى طهارة إمامه عن الحدث إلا في الجمعة لا بشرط كمال العدد وصحة صلاتهم فيها والحدث لم تصح صلاته ولذلك شدد الأئمة في الجماعة خاف إمامها دون غيرها ووجه الثاني العمل بقوله تعالى ولا تزروا زواجره وتوجسه الشق الأول من قول مالك كتوجه الأول فافهم * ومن ذلك قول الشافعي بصحة صلاة القائم خلف القائم مع قول أبي حنيفة وأحمد أنهم يصلون خلفه فعودا وهو قول مالك في أحاديث ورواياته فالأول مخفف آخذ بالاحتياط والثاني مشدد في القعود آخذ بالرخصة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الله تعالى كاف كلام من الإمام والمأموم أن يبدل وسعده وقد بدّل كل منهما وسعده ووجه الثاني العمل بحديث وإذا صلى يعني الإمام قاعدا فصدأ لواقعه وأجمعين وهذا الحديث وإن كان منسوخا عنه بجماعة فلم يثبت نسخه عنه - صاحب هذا القول يجوز العمل به - الباب الاختلاف - على الإمام في الأفعال الظاهرة مطلقا فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه يجوز للراكع والساجد أن يأتي بما للمؤمن في الركوع والسجود مع قول أبي حنيفة ومالك بأن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول كون الشارع لم يكاف كل واحد من الخلق إلا بقدر استطاعته وقد فعل كل واحد استطاعته ووجه الثاني أن المؤمن لا يصلح أن يكون إماما لأن الأئمة لا يمدى إليه أكثر الناس وربما التبت الحركان على المأمومين القادرين فتوخهم فضيلة المتابعة ومن شأن الإمام أن يكسب الناس الفضيلة لانه يتقصمهم إياها ومن هنا قالوا أن تصرف الإمام لا يكون إلا بالصالح فافهم * ومن ذلك قول الإمام مالك والشافعي وأحمد أنه لا ينبغي للإمام أن يقوم للصلاة إلا بعد فراغ المؤذن من الإقامة فيقوم حينئذ لمسه عدل الصفوف مع قول أبي حنيفة أنه يقوم عند قول المؤذن حتى على الصلاة وتبعه من خلفه فإذا قال قد قامت الصلاة كبر الإمام وأحرم فإذا تمت الإقامة أخذ الإمام في القراءة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن تمام الأذن في الوقوف بين يدي الله تعالى لا يحصل إلا بتمام لفظ الإقامة ووجه الثاني أن قول المؤذن حتى على الصلاة أذن في الوقوف أي هاء إلى الوقوف بين يديكم ففهم السريخ ومنهم البطي فمن كان أسرع للوقوف بين يدي الله تعالى هنا كان أقرب إلى الله تعالى في الجنة وأسرع في النهوض على الصراط فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الواحد يقف عن عين الإمام فإن وقف عن يساره ولم يكن أحد على عين الإمام لم تبطل صلاته مع قول أحمد أنهم تبطل ومع قول سعيد بن المسيب

قول الماتع وهو قول مالك * (فصل) * ١٦٣ ويصح عند الثلاثة بيع النخل ولو في كوارثه ان شوه وقال أبو حنيفة ببيع النخل لا يجوز

ولا يبيع - وز يبيع - في
الضرع عند الثلاثة وقال
مالك يجوز ان يامه لومة اذا
صرف قدر حلالها ولا يجوز
بيع المصوف على ظهر الغنم
عند الشافعي وأبي حنيفة
وأحمد وقال مالك يجوز
بشرط الجز ويجوز بيع
الدواهم والدنانير جزا فاعند
الثلاثة وقال مالك لا يجوز
وان باع شاة على أنها لبون
جاز وقال أبو حنيفة لا يجوز
ولو قال بعته - هذا بائنة
متقال ذهب وفضة لم يصح
وقال أبو حنيفة يصح ويجعل
نصفين * (فصل) * واتفقوا
على جواز شراء المصحف
واختلفوا في بيعه فاباحه
الثلاثة من غير كراهة
وكرهه أحمد وصرح ابن قيم
الجوزية بالتحريم ولا يجوز
بيع المصحف ولا يبيع المسلم
من كافر - على أربع قول
الشافعي وهي إحدى
الروايتين عن مالك وقال
أبو حنيفة - يصح البيع
ويؤمر بالماله ما كرهه
الرواية الأخرى عن مالك
وقال أحمد لا يصح مطلقا
وبيع الغنم لعاصم الخمر
مكرهه بالاتفاق وقال أحمد
لا يصح وعن الحسن البصري
لا بأس به وعن الثوري بيع
الحلال من شئت * (فصل) *
وثن ماء الفحل حرام وأجرة
ضربه حرام عند الثلاثة
وهن مالك جواز أخذ

يقف المأموم عن يسار الامام ومع قول النخعي يقف خلفه الى أن يركع فان جاء آخر والاوقف عن يمينه اذا
ركع فالاول تخفف بعدم بطلان الصلوة والثاني مشدد والثالث تخفف والرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول الاتباع ولكون اليمين أشرف ووجه الثاني أن فيه مخالفة السنة وقد صرح
الاحاديث برد عمل كل من خالفها ووجه الثالث كون اليسار يحمل القاب الذي هو قطب المأموم في الاقتداء
ولذلك كان من يجلس على يسار القطب أعلى مقام من يجلس عن يمينه واذامات القطب ورثته الذي على اليسار
وحاس الذي كان على اليمين على اليسار وقد مشى أ كابر الدولة على ذلك أيضا ووجه الرابع أن موقف
المأموم حقيقة انما هو خلفه أي بعده كما هو بعده في الافعال فاعلم ذلك ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن الرجلين
يصفان خلف الامام اذا جاء مع قول ابن مسعود ان الامام يقف بينهما فالاول دليله الاتباع والثاني ان فيه
عدلا بينهما ووجه الاول أن الاثنين صف ووجه الثاني ان الصف ما يكون ثلاثة فأكثر * ومن ذلك قول
الشافعي انه اذا حضر رجال وصبيان وخنثاء ونساء يقف خلف الامام الرجال ثم الصبيان ثم الخنثاء ثم النساء
مع قول مالك وبعض أصحاب الشافعي انه يقف بين كل رجلين صبي ليعلم الصلوة عنهما فالاول تخفف والثاني
مشدد ووجه الاول ان البالغين أولى بالتقديم والصبي من جنس الرجال على كل حال والخنثى يحتمل أنه ذكر
فيقدم على النساء ووجه الثاني مراعاة تعليم الصبي أفعال الصلوة من يكون عن يمينه وعن يساره
فانه أسهل في التعليم من هو امامه فقط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا
وقفت امرأة في صف الرجال لم تبطل صلاته واحدهم مع قول أبي حنيفة يبطلان صلاته من على يمينها ومن على
شمالها وصلاته من خلفه اذ دون صلاته هي فالاول تخفف وهو خاص بالا كابر الذين لا يلبسهم عن الله شي من
شهوة الدنيا من نساء وغيرهن والثاني مشدد وهو خاص بالا صغار الذين يملون الى الشهوات يحكم الطبع
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من صلى منفردا خلف الصف صحب صلاته
مع الكراهة عند بعضهم مع قول أحمد يبطلان صلاته ان ركع مع الامام وهو وحده ومع قول النخعي لا صلاته
لمن صلى خلف الصف وحده فالاول تخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول أن مدار القدوة على الاقتداء بالافعال دور الموقف وانما كره ذلك لخروج وجهه عن صورة
الاجتماع الظاهرة التي شرع لاحكام الجماعة من حيث انها دليل لاجتماع القلوب كما اشار اليه حديث تسوية
الصفوف في قوله ولا تختلفوا عليه أي الامام فتختلف قلوبكم ووجه الثاني ان الواقف خلف الصف حكمه
حكم من يربط صلاته بامامه وقيل مع كونه كذلك يقطع ارتباط صلاته خلف الامام بخلاف ما اذا لم يركع
فيحكم بصلاته لانه لقصر الزمن ومن هذا ما علم توجيه كلام النخعي * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
والشافعي في أربع قوليه يبطلان صلاته من تقدم على امامه في الموقف مع قول مالك بصلاته فالاول مشدد
في الموقف والثاني تخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مراعاة منصب الامام في الظاهر
من حيث ان الواقف امام امامه فيه من سوء الادب لا يخفى واسب هو عفة - بامامه عنه من يراه فانه واقف في
مكان الامام ووجه الثاني ان الله تعالى نصب الامام في الارض كالتائب عنه في تبايع امره ونهيه لا غير
فكما أن الحق تعالى لا يختير في جهة فكذلك نائبه من حيث المعنى وكما أننا لا نشاء الا ما شاء الله وهو في غير جهة
فكذلك القول في التائب يجب أن تكون أفعال التائب لا فعله ولولم يكن في جهة القبلة ويؤيد الامام ما لا
في ذلك اختلاف الصحابة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر فان طائفة من الصحابة كانت
تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان امامهم تقدم أبي بكر عليه في الموقف وتقرير له على ذلك وهو ذا
أعظم شاهد لصلته المأموم مع تقدمه في الموقف على امامه لكن لما عارض اليه احتمال أن يكون رسول
الله صلى الله عليه وسلم مأموما مسقط الاحتجاج به عند الأئمة الثلاثة فظفهم وهنا أسرار يعرفها أهل الله تعالى
لا تطرف كتاب * ومن ذلك قول الامام مالك ان من صلى في داره يصلاة الامام في المسجد وكان يسمع

العوض على ضرب الفحل مد معلومة لا يفرق على الأناث * (فصل) * ويحرم التفرق بين الام والولد حتى يموت فان فرق التكبير

يبيع بطل البيع عند الثلاثة وقال أبو حنيفة البيع صحيح والتفريق قبل البلوغ لا يجوز ويجوز ١٦٣ التفريق بين الانحرف عند الثلاثة

وقال أبو حنيفة لا يجوز

(باب ما يفسد البيع وما لا يفسده) * اذا باع عبدا بشرط العتق صح البيع عند الثلاثة والمشهور عن أبي حنيفة لا يصح وان باع عبدا بشرط الولاء لم يصح بالانفاق وعن الامام طهري من أصحاب الشافعي أنه يصح البيع ويبطل الشرط وان باع بشرط ينافي بمقتضى البيع كما اذا باع عبدا بشرط أن لا يبيعه أو لا يعتقه أو دارا بشرط أن يسكنها البائع أو ثوبا بشرط أن يخططه بطل البيع عند أبي حنيفة والشافعي وقال ابن أبي ليلى والحنفي والحسن البيع صحيح والشرط فاسد وقال ابن شبرمة البيع والشرط جائز وان مالاً أنه اذا شرط له من منافع البيع يسيراً سكنى الدار صح وقال أجدان شرط سكنى اليوم واليومين لم يفسد العقد * (فصل) * واذا قبض المبيع بغير فاسد لم يملكه بانفاق الثلاثة وقال أبو حنيفة اذا قبضه باذن المبيع بموض له قيمة ملكه بالقبض بقيمة ثم للبائع أن يرجع في العين مع الزيادة المتصلة والمتفصلة الآن يتصرف المشتري فيها تصرفاً يرجع الرجوع فيها بخلاف قيمتها ولو غرس في الأرض المبيعة بيعاً فاسداً أو بني لم يكن

التكبير صح صلته الا في الجمعة فانه لا تصح الا في الجوامع أو رحابه المتصلة به مع قول الامام أبي حنيفة تصح صلاة من ذكر خلفه في الجمعة وغيره ومع قول عطاء ان الاعتبار بالعلم بانتقالات الامام دون المشاهدة ودون الخلط في الصلوة وهو قول الحنفى والحسن البصرى وبه قال الشافعي فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن مراد الشارع باجتماع الناس في الجمعة شدة الانتساب ليعتاضوا على القيام بالجهاد وشعار الدين فخاف الامام مالاً أن تختلف قلوبهم باختلاف موقفهم فشد فيه قياساً على قوله صلى الله عليه وسلم سواكم واصغوفكم ولا تختلفوا واختلاف قلوبكم يحكم بوقوع الاختلاف في القلوب باختلاف الموقف واذا اختلفت القلوب وقع التقاطع والتدابير والعسكرة وصار كل واحد يعارض الآخر في أقواله وأفعاله ولو أمر اجمع وف وغياب عن منكر ومن شك فليجرب وأحفظ عن الامام مالاً أنه سئل عن الصلاة في البيت المتصل بالمسجد هل يلحق برحابه حتى تصح الصلاة فيه مطلقاً فقال ان احتاج ذلك البيت الى استدذان في الدخول فلا تصح الصلاة فيه والاصح انتهى ووجه هذا ان كل مكان احتاج الدخول اليه الى استدذان فهو بيتوت الناس أشبهه فاربوت الله لا يحتاج الى اذن من الخلق ووجه الثاني وما بعده من أصل المسئلة أن الاعتبار بالعلم بانتقالات الامام فقط بحيث كان المأموم يعرف انتقالات الامام صح صلته وكأنه مع في موضع واحد ومن هنا تعلم صحة صلاة من صلى بمصر خلف من صلى بالحرم المسكى أو بيت المقدس مثلاً اذا كشف له عنه وصار يعرف انتقالاته لان أصحاب هذا المقام قلوبهم مؤتلة ولو كان بينهم وبين امامهم بعد المشتريين لزال الحسد والبغضاء من قلوبهم فلا يحتاجون الى قرب الاجسام بل ربما كانت أجسامهم مع البعد أقرب من التصاق محب الدنيا بكتف أخيه كما قال تعالى تحبهم جميعاً وقلوبهم هم شتى والله تعالى أعلم

(باب صلاة المسافرين) *

اتفق الاثمة كلهم على جواز قصر في السفر وعلى انه اذا كان السفراً أكثر من مسيرة ثلاثة أيام فالقصر أفضل هذا ما وجدته من مسائل الاجماع * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الامام أبي حنيفة ان القصر عزيمة مع قول الاثمة الثلاثة انه رخصة في السفر الجائر ومع قول داود انه لا يجوز الا في سفر واجب وعنه أيضاً انه يخص بالخوف فالاول تخفيف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد وكذلك الرابع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان بعض الناس ربما أنفت نفوسهم من القصر فشد الامام أبو حنيفة عليهم فيه كما قالوا في صحيح الخلف انه اذا انفت منه النفس وجب للخروج عن العيصان للشارع في الباطن ووجه الثاني التخفيف على العباد فان السفر مظنة المشقة ولو سافر العبد في حجة ففقد وجده في نفسه كان الاتمام له أفضل ومن وجد مشقة كانت رخصة الشارع له أفضل ومراد الشارع من العباد أن يأتي أحدهم الى العبادات بانسراح صدر وسرور وبعد ذلك من جلة فضل الله عليه الذي أهله لأن يعقب بين يديه ويناجيه كما يناجيه الانبياء والملائكة ومن كان يجدي نفسه حصر او ضيقاً من طول الوقوف بين يديه فاقصر له أفضل ثلاثين يوماً كما ذكره في حقه الله على ذلك قال تعالى في يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضل يجهل صدره بضيقاً حراً كما غايصه في السماء فالاول خاص بالاصغر والثاني خاص بالمتوسطين ووجه الثالث ان السفر الذي قصر النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه فيه كان واجباً من حيث انه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حال حياته وداود رأس علماء أهل الظاهر فوقف على حدهما كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وقاس عليه كل ما كان واجباً من السفر وكذلك تخصيه القصر بالخوف هو على حد ما ورد في القرآن فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز القصر في سفر المعصية ولا المترخص فيه برخص السفر بحال مع قول الامام أبي حنيفة يجوز الترخص في سفر المعصية فالاول مشدد والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كون الرخص لالتناط بالمعاصي وقد قال تعالى في المضطر الى كل الميتة مضطر في حجة تنجى لانه وقال في مضطر غير باع ولا عادم من كان باعياً أو متعباً باحد ود الله

للبائع قطع الغراس أو البساتين لا بشرط ضمان النقصان ولا أن يدخل القيمة أو يملكها عند الثلاثة وقال أبو حنيفة ليس له استبرج جلع الارض

وبأخذ ذميتها وقال أبو يوسف ومحمد ١٦٤ ينقض البناء ويبلغ الغراس ويرد الأرض على الباشع * (باب ثلثين الصفة) * إذا جمع

فهو عدو لله لا يستحق نزول لرحمة عليه ولا تخفيف عنه بل يحق له الوجود كما هو من يحق له الوجود كما قال لا تقي به
١ كثر الخدم موز بأدرك الكوع والسجود حتى يقبله السيد ويرضى عليه وهبات أن يرضى به بصلاته تأمة
من غير قصر وأدق من هذا الوجه أن تكليفه بطول الوقوف بين يديه به بزادة كعتين وهو غضبان عليه
أشد عليه من دخول النار فكما وقف بين يديه ينظر إليه نظرا غضبا وذلك من أشد عقوبة له باطنه ومن هنا
يعلم توجيها قول أبي حنيفة بأن العاصي يقصر نحو فاعليه من حصول زيادة المقف بطول وقوفه بين يدي الله
وهو غضبان عليه فكان القصر في حقه رحمة وقال بعضهم إن الرخص إنما وضعت بالاصالة لا تنقص الناس
مقاما وهو العاصي فإنه لا نقص مقامه فكان عدم جواز القصر له من باب بولواهم بالحسنات والسيئات
لعلهم يرجعون فن منع من العلماء جواز القصر له فإداه أن ينتبه بذلك على قبح فعله فينوب ثم يترخص وكذلك
من جواز القصر له مراده أن ينظر جواز توسعة الله تعالى عليه مع عصيانه وعدم قطع احسانه إليه ليستحي من
الله فيرجع فرضي الله عن الأئمة ما كان أدق مداركهم وجزاهم الله خير أعن أمة نبينهم * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة إن الاتمام جائز إذا بلغ السفر ثلاث مراحل ويعبر عن ذلك بمسيرة ثلاثة أيام مع قول أبي حنيفة إن ذلك
لا يجوز وهو قول بعض المالكية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول إن الاتمام هو الأصل والقصر
عارض فاذا رجع الإنسان إلى الأصل فلا حرج عليه ووجه الثاني الاتباع للشارع وجهه وأصحابه في هذه
الرخصة فإن الاتمام يثبت رخصة للشارع وما رخصها الامع علمه بمصالح العباد فالترخص متبع وانتم بما
يطاق عليه مبتدع فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يقصر حتى يجاوز بنين
بلده مع قول مالك في إحدى الروايتين عنه أنه لا يقصر حتى يفارق بنين بلده ولا يحاذيه عن يمينه ولا عن
يساره وفي الرواية الأخرى أنه لا يقصر حتى يجاوز ثلاثة أميال ومع قول الحارث بن أبي ربيعة أنه لا يقصر
في بيته قبل أن يخرج للسفر وصلى بالناس من ركعتين في بيته وفيهم الأسود وغير واحد من أصحاب عبد الله بن
مسعود ومع قول مجاهد أنه إذا خرج نهارا لم يقصر حتى يدخل الليل وإن خرج ليلا لم يقصر حتى يدخل النهار
فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف جدا وكذلك الرواية الثانية عن مالك والرابع مشدد فراجع
الأمر إلى مرتبة الميزان * وجه الاول أنه شرع في السفر بمفارقة البنين ولومن جانب واحد ووجه الثاني
أنه لا يشرع في السفر حقيقة إلا بمجاوزة الباد من جميع الجوانب ووجه الرواية الثانية عن مالك أنه لا يسمى
مسافرا إلا بمفارقته إلى حد لا يتعلق بإدائه غالب ذلك بمجاوزة الزروع والبساتين وهي في الغالب لا تبعد عن البلد
فوق ثلاثة أميال وجهه من قال يقصر في بيته إذا عزم على السفر أنه جعل حصول نية السفر مبيحة للقصر وقد
حصت النية ووجه قول مجاهد إن المشقة التي هي سبب الرخصة لا يحس بها المسافر عادة إلا بعد يوم أو ليلة
وأدق من هذه الأوجه كلها كون المسافر كلما قرب من حضرة الله تعالى التي هي منتهى قصد المسافر كان مأمورا
بالتخفيف ليطوى المدة ويجالس ربه في تلك الحضرة وتأمل السراب لما قصدته الظلمات على ظن أنه ماء كيف
وجد الله عذره وهذا سر لا يشعر به الا كل من عرف الحق جل وعلا في جميع مراتب التذكيرات فإن الحق تعالى
قد أوصانا بتأدية حقوق الجار ومعلوم أنه تعالى لا يؤصينا على خلق حسن الا وهوله بلا صالة وكيف يأمرنا
بالظن الجليل به عند طوع وحناء لا يؤفينا ما ظننا به من شهوده عند انتهاء سيرنا قصدنا فاعلم ذلك * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اقتدى مسافر بغيره في جزء من صلاته لزمه الاتمام مع قول مالك رحمه الله تعالى
لا بد من صلاته خلفه ركعة فإن لم يدرك خلفه ركعة فلا يلزمه الاتمام حتى أنه لو اقتدى بمن يصلي الجمعة ونوى هو
الظهر قصر لزمه الاتمام لان صلاة الجمعة في نفسها صلاة مقيمة ومع قول أحمد رحمه الله يجوز قصر المسافر خلف
المقيم وبه قال إسحاق بن راهويه رحمه الله فالاول مشدد في لزوم الاتمام لمن اتهم خلف مسافر في جزء من صلاته
والثاني فيه تخفيف الا في صورة الجمعة والثالث مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * وجه الاول
تعظيم منصب الامام أن يخالف أحدا ما التزمه من متابعتهم ويتبع هواه وجه الثاني أنه لا يسمى تابعه الا ان

في البيع ما يجوز بيعه وما
لا يجوز كالعبد والحرا أو
عبده وعبد غيره أو مينة
ومذكاة فلا شافعي قولان
أظهرهما وهو قول مالك
يصح فيه ما يجوز ويبطل
فيما لا يجوز والثاني البطلان
فيهما وإذا قلنا بالظاهر بخير
المشترى إن جهل فإن أجاز
فحصته من الثمن على الراجح
وقال أبو حنيفة إن كان
الفساد في أحدهما ثبت
بنص أو إجماع كالحر والعبد
فسد في الكل وإن كان
بغير ذلك صح فيما يجوز
بسط من الثمن كلمته وأم
ولده وقال فيمن باع ماسمي
عليه ومالم يسم عليه من
الذبيحة أنه لا يصح في الكل
وخالفه أبو يوسف ومحمد
وقال فيمن باع بخرم سمائة
نقدا وخرم سمائة إلى العطاء
فسد العقد في الكل وعن
أحمد وإتقان كالعولين
* (باب الربا) *
الاعيان المنصوص على
تحريم الربا فيها بالاجماع
سنة الذهب والفضة والبر
والشعير والنمل والمخ والذهب
والفضة يحرم فيها الربا
عند الشافعي بعلة واحدة
لازمة وهي أنهم من جنس
الانسان وقال أبو حنيفة
العلة فيهما موزون جنس
فيحرم الربا في سائر الموزونات
وأما الاربعة الباقية ففي
صلتها للشافعي قولان الجديد

إنها مطعومة فيحرم الربا في الادهان والماء على الأصح والتقديم أنها مطعومة أو مكيلة أو موزونة وقال أهل الفاهر الربا غير

معلل وهو مختص بالنصوص عليه وقال أبو حنيفة العلة فيها انها مكيلة في جنس وقال مالك العلة ١٦٥ الفوت وما يصلح للفوت في جنس مدخل

وعن أحمد روايتان احدهما
كقول الشافعي والثانية
كقول أبي حنيفة وقال
وبيعه كل ما يجب فيه الزكاة
يحرم فيه الر با فلا يجوز بيع
بغير بيعين وقال ابن
سيرين العلة الجنس
بانفراد وعن جماعة من
الصحابه انهم قالوا انما ربا
في النسبة فلا يحرم التفاضل
* (فصل) * اذا تقرر ذلك
فقد اجمع المسلمون على انه
لا يجوز بيع الذهب بالذهب
منفردا والورق بالورق
منفردا تبرها ومضروبا
وحايها الامتلا بمثل وزنا
بوزن يداييد وان لا يباع
شي منها غائبا بآخر واتفقوا
على انه يجوز بيع الذهب
بالفضة والفضة بالذهب
متفاضلين واتفقوا على انه
لا يجوز بيع الحنطة بالحنطة
والشعير بالشعير والتبر
بالتبر والمخ بالمخ اذا كان
بمقياس الامتلا بمثل يداييد
ويجوز بيع التبر بالمخ
والمخ بالتبر متفاضلين يداييد
ولا يجوز ان يتفرقا قبل
القبض الا عند أبي حنيفة
ولا يجوز بيع المصوغ
بالمفروب متفاضلا عند
الثلاثة وعن مالك انه يجوز
بيعه بقمته من جنسه ولا
يجوز التفرق قبل التقاض
في بيع المطعومات بعضها
ببعض عند الشافعي ومالك
وقال أبو حنيفة يجوز

فعل معه ركعة اذا الباقى كاستكريرها ووجه الثالث ان كل واحد يعمل بنية نفسه التي ربطها مع الله تعالى
ونسخ ما ربطه مع الخلق اذ هو الادب الكامل لاسيما ان كان يتأذى بتأويل الصلاة من حيث انها تطول
عليه مسافة الوصول الى مقصده الذي هو عبارة عن دخول حضرة الحق تعالى الخاصة بمجالسته كالمصاحفة
آ نفا والله أعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الملاح اذا سافر في سفينة فيها أهله وماله له القصر مع قول أحمد انه
لا يقصر قال أحمد وكذلك المكاري الذي يسافر دأما وخالفه فيه الائمة الثلاثة أيضا فقالوا ان له الترخص
بالقصر والقطر فالاول مخفف والثاني في المسئلةين مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كونه
مسافرا عن وطنه الاصلى وعن أهله وأصحابه اذا السفينة ليست بوطن حقيقة فكأنها ساحة في برية فكان
له القصر والقصر وجه الثاني في المسئلةين يقول من كان أهله وماله في سفينة فكأنه حاضر ببلده فلا يترخص
برخص السفر ومدار الامر على أن السفر مشدد في من جلة السفر فلا يدخل أحدهم حضرة الله الخاصة الا
طلب السعة دخوها اذا الصلاة معدودة عند العارفين من جلة السفر فلا يدخل أحدهم حضرة الله الخاصة الا
بانتها الصلاة والله أعلم * ومن ذلك قول الائمة الاربع وغيرهم من جماهير العلماء انه لا يكره لمن يقصر التفضل
في السفر زيادة على الرواتب وكره ذلك عبد الله بن عمر وأتذكر على من رأيته فعله وقال لو طلب من الشارع ذلك
ما أباح لنا القصر في السفر فالاول فيه رد الامر الى همة المسافر وعزمه والثاني فيه شددة الرجعية ويسمى نهي
شفقة وله نظائر كثيرة في الشريعة فان الشارع أولى بالموثمين من أنفسهم فراجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان طلب الوقوف بين يدي الله تعالى لا ينبغي لأحد منعه الابدال ولم يرد لنا دليل في ذلك فيما
بلغنا ووجه الثاني أن السفر عادة محل للمشقة واشتغال البال عن مراقبة الله تعالى فمن تكافؤ الوقوف
بين يدي الله تعالى فقد كاف نفسه شطاطا لم لا يقدر على جمع قلبه كما يقعه في الحضرة غائبا كان حكمه كحكم
من لم يأذن له الحق تعالى في الوقوف بين يديه فلا يعان على ما فعل لان الشارع ما ضمن المعونة الا لمن كان
تحت أمره واذا كان غالب الناس لا يكاد يحضر مع الله في فرائضه من أولها الى آخرها فكيف بما زاد فافهم
واتبع الجمهور فان الاتباع لجمهور الصحابة والتابعين أولى من مخالفتهم اذا حصل للمتنفل الحضور والا
فقول ابن عمر أولى فيحمل قول الجمهور على حال الاكبر وكلام ابن عمر على حال الاصاغر والله أعلم * ومن
ذلك قول مالك والشافعي انه لو نوى المسافر اقامة أربعة أيام غيروا يوم الخروج والدخول صار مقبلا
مع قول أبي حنيفة انه لا يصير مقبلا الا ان نوى اقامة خمسة عشر يوما فافهم قول ابن عباس تسعة عشر
يوما ومع قول أحمد انه ان نوى مدة يجعل فيها أكثر من عشرين صلاة أتم فالاول مشدد وكذا الرابع وقول
أبي حنيفة مخفف وابن عباس قوله فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول الاخذ بالاحتياط
وتقليل زمن الرخصة وهو خاص بالاصاغر الذين يؤدون الفرائض مع نوع من النقص فجعل لهم الائمة
مدة القصر وهي مدة معتدلة لا تطول زمن الرخصة فينقص رأس ما لهم بعدم اتمام الصلاة بخلاف الاكابر
الذين يؤدون الفرائض مع الكمال اللائق بمقامهم فاهم الزيادة على الاربعة أيام لان كل ذرة من صلاحاتهم
ترجع على قناطر من أعمال الاصاغر ويصح أن يعال الاول بتعليل الثاني وبالعكس من حيث ان الاكابر
يقدر ون على طول الوقوف بين يدي الله ولا يصبرون على الهجر الطويل بخلاف الاصاغر وهما أسرا بذوقها
أهل الله تعالى لا تسيطر في كتابهم اذا عرف تعليل قول أبي حنيفة ان المسافر لو أقام ببلد بنية أن يرحل
اذا حصلت حاجة يتوقها كل وقت من أنه يقصر أبدا وقول الشافعي انه يقصر ثمانية عشر يوما على الرابع
من مذهبه وقيل أربعة والله أعلم * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان من فاتته صلاة في الحضرة فاسافر وأراد
قضاءها في السفر انه يصليها ثامة قال ابن المنذر ولا أعرف في ذلك خلافا مع قول الحسن البصري والمزني ان له
أن يصليها مقصورة فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي
حنيفة وما لك ان من فاتته صلاة في السفر فله قصرها في الحضرة مع قول الشافعي وأحمد انه يجب عليه الاتمام فالاول

ويختص تحريم ذلك عند الذهب والفضة * (فصل) * وما عدا الذهب والفضة والمأكول والمشروب لا يحرم فيه شيء من جهات الربا وهي

النساء والتفاضل والتفرق قبل التقاض ١٦٦ وقال أبو حنيفة الحسن بانفرادهم يحرم النساء وقال مالك لا يجوز بيع حيوان بصوانين من

جنسه يصدقهم ما أمر واحد من ذبح أو غيره فإذا كان البيع بالدرهم والدينار بأعيانها فأنهاته تعين عند الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة لا تعين بنفس البيع ولا يجوز بيع الدرهم المغشوش ببعضها ببعض ويجوز أن يشتري بها ساعة وقال أبو حنيفة إذا كان الغش غالباً لم يحز * (فصل) * وكل شئين ثقة في الاسم الخاص من أصل الخلقة فهما جنس واحد وكل شئين مختلفا فهما جنسان وقال مالك البر والشعير جنس واحد وفي اللحم والالبان للشافعي قولان أحدهما أنها أجناس وهو قول أبي حنيفة ولا ربا في الحديد والرماس وما أشبههما عند مالك والشافعي لأن العلة في الذهب والفضة الثمنية وقال أبو حنيفة وأحمد في أظهر الروايتين عنه يتعدى الربا إلى الرصاص والنجاس وما أشبههما * (فصل) * ويعتبر التساوي فيما يكال ويوزن بكيال الحجاز ووزنه وما جهل براعي فيه عادة بلد المبيع وقال أبو حنيفة ما لا نص فيه يعتبر فيه عادة الناس في البلاد * (فصل) * وما يحرم فيه الربا لا يجوز بيع بعضه ببعضه بيع بعضه بغير العرايا وقال مالك يجوز في البادية

مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن فائتة السفر حين فاتت لم تكن الأركبة تين فإذا قدم من السفر قضاها على صفحتها حين فاتت ووجه الثاني زوال العذر المبيع لجواز المقصر وهو السفر وقياها على فائتة الحضر قبل سفره فإنه لا يجوز له قصرها في السفر لأن حين فاتت كانت أربعا فحاشى القضاء الأداء فقوله الشافعي وأحمد خاص بالأكثر أهل الدين والاحتياط والأول خاص بالأصغر لأنهم هم أهل الرخص ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء تقديم أو تأخير مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين بعذر السفر بحال إلا في عرفه ومن دلفة فالأول مخفف خاص بالأصغر والثاني مشدد وهو خاص بالأكثر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع والميل إلى زيادة الدلال على فضل الله تعالى من العبد في دخوله حضرته أي وقت شاء إلا في وقت الكراهة ووجه الثاني ملازمة الأدب والزيادة منه كما قرب العبد من حضرة الله فلا يف بين يديه الإباذن خاص في كل صلاة دون الأذن العام إذا لحق تعالى لا يقيده عليه فله أن يأذن للعبد أن يدخل حضرته متى شاء ثم يرجع عن ذلك بدليل ما وقع من النسخ في بعض أحكام الشريعة فافهم والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد دم جواز الجمع بالمطر بين الظهر والعصر تقديم أو تأخير مع قول الشافعي أنه يجوز الجمع بينهما تقديم أو تأخير في وقت أدولى منهما أو مع قول مالك وأحمد أنه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء بعذر المطر لأبين الظهر والعصر سواء أقوى المطر أم ضعف إذا بل الثوب فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم المشقة غالبا في المشي في المطر في النهار ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط لحصول صلاة الجماعة فرعا إذا دام المطر فجز عن المشي فيه لحل الجماعة فلذلك جاز تقديم أو تأخير أو من ذلك عرف وجهه قول مالك وأحمد ثم إن الرخصة تختص بمن يصلي جماعة فعمل به يفتأ في المطر في طريقه فلو كان بالمسجد أو يصلي في بيته جماعة أو يمشي إلى محل الجماعة في كن أو كان محل الجماعة على باب داره فلا يصح من مذهب الشافعي وأحمد عدم الجواز وحكى أن الشافعي نص في الاملاء على الجواز * ومن ذلك قول الشافعي أنه لا يجوز الجمع ولو حل من غير مطر مع قول مالك وأحمد بجواز ذلك ولم أر لأبي حنيفة كلاما في هذه المسئلة لأنه لا يجوز الجمع عنده إلا في عرفه ومن دلفة كما مر فالأول مشدد والثاني مخفف ووجهها ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي بعدم جواز الجمع للمريض والخوف مع قول أحمد بجوازه واختاره جماعة من متأخري أصحاب الشافعي وقال النووي أنه قوي جدا وأما الجمع من غير خوف ولا مرض فجوز به ابن سيرين لحاجة مالم يتخذ ذلك عادة وكذلك اختار ابن المنذر وجماعة جواز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر مالم يتخذ ديدا فتقول الشافعي مشدد وقول أحمد مخفف وكذلك قول ابن سيرين وابن المنذر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول دم ورود نص بجوازه ووجه قول أحمد ومن وافقه كون المرض والخوف أعظم مشقة من المطر والوحد غالباً ولم أعرف دليلاً لقول ابن سيرين وابن المنذر وكان الأولى منهما دم التصريح بجواز ذلك مطلقاً وتأمل يا أخي قول مالك لما قيل له إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة من غير خوف ولا مرض فقال أراه بعذر المطر ولم يحزم بشئ من جهة نفسه تجده في غاية الأدب فأياك يا أخي أن تنقل ما ذكر عن ابن سيرين أو عن ابن المنذر إلا مع بيان ضعفه وبيان أن التقديم المذكور إنما هو في الصلاة التي ورد الشرع بجواز جمعها بخلاف ما لا يجوز الجمع فيه أجماعاً كجمع الصبح مع العشاء أو المغرب مع العصر ونحو ذلك * (باب صلاة الخوف) *

أجمعوا على أن صلاة الخوف ثابتة لحكمهم بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما حكى عن المرتضى أنه قال هي منسوخة والماحكي عن أبي يوسف من قوله إنما كانت مختصة برسول الله صلى الله عليه وسلم وأجمعوا على أنها في الحضر أربع ركعات وفي السفر للقاصر ركعتان واتفقوا على أن جميع الصفات المذكورة فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم معتد بها وإنما الخلاف في الترجيع واتفقوا على أنه لا يجوز للرجل لبس الحرير ولا الجلود

بيع المكيل حزرادون الموزون وما حرم فيه الربا لا يجوز بيع بعضه ببعضه ومع أحد العروطين جنس آخر مختلف في القيمة عليه

هند مالك والشافعي وكذا لا يباع نوعان من جنس واحد مختلفا فيهما باحد النوعين كد ١٦٧ يجوز فودهم مدى مجوزة وكذا ينار صبيح

ودينار قرصة يدينار بن
صحيحين وأجازة أحد الاقي
النوعين وقال أبو حنيفة كل
ذلك جائز * (فصل) * ولا
يجوز بيع رطبة بياضة على
الارض كبيع الرطب بالتمر
وتفرد أبو حنيفة بجوز
كبه لا وأما العرايا وهوان
يبيع الرجل الرطب على
رؤس الخيل نحو صال التمر
على الارض فيجوز عند
الشافعي فيمادون خمسة
أوسق والراجح عنده انه
لا يختص بالفقراء وهو قول
أحمد الا أنه قال في احدي
الروايتين بخبره رطبا
ويبيعه به بثلثه غرا وقال أبو
حنيفة لا يجوز ذلك بحال
وقال مالك يجوز في موضع
مخصوص وهو أن يكون
قد وهب لرجل ثم تخلفه من
حائط وشق عليه دخوله اليها
فيستر بها منه تخبر بها من
التمر يجهله ويجوز بيع
العرايا في عقود منفرة قرآن
زاد على خمسة أوسق وقال
أحمد لا يجوز أكثر من عربة
واحدة * (فصل) * ولا
يجوز بيع الحب بالدقيق
من جنسه عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد في احدي
الروايتين وقال مالك يجوز
بيعه به كبلا وقال أحمد في
الرواية الاخرى يجوز بيعه
به وزنا وقال أبو ثور يجوز
بيع الدقيق بالحنطة متفاضلا
ولا يجوز بيع دقيق الحنطة

عليه ولا الاستناد اليه الا ما حكى عن أبي حنيفة من تخصيص التحريم باللبس فقط هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع * وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز صلاة الخوف للخوف المحذور في المستقبل
مع قول أبي حنيفة بجوازها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الشريعة * ووجه قول أبي
حنيفة اطلاق الخوف في الآيات والانباء فشم الخوف الحاضر والخوف المتوقع ويصح حل قول أبي حنيفة
على من اشتد عليه الرعب من أهل الجبل دون الشعاع * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة وغيرهم انما تصلي
جماعة وفردى مع قول أبي حنيفة انها لا تفعل جماعة فالاول فيه تخفيف على الامنة من جهة تخييرهم في فعلها
جماعة أو فردى والثاني مخفف على الامنة بالتشديد في ترك فعلها جماعة ومشدد عليهم لو أنهم اختاروا
فعلها جماعة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في المنع من فعلها جماعة
ووجه الثاني التوسعة على الامنة بعدم ارتباطها بمفعول الامام فان كل واحد مشغول بالخوف
على نفسه فاذا لم يكن مرتبطا بالامام كان القتال أهون عليه لجزءه عن مراعاة شيئين معاني وقت واحد وهما الامام
والعدو * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بجواز صلاة الخوف في الحضر فيصلي بكل فرقة كعتين مع قول مالك
بانهم لا تفعل في الحضر فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد أجازها في الحضر
أصحاب مالك ووجه القولين ظاهر وهو وجود الخوف فان الشارع لم يصرح بتقييده بالسفر * ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة انه اذا القم القتال واشتد الخوف يصلون كيف أمكن ولا يؤخرون الصلاة الى أن ينتهوا
سواء كانوا مشاة أو ركبا يامس على القبلة أو غير مستقبلين اليومون بالركوع والسجود برؤسهم مع قول أبي
حنيفة انهم لا يصلون حتى ينتهوا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
الاتباع ووجه الثاني انهم ما أمروا بالصلاة حال الخوف الا تبركا بالافتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم
أو بناء عليه فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم انتفى ذلك الغرض وصارت اخير الصلاة مع الكف عن الافعال
المشغلة عن الله تعالى أولى لمن عرف مقدار الحضور مع الله تعالى على الكشف والشهود فان الجهاد مبني على
نوع من المحاب ولا يقدر على المجاهدة في الكفار مع الكشف والشهود الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن
تأمل متدبر قوله تعالى يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين وغلظ عليهم وقوله تعالى لغيرهم من الامم وليجدوا
فيكم غلظة قد تضع له ما أثرنا ليه ونحو رسول الله صلى الله عليه وسلم كدل ورتنه لا غير فقول أبي حنيفة
خاص بالا صغر وقول بقية الائمة خاص بالا كبر فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أظهر قوليه انه
يجب حل السلاح في صلاة الخوف مع قول غيرهما انه لا يجب فالاول خاص بالا صغر الذين يخافون من سطوة
الخلق وهم بين يدي الله عز وجل لغلظ حجاجهم والثاني خاص بالا كبر الذين لا يخافون من أحد وهم بين يدي
الله لقوة يقينهم بان الله يحفظهم من عدوهم فابقي الا انه مستحب لا واجب ووجه الاستحباب ان حل
السلاح لا ينافي اليقين بالله ولا التوكل عليه كما قالوا في الدواء فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
اتفاق الائمة على انهم يرضون اذا صلوا السوا وظنوه عدوا ثم بان خلاف ما ظنوه مع أحد القولين للشافعي
واحدي الروايتين عن أحمد انهم لا يرضون ووجه الاول الاحتياط وانه لا عبرة بالظن البين خطؤه
ووجه الثاني حصول العذر حال الصلاة لكن لا ينبغي استحباب الاعادة فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي
وأبي يوسف ومحمد بجواز لبس الحر برقي الحرب مع قول أبي حنيفة وأحمد بكرهاته فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انتفاء العلة التي حرم لبس الحرير لاجلها وهو اظهار التخنيث
كالنساء اذ لا ينسب لانساء في الحرب الى تخنيث وانما يحمل على الضرورة مع مساحمة الشارع في الخيلاء في
الحرب بقرينة جواز التخفيف ووجه الثاني انه لا ينافي شهادته الشجعان في الحرب ويذهب صولتهم في
العيون بخلاف لبس الاشياء غير الناعمة كغليظ الجلد والليف مثلا * ومن ذلك اتفاق الائمة على تحريم
الاستناد الى الحرير كاللبس مع قول أبي حنيفة فيما حكى عنه ان التحريم خاص باللبس فالاول مشدد والثاني

بدقيها عند الشافعي ومالك وقال أحمد يجوز وقال أبو حنيفة يجوز بيع أحدهما بالاخر اذا استوفى النعموة والخشونة ولا يجوز

بيع دقيقة بخبز وعن أصحاب أبي حنيفة ١٦٨ انه يجوز بيع الحنطة بالخبز متفاضلا ولا يجوز بيع الخبز بالخبز اذا كان لطيبين أو أحدهما

وقال أحد يجوز زمتا ولا وان
باع ذهباً بذهب جزأه لم يصح
وعن أبي حنيفة انه ما ان
علما التساوى بينهما قبل
التفرق رقيص وان علما بعد
التفرق لم يصح وعن زفراته
يصح بكل حال * واذا تصارفا
ثم تقابضا بعض ثمن الصرف
وتفرقا بل العقد كله وقال
أبو حنيفة يجوز زمتا تقابضا
ويطال فيمالم يتقابضا ولا
يجوز بيع حيوان يؤكل
بلم جنسه عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة يجوز ذلك

* (باب بيع الأصول
والثمار) *

يدخل في بيع الدار الارض
وكل بناء حتى حمامها
المنقول كاللؤلؤ والبكرة
والسرى بالاتفاق ويدخل
الابواب المنصوبة والاجائن
والرف والسلم المسمران وعن
أبي حنيفة انه قال ما كان من
حقوق الدار لا يدخل في
البيع وان كان متصلا بها
ومن زفراته اذا كان في الدار
آلة وقماش دخل في البيع
واذا باع نخلا وعليه اطلع غير
مؤبر دخل في البيع أو مؤبرا
لم يدخل عند الثلاثة وقال أبو
حنيفة يكون للبائع بكل حال
وقال ابن أبي ليلى التمسرة
للمشتري بكل حال * (فصل)
واذا باع غلاما أو جارية
وعليه ثياب لم يدخل في البيع
بالاتفاق وعن ابن عمر انه
يدخل في البيع جميع ما

مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط لان لفظ الاستعمال الوارد في
الحديث يشمل الجلوس والاستناد ووجه الثاني الوقوف على حد ما ورد على صحة الحديث والحمد لله رب
العالمين * (باب صلاة الجمعة) *

اتفق الاثمة على ان صلاة الجمعة فرض واجب على الاعيان وغلاطوا من قال هي فرض كفاية وعلى انها تجب
على المقيم دون المسافر الا في قول الزهري والخبي انها تجب على المسافر اذا سمع النداء وانفقوا على ان المسافر
اذا مر بمادة فيها جماعة تتخير بين فعل الجمعة والظهر وكذلك اتفقوا على انها لا تجب على الاعمى الذي لا يسمع
فانما كان وجد فائدا وجبت عليه الا عند أبي حنيفة واتفقوا على أن القيام في الخطبتين مشروع ولما
اختلفوا في الوجوب كما سيأتي وعلى انهم اذا فاتتهم صلاة الجمعة صلوا بها طهرا هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق
* وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الاثمة ان الجمعة لا تجب على صبي ولا عبد ولا مسافر ولا امرأة الا في رواية
عن أحمد في العبد خاصة وقال داود تجب فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
* ووجه الاول الاتباع وذلك لان الجمعة موكها بين يدي الله تعالى أعظم من موكب غيره فاذا كان الالبق بها
الكاملون لانهم أضخم من الارقاء في دولة الظاهر وأما عدم وجوبها على المسافر فلنشئت ذهذه في الغالب فلا
يقدر على الخشوع والحضور بين يدي ربه عز وجل في ذلك الجمع العظيم ووجه الثاني في السكك أوفي
العبد خاصة الاخذ بالاحتياط فان الاصل ان الصلوات كلها تجب على العبد كذلك على حد سواء يجتمع ان
كلهم ما عبد الله عز وجل وخطاب الحق تعالى لعباده بالتكليف يشمله ولو وقع استثناء الاشارة عن العبد من
وجوب تكليفه باسرافا لما ذلك شفقة من الله ورحمة به بدليل انه لو صلى الجمعة صححت ولا غنمه منها الا بعذر شرعي
ومما يؤيد قول داود كون المشقة في صلاة الجمعة خفيفة على العبد لانها لا تفعل الا كل أسبوع لا سيما ان أمره
سيده بذلك فانهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بوجوب الجمعة على الاعمى البعيد عن مكان الجمعة اذا وجد
فائدا مع قول أبي حنيفة انها لا تجب على الاعمى ولو وجد فائدا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول زوال المشقة التي خفف عن الاعمى الحضور من أجلها ووجه الثاني اطلاق
قوله تعالى ليس على الاعمى حرج فيكنا خفف عنه في الجهاد فكذلك القول في الجمعة * ومن ذلك قول الاثمة
الثلاثة ان الجمعة تجب على كل من سمع النداء وهو ساكن بموضع خارج عن المصر لا تجب فيه الجمعة مع قول
أبي حنيفة بانها لا تجب عليه وان سمع النداء فالاول مشدد واخذ بالاحتياط والثاني مخفف آخذ بالخصوصية
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة
من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله فالزم كل من سمع النداء بالحضور لصلاة الجمعة ووجه الثاني قصر ذلك
على أهل البلد الذين يجب عليهم فعل الجمعة في بلادهم فالاول خاص بالا كبر من أهل الدين والورع
والاحتياط والثاني خاص بالاصغر * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا تترك الجماعة في صلاة الظهر في حق
من لم يمكنهم اتيان مكان الجماعة بل قال الشافعي باستحباب الجماعة فيه مع قول أبي حنيفة بتركها الجماعة في
الظهر المذكورة فالاول فيه تخفيف من جهة عدم مشروعية الجماعة فيها وقول الشافعي فيه تشديد من جهة
استحباب الجماعة فيها وقول أبي حنيفة فيه تشديد في الترك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
عدم ورود أمر بالجماعة في الظهر المذكورة لان السر الذي في صلاة الجمعة من حيث الامام والمأموم
لا يوجد في صلاة الظهر كما يعرفه أهل الكشف ولان شأن المؤمن الحزن وشدة الندم على فوات حظه من الله
تعالى في ذلك الجمع العظيم لانه مصيبة وأهل المصائب اذا دعاهم الحزن تكون الوحدة لهم اولي بل غاى أبواب
دارهم عليهم فلا يتفرغون لمراعاة الاقتداء بالامام ومراعاته في الافعال فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الشافعي اذا
وافق يوم عبيد يوم الجمعة فلا تسقط صلاة الجمعة بصلاة العبد عن أهل البلد بخلاف أهل القرى اذا حضروا فانها
تسقط عنهم ويجوز ترك الجمعة والانصراف مع قول أبي حنيفة بوجوب الجمعة على أهل البلد والقرى

عليها وقال قوم يدخل ما يستر به العورة ولا يدخل الجمل والمقود والجمام في بيع الدابة بالاتفاق وقال قوم يدخل واذا باع شجرة

وهل بائع الثمرة عند مالك والشافعي وأحمد إلى أو أن الجدة إذا في العادة ١٦٩ وقال أبو حنيفة يلزمه قطعه في الحال

معاً ومع قول أحد لا تجب الجمعة على أهل القرى ولا على أهل البلد بل يسقط عنهم فرض الجمعة بصلاة العيد
وإذا لم يكن الظهر ومع قول عطاء تسقط الجمعة والظهر معاً في ذلك اليوم فلا صلاة بعد العيد إلا العصر فالأول
فيه تخفيف على أهل القرى والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف جداً فراجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول في أهل البلدان الجمعة والعيد لا يتداخلان وظاهر الشريعة مطابقتا كل منهما
ذلك اليوم ندباً في العيد وجوباً في الجمعة وما وقع من أنه صلى الله عليه وسلم قدم الجمعة على الزوال وترك العيد مع أنه يطلق
يحضرون وقت الجمعة فقال البيهقي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قدم الجمعة على الزوال وترك العيد مع أنه يطلق
على الجمعة أيضاً لفظ العيد كما ثبت في الأحاديث ووجه قول أبي حنيفة أن الشارع إنما أخفف عن أهل القرى
بعدم وجوب الجمعة عليهم إذا لم يحضروا إلى مكان الجمعة فاما إذا حضر وأصابني لهم عذر في الترك اللهم إلا أن
يتضرر أحدهم بطول الانتظار فلا حرج عليهم في الانصراف كما يشهد لهم قواعد الشريعة ووجه قول أحمد
أن المقصود بالجمعة هو اتلاف القلوب في ذلك اليوم وقد حصل ذلك بصلاة العيد مع أنهم قد استعدوا للعيد من
أواخر الليل إلى ضحوة النهار وهم متعبون عن أشغالهم وشهوات نفوسهم المباحة في ذلك اليوم حتى صلوا
فلا يزداد عليهم بالتعب ثانياً لصلاة الجمعة وسماح الخطبة فكان الظهر أخف عليهم لاسيما يوم العيد ويوم
أكل وشرب وبعال كما ورد ووجه قول عطاء الأخذ بظاهر الاتباع وأن النبي صلى الله عليه وسلم أكتفى يوم
الجمعة بالعيد لأنه قدم الجمعة في وقت العيد قبل الزوال فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه
يجوز لمن لم يفته الجمعة السفر قبل الزوال مع قول الشافعي وأحمد بعدم جواز ذلك إلا أن يكون سفر جهاد
فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول أن اللزوم لا يمتد إلى ما كان
الأبعد دخول الوقت ووجه الثاني كون السفر سبباً لتفويت الجمعة غالباً ولذلك فالواجب أن يحرم السفر بعد الزوال
إلا أن تمكنه الجمعة في طريقه أو كان يتضرر بتخلفه عن الرفقة وشم تعطيل أدق من هذا لا يذكر إلا مشافهة
* ومن ذلك قول الشافعي ومن وافقه باستحباب التنفل قبل الجمعة وبعدها كالظاهر مع قول مالك ومن وافقه
أن ذلك لا يستحب فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول أن فعل
النافلة قبل الجمعة كالإيمان السكال الحضور والتعظيم في صلاة الجمعة وهو خاص بالأصغر الذين لم يفهموا
السرا الذي في صلاة الجمعة ولا تجللت لهم عظمة الله تعالى فيها كما أن كلام مالك في حق من تجلت لهم عظمة
الله تعالى حال اتباعهم من يبتغون فادخلوا أهل الجماعة لا وهم في غاية الهيبة والتعظيم فلم يحتاجوا إلى إيمان
بالنافلة ولعل ذلك هو السري في عدم التنفل قبل صلاة العيد أيضاً فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
يحرم البيع بعد الأذان الذي بين يدي الخطيب يوم الجمعة لكنه صح مع قول مالك وأحمد أنه لا يصح فالأول
فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن البيع مشروع على كل حال
للحاجة إليه وهو خاص بالكبار الذين لا يشتغلون بذلك عن الله تعالى لقوة استعدادهم وحضور قلوبهم ووجه
الثاني خوف الاشتغال بذلك عن الله تعالى وهو خاص بالأصغر الذين يلهمهم البيع عن ذكر الله وعن مراقبته
وقدم الله تعالى الكبر بقوله رجال لا تأتيتهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله فوصفهم بالرعاية لقيامهم
في الأسباب مع عدم الاشتغال بها عن ذكر الله فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يجوز الكلام حال
الخطبة لمن لا يسمعها ولكن يستحب الانصات مع قول أبي حنيفة بتحريم الكلام على من يسمع ومن لم
يسمع ومع قول مالك الانصات واجب قرب أم بعد فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد في الكلام والثالث كذلك
فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول أن بعض الناس قد يعطيه الله السكال فيكون مع الله في كل
حال لا يشغله عنه شغل ولا يذكره بذكره مد كره وهو خاص بالكبار ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط من حيث
أن غالب الناس يشتغل بالكلام عن الله تعالى فيقوته سماع ما يعطيه الخطيب على لسانه تعالى ويقوته
المعنى الذي لا جله سرعت الخطبة وهو جمعية القلب على الله تعالى بذلك الوعظ والتذكير فان الخطبة دهليز

معاً ومع قول أحد لا تجب الجمعة على أهل القرى ولا على أهل البلد بل يسقط عنهم فرض الجمعة بصلاة العيد
وإذا لم يكن الظهر ومع قول عطاء تسقط الجمعة والظهر معاً في ذلك اليوم فلا صلاة بعد العيد إلا العصر فالأول
فيه تخفيف على أهل القرى والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف جداً فراجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول في أهل البلدان الجمعة والعيد لا يتداخلان وظاهر الشريعة مطابقتا كل منهما
ذلك اليوم ندباً في العيد وجوباً في الجمعة وما وقع من أنه صلى الله عليه وسلم قدم الجمعة على الزوال وترك العيد مع أنه يطلق
يحضرون وقت الجمعة فقال البيهقي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قدم الجمعة على الزوال وترك العيد مع أنه يطلق
على الجمعة أيضاً لفظ العيد كما ثبت في الأحاديث ووجه قول أبي حنيفة أن الشارع إنما أخفف عن أهل القرى
بعدم وجوب الجمعة عليهم إذا لم يحضروا إلى مكان الجمعة فاما إذا حضر وأصابني لهم عذر في الترك اللهم إلا أن
يتضرر أحدهم بطول الانتظار فلا حرج عليهم في الانصراف كما يشهد لهم قواعد الشريعة ووجه قول أحمد
أن المقصود بالجمعة هو اتلاف القلوب في ذلك اليوم وقد حصل ذلك بصلاة العيد مع أنهم قد استعدوا للعيد من
أواخر الليل إلى ضحوة النهار وهم متعبون عن أشغالهم وشهوات نفوسهم المباحة في ذلك اليوم حتى صلوا
فلا يزداد عليهم بالتعب ثانياً لصلاة الجمعة وسماح الخطبة فكان الظهر أخف عليهم لاسيما يوم العيد ويوم
أكل وشرب وبعال كما ورد ووجه قول عطاء الأخذ بظاهر الاتباع وأن النبي صلى الله عليه وسلم أكتفى يوم
الجمعة بالعيد لأنه قدم الجمعة في وقت العيد قبل الزوال فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه
يجوز لمن لم يفته الجمعة السفر قبل الزوال مع قول الشافعي وأحمد بعدم جواز ذلك إلا أن يكون سفر جهاد
فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول أن اللزوم لا يمتد إلى ما كان
الأبعد دخول الوقت ووجه الثاني كون السفر سبباً لتفويت الجمعة غالباً ولذلك فالواجب أن يحرم السفر بعد الزوال
إلا أن تمكنه الجمعة في طريقه أو كان يتضرر بتخلفه عن الرفقة وشم تعطيل أدق من هذا لا يذكر إلا مشافهة
* ومن ذلك قول الشافعي ومن وافقه باستحباب التنفل قبل الجمعة وبعدها كالظاهر مع قول مالك ومن وافقه
أن ذلك لا يستحب فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول أن فعل
النافلة قبل الجمعة كالإيمان السكال الحضور والتعظيم في صلاة الجمعة وهو خاص بالأصغر الذين لم يفهموا
السرا الذي في صلاة الجمعة ولا تجللت لهم عظمة الله تعالى فيها كما أن كلام مالك في حق من تجلت لهم عظمة
الله تعالى حال اتباعهم من يبتغون فادخلوا أهل الجماعة لا وهم في غاية الهيبة والتعظيم فلم يحتاجوا إلى إيمان
بالنافلة ولعل ذلك هو السري في عدم التنفل قبل صلاة العيد أيضاً فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
يحرم البيع بعد الأذان الذي بين يدي الخطيب يوم الجمعة لكنه صح مع قول مالك وأحمد أنه لا يصح فالأول
فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن البيع مشروع على كل حال
للحاجة إليه وهو خاص بالكبار الذين لا يشتغلون بذلك عن الله تعالى لقوة استعدادهم وحضور قلوبهم ووجه
الثاني خوف الاشتغال بذلك عن الله تعالى وهو خاص بالأصغر الذين يلهمهم البيع عن ذكر الله وعن مراقبته
وقدم الله تعالى الكبر بقوله رجال لا تأتيتهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله فوصفهم بالرعاية لقيامهم
في الأسباب مع عدم الاشتغال بها عن ذكر الله فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يجوز الكلام حال
الخطبة لمن لا يسمعها ولكن يستحب الانصات مع قول أبي حنيفة بتحريم الكلام على من يسمع ومن لم
يسمع ومع قول مالك الانصات واجب قرب أم بعد فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد في الكلام والثالث كذلك
فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول أن بعض الناس قد يعطيه الله السكال فيكون مع الله في كل
حال لا يشغله عنه شغل ولا يذكره بذكره مد كره وهو خاص بالكبار ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط من حيث
أن غالب الناس يشتغل بالكلام عن الله تعالى فيقوته سماع ما يعطيه الخطيب على لسانه تعالى ويقوته
المعنى الذي لا جله سرعت الخطبة وهو جمعية القلب على الله تعالى بذلك الوعظ والتذكير فان الخطبة دهليز

جلد أو غيره لا في سفر ولا في حضر عند أبي حنيفة والشافعي وقال أحمد يجوز ذلك في الرأس

والا كارع وعن مالك جواز ذلك في السفر ١٧٠ دون الحضر (باب بيع المصراة والرد بالعيب) * التصريفة في الابل والبقر والغنم تدليس

للبيع على المشتري حرام بالاتفاق واختلاف اهل يثبت الخيار قال الثلاثة نعم وقال أبو حنيفة لا واذا ثبت له المشتري خيار الردي لا يقتصر الرد الى رضا البائع وحضوره وقال أبو حنيفة ان كان قبل القبض اقتصر الى حضوره وان كان بعد قبضه اقتصر الى رضاه بالفسخ أو حكم حاكم والرد بالعيب عند أبي حنيفة وأجد على التراخي وعند مالك والشافعي على الفور * (فصل) * واذا قال البائع للمشتري أمسك المبيع ونحوه ائرش العيب لم يجبر المشتري وان قاله المشتري لم يجبر البائع بالاتفاق وان تراضيا عليه صح الصلح عند أبي حنيفة ومالك ورجمه ابن سريج من أئمة الشافعية والمرجع عند جمهور أصحابه المنع ونظيرها في الشفعة وقال أجد للمشتري امسك المبيع ومطالبة البائع بالارش ويجبر البائع على دفعه اليه واذا اتى البائع فسلم عليه قبل الرد لم يسقط حقه من الرد بالاتفاق وقال محمد بن الحسن يسقط

* (فصل) * واذا حدث بالمبيع عيب بعد قبض الثمن لم يثبت الخيار للمشتري به عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك عهدته الرقيق الى ثلاثة أيام الا في الجذام والسربرص والجنون فان

للدخول حضرة الله تعالى ومن لم يسمعها لم يحصل له قوة استعداد يدخل به حضرة الله تعالى في صلاة الجمعة واذا لم يحصل له جمعية قلب فاته معنى الجمعة وكانت صلاته كالصورية فقط وسيأتي ان صلاة الجمعة ما سميت بذلك الجمعية القلب فيها على ان له تعالى اجتماعا خاصا ووجه القول الثالث هو وجه القول الثاني * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم انه يحرم الكلام لمن يسمع الخطبة حتى الخطيب الا ان مالكا أجاز الكلام للخطيب لخصته بما فيه مصلحة للصلاة كتحوز جرد الدخول عن تحطى الرقاب وان خاطب انسانا بعينه جاز لذلك الانسان أن يجيبه كما فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهما وقال الشافعي في الام لا يحرم عليهما الكلام بل يكره فقط والمشهور رعن أحدانه يحرم على المستمع دون الخطيب فالاول مشدد وكلام أجد فيه تشديد وكلام الشافعي في الجديد فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقال المفسرون انهم انزلت في سماع الخطبة يوم الجمعة ووجه قول مالك أن زحوم تحطى الرقاب من جملة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي وضعت لاجله الخطبة ووجه قول أجد أن مرتبة الخطيب تقتضي عدم التحجير عليه لانه نائب عن الشارع فلا يدخل تحت عموم الخطاب على أحد القواين ووجه كلام الشافعي في الجديد جل الامر بالنص على الذنب فيكره الكلام لاسيما في حق من يسمع الكلام عن الله تعالى أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عليه أهل حضرة الجمع أو جمع الجمع * ومن ذلك قول الشافعي لا تصح الجمعة الا في أبنية يستوطنها من تنعق مدبهم الجمعة من بلدة أو قرية مع قول بعضهم لا تصح الجمعة الا في قرية اتصلت بيوتها ولها مسجد وسوق ومع قول أبي حنيفة ان الجمعة لا تصح الا في مصر جامعهم سلطان فالاول مشدد من حيث اشتراط الابنية والثاني أشد من جهة اتصال الدور والسوق والثالث أشد من حيث اشتراط جمع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الاتباع وكذلك الثاني فلم يبلغنا أن الصحابة أقاموا الجمعة الا في بلدة أو قرية دون البرية والسفر واعتقاد ان الامام مالكا وأبا حنيفة مانع من شرط المسجد والسوق والدور والسلطان البديل وجدوه في ذلك فالواو أول قرية جمعت بعد الرد من قرى البحرين قرية تسمى جواثا وكان لها مسجد وسوق ووجه الثالث ظاهر فان من لاحكم عندهم أمرهم مبدل لا ينظم لهم أمر وقال بعض العارفين ان هذه الشروط اغما جعلها الاغة تخفيفا على الناس وليست بشرط في الصحة فلو صلى المسلمون في غير أبنية ومن غيرا كم جاز لهم ذلك لان الله تعالى قد فرض عليهم الجمعة وسكت عن اشتراط ما ذكره الاغة اه * ومن ذلك اتفاق الاغة الثلاثة على انها لا تصح الا في محل استيطانهم فالوخر جوا عن البلد والمصر أو القرية وأقاموا الجمعة لم تصح مع قول أبي حنيفة انها تصح اذا كان ذلك الموضع قريبا من البلد كصلى العيد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الاتباع وما فيه من دفع البلاء عن محل استيطانهم باقامة الجمعة فيه فاذا أقاموا الجمعة خارج بلدهم دفعوا البلاء عن ذلك المكان الذي لا يسكنه أحد ودو وجه قول أبي حنيفة أن ما قارب الشيء أعلى حكمه فلو خرج عن القرب بحيث لو رآه الراي من بعد لشك في كون ذلك المسجد يتعلق ببلد المصلين أم لا لم تصح * ومن ذلك قول الاغة الثلاثة ان الجمعة تصح اقامتها بغربة اذن السلطان ولو كان المستحب استئذانه مع قول أبي حنيفة انها لا تنعقد الا باذنه فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول احرازها مجرى بقية الصلوات التي أمرنا بها الشارع بالاذن العام ووجه الثاني ان منصب الامامة في الجمعة خاص بالامام الاعظم في الاصل فكان لها من بدخوصه على بقية الصلوات وكان من الواجب استئذانه ومن هنا منع العلماء تعدد الجمعة في بلاد غير حاجة كسباني بمانه قريبا * ومن ذلك قول الشافعي وأجد ان الجمعة لا تنعقد الا بأربعين مع قول أبي حنيفة انها تنعقد بأربعة ومع قول مالك انها تصح بمادون الاربعين غير أنها لا تجب على الثلاثة والاربعة ومع قول الاوزاعي وأبي يوسف انها تنعقد بثلاثة ومع قول أبي نوريان الجمعة كسائر الصلوات متى كان هناك امام وخطيب صحت أي متى كان حال الخطبة رجلا لان حال الصلاة

عهدته الى سنة يثبت له الخيار واذا ابتاع اثنان عينا ثم ظهر به عيب فاراد أحدهما ان يسلك حصته وأراد الآخر أن يرد وجلان

حصته جازلوا احد عند الشافعي وأحد وأبي يوسف ومحمد ومالك في إحدى الروايتين وقال ١٧١ أبو حنيفة ليس لأحد من هاتين الروايتين منفرد بالرد

دون الآخر * (فصل) *

واذا زاد المبيع مع زيادة متميزة كالولد والثمرة أمسك الزيادة

ورد الاصل عند الشافعي

وأحمد وقال مالك ان كانت

الزيادة ولدا رده مع الاصل

أو ثمرة أمسكها ورد الاصل

وقال أبو حنيفة حصول

الزيادة في يد المشتري يمنع الرد

بالعيب بكل حال * (فصل) *

ولو كان المبيع جارية فوطئها

المشتري ثم علم بالعيب فله ان

يردها ولا يرد معها شيئا عند

الشافعي ومالك وأحمد

الروايتين عن أحمد وقال أبو

حنيفة وأصحابه لا يردنها

وقال ابن أبي ليلى يردنها

ويرد معها مهر مثلها ويرى

ذلك عن عمر بن الخطاب

رضي الله تعالى عنه

* (فصل) * وان وجد

المشتري بالمبيع عيبا وقد

نقص في يده لم ينعى لا يقف

استعلام العيب عليه كوطء

البكر وقطع الثوب وتزويج

الامة امتنع الرد لكن يرجع

بالارش عند أبي حنيفة

والشافعي وقال مالك يردنها

ويرد معها ارش البكارة

وهو المشهور عن أحمد

بناء على أصله فان العيب

الحادث عنده لا يمنع الرد وان

وجد العيب وقد نقص

المبيع لم ينعى يقف استعلام

العيب عليه أي لا يعرف

العيب القديم الابن كالزناج

والبيض والبطيخ فان كان

رجلان صحت فان خطب كان واحد منهم ما يسمع وان صلى كان واحد منهم ما يأتبه فالاول مشدد
في عدد أهل الجمعة ومابعده فيه تخفيف ووجه الاول ان أول جمعة جمعها رسول الله صلى الله عليه
وسلم كانت باربعين ووجه مابعده من أقوال الائمة عدم صحة دليل على وجوب عدد معين وقال لو كان
تجميعه صلى الله عليه وسلم بالاربعين رجلا موافقة حال ولوانه كان وجد دون الاربعين لجمعهم فيما بشعار
الجمعة حيث فرضها الله تعالى لحصول اسم الجماعة ولذلك اختار الحفاظ ابن حجر وغيره أنها تصح بكل
جساعة فام بهم شعار الجمعة في بلادهم ويختلف ذلك باختلاف كثرة القيمين في البلاد وقتهم فالبدا الصغیر
تكفي أقامتها فيه في مكان والبلاد الكبير لا يكفي الاقامتها في أما كن متعددة كما عليه غالب الناس * وصح
سیدی علیا الخواص رحمه الله يقول أصل مشروع الجماعة في الجمعة وغيرها عدم قدرة العبد على
الوقوف بين يدي الله وحده فشرع الله الجماعة ليستأنس العبد بشهو وجنسه حتى يقدر على اتمام الصلاة
مع شهود عظيمة الله التي تجلي اقلبه وقد جاء اختلاف العلماء في العدد الذي تقام به الجمعة على اختلاف
مقامات الناس في القوة والضعف فمن قوى منهم كفاه الصلاة مع ما دون الاربعين الى الثلاثة أو الاثنين مع
الامام كما قال به أبو حنيفة أو مع الواحد كما قال به غيره ومن ضعف منهم لا يكفي الا الصلاة مع الاربعين أو الخمسين
كما قال به الشافعي وأحمد والله أعلم * ومن ذلك قول الائمة انه لو اجتمع اربعون مسافرا من أوعبيدا وأقاموا
الجمعة لم تصح مع قول أبي حنيفة أنها تصح اذا كانوا بوضع الجمعة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول
الاتباع فلم يبلغنا عن الشارح انه أوجبها على مسافر ولا عبدا ولا أمر المسافر من والعبيد بأقامتها وانما جعل
جمعهم تبعاً لغيرهم ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك فلوان أقامتها في الوطن شرط في صحتها اليه الشارع
ولو في حديث * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا تصح امامة الصبي في الجمعة لانهم منعوا امامته في الفرائض
ففي الجمعة أولى وقال الشافعي تصح امامة الصبي في الجمعة ان يتم العدد بغيره فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان الامامة في الجمعة من منصب الامام الاعظم بالا صالة
وهو لا يكون الا بالغا ووجه الثاني أن النائب لا يشترط أن يكون كالاصيل في جميع الصفات وقد أجمع
أهل الكشف على أن الروح خلقت بالغة لا تقبل الزيادة والتكليف عليها حقيقة فلا فرق بين روح الصبي
والشيخ فكل صلاة صحت من الصبي صحت امامته فيها ومن نازع في ذلك فعليه الدليل اه * ومن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك اذا أحرم الامام بالعدد المعتبر ثم انفضوا عنه فان كان قد صلى ركعة وسجد منها سجدة أتمها الجمعة
وقال أبو يوسف ومحمد ان انفضوا بعد ما أحرم بهم أتمها الجمعة وقال الشافعي في أصح قولي وأحمد ان تبطل ويتمها
ظهرا فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه
الاول والثاني حصول اسم الجماعة بما ذكر في الجمعة ووجه الثالث ظاهر لانتفاء العدد المعتبر عند
قائه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصح فعل الجمعة الا في وقت الظهر مع قول أحمد بصحة فعلها قبل
الزوال فالوشرع في الوقت ومدها حتى خرج الوقت أتمها ظهره عند الشافعي وقال أبو حنيفة تبطل بخروج
الوقت ويتبدئ الظهور وقال مالك وأحمد صلى الجمعة ما لم تغيب الشمس وان كان لا يفرغ الا بعد غروبها
فالاول مشدد باشتراط فعلها بعد الزوال والثاني مخفف من حيث الرخصة في تجيها قبل الزوال وقول أبي
حنيفة فيما اذا مد حتى خرج الوقت مشدد في البطالان والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول الاتباع ولان في ذلك تخفيفا على الناس من حيث خفة التجلي الالهى بعد الزوال بخلاف قبله
فانه ثقيل لا يطيقه الا كل الاولياء ولذلك لم يجعل الشارع بعد الصبح صلاة الا انهي وهي بات أن يقدر أحد
من أمثالنا على المواظبة على فعلها لثقل التجلي لكنا قرب الزوال ومن هذا يعرف توجيه قول مالك وأحمد من
حيث التخفيف وان كان من خصائص الحق تعالى زيادة ثقل التجلي كلما طال وقته كما يعرف ذلك أهل الكشف
لكن لما كان كل أحد لا يحس بثقله سميها مخففا فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان المسبوق

الكسر قدر الا يقف على العيب الابن امتنع الرد عند أبي حنيفة وهو قول للشافعي والراجح من مذهبه ان له الرد وقال مالك وأحمد في إحدى

الروايتين ليس له رد ولا ارش * (فصل) * ١٧٢ وان وجد بالمبيع عيبا وحدث عنده عيب لم يجزه الرد عند أبي حنيفة والشافعي الا ان يرضى

اذا أدرك مع الامام ركعة أدرك الجماعة وان أدرك دون ركعة صلى ظهر أو بعام قول أبي حنيفة ان المسبوق يدرك الجماعة باي قدر ادر كمن صلاة الامام ومع قول طارس ان الجماعة لا تدرك الا بادراك الخطبتين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان الركعة الاولى معظم افعال الصلاة والركعة الثانية كالشكر ير لها وجه الثاني انه ادرك الجماعة مع الامام في الجملة ووجه الثالث الاخذ بالاحتياط فقد قيل ان الخطبتين بدل عن الركعتين فيضمنان الى الركعة التي قال بها الائمة الثلاثة فيكون المسبوق بذلك كالمدرك ثلاث ركعات وذلك معظم الصلاة بالاتفاق * ومن ذلك اتفاق الائمة على أن الخطبتين قبل الصلاة شرط في صحة انعقاد الجماعة مع قول الحسن البصري هـ ماسنة فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الاخذ بالاحتياط فلم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الجماعة بغير خطبتين يتقدمانها وذلك من أدل دليل على وجوبهما ووجه الثاني عدم ورود نص بوجوبهما ولو أنهم ما كانوا واجبتين لورد التصريح بوجوبهما ولو في حديث واحد وقد قال أهل الكشف ان الشارع اذا فعل فعلا وسكت عن التصريح بوجوبه او نفيه فالادب أن يتأني به في ذلك الفعل بقطع النظر عن ترجيح القول بوجوبه أو نفيه فان ترجيحنا الاحد الامر بين بخوصه قد لا يكون مراد الشارع وانما وجبوا إقامة صلاة الجماعة على أثر الخطبة من غير تخلل فصل عرفا عما لما كان عليه الخلفاء الراشدون وخوف من فوات المعنى الذي شرعت له الخطبة فانما انما شرعت تخميد الطريق لتحصيل جمعية القلب مع الله تعالى جمعية خاصة زائدة على الجمعية الحاصلة في غيرهما من الصلوات الخمس فاذا جمع المصلي ذلك التخويف والتذكير والترغيب الذي ذكره الخطيب قام الى الوقوف بين يدي الله تعالى بجمعية قلب بخلاف ما اذا تخلل فصل فربما غفل القلب عن الله تعالى ونسي ذلك الوعظ ففاته معنى الجماعة وانما لم يكتف بالشارع بخطبة واحدة في الجماعة والعبد ينحوهما مبالغة في تحصيل جمعية القلب بتكرار الوعظ ثانيا فان بعض الناس ربما يذهل عن سماع ذلك الوعظ اذا كان مرة واحدة * ومن هنا كان سببى على الخواص رحمه الله يقول ينبغي حل من يقول بوجوب خطبة فقط على حال الا كبار العلماء ووجوب الخطبتين على حال آحاد الناس اذا لا كبار طهاراة نلو بهم يكتفون في حصول جمعية قلوبهم على الله بأدنى تنبيه بخلاف غيرهم وكذلك القول في خطبتي العبد من والكسوفين والاستسقاء * (فان قال قائل) فلم لم تشرع الخطبتين بين يدي من الصلوات الخمس تخميد الحضور القلب فيه على الله تعالى كالجمعة * (الجواب) * انما لم يشرع ذلك تخفيفا على الامة ولان الصلوات الخمس قريبة من بعضها بعضا في الزمان بخلاف ما يأتي في الاسبوع أو السنة مرة فان القلب ربما كان مشتت في أودية الدنيا فاحتاج الى تخميد طريق بجمعية قلوبهم * ومن ذلك قول الشافعي ومالك في أر جر وايته انه لا بد من الاتيان في خطبة الجمعة بما يسمى خطبة في العادة مشتملة على خمسة أو كان حمد الله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى وقراءة آية مفهومة والدعاء للمؤمنين والمؤمنات مع قول أبي حنيفة ومالك في احدى وايته انه لو سجد أو هلك أجزاء ولو قال الحمد لله ونزل كفاه ذلك ولم يحتج الى غيره وخالف في ذلك أبو يوسف ومحمد فقالا لا بد من كلام يسمى خطبة في العادة ولا يجوز الخطبة الا بلفظ مؤلف له بالاول مشدد وما بعده مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخطب للجمعة الا وتعرض للجمعة أركان المذكورة ووجه ما بعده حصول تذكير الناس بالوعظ بذكر الله وتحميده وتبجيله وتسبيحه وفي القرآن العظيم وذكر اسم ربه فصلي فاذا كان ذكر اسم الله يكفي عن قراءة القرآن في الصلاة ففي خطبة الجمعة أولى وقد قال أهل اللغة كل كلام يشتمل على أمر عظيم يسمى خطبة واسم الله أمر جليل عظيم بالاتفاق ومن ذلك قول مالك والشافعي بوجوب القيام على القادر في الخطبتين مع قول أبي حنيفة وأحمد بعدم وجوبه فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان منصب الداعي الى الله

البائع ورجع بالارش وقال مالك وأحمد هو بالخيار بين أن يرد ويدفع ارش العيب الحادث عنده وبين أن يمسكه ويأخذ ارش القديم * (فصل) * والعيب ما يهده الناس عيبا كالعمى والصمم والخرس والعرج والجروح والبول بالفرش والزنا وشرب الخمر والقذف وترك الصلاة والمشي بالنجاسة وقال أبو حنيفة البخر والبول بالفرش والزنا عيب في الجارية دون العبد واذا وجد الجارية مغنية لم يثبت له الخيار وعن مالك ثبوته واذا اشترى عبدا فوجد ما ذونا له في التجارة وقد ركبته الديون لم يثبت له الخيار عند الشافعي وأحمد وعن مالك انه الخيار وقال أبو حنيفة البيع باطل بناء على أصله في تعلق الدين برقبته * (فصل) * ولو اشترى عبدا على انه كافر فخرج مسلما ثبت له الخيار بالاتفاق وان اشتراه مسلما فبان كافر فلا خيار له وعن أبي حنيفة ان له الخيار ولو اشترى جارية على انها ثيب فخرجت بكر فلا خيار له ولو اشترى جارية فبان انها لا تحيض فلا خيار له وقال الشافعي يثبت له الخيار واذا علم بالعيب بعد أكل الطعام أو هلاك العبد رجع بالارش وقال أبو حنيفة لا يرجع

لا يرجع * (فصل) * واذا ملك عبده مالا وباعه وقتلناه يملك لم يدخل ماله في البيع الا ان يشترطه المشتري بالاتفاق وقال تعالى

الحسن البصري يدخل ماله في ماله البيع تبعه وكذا اذا اعتقه وحى ذلك عن مالك ١٧٣ * (فصل) * ومن باع عبدا فعهده عند

مالك ثلاثة ايام باليهاكل ما
حدث به في هذه المدة من شئ
ككلمات فعهده وضمانه
على بائعه ونفقه عليه ثم
يكون بعد ذلك عليه عهدة
السنة من الجنون والجدام
والبرص فما حدث به من
ذلك في تلك السنة رده
المشتري فاذا انقضت السنة
ولم يذهب ذلك فلا عهدة على
البائع وان كانت جارية
تحيض فحتى تخرج من
الحضة ثم تبقى عهدة السنة
كالعبد وقال ابو حنيفة
والشافعي وأحمد كل ما حدث
من عيب قبل قبض المشتري
فمن ضمان البائع أو بعد
قبضه فمن ضمان المشتري
* (فصل) * باع عبدا
بشرط العتق فالبيع صحيح
عند أبي حنيفة وأحمد
والشافعي قولان أحدهما
الصحة والثاني البطالان
وهو الاصح واذا باع بشرط
البراءة من كل عيب فالشافعي
أقوال أحدها انه يبرأ من
كل عيب على الإطلاق وهو
قول أبي حنيفة والثاني انه
لا يبرأ من شئ من العيوب
حتى يسمى العيب وهو قول
أحمد والثالث وهو الراجح
عند جمهور أصحابه انه لا يبرأ
الامن عيب باطن في الحيوان
لم يعلم به البائع وقال مالك
البراءة في ذلك جائزة في
الرقيق دون غيره فيبرأ مما
لا يعلمه ولا يبرأ مما علمه

تعالى يقتضى اظهار العزم وشدة الاهتمام بأمره تعالى والخطبة جالسا تنافي ذلك فكان القول بالوجوب للقيام
حال الخطبتين متعينين لا سيما عند من يقول انهما بديل عن الركعتين ووجه الثاني ان المراد افعال كلمات الوعظ
الى اذ سمع الحاضرين والغرض من ذلك يحصل مع الخطبة جالسا لا سيما عند من يقول باستحباب الخطبتين
كالحسن البصري فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الشافعي بوجوب الجلوس بين الخطبتين مع قول غيره بعدم
الوجوب فالاول مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله القياس على جلسة الاستراحة في الصلاة فرجع
الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في القول المرجوح بعدم اشتراط
الطهارة في الخطبتين مع قول الشافعي في أرجح قوليه باشتراط الطهارة فيهما فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان غاية أمر الخطبتين أن يكونا قرآنا صرفا وذلك جائز مع
الحدث بالاجماع ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط مع الاتباع للشارع والخلفاء الراشدين ولا حتم مال أن
يكونا بديلين عن الركعتين عند الشارع كما قال به بعضهم فنعم ما فعل الشافعي في اشتراط الطهارة للخطبتين وان
كان الراجح عنده أن الجمعة صلاة كاملة على حالها وليست الخطبتان بدلا عن الركعتين وذلك في غاية
الاحتياط فاشتراط الطهارة لاحتمال كونهما بدلا عن الركعتين ولم يجعلهما بدل الركعتين جزا لانه لم يرد
عن الشارع فيه شئ * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يستحب للخطيب اذا صعد المنبر أن يسلم على الحاضرين
مع قول أبي حنيفة ومالك ان ذلك مكروه ووجه الاول الاتباع ولانه قد أعرض بالصحة وعود عن الحاضرين
باستدباره اياهم فسن لهم السلام على قاعدة السلام في غير هذا الموضع ووجه الثاني ان السلام انما يشرع
للامام من وقوع الاذى منه لمن يسلم عليه ومنصب الخطيب يعطى الامان بذاته بل بعضهم يتبرك بتمس ثيابه اذا
خرج عليهم فالسلام عليهم مبنى على نسبتهم الى سوء الظن به وسوء ظنونهم فافهم * (فان قال قائل) * ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كانوا يسلمون اذا صعد أحدهم المنبر * (الجواب) * أن سلام
الانبياء والصالحين محمول على البشارة للحاضر من أي أئمة في أمان من أن تخالفوا وما وعظناكم به على لسان
الشارع وليس المراد أنتم في أمان منا أن نؤذيكم بغير حق وقد تقدم نظير ذلك في الكلام على قول المصلي في
الشهادة السلام عليه أي النبي ورحمة الله وبركاته أي أنت في أمان منا يا رسول الله ان تخالف شرعك
لان الامان في الاصل لا يكون الا على الاصل لا لدفع * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أرجح وايتيه لا يجوز
أن يصلي بالناس في الجمعة الا من خطب الا بعد فجزء مع قول مالك في الرواية الاخرى عنه انه لا يصلي الا من
خطب ومع قول الشافعي في أرجح قوليه يجوز ذلك وهو احدى الروايتين عن أحمد فالاول فيه تشديد
والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا ان أحدا
صلى بالناس الجمعة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصر الخلفاء الراشدين الا من خطب ومنه يعرف
الجواب عن قول مالك ووجه الثالث عدم ورود نهي عن ذلك وان كان الاولى أن لا يصلي بالناس الا من خطب
فافهم * ومن ذلك قول الأئمة انه يستحب قراءة سورة دون سورة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع
مع قول أبي حنيفة انه لا يختص القراءة بسورة دون سورة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع
وجه الثاني سد باب الرغبة عن شئ من القرآن دون شئ كماله يقع فيه بعض المعجزة بين عن شهوة تساوى
نسبة القرآن كله الى الله تعالى على السواء والاول قال ولو كان نسبة القرآن الى الله تعالى واحدة فحقن
ممتثلون أمر الشارع في تخصيص قراءة بعض السور في بعض الصلوات دون بعض * ومن ذلك قول جميع
الفقهاء بسنية الغسل للجمعة مع قول داود والحسن بعدم سنيته فالاول مشدد والثاني مخفف ودليل الاول
الاتباع وتعظيم حضرة الله تعالى عن القدر المعنوي والحسي وطالب أن لا يقع نظر الحق تعالى الاعلى بدن
طاهر نظيف وان كان الحق تعالى لا يصح حجاب به عن النظر الى بروجها من حيث تدبيره لعباده ووجه
الثاني طلب دخول حضرة الله تعالى بالذل والانكسار وشهود العبد قدارة جسده لطهره الله تعالى بالنظر

* (فصل) * والا فانه عند مالك يبيع وقال ابو حنيفة فسخ وهو الراجح من مذهب الشافعي وقال ابو يوسف هي قبل القبض فسخ وبعده يبيع

الافى العقار فبيع مطلقا * (باب المراجعة) * ١٧٤ من اشترى سلعة جازله ببيعها عند الشافعى برأس مالها أو أقل منه أو أكثر من البائع

وغيره قبل نقد الثمن وبعده وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز بيعهما من بائعهما أقل من الثمن الذى ابتاعه بابه قبل نقد الثمن فى المبيع الاول ويجوز أن يبيع ما اشتراه من راس بالاتفاق وهو أن يبين رأس المال وقدر الربح ويقول بعته بـ ١٠ برأس مالها ورجل درهم فى كل عشرة وكرهه ابن عباس وابن عمر ومنع الحق بن راهويه جوازه وإذا اشترى بثمن مؤجل لم يجبر بثمن مطلق بالاتفاق بل يبين وقال الأوزاعي يلزم العقد اذا اطلق ويثبت الثمن فى ذمته مؤجلا وعلى مذهب الائمة يثبت للمشتري الخيار اذا لم يعلم بالتأجيل وإذا اشترى شيئا من أبيه أو ابنه جازله أن يبيعه مراجعة مطلقا وقال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز حتى يبين من اشترى منه * (باب البيوع المنهية عنها) * النجس حرام وهو أن يزيد فى الثمن للارغبة بل ليخضع غيره فان اغتربه انسان فاشترى فشرأوه صحيح عند الثلاثة وان أتم الغار وقال مالك الشراء باطل ويحرم بيع الحاضر للابدى بالاتفاق وهو أن يقدم غريب بمتاع ثم الحاجة اليه لبيعه بسعر يومه فبقول بلدى تركه عندى لابيعة لأقل قليلا

اليه ولو أنه نظف جسده بما رأى نفاقة نفسه من القدر فحجب عن شهود الدل وطلب المغفرة فكان ابقاء دنس جسده مذكرا طالب المغفرة وشهود الدل والانكسار بين يدي ربه لبرحه فالحل بمجتمعه مشهود * ومن ذلك تخصيص الائمة الاربعة بمطالبة الغسل بمن يحضر الجمعة مع قول أبي ثور انه مستحب لكل أحد وحضر الجمعة أو لم يحضرها ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الجمعة فليغتسل فخص الامر بالغسل بمن يحضر صلاة الجمعة ووجه الثانى ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم على كل مسلم أن يغسل جسده فى كل سبعة أيام اه وذلك لعدم نزول الامداد الا الهى يوم الجمعة على جميع المسلمين من حضر الجمعة ومن لم يحضر فبأنقى أحدهم مدربه على طهارة وحياته جسده وانتعاشه لضعفه بارتكابه المخالفات أو بارتكابه الغفلات وأكل الشهوات ولا فرق فى تخصيص الغسل بمن يحضر بين القائلين بوجوب الغسل ولا بين القائلين بسنيتها لكن ينبغي حل الوجوب على بدن من يتأذى الناس برائحته بدنه وثيابه كالقصاب والزيات وحمل الاستحباب على بدن العطار والتاجر ونحوهما * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اغتسل الجنب بنية غسل الجنابة والجمعة معا أجزأه مع قول مالك انه لا يجوز عنه عن واحد منها ما فالاول مخفف والثانى مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالاول خاص بالا كابر الذين حفظهم الله تعالى من الوقوع فى المعاصى فكانت أبدانهم حية لا تحتاج الى تكرار الغسل بالماء لاحتياضها وانعاشها والثانى خاص بالاصاغر الذين كثروا وقوعهم فى المعاصى فاحتاجوا الى تكرار الغسل لتحيا أبدانهم فرحم الله الائمة ما كان أدق نظرهم فى استخراج الاحكام للادقة بالا كابر والاصاغر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعى فى أرجح قوليه ان من زعم عن السجود وأمكنه أن يسجد على ظهر انسان فعل والقول الثانى للشافعى ان شاء آخر السجود حتى يزول الزحام وان شاء سجد على ظهره مع قول مالك يكره السجود على الظهر بل يصبر حتى يسجد على الارض فالاول مخفف والثانى مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بحديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ولم يستطع هذا المزحوم أن يقتل أمر الشارع فى اتباعه للإمام فى السجود الا كذلك فالامر بالسجود ثابت عن الشارع على أن السجود الامام وأما الانتظار حتى تزول الزجة فمكوت منه والعمل بمقتضى المظنوف أولى ووجه الثانى ان السجود أعظم أفعال الصلاة فى الخضوع والذل ولا يكون ذلك الا على الارض الحقيقية التى هى التراب أو ما فرش عليها من حصير أو حصى ونحو ذلك وأما السجود على ظهر آدمى فربما فهم منه الكبر ولو صوروه ولو كان آدمى أصله من التراب أيضا فافهم فان الساجد على ظهر انسان كأنه يستعبد صاحب ذلك الظهر وذلك خارج عن سياج مقام العبودية الذى هو الدل والانكسار لله رب العالمين ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الامام اذا أحدث فى الصلاة جازله الاستخلاف وهو الجديد الراجح من مذهب الشافعى مع قوله فى القديم بعدم الجواز فالاول مخفف والثانى مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مراعاة المصلحة للمأمومين والتسبب فى حصول كمال الاجر بكلال الاقتداء فى الجمعة كلها أو بعضها ووجه الثانى انه حصل للمأمومين الاجر بمجرد احرامهم خلف الامام فى الجملة وفارقوا الامام بعد زفير جى لهم حصول كمال الاجر بالنية حيث يحزوا عن الفعل ان شاء الله تعالى * ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه لا يجوز تعدد الجمعة فى بلد الا اذا كثروا وعسرا اجتماعهم فى مكان واحد قال مالك وإذا أقيمت فى جوامع فالقديم أولى وليس للامام أبى حنيفة فى المسئلة شئ ولكن قال ابو يوسف اذا كان للبلد جانبان جازفيه قامة جمعيتين وان كان لهما جانب واحد فلا تجوز وعبرة الامام أحمد واداعظم البلد وكثر أهله كبعدا جازفيه جمعيتين وان لم يكن لهما حاجة الى أكثر من جمعة لم يجز وقال الطحاوى يجوز تعدد الجمعة فى البلد الواحد بحسب الحاجة ولو أكثر من جمعيتين وقال داود الجمعة كسائر الصلوات يجوز زلاهل البلدان يصلوها فى مساجدهم فالاول وما عطف عليه فيه تخفيف وقول داود مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان امامة الجمعة من منصب الاعظم فكان الصحابة لا يصلون الجمعة الا خلفه

بأعلى ويحرم بيع العربون وهو أن يشتري الساعقو يدفع اليه درهم ليكون من الثمن ان رضى الساعة والا فهو هبة وتبعهم

وقال أحد الأجداد بأس ذلك ويجوز بيع العينة عند الشافعي مع الكراهة وهو أن يبيع ساعة ١٧٥ بثمان إلى أجل ثم يشتريها من مشتر بها

نفسه بأقل من ذلك الثمن
وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
لا يجوز ذلك بخلاف مالو
باعها المشتري لغير بائعه ثم
اشترى بعد ذلك بائعه فإنه
يجوز وينتفي الخلاف

*(فصل) * ويجرم التسعير
عند أبي حنيفة والشافعي
وعن مالك أنه قال إذا خالف
واحد من أهل السوق بزيادة
أو نقصان يقال له أمان
تبيع بسعر أهل السوق
أو تنعزل عنهم فإن سعر
السلطان على الناس فباع
الرجل متاعه وهو لا يريد
بيعه بذلك كان مكرهاً وقال
أبو حنيفة كراه السلطان
يمنع صحة البيع وكراه غيره
يمنع *(فصل) * والاحتكار
في الأقوات حرام بالاتفاق
وهو أن يتناع طعماً في الغلاء
ويمسكه لينزله أو يفتقروا
على أنه لا يجوز بيع الكائى

بالكائى وهو الدين بالدين
وغن الكاب حيث وكره
مالك بيعه مع الجواز ما بيع
لم يفسخ البيع عنده على
كاتب أمكن الانتفاع به
وهذا قال أبو حنيفة وقال
الشافعي لا يجوز أصلاً ولا
قيمة له أن قتل أو تلف وبه
قال أحمد

*(باب اختلاف المتبايعين
وهلاك المبيع) *

إذا حصل الاختلاف بين
المتبايعين في قدر الثمن ولا
بينة تحال بالاتفاق والأصح
من مذهب الشافعي أنه يبيد البيوع

وتبطل الخلفاء الراشدين على ذلك فكان كل من جمع يقوم في مسجد آخر خلاف المسجد الذي فيه الإمام
الاعظم يلوث الناس به ويقولون إن فلان ينادي ع في الإمامة فكان يتولد من ذلك فتن كثيرة فسد الأئمة هذا
الباب الاعتذر رضي به الإمام الأعظم كضيق مسجده عن جميع أهل البلد فهذا سبب قول الأئمة أنه لا يجوز
تعدد الجمعة في البلد الواحد إلا إذا عسر اجتماعهم في مكان واحد فبطلان الجمعة الثانية ليس لذات الصلاة وإنما
ذلك لخوف الفتنة وقد كتب الإمام عمر بن الخطاب إلى بعض عماله أقيموا الجمعة في مساجدكم فإذا كان يوم
الجمعة فاجتمعوا كما كنتم خلف إمام واحد اه فلما ذهب هذا المعنى الذي هو خوف الفتنة من تعدد الجمعة
جاء التعدد على الأصل في إقامة الجمعة ولعل ذلك مراد داود بقوله إن الجمعة كسائر الصلوات ويؤيده عمل
الناس بالتعدد في سائر الأمصار من غير مبالغة في التفتيش عن سبب ذلك ولعله مراد الشارع ولو كان التعدد
منهياً عنه لا يجوز فعله بحال لو رد ذلك ولو في حديث واحد فلهذا نفذت همة الشارع صلى الله عليه وسلم في
التسهيل على أمته في جواز التعدد في سائر الأمصار حيث كان أسهل عليهم من الجمع في مكان واحد فافهم
*(فان قلت) * فيواجه إعادة بعض الشافعية الجمعة طهر بعد السلام من الجمعة مع أن الله تعالى لم يفرض
يوم الجمعة صلاة الظهر وإنما فرض الجمعة فلا تصلى الظهر إلا عند العجز عن تحصيل شرط الجمعة مثلاً
*(فالجواب) * أن وجه ذلك الاحتياط والخروج من شبهة منع الأئمة التعدد بقطع النظر عما ذكرناه من
خوف الفتنة أو خوف وقوع التعدد بغير حاجة كما هو مشاهد في أكثر مساجد مصر وغيره فافهم صارا العميان
الذين يقرؤون على قبور الأموات أو الأبواب بفلوس يخطبون ويصلون بالناس الجمعة من غير تكبير مع أن
مذاهب الأئمة تقتضي أن جواز التعدد مشروط بالحاجة فكان من لانتهاظر في غاية الاحتياط وإن كانت
الجمعة صحيحة على مذهب داود فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن الجمعة إذا فاتت وصلى الوهاظها
تكون فرادى مع قول الشافعي وأحمد ويجوز أن يصلاهما جماعة فالأول مخفف والثاني مشدد فجميع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني أن القاعداً الميسر ولا يسقط بالعسر وقد تعسر حصول الجمعة وتيسر
الجماعة في الظهر فلا يمنع من فعلها جماعة على الأصل في مشروعية الجماعة ووجه الأول التخفيف على
الناس إذ وجوب الجماعة في الجمعة مشروط بصلاحتها فلو فاتت خفف في بدلها بصلاته فرادى والله
تعالى أعلم

*(باب صلاة العبدین) *

اتفق الأئمة على أن صلاة العبدین مشروعة وعلى وجوب تكبيرة الاحرام أولهما وعلى مشروعية رفع اليدين
مع التكبيرات كلها إلا في رواية عن مالك وكذلك اتفقوا على أن التكبير سنة في حق المحرم وغيره خلاف
الجماعات هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة في إحدى روايته
أن صلاة العبدین واجبة على الأعيان كالجمعة مع قول مالك والشافعي أنها سنة مع قول أحمد أن صلاة
العبدین فرض على الكفاية فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فجميع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول عدم التصريح من الشارع بحكم هاتين الصلاتين فاحتاط الإمام أبو حنيفة وجعلهما
فرض عين مع كونهما ليس فيهما كبير مشقة لكونهما يقعان في السنة مرة واحدة فلا فرق بينهما وبين
الجمعة في الصورة فافهم ما ركعتان بخطبتين فعلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في جماعة ووجه الثاني الأخذ
بالتوسعة على الناس مع العمل بحديث الدين يسر والامداد النازلة في يومهما أكثر وأعم من الجمعة من حيث
أن المدد فيهما ينال من حضر صلواتهما مع الجماعة ومن لم يحضر بخلاف الجمعة فإن المدد خاص بمن يحضر إلا أن
تخاف عنها بعدد ووجه قول أحمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلهما بجماعة وأقر كثير من الناس على
عدم الحضور في صلواتهما فكانت أشبه بفرض الكفاية وكان من حضر بين يدي الله تعالى فيهما كالشافعي لمن
لم يحضر فصله الفضل بعدد من شفع فيهم ولذلك قال العلماء أنه أفضل من فرض العين لكونه أسقط

من مذهب الشافعي أنه يبيد البيوع البائع وقال أبو حنيفة يبيد البيوع المشتري فإن كان المبيع هالكاً واختلفا في قدر غنمه تحالفاً عند الشافعي

وفسخ البيع ورجع بهمة المبيع ان كان ١٧٦ متقوما وان كان مثليا وجب على المشتري مثله وهذا احدى الروايتين عن احدى واحدى

الروايات عن مالك وقال أبو حنيفة لا تحالف مع هلاك المبيع ويكون القول قول المشتري ويروى ذلك عن أحمد ومالك وقال زفر وأبو ثور القول قول المشتري بكل حال وعن الشعبي وابن سريج ان القول قول البائع واختلاف ورثتهما كاختلافهما وقال أبو حنيفة ان كان المبيع في يد وارث البائع تحالفوا ان كان في يد وارث المشتري فانه قول له مع يمينه * (فصل) * وان اختلف المتبايعان في شرط الاجل أو قدره أو في شرط الخيار أو قدره أو في شرط الرهن والضمان بالمال أو بالعهد مدة التحالف عند الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة وأحمد لا تحالف في هذه الشرائط والقول قول من ينفقها * (فصل) * واذا باع عينا بشئ في الذمة ثم اختلفا فقال البائع لا أسلم المبيع حتى أقبض الثمن وقال المشتري في الثمن مثله فلا شافعي أقول صححنا جبر البائع على تسليم المبيع ثم جبر المشتري على تسليم الثمن وفي قول يجبر المشتري وفي قول لا اجبار فمن سلم أجبر صاحبه وفي قول يجبران وقال أبو حنيفة ومالك يجبر المشتري أولا * (فصل) * واذا تلف المبيع قبل القبض بآفة سماوية انفسخ البيع عند

الخرج عن صاحبه وعن غيره فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان من شرائط صلاة العبد من العدد والاسمة طان واذن الامام في احدى الروايتين عن أحمد كافي الجمعة وزاد أبو حنيفة وأن تقام في مصر مع قول مالك والشافعي ان ذلك كله ليس بشرط واجاز اصلاحه ما فرادى لمن شاع من الرجال والنساء فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ما تقدم آتفان كونهما يشبهان صلاة الجمعة في الخطبتين والركعتين وعظم موكلهما بالنسبة لبقية الصلوات ووجه الثاني اتباع ظاهر كلام الشارع من حيث انه جعل أيام العبد أيام أكل وشرب وذكر لله وفي رواية وبه على أي جماع فلما خفف الشارع في يومه ما في فعل ما ذكره يوم الجمعة كان حضوره مستحبا لا واجبا وأيضا لما ورد أن القيامة تقوم يوم الجمعة فاحتاط الاغتسل بكونه على الدين والايمان في ذلك اليوم من العصابة الظاهرين على الحق في ذلك اليوم باجباب الحضور عليهم في الجمعة والاقبال على العبادة لئلا تقوم القيامة عليهم وهم غافلون في أكلهم وشربهم وغير ذلك بخلاف العبد لم يرد ان القيامة تقوم فيه ومن الحكمة في جواز العبد من فرادى زيادة التوسعة على العبد بعدد وجوب بطنه بما لا يتحرك الا بعد تحريكه فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يستحب أن يكبر بعد تكبيرة الاحرام ثلاث تكبيرات في الاولى وخمس في الثانية مع قول مالك وأحمد انه يكبر ستا في الاولى وخمس في الثانية مع قول الشافعي يكبر سبع في الاولى وخمس في الثانية ثم قال الشافعي وأحمد انه يستحب الذكر بين كل تكبيرتين وقال أبو حنيفة ومالك انه يوالى بين التكبيرات تسعة فالاول مخفف في عدد التكبيرات والثاني فيه تخفيف والثالث تشديد ومن قال يوالى التكبيرات مخفف ومن قال يستحب الذكر بينهما مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه التفاوت في عدد التكبيرات ظاهر لان كل امام تبع ما وصل اليه عن الشارع والصحابة وأما وجه من قال يوالى التكبيرات فلانه هو المتبادر الى الفهم من كلام الشارع وهو خاص بالكبر الذين يقدرون على تحمل توالي تجليات الحق تعالى بصفة توالي الكبرياء على فلوهم وأما وجه من قال يستحب الذكر بين التكبيرات فهو ليكون الاشتغال بانواع الذكر مع التكبير فيه تخفيف على غالب الناس فان غلبهم لا يقدررون على تحمل توالي تجليات الكبرياء والعظمة على فلوهم فكان الغناء الذهن الى معنى التسبيح والتحميد والتوحيد مع التكبير كالمقوى للعبد على تحمل تجليات العظمة والكبرياء فافهم * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول انما شرط العلماء الجماعة في الجمعة دون العبد لان تجلي الحق تعالى في صلاة الجمعة أشد من تجليه في صلاة العبدين فذلك كانت الجماعة في الجمعة فرض عين وفي العيد من سنة وايضا ذلك أن الجمعة لو شرعت فرادى لذات أبدان المصلين من شدة الهيبة والعظمة التي تجلت افقواهم فكان في مشروعية صلاتهم مع الجماعة عزيمة عليهم لاستئناسهم بجسدهم من البشر * (فان قال قائل) * ان الجزء البشري الذي في كل عبد هو جود فلم لا كنفتهم بالاستئناس بحجابه * (قلنا) * الجزء المذكور لا يحصل به استئناس بقدره العبد على تحمل التجلي المذكور ومن غير ذهول عن افعال الصلاة وأقوالها فالمال يحصل به المعنى المذكور رجوعه كعدم وشرعنا له الجماعة الخارجية عنه اه وتقدم في باب صلاة الجماعة أن مشروعية الجماعة فيها راحة بالخلق * (فان قال قائل) * فلم كانت الجماعة الحاضرة في العيد أكثر من جماعة الجمعة * (الجواب) * انما كان جماعة العيد أكثر لاجتماعهم بشهود أكثر منهم عن شهود تلك العظمة التي تجلت لهم ليكمل سرورهم يوم العيد ولولا شهود تلك الكثرة لما انبسطوا يوم العيد فكان عدم نقل التجلي عليهم مع أكثرهم هو سبب كمال سرورهم في يوم العيد فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يقدم التكبير على القراءة في الركعتين وهو احدى الروايتين عن أحمد مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الاخرى انه يغار بين القراءتين فيكبر في الاولى قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة فالاول مخفف والثاني تشديد ووجه الاول وهو خاص بالصغار أن القراءة بعد مشاهدة كبرياء الحق جل وعلا أقوى على الحضور مع الله تعالى وأعون على فهم كلامه ووجه جعل التكبير بعد القراءة في الركعة الثانية كون الاكبر يزادون

أثلفه أجنبي فلا شافعي أقوال أهمها أن البيوع لا يفسخ بل ينقض - ير المشرق يرى بين أن يحيز ١٧٧ ويرغم المشتري أو يفسخ ويرغم البائع

الاجنبي - وهذا قول أبي حنيفة وأحد وهو الراجح من مذهب مالك فان أثلفه البائع انفسخ كالأجنبي أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال أحد لا يفسخ بل على البائع قيمته وان كان مثليا فثله ولو كان المبيع غرة على شجرة فثلفت بعد التخلية فقال أبو حنيفة التالف من ضمان المشتري وهو الواضح من قول الشافعي وقال مالك ان كان التالف أقل من الثالث فهو من ضمان المشتري أو الثالث فزاد فن ضمان البائع وقال أحدان تلف بأمر مساوي كان من ضمان البائع أو خب أو سرقة فن ضمان المشتري

(كتاب السلم والقراض) * اتفق الأئمة على جواز السلم المؤجل وهو السلف وعلى أنه يصح بشرط ستة أن يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار معلوم وأجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال وزاد أبو حنيفة بشرط سابع وهو - وتسمية مكان التسليم اذا كان لجهة مؤنة وهذا السابع لازم عند باقي الأئمة وليس بشرط

(فصل) * واتفقوا على جواز السلم في المكيلات والموزونات والمذروعات التي تضبط بالوصف وانفقوا على جوازها في المعدودات

تعطيا للحق تعالى بتلاوة كلامه فكان تقدم التلاوة أعون له - ثم على تحمل تجلي كبرياء الحق تعالى على قلوبهم عكس الاصاغر فان العظمة تطرق قلوبهم أو لا ثم ياتي الله تعالى عليهم - ثم الحجاب رجعهم التلايد وبوام مشاهدة كبريائه وعظمته كما هو معروف بين العارفين الذين يصلون الصلاة الحقيقية * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من فاتته صلاة العيدين مع الامام لا يقضيهما مع قول أحد والشافعي في أحد قوله انها تقضى فرادى فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف من جهة كونها فرادى وتشديد من جهة القضاء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن ما فاتته من الفضل مع الامام لا يرجع بالقضاء ووجه الثاني أن صلاحها جماعة ثانيا مرة فيه مشقة على الامام والمأمومين مع عدم ورود نص في قضائهما بالخصوص وأيضا فان صلاحها فرادى تعمز على ما فات العبد من الامداد الالهية التي تحصل له لو كان صلى مع الامام فانه يريد أن يحضر مع ربه في الصلاة منفردا كما كان مع الامام فلا يصح له ذلك فكانت صلاته فرادى تنبهه على قدر ما فاتته من الاجر والثواب ليعزم على الحرص على حضورها مع الامام في الاعياد المستقبلة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي انه يقضيها ركعتين كصلاة الامام مع قول أحد انه يقضيها ركعة واحدة كصلاة الظهر وهذه الرواية هي المختارة عند محقق أصحابه والرواية الاخرى عنه انه يخير بين قضائهما ركعتين أو ركعة واحدة فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول محكا كقضاء الاداء في ذلك على الاصل فيه ووجه الثاني قياس صلاة العيدين على صلاة الجمعة في ان الخطبة فيها بدل عن الركعتين فلما فاتته الصلاة والخطبتان مع الامام كان من الاحتياط فعلاها أو ركعتين ففعلها ركعتين فقط وصحت ولكن فاته الاحتياط وقد تقدم في صلاة الجمعة أن الشارع اذا فعل أمرا ولم يبين لئلا هو واجب أو مندوب فن الادب فعلمنا له على وجه التأني به صلى الله عليه وسلم يقطع النظر عن الجزم بوجوبه أو نفيه وصلاة العبد من ذلك فتأمل * ومن ذلك قول الأئمة ان فعلها بالصحراء بظاهر البلد أفضل من فعلها في المسجد مع قول الشافعية بان فعلها في المسجد أفضل اذا كان واسعا فالاول مشدد بالخروج الى الصحراء وفيه تخفيف بالنظر لعدم حصر النفوس في المسجد وهو خاص بالاصاغر والثاني مخفف وهو خاص بالاكابر وذلك لان الاصاغر لا يتسددون على حصر نفوسهم في المسجد يوم العيد لا يشقة لانه يوم زينة وكل وتعاطى شهوات أباحها الشارع فيه فكان صلاحهم للعيد في القضاء أرفق بهم وأما الاكابر فانهم يريدون مكنتهم بين يدي الله في بيته أو سمع محابن السماء والارض وقد قالوا * سم الخطيأ مع الاحباب ميدان * فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز التنفل قبل الصلاة العيد وأما بعده فيجوز ولم يفرق بين المصلي وغيره ولا بين الامام وغيره مع قول مالك انه اذا فعلها في المصلي فلا يتنفل قبلها ولا بعدهما سواء الامام والمأموم وعنه في المسجد وايتان ومع قول الشافعي بانه يتنفل قبلها وبعدها في المسجد وغيره الا الامام فانه اذا ظهر للناس لم يصل قبلها ومع قول أحد لا يتنفل قبل صلاة العبد ولا بعدهما طاعا فالاول مشدد والثاني فيه تشديد من حيث ان فيه روايتين والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف بالترك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نص عن الشارع في جواز التنفل قبلها وكل عمل ليس عليه أمر الشارع فهو مردود وغدير مقبول الاما استثنى من الامور التي تشهد لها الشريعة بعدم خروجهان عن موطنها وايضا ذلك أن الشارع هو الدليل لنا في جميع أمورنا فكل شيء لم يثبت عنه فعلة فهو ممنوع منه على الاصل في قواعد الشريعة فلو علم الشارع أن الله تعالى أذن لاحد في التنفل قبل صلاة العيد لا يخبرنا بذلك أو كان هو فعلة ولم يبلغنا أنه تنفل قبل صلاة العيد وانما أباح أبو حنيفة التنفل بعد صلاة العيد لكون العلة التي كانت قبل الصلاة زالت وهي الهيبة العظيمة الالهية التي تجلي للعبد قبل صلاة العيد بخلاف الامر بعد الصلاة فانه حصل للعبد الادمان بسماع الخطبة فقد روي أن تنفل بعدها أو جعل الالذ بالوقوف بين يديه تعالى في ضمنه الاذن له بان يتنفل بعد الصلاة وقبل الخطبة ووجه قول مالك انه لا يتنفل في الصحراء قبلها ولا بعدهما التخفيف على غالب الناس فان الامام ماصلى بهم في الصحراء الامدادوا قلوبهم مما كان يحصل لهم من الحصر بصلاتهم في المسجد فلو أمروا بالتنفل في الصحراء

كارمان والبطنج فقال أبو حنيفة لا يجوز ١٧٨ السلم فيه لا وزن ولا عدد او قال مالك يجوز مطلقا وقال الشافعي يجوز وزنا وعن أحمد

روايتان أشهرهما الجواز
مطلقا عدد او قال أحمد ما
أصله الكيل لا يجوز السلم
فيه وزنا وما أصله الوزن
لا يجوز السلم فيه كذا لا يجوز
السلم حالا ومثلا عند
الشافعي وقال أبو حنيفة
ومالك وأحمد لا يجوز السلم
حالا ولا بد فيه من أجل ولو
أباما يسيرة * (فصل)
ويجوز السلم في الحيوان من
الرقيق والبهائم والطيور
وكذلك قرصه لا الجارية
التي يحل لاهم فترض وطؤها
عند الشافعي ومالك وأحمد
وجهور الصحابة والتابعين
وقال أبو حنيفة لا يصح السلم
في الحيوان ولا استقرضه
وقال المسزني وابن جرير
الطبري يجوز قرض الاماء
الواتي يجوز لاهم فترض
وطؤها * (فصل) ويجوز
عند مالك البيوع الى الحصاد
والجداد والنسبوز
والمهرجان وفصح النصارى
وقال أبو حنيفة والشافعي
لا يجوز وهو أظهر الروايتين
عن أحمد ويجوز السلم في
اللحم عند الثلاثة ومنع منه
أبو حنيفة ويجوز السلم
في الخبز عند أبي حنيفة
والشافعي وأجاز مالك وقال
أحمد يجوز السلم في الخبز
وفيما سته النار * (فصل)
يجوز السلم في المعدوم حين
هتد السلم عند مالك
والشافعي وأحمد اذا غاب

لذهب المعنى الذي قصد الامام وصارت صلاتهم كأنهم في المسجد من حيث الحصر والضيق في نفوسهم فيقفون
بين يدي الله في الصلاة كالسكاسي أو المكرهين فافهم ووجه قول الشافعي انه لا يكره التغفل قبلها غير الامام
أى ولمن شاء من الاكابر الذين يتعمون بمناجاة الله تعالى والوقوف بين يديه ولا يسأمون من ذلك ولا تطالبهم
نفوسهم باللهو والاكل والشرب يوم العيد بخلاف الامام فان الناس مأمورون بالتباعد فاذا تغفل تغفلوا وفيهم
الذين يغلب عليهم موافقة حفظ نفوسهم فيكون الامام سببا لحصول الحرج والضيق عليهم في الصلاة فيقف
أحدهم في الصلاة صورة وهو خارج عنها حقيقة ولما رأى الامام أحمد الى هذا المعنى قال لا يتغفل الامام ولا
غيره قبل صلاة العيد ولا بعد ها تخفيفا على الضعفاء من الناس فافهم * ومن ذلك اتفاق الاثمة الاربعة على أنه
يستحب أن ينادى لها الصلاة جامعة مع قول ابن الزبير انه يؤذن لها قال ابن المسيب وأول من أذن لصلاة العيد
معاوية فالاول تخفف في ألفاظ النداء والثاني مشدد فيها ووجه الاول الاتباع والتنبية على فعلها في جماعة
لئلا يتساهل الناس في فعلها فرادى اذا الجماعة فيها هو المقصود الا عظم ولكون كل عيد يفعل في العام مرة
واحدة ووجه قول ابن الزبير ومعاوية القياس على الفرائض بجماع المشرعية ولعل ابن الزبير لم يبلغه
في ذلك شئ ولا دفع ورود النص لا يحتاج الى قياس * ومن ذلك قول الشافعي انه يستحب قراءة سورة في الاولى
واقتربت في الثانية أو قراءة سبع اسم ربك الاعلى في الاولى والغاشية في الثانية مع قول مالك وأحمد انه يقرأ
فيهما بسبع والغاشية فقط ومع قول أبي حنيفة انه لا يستحب تخصيص القراءة فيهما بسورة فالاول مشدد
والثاني تخفف والثالث أخف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالاول خاص بالكبر والثاني خاص
بالتوسطين والثالث بالاصغر ووجه الاول أن الغالب في يوم العيد ودوا الجماعة ترك الحرف والصنائع
والاشتغال باحوية النفوس فرمى الناس العبد أمر المعاد وأحوال يوم القيامة فكان قراءة هذه السورة المعينة
كلما ذكر له بعد تلك الاحوال لئلا يطول عليه زمن الغفلة عن الله تعالى وعن الدار الآخرة فيموت قلبه
أو يضعف وان كان الكمال من شرطه أن يجمع بين الفرح والحزن معاني يوم العيد * (فان قلت) * ان مثل
سورة اذا الشمس كورت أكثر في ذكر الاحوال من قراءة سبع * (الجواب) * ان التجلي الالهى في هذه
الدار الغالب عليه أن يكون ممزجا بالجمال رحمة بالخلق ولأنه تعالى تجلى للخلق بصفة الجلال الصريف لمات
كثير من الناس فلهذا كان للاتق بصلاة العيدين قراءة سورة سبع لمافيها من التسبيح وصفات الحمد
والكمال وكذلك القول في سورة ق واقتربت هي ممزوجة بصفات الجمال لمن تأمل فافهم وأما وجه
قول أبي حنيفة فهو خوف الوقوع في الرغبة عن شئ من القرآن فتصير نفس العبد تكثر قراءة غير
السور التي عينت للقراءة الكامل ولو أتى بالسور المعينة لا يرغب عن غيرها والناقص بما يرغب عن غيرها
فسد الامام أبو حنيفة الباب بالقول بعدم تخصيص فرجة الله تعالى عليه ما كان أدق نظره في الشريعة وما
أشد خوفه على الامم ورحم الله تعالى ببقية الاثمة * ومن ذلك قول الشافعي في أرجح القوانين انهم لو شهدوا يوم
الثلاثين من رمضان بعد الزوال برؤية الهلال قضيت موسعا مع قول مالك انهم لا تقضى وهو مذهب أحمد فان
لم يمكن جمع الناس في ذلك اليوم صليت من الغد عند الشافعي ومن قال بقوله وقال أبو حنيفة صلاة عيد الفطر
تقضى يوم الثاني والثالث فالاول فيه تشديد من حيث الامر بالقضاء والثاني تخفف بعدم الامر به والثالث
متوسط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول طاب المبادرة الى تدارك ما فات ووجه الثاني طلب
التخفيف على الامة بعدم حصرهم في سماع الخطبة والصلاة بعد الزوال حين شرحت نفوسهم الى تناول
شهورهم اذ ذلك اليوم بعد ان استعدت للصلاة من بكرة النهار فلم يشهد أحد برؤية الهلال الى الزوال ووجه
الثالث ظاهر لان الغلب يعرض عن صلاة العيد بعد يوم الثالث وتذهب جمعة صلاة العيد فاذا أمر بقضاءها
بعد اليوم الثالث وقف قلبه شارد كأنه ليس في صلاة * ومن ذلك اتفاق الاثمة على ان التكبير في عيد النحر
مسنون وكذلك في عيد الفطر الا عند أبي حنيفة مع قول داود يجوز به وقال النخعي انما يفعل ذلك الحواكون

على الظن وجوده عند الحمل وقال أبو حنيفة لا يجوز لأن يكون موجودا من حين العقد الى الحمل ولا يجوز السلم في الجواهر قال

وأحمد * (فصل) * والقرض

مذدوب اليه بالاتفاق ويكون
حالا يطالب به متى شاء وإذا
حل لا يلزم التأجيل فيه
وقال مالك يلزم ويجوز قرض
الخير عند الثلاثة وقال أبو
حنيفة لا يجوز بحال وهل
يجوز وزنا وعددا في
مذهب الشافعي وجهان
أصحهما وزنا وعن أحمد
رواية وقال مالك تحريما
* (فصل) * وإذا اقترض
رجل من رجل قرضا فهل
يجوز أن ينتفع بشئ من مال
المقرض من الهدية
والعارية أو كل ما يدعه
اليه من الطعام ولا يجوز
ذلك ما لم تجر عادة قبل
القرض قال أبو حنيفة
ومالك وأحمد لا يجوز
لم بشرطه وقال الشافعي
كان من غير شرط جاز والخبر
محول على ماذا شرط قال
في الروضة وإذا أهدى
المقرض للمقرض هدية
جاز قبولها بالكرامة
ويستحب للمستقرض أن
يرد أجود مما أخذ للعديت
الصحيح ولا يكره للمقرض
أخذه * (فصل) * اتفقوا
على أن من كان له دين على
إنسان إلى أجل فلا يحل له
أن يضع عنه بعض الدين
قبل الأجل ليجعل له الباقي
وكذلك لا يحل له أن يجعل
قبل الأجل بعضه يؤخر
الباقى إلى أجل آخر

قال ابن هبيرة والصحيح أن تكبير الفطر أكدم من يوم النحر لقوله تعالى واتكبروا لله على ما هداكم فالاول مشدد والثالث أشد والثاني والرابع مخفف فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثالث الاتباع والاخذ بالاتفاق فان الامر لا وجوب بالاصالة حتى يصرفه صارف ووجه قول أبي حنيفة والتخفيف ان يوم العيد يوم سرور وفرح والتكبير يقتضى استشعار الهيبة والتعظيم فيورث العبوسية والحزن ويذهب الفرح والسرور المطلوب يوم العيد فهو خاص بالاصاغر الذين لا يقدرون على الجمع بين شهود العظيمة والسرور والاول خاص بالأكبر ومن ذلك قول مالك انه يكبر يوم عيد الفطر دون ليلة وانهاؤه عنده الى أن يخرج الامام الى المصلى وفي قول له الى أن يحرم الامام صلاة العيد وهو الراجح من قولى الشافعي والثالث الى أن يخرج منها أو ما ابتدأه من حين يرى الهلال وهي احدى الروايتين عن أحمد وأما انتهائه ففيه روايةان له أحدهما اذا خرج الامام والثانية اذا فرغ من الخطبتين فالاول من قول مالك مخفف في وقت التكبير والثاني من مع قول الشافعي ومابعده من قول مالك فيه تشديد من حيث امتداد وقته الى خروج الامام من الصلاة وقول أحمد في الروايتين كقول مالك فيه تشديد وفي الرواية الاخرى أشد من حيث انه ينتهي بفرغ الخطبتين ووجه قول مالك الاول أن التكبير لله تعالى تعظيم له وإظهار التعظيم في النهار أولى لانه محل ظهور وشعار العبودية عادة بين الناس بخلاف الليل يكون فيه تقوى ربيوتهم لا ينتشرون فيه لمعاشرهم ولا مشون فيه في شوارعهم وأسايقهم ووجه بقية الاقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه يشفع التكبير في أوله وآخره فيقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد مع قول مالك في روايته ان شاء كبر ثلاثا وان شاء مرتين ومع قول الشافعي انه يكبر ثلاثا ناسفا في أوله وثلاثا في آخره واختار أصحابه انه يكبر ثلاثا في أوله ويكبر ثنتين في آخره ووجه هذه الاقوال ظاهر ولعل دليل كل واحد على قوله هو ما بلغه عن الشارع وأصحابه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان ابتداء التكبير في عيد يوم النحر من صلاة الفجر يوم عرفه الى أن يكبر صلاة العيد من يوم النحر وقال مالك والشافعي في أن ظهر القول بان يكبر من ظهر النحر الى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق وهو رابع يوم النحر سواء كان محلا أو محرما عندهما والعمل عند أصحاب الشافعي على أن ابتداء التكبير في غير الحاج من صبح يوم عرفه الى أن يصلى عصر آخر أيام التشريق فالاول مخفف ومابعده مشدد فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول التخفيف على الناس وهو خاص بالاصاغر الذين لا يقدرون على استشعار شهود عظيمة لله تعالى وهيئته الى عصر آخر أيام التشريق بل ترهق روحهم من ذلك ويسدل عليهم الحجاب من ذلك الشهود ومقابله خاص بالأكبر الذين يقدرون على استشعار ذلك فلا يشعرون ظهور عظيمة كبرياء الحق تعالى لهم عن مراعاة السرور والفرح مدة أيام التشريق بخلاف الاصاغر وايضا ذلك أن العبد لا يسمى حقيقة عند القوم مكبر الله تعالى الا ان استحضر عظامته في قلبه وأما التكبير باللسان والقلب غافل فليس هو مقصود الشارع وقد حصل شعار التكبير بقول أبي حنيفة وأحمد في الجملة في حق الاصاغر فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في احدى روايتيه ان من صلى منفردا في هذه الاوقات من محل ومحرم لا يكبر مع قول مالك والشافعي وأحمد في روايته الاخرى انه يكبر وما خاف النوافل فاتفقوا على انه لا يكبر عقبها الا في القول الراجح للشافعي فالاول مخفف والثاني مشدد في المسئلةين ووجه الاول في المسئلة الاولى أن من صلى منفردا يشهد عليه هيبة الله تعالى وفيما تعظيمه في قلبه فيثقل عليه النطق بالتكبير بل لا يكف به فان الهيبة قد دعت فلا يطالب باقامة شعار الظاهر وهذا خاص بالاصاغر والثاني خاص بالأكبر الذين يقدر على رفع صوتهم بالتكبير مع قيام التعظيم والهيبة في قلوبهم فجمع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك يعلم توجيه القولين في التكبير عقب النوافل التي تصلى فرادى فان الهيبة ربما غلبت صاحبها بخلاف ما اذا كان في جماعة منها فان البشر يستأنس ببعضه بعضا عادة فيجيب بشهود الخلق عن شهود كمال عظمة الله تعالى فلا ينقل عليه ورفع صوته بالتكبير

وكذلك لا يحل أن يأخذ قبل الاجل بعضه عينا أو بعضه عرضا على انه لا بأس اذا حل الاجل ان يأخذ منه البعض ويسقط البعض أو يؤخره الى

أجل آخر * (فصل) * وإذا كان الإنسان ١٨٠ دين على آخر من جهة ببيع أو فرض فاجله مدته فليس له عند مالك أن يرجع فيه ويلزمه

والله تعالى أعلم

* (باب صلاة الكسوفين) *

اتفقوا على أن الصلاة الكسوف الشمس سنة مؤكدة زاد الشافعي وأحمد في جماعة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في هذا الباب * وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن السنة في صلاة الكسوفين أن تصلي ركعتين في كل ركعة قدامان وقرأتان وركوعان وسجودان مع قول أبي حنيفة أنها تصلي ركعتين صلاة الصبح فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى ما تبقى الميزان ووجه الأول مطاوعة زيادة الخضوع لله تعالى بتكرار هذه الأركان لشدة الخوف الذي حصل للعباد من الكسوف فربما اشتدت الهيبة على قلوبهم فلم يحصل لهم مراعاة كمال الخضوع مع الله تعالى والخضوع له في أول كل ركوع أو سجود لكونهم ما يفعلان في محل القرب وأيضا فلما ورد من تشبيه التجلي الآخر وفي الركعة بهم ما فكان الكسوف لهما في الدنيا أعظم فتنمة من فتنة الدجال فان الحق تعالى لا يصح في جناب عظمتهم نقص ولولا أن الحق تعالى امتن على العارفين بعرفته من مراتب التكرار والافتقار في دينهم وهذا السرار تطير فيها الاعتناق لتسطر في كتاب فمن فهم ما ذكرناه أو ما نال به عرف أن تكرير الركوع والاعتدال والسجود كالجواب لذلك النقص الحاصل في فعل كل أول ركن ومن ذلك يعرف توجيه ما ورد عن الشارع من فعلها بتكرار هذين الركعتين ثلاث مرات وأربع مرات وخمس مرات وذلك لزيادة الهيبة والتعظيم في قلوب الصحابة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم خفت تلك الهيبة والعظمة عند غالب الناس فلم يذهبوا عن كمال الخضوع والحضور فكلام الأئمة خاص بالكبر والمتوسطين وكلام أبي حنيفة خاص بالأصغر الموحودين في كل زمان فانهم لم حضور توجب الهيبة والتعظيم في قلوبهم على حالة واحدة فلا يحتاجون إلى تكرير شيء من هذه الأركان كبقية الصلوات * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إنه يخفى في القراءة مع قول أحمد أنه يجزئهم بها فالأول مخفف خاص بالأصغر الذين غلبت عليهم هيبة الله فلم يقدروا على الجهر والثاني مشدد خاص بالكبر الذين يقدرون على النطق مع شدة الهيبة قال تعالى لا يكلف الله نفسا الا دونه * معها فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في المشهور وعنه أنه لا يستحب الكسوف القمري ولا الكسوف الشمسي خطبتان مع قول الشافعي أنه يستحبهما ما خطبتان كالجمعة فالأول مخفف وهو خاص بالكبر الذين قام الخوف في قلوبهم من رؤية الكسوف أو الكسوف فلا يحتاجون إلى سماع خطبة ولا وعظ ولا تخويف والثاني مشدد في استحباب الخطبة وهو خاص بالأصغر المحجوبين عن المعنى الذي في الكسوف فلم يقيم في باطنهم خوف مزعج فإذ ذلك احتاجوا إلى خطبة مع شهود الكسوف ليقوم الخوف في قلوبهم ويتذكروا به أهوال يوم القيامة فيتأهبوا له بالأعمال الصالحة وترك المعاصي ولما كان الناس فيهم الخائف وغير الخائف في كل عصر راعى الشارع والأئمة ضعة الناس الذين يحضرون في صلاة الجماعة في هاتين الصلاتين وخطبوا لهم مراعاة لكمال المصلحة لينتبه الذي لم يقع له خوف بالكسوف فيخاف ويرداد خوفا من كان حصل له به خوف فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في المشهور وعنه أنه لو اتفق وقوع الكسوف وقت كراهة الصلاة فلا تصلي فيه ويجعل مكانها تسبحة مع قول الشافعي ومالك في إحدى روايته أنها تصلي في كل الاوقات فالأول مخفف بعدم الوقوف بين يدي الله تعالى في وقت تقدم لنا منه النهي عن الوقوف بين يديه وفيه والثاني مشدد وهو خاص بالكبر من أهل الكشف الذين يعرفون من طريق الإلهام الاذن لهم بالوقوف بين يديه في ذلك الوقت أو عدم الاذن فراجع الأمر إلى ما تبقى الميزان ويصح توجيه الأول بأنه خاص بالكبر الذين يعلمون أن الحق تعالى لا تعذيب عليه في شيء يلقى به إلى قلوبهم لجواز أن الحق تعالى قد يرجع عن الاذن في ذلك الأمر فكان لهم التوقف عن فعل ما أذن لهم فيه من طريق الإلهام بخلاف ما جاءهم عن الشارع فان الادب المبادرة إلى فعل ما أمروا به من غير توقف فافهم * ومن ذلك

تأخيره إلى تلك المدة التي أحلها وكذا لو كان له دين مؤجل فزاده في الاجل وبهذا قال أبو حنيفة إلا في الجنابة والقرض وقال الشافعي لا يلزمه في الجميع وله المطالبة قبل ذلك الاجل الثاني إذا الحلال لا يؤجل * (كتاب الرهن) *

الرهن جائز في الحضر والسفر عند كافة الفقهاء وقال داود هو مختص بالسفر وعقد الرهن يلزم بالقبول وإن لم يقبض عند مالك ولكنه يجزئ الرهن على التسليم وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد من شرط صحة الرهن القبض فلا يلزم الرهن الا بقبضه ورهن المشاع مطلقا جائز سواء كان مما يقسم كعقار أو لا كعبد وقال أبو حنيفة لا يصح رهن المشاع واستدامة الرهن عند المرتهن ليست بشرط عند الشافعي وهي شرط عند أبي حنيفة ومالك فيخرج الرهن من يد المرتهن على أي وجه كان بطل الرهن إلا أن أبا حنيفة يقول إن عاد إلى الراهن بوديعة أو عارية لم يبطل * (فصل) * وإذا رهن عبدا ثم أعتقه فارجع الاقوال عند الشافعي أنه ينفذ من الموصور ويلزمه قيمته يوم عتقه ثمنا وإن كان معسر لم ينفذ وهذا هو المشهور وعن مالك وقال مالك أيضا إن

طرائه مال أو قضى المرتهن ما عليه نفذ العتق وقال أبو حنيفة يعتق في البسار والاعسار ويسعى العبد والمرهون في قيمته قول

للمرتبة في عرس سيده وقال أحد بنفذه على كل حال * (فصل) * وأذا رهن شيئا على مائة ١٨١ ثم أقرضه مائة أخرى وأراد جعل الرهن

على الدينين جميعا لم يجوز على
الراجح من مذهب الشافعي
أذا رهن لازم بالحق الأول
وهو قول أبي حنيفة وأحمد
وقال مالك بالجواز وهل يصح
الرهن على الحق قبل وجوبه
قال أبو حنيفة يصح وقال
مالك والشافعي وأحمد
لا يصح * (فصل) * وإذا
شرط الراهن في الرهن أن
يبيعه عند حلول الحق
وعدم دفعه جاز عند أبي
حنيفة ومالك وأحمد وقال
الشافعي لا يجوز للمرتبة
أن يبيع المرهون بنفسه بل
يبيعه الراهن أو وكيله باذن
المرتبة فان أبي الزميه
الحاكم قضاء الدين أو يبيع
المرهون والرفع الى الحاكم
مستحب عند مالك فان لم
يفعل وباعه المرتبة جاز
وأذا وكل الراهن عند الحل
بيع المرهون عند الحل
ووضع الرهن في يده كانت
الوكالة عند الشافعي وأحمد
صحبة وللراهن فسختها
وعزله كغيره من الوكلاء
وقال أبو حنيفة ومالك ليس
له فسخ ذلك وإذا تراضيا
على وضعه عند عدل وشرط
الراهن أن يبيعه العدل عند
الحلول فباعه العدل قتلف
الثمن قبل قبض المرتبة
فهو عند أبي حنيفة من
ضمن المرتبة كولو كان في
يده وقال مالك أن تلف الرهن
في يد العدل فهو من ضمن
المرتبة

قول أبي حنيفة ومالك بعدم استحباب الجماعة في صلاة الخسوف بل يصلي كل واحد لنفسه مع قول الشافعي
وأحمد أنها تستحب جماعة ككسوف الشمس فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الأول أن النجلى الالهى يشغل في خسوف الليل وتعظم الهيبة فيه على القلوب فتعفف عنهم بعدم ارتباطهم
بامام يراهم أفعاله فهو خاص بالاصغر ووجه الثاني أن الاكبر ربما يقدر ون على مراعاة أفعال امامهم
مع قيام تلك العظمة والهيبة في قلوبهم لتقوى قلوب بعضهم ببعض واستمدادهم من بعضهم فكانت الجماعة
في حقهم أولى لجوزها وافضل الجماعة كان الجهر بالقراءة أيضا في حقهم أولى بخلاف الاصغر يشغل
عليهم النطق كما نرى في الثوري ومحمد بن الحسن يقولانهم مع الامام ان صلاها جماعة صلاها
معه والاصغر افرادى * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان غير الكسوف من الآيات لا يسن له صلاة كالزلازل
والصواعق والظلمة في النهار مع قول أحمد انه يصلي لكل آية في الجماعة ومع قول الشافعي انه يصلي فرادى
وعليه العمل وقد صلى الامام على رضى الله عنه في زلزلة فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول عدم
ورود نص في ذلك ووجه الثاني القياس على الكسوف بجماع انهم امن جملة ما يخوف الله تعالى به عباده
ويذكرهم باهوال يوم القيامة والله تعالى أعلم

* (باب صلاة الاستسقاء) *

اتفقوا على أن الاستسقاء مسنون وعلى أنهم اذا تضرع وبالطرق فاستسقاء أن يسألوا الله رفعه هـ اذا ما وجدته في
الباب من مسائل الاتفاق * وأما الاختلاف فاقه في ذلك قول الائمة الثلاثة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن انه
يستحب صلاة الاستسقاء في جماعة مع قول أبي حنيفة انه لا يسن لها صلاة بل يخرج الامام ويدعو فان صلى
الناس وحدها فلا بأس فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني كون الحاجة
والضرورة قد عمت الناس كلها فصار لكل واحد من مضر عالى الله تعالى سائلا لازالة ضرره بكل شهيرة
فيه فلا يحتاج الى استمداد في التوجه من غيرهم عدم بلوغ نص في ذلك الى قائله أو هو في حق من يتقوى
بعضهم باستمدادهم بعض * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان صلاة الاستسقاء صلاة العيد
فيجهر بالقراءة فيها مع قول مالك انها ركعتان كسائر الصلوات وأنه يجهر فيها بالقراءة ان كان الوقت وقت
صلاته يجهر به فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف ووجه ظاهر * ومن ذلك قول مالك والشافعي
وأحمد في أشهر روايته باستحباب خطبتين للاستسقاء وتكونان بعد الصلاة مع قول أبي حنيفة وأحمد في
الرواية الثانية المنصوص عليها انه لا يخطب لها وانما هو دعاء واستغفار فالأول فيه تشديد والرواية الأولى
لاجد مشددة بالخطبتين وقول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الأول الاتباع وكذا الثاني وهو خاص بالاصغر من أهل الحجاب لانهم هم الذين يحتاجون الى خطبة
ووعظ لتلطاف بواطنهم ويرق حجابهم فبدعوا الله تعالى بقلوب صافية راجية للاجابة بخلاف الاكبر
لا يحتاجون الى مثل ذلك لقوة استمدادهم وهو قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية فان خطب خطيب
للاكبر من العلماء فانما ذلك اية استحباب كان عندهم أو يقصد الاصغر الحاضر من مع الاكبر فافهم * ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة انه يستحب تحويل الرداء في الخطبة الثانية للامام والمأموم مع قول أبي حنيفة انه
لا يستحب ومع قول أبي يوسف ان ذلك يشرع للامام دون المأمومين فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث
فيه تشديد على الامام فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الأول الاتباع والتعاؤل وهو خاص بالاصغر
الذين لم يطالعهم الله تعالى على ما قدره لهم وقسمه من نزول الماء في تلك السنة أو عدمه ووجه الثاني أن
الاكبر لا يحتاجون الى التعاؤل بخويل الرداء لان الله تعالى قد أطلعهم من طريق الكشف على ما قدر
وقسمه لهم من نزول الماء أو عدمه فان حول الامام للاكبر وتبعوه على ذلك فانما ذلك لسعة الاطلاق فقد
يرجع الحق تعالى عما كان أطلع الاكبر عليه ووجه قول أبي يوسف ان كان الامام محجوبا بآية فاعل وان كان

الراهن بخلاف كونه في يد المرتبة فانه يضمن وقال الشافعي واحد تكون الحالة هـ من ضمن الراهن مطلقا الا أن يتعدى المرتبة فان يده

أمانة واذا باع العدل الرهن وقضى ١٨٢ الراهن الثمن ثم خرج المبيع مستحقا فلا عهدة على العدل عند مالك وتأخذ المستحق المبيع من

من أهل الكشف فهو لاجل التفاؤل من هو محبوب من المأمومين فافهم والله تعالى أعلم
* (كتاب الجنائز) *

أجمع العلماء على استحباب الاكثر من ذكر الموت وعلى ان الوصية مستحبة حال الصحة لكل من له مال أو عهدة
لا حد مال وعلى تأكدها في المرض وعلى انه اذا تبين الموت وجه الميت للقبلة واتفق الاثمة الاربعة على انه يجز
الميت من رأس ماله مقدما ذلك على الدين وقال طاووس ان كان ماله كثير افن رأس المال والا فثلاثة واتفقوا
على ان يغسل الميت فرض كفاية وعلى ان للزوجة أن تغسل زوجها وعلى ان السقط اذا لم يبلغ أربعة أشهر
لا يغسل ولا يصلى عليه وعلى انه اذا استهل وبكى يكون حكمه حكم الكبير وعن سبعة من جبرانه لا يصلى على
الصبي مالم يبلغ وأجمعوا على انه ان مات غيبا محتون لا يخفن بل يترك على حاله وعلى ان الشهيد الذي مات في
قتال السكنا لا يغسل وعلى ان النفساء تغسل ويصلى عليها واتفقوا على ان الواجب من الغسل ما تحصل
به الطهارة وان يكون الغسل وتراوان يكون ندبا سدر وفي الاخرة كافر وعلى ان تكفين الميت واجب
مقدم على الدين والورثة وان كان داخل في مؤنة التجهيز كما مر واتفقوا على ان المحرم لا يطيب ولا يلبس الخيط
ولا يتخمر رأسه الا في رواية لابي حنيفة ان احرامه يبطل بموته فيفعل به ما يفعل بجميع الموتى واتفقوا
على ان الصلاة على الجنائز في المسجد حائزة وقائمة لا تختلف في الذكر اهنة وعدمها واتفق الاثمة الاربعة على
اشترط الطهارة وسر العورة في صلاة الجنائز وعلى ان تكبيرات الجنائز أربعة وعلى ان قاتل نفسه
يصلى عليه وانما الخلاف في صلاة الامام عليه يعني الاعظام واتفقوا على ان حمل الميت بروا كرام واتفقوا على
انه لا يجوز زحف قبر الميت ليدفن عنده آخر الا اذا مضى على الميت زمان يبلى في مثله ويصير رميا فيجوز حينئذ
وكان عمر بن عبد العزيز يقول اذا مضى على الميت حول فازرعوا الموضع واتفقوا على ان الدفن في التابوت
لا يستحب واتفقوا على استحباب التعزية لاهل الميت وأجمعوا على استحباب الابن والقصب في القبر وعلى
كرامة الاسحر والخشب واتفقوا على ان السنة للهدوان الشق ليس بسنة واتفقوا على ان الاستغفار للميت
والدعاء له والصدقة والعنق والحج عنه ينفعه واتفقوا على ان من دفن بغير صلاة عليه يصلى على قبره وعلى عدم
كرامة الدفن لئلا والله تعالى أعلم فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع واتفق الاثمة الاربعة * وأما ما اختلفوا
فيه في ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أربع رواياتهما ان لا تدعى لا ينحس بالموت مع قول أبي حنيفة انه
ينحس بالموت واذا غسل طهر وهو قول الشافعي وأحمد في روايتيهما الاخرين فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان الله تعالى قال ولقد ذكرنا بني آدم وقضية التكريم انه
لا يحكم بنحاستهم بعد الموت وفي الحديث ان المسلم لا ينحس حيا ولا ميتا ووجه الثاني ان الروح هو الذي كان
مطهر الجسد الا تدعى فلما خرج منه صار نجسا على الاصل في الميتة وأجاب الاول بان الروح ما خرجت منه
حقيقة وانما ضعف تدبيرها لتعاقبها بمائها الماوى فقط بدليل سؤال منكر ونكير وعذابها في القبر أو نعيمها
واحساس الميت بذلك وهنأ سرار يعرفها أهل الله لا تسطر في كتاب فان الكتاب يقع في يد أهله وغير أهله
* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان الافضل أن يغسل الميت مجردا عن القميص لكن مستورا والعورة مع
قول الشافعي وأحمد ان الافضل أن يغسل في قميص والا لى عند الشافعي أن يكون تحت السماء وقيل الاولى
أن يكون تحت سقف فالاول مخفف من حيث عدم الباسه القميص والثاني مشدد في الباسه فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ووجه الاول الاشارة الى أن ما سأل الناس الى التجرد عن الدنيا اذا ما توافر اهلهم لم يعتبر
غيرهم من الاحياء فان التجرد أظهر في حصول الاعتبار وايضا فتمتسه الرحمة النازلة من السماء كما أشار
اليه من قال انه لا يغسل تحت سقف ووجه من قال انه يغسل في قميص الاتباع للصحاب في تغسيلهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم في قميص فالاول خاص بالصاغر والثاني خاص بالكبير ووجه قول من قال يغسل تحت
سقف الاخذ بالاحتياط من أن ينزل عليه بسلا من السماء فربما مات مصر على ذنب فكانت السقف

يد المشتري ويرجع المشتري
بالثمن على موكل العدل
في البيع وهو المرتهن لانه
بيعه له وقال القاضي عبيد
الوهاب المالحي لاضمان
عندنا على الوكيل ولا على
الوصي ولا على الاب فيما
بيعه من مال ولده وهذا قول
الشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة العهدة على العدل
يغرم للمشتري ثم يرجع
على موكله وكذا يقول
في الاب والوصي وبوافق
مالك في الحاكم وأمين
الحاكم فيقول لا عهدة
عليه ما ولكن الرجوع على
من باع عليه ان كان مقلدا
أو يتيما * (فصل) * واذا
قال رهنت عبدي هذا
عندك على أن تقرضني ألف
درهم أو تبيعني هذا الثوب
اليوم أو غدا صح الرهن
وان تقدم وجوب الحق
فان أقرضه الدراهم أو باعه
الثوب فالرهن لازم يجب
تسليمه اليه عند أبي حنيفة
ومالك وقال الشافعي وأحمد
القرض والبيع يمضي
والرهن لا يصح * (فصل) *
والمغصوب مضمون ضمان
غصب فلورهنه ما لم يكن عند
الغاصب من غير قبضه صار
مضمونا ضمان رهن وزال
ضمان الغصب عند مالك
وأبي حنيفة وقال الشافعي
وأحمد يستقر ضمان الغصب
ولا يلزم الرهن مالم يمض زمن
امكان قبضه * (فصل) * عند مالك ان المشتري الذي استحق المبيع من يده يرجع بالثمن على المرتهن لا على الراهن ويكون

يحمل

دين المرتهن في ذمة الراهن كالتلف الرهن وكذا عند أبي حنيفة الا انه يقول العدل يضمن ١٨٣ ويرجع على المرتهن وقال الشافعي يرجع

المشتري على الراهن لان
الرهن عليه يبيع لا على
المرتهن وكذا يقول مالك
وأبو حنيفة في التافيس اذا
باع الحاكس أو الوصي أو
الامين شيئاً من التركة للغرماء
بخطابهم وأخذوا الثمن ثم
استحق المبيع فان المشتري
عندهما يرجع على الغرماء
ويكون دين الغرماء في ذمة
غريمهم كما كان والباب كله
عند الشافعي واحداً
والرجوع يكون عنده على
الراهن والمدين الذي يبيع
متاعه * (فصل) * واذا
شرط المشتري للبائع رهناً
أو ضمناً ولم يعين الرهن ولا
الضمين فالبيع جائز عند
مالك وعلى المبتاع ان يدفع
رهناً بهن مثله على مبلغ
ذلك الدين وكذلك على
المبتاع ان يأتي بضمين ثقة
وقال أبو حنيفة والشافعي
البيع والرهن باطلان وقال
الزني هذا غلط عند
الرهن فاسد للجهل به والبيع
جائز وللبائع الخيار ان شاء
أتم البيع بالرهن وان شاء
فسخه باطلان الوثيقة
* (فصل) * وان اختلف
الراهن والمرتهن في مبلغ
الدين الذي حصل به الرهن
فقال الراهن رهنه على
خمسائة درهم وقال المرتهن
على ألف وقيمة الرهن تساوي
الألف أو زيادة على
الخمسائة فعند مالك القول

يحمل منه شيئاً من البلاء النازل عليه من باب توقف السبب على المسبب فافهم * ومن ذلك قول الائمة ان غسل
الميت بالماء البارد أو بالاضرورة كبردش - ديدو وسخ مع قول أبي حنيفة ان الماء المسخن أولى بكل حال
فالاول مخفف والثاني مشدد من حيث تسخين الماء فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول التفاؤل
بالنعيم بهرينته فيه صلى الله عليه وسلم عن اتباع الجنائزة بنار ووجه الثاني التفاؤل برضا الميت بقضاء الله
تعالى عليه بدخول النار مثلاً ووقع هذا ما ظهر لي من الحكمة في هذا الوقت * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
انه يجوز للزوج ان يغسل زوجته مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان
ذلك مبني على أحد القولين من أن الموت كاطلاق الرجعي ووجه الثاني مبني على انه طلاق بائن كالموت مقرر في
باب الرجعة واذا مات امرأته لزوج لها ولا غسالة تمت عند أبي حنيفة ومالك وعلى الراجع من مذهب الشافعي
وأحمد والرواية الاخرى عنهما ان الغسالة ياف على يديه خرقة ويغسلها وقال الاوزاعي تدفن من غير غسل
ولا تيمم ووجه من قال انها تيمم ان السلامة مقدمة على الغنمة فخلاص العبد من مس بدن من لا تحل له مقدم
على جلبه النظافة لبدن ذلك الميت لاسيما عند من يرى نجاسة الميت بالموت ووجه من قال انه ياف خرقة على
يديه العمل على تحصيل مصلحة الغاسل والمغسول ووجه من قال يدفن بحاله تعارض الامر بغسل الميت
والتمهي عن مس الاجنبي عنده فلم يظهر له دليل في ترجيح أمر يغسله * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز
للمسلم تغسيل قريبه الكافر مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد * ووجه الاول الوفاء
بحق القرابة الطينية في الجلالة وان كان الغسل لا ينظف الكافر ووجه الثاني وجوب اظهار المسلم قطعية قريبه
الكافر اذ لا موالاة بينهما ولا رحم حقيقة فكان في غسله له اظهار ميل وموالاة اليه في الجلالة ولو صورة فالاول
خاص بالا كابر الذين لا يخاف عليهم الميل الى قريتهم الكافر ولا الحزن على فراقه والثاني خاص بالاصغر وقد
غسل على بن أبي طالب والده باذن النبي صلى الله عليه وسلم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يستحب للغاسل
أن يوضي الميت كالحي ويسوك أسنانه ويدخل أصبعيه في مخزئيه ويغسلها مع قول أبي حنيفة ان ذلك
لا يستحب وكذلك قال الائمة الثلاثة انه يستحب ضم شعر رأس المرأة ثلاث ضفائر ثم تلقى خلفها اذا غسلت
مع قول أبي حنيفة ان الشعر يترك على حاله من غير ضم شعر فالقول ما بين مشدد ومخفف ووجه قول الائمة في
المسئلة الاولى انه يوضي الميت كالحي الى آخره مع الغسل كون الموت كالحديث الاصغر ووجه قول أبي حنيفة
انه كالحديث الا كبر فدخل عنده الاصغر في الاكبر والاول لا يقول بتدخالها ما هو الاحوط كما مر في باب
الغسل من الجنابة والسوالك وتنظيف المخزنين تابع لذلك في التداخل وعدمه وكذلك القول في تسريح
اللحمة أو عدمه ووجه من قال ان شعر المرأة يضر ثلاث ضفائر القياس على الغسل وتراوياً ما حكمه كونها تاتي
خلفها فلئلا يستر الشعر وجهها فيمنع وصول الرحمة الى بشره وجهها اذا شعر من الامور التي تزال وتفارق
الجسم في الجلالة بخلاف بشرة الجلد وكما قالوا بكرة التام في الصلاة لئلا يحجب اللسان الوجه عن الرحمة التي
تواجه المصلي ووجه من قال بارخاء الشعر من غير ضم شعره ان المصلي هو المصلي وهو المصلي في الحزن والندم
على ما فات تلك الميتة من الطاعات ونقصها من الصلوات أيام الحيض أو غيره لينظر الله تعالى اليها فيرجعها هذا
ما ظهر لي من حكمة ذلك والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان الحامل اذا ماتت وفي بطنها جنين
حي يشق بطنها مع قول مالك في احدي روايتيه وأجدانه لا يشق فالاول مشدد من حيث حرمة الجنين والثاني
مخفف من جهة عدم الشق مشدد من جهة حرمة الميتة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي
حنيفة ان السقط اذا ولد بعد أربعة أشهر وجد ما يدل على الحياة من عظام وحركة ورضاع غسل وصلى
عليه مع قول مالك كذلك الا في الحركة فانه اشترط أن تكون حركة يصحها طول مكث وتيقن معها الحياة ومع
قول الشافعي في الجديده انه لا يصلى عليه الا ان ظهرت أمارات الحياة وقال أحمد يغسل ويصلى عليه وأما الغسل
فقد اتفق الاربعة على انه يغسل ووجه هذه الاقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح

قول المرتهن مع عيئه فاذا حلف وكان قيمة الرهن ألفاً فالراهن بالخيار بين ان يعطيه ألفاً أو يأخذ الرهن أو يترك الرهن للمرتهن وان كانت القيمة

ثمانية حلف المرتهن على قيمة وأعطاه ١٨٤ الرهن وستمائة وحلف انه لا يستحق عليه الا ما ذكر وتسقط الزيادة وقال أبو حنيفة والشافعي

وأحد القول قول الراهن
فيم اذكره مع يمينه فاذا
حلف دفع الى المرتهن ما حلف
عليه وأخذه منه * (فصل)
زيادة الرهن ونماؤه اذا
كانت منفصلة كالولد والثمرة
والصوف والوبر وغير ذلك
تكون عند مالك ملكا
لراهن ثم الولد يدخل في
الرهن دون غيره وقال أبو
حنيفة الزيادة مطلقة تدخل
في الرهن مع الاصل وقال
الشافعي جميع ذلك خارج
عن الرهن وقال أحمد هو
ملك للمرتهن دون الراهن
وقال بعض أصحاب الحديث
ان كان لراهن هو الذي
ينفق على الرهن فالزيادة له
أو المرتهن الزيادة له

* (فصل) * واختلاف
العلماء في الرهن هل هو
مضمون أم لا فذهب مالك
ان ما يظهره لا كالحياض
والعقار فهو غير مضمون
على المرتهن وقيل قوله
في تلفه مع يمينه وما يخفى
هلا كما كان قد اوثق فلا
يقبل قوله فيه الا أن يصدقه
الراهن واختلاف قوله فيما
اذا قامت اليمين بالهلاك
فروى ابن القاسم وغيره
عنه انه لا يضمن ويأخذ
دينه من الراهن وروى
أحمد وبه غيره انه ضامن
القيمة والمشهور من مذهبه
انه مضمون بيمينه قالت أو
كثرت فان فضل للراهن شيء

قوله انه لا تجب نية الغاسل مع قول مالك بوجوبه فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول ان المقصود من الغسل النظافة وهي حاصله بلا نية ووجه الثاني أن الغاسل نائب عن الميت
في هذه الطهارة ولو قلنا ان الغالب فيها النظافة فهي من جملة الاعمال الصالحة وقد قال صلى الله عليه وسلم انما
الاعمال بالنيات فلا يكون على صالح الابنية ومن ذلك قول أبي حنيفة وأصحاب الشافعي انه اذا خرج من الميت
شيء بعد غسله وجب ازالته فقط مع قول أحمد انه يجب إعادة الغسل ان كان الخارج من الفرج فالاول مخفف
والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني المباعدة في التنظيف وهو قول للشافعي أيضا
لكون ذلك آخر عهد بالدين والافغاية الامران نعامه معاملة الحى فيكون عليه الوضوء فقط ووجه الاول
معاملة الميت بالسهولة لعدم تكليفه هو بازالة النجاسة لزال التكليف ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
انه يكره تنقباط الميت وحلق عانته وحف شاربه بل شدد مالك فقال يعز من فعله وقال الشافعي في
الجديد وأحمد انه لا بأس به في حق غير المحرم وفي القديم المختار أنه مكره وهو نقل البيهقي ان ثمانية من
الصحابه كانوا يحفون شواربهم فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجهه ما ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي في الاملاء وأحمد انه يجوز تقليم أظفارهم مع قول أبي حنيفة
ومالك والشافعي في القديم انه لا يجوز زواله من الميت مشدد ووجه الاول ان ذلك من جملة النظافة
المأمور بها العبد مادام في الدنيا مع كونه لا يؤلم الميت ووجه الثاني ان في ذلك تصرف في بدن الميت لم يصرح
الشارع فيه بأمر فكان تركه مقدما على فعله * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته انه يصلى
على الشهيد مع قول مالك والشافعي انه لا يصلى عليه لاستغنائه عن شافع فالاول مشدد في الصلاة على الشهيد
والثاني مخفف فيها * ووجه الاول انه لا يستغنى أحد عن زيادة الاجر بدليل صلاة الصحابة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم وعلى الاطفال في عصره صلى الله عليه وسلم وبعده الى عصرنا هذا ودليل الثاني تشجيع
الناس على الجهاد بترك الصلاة على الشهيد ويقول أحدهم كيف لا أجاهد حتى أقتل شهيدا ويغفر الله تعالى
ذنوبي وأستغنى عن شافع يشفع لى وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى على الشهداء نارة وترك
الصلاة عليهم أخرى وهو محمول على حالين فكان اذا رأى عند بعض الناس فتورا عن الجهاد أو جبناعنه بترك
الصلاة على الشهداء تشجيعا لهم على الجهاد واذا رأى عند الناس اقداما صلى عليهم لزال ذلك المعنى الذي
ترك الصلاة عليهم لاجله * ومن ذلك قول الامعة الثلاثة ان من رفسه دابة وهو في قتال المشركين أو تردى عن
فرسه أو أصابه سلاحه فمات في المعركة انه يغسل ويصلى عليه مع قول الشافعي انه لا يغسل ولا يصلى عليه فالاول
مشدد بعدم حصول الشهادة والثاني مخفف في حصولها فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان
الشهيد عرفا هو من قتله كافر بالمباشرة أو بالسبب بخلاف من رفسه دابة مثالا ووجه الثاني قيام فعل الدابة
أو السلاح مقام فعل الكافر من حيث انهم آله قتلهم في المعركة بعد ان بايع الله تعالى على القتل في سبيله
أى طريقه وأنه لا يصرفه عن ذلك صارف ولا يردده عنه السيوف والمثاقف وهذا أسرار يعرفها أهل الله
لا تسافر في كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يستحب أن يكون في كل غسلة شيء من السدد مع قول مالك
والشافعي ان المسحوب أن يكون في واحدة من الغسلات سددر فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه استعمال السددر ظاهر من حيث الاستعانة به على ازالة الوسخ وأما الحكمة
الباطنة فلا تذكر الا مشافهة لمن يعرف معنى نهى الشارع عن قطع شجره * ومن ذلك قول مالك والشافعي
وأحمد ان المسحوب ان يكفن الرجل في ثلاثة أثواب بيض وهي لفائف كلها مع قول أبي حنيفة ان المسحوب
ازار ورداء وأما المرأة المسحوبة فكيف تكتفى في خمسة أثواب قميص ومثزل ولفائف ومقنعة والخامسة تشدد
نحوها عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة هذا هو الأفضل وان اقتصر على ثلاثة أثواب فيكون أشد ما روي
لهم تحت اللعان وقال مالك ليس للكفن حد وانما الواجب ستر الميت ووجه هذه الأقوال ظاهر من حيث

من القيمة على مبلغ الحق أخذ من المرتهن وقال أبو حنيفة الرهن على كل حال مضمون بأقل الامر من قيمة ومن الحق العدة

الذي عليه فإذا كانت قيمته ألف درهم والحق خمسة مائة ضمن ذلك الحق ولم يضمن الزيادة ويكون ١٨٥ ثلاثة من ضمان الراهن وإن كان

قيمة الرهن خمسة مائة والحق
الفاصل من قيمة الرهن وسقطت
من دينه وأخذ باقي حقه
وقال الشافعي وأجر الرهن
أمانة في يد المرتهن كسائر
الامانات لا يضمنه إلا بالتعدي
وقال شريح والحسن والشعبي
الرهن مضمون بالحق كله
حتى لو كان قيمة الرهن درهمه
والحق عشرة آلاف ثم
تلف الرهن سقط الحق كله
(فصل) وإذا ادعى
المرتهن هلاك الرهن وكان
مما يخفى فإن اتفق على
القيمة فلا كلام وإن اتفقا
على الصلوة واختلفا في
القيمة فقال مالك يستل
أهل الخبرة عن قيمة ما هذه
صفته وعمل عليها وقال أبو
حنيفة القول قول المرتهن
في القيمة مع يمينه ومذهب
الشافعي أن القول قول
الغارم مطلقا ولو شرط
المتبايعان أن يكون بنفس
المبيع رهنا قال أبو حنيفة
والشافعي لا يصح ويكون
المبيع مفسوخا وقال
القاضي عبد الوهاب وظاهر
قول مالك كقولهم وليكنه
عندي على طريق الكراهة
وأما أدل على جوازه وأنهى
القول به وعندي أن أصول
مالك تدل عليه

(كتاب الغليس والخمر)
اتفق الثلاثة مالك والشافعي
وأحمد على أن الخمر على
المفاس عند طلب الغرماء

العادة وأما توجيهها من حيث الحكمة الباطنة فلا يذكر إلا مشافهة * ومن ذلك قول الشافعي وأجر بكراهة
تكفين المرأة في المعصفر والمزعر والحرير مع قول أبي حنيفة أن ذلك غير مكر وه فالأول مشدد والثاني
مخفف ووجه الأول أن أبس ما ذكرها إنما كان غير مكر وفي الثانية ما فيه من الزينة الداعية إلى
الاستمتاع وقد زال هذا المعنى بالموت ووجه الثاني إطلاق الشارع بإباحة ذلك للمرأة من غير نص بالكراهة
فشمل حيايتها وموتها وأما حديث من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة فهو مؤول فراجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أن المرأة إن كان لها مال فالكفن في ما لها وإن لم يكن
لها مال فقال مالك هو على زوجها وأما محمد بن الحسن هو في بيت المال كالأعراس الزوج فإنه في بيت المال
بالإتفاق وقال أحمد لا يجب على الزوج كفنه زوجته بحال ومذهب الشافعي أن يحل الكفن أصل التركة
فإن لم يكن فعلى من عليه نفقته من قريب وسيد وزوج وقال المجتهدون من أصحابه هو على الزوج بكل حال
وهو المختار ووجه هذه الأقوال ظاهر مذكور في كتب الفقه * ومن ذلك قول الأئمة أن الصلاة على الميت فرض
كفاية مع قول أصبغ من أصحاب مالك أنهم أسندوا لأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ولانص في ذلك عن الشارع ويصح دخول قول أصبغ في قول الأئمة لأنه السنة في اصطلاح السلف ما ثبت
بالحديث لا بالسكاب ومنها واجب وغير واجب بخلاف اصطلاح المتأخرين فيصع تسمية فرض الكفاية سنة
قياسا فلا يكون بين الأئمة وأصبغ خلاف والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي أنه لا تكرر في شيء من الأوقات
المنهي عن الصلاة فيها مع قول أبي حنيفة وأحمد أنه تكرر فيها مع قول مالك أنه تكرر عند طلوع الشمس
وعند غروبها فقط فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف ووجه الأول أنه اشغاعة في الميت
وطلب المغفرة فلا يمنع منها في وقت من الأوقات مع كونها صلاة ذات سبب صارف عن شهود كون ذلك المصلي
قاصدا بالصلاة ما يقصده عباد الشمس بل لا يكاد ذلك يخطر على قلب مسلم الآن ووجه قول أبي حنيفة إطلاق
الشارع النهي عن الصلاة في هذه الأوقات فشمّل صلاة الجنائز وهذا أحوط ووجه قول مالك في طلوع
الشمس وغروبها كل وجهناه في قول أبي حنيفة ووجه عدم قوله بالكراهة في وقت الاستواء أن الميت
قد صار في حضرة الله تعالى بالموت قهرا عليه وأهل الحضرة لا يمنعون من الوقوف بين يدي الملك في ساعة من ليل
أو نهار بدليل استثناءه من كان بحرم مكن من أوقات النهي وإيضاح ذلك أن جميع الأوقات التي أذن الحق
تعالى لعباده أن يعفوا بين يديه فيها أوقات رجعة ورضا فان الظلال ساجدة تحت أقدام مظلوا لا تم أفلو قد رأت
العباد لم يسجد لله تعالى في تلك الأوقات كان ظله نائباعنه في السجود بخلاف وقت الاستواء لا يرى فيه ساجدة لله
تعالى من شاخص ولا ظل فانهم وهذا أسرار يعرفها أهل الله تعالى لا تسطرى كتاب فرحم الله الأئمة ما كان
أدق وجوه أسندنا باطنهم آمين * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بعدم كراهة الصلاة على الميت في المسجد مع
قول أبي حنيفة ومالك بكراهة ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
الأول أن المسجد حضرة الله الخاصة والصلاة على الميت شفاععة ومعلوم أن الشفاععة في عبد في حضرة شهود الحق
تعالى أقرب قبولاً من حضرة الحجاب ووجه الثاني أن مقام الشفاععة مع الحجاب أقوى في التوجه إلى الله تعالى
وأبعد عن مقام الإدلال لما يطرُق صاحب الحجاب من الهيبة غايبا بخلاف من رفع حجابيه من الأولياء فإنه ربما
كان لا يرى للعباد ذنباً حتى يشفع فيه لكون تلك الحضرة تسقط نسبة أفعال العبد إليه لشهود صاحبها أنه
تعالى هو الخالق لأعمال عباده فلا يجد الشافع لذلك الميت ذنباً يستحق الشفاععة فيه لأجله وأضاف صاحب
هذا المقام لا يكاد يسلم من وقوعه في الإعجاب بنفسه وذلك موجب لعدم قبول شفاعته في الميت فمن صلى في
المسجد فقد تعرض للإعجاب بنفسه فأساء على الميت وعلى نفسه فانهم * ومن ذلك قول الأئمة بكراهة النعي
للميت والنداء عليه بخلاف الأعلام بموته فإنه لا بأس به عند الشافعي وأبي حنيفة وقال مالك هو مندوب
إليه ليصل العلم بموته إلى جماعة المسلمين مع قول أحمد أنه مكرره وفي رواية لأبي حنيفة أن ذلك لا يكره ما لم

الحاكم يبيع أموال المفلس اذا امتنع من ١٨٦ بيعها ويضيقها بين غرمانه بالخص و قال أبو حنيفة لا يجبر على المفلس بل يجلس حتى يقضى

الدون فان كان له مال لم يتصرف الحاكم فيه ولا يبيعه الا أن يكون ماله دراهم ودينه دراهم فيقبضها القاضي بغير أمره وان كان دينه دراهم وماله دنانير باعه القاضي في دينه * (فصل) * واختلفوا في تصرفان المفلس في ماله بعد الجبر عليه فقال أبو حنيفة لا يجبر عليه في تصرفه وان حكم به فاضل ينفذ قضاؤه ما لم يحكم به قاض ثان واذا لم يصح الجبر عليه صح تصرفاته كلها سواء احتملت الفسخ أو لم تخمّل فان نفذ الجبر قاض ثان صح من تصرفاته ما لا يخلو الفسخ كالنكاح والطلاق والتدبير والعق والاسبلا وبطل ما يمتثل الفسخ كالبيع والإجارة والهبة والصدقة ونحو ذلك وقال مالك لا ينفذ تصرفه في أعيان ماله ببيع ولا هبة ولا عتق وعن الشافعي قولان أحدهما وهو الاظهر بذهب مالك والثاني تصح تصرفاته وتكون موقوفة فان قضيت الديون من غير نقض التصرف نفذ التصرف وان لم تنقض الا بنقضه فسخ منها الاضعف فالأضعف فيبدأ بالهبة ثم البيع ثم العتق وقال أحمد في أظهر روايته لا ينفذ تصرفه في شيء الا في العتق خاصة * (فصل) * ولو كان

بخلاف الشرع فالاول مخفف والثاني مشدد وجه القولين ظاهر وحاصله ان النبي اذا حذر الميت فلا بأس به وان لم يجزه ومكره كراهة تنزيه أو تحريم بحسب اجتهاد المجتهد * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في القديم ان الوالي أحق بالامامة على الميت من الولي مع قول الشافعي في الجديد الزاجع ان الوالي أولى من الوالي قال أبو حنيفة والاولى للولي اذ لم يحضر الوالي أن يحضر امام الحي فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول خوف الفتنة اذا أراد الامام الصلاة ومنع وجه الثاني ان المقعود الاعظم من الصلاة على الميت الدعاء له والشفاعة فيه ولا شك ان الوالي في هذا الزمان أشفق على الميت من غالب ولانه هذا الزمان وأجاب صاحب هذا الثاني بان الولاية انما كان للناس بقدمهم في صلاة الجنائز على الوالي الخاص لكونهم كالوفاء في الزمان الماضي متعلقين بالشفقة على الناس أكثر من أنفسهم وقد ذهب هذا الامر من الولاية كما هو مشاهد وقد كان الحسن البصري رحمه الله يقول أدركنا الناس وهم يرون ان الاحق بالامامة على جنازة هم من رضوه لفرائضهم * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لعزل من قال ان الوالي أولى بالامامة على الميت رأى أن الحق تعالى اذا كبر بعد من عبده في الدنيا يستحي أن يرشعاعته واجابة عنه في حق أحد كما وقع لفرعون حين توفى نبل مصر وسأله القبط في طلوعه مع قرينة قوله موسى وهرون فقولاه قولنا لينا فان في ذلك ارشاد الى الادب مع فرعون وهذا وان كان طلوع النيل بسؤاله الحق في ذلك بدخله الاستدراج ففيه تأنيس لما قلناه فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو أوصى لرجل يصلي عليه لم يكن أولى من الوالي مع قول أحمد انه يقدم على كل ولي فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الوالي أشفق من الاجنبي ولو كان من أعظم الاصدقاء لان ارتباط النسب أقوى والشفقة والحنو تابع لذلك بدليل الارث وجوب الدية على العاقلة ووجه الثاني أن الصديق قد يكون أشفق عليه من وبيه وأجاب عن الاول بانه شفاعته في حزم منه فلا يكاد يوجد فيها ما يوجب جدي في الشفاعة في الاجنبي من ظهور راحته واجسه الى ذلك فان الانسان لا يكاد يرى قبح ذنوب نفسه حتى يتضرع الى الله تعالى في مغفرتها بخلافه في ربه ذنوب غيره فان الذنوب كلما قبحت في رأى العين كلما قبلت الشفاعة فيها أكثر * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لا تقدموا في الصلاة على ميتكم الا الخذاق من العلماء والصالحين الذين يعرفون مراتب الناس كالأول ونقصاوا بها كم وتقدم من لا يعتد في الناس الا الخبير فانه لا يرى للميت ذنبا يشفع له عند الله تعالى فيه اه * ومن ذلك قول مالك ان الابن يقدم على الاب والاخت أولى من الجد والابن أولى من الزوج وان كان أباه مع قول أبي حنيفة انه لا ولاية للزوج في الصلاة على زوجته ويكره لابن أن يتقدم على أبيه ووجه قول مالك ان الابن مقدم على الاب أن الابن أشد توجها الى تحصيل مصالح أمه من أبيه اليها لاستمدادهم في الوجود وفي المسائل وأيضا فانه أدبر وأعرض عنه من حين ألقى نفاثته في رحم أمه ووجه كون الاخت أولى من الجد كونه في مرتبة الميت فسكان ارتباطه من غير واسطة بخلاف الجد معلوم أن الحنو والشفقة يضعفان بالبعد ووجه كون الابن أولى من الزوج ظاهر لان الزوج يجرد موت زوجته يتوجه قلبه الى تزويج غير هافيصا يرمعها عن بالقلب ولو أظهر الحزن علم في الظاهر فكانت شفاعته فيها خادجا بخلاف الابن ومنه يعرف توجيحه قول أبي حنيفة من أنه لا ولاية للزوج في ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة ان الطهارة شرط في صحة الصلاة على الجنائز مع قول الشعبي ومحمد بن حنبل في غير طهارة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه صلاة على كل حال وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ وفي حديث آخر لا يقبل الله صلاة بغير طهور فشمل صلاة الجنائز وما في معناها كسجدة التلاوة والشكر ووجه قول الشعبي وابن جرير أنهم اشفاع في الميت والشفاعة لا يشترط فيها الطهارة وانما تستحب فقط كما قالوا في الدعاء وتلاوة القرآن لغير الجنب ونحوه ويصح حمل من قال بالشرط الطهارة على

بهم من الغرماء فيفورز بأخذ هادونهم وقال أبو حنيفة صاحبها كاحد الغرماء يقاسمونه فيها فلو ١٨٧ وجد صاحبها بدموت المفلس ولم

يكن قبض من ثمنها شيأ قال
الشافعي وحده هو أحق
بها ككلو كان المفلس حيا
وقال الثلاثة صاحبها أسوة
الغرماء * (فصل) * الدين
إذا كان مؤجدا لاهل محل
بالجرأ لم لا قال مالك محل
وقال أحمد لا محل وللشافعي
قولان كالمذهبين وأحدهما
لا محل وأبو حنيفة لا حجر
عنده مطلقا وهل محل الدين
بالموت الثلاثة على أنه محل
وقال أحمد وحده لا محل في
أظهر روايته إذا وثق الورثة
ولو أقر المفلس بدين بعد الحجر
تعلق الدين بذمة ولم يشارك
المقر له الغرماء الذين حجر
عليه لاجلهم عند الثلاثة
وقال الشافعي يشاركهم
* (فصل) * هل تباع دار
المفلس التي لا غنى له عن
سكنها وخادمه المحتاج اليه
قال أبو حنيفة وأحمد لا يباع
ذلك وزاد أبو حنيفة فقال
لا يباع عليه شئ من العقار
والعروض وقال مالك
والشافعي يباع ذلك كله
* (فصل) * وإذا ثبت
اعساره عند الحاكم فهل
يحول الحاكم بينه وبين
غرمائه أم لا قال أبو حنيفة
يخرجه الحاكم من الحبس
ولا يحول بينه وبين غرمائه
بعد خروجه بل يلازمونه
ولا يمنعونه من التصرف
ويأخذون فضل كسبه
بالخصص وقال مالك

حال الاصغر الذين أبدانهم ضعفت من المعاصي وقلوبهم في حجاب عن الله تعالى فكان اشتراط الطهارة
بالماء أو ما يقوم مقامه من غسل الأبدانهم وقلوبهم حتى يدخل أحدهم حضرة الله تعالى ويشفع في غيره بخلاف
الاكابر من الصالحين والعلماء العاملين الذين أبدانهم وقلوبهم حية أعظم من حياة الاصغر بعد استعمالهم
الماء مثلا فانهم لا يحتاجون الى طهارة تنعش أبدانهم وتحيي قلوبهم حتى يشفعوا في غيرهم ويصح تعليل حال
الاكابر بحال الاصغر فيسأح الاصغر بعدم اشتراط الطهارة لئلا يجاة الله تعالى دون الاكابر (فان قلت)
لم وقع خلاف في اشتراط الطهارة لصلاة الجنائز دون غيرهم من النوافل فضلا عن الفرائض (الجواب) انما
وقع الخلاف فيها لعدم الركوع والسجود فيها للذين هم محل للقرب العادي من حضرة الله عز وجل فكان
الوافيق يشفع للميت في صلاة الجنائز في محل البعد من حضرة الله تعالى الخاصة بالركوع والسجود وما شرعت
الطهارة بالصلاة الاتعظيمة بالحضرة القرب فانهم * ومن ذلك قول الشافعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ان
السنة أن يقف الامام عند رأس الرجل وعجيزة المرأة مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يقف عند صدر الرجل
وعجيزة المرأة ووجه الاول أن الرأس أشرف ما في الرجل كما أنه عند قدم آخرين أشرف ما فيه القلب الذي
في الصدر مع ما ورد في ذلك من فعل الشارع * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول من
خصص الوقوف بعجيزة المرأة طلبا للسرعة ورتها الظاهرة فقد فتح للناس باب كشف سواها الباطنة فيبتدكر
كل مصل يوقفه عند عجيزتها وصورة عجزها فكذا نبراهة بقلبه اه ومن ذلك قول الأئمة الاربعية بان
تكبيرات الصلاة على الجنائز أربع مع قول محمد بن سيرين انهن ثلاث ومع قول حذيفة بن اليمان انهن خمس
وكان ابن مسعود يقول كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنائز تسعا وسبعين وخمسائة وعكبرا
ما كبر امامكم فان زادا على أربع لم تبطل صلاته اه وقال الشافعي ان من صلى خلف امام فزاد على الأربع
لم يمتعه في الزيادة وقال أحمد يتابعه الى سبع فالاول مخفف والثاني أخف والثالث فيه تشديد والرابع فيه
تشديد من وجه وتخفيف من وجه فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وجعل كل
تكبيرة بمثابة ركعة من الرباعية ووجه الثاني جعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الثلاثية ووجه من قال
انهن خمس أو سبع القياس على تكبير صلاة العيد ووجه من قال انهن تسع بتقديم التاء على السين ان
ذلك عدد الافلاك العلوية كانه يقول الله أكبر من جميع ما يكبر به أهل هذه الافلاك كلها وحكمة ذلك شدة
منافاة صفة الموت لصفات الباري جل وعلا فكان زيادة التكبير لزادة بعد صفة ذلك الميت عن صفات الحق
تعالى فانهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يرفع يديه في التكبيرات حذو من تكبيرة الا في التكبيرة
الاولى فقط مع قول الشافعي انه يرفع في جميع التكبيرات فالاول مخفف وهو خاص بالاكابر الذين يعرفون
عظمة الله عز وجل ويدخلون حضرة بابل تكبيرة فلا يخرجون منها حتى يرفعوا من الصلاة والثاني مشدد
وهو خاص بالاصغر الذين لا يعرفون عظمة الله تعالى تلك المعرفة ولا يكاد أحدهم يدخل حضرة الله تعالى
بأول تكبيرة بل يخرج روحه من حضرة الله تعالى المرة بعد المرة ثم يدخل فهو يرفع يديه عند كل دخول لانه
قدوم جديد على حضرة الله عز وجل فانهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمدان قراءة الفاتحة بعد التكبيرة
الاولى فرض مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يقرأ فيها شي من القرآن فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع
الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان القرآن مشتق من القر وهو الجمع فهو يقرأه فتا ولا يجتمع
روح ذلك الميت على حضرة به الحضور الخاص على وجه الاكرام والتعظيم بمشاهدته ووجه الثاني أن الميت
إذا خرجت روحه لقي ربه فحصل له وجه الجمعية بحضرة به فلا يحتاج الى قراءة قرآن ليجتمع به بخلاف
الدعاء للميت لا يستغنى أحد عنه لحياء ولا ميتا فانهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يسلم من صلاة الجنائز
تسليمتين مع قول أحمد وهو المشهور عند مالك انه يسلم واحدة عن يمينه فقط فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه
الاول التفاؤل بحصول الامان للميت من الجهتين ووجه الثاني التفاؤل بحصول الامان من جهة يمينه فقط

والشافعي وأحمد يخرجه الحاكم من الحبس ولا يفتقر اخراجه الى اذن غرمائه ويحول بينه وبينهم ولا يجوز حبسه بعد ذلك ولا ملازمة بل

ينظر الى ميسرته * (فصل) * واتفقوا ١٨٨ على أن البينة تسمع على الاعصار بعد الحبس واختلافوا هل تسمع قبله فقال مالك والشافعي

وأحمد تسمع قبله وظاهر
مذهب أبي حنيفة أنها
لا تسمع إلا بعده وإذا أقام
المقاس بينه بأعساره فهل
يخالف بعد ذلك أم لا قال أبو
حنيفة وأحمد لا يخلف وقال
مالك والشافعي يخلف بطلب
الغرماء * (فصل) * واتفقوا
على أن الأسباب الموجبة
للحجر الصغر والرق والجنون
وإن الغلام إذا بلغ غير
رشيد لم يسلم اليه ماله
واختلفوا في حد البلوغ
فقال أبو حنيفة بلوغ الغلام
بالاحتلام والآنزال إذا وطئ
فإن لم يوجد ذلك فحتى يتم له
ثمان عشرة سنة وقيل
سبع عشرة سنة وبلوغ
الجارية بالحيض والاحتلام
والحبل أو فحى يتم لها سبع
عشرة سنة وأما مالك فلم يحد
فيه حدا وقال أصحابه سبع
عشرة سنة أو ثمان عشرة
سنة في حقها وفي رواية ابن
وهب خمس عشرة سنة وقال
الشافعي وأحمد في أظهر
روايتيه حدة في حقها خمس
عشرة سنة وأخرج المني
أو الحيض أو الحمل ونبات
العانة هل يقتضي الحكم
بالبلوغ أم لا قال أبو حنيفة
لا وقال مالك وأحمد نعم
والراجح من مذهب
الشافعي أنه يحكم بالبلوغ به
في حق الكافر لا المسلم
* (فصل) * وإذا أونس من
صاحب المال الرشيد دفع

وذلك إشارة إلى أنه ليس لنا معرفة الاظهاره فقط دون سريره فكأن الجانب اليسره وصوره سريره
فتركنا إعطاء الامان من جهته الجملناهم أو تسليم الله تعالى في عبده وهو خاص بأهل الادب فانهم لا يعجزون
على الله تعالى بخلاف الاصاغر فلا بكل امام مشهد فانهم * ومن ذلك قول الشافعي ان من فاته بعض الصلاة مع
الامام يفتخ الصلاة ولا ينتظر تكبيرة الامام مع قول أبي حنيفة وأحمد انه ينتظر تكبيرة الامام ليكبر معه وهو
أحدى روايتي مالك فالاول تخفف والثاني مشدد وفيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول
المبادرة الى مصلحة الميت بالقراءة أو الدعاء أو الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أذهب الواسطة بيننا وبين
الله تعالى في قبول شفاعتنا في ذلك الميت ووجه قول الشافعي أيضا القياس على أمر المأموم بوافقه امامه في صلاة
الجماعة في أي جزء أدركه معه وإن لم يحسب له ووجه من يقول انه ينتظر تكبيرة الامام كونها شفاعته والامام
هو الشافع حقيقة والمأمومون كالؤمنين على دعائه فكان من الادب انتظار تكبيرة لان كل مأموم محبوس
في دائرة امامه لا يعرف من أمور الحق تعالى إلا ما جاءه على يدا امامه كما يعرف ذلك أصحاب الكشف * ومن ذلك
قول أحمد ان من فاته الصلاة على الميت صلى على قبره الى شهر وهو مذهب جماعة من الشافعية مع قول بعضهم
انه يصلي عليه ما لم يبل الميت وقيل أبدا فالاول تخفف والثاني مشدد وتخفف ولم يرد لنا في ذلك نص فكان كاللداء
لمن مات من اخواننا فدعوله مادنا في الدنيا والاصح من مذهب الشافعي تخصيص صحة الصلاة على القبر بمن
كان من أهل فرضها وقت الموت وشرط أبو حنيفة ومالك في صحة الصلاة على القبر ان يكون قد دفن قبل أن
يصلى عليه ولكل من هذه الاقوال وجه * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بصحة الصلاة على الغائب مع قول
أبي حنيفة ومالك بعدم صحتها فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول
الاتباع في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على النجاشي والثاني يقول ذلك خصيصا للنجاشي فلا يقاس عليه
على انه مات غائب عند أهل الكشف بل جميع من في الوجود حاضر فرؤية البصر لا كبر و رؤية البصيرة
للاصاغر ودليل الا كبر حديث زويت الى الارض فرأيت مشارقها ومغاربها وكل مقام كان لرسول الله صلى
الله عليه وسلم يحوز أن يكون لخواص أمته ما لم يرد نص بخلافه وهنا أسرار يذوقها أهل الله تعالى لا تسطر في
كتاب * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة انه لا يكبره الدفن ليلامع قول الحسن البصري بكراهته فالاول تخفف
خاص بالاصاغر والثاني مشدد خاص بالكبر من أهل الادب فان الله سبحانه ارخاء الملك الستر بينه وبين
الناس ودفن الميت بمثابة ادخاله حضرة سر الملك بخلاف النهار فانه موضوع للحكم بين العباد وان كان الحق
تعالى لا يصح له حجاب لكن الشرع قد تبع العرف في أماكن كثيرة كمنعه صحة الصلاة عاريا مع وجود ما يستر
به عورته وان كان الحق تعالى لا يصح أن يحجب شيئا فانهم ومن هنا كره بعض السلف الطواف بالكعبة لئلا
وان كان النص ورد لا تغنوا أحد اطاف وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار فليس من يعلم كمن لا يعلم فانهم
* ومن ذلك قول الشافعي وأحمد اذا وجد عضو ميت غسل وصلى عليه مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يصلى عليه
الا ان وجد أ كثر الميت فالاول تخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان الصلاة حقيقة انما هي على الروح
والروح لا فرق بين تعلقها بالعضو الذي وجدناه ولا بين سائر الجسم ووجه الثاني أن الحكم يكون في ذلك
للاغلب لانه الذي يطلق عليه انه انسان كالأعضاء انما هي قطع الرجلين مثلا أو وجدناه كله الا وركه
وبالجملة فاذا كان الصلاة حقيقة انما هي على الروح فالصلاة تلحق بجميع أجزاء البدن المتفرقة ولو في ألف
مكان ويحصل لجميعها المغفرة والرحمة والمسححة وتكفير السيئات أو رفع الدرجات ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي ان الامام يصلى على قاتل نفسه مع قول مالك وأحمد من قتل نفسه أو قتل في حد فان الامام لا يصلى
عليه ومع قول أحمد لا يصلى الامام على الغال ولا على قاتل نفسه ومع قول الزهري لا يصلى على من قتل في رجم
أو قصاص وكره عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل نفسه وقال الاوزاعي لا يصلى عليه وعن قتادة انه لا يصلى
على ولد الزنا وعن الحسن انه لا يصلى على النفساء فالاول تخفف في جواز الصلاة على من ذكر وما بعده مشدد

البينة بالاثبات واختلفوا في الرشدها هو فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد هو في الغلام اصلاح ماله ونحوه لانه يميزه وعدم تبذيره ووجه

ولم يزاها واهله ولا نفسه او قال الشافعي هو صلاح المال والدين وهل بين الغلام والجارية فرق ١٨٩ قال أبو حنيفة والشافعي لا فرق بينهما

وقال مالك لا يفتك الجرح عنها وان بلغت رشيدة حتى تزوج ويدخل بها الزوج وتكون حافظة لمالها كما كانت قبل التزوج وعن أحمد روايتان المختارة منهما لا فرق بينهما والثانية كقول مالك وزاد حتى يحول عاها حول عنده أو تلد ولدا واتفق الثلاثة على أن الصبي اذا بلغ وأونس منه الرشيد دفع اليه ماله فان بلغ غير رشيد لم يدفع اليه ماله ويستمر محجورا عليه وقال أبو حنيفة اذا انتهت سنة الى خمس وعشرين سنة دفع اليه المال بكل حال واذا طرأ عليه السفه بعد ايناس رشده هل يحجر عليه أم لا قال الشافعي ومالك وأحمد يحجر عليه وقال أبو حنيفة لا يحجر عليه وان كان مبذرا ويجوز للاب والوصي ان يشترى لا نفسه مامن مال اليتيم وان يبيع مال نفسه ما بمال اليتيم اذا لم يحايبها نفسه ما عند مالك * (كتاب الصلح) * اتفق الاثمة على أن من علم أن عليه حقا فصالح على بعضه لم يحل لانه هضم الحق أما اذا لم يعلم وادعى عليه فهل تصح المصالحة قال الثلاثة تصح وقال الشافعي لا تصح والصلح على المجهول جائز عند الثلاثة ومنعه الشافعي واذا وجد حائط بين دارين واصحاب

ووجه الاول العمل بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله أي ولو قتل نفسه أو قتل في الزنا أو القصاص أو كان غالا في الغنمة أو نفساء أو كان ولد زنا ووجه الثاني ان الصلاة تطهر وهي لا تطهر من عليه حتى لا تحيى بل الحقوق باقية عليه الى يوم القيامة ووجه عدم الصلاة على النفساء انهم شهيدة كما ورد * ومن ذلك قول مالك وهو الاصح من مذهب الشافعي ان الجنب اذا استشهد لا يغسل ولا يصلى عليه مع قول أبي حنيفة انه يغسل ويصلى عليه ومع قول أحمد انه يغسل ولا يصلى عليه فالاول مخفف بترك الغسل والصلاة والثاني مشدد فیهما والثالث فيه تخفيف ووجه الاول تشجيع الناس للقتال وبيان ان الشهادة تطهر الشهيد حسا ومعنى ووجه الثاني ان أحد الايسر تغنى عن زيادة فضل ربه عليه بالدعاء له بالمغفرة والرحمة ولا عن تطهير جسده بالماء بل بزيده الدعاء درجته والماء انعاشا ووجه قول أحمد أن الجنائز نوع آخر بخلاف حدث الموت فيحتاج الى غسل وان كان الشهيد حيا عند ربه بزرق كما صرح به القرآن فان غسل بزيده وضاعة وحياة فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي في أرجح قوليه ان المقتول من أهل العدل في قتال البغاة غير شهيد في غسل ويصلى عليه مع قول أبي حنيفة انه لا يغسل ولا يصلى عليه وعن أحمد روايتان فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان البغاة من المسلمين على كل حال والشهادة لا تكون الا لمن قتله الكفار الذين هم أعداء الدين حقيقة ووجه قول أبي حنيفة انه قتال لنصرة دين الله تعالى على كل حال وان نزل الامر عن نصرة أصل الدين في الدرجة بجماع ان كلام من المقتولين بائع نفسه لله تعالى نصرة لدينه * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من قتل من أهل البغي في حال الحرب يغسل ويصلى عليه مع قول أبي حنيفة فالاول مشدد من جهة الصلاة والغسل والثاني مخفف من جهة عدم الصلاة والغسل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه مسلم على كل حال ووجه الثاني انه كالحارب لدين الله تعالى فلا يصلى عليه بل ولا تنفعه الصلاة عليه ولا الغسل الا ان يتوب * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من قتل ظلميا في غير حرب يغسل ويصلى عليه مع قول أبي حنيفة انه ان قتل بحديدة لم يغسل وان قتل بمقتل غسل وصلى عليه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول انه غير شهيد في أحكام الدنيا وان كان له ثواب الشهادة في الآخرة ووجه أحد الشقين في قول أبي حنيفة في أن من قتل بحديدة لا يغسل ان الحديدة تخرج منه الدم فيخرج معه الخبث الواقع في روجه بحكم الجوارح للعسد بخلاف من قتل بمقتل فان الخبث باق في الدم لم يخرج فيحتاج الى الغسل والصلاة عليه * ومن ذلك قول الشافعي وغيره ان المشي أمام الجنائز أفضل مع قول الثوري ان الراكب يكون وراءها والماشي حيث يشاء وكراهة الخفي الجمل بين بدى العمودين وقال الشافعي هو أفضل من التبريع ودليل ذلك كاه ما بلغ كل واحد عن الشارع وأصحابه * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من مات بالبحر ولم يكن بقربه ساحل جعل بين لو حين وأتى في البحر ان كان في الساحل مسلمون وان كان فيه كفار نزل وأتى في البحر ليجعل بقراره مع قول أحمد انه يشق ويرى في البحر بكل حال اذا تعذر دفنه فالاول مشدد بالتفصيل والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط لحرمه المسلم فرما يجده أحد في الساحل من المسلمين فيدفنه في الارض لانه هو الدفن الطهي في الذي تبرأ به الذمة ويكون المسلمون الذين يجدون ذلك الميت كالنائبين عن الذين حضروا موته في الدفن بخلاف ماله كان في الساحل كفار فانه يشق لينزل قرار البحر لئلا تنتهك حرمة الكفار ووجه الثاني ان المقصود الاعظام من الدفن الوفاء بحق الميت وكرام جسمه بعد الموت بتغيبه عن العيون وعدم تأذي الناس برائحته وتعرضهم للوقوع في سببه اذا شتموا وانتزيعه * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان رأس الميت توضع عند رجل القبر ثم يسلم الميت سلا الى القبر مع قوله أبي حنيفة ان الجنائز توضع على حادة القبر مما يلي القبلة ثم ينزل على القبر معتزفا فالاول مخفف على من ينزل الميت نزوله الى القبر ليكون الجنائز المعتزة أكثر عملا من جعلها أحد الدار بن عليه جندوع وادعى كل واحد منهما ان جند

لا حديد هما عليه جذوع لم
يترجح جانبه بذلك بل
الجذوع اصحابها مقرة على
ما هي عليه والحاظ بينهما
مع أيمانها * (فصل)
واذا تداعيا سقا بين بيت
وغرفة فوقه فالسقف عند
أبي حنيفة ومالك لصاحب
السفل وقال الشافعي وأجد
هو بينهما منصفان وإذا انهدم
العلو والسفل فاراد صاحب
العلو أن يبنيه لم يجبر صاحب
السفل على البناء والتسقيف
حتى يبنى صاحب العلو علوه
بل إن اختار صاحب العلو أن
يبنى السفل من ماله ويمنع
صاحب السفل من
الارتفاع حتى يعطيه ما تفوق
عليه هذا مذهب أبي حنيفة
ومالك وأجد ونقل عن
الشافعي كذلك والصحيح من
مذهبنا أنه لا يجبر صاحب
السفل ولا يمنع من الارتفاع
إذا بنى صاحب العلو بغير
أذنه بناء على أصله وفي قوله
الجديدان الشريفين لا يجبر
على العمارة والقديم المختار
عند جماعة من متأخري
أصحابنا أنه يجبر الشريفين دفعاً
للضرر وصيانة للاملاك
المشتركة عن التعطيل
وقال الغزالي في فتاويه
الاختيار أن القاضي يلاحظ
أحوال المتخاصمين فإن بان
له الامتناع لغرض صحيح أو
شك في ذلك لم يجبره وإن علم
أنه عند أجبره قال والقولان
يجوز بان في تنقية البئر والقناة
والنهر بين الشركاء

ودليل القولين ما بلغ كل واحد من الدلائل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن التسليم للقبر أولى لأن التسليم
قد صار من شعار الرافض مع قول مالك والشافعي في أر جمع القولين أن التسليم أولى فالاول مشدد بالتسليم
من حيث أنه عمل زائد على التسليم والثاني مخفف ووجه الاول التفاؤل بعلو الدرجات عند الله تعالى ووجه
الثاني عدم الحكم على الله تعالى بشئ يفعله مع ذلك الميت فيسطحه وقوفه على موقف السواء من غير ترجيح
حتى يفعل الحق تعالى فيه ما يشاء من رفع درجة أو مؤاخذة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم كراهة المشي
بالنعال بين القبور مع قول أجد بكراهته فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان
* ووجه الاول عدم ورود نص صريح بالنهي عن ذلك ووجه الكراهة ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم
لمن رآه يشي بين المقابر بنعلين اخام نعليك اه فانه يحتمل أن يكون أمره بخلعهم احتراماً للموتى من حيث
أن الميت يدرك احتقار الناس له اذا مشوا على قبره بالنعل وان لم يلحق جسمه بذلك ألم ووجه من لم يكره ذلك
مراعاة حق الحي وتقديسه على حق الميت من حيث إن الحي ربما تضررت جلاله بحرارة الارض مثلاً ويحتمل
أن يكون الامر بخلع النعلين ليكون ما كان لباس أهل الاعجاب كإيقاضه سياق الحديث من انهما كانا ببيتين
أى ليس عليه - ماشه - والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن التعزية سنة قبل الدفن لا بعده ووجه قال
الثوري مع قول الشافعي وأجد انها تسبق قبله وبعده الى ثلاثة أيام فالاول مخفف والثاني مشدد من حيث
التعزية بعد الدفن مخفف من حيث امتدادها ثلاثة أيام فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول
أن شدة الحزن انما تكون قبل الدفن فيعزى ويذكر له بخفيف الحزن ووجه الثاني استمرار الحزن غالباً
بعد الدفن الى ثلاثة أيام وقد يكون شخص مشغولاً بأمر مهم وقع فيه فلم يفرغ للتعزية الا آخر الثلاثة أيام
فالاول امتداد وقت التعزية بعد الدفن لم يوافق بين المعزى اسم فاعل والمعزى عداوة اذا لم يتدارك التعزية
بعد الدفن ويصح حل كلام أبي حنيفة على حال الاكابر الذين لا يجوزون على قوافل أهل ولا مال كل ذلك الحزن
وحل كلام الأئمة على حال غالب الناس من الحزن على الميت * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأجد بكراهة
الجلوس للتعزية مع قول أبي حنيفة بعدم الكراهة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول أنه شق على
المعزى بنه - كإيقاض المشي اليه اذا سمعوا أنه جلس للتعزية ووجه الثاني أنه خفف على المعزى بالجلوس لهم
بخلاف ما اذا لم يجلس فربما جازوا يعزونه فلم يجدوه فيحتاج أحدهم الى منجى آخر بعد ذلك لاسيما من رآه
شغل مهم دائم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن القبر لا يبنى ولا يحصص مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالاول
مشدد والثاني مخفف ووجه الاول غلبة التسليم لله عز وجل بالقائه في القبر بين يدي الله عز وجل من غير
حائل فوق ما يمنع عنه شيئاً من الآفات وهو خاص بالصاغر ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط والتفاوت
بنه في الأمور على مسيئتهم من باب العقل وتوكل فهو خاص بالاكابر وقد قال العارفون أن سكنى الدور
المتهمه أولى من الدور الجديده من حيث أن الساكن في الدار المتهمه يكون الغالب عليه التوكل على الله
محضاً بخلاف الساكن في الدار الجديدة المحكمه البناء فانه قد يصير الغالب عليه الاعتماد على الدار من حيث
احكامها لا على الله تعالى فانهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستحباب القراءة للقرآن عند القبر مع قول
أبي حنيفة بكراهتها فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول أن القراءة عند القبر سبب لانزال الرحمة على
الميت ووجه الثاني أن في ذلك امتناناً للقرآن نظير ما ورد من النهي عن الصلاة في المقبرة والخلاف في وصول
نواب القرآن للميت أو عدم وصوله مشهور وواكل منه - ما وجه ومذهب أهل السنة أن الانسان أن يجمل
نواب عمله لتغيره ووجه قال أجد بن حنبل وأما حكمه الدعاء للميت بعد الدفن بالتثبيت فهو غرة الصلاة عليه
والدعاء في الصلاة الشافعيون حكمهم حكم العسكر اذا وقف بباب الملك ليشفع فيمن أذنب والوقوف على
القبر بعد الدفن هو المقصود الاعظام لاسيما عند سؤال منكر ونكير وحين يذهل من رؤيتهما فلا يقال إن
الصلاة تكفي عن الدعاء له بعد الدفن بخلافه على الله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
* (تم الجزء الايضلي على النفس كبرى وبابها الجزء الثاني أوله كتاب الزكاة) *

صفحة	موضوع	صفحة
٩	فصل ان قال قائل ان حلال جميع أقوال الأئمة المجتهدين على حالتين يرفع الخلاف الخ	٢٠
٩	فصل اياك يا أنخى أن تبادر أول سماعك المرتبة الميزان الى فهم كون المرتبتين على التخيير لطلعا	٢١
١٠	فصل فان قال قائل فهل يجب عندكم على القائل العمل بالأرجح من القولين الخ	٢١
١٠	فصل فان قال قائل ان أحد الاعتاج الى ذوق مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على هدى الخ	٢٥
١١	فصل فان طعن طاعن في هذه الميزان وقال الخ	٢٥
١١	فصل واياك أن تسمح بهذه الميزان فتبادر الى الانكار على صاحبها وتقول الخ	٢٧
١١	فصل اعلم يا أنخى اني ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم الا بعد تكرر رسوا لهم لي في ذلك الخ	٢٨
١٢	فصل اعلم يا أنخى ان مرادنا بالعزيمة والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطلوق التشديد والتخفيف	٣٠
١٢	فصل ثم لا يخفى عليك يا أنخى ان كل من فعل الرخصة بشرطها أو المفضول بشرطه فهو على هدى من ربه في ذلك	٣١
١٣	فصل ان قال قائل فعلى ما قررتم الخ	٣٣
١٤	فصل ومما يوضح لك صحة مرتبة الميزان أن تنه	٣٧
١٥	فصل فان قلت فن يقول ان القياس من جملة الشرعية فهل تأتي فيه كذلك مرتبة الميزان	٣٧
١٦	فصل من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان ذكرناها وترك العمل الخ	٣٧
١٧	فصل ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل حديث ورد الخ	٣٧
١٧	فصل ان قال قائل كيف الوصول الى الا على عين الشريعة الخ	٣٧
١٩	فصل فان قلت فاذا انفلت قلب الولي عن ورأى المذاهب كلها متساوية في الصحة	٣٧
٢٠	فصل فان قلت هذاني حق العلماء بأحكام الشريعة والخمسة فساتنقولون الخ	٣٧
٢١	فصل فان قلت ان الأئمة المجتهدين قد كانوا من الكمل يبقين الخ	٣٧
٢١	فصل فان قلت فبه حاشا إذا اجيب من نازعني في صحة هذه الميزان الخ	٣٧
٢٥	فصل فان ادعى أحد من العلماء ذوق هذه الميزان الخ	٣٧
٢٥	فصل ان أردت يا أنخى الوصول الى معرفة هذه الميزان ذووقا الخ	٣٧
٢٧	فصل في بيان تقرير قول من قال ان كل مجتهد مصيب الخ	٣٧
٢٨	فصل لا يلزم من تقيد كامل من الاولياء أو المجتهدين بالعمل بقول دون آخر الخ	٣٧
٣٠	فصل واياك يا أنخى أن تطالب أحدا من طلبة العلم الا أن يصدق اعتقاده في أن كل مجتهد مصيب الخ	٣٧
٣١	فصل ومما يدلك على صحة ارتباط جميع أقوال علماء الشريعة بعين الشريعة الخ	٣٧
٣٣	فصل ومما يؤيد هذه الميزان عدم انكارها كابر العلماء في كل عصر الخ	٣٧
٣٧	فصل في بيان استحالة خروج شيء من أقوال	٣٧

ن

باب در علاج الکحل	۱۸۰
باب در علاج الکحل	۱۸۱
کتاب در علاج الکحل	۱۸۲

